

ديوان السنَّة

موسوعة شاملة لكل ما ورد عن سيد المرسلين من أقوال وأفعال وتقريرات

الطهارة

المجلد الثامن

كتاب سنن الفطرة

إعداد

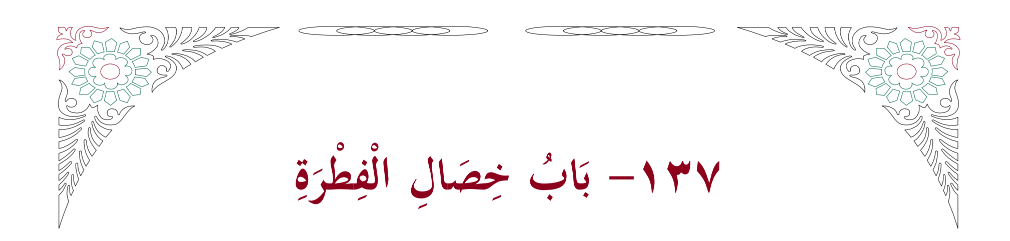
مجموعة من الباحثين

إشراف

عدنان بن محمد العرعور



كتاب
سنن الفطرة



١٣٧- بَابُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ

[٩١١ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «**الْفِطْرَةُ خَمْسٌ** (خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ): **الْخِتَانُ** (الِاخْتِتَانُ)، **وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الْآبَاطِ**».

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م) عدا الرواية الثانية فلمسلم.

اللغة:

(الفِطرة): فطَر الشيءَ يفطُره فَطْرًا فانفطر، وفطَّره: شقَّه. وتفطَّر الشيءُ: تشقَّق. والفَطر: الشَّقُّ، وجمعُه فطور. وفي التنزيل العزيز: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]. وأصل الفطر: الشَّقُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، أي: انشقَّت. وفي الحديث: «**قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى تَفَطَّرَتْ قَدَمَاهُ**»، أي: انشقَّتا. يقال: تفطَّرَت وانفطرَت بمعنًى، ومنه أُخذ فِطْرُ الصائم؛ لأنه يفتح فاه (لسان العرب ٥/ ٥٥).

وقيل: معناها: الابتداءُ والاختراع، تقول: فطر الشيءَ، أي: شقَّه، وفطر اللهُ الخَلقَ، أي: خلقَهم وبدأهم. وفي التنزيل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]. قال ابنُ عباس رضي الله عنهما: «ما كنتُ أدري ما فاطرُ السمواتِ والأرضِ حتى أتاني أعرابيَّان يَختصمان في بئرٍ، فقال أحدُهما: أنا فطرْتُها»،

أي: أنا ابتدأْتُ حفْرَها. (لسان العرب ٥/ ٥٦).

وقيل: الفِطرة - بالكسر -: الخِلْقة، نسبَه ابنُ عبد البَرِّ إلى جماعة من أهل الفقه، وقال: «هذا القولُ أصحُّ ما قيل في معنى الفطرة التي يُولد الناسُ عليها، والله أعلم» (التمهيد ١٨/ ٦٨ - ٧٠). قال القُرطبي: «وإلى ما اختاره أبو عُمرَ واحتجَّ له، ذهب غيرُ واحد من المحققين، منهم ابنُ عطية في (تفسيره) في معنى الفِطرة، وشيخُنا أبو العباس» (الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٩).

وقيل: المراد بها هنا: السُّنَّة: يعني سُنَنَ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام التي أُمِرْنا أن نقتديَ بهم فيها، قال الخطَّابي: «فسَّر أكثرُ العلماء الفِطرةَ في هذا الحديث بالسُّنَّة؛ وتأويلُه: أن هذه الخِصالَ مِن سنن الأنبياء الذين أُمِرْنا أن نقتديَ بهم؛ لقوله سبحانه: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]» (معالم السنن ١/ ٣١). قال الحافظ: «وكذا قاله غيرُه، قالوا: والمعنى: أنها مِن سنن الأنبياءِ» (الفتح ١٠/ ٣٣٩)، وانظر: (النهاية ٣/ ٨٨٢)، و(لسان العرب ٥/ ٥٥).

قال الحافظُ: «واستَشكَل ابنُ الصلاح ما ذكره الخطَّابي، وقال: معنى الفِطرةِ بعيدٌ من معنى السُّنَّة، لكنْ لعل المراد أنه على حذْفِ مضافٍ، أي: سُنَّة الفِطرة، وتعقَّبه النَّوويُّ بأن الذي نقله الخطَّابي هو الصواب؛ فإنَّ في صحيح البخاري عن ابن عُمر عن النبي ﷺ قال: «**مِنَ السُّنَّةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ**». قال: وأصحُّ ما فُسِّر الحديثُ بما جاء في رواية أخرى لا سيَّما في البخاري. اهـ. وقد تبِعه شيخُنا ابن المُلَقِّن على هذا، ولم أرَ الذي قاله في شيءٍ من نُسَخ البخاري، بل الذي فيه من حديث ابن عُمرَ بلفظ: «**الفِطْرَة**»، وكذا من حديث أبي هريرةَ. نَعَمْ، وقع التعبيرُ بالسُّنَّة

موضعَ الفِطرةِ في حديث عائشةَ عند أبي عَوانة في روايةٍ، وفي أخرى بلفظ: «**الفِطْرَة**» كما في رواية مسلم والنَّسائي وغيرِهما» (الفتح ١٠/ ٣٣٩).

وقيل: المُرادُ بها: الإسلامُ، قال ابنُ عبد البر: وهو المعروف عند عامَّة السلف من أهل العلم بالتَّأْويل، قد أجمعوا في قول الله ﷻ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ [الروم: ٣٠]، على أنْ قالوا: فِطرةُ الله: دينُ الله الإسلامُ؛ واحتجُّوا بقول أبي هريرةَ في هذا الحديث: «اقْرَؤُوا إنْ شِئْتُمْ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾». وذكروا عن عِكرمة ومجاهدٍ والحسن وإبراهيمَ والضَّحاك وقتادةَ في قول الله ﷻ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾، قالوا: دِينُ الله الإسلامُ ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ﴾ قالوا: لدِين الله» (التمهيد ١٨/ ٧٢).

ونسبَ القُرْطبي هذا القولَ إلى أبي هريرةَ وابنِ شِهابٍ وغيرِهما (الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٥).

وإلى هذا القولِ ذهب الخليلُ بنُ أحمدَ وأبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ والماوَرْدي، وأبو نُعَيم الأصبهانيُّ وغيرُهم. انظر: (العين للخليل ٧/ ٤١٨)، و(المستخرج لأبي نُعَيم عقب رقم ٥٩٧)، و(المجموع ١/ ٢٨٤).

وقيل غيرُ ذلك، انظر: (طرح التثريب ٧/ ٢٢٥ - ٢٢٩)، (الفتح ١٠/ ٣٣٩)، (الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٥)، (التمهيد ١٨/ ٦٨ - ٧٢).

(الخِتان): خَتَنَ الغلامَ والجاريةَ يَختِنُهما ويختُنهما خَتْنًا، والاسم: الخِتان والخِتانة، وهو مختونٌ، وقيل: الخَتْنُ للرجال، والخَفْضُ للنساء. والخَتين: المَخْتون، الذَّكر والأنثى في ذلك سواءٌ. والخِتانةُ: صناعة الخاتن. والخَتْنُ: فِعْل الخاتن الغلام، والخِتانُ ذلك الأمرُ كلُّه وعلاجُه.

و(**الخِتان**): موضع الختنِ من الذَّكر، وموضعُ القطعِ من نواة الجارية.

قال أبو منصور: هو موضع القطْع من الذكر والأنثى؛ ومنه الحديثُ المرويُّ: «**إِذَا الْتَقَى الخِتَانَانِ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ**».

وأصل الختْن: القطعُ. ويقال: أُطحِرَتْ خِتانتُه، إذا استُقصِيَتْ في القطع، وتُسمَّى الدعوةُ لذلك خِتانًا. (اللسان ١٣/ ١٣٧ - ١٣٨).

قال الحافظ: قال النَّوَوي: ويُسمَّى ختانُ الرجل إعذارًا بذالٍ معجمة، وختانُ المرأةِ خفضًا بخاءٍ وضادٍ معجمتين.

وقال أبو شامةَ: كلام أهل اللُّغة يقتضي تسميةَ الكلِّ إعذارًا، والخفضُ يختصُّ بالأنثى.

قال أبو عُبَيد: عَذَرْت الجاريةَ والغلامَ وأعذَرْتهما: ختنْتهما وأختنْتهما وزنًا ومعنًى.

قال الجوهريُّ: والأكثرُ: خفضْت الجارية. (الفتح ١٠/ ٣٤٠).

و(**الاستحداد**): **قال أبو عُبَيد**: نرى أن أصل الاستحداد - والله أعلم - إنما هو الاستفعال من الحديدة، يعني: الاستحلاقَ بها، وذلك أن القوم لم يكونوا يعرفون النُّورَةَ. (غريب الحديث ٢/ ٣٧).

وقال النَّوَوي: «الاستحداد: إزالة شعَرِ العانةِ وهو الذي حولَ الفرْجِ، سواء إزالته بنتْفٍ أو نُورةٍ أو حَلْقٍ، مأخوذٌ من الحديدة، وهي المُوسَى التي يحلق بها» (تحرير ألفاظ التنبيه ١/ ٢٥٣).

و(**النُّورة**): من الحَجَر الذي يُحرق ويُسوَّى منه الكِلْسُ ويحلق به شعر العانة. (اللسان ٥/ ٢٤٤).

(النتف): نزعُ الشعر والريشِ وما أشبهها، والنُّتافة: ما انْتُتِفَ من ذلك. وأنتفَ الشيءُ: أمكنَ نتْفُه. (العين ٨/ ١٢٧).

(الإبْط): ما تحت الجَناح، يُذكَّرُ ويؤنث، والجمع آباط. وحكَى الفرّاءُ عن بعض الأعراب: «فرفع السَّوْط حتى بَرَقَتْ إبْطُه». وتأبَّطَ الشيْءَ، أي: جعَلَه تحتَ إبْطِه. والتأبُّط: الاضطباع، وهو أنْ يُدخِلَ رداءَه تحت يدِه اليمنى ثم يُلقيه على عاتقه الأيسر. وكان أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِدْيَتُه التّأبُّط. (الصحاح ٣/ ١١١٤).

وقال الزَّبيديُّ: الإبْط: إبْطُ الرجُلِ والدوابِ، قال ابن سِيدَه: هو باطن المَنْكِب، وقيل: باطن الجَناح، كما في (الصحاح) و(المصباح)، وتُكسر الباء، لغة، فيلحق بإبلٍ. (تاج العروس ١٩/ ١٢٠).

وتعقَّبه أبو العباس الحَمَويُّ، فقال: ويزعم بعضُ المتأخرين أن كسْر الباءِ لغةٌ، وهو غير ثابتٍ؛ لما يأتي في إبل. (المصباح ١/ ١).

وتبِعَه الصَّفَديُّ قائلًا: يقول بعض المتحذلقين: الإبِط بكسر الباء! والصواب: الإبْط، بسكون الباء. ولم يأتِ في الكلام على فِعِل إلا: إِبِل، وإِطِل حِبِر، وهي صفرة الأسنان، وفي الصفات: امرأةٌ بِلِز: وهي السمينة، وأَتانٌ إِبِد، تَلِدُ كلَّ عام، وقيل: التي أتى عليها الدهرُ. (تصحيح التصحيف ١/ ٧٣).

(التقليم): هو تفعيلٌ من القَلْمِ، وهو: القطع (الفتح ١٠/ ٣٤٤).

(الأظفار): الظُّفْر والظفُر: معروف، وجمعه أظفارٌ وأظفور وأظافيرُ، يكون للإنسان وغيره، وأما قراءة مَن قرأ: (كل ذي ظِفر)، بالكسر، فشاذٌ غيرُ مأْنُوسٍ به؛ إذ لا يُعرَفُ ظِفرٌ بالكسر. وقالوا: الظُّفر لِما لا يَصيد، والمِخْلَب

لِما يَصيد؛ كلُّه مذكَّرٌ، صرَّح به اللِّحياني، والجمعُ: أظفارٌ، وهو الأُظْفور، وعلى هذا قولُهم: «أظافيرُ» لا على أنه جمعُ أظفارٍ الذي هو جمع ظُفر؛ لأنه ليس كلُّ جمعٍ يُجمع (لسان العرب ٤/ ٥١٧).

وقال الليث: الظُّفر: ظُفر الإصبعِ، وظفر الطائرِ، والجميعُ: الأظفارُ، وجمع الأظفارِ: أظافيرُ؛ لأن أظفارًا بوزن إعصار، تقول: أظافيرُ وأعاصيرُ. قال: وإنْ جاء ذلك في الشِّعر جاز، كقوله: حتى تَغامَزَ رَبّاتُ الأخاديرِ. (تهذيب اللغة ١٤/ ٢٦٨).

(القص): أخْذ الشعر بالمِقَصّ (تهذيب اللغة ٨/ ٢١٠).

(الشارب): المراد به الشعر الذي ينبت أو يسيل على الشفَة العليا من الفم. ويقال له: السَّبَلَة، انظر: (العين ٧/ ٢٦٣)، و(لسان العرب ١/ ٤٨٧).

الفوائد:

١ - قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم: ٣٠]، وقد سبق بيانُ معنى الفِطرة، وسواء كانت بمعنى الخِلقة، أو الدِّين الإسلام - كما في هذه الآيةِ -، فالأشياء المذكورة في الحديث هي من فطرة الله التي فطر الناسَ عليها. والمقصود أن مخالفتها مخالفةٌ لخِلْقة الإنسانِ التي خلقه الله عليها، فمَن أطال أظفارَه أو ترك شعرَ إبْطِه وعانتِه أو لم يأخذ من شاربه؛ كان شاذًّا في طبْعِه، منكَرًا في تصرُّفِه، يشابه بذلك غيرَ الإنسان ممن لا يستطيعُ تقليمَ أظفارِه أو نتْفَ إبْطِه...

قال القُرْطبي: «وهذه الخصال مجتمعةٌ في أنها محافظةٌ على حُسْن الهيئة والنظافة، وكلاهما يحصُلُ به البقاءُ على أصل كمالِ الخِلْقة التي خُلِقَ

الإنسانُ عليها. وبقاءُ هذه الأمورِ وترْكُ إزالتِها؛ يُشَوِّهُ الإنسانَ ويقبحه، بحيث يُستقذَر ويُجتنب، فيخرج عما تقتضيه الفِطرةُ الأُولى، فسُمِّيَت هذه الخصالُ فِطْرةً لهذا المعنى، والله أعلم» (المفهم ١/ ٥١١ - ٥١٢).

٢ - للعلماء في قص الشاربِ وجهان:

الأول: القصُّ، أي تقصيره فقط، بأخْذِ حوافِّه، وبخاصةٍ حافتُه السُّفلى.

وهو مذهب مالكٍ، وقال عن الحَلْق: «مُثْلَة» وقال أيضًا: «يؤدَّب فاعلُه».

الثاني: الحلق، أي حفُّه، وحلْقُه بالكلية.

وهو مذهب أبي حنيفة، وأحمدَ، ولكلٍّ أدلَّته.

وانتصر الطَّحاوي لمذهب الحنفيَّة؛ بالقياس على الرأس في الحج، فرجَّحَ الحَلْقَ على القص بتفضيله ﷺ الحلقَ على التقصير في النُّسُك.

ووهَّى ابن التِّينِ الحلقَ؛ بقوله ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَقَ**».

وكلاهما احتجاجٌ بالخبر في غير ما ورد فيه، ولا سيما الثاني (فتح الباري ١٠/ ٣٤٧).

وانتصر ابن عبد البر لمذهب مالك، فقال: «في هذا البابِ أصلانِ:

أحدهما: «**أَحْفُوا الشَّوَارِبَ**»، وهو لفظٌ مجمَلٌ محتمِلٌ للتأويل.

والثاني: «**قَصُّ الشَّارِبِ**»، وهو مفسَّرٌ، والمفسّر يقضي على المجمل، مع ما رُوِيَ فيه أن إبراهيم أوَّلُ مَن قصَّ شاربه. وقال رسول الله ﷺ: «**قَصُّ الشَّارِبِ مِنَ الْفِطْرَةِ**» يعني: فطرةَ الإسلام، وهو عمَلُ أهلِ المدينة، وهو أوْلَى ما قيل به في هذا الباب» (التمهيد ٢١/ ٦٦).

وذهب الطبريُّ إلى التخيير في ذلك، فقال: «دَلَّتِ السُّنَّةُ على الأمرين،

ولا تعارضَ؛ فإن القص يَدُلُّ على أخذ البعض، والإحفاء يدل على أخذ الكل، وكلاهما ثابت، فيَتخير فيما شاء» (فتح الباري ١٠/٣٤٧).

ورُوِيَ التخييرُ في ذلك أيضًا عن أحمدَ وغيرِه، انظر: (تحفة الأحوذي ٨/ ٣٥).

التخريج:

[خ ٥٨٨٩ "والرواية الأولى له ولمسلم"، ٥٨٩١ "واللفظ له"، ٦٢٩٧ / م (٢٥٧/ ٤٩)، (٢٥٧/ ٥٠) "والرواية الثانية له" / د ٤١٤٩ / ت ٢٧٥٦ / ن ٩ - ١٠، ٥٢٦٩/ كن ١١، (تحفة ١٣١٢٦) / جه ٢٩٣ / حم ٧١٣٩، ٧٢٦١، ٧٨١٣، ٩٣٢١، ١٠٣٣٨ / حب ٥٥١٤ - ٥٥١٧/ عه ٥٤٢، ٥٤٣ / عب ٢١١٦٣/ ش ٢٠٥٩، ٢٦٩٩٩ / شد ١٨٧ / عل ٥٨٧٢، ٦٥٩٥ / بز ٧٦٧٧، ٨٤٦٧ / حمد ٩٦٥ / طش ٢٩٠٥ / طح (٤/ ٢٢٩) ٦٥٥٣ / مشكل ٦٨٣ / بخ ١٢٩٢ / هق ٦٩٤، ٦٠٣٠، ١٧٦١٩/ هقغ ٨٦، ٨٧، ٣٤٦٤ / هقع ١٢٧٨ / شعب ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٦٠٢٢، ٨٢٦٩ / هقد ٦٩٣ / غبز ٧٩، ٨٠ / بشن ٤٤٥ / عُيَيْنة ١١ / تمام ٢٦٥ / عيبة (ص ٣٢٥ - ٣٢٦) / جهلي (ق ٣٧ / أ) / مقرئ (الفوائد ١٢٤) / شيو ٥٣ / عيال ٥٧٧ / مهتد (الأول ق ١٨٤ / أ) / صالح ١٦٤٣/ تحقيق ١٨٧٠ / عساكر (اختتان ١ - ٣) / كر (١٤/ ٩٨ - ٩٩) / معكر ٤١٨، ٦٣٤، ١٦١٣ / تمهيد (٢١/ ٥٦ - ٥٧) / بغ ٣١٩٥ / مسن ٥٩٧، ٥٩٨ / منذ ١٤٣ / قناع ١٢٩ / محلى (٢/ ٢١٩) / ذهبي (٢/ ٣٤٢) / خلا (ترجل ١٧٥) / مخرزي ٥٦ / إمام (١/ ٤٠٠ - ٤٠١)].

السند:

أخرجه البخاري (٥٨٩١) قال: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا إبراهيم بن

سعد، حدثنا ابن شِهاب، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: . . . فذكره.

وأخرجه البخاري (٦٢٩٧) قال: حدثنا يحيى بن قَزَعَةَ، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ به.

وأخرجه البخاري (٥٨٨٩) قال: حدثنا عليٌّ، حدثنا سُفْيان، قال: الزُّهْري حدثَنا، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، روايةً: «**الفِطْرَةُ خَمْسٌ، - أَوْ: خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ -:...**» الحديثَ.

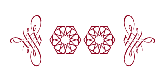
سفيان هو ابن عُيَيْنة؛ الإمام المشهور، وعليٌّ هو ابن المَدِيني؛ الإمام العلَم.

وأخرجه مسلم (٢٥٧)، قال: حدثنا أبو بكر بنُ أبي شَيْبة، وعمرٌو الناقد، وزُهَير بن حرْب، جميعًا عن سفيان - قال أبو بكر: حدثنا ابن عُيَيْنة -، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به. بالشكِّ أيضًا.

قلنا: والشكُّ فيه من ابن عُيَيْنة، كذا رواه عنه غيرُ واحد، وقد رواه أصحاب الزُّهْري عنه بأحد اللفظين من غير شك.

وقوله في رواية البخاري: «روايةً»، قال الحافظ: «هي كنايةٌ عن قول الراوي: (قال رسول الله ﷺ) أو نحوها. وقد وقع في رواية مُسَدَّد: (يَبْلُغُ به النبيَّ ﷺ)، وفي رواية أبي بكر بن أبي شَيْبة: (قال رسول الله ﷺ). وبيَّنَ أحمدُ في روايته أن سفيان كان تارةً يُكَنِّي وتارة يصرِّح، وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي: (روايةً) أو: (يرويه) أو: «يَبْلُغُ به» ونحو ذلك،

محمولٌ على الرفع، وسيأتي في الباب الذي يليه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزُّهْري بلفظ: «سمعت رسولَ الله ﷺ»» (فتح الباري ١٠/ ٣٣٦).



١- رِوَايَة: «وَنَتْفُ الضَّبْعِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظِ: «**وَنَتْفُ الضَّبْعِ**» بَدَلَ: «**وَنَتْفُ الْإِبْطِ**».

۞ **الحكم: غير محفوظ بهذا اللفظ،** وقال الألباني: شاذٌّ.

اللغة:

(الضَّبْع) - بفتح الضاد المعجمة وسكون الباء -: وسَطُ العَضُد بلحمه، يكون للإنسان وغيره، والجمع: أضْبَاعٌ، مِثل: فَرْخ وأفراخ. وقيل: العَضُدُ كُلُّها. وقيل: الإبْط. وقال الجوهريُّ: يقال للإبْط: الضَّبْعُ؛ للمجاورة. وقيل: ما بين الإبْط إلى نصف العَضُد من أعلاه، تقول: أَخَذَ بضَبْعَيْه: أي بعَضُدَيْه. وفي الحديث: «أَنَّهُ مَرَّ فِي حَجِّهِ عَلَى امْرَأَةٍ مَعَهَا ابْنٌ صَغِيرٌ، فأَخَذَتْ بِضَبْعَيْهِ، وَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» (لسان العرب ٨/ ٢١٦). وانظر: (النهاية ٣/ ٧٣)، و(شرح السُّيوطي لسنن النَّسائي ٨ / ١٢٩).

التخريج:

〖بخ ١٢٩٣ "واللفظ له" / ن ٥٠٨٧ / كن ٩٤٤١〗.

السند:

قال البخاري في (الأدب المفرد): حدثنا مُسَدَّد، قال: حدثنا يزيد بن

زُرَيْع، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إسحاقَ، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، مرفوعًا به.

ورواه النَّسائي: من طريق بِشر بن المُفَضَّل، عن عبد الرحمن بن إسحاق ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشيخين، عدا عبدِ الرحمن بن إسحاق - وهو المدني -؛ فمختلَف فيه، ولخَّص الحافظُ حالَه بقوله: «صدوق» (التقريب ٣٨٠٠). لكن قال البخاري: «ليس ممن يُعتمد على حفظه إذا خالف مَن ليس بدونه» (تهذيب الكمال ١٦/ ٥٢٤).

قلنا: وقد خالف عبدُ الرحمن بنُ إسحاقَ جبلَ الحفظِ والإتقانِ الإمامَ مالكًا، في سنده ومتْنِه:

أما السند؛ فخالف مالكًا في موضعين:

الأول: إسقاط أبي سعيد المَقْبُري، **والآخَر:** رفْع الحديث.

فقد رواه مالك في (الموطأ/ صفة النبي ﷺ ٣): عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة موقوفًا.

وقد أشار النَّسائي لهذه العلةِ بقوله - عَقِبَ روايةِ عبد الرحمن بن إسحاقَ -: «وقَفه مالك»، ثم أسنده موقوفًا من طريق مالك، وسيأتي تخريجُ هذه الرواية قريبًا.

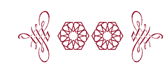
وأما المتن؛ ففي قوله: «**وَنَتْفُ الضَّبْعِ**»، وقد رواه مالك بلفظ: «**وَنَتْفُ الْإِبْطِ**».

ولا يقال: إن الإبْط قد يدخلُ في معاني الضَّبْع، كما أشرنا إلى ذلك في اللغة، فهي مجردُ روايةٍ بالمعنى؛ لأن الضَّبْعَ أعمُّ من الإبْط.

ولهذا قال الألبانيُّ: «شاذٌّ بلفظ: «الضَّبْع»»، ثم ذكر سندَه، وقال: «وهذا إسنادٌ جيد، لكن عبد الرحمن بن إسحاقَ - وهو الذي يقال له: عَبَّاد المَدَني - وإن كان صدوقًا ومن رجال مسلم؛ فقد ضعَّفه بعضُهم، وقال البخاريُّ: «ليس ممن يُعتمَدُ على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يحتمل في بعض». وهذا من دقيق علم البخاريِّ ونقْدِه رَحِمَهُ اللَّهُ. وإذا عرفْتَ هذا؛ سَهُلَ عليك أن تتبيَّنَ صوابَ حُكْمِنا على هذه اللفظة «الضَّبْع» بالشذوذ؛ وذلك لأمرين اثنين:

الأول: أنه خالف جبلَ الحفظ، وهو الإمام مالك، فقد رواه في (الموطأ) إلا أنه قال: «**وَنَتْفُ الْإِبْطِ**»، وهو المحفوظ، ويؤيِّدُه:

الثاني: أن الحديث رواه الإمام الزُّهْري، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة... مرفوعًا باللفظ المحفوظ، وسائرُه مِثلُه. أخرجه الشيخان وغيرُهما» (السلسلة الضعيفة ٦٣٥٠). ولم يتعرَّضْ رَحِمَهُ اللَّهُ للمخالفة في السند.



٢- رِوَايَة: «وَحَلْقُ الشَّارِبِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**وحَلْقُ الشَّارِبِ**»[(١)] بَدَلَ: «**وَقَصُّ الشَّارِبِ**».

۞ **الحكم: شاذٌّ بهذا اللفظ، قاله** العراقيُّ والألباني. **وأشار إلى شذوذِه** الحافظُ ابنُ حجر.

التخريج:

[ن ١١ / كن ٩].

السند:

قال النَّسائي: أخبرنا محمد بن عبد الله بن يَزيدَ المقرئ المكِّي، قال: حدثنا سفيان، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه كلهم ثقاتٌ رجالُ الصحيحين غيرَ محمد بنِ عبد الله المقرئ، وهو ثقةٌ أيضًا كما في (التقريب ٦٠٥٤)؛ **ولذا صحَّح ابنُ القطان هذا الإسنادَ** في (الوهم والإيهام ٥/ ٥٩٩).

ولكنْ خالفَ الثِّقاتُ الحُفَّاظُ - من أصحاب ابن عُيَيْنة - محمدَ بنَ

---

(١) كذا في (الكبرى)، و(المجتبى) ط التأصيل، وكذا عزاه كلٌّ من ابن القطان في (الوهم والإيهام ٥/ ٥٩٩)، والعراقي في (شرح التقريب ٢/ ٧٢)، وابن حجر في (الفتح ١٠/ ٣٤٦) إلى النَّسائي.
ولكن وقع في ط المطبوعات للمجتبى: «وَأَخْذُ الشَّارِبِ»، وقد أشار محققو ط التأصيل أنه وقع كذلك في نسخة، وفي أخرى: «وَقَصُّ الشَّارِبِ»، والله أعلم.

عبد الله المقرئَ، في لفظه؛ فقد رواه:

١- الإمام أحمدُ، كما في (المسند ٧٢٦١).

٢- وابنُ أبي شَيْبة، كما في (المصنف ٢٠٥٩).

٣- والحُمَيديُّ، كما في (مسنده ٩٣٦).

٤- وعليُّ بن المَدِيني، كما في (صحيح البخاري ٥٨٨٩).

٥- وزُهَيْر بن حرْب، كما في (صحيح مسلم ٢٥٧).

٦- وعمرٌو الناقدُ، كما في (صحيح مسلم ٢٥٧).

٧- ومُسَدَّدُ بنُ مُسَرْهَدٍ، كما في (سنن أبي داود ٤١٤٩).

٨- وإسحاقُ بن راهويه، كما في (صحيح ابن حِبَّان ٥٥١٦).

وغيرُهم: عن سفيان بن عُيَيْنة، عن الزُّهْري، عن ابن المسيِّب، عن أبي هريرة به، بلفظ: «**وَقَصُّ الشَّارِبِ**».

وكذا رواه الثقاتُ الحفاظُ من أصحاب الزُّهْري، بهذا اللفظ، منهم:

١- إبراهيم بن سعد، كما في (صحيح البخاري ٥٨٩١).

٢- يونس بن يزيد، كما في (صحيح مسلم ٢٥٧).

٣- مَعْمَر بن راشد، كما في (مسند أحمد ٧١٣٩).

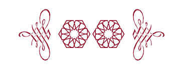
وعليه؛ فروايةُ «حَلْق الشَّارِبِ» شاذَّةٌ لا تصحُّ؛ لمخالفة المقرئ لرواية الجماعة عن ابن عُيَيْنة، وكذا روايةِ الجماعة عن الزُّهْري.

ولذا قال العِراقي: «وقول الجماعة - يعني عن سفيان - هو الصوابُ؛ لحفْظِهم وإتقانِهم، وروايةُ النَّسائي المسؤولُ عنها شاذَّةُ اللفظِ؛ لمخالفتها

لرواية الثقات» (مسألة في قص الشارب ص ٢٥).

وقد أشار الحافظُ إلى شذوذها، فقال: «وأما القصُّ فهو الذي في أكثر الأحاديث كما هنا، وفي حديث عائشةَ وحديثِ أنسٍ كذلك، كلاهما عند مسلم، وكذا حديث حَنظَلَةَ عن ابن عُمر في أول الباب. وورد الخبر بلفظ «الحَلْق» وهي رواية النَّسائي عن محمد بن عبد الله بن يَزيدَ، عن سفيان بن عُيَيْنة، بسند هذا الباب، ورواه جمهور أصحاب ابن عُيَيْنة بلفظ القصِّ، وكذا سائرُ الروايات عن شيخه الزُّهْري» (الفتح ١٠/٣٤٦).

وجزم الألبانيُّ بشذوذها، فقال: «القول في هذا اللفظِ من حيث كونُه شاذًّا، كالقول في اللفظ الذي قبْلَه؛ وذلك أن محمد بنَ عبد الله المقرئ ثقةٌ، إلا أنه قد خالف الحفاظَ الثقاتِ... الأمر الذي لا يدَعُ شكًّا في شذوذ لفظِ المقرئِ الذي تفرَّدَ به، فكيف إذا انضمَّ إلى ذلك أنَّ جمْعًا آخرَ من الحفاظ قد تابعوا سفيانَ بن عُيَيْنة على هذا اللفظِ عند الشيخين وغيرهما؟ فثبت يقينًا خطأُ اللفظِ الذي قبلَه» (السلسلة الضعيفة تحت حديث رقم ٦٣٥٠).



٣- رواية: «السواك» بدل «قص الشارب»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قال: «**وَالسِّوَاكُ**»[(١)] بدلَ: «**قَصّ الشَّارِبِ**».

۞ **الحكم: منكر بذِكر السواك.**

التخريج:

﴿طي ٢٤١٤ / طس ٣٥٥﴾.

التحقيق

له طريقانِ عن أبي هريرة بهذا اللفظِ:

الأول:

أخرجه الطيالسيُّ في (مسنده) قال: حدثنا زَمْعَةُ، عن الزُّهْري، عن سعيد، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

وهذا إسناد ضعيف؛ زَمْعة - وهو ابن صالح - «ضعيف» كما في (التقريب ٢٠٣٥).

وقال النَّسائي: «كثير الغلطِ عن الزُّهْري»، وقال أبو زُرعة: «حديثُه عن الزهري كأنه يقول مناكير» (التهذيب ٣/ ٣٣٨).

وقد تفرَّد عن الزُّهْري بذِكر السِّواك، وخالف الثقاتِ من أصحاب

---

(١) كذا في (الكبرى)، و(المجتبى) ط التأصيل، وكذا عزاه كل من ابن القطان في (الوهم والإيهام ٥/٥٩٩)، والعراقي في (شرح التقريب ٢/ ٧٢)، وابن حجر في (الفتح ١٠/ ٣٤٦) إلى النَّسائي.
ولكن وقع في ط المطبوعات للمجتبى: «وأخذ الشارب»، وقد أشار محقِّقو ط التأصيل أنه وقع كذلك في نسخة وفي أخرى «وقص الشارب»، والله أعلم.

الزُّهْري، منهم: مَعْمَر، وابنُ عُيَيْنة، ويونس، وإبراهيم بن سعد، وغيرُهم؛ فرَوَوْهُ عن الزُّهْري بذكر «قَص الشَّارِبِ» بدلَ «السِّواك»، كما تقدَّم في الصحيحين وغيرِهما.

فلا يُعتَدُّ بمخالفة زَمْعةَ لهؤلاء الثقاتِ؛ لِمَا علمْتَ من ضعف حالِه، وعليه؛ فهذه الزيادةُ منكَرةٌ.

الطريق الثاني:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ٣٥٥)، قال: حدثنا أحمد بن رِشْدين، قال: حدثنا سعيد بن عُفَير، قال: حدثنا ابن لَهِيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، عن أبي هريرة، مرفوعًا به.

وقال بإثره: «لم يروِ هذا الحديثَ عن عروة، عن أبي هريرة، إلا أبو الأسود، تفرَّدَ به: ابنُ لَهِيعة».

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: ابنُ لَهِيعة؛ وهو ضعيف، خاصَّةً في غير رواية العبادلة، وهذا منها.

الثانية: أحمد بن رِشْدين، وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد أبو جعفر المصري؛ وهو ضعيف، انظر: (اللسان ٧٤٠).

والحديث في الصحيحين وغيرِهما من حديث أبي هريرة بلفظ: «قَصّ الشَّارِبِ» بدل «السِّوَاك» كما سبق، وهو المحفوظُ، وعليه؛ فهي روايةٌ منكرَةٌ أيضًا من هذا الوجه.

٤- رِوَايَة: «السِّوَاك» بَدل «الْخِتَان»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**وَالسِّوَاكُ**» بَدَلَ: «**الْخِتَان**».

۞ **الحكم: منكر بذكر السواك**، وكذا قال الألبانيُّ.

التخريج:

[بخ ١٢٥٧ / غافل ٤١٠].

السند:

قال البخاري في (الأدب المفرد): حدثنا سعيد بن محمد الجرميُّ، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، مرفوعًا به.

ورواه السَّمَرْقَندي في (تنبيه الغافلين): من طريق محمد بن شَوْكَرٍ، عن يعقوبَ بنِ إبراهيمَ به[(١)].

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه كلُّهم ثقاتٌ غيرَ محمد بنِ إسحاقَ، وهو «صدوق يدلس» كما في (التقريب ٥٧٢٥)، وقد عنعن.

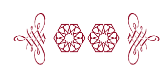
وقد تفرَّدَ بذكر (السِّوَاك) بدل (الخِتَان). والحديث في الصحيحين وغيرِهما من حديث أبي هريرة بلفظ: «الخِتَان» بدل «السِّوَاك» كما سبق، وهو المحفوظ، وعليه؛ فروايةُ «السِّوَاك» منكرَةٌ.

---

(١) إلا أنه تحرف في المطبوع (ابن إسحاق) إلى (أبي إسحاق)، و(ابن شوكر) إلى (ابن شوكة)، وهو تحريف ظاهر.

ولذا قال الألباني: «فهي علةُ هذه المخالفةِ، على أنه لو صرَّحَ بالتحديث فمخالفتُه للثقات مردودةٌ؛ لأن له منكراتٍ يتفرَّدُ بها، يعرفها أهلُ العلم» (الضعيفة ١٣/ ٧٨٦).

وقال في موضعٍ آخَرَ: «منكر بذكر السواك» (ضعيف الأدب المفرد ١٢٥٧).



٥- رِوَايَة: «مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**خَمْسٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ...**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيفٌ جدًّا بهذا اللفظ، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

〖كر (١٤/ ٩٨)〗.

السند:

قال ابن عساكر في (تاريخ دمشق): أنبأنا أبو الفرج غَيْث بن عليٍّ، أنا أبو الفرَج سَهْل بن بِشْر وأبو نصرٍ أحمد بن محمد بن سعيد الطربيشي، قالا: أنا عليُّ بن منير بن أحمد بن منير الخَلَّال، أنا الحسن بن رَشِيق، نا الحسين بن عبد الغفار بن محمد الأَزْدي، نا هشام بن عمار، نا سعيد بن يحيى، نا محمد بن أبي حَفْصة، عن الزُّهْري، عن سعيدٍ وأبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا به.



التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه الحُسينُ بن عبد الغفار بن محمد، وقيل اسمه

الحسن بن غُفَير؛ قال فيه الدارَقُطْني: «هذا آية، متروك، كان بليَّة»، وقال ابن عَدِي: «كتبتُ عنه بمصرَ في الرحلتين جميعًا إلى مصر، حدثنا عن سعيد بن عُفير، وعبد العزيز بن مِقْلاص، وغيرِهما من كبار شيوخ مصر، ولم يكن سِنُّه يحتمل لقاءَهم، وقد حدث بأحاديثَ مناكيرَ»، وقال ابن يونس: «كذابٌ، يضع الحديث»، وقال عبد الغني الأَزْدي: «ما كان ثقة ولا مأمونًا، تَرك حمزةُ بن محمد الروايةَ عنه»، وقال الذهبي: «كذاب». انظر: (تاريخ ابن يونس ٣١٩)، (سؤالات حمزة للدارقطني ٢٧١)، (الكامل لابن عَدِي ٤/ ٣٣)، (المؤتلف والمختلف للدارقطني ٣/ ١٧١٨)، (المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأَزْدي ٢/ ٥٦٣)، (اللسان ٢٣٦٦).

وبه ضعَّفه الألباني في (الإرواء ١/ ١١٨).

وقد خُولِف في متن الحديث أيضًا:

فقد رواه ابن عساكر في (تاريخه ١٤/ ٩٩) من طريق أبي أحمدَ الحاكمِ، نا محمد بن مَرْوان، نا هشام... بإسناده إلى أبي هريرة، بلفظ: «**خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ...**».

ومحمد بن مَرْوان هو: محمد بن خُرَيم بن محمد بن عبد الملك بن مَرْوان، وهو «صدوق مشهور»، انظر: (تاريخ الإسلام ٢٣/ ٥٢٣)، (سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٢٨).

وروايته هي الموافقة لرواية ابن عُيَينة ومَن تابعه عن الزُّهْري، وعليه؛ فرواية الحسين بن عبد الغفار منكَرةٌ، وكأنَّ ابن عساكر أشار إلى ذلك بإيراده روايةَ ابنِ خُرَيم عَقِبَ روايتِه.

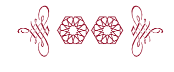
وفي السند علةٌ أخرى، ألا وهي:

مخالفة محمد بن أبي حَفْصةَ لأصحاب الزُّهْري؛ حيث رواه عن الزُّهْري عن سعيد وأبي سلَمةَ عن أبي هريرة.

ورواه أصحاب الزُّهْري: (مَعْمَر، ويونس، وابن عُيَينة، وإبراهيم بن سعد، وغيرُهم) عن الزُّهْري عن سعيدٍ - وحدَه - عن أبي هريرة به، كما تقدَّم.

ولم يتابَع محمدُ بن أبي حَفْصة على قوله، وانظر: (العلل للدارقطني ٧/ ٢٨٢).

قلنا: ومحمد بن أبي حَفْصةَ متكلَّمٌ فيه، وروايته عن الزُّهْري فيها مقالٌ، قال ابن مَعين: «ليس بذاك القوي، مِثْل النُّعْمان بن راشد في الزُّهْري»، وقال محمد بن يحيى الذُّهْلي: «صالح بن أبي الأخضر وزَمْعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة: في بعض حديثهم اضطرابٌ». وانظر: (سؤالات ابن طَهْمان لابن مَعين ١٧١)، (المدخل إلى الصحيح ٤/ ٢٠٦)، (تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٣)، (ميزان الاعتدال ٧٤٢٩).



٦- رِوَايَة: «الطَّهَارَاتُ أَرْبَعٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مَرْفُوعًا، بِلَفْظ: «**الطَّهَارَاتُ أَرْبَعٌ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**الطَّهَارَاتُ أَرْبَعٌ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظفارِ، وَالسِّوَاكُ**».

الحكم: منكَر بهذا اللفظ.

التخريج:

[بز ٨٥٦٣ "واللفظ له" / سبز (إمام ١/ ٤٠٤)، (بدر ٢/ ٦) "والرواية له"].

السند:

أخرجه البزَّار في (المسند)، قال: حدثنا عُبيد الله بن سعد بن إبراهيم قال: حدثني عمي يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن محمد بن إسحاقَ، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلَمةَ، عن أبي هريرة، به. باللفظ الأول.

وأخرجه البزَّار في كتاب الطهارة من (السنن)[١] - كما في (الإمام لابن

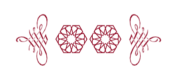
(١) وكتاب (السنن) للبزار، لم يشتهر عنه كاشتهار (المسنَد)، لكن نسبه له بدرُ الدين العَيْني في (رجال معاني الآثار ٣/ ٤٦٥)، وقد نَقل منه غيرُ واحد من أهل العلم، لاسيما ابن دقيق العيد في كتاب (الإمام)، وكذا الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي، فقد أكثرَ من النقل منه في كتبه، وذكر في (شرح ابن ماجه ١/ ٣٣٨) أنه رواه عن جماعة من شيوخه من طريق أبي الشيخ الأَصْبهاني عن البزَّار به.

دقيقِ العيدِ ١/ ٤٠٤)، و(البدر المنير ٢/ ٦) -: عن عُبيد الله بن سعد، به باللفظ الثاني.

التحقيق

هذا إسناد رجاله كلُّهم ثقاتٌ، غيرَ محمد بن إسحاقَ وهو «صدوق يدلِّس» كما في (التقريب ٥٧٢٥)، وقد عنعن؛ فالإسناد ضعيف. والحديث في الصحيحين وغيرِهما من حديث أبي هريرة بلفظ: «**الْفِطْرَةُ خَمْسٌ:...**»، **وعليه؛** فلفظ «الطَّهَارَات» منكَرٌ، والله أعلم.

وأما عن اختلاف اللفظين مع اتحاد سندِ البزَّار في (السنن) و(المسند): فالمعروف أن البزَّار روَى (المسنَد) من حفْظِه؛ فكان يخطئ، كما قال الدارَقُطْني. انظر: (سؤالات حمزة السَّهْمي ص١٢١)، و(سؤالات الحاكم ص٦٤).



٧- رِوَايَة: «فِطْرَة الْإِسْلَام»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**إِنَّ فِطْرَةَ الْإِسْلَامِ: الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالِاسْتِنَانُ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحَى، فَإِنَّ الْمَجُوسَ تُعْفِي شَوَارِبَهَا، وَتُحْفِي لِحَاهَا، فَخَالِفُوهُمْ، خُذُوا**[1] **(فَجُزُّوا) شَوَارِبَكُمْ، وَاعْفُوا لِحَاكُمْ**».

۞ الحكم: منكر بهذا السياق.

التخريج:

〈حب ١٢١٦ "واللفظ له" / تخ (١/ ١٣٩ - ١٤٠) "والرواية الأولى له" / لي (رواية ابن مَهْدي الفارسي ٤٠٢) / طرس (ق ٢٠١/ ب - ٢٠٢/ أ)〉.

السند:

أخرجه البخاري في (التاريخ الكبير) قال: قال لي إسماعيلُ بن أبي أُوَيس: حدثني أخي، عن سُلَيمان، عن محمد بن عبد الله بن أبي مريمَ، عن أبي سلَمةَ بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه ابن حِبَّان والمَحَامِلي: من طريق إسماعيلَ بن أبي أُوَيس، عن أخيه عبد الحميد، عن سُلَيْمان بن بلال، به.

---

(١) كذا في طبعة (التأصيل)، وطبعة (التقاسيم والأنواع ١١٠ / دار ابن حزم)، وذكروا أنه كذلك في عدة نسخ خطية، وهي كذلك عند المَحَامِلي في (أماليه). وتصحَّفت في طبعة (الرسالة) من (صحيح ابن حِبَّان) إلى: «حدوا»، وفي (موارد الظمآن ٥٦٠) إلى: «فحفوا»، والصواب ما أثبْتناه.

محمد بن عبد الله بن أبي مريم؛ قال فيه يحيى القَطَّان: «لم يكن به بأس»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» (الجرح والتعديل ٧/ ٣٠٦)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٤١٩).

وعبد الحميد بن أبي أُوَيس: «ثقة» من رجال الشيخين (التقريب).

التحقيق

هذا إسناد ضعيفٌ جدًّا؛ فيه إسماعيلُ بن أبي أُوَيس؛ وهو وإن كان من رجال الشيخين، فالجمهور على تليينه، ومنهم مَن كذَّبه واتَّهمه بالوضع، كما تقدَّم بيانُه في باب: «تطهير الأرض من النجاسات»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

ولهذا قال الحافظُ - بعد أن ذكر الخلافَ فيه -: «وعلى هذا لا يُحتجُّ بشيء مِن حديثه غير ما في الصحيح[(١)]، مِن أجْل ما قَدح فيه النَّسائي وغيرُه، إلا إنْ شاركه فيه غيرُه؛ فيُعتبَرُ به» (مقدمة الفتح ص ٣٩١).

وقد أخطأ ابن أبي أُوَيسٍ في إسناده؛ **فقد قال البخاريُّ** - عَقِبَه -: حدثني الأُوَيسيُّ، قال: حدثني سُلَيمان، ولم يذكر أبا هريرة. يعني: أنه رواه بسنده عن أبي سلَمةَ مرسَلًا.

وقال البخاري أيضًا: حدثنا قُتَيبة، قال: حدثنا حاتم، عن محمد بن عبد الله، سمِع أبا سلَمةَ بنَ عبد الرحمن؛ في الشوارب قط.

وهذا كلُّه إشارة من البخاري إلى إعلاله؛ فالأُوَيْسي هو: عبد العزيز بن عبد الله، ثقة من شيوخ البخاري في الصحيح، كما في (التقريب ٤١٠٦)؛

(١) لِمَا ثبت أن البخاري كان ينتقي من حديثه.

فروايته مقدَّمةٌ على إسماعيلَ.

فكيف وقد تُوبِع متابعةً قاصرة، من حاتم بن إسماعيل.

هذا فضلًا عن نكارة متْنِه؛ حيث أَدخلَ في خصال الفطرة: «الْغُسْل يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالِاسْتِنَان»، ولم يثبُت في أي حديثٍ كوْنُهما من خصال الفطرة، وإن كان السواكُ ورد في بعض الأوجه الشاذَّة كما تقدَّم بيانُه.

وعليه؛ فالحديث ضعيف جدًّا.

ومع هذا صحَّحه ابن حِبَّان، وجوَّده الألباني في (الصحيحة ٧/ ٣٣١ - ٣٣٢)! فلم يُصيبا؛ لأن فيه ثلاثَ عللٍ: **الأولى:** ضعْف ابن أبي أويس. **والثانية:** المخالفة في سنده. **والثالثة:** نكارة متْنه.

فإن قيل: قد تُوبِع إسماعيلُ بن أبي أُوَيس عليه؛ حيث أخرجه الطَّرَسُوسي - كما في (جزء من مسنده ق ٢٠١) -: عن محمد بن عبد المؤمن المصري، ثنا عبد الله بن قَعْنَبٍ وابنُ أبي أُوَيس، عن سُلَيمانَ بن بلال به.

قلنا: هذا إسناد ضعيف؛ فيه محمد بن عبد المؤمن المصري؛ ولم نقف له على ترجمة، ولعله أحمدُ بن عبد المؤمن المصري أبو جعفر الصُّوفي، الذي روَى عن: ابن وَهْب، وإدريسَ بن يحيى، ورَوَّادِ بن الجَرَّاح، وروى عنه: عليُّ بن الحسين بن الجُنَيد، وعليُّ بن سعيد الرازي. قال عنه ابن يونس: «كان رجلًا صالحًا، رفع أحاديثَ موقوفةً»، وقال مَسْلَمةُ بن قاسم: «ضعيف جدًّا». انظر: (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٦١)، و(تاريخ الإسلام ٦/ ٢٨)، و(لسان الميزان ١/ ٥٢٩). وقد أسقط مِن سنده عبدَ الحميد بنَ أبي أويس؛ فمِثْلُه لا يُعتمَدُ على روايته، والله أعلم.

[٩١٢ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «**خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالِاخْتِتَانُ**».

الحكم: صحيح، وصحَّحه الألباني.

التخريج:

[ن ٥٠٨٨ / كن ٩٤٤٢ / طا ٢٦٦٧ "واللفظ له" / مطغ ٣٨٠ / عط (كندي ٢٧) / بخ ١٢٩٤ / زهر ٦٩٢ / داني (متصل ١١) / خط (٣/ ٤٥٤) / غبز ٨١ / سيد ٢٥].

السند:

رواه مالك في (الموطأ): عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: «**خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ...**» الحديثَ.

التحقيق

هذا إسناد صحيحٌ على شرط الشيخين، وصحَّحه الألباني في (الأدب المفرد ١٢٩٤)، وقد رواه أصحاب (الموطأ)، وغيرُهم، عن مالك، هكذا موصولًا موقوفًا.

وخالفهم قُتَيْبة بنُ سعيد - كما في (الصغرى) و(الكبرى) للنسائي -؛ فرواه عن مالك، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرةَ موقوفًا، - ولم يَذكر أبا سعيد -.

ورواه بِشْر بن عُمرَ، عن مالك، واختُلِف عنه:

فرواه بُنْدارٌ ويحيى بن حَكيم - كما في (التمهيد ٢١/ ٥٦) -، وعليُّ بن

مسلم - كما في (أمالي ابن بشران ٤٤٥)، و(غرائب مالك لابن المُظَفَّر ٧٩) -، ثلاثتُهم: عن بِشْر بن عُمر، عن مالك، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وخالفهم الذُّهْلي - كما في (التمهيد ٢١/ ٥٧) -؛ فرواه عن بِشر بن عُمر، عن مالك... به موقوفًا.

قال ابن عبد البر: «هذا الحديث في (الموطأ) موقوفٌ عند جماعةِ الرواة، إلا أنَّ بِشْر بن عُمر رواه عن مالِك، عن سعيد بن أبي سعيدٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فرفعه وأسندَه، وهو حديث محفوظٌ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مسنَدًا صحيحًا، رواه ابن شِهاب، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ... ورواه محمد بن يحيى الذُّهْلي، عن بِشْر بن عُمر، عن مالك، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة موقوفًا، لم يتجاوز به أبا هريرة، وهو الصحيح في رواية مالك إن شاء الله» (التمهيد ٢١/ ٥٦ - ٥٧). وانظر: (الاستذكار ٢٦/ ٢٣٨).

وقال الدارَقُطْني: «ورواه بِشْر بن عُمر، عن مالك، عن المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواه عليُّ بن مسلم، عن بِشْر بن عُمر، فلم يذكر أبا سعيد المَقْبُري، والمحفوظ عن بِشْر بن عُمر، عن مالك، عن المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاقَ، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، والصواب عن مالك ما رواه أصحاب الموطإ» (العلل ٤/ ١١٠، ١١١).

قلنا: الذي وقفْنا عليه من رواية عليِّ بن مسلم، كما في (أمالي ابن بشران)، و(غرائب مالك لابن المُظَفَّر)، أنه ذَكر أبا سعيد المَقْبُري!!، كما تقدَّم.

ورواه عيسى بنُ موسى بنِ أبي جَهْم العَدَويُّ، - كما في (غرائب مالك لابن المُظَفَّر ٨٠)، و(التمهيد لابن عبد البر ٢١/ ٥٧)، و(نسخة عبد الله بن صالح ١٦٤٣) - قال: نا مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة - يَأْثُرُه[1] - قال: «**الْفِطْرَةُ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالخِتَانُ**».

وعيسى بن موسى هذا، ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام ٨/ ٥١٤)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو مجهول الحال، وتفرُّدُه بما يُشبِه الرفعَ غيرُ مقبول، لا سيما وقد خالف الحفاظَ من أصحاب مالك؛ كما أن الإسناد إليه غيرُ مستقيم، ولهذا التفرُّدِ أشار الدارَقُطْني، حيث قال: «ورواه عيسى بن موسى بن حُمَيد بن أبي الجَهْم، عن مالك، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة يَأْثُرُه، فنَحَا به نحوَ الرفْع... والصواب عن مالكٍ ما رواه أصحابُ الموطإ» (العلل ٤/ ١١٠، ١١١).

قلنا: ورواية مالك هذه وإن كانت موقوفةً على أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فإنَّ لها حُكمَ الرفع؛ فمِثْلُ هذا لا يقال بالرأي، كما قال ابن عبد البر في (الاستذكار ٢٦/ ٢٤٠). وقد صح الحديث مرفوعًا من طريق سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة.

---

(١) أي يرفعه، وقد تصحَّفت هذه الكلمة في (غرائب مالك) و(نسخة عبد الله بن صالح) إلى: «بِإِثْرِهِ»!.

[٩١٣ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مِنَ الْفِطْرَةِ: حَلْقُ الْعَانَةِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ**».

۞ **الحكم:** صحيح (خ).

التخريج:

﴿خ ٥٨٨٨ "مختصرًا"، ٥٨٩٠ "واللفظ له" / حم ٥٩٨٨ / حب ٥٥١٣ / هق ٦٠٢٩ / شعب ٦٠٢١ / سعد (١/ ٣٨١) / معط ٨٠ / شج ٤٦ / قا (٢/ ٨٢ - ٨٣) / خلا (ترجل ١٧٤) / شفع (فوائد/ ق ٨٩/ أ)﴾.

السند:

قال البخاري (٥٨٩٠): حدثنا أحمد بن أبي رَجاء، حدثنا إسحاق بن سُلَيمان، قال: سمِعتُ حَنْظَلَة، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

ورواه أحمد (٥٩٨٨) عن إسحاق بن سُلَيمان، به.

ورواه البخاري (٥٨٨٨) عن المكي بن إبراهيم، عن حنظلة، به مقتصرا على قوله: «**مِنَ الفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ**».

حنظلة هو ابن أبي سفيان.

تنبيه:

رواه أبو سعيد الأشج في (جزء من حديثه ٤٦) قال: حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي، عن حنظلة، قال: سمعت نافعًا يقول سمعت ابن عمر به بلفظ: «**والأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ**». وهي رواية بالمعنى لرواية «**وَقَصُّ الشَّارِبِ**» المحفوظة.

١- رِوَايَةُ: «وَأَخْذُ الشَّارِبِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**وَأَخْذُ الشَّارِبِ**» بَدَلَ: «**وَقَصُّ الشَّارِبِ**».

۞ **الحكم: المحفوظ بلفظ: «وَقَصُّ الشَّارِبِ»**، كما تقدم في الصحيح.

التخريج:

[ن ١٢ / كن ١٢ / مشكل ٦٨٢ / منذ ١٤٤].

السند:

رواه النسائي في (الصغرى) و(الكبرى) عن الحارث بن مسكين.
والطحاوي في (شرح مشكل الآثار ٦٨٢) عن يونس بن عبد الأعلى.
وابن المنذر في (الأوسط) عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم.

ثلاثتهم: عن ابن وهب، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن نافع، عن ابن عمر، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات؛ إلا أن ابن وهب، قد خالفه كل من روى الحديث عن حنظلة بن أبي سفيان، فرووه عنه بلفظ: «**وَقَصُّ الشَّارِبِ**» وليس «**وَأَخْذُ الشَّارِبِ**»، **منهم:**

١) إسحاق بن سليمان الرازي «ثقة فاضل»، عند البخاري (٥٨٩٠)، وغيره.

٢) المكي بن إبراهيم «ثقة ثبت»، عند البخاري (٥٨٨٨)، وغيره.

٣) أبو عاصم النبيل «ثقة ثبت»، عند ابن قانع في (الصحابة ٢/ ٨٢).

٤) عبد الوهاب بن عطاء «صدوق»، عند ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨١).

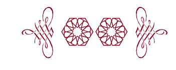
٥) الوليد بن مسلم «ثقة يدلس، ولكنه صرح بالسماع»، عند ابن حبان (٥٥١٣).

خمستهم: عن حنظلة بن أبي سفيان، عن نافع، عن ابن عمر، به. بلفظ: «**وَقَصُّ الشَّارِبِ**»، فهو المحفوظ، والله أعلم.

ولا يقال أن هذه الرواية رواية بالمعنى لرواية «**وَقَصُّ الشَّارِبِ**»، كما قلتم في رواية: «**الأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ**» ؛ لأن قوله «الأخذ من» يدل على التبعيض، فيكون بمعنى القص، وأما (أخذ الشارب)، قد يفيد أخذ الشارب كله، فيكون بمعنى الحلق، والله أعلم.

تنبيه:

عزاه ابن حجر في (الفتح ١٠/ ٣٤٩) لمستخرج الإسماعيلي بلفظ: «**وَأَخْذُ الشَّارِبِ**»، ولم يذكر سنده.



٢- رواية: «مِنَ السُّنَّةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ ﷺ: «**مِنَ السُّنَّةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ**».

۞ الحكم: شاذٌّ بذكر «السُّنَّة»، والمحفوظ بلفظ: «الْفِطْرَة». و«نَتْفُ الْإِبْطِ» شاذٌّ أيضًا من حديث ابن عُمر، ولكنه محفوظٌ من حديث أبي هريرة، كما تقدَّم.

التخريج:

﴿هق ٦٩٥﴾.

السند:

قال البَيْهَقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، نا أبو عبد الله محمد بن يعقوب إملاءً، ثنا حامد بن أبي حامد المُقْرئ، ثنا إسحاق بن سُلَيمان، ثنا حَنْظَلَة بن أبي سُفْيان، عن نافع، عن ابن عُمر، عن النبي ﷺ قال: ... الحديثَ.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات؛ إلا أن حامد بن أبي حامد المُقْرئ قد خُولِف في متْنِه؛ فقد رواه الإمام أحمد في (مسنده ٥٩٨٨)، وأحمدُ بن أبي رَجاء - كما عند البخاري (٥٨٩٠) -، كلاهما عن إسحاقَ بن سُلَيمانَ... به، بلفظ: «**مِنَ الْفِطْرَةِ**» بدلَ: «**السُّنَّة**»، و«**حَلْقُ الْعَانَةِ**» بدلَ: «**نَتْف الْإِبْطِ**».

وهذا قول الجماعةِ عن حَنْظلةَ أيضًا - كما سبق -.

وحامد بن أبي حامد، وإنْ وثَّقه الخليليُّ في (الإرشاد ٣/ ٨٢٢)، والخطيبُ في (المتفق والمفترق١/ ٧٣٩)؛ فلا ينهضُ لمعارضة أحمدَ بنِ

حَنْبلٍ وابنِ أبي رجاء، والجماعةِ عن حنظلةَ، **وعليه؛** فهي شاذَّةٌ من هذا الوجه، والله أعلم.

وقد أشار البَيْهَقي إلى شذوذ لفظةِ «**نَتْف الإِبْطِ**»؛ فقال: «وزاد بعضُهم عن حَنْظلةَ في هذا الحديث: «**نَتْف الإِبْطِ**»» (السنن الكبرى عقب ٦٠٢٩).

وقد ثبتَ «**نَتْفُ الإِبْطِ**» من حديث أبي هريرة، كما سبق.



[٩١٤ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالِاخْتِتَانُ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن من حديث أبي هريرة، وهذا الشاهد إسنادُه ضعيف.**

التخريج:

〖بنس ٥١ "واللفظ له" / شيو ١٩٨ / ضح (٢ / ١٩٩) / مهتد (الأول ق ١٧٤ / ب)〗.

السند:

أخرجه أبو الحسين الآبَنوسي في «مشيخته»، قال: أخبرنا عُمر بن إبراهيم، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، قال: حدثنا شُجاع بن مَخْلَد أبو الفَضْل، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، به.

ومدارُه - عند الجميع - على عبد الله بن جعفر، وهو المَدِيني... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عبد الله بنُ جعفر أبو جعفر المَدِيني، والدُ عليِّ بن المَدِيني، وهو «ضعيف» (التقريب ٣٢٥٥).

ولكن يَشهد له حديثُ أبي هريرة، كما تقدَّم.



١- رِوَايَة: «وَالسِّوَاكُ» بدل «الْخِتَان»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**وَالسِّوَاكُ**» بَدَلَ: «**وَالِاخْتِتَانُ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بذكر السواك.**

التخريج:

]خلّال (مجلسان ١٦)[.

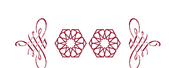
السند:

قال الخَلَّال: نا أبو الحسين محمد بن المُظَفَّر بن موسى الحافظ، نا محمد بن سُلَيمان بن فِهْرُويَه، نا داود بن رُشَيد، نا عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لضعْف عبد الله بن جعفر المَدِيني، كما تقدَّم في الرواية السابقة.

وفي هذا السند علةٌ أخرى، وهي جهالة محمد بن سُلَيمانَ بن فِهْرُويَه؛ فقد ترجم له الخطيب في (تاريخه ٣/ ٢٣١)، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٧/ ١٢٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو مجهول الحال. وقد تفرَّدَ هنا بذكر «السِّوَاك» بدلَ «الِاخْتِتَان»، ولم يَرِدْ ذِكرُ السِّواكِ من طريقٍ صحيح يتقوَّى به؛ ولذا كان منكرًا، والله أعلم.



٢- رِوَايَة: «الْمَضْمَضَة وَالِاسْتِنْشَاق و...»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظ: «**إِنَّ مِنَ الْفِطْرَةِ، أَوِ: الْفِطْرَةُ: الْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَالسِّوَاكُ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَالِاخْتِتَانُ**».

۞ **الحكم: باطلٌ بهذا الإسناد.**

التخريج:

[عف (خلال ٢١٠)].

السند:

قال عفان بن مسلم - كما في (جزء أحاديثه رواية الخَلَّال) -: حدثنا شُعبةُ، حدثنا عبد الله بن المختار، قال: سمِعتُ موسى بن أنس، عن أبيه أنس... به.

قال عَفَّان: وقد سمِعتُ حَمَّادًا يقول: «**مِنَ الْفِطْرَةِ...**» الحديثَ.

التحقيق

هذا إسنادٌ ظاهرُه الصحَّةُ، إذا تأمَّله المشتغلُ بهذا العلم الشريف قطع بصحته، لا سيما وإسنادُه على شرط مسلم؛ لكنه - كما في سماعات الجزء - من رواية أبي القاسم عُمر بن محمد بن عبد الله التِّرْمذي البَزَّاز، قال: حدثنا جدي أبو أُمي أبو بكر محمد بن عُبيد الله بن مرزوق بن دينار الخَلَّال، حدثنا عَفَّان بن مسلم... به.

وعُمر بن محمد التِّرْمذي هذا، قال عنه ابن أبي الفَوارس: «فيه نظرٌ» (تاريخ بغداد ١٣/ ١١٦). وقال الذهبي: «فيه ضعْفٌ» (تاريخ الإسلام ٢٦/ ٣٢٧).

وقال الحافظ: «وقد اتهمه ابن الجوزي بالوضع في عدة أحاديثَ باطلةٍ تفرَّدَ بها» (لسان الميزان ٦/ ١٤٠)، وانظر: (الكشف الحثيث ٥٥٠).

وجدُّه محمد بن عُبيد الله بن مرزوق الخَلَّال، ذكره الذهبي في (الميزان ٧٩١١) وقال: «لا يَعِي ما يحدِّثُ به، روى عن عَفَّانَ حديثًا كذِبًا، يقال: أُدخِلَ له». وقال سِبط ابن العَجَمي في (الكشف الحثيث ٦٩٨): «لا يَعي ما يحدِّث به، ذكر ابن الجوزي حديثًا في فضل أبي بكر رضي الله عنه، فقال: «وهذا الحديث لا يتعدَّى أبا القاسم التِّرْمذيَّ أو جدَّه أبا بكر ابن مرزوق».

فالحديث بهذا السندِ باطلٌ منكَر، ويُشبِهُ أن يكون دخل على أحدهما حديثٌ في حديث؛ فإن هذا المتنَ محفوظٌ عن عَفَّان، قال: حدثنا حَمَّاد، حدثنا عليُّ بن زيد، عن سلَمةَ بن محمد بن عمار بن ياسر، عن عمار بن ياسر، أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ مِنَ الْفِطْرَةِ، أَوِ الْفِطْرَةُ: الْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَالسِّوَاكُ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَالِاخْتِتَانُ، وَالِانْتِضَاحُ**». أخرجه أحمد في (مسنده ١٨٣٢٧) عن عَفَّانَ... به.

وأما السند المذكورُ؛ فالمحفوظُ عن عَفانَ به حديثُ أنسٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **أَمَّهُ وَامْرَأَةً مِنْهُمْ، فَجَعَلَ أَنَسًا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْمَرْأَةَ خَلْفَ ذَلِكَ**». كذا رواه الإمام أحمدُ في (المسند ١٣٧٠٧)، وجعفر بن محمد الصائغ - كما عند أبي عَوانة في (المستخرج ١٥٦١) -، وأبو يحيى البزازُ - كما في (حديث السرّاج ٤٦٤)، و(مسنده ١٢٠٣) -، ثلاثتُهم: عن عَفان، عن شُعْبة، عن عبد الله بن المختار، عن موسى بن أنس، عن أبيه، به. والله أعلم.

[٩١٥ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَنَتْفُ الإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ**».

قال زَكَرِيَّاءُ بنُ أبي زائدةَ: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ.

زَادَ قُتَيْبَة: قَالَ وَكِيعٌ: انْتِقَاصُ الْمَاءِ: يَعْنِي: الاِسْتِنْجَاءَ.

۞ **الحكم: صحيح (م)، وقد أعلَّه جماعةٌ من أهل العلم.**

اللغة:

(البَراجِمُ): جمع بُرجُمة - بضمتين -، وهي عُقَدُ الأصابعِ التي في ظهر الكف. قال الخطَّابي: هي المواضع التي تتَّسِخ ويجتمع فيها الوسَخُ ولا سيما ممن لا يكون طريّ البدن. وقال الغزالي: كانت العرب لا تغسلُ اليدَ عَقِبَ الطعامِ، فيجتمع في تلك الغضون وسَخٌ؛ فأُمر بغسلها. (فتح الباري ١٠/ ٣٣٨).

(انْتِقَاصُ الْمَاءِ) - بالقاف والصاد المهملة -: فسَّرَه وكيعٌ بالاستنجاء. وقال أبو عُبَيد: انْتِقَاصُ الْمَاءِ: غسْلُ الذَّكرِ بالماء؛ لأنه إذا غُسل بالماء ارتدّ البولُ ولم ينزل، وإن لم يُغسل نزل منه الشيءُ بعد الشيء حتى يستبرئ». وقيل: «هو: الانتضاح». انظر: (شرح النَّوَوي ٢/ ١٥٠)، و(عمدة القاري ٢/ ٢٩٩).

الفوائد:

قوله: «**غَسْلُ الْبَرَاجِمِ**»، **قال النَّوَوي:** «وهي سُنَّةٌ مستقلةٌ ليست مختصَّةً

بالوُضوء»، يعني: أنها يُحتاج إلى غَسْلها في الوُضوء والغسلِ والتنظيف» (شرح مسلم ٣/ ١٥٠)، و(فتح الباري ١٠/٣٣٨).

التخريج:

﴿م ٢٦١ "واللفظ له" / د ٥٢ / ت ٢٩٥٧ / ن ٥٠٨٤ / كن ٩٤٣٨ / جه ٢٩٤ / حم ٢٥٠٦٠ / خز ٩٣ / عه ٥٤٥ / ش ٢٠٥٨، ٢٦٠١٧ " مختصرًا" / حق ٥٤٧ / عل ٤٥١٧ / منذ ٣٣٨ " مختصرًا" / عق (٤/ ٧، ٨) / طح (٤/ ٢٢٩/ ٦٥٥٢) / مشكل ٦٨٥ / قط ٣١٥ / هق ١٥٦، ٢٤٣ / شعب ٢٥٠٥ / هقغ ٨٤ / هقع ١٢٧٩ / مسن ٦٠٤ / بغ ٢٠٥ / غيب ١٥٧٢ / معكر ٧٨٤ / تمهيد (٢١/ ٦٥) / خلال (مجلسان ١٧) / تد (٣/ ٢٨١)﴾.

السند:

قال مسلم: حدثنا قُتَيْبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شَيْبة، وزُهَير بن حَرْب، قالوا: حدثنا وَكِيع، عن زكريا بن أبي زائِدة، عن مُصْعَب بن شَيبة، عن طَلْق بن حَبيب، عن عبد الله بن الزُّبَير، عن عائشة، به.

تنبيه:

هذا الحديث مدارُه - عند الجميع - على مُصْعَب بن شَيْبة، عن طَلْق بن حَبيب، عن عبد الله بن الزُّبَير، عن عائشةَ، به.

وقد أعلَّه عددٌ من أهل العلم: كالإمام أحمدَ، والنَّسائي، والعُقَيلي، والدارَقُطْني، وابنِ عبد البر، وابن مَنْدَه، وغيرِهم؛ **وذلك لأمرين:**

الأوَّل: تفرُّد مُصْعَب بنِ شَيْبة به؛ وهو ضعيفٌ منكَرُ الحديث[1].

(١) فالجمهور على تليينه، خلافًا لابن مَعين والعِجلي اللَّذَينِ وثَّقاه، وأحاديثه دالَّةٌ =

الثاني: أن مُصْعب بنَ شَيْبَةَ مع ضعْفه قد خُولِف فيه؛ فقد رواه سُلَيمانُ التيميُّ وجعفرُ بن إِيَاس - وهما ثقتان ثبْتان - عن طَلْق بن حبيبٍ مِن قولِه، ولم يَرفعاه.

وهذا بيان أقوالهم:

١ - الإمام أحمد بن حنبل:

عن أحمد بن محمد بن هانئ، قال: ذكرتُ لأبي عبد الله: «الْوُضُوء مِنَ الحِجَامَةِ»، فقال: «ذاك حديثٌ منكر، رواه مُصْعب بن شيبة، أحاديثُه مناكيرُ؛ منها هذا الحديثُ، و«عَشَرَةٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»، و«خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ»» (الضعفاء للعقيلي ٤/ ٧).

٢ - النَّسائي:

حيث قال بإثر رواية مُصْعب: «خالفه سُلَيمانُ التَّيْميُّ وجعفرُ بن إِيَاس»، وأسنده عنهما عن طَلْق بن حَبيب من قوله، ثم قال: «وحديث سُلَيمانَ التَّيْمي وجعفرِ بن إِيَاس أشبَهُ بالصواب من حديث مُصْعَب بن شَيْبة، ومُصْعب بن شَيْبة منكَر الحديث» (السنن الكبرى ١١/ ٢٦١) و(المجتبى ٨/ ١٢٨).

ولذا قال العِراقي: «وقد ضعّف النَّسائي رفعَه» (طرح التثريب ٢/ ٧٣).

وقال - أيضًا -: «وضعَّفه النَّسائي؛ بمُصْعَب بن شَيْبة، فقال: إنه منكَر الحديث، وأن الأشبَهَ بالصواب وقْفُه على طَلْق بن حَبيب» (مسألة في قص الشارب ص ٣١)، وانظر أيضًا (المغني عن حمل الأسفار ٣٥٧).

= على ترجيح قول الجمهور؛ ولذا قال الحافظ: «ليِّن الحديث» (التقريب ٦٦٩١).

٣ - العُقَيلي:

حيث ذكره في (الضعفاء) في ترجمة مُصْعب، ثم قال: «الفِطْرَة يُروَى بإسنادٍ صالح من هذا الإسناد، ودُونَ العددِ الذي ذكرناه» (الضعفاء ٤/ ٨).
يعني: حديثَ أبي هريرة: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ...».

٤ - الدارَقُطْني:

حيث قال: «يرويه طَلْق بن حَبيب، واختُلِف عنه؛

فرواه مُصْعَب بن شَيْبة، عن طَلْق بن حَبيب، عن عبد الله بن الزُّبَير، عن عائشةَ، عن النبي ﷺ.

وخالفه سُلَيمان التَّيْميُّ، وأبو بِشْرٍ جعفرُ بن إِيَاس؛

فرَوَياه عن طَلْق بن حَبيب، قال: «**كَانَ يُقَالُ: عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ...**»، وهما أثبَتُ من مُصْعَب بن شَيْبَةَ وأصحُّ حديثًا» (العلل ٨/ ٨٩).

وقال في (الإلزامات والتتبُّع ص ٣٤٠): «خالفه رجلانِ حافظان: سُلَيْمانُ وأبو بِشْر، رَوَياه عن طَلْق بن حبيبٍ مِن قوله. قاله مُعْتَمِرٌ عن أبيه، وأبو عَوانة عن أبي بِشْر. ومُصْعَب منكَر الحديث، قاله النَّسائي».

وقال في (السنن) بإِثره: «تفرَّد به مُصَعب بنُ شَيْبة، وخالفه أبو بِشْر وسُلَيمانُ التَّيْمي، فرَوَياه عن طَلْق بن حَبيب، قولَه غيرَ مرفوعٍ».

٥ - ابن عبد البر:

حيث قال: «روَتْ عائشةُ وأبو هريرة عن النبي ﷺ: «**عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ**»، منها: «**قَصُّ الشَّارِبِ**»، وفي إسناديهما مقالٌ» (التمهيد ٢١/ ٦٥).

٦ - ابن مَنْدَه:

حيث قال: «خرَّجه مسلم وتركه البخاري، وهو حديث معلول، رواه التيميُّ عن طلْقٍ مرسلًا» (شرح ابن ماجه لمُغْلَطاي ١/ ١٢٣)، (البدر المنير ٢/ ٩٩).

قال ابن دقيقِ العيدِ معلِّقًا على كلام ابن مَنْدَه: «ولم يلتفت مسلم لهذا التعليل؛ لأنه قدَّمَ وصْلَ الثقةِ عنده على الإرسال» (الإمام ١/ ٤٠٢).

قلنا: هذا لو كان ثقةً، وليس من منهج مسلمٍ ولا غيرِه من المحدِّثين، تقديمُ وصْلِ الثقةِ على إرسال غيرِه مطلقًا، بل يرجعون في ذلك إلى القرائن المحتفَّةِ بالخبر، هذا على خلاف طريقةِ الفقهاء ونحوِهم مِن قَبول زيادةِ الثقةِ مطلقًا.

٧ - عبد الحق الإشْبيلي:

حيث قال: «ومصعب قد خُولف في حديثه، وأُنكِرَ عليه» (الأحكام الكبرى ١/ ٤٠٥).

وقال في (الأحكام الوسطى ١/ ٢٤١): «وحديث مصعب، رواه سُلَيْمانُ التيميُّ وأبو بِشْرٍ، عن طَلْقِ بن حبيبٍ، من قوله».

٨ - ابن القَطَّان:

قال: «وكذلك مُصْعَب بن شَيْبة في حديث: «**عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ**»، وهو ضعيف» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٥٠٧)[1].

(١) وقد ساقه ابن القَطَّان متعقبًا عبد الحق الإشْبيلي في سكوته عنه! كذا زعم ابن القَطان، ولم يسكت عنه الإشْبيلي، بل أعلَّه في (الكبرى) و(الوسطى)، كما تقدَّم نقْلُه.

٩ - ابن التُّرْكُماني:

حيث قال: «ومصعب وإنْ وصله، لكنّه متكلَّمٌ فيه وإنْ أخرج له مسلم؛ قال ابن حنبل: روى أحاديثَ مناكيرَ، وقال أبو حاتم: لا يَحْمَدونه، وليس بقوي. والتيميُّ اتفق عليه الشيخان» (الجوهر النَّقِي بحاشية سنن البَيْهَقي ١/ ٥٢).

١٠ - الزَّيْلَعي:

حيث قال: «وهذا الحديث وإنْ كان مسلم أخرجه في (صحيحه) ففيه علتان، ذكرهما الشيخ تقيُّ الدين في (الإمام)، وعزاهما لابن مَنْدَه:

إحداهما: الكلام في مصعب بن شيبة...، **الثانية:** أن سُلَيْمان التيمي رواه عن طلْق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلًا، هكذا رواه النَّسائي في «سننه»، ورواه أيضًا عن أبي بِشْرٍ عن طلْقِ بن حبيب عن ابن الزبير مرسلًا[(١)]...؛ ولأجل هاتين العلتين لم يخرِّجْه البخاري، ولم يلتفت مسلم إليهما؛ لأن مصعبًا عنده ثقةٌ، والثقة إذا وصل حديثًا يُقَدّم وصْله على الإرسال» (نصب الراية ١/ ٧٦).

١١ - ابن عبد الهادي:

حيث قال: «رواه مسلم، وذكر له النَّسائي والدارَقُطْني علةً مؤثِّرَة، ومصعب: هو ابن شيبة، تُكُلِّم فيه؛ قال النَّسائي: منكر الحديث» (المحرر في الحديث ٣٢).

(١) كذا قال، ورواية التيمي وأبي بشر عن طلْقٍ من قوله، كما عند النَّسائي في (الكبرى ٩٤٣٩، ٩٤٤٠)، و(المجتبى ٥٠٨٥، ٥٠٨٦).

وفي المقابل:

قد صحَّحَ الحديثَ عددٌ من أهل العلم غير الإمامِ مسلم، فصحَّحَه ابنُ خزيمة؛ حيث أخرجه في (صحيحه ٩٣)، **والبَغَوي** في (شرح السنة ٢٠٥)، **وأبو محمدٍ الخَلَّال** في مجلسين من أماليه (١٧)، **وحسَّنه الألباني بشواهده** في (صحيح أبي داود ٤٣).

وقال التِّرْمذي: «هذا حديث حسن» (السنن ٢٩٥٧).

وقال ابن تيميَّة: «وقد ثبت في الصحيح عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ...**» الحديثَ» (الفتاوى ٢١/ ٣٠٦).

وقال ابن كثير: «ثبت في (صحيح مسلم) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ...**» الحديثَ» (التفسير ١/ ٢٨٤).

وقال ابن حَجَر: «ورجَّحَ النَّسائي الروايةَ المقطوعة على الموصولة المرفوعةِ، والذي يظهر لي أنها ليست بعلةٍ قادحةٍ؛ فإن راويها مصعبَ بن شيبة وثَّقه ابن مَعين والعِجْلي وغيرَهما، وليَّنه أحمدُ وأبو حاتم وغيرُهما؛ فحديثه حسن، وله شواهدُ في حديث أبي هريرة وغيرِه، فالحُكم بصحته من هذه الحيثيةِ سائغ، وقولُ سُلَيْمانَ التيميِّ: «سَمِعْتُ طَلْقَ بْنَ حَبِيبٍ يَذْكُرُ عَشْرًا مِنَ الْفِطْرَةِ» يحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها مِن قِبَلِ نفْسِه على ظاهر ما فهمه النَّسائي، ويحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندَها، فحذف سُلَيْمانُ السند» (الفتح ١٠/ ٣٣٧).

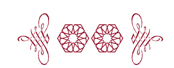
قلنا: وما قال الحافظ في مصعب هنا، مخالفٌ لما قرَّره في التقريب أنه: «ليِّن الحديث»، وهو أصوبُ؛ فالنكارة على حديثه بيِّنَةٌ.

كما أن نقْله لأقوال الأئمةِ في حال مصعبٍ يوهِم أن هناك خلافًا متساويًا، وليس كذلك؛ وأما الاحتمال الذي ذكره فلم يقل به أحدٌ قَطُّ، وهو بعيدٌ جدًّا، والله أعلم.

وقال مُغْلَطاي: «وقيل: الرفعُ صحيحٌ؛ اعتبارًا بتوثيق مصعبٍ عند ابن مَعين والعِجْلي وابن خزيمة لذكره حديثَه هذا في صحيحه» (شرح ابن ماجه ١/ ١٢٣).

وقال المُناوي - بعد ذِكْرِه لبعض أقوال العلماءِ في مصعب -: «لكنْ لروايته شاهدٌ صحيح مرفوعٌ» (فيض القدير ٤/ ٣١٦).

قال الألباني معقِّبًا على كلام المُناوي: «ولم أجد هذا الشاهدَ الصحيحَ المرفوع؛ وإنما وجدْتُ له شاهدًا صحيحًا، ولكنه موقوفٌ على ابن عباس كما يأتي في الذي بعده، وشاهدًا مرفوعًا، ولكنه ضعيف وهو الآتي» (صحيح أبي داود ١/ ٩٢).



١- رِوَايَة: «عَشَرَةٌ مِنَ السُّنَّةِ:... وَالِاسْتِنْثَارُ بِالْمَاءِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مَرْفُوعًا، بِلَفْظ: «**عَشَرَةٌ مِنَ السُّنَّةِ:...**»، وَقَالَ: «**وَالِاسْتِنْثَارُ بِالْمَاءِ**» بَدَلَ: «**وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ**».

۞ الحكم: **الحديث ضعيفٌ معلول، كما تقدم، وهو بهذا اللفظِ شاذٌّ.**

اللغة:

(الاستنشاق): اجتذاب الماء بالنفَس إلى باطن الأنف.

(والاستنثار): إخراج الماء من أنفه. ولكن يعبَّر بالاستنثار عن الاستنشاق؛ لكونه من لوازمه. (المغني لابن قدامة ١/ ٨٩).

التخريج:

[عه ٥٤٤].

السند:

قال أبو عَوانة: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي رَجاءٍ المِصِّيصِيُّ، قال: ثنا وَكيع بن الجَرَّاح، قال: ثنا زكريا بن أبي زائِدة، عن مُصْعَب بن شَيْبة، عن طَلْق بن حَبيب، عن ابن الزُّبَير، عن عائشة، مرفوعًا به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مصعب بن شيبة؛ ومخالفتِه لرواية الثقات، كما تقدَّم الكلامُ عليه.

وقد انفرد أحمد بن أبي رَجاء المِصِّيصيُّ برواية الحديث عن وكيعٍ بإسناده، بلفظ: «عَشَرَةٌ مِنَ السُّنَّةِ»، بدلًا من «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»، ورواه بلفظ: «الِاسْتِنْثَار»، بدلًا من «الِاسْتِنْشَاق».

وأحمد بن أبي رجاء المصيصيُّ وإن كان موثَّقًا في الجملة؛ إلا أنه قد خالف روايةَ الجماعة عن وكيع.

وقد أشار أبو عَوانة إلى مخالفته هذه، فقال عقِبَه: «حدثنا أبو داودَ السِّجْزي، قال: ثنا يحيى بن مَعين، قال: ثنا وَكيعٌ - بمثله -، وقال بدلَ: «السُّنَّة»: «الْفِطْرَة»، و«الِاسْتِنْشَاقُ».



[٩١٦ط] حَدِيثُ عَمَّارٍ

عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «[عَشَرَةٌ] مِنَ الْفِطْرَةِ (السُّنَّةِ): الْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالسِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَالِاسْتِحْدَادُ (حَلْقُ الْعَانَةِ)، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَالِانْتِضَاحُ [بِالْمَاءِ]، وَالِاخْتِتَانُ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه** أبو الوليدِ الطَّيالسيُّ، وابن مَعين، والبَيْهَقي، وابن عبد البر، وعبد الحق الإشْبيلي، وابن القَطَّان، والنَّوَوي، وابن دقيقِ العيدِ، وابن التُّرْكُماني، ومُغْلَطاي، والزَّيْلَعي، وابن المُلَقِّن، وابن حَجَر، والألباني.

الفوائد:

(الانتضاح): هو رشُّ الماء، واختُلِف في موضع استحبابِه، فحكى النَّوَوي عن الجمهور أنه نضْحُ الفرْج بماءٍ قليل بعد الوُضوء لدفع الوَسواس. (طرح التثريب ٢ / ٨٠). وسيأتي بابٌ مستقِلٌّ بذلك في (كتاب الوضوء).

التخريج:

﴿د ٥٣ / جه ٢٩٥ "واللفظ له" / حم ١٨٣٢٧ / طي ٦٧٦ / ش ٢٠٦٠ "والزيادة الثانية له" / مش ٤٤٧ / عل ١٦٢٧ / هق ٢٤٤ / شعب ٢٥٠٦ / طح (٤/ ٢٢٩/ ٦٥٥١) "والزيادة الأولى له ولغيره" / مشكل ٦٨٤ / عساكر (اختتان ٧) / شا ١٠٤٣، ١٠٤٤ "والرواية الأولى له" / مواعظ ٢٩ "والرواية الثانية له ولغيره" / طهور ٢٨٣ / صحا ٥٢١٠ / متفق ١٢٩٢ / ضياء (مرو - الثاني ق ٦٨/ ب - ٦٩/ أ) / كما (١١/ ٣١٩) / أثرم ٢٤ / كشي (إمام ٢/ ٥٣٩)﴾.

السند:

قال ابن ماجه: حدثنا سَهْل بن أبي سَهْل، ومحمد بن يحيى، قالا: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا حَمَّاد، عن عليِّ بن زيد، عن سلَمةَ بن محمد بن عَمَّار بن ياسر، عن عَمَّار بن ياسر، به.

ورواه أحمد: عن عَفَّان، عن حَمَّاد بن سلمة، به.

ومدارُه - عند الجميع - على حَمَّاد بن سلَمةَ، به.

قال أبو نُعَيم الأصبهاني: «تفرَّد به حَمَّادٌ» (معرفة الصحابة ٤/ ٢٠٧٢).

التحقيق

هذا إسناده ضعيف؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: عليُّ بن زيد بنِ جُدْعان، وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٤٧٣٤).

وبه ضعّفه البَيْهَقي، فقال: «رواه عليُّ بن زيد بن جُدْعان، وليس بالقوي» (معرفة السنن والآثار ١/ ٤٤٢).

وقال ابن دقيقِ العيدِ: «وعليُّ بن زيد، تقدَّم أنه ضعيف، مع نسبته إلى الصدق» (الإمام ١/ ٤٠٢). وتبِعه الزَّيْلَعي في (نصب الراية ١/ ٧٦)، وابن التُّرْكُماني في (الجوهر النقي ١/ ٥٣).

الثانية: الانقطاع؛ فإن سلَمةَ بن محمد لم يَسمع من جَدِّه عَمَّار؛ قال البخاري: «لا يُعرَفُ أنه سمِع من عَمَّار» (التاريخ الكبير ٤/ ٧٧)، **وقال ابن حِبَّان:** «يَروي عن جده عمار بن ياسر ولم يَرَهُ... سمِعتُ الحنبليَّ يقول: سمعت أحمد بن زُهَيرٍ يقول: سُئِل يحيى بنُ مَعين عن سلَمةَ بن محمد بن

عَمَّار، عن عَمَّار: «الْفِطْرَةُ: الْمَضْمَضَةُ...»؟ قال: مرسَلٌ» (المجروحين ١/ ٤٢٤)، وقال الذهبي: «روايته عن جدِّه مرسَلَةٌ» (ميزان الاعتدال ٢/ ١٩٢).

وبهذا أعلّه أبو الوليد الطَّيالسيُّ، فقال - عقبه -: «لا أراه إلا منقطعًا» (مسند الشاشي ١٠٤٤).

وكذا أعلَّه بهذه العلةِ المُنْذِرِيُّ في (مختصر سنن أبي داود ١/ ٤٣).

قلنا: وقد رواه بعضُهم عن حَمَّادٍ وأرسله:

فأخرجه أبو داود (٥٣): حدثنا موسى بن إسماعيلَ، وداودُ بن شَبيب، قالا: حدثنا حماد، عن عليِّ بن زيد، عن سلَمةَ بن محمد بن عمار بن ياسر، - قال موسى: عن أبيه، وقال داود: عن عمار بن ياسر -، مرفوعًا به.

فعلى قول موسى بنِ إسماعيلَ، يكون مرسلًا؛ لأن محمد بن عمار بن ياسر، ليست له صحبةٌ، كما قال المنذري في (مختصر سنن أبي داود ١/ ٤٣)، إنما هو تابعيٌّ من الوُسْطَى (التقريب ٦١٦٦)، (البدر المنير ٢/ ١٠١).

ولكن رواية الجمهور عن حماد هي المحفوظة؛ فالصواب أنه منقطع.

الثالثة: سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر؛ لم يروِ عنه غيرُ عليِّ بنِ زيد بن جُدعان، كما في (الميزان ٢/ ١٩٢)، و(التحفة اللطيفة للسخاوي ١/ ٤١٥).

وقال فيه ابن حِبَّان: «منكر الحديث، يَروي عن جده عمار بن ياسر ولم يره، وليس ممن يُحتَجُّ به إذا وافق الثقات؛ لإرساله الخبر، فكيف إذا انفرد؟» (المجروحين ١/ ٤٢٤).

وقال ابن القطان: «لا تُعرَف حالُه»، كما سيأتي.

وقال الحافظ: «مجهول» (التقريب ٢٥١٠).

ومع هذا، قال الذهبي: «صدوقٌ في نفسه!، روايتُه عن جده مرسلة، روى عنه عليّ بن جُدعان وحدَه» (ميزان الاعتدال ٣٤١١).

وتعقَّبه الألبانيُّ، فقال: «قلت: فلا أدري من أين جاء بشهادة الصدق له؛ مع أنه يعترف أنه لم يروِ عنه غيرُ ابنِ جُدعان؟!» (صحيح أبي داود ١/ ٩٣).

وعليه؛ فالحديث بهذه العللِ ضعيفٌ جدًّا؛ ولهذا ضعّف الحديثَ جماعةٌ غير مَن ذكرنا:

كابن عبد البر في (التمهيد ٢١/ ٦٥).

وقال عبد الحق الإشْبيلي: «وحديث أبي داودَ ليس إسنادُه مما يُقطع به حُكْمٌ» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٤٢).

وقال ابن القطان - معقِّبًا على كلام عبدِ الحق -: «كذا قال، ولم يفسِّرْ عِلَّتَه، وهو حديثٌ يرويه عليُّ بن زيد، عن سلمة بن محمد بن عمار، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا. هذه رواية التَّبُوذَكي، عن حماد بن سلمة، عن عليِّ بن زيد. ورواه داودُ بن شَبيب، عن حماد، فقال فيه: عن عليِّ بن زيد، عن سلمة المذكور، عن عمار، فهذه منقطعة؛ قال البخاري: لا يُعرف أنه سمِع من عمار أم لا. وإلى ذلك، فإن حال سلمةَ هذا لا تُعرَف.

وعليّ بن زيدٍ تركه قوم وضعّفه آخرون، ووثَّقه جماعة ومدحوه. وجملةُ أمْرِه أنه كان يرفع الكثيرَ مما يَقِفُه غيرُه، واختلط أخيرًا، ولا يُتَّهم بكذب، وكان من الأشراف العِلْية» (الوهم والإيهام ٣/ ٣٣٤).

وقال النَّوَوي: «رواه أحمد بن حنبلٍ، وأبو داود، وابنُ ماجَه، بإسنادٍ ضعيفٍ منقطع» (المجموع ١/ ٢٨٣).

وقال مُغْلَطاي: «هذا حديثٌ مَعْلول، ولَمّا ذكره البَيْهَقي في كتاب المعرفة قال: هذا حديث ضعيف، ولم يُبَيِّنْ سببَ ذلك؛ وهو ما ذكره أبو داود حين تخريجه عن موسى بن إسماعيل، وداود بن (شَبِيب)[1]، (قالا)[2]: ثنا حماد، عن عليّ بن زيد، عن سلَمة بن محمد - قال موسى: عن أبيه، وقال داود: عن عمار -، فعلى قول موسى يكون الحديثُ مرسلًا؛ لأن أباه لم يذكر أحدٌ أن له صحبةً، وعلى قول داودَ يكون منقطعًا؛ لأن حديثه عن جده قال ابن مَعين: مرسَلٌ، وقال البخاري: لا يُعرَف أنه سمِع منه، وقال عنه: لم يره؛ ومع ذلك فحالُه مجهولةٌ، لا نعرف أحدًا تعرَّضَ لذِكرها» (شرح ابن ماجه ١/ ١٢٤).

وقال ابن المُلَقِّن: «هذا حديثٌ ضعيف، لا يَصلحُ للاحتجاج به؛ لوجهين: **أحدهما:** أن عليَّ بن زيد بن جُدعان ضعيفٌ، وإن كان بعضُهم قوّاه. **الوجه الثاني:** أنه منقطع؛ لأن سلمة لم يَسمع عمَّارًا.

ووجْهٌ ثالثُ من التعليل: أن سلمة هذا لا يُعرَفُ حالُه، كما قاله ابن القطان في «علله». لكنها عُرِفَتْ؛ قال ابن حِبَّان: لا يُحتَجُّ به» (البدر المنير ٢/ ١٠٠).

وضعّف سندَه الألبانيُّ في (صحيح أبي داود ٤٤)، ثم حسّنه بشاهده من

(١) في مطبوع (شرح ابن ماجه): «رُشَيد»، والصواب المثبت، كما في (سنن أبي داود ٥٣).

(٢) في مطبوع (شرح ابن ماجه): «قال»، والصواب المثبت.

حديث عائشة، وفيه نظر؛ حيث إن حديث عائشةَ هذا منكَرٌ، أخطأ في رفعِه راويه كما سبق بيانُه عن أئمة العلل، وهذا شديدُ الضعف كما ترى؛ فلا يَصلُحُ تقويةُ أحدِهما بالآخَر؛ لعدم توفُّرِ شروطِ التقوية فيهما، والله أعلم.

ومع هذا صحّحه أيضًا ابن السَّكَن، فخرّجه في (سننه الصِّحاح) كما في (البدر المنير ٢/ ١٠٢).

قال الحافظ: «صحّحه ابن السَّكَن، وهو معلول» (التلخيص الحبير ١/ ١٣٢).

وقال ابن الصلاح: «هذا الحديث قريبٌ من الصحة»!! قال: «وأصحُّ منه حديثُ عائشة»!، قال: «وهو بمعناه» (البدر المنير ٢/ ١٠٢).

وقال المنذري في «كلامه على أحاديث المهذَّب»: «حسن غريب» (البدر المنير ٢/ ١٠١)[(١)].

قلنا: وليس كما قالوا؛ لِما علِمْتَ من شدة ضعفِ إسنادِه، والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: عزاه الزَّيْلَعي في (نصب الراية ١/ ٧٦)، وبدرُ الدين العَيْني في (البناية شرح الهداية ١/ ٣١٢)، للطبراني في (معجمه)، ولم نقف عليه في كتب الطبراني المطبوعة، فلعله من القسم المفقود من (المعجم الكبير).

وقد أخرجه المِزِّي في (تهذيب الكمال ١١/ ٣١٩)، من طريق الطبراني، عن عليّ بن عبد العزيز، قال: حدثنا حجاج بن مِنْهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، به.

---

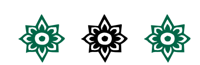
(١) مع أنه ضعّفه في (مختصر سنن أبي داود ١/ ٤٣) كما تقدم!

التنبيه الثاني: جاء في المطبوع من مسند ابن أبي شَيْبة: (نا عفان، عن قَبيصة، عن حمّاد بن سلمة) كذا! وفيه نظرٌ من وجهين:

الأول: أن ابن أبي شَيْبة رواه في المصنَّف عن قَبيصة عن حمادٍ بلا واسطةٍ.

الثاني: أن عفان لا تُعرف له روايةٌ عن قَبيصة، وهو من أثبت الناسِ في حماد؛ فمِثْلُه لا يحتاج إلى واسطة، وقد روى هذا الحديثَ عن حماد بن سلمة بلا واسطةٍ كما عند أحمدَ وابنِ ماجه وغيرِهما.

فلعل أحدَ النُّسّاخ أقحمه خطأً في السند، لاسيما والحديث الذي يليه في (المسند) يرويه ابنُ أبي شَيْبة عن عفانَ عن حماد بن سلمة، واللهُ أعلم.



[٩١٧ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ** (الْأَنْبِيَاءِ)[١]: **التَّعَطُّرُ، وَالنِّكَاحُ، وَالسِّوَاكُ، وَالْحَيَاءُ** (الْحِنَّاءُ)[٢] (الْخِتَانُ)[٣]».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الدارَقُطْني، وابن العربي، والنَّوَوي، وابن كثير، وابن المُلَقِّن، والمُناوي، والألباني. **وأشار لضعفه** أبو زُرعة الرازي.

التخريج:

﴿ت ١١٠١ / حم ٢٣٥٨١ "واللفظ له" / ش ١٨١٣ "والرواية الثانية له ولغيره" / حميد ٢٢٠ / بز (مختصر زوائد البزَّار ١/ ٢٥٧) / طب (٤/ ١٨٣/ ٤٠٨٥) / طش ٣٥٩٠ / ص ٥٠٣ / لي (رواية ابن يحيى البيع ٤٤٤) "والرواية الثالثة له" / كك (ق٢٢٩/ ب) / حكيم ٩١٤ / شعب ٧٣٢٢ / بغد ٥٥ / دبيثي (٢/ ١٠٠) / زينب ٣٢ / إمام (١/ ٣٣٩) / غافل ٧٣٩ / ذهبي (١/ ٤٠٨) / تد (٢/ ٢٢١) / طاهر (تصوف ٥١) / الشمائل لابن الضحاك (سبل الهدى للصالحي ٧/ ٣٣٧) "والرواية الأولى له" / ابن أبي الدنيا (سبل الهدى للصالحي ٩/ ٤٢)﴾.

التحقيق

هذا الحديث مداره على حَجَّاج بن أَرْطاة، وقد اضطرب فيه على ثلاثة أوجه:

الأول: عن مكحول، عن أبي الشِّمَال، عن أبي أيوبَ، مرفوعًا:

أخرجه التِّرْمذي (١١٠١)، والحكيم التِّرْمذي في (نوادر الأصول ٩١٤)،

قالا: حدثنا سفيان بن وكيع،

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ٤٠٨٥)، وفي (مسند الشاميين ٣٥٩٠) من طريق عليٍّ بن المَدِيني، وعبد السلام بن مُطَهَّر،

ثلاثتُهم: عن حَفْص بن غِياث،

وأخرجه التِّرْمذي (١١٠٢)، والمَحَامِلي في (الأمالي ٤٤٤) - ومن طريقه ابنُ دقيقِ العيدِ في (الإمام)، والذهبيُّ في (معجم شيوخه)، وغيرُ واحد -، وأبو أحمد الحاكم في (الكنى ق ٢٢٩/ب) عن أبي القاسم البَغَوي، ثلاثتهم (التِّرْمذي، والمَحَامِلي، والبَغَوي) عن محمود بن خِدَاش،

وأخرجه الطبراني في (الكبير ٤٠٨٥) من طريق محمد بن سِنان العَوَقي، وسعيد بن سُلَيْمان،

ثلاثتهم: (ابن خِداش، والعَوَقي، وسعيد): عن عبّاد بن العوام،

كلاهما (حَفْص، وعَبَّاد) عن الحَجَّاج بن أَرْطاة، عن مكحول (وفي رواية المَحَامِلي والبَغَوي: حدثنا مكحول)، عن أبي الشِّمال بن ضَبَاب، عن أبي أيوبَ، به مرفوعًا.

وهذا إسنادٌ ضعيف؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: جهالة أبي الشِّمال بن ضَبَاب؛ قال أبو زُرعة: «لا أعرفه إلا في هذا الحديث، ولا أعرف اسمَه» (الجرح والتعديل ٩/ ٣٩١)، وأقره الذهبي في (الميزان ٤/ ٥٣٦)؛ ولذا قال الحافظ: «مجهول» (التقريب ٨١٦١).

واقتصر على هذه العلةِ الألبانيُّ، وقال: «ولولاها لكان السندُ صحيحًا»

(الإرواء ١/ ١١٦ - ١١٧).

الثانية: ضعْفُ الحَجَّاجِ بن أَرْطاة؛ فقد قال عنه الحافظ: «صدوق كثير الخطإِ والتدليس» (التقريب ١١١٩).

واقتصر على هذه العلةِ ابنُ العربي، فقال: «فيه الحَجَّاجُ، وليس بحُجَّة» (عارضة الأحوذي ٤/ ٢٩٨)، **وكذا ابنُ كثير** في (إرشاد الفقيه ٢/ ١٤٣).

وبهاتين العِلّتيْن: ضعّفه النَّوَوي في (المجموع ١/ ٢٧٤)، **وابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ١/ ٧٢٩)، **والمُناوي** في (فيض القدير ١/ ٤٦٦).

الثالثة: الاضطراب؛ فقد اضطرب فيه حَجَّاجٌ على ثلاثة أوجُهٍ، وهذا أحدُها.

وأما الوجه الثاني: فرواه حَجَّاج، عن مَكْحول، عن أبي أيُّوبَ، بإسقاط أبي الشِّمال:

رواه يزيد بن هارون، ومحمد بن يزيدَ الواسطي، كما عند (أحمد ٢٣٥٨١)، وإسماعيل بن زكريا، كما عند سعيد بن منصور في (سننه)، وهُشَيم، كما قال التِّرْمذي في (١١٠٢)، وابن نُمَيْر، كما قال الدارَقُطْني في (العلل ١٠٢٢)، وغيرُهم: عن الحَجَّاج بن أَرْطاة، عن مَكْحول، عن أبي أيوبَ الأنصاري به. كذا بإسقاط أبي الشِّمال.

وهذا إسنادٌ منقطع؛ فمَكْحول لم يدرك أبا أيوبَ ولم يَرَهُ، كما قال ابن عساكر في (تبيين الامتنان ص ٤٤).

وهذا مما يُرجِّحُ إثباتَ أبي الشِّمال في سنده؛ ولذا قال التِّرْمذي: «وحديث حَفْص بن غِياث وعَبَّادِ بن العَوَّام أصحُّ».

الوجه الثالث: رواه حَجَّاج، عن مَكْحول، عن أبي أيوبَ، موقوفًا:

أخرجه هَنّاد في (الزهد ١٣٤٨) عن أبي معاوية الضرير،

وأخرجه الخرائطي في (مكارم الأخلاق ٣١٨) من طريق عُمَرَ بن علي الْمُقَدَّمي،

كلاهما (أبو معاوية، والمُقَدَّمي) عن الحَجَّاج بن أَرْطاة، عن مكحول، عن أبي أيوبَ، به موقوفًا.

فوافقا الجماعةَ في إسقاط أبي الشِّمال أيضًا، إلا أنهما أوقفاه على أبي أيوبَ.

وهذه الأوجهُ الثلاثةُ عن الحَجَّاج، رواتُها كلُّهم ثقاتٌ؛ مما يدل على أن الاضطراب فيه منه، وهو ضعيفٌ كثير الخطإ كما تقدَّم.

ولهذا قال الدارَقُطْني: «والاختلاف فيه من حَجَّاج بن أَرْطأة؛ لأنه كثير الوَهَم» (العلل ٣/ ٨٧).

ومع هذا قال التِّرْمذي: «حديث حسَن غريب»!، وتبِعه السُّيوطي فرمز له بالحُسن في (الجامع الصغير ٩١٩)!.

وقد تعقَّبَ التِّرمذيَّ في تحسينه لهذا الحديثِ غيرُ واحدٍ من أهل العلم:

فقال النَّوَوي: «وفي إسناده الحَجَّاج بن أَرْطاة وأبو الشِّمال، والحَجَّاج ضعيفٌ عند الجمهور، وأبو الشِّمال مجهول، فلعله اعتضد بطريقٍ آخَرَ فصار حسَنًا» (المجموع ١/ ٢٧٤)، وبنحوه في (خلاصة الأحكام ١/ ٨٥).

وقال ابن المُلَقِّن: «ويُنْكَر على التِّرْمذي تحسينُه لهذا الحديث؛ فإن الحَجَّاج بن

أَرْطاة ضعيف جدًّا، وأبو الشِّمال مجهول...» (البدر المنير ١/ ٧٢٩).

وقال المباركفورى: «في تحسين التِّرْمذي هذا الحديثَ نظر؛ فإنه قد تفرَّد به أبو الشِّمال، وقد عرفْتَ أنه مجهول، إلا أن يقال: إن التِّرْمذي عرَفه ولم يكن عنده مجهولًا، أو يقال: إنه حسَّنه لشواهده» (تحفة الأحوذي ٤/ ١٦٨).

ولذا قال المُناوي: «قال التِّرْمذي: حسَنٌ غريبٌ، ونُوزِعَ» (التيسير ١/ ١٣٨).

قلنا: وفي تحسينه بشواهده نظرٌ أيضًا؛ لشدة ضعْفِها كما سيأتي بيانُه؛ ولهذا قال الألباني بعد ذكره لهذه الشواهد: «وخلاصة القول: فإني لم أجد في شيء من هذه الطرقِ ما يُقَوِّي الطريقَ الأُولى للحديث؛ لشدة ضعْفِها، وتعدُّدِ عِلَلِها. والله أعلم» (الإرواء ١/ ١١٨).

تنبيه:

قد أشرْنا في المتن والتخريج، إلى أنه وقع اختلاف في ضبط كلمة **(الْحَيَاء)**، فوقعت كذلك في أكثر المصادر.

وفي بعضها: **(الْحِنَّاءُ)** بالنون، كما عند (ابن أبي شَيْبة) و(عبْد بن حُمَيد) وغيرِهما.

وفي أخرى: **(الْخِتَانُ)** بالخاء المعجمة والتاء، كما في (أمالي المَحَامِلي) وغيرِه.

وقد اختَلَفَتْ أقوالُ أهل العلم في ذلك:

فقال التُّورْبُشْتي: «في (الحياء) ثلاثُ روايات:

إحداها: - بالحاء المهملة وبالياء التحتانية -: يعني به: أن ما يقتضي

الحياءَ مِنَ الدِّين، كستر العورة، وتركِ الفواحش، وغيرِ ذلك، لا الحياء الجِبِلّي نفْسه؛ فإن جميع الناس فيه مشترك.

وثانيها: الختان - بخاء معجمة وتاء فوقها نقطتان -: وهو من سنة الأنبياء كما سبق.

وثالثها: الحناء - بالحاء المهملة والنون المشددة -: وهو ما يُخضَب به، وهذه الرواية غير صحيحة، ولعلها تصحيف؛ لأنه يحرم علي الرجال خضاب اليدِ والرجل تشبيهًا بالنساء، وأمّا خضاب الشعر به فلم يكن قَبْلَ نبيِّنا ﷺ؛ فلا يصحُّ إسنادُه إلي المرسلين» (شرح المشكاة للطيبي ٣/ ٧٨٧ - ٧٨٨).

وقال النَّوَوي: «وقوله: (الحياء) هو بالياء لا بالنون، وإنما ضبطْتُه؛ لأني رأيتُ مَن صحَّفَه في عصرنا، وقد سُبق بتصحيفه، وقد ذَكر الإمام الحافظ أبو موسى الأصبهاني هذا الحديثَ في كتابه (الاستغناء في استعمال الحناء) وأوضحه، وقال: هو مختلَفٌ في إسناده ومتْنِه، يُرْوَى عن عائشة وابن عباس وأنسٍ وجدِّ مَليح، كلّهم عن النبي ﷺ. قال: واتفقوا على لفظ (الحياء)، قال: وكذا أورده الطبراني والدارَقُطْني وأبو الشيخ وابن مَنْدَه وأبو نُعَيم وغيرُهم من الحفاظ والأئمة، قال: وكذا هو في مسند الإمام أحمد[(١)]

(١) اختلف ضبطها في نسخ (المسند)، فأكثر النسخ بذكر: «الحَيَاء»، وكذا في طبعة الميمنية والرسالة والمكنز، وكذا في (أَطراف المسند ٧٧٣٨)، و(إتحاف المهرة ٤٤١٣). وفي بعضها: «الحِنَّاء»، وكذا أثبته محقق طبعة (عالم الكتب ٢٣٩٧٨)، وكذا ذكره ابن كثير في (التفسير ٤/ ٤٦٨) نقلًا من (المسند)، وهي الموافقة لرواية يزيدَ بن هارونَ - شيخ أحمد - عند ابن أبي شَيبةَ وعَبْدِ بن حُمَيد. فالله أعلم.

وغيرِه من الكتب. ومرادي بذكر هذا الفرعِ بيانُ أن السواك كان في الشرائع السابقة، والله أعلم» (المجموع ١/ ٢٧٤ - ٢٧٥)، **وأقرّه السُّيوطي** في (التطريف في التصحيف ١/ ٤٨).

وقال ابن القيم: «وسمعت شيخنا أبا الحجاج الحافظَ المِزِّي يقول: وكلاهما غلَطٌ، وإنما هو (الْخِتَانُ)، فوقعت النون في الهامش فذهبت، فاختُلِف في اللفظة، قال: وكذلك رواه المَحَامِلي عن الشيخ الذي روى عنه التِّرْمذي بعيْنِه، فقال: (الخِتَانُ). قال: وهذا أولى من الحياء والحناء؛ فإن الحياء خُلُقٌ، والحناء ليس من السُّنَن، ولا ذكره النبيُّ ﷺ في خصال الفطرة ولا نَدَبَ إليه، بخلاف الختان» (تحفة المودود ص: ١٥٩)!.

وقال ابن حجر: «واختُلِفَ في ضبط (الحياء)، فقيل: بفتح المهملة والتحتانية الخفيفة، وقد ثبت في الصحيحين «أَنَّ الحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ». وقيل: هي بكسر المهملة وتشديدِ النون. فعلى الأول هي خصلةٌ معنوية تتعلق بتحسين الخلق، وعلى الثاني هي خصلة حِسِّية تتعلق بتحسين البدن» (فتح الباري ١٠/ ٣٣٨). وانظر مزيد بحث لهذه المسألة (عجالة الإملاء) للحافظ الناجي (١/ ٣٣٦ - ٣٤٤).

قلنا: والأقرب - عندنا والله أعلم -: (الحَيَاء) بالحاء المهملة والياء التحتانية؛ لأمور:

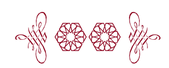
الأول: أنها رواية الأكثر، وهي كذلك في جُلِّ المصادر؛ فهي أولى بالصواب من غيرها.

الثاني: أن الخبر مداره على الحجاج بن أرطاة، وقال عقبه: «كان يقال: إن لكل دِين خُلُقًا، وخُلُقُ هذا الدِّينِ الحياءُ»، كما عند هنّادٍ في (الزهد

١٣٤٨) - وإن كانت روايته موقوفة -؛ مما يشير أنه ساق هذا الخبرَ للاستشهاد به على هذا الخُلُق.

الثالث: أنها كذلك في كل الشواهد الآتية بلا خلاف، وقد أشار لترجيح ما رجَّحْناه: الألبانيُّ في (الإرواء ١/ ١١٧)؛ بهذه الشواهد. والله أعلم.

وعلى كلٍّ فالحديث غيرُ ثابت، كما تقدَّم بيانُه.



١- رِوَايَة: «مِنْ سُنَّتِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْخِتَانُ، وَالسِّوَاكُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَالنِّكَاحُ: مِنْ سُنَّتِي**».

الحكم: باطل بهذا اللفظ.

التخريج:

﴿عب ١١١٢٨﴾.

السند:

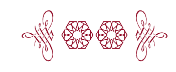
رواه عبد الرزاق عن يحيى بن العَلاء، عن الحَجَّاج بن أَرْطاة، عن مَكْحول، عن أبي أيوبَ الأنصاري، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف جدًّا؛ فيه - بالإضافة إلى العلل السابقة من ضعْفِ الحَجَّاج واضطرابِه وانقطاعِه - يحيى بنُ العلاء وهو البَجَلي، اتَّهَمه بالكذب وَكيعُ بن الجراح، وكذا الإمام أحمد، فقال: «كذاب يضع الحديث»، وقال

يحيى بن مَعين: «ليس بثقة»، وفي رواية: «ليس بشيءٍ»، وَقَال عَمْرو بن عليٍّ والنَّسائي والدارَقُطْني: «متروك الحديث»، وقال ابن حِبَّان: «ينفرد عن الثقات بالمقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بِهِ»، وقال ابن عَدِي: «والضعف على رواياته وحديثِه بَيِّنٌ، وأحاديثه موضوعات»، وضعّفه أبو حاتم وأبو زُرعة وأبو داود وغيرُهم. انظر: (تهذيب الكمال ٣١/ ٤٨٦ - ٤٨٨). ولذا قال الذهبي: «تركوه» (الكاشف ٦٢٢٤)، وقال الحافظ: «رُمِيَ بالوضع» (التقريب ٧٦١٨).

وهذه الرواية خيرُ شاهدٍ على حاله؛ فقد قلَبَ متْنَ الحديث، فكلُّهم يَرويه عن الحَجَّاج بلفظ: «**مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ**»، ورواه هو بلفظ: «**مِنْ سُنَّتِي**»!.



٢- رِوَايَةٌ مَوْقُوفَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ، مَوْقُوفًا، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: التَّعَطُّرُ، وَالنِّكَاحُ، وَالسِّوَاكُ، وَالْحَيَاءُ». قَالَ حَجَّاجٌ: كَانَ يُقَالُ: «إِنَّ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقًا، وَخُلُقُ هَذَا الدِّينِ الْحَيَاءُ».

وَفِي رِوَايَةٍ، موقوفًا أيضًا، قَالَ: «مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ: الْحَيَاءُ، وَالنِّسَاءُ، وَالطِّيبُ».

۞ **الحكم: موقوفٌ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿زهن ١٣٤٨ "واللفظ له" / مكخ ٣١٨ "والرواية له"﴾.

السند:

أخرجه هَنَّاد بن السَّري في (الزهد) قال: حدثنا أبو معاوية، عن حَجَّاج، عن مَكْحول، عن أبي أيوبَ الأنصاري به.

وأخرجه الخرائطي: عن عُمَر بن شَبَّة بن عُبيدة النُّمَيْري، حدثنا عمر بن علي الْمُقَدَّمي، أنبأنا الحَجَّاج -يعني: ابنَ أَرْطاة-، عن مكحول، عن أبي أيوب به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيفٌ جدًّا؛ لانقطاعه بين مكحولٍ وأبي أيوبَ؛ وضعْفِ الحَجَّاج؛ واضطرابِه، وهذا أحدُ أَوْجُهِ اضطرابِه، وقد تقدَّم بيانُها.



[٩١٨ط] حَدِيثُ مَكْحُولٍ مُرْسَلًا:

عَنْ مَكْحُولٍ مُرْسَلًا، بِنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ.

۞ الحكم: **مرسَلٌ ضعيف جدًّا.**

التخريج:

﴿تحفة (٣/ ١٠٦) " معلقًا "﴾.

السند:

قال المِزِّي في (تحفة الأشراف) - عقِبَ حديثِ أبي أيوبَ السابقِ -: رواه محمد بن عُبيد الله العَرْزَمي، عن مكحول، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

التحقيق

هذا إسناد معلَّقٌ، ولم نقف عليه مسندًا، وعلى ما ظهر لنا من سنده فهو واهٍ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: محمد بن عُبيد الله العَرْزَمي: «متروك» كما في (التقريب ٦١٠٨).

ولذا قال ابن المُلَقِّن: «والطريقة التي أفادها الحافظ جمال الدين المِزِّي لا تقوِّيه؛ لأن العَرْزَمي أضعفُ من الحَجّاج بكثير» (البدر المنير ١/ ٧٢٩).

الثانية: الإرسال، بل الإعضال؛ فمكحولٌ من صغار التابعين (التقريب ٦٨٧٥)، فجُلُّ رواياته عن التابعين، ولا يثبُت له سماعٌ عن كبير أحد من الصحابة، بل قيل: إنه لم يَسمَع إلا من أنس بن مالك. انظر: (جامع التحصيل ٧٩٦).

[٩١٩ط]   حَدِيثُ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:

عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خَمْسٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءُ، وَالْحِلْمُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالسِّوَاكُ، وَالتَّعَطُّرُ**».

۞ **الحكم: إسنادُه ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه** العراقي، والهيثميُّ، والسُّيوطي، وابن حَجَرٍ الهيتميُّ، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿بز (كشف ٥٠٠)، (إمام ١/ ٣٤٠) / طب (٢٢/ ٢٩٣/ ٧٤٩) / تخ (٨/ ١٠) "واللفظ له" / صبغ ٧٦٢ / صمند (١/ ٣٠٤ - ٣٠٥) / تخث (السفر الثاني ٢٨٨٩) / مث ٢٢٠٨ / حكيم ٩١٣ / شعب ٧٣٢٠ / صحا ١٢٧٤، ٦٨٨٦ / لا ٢٦٤ / مسخ ٣٣٠ / مكخ ٣١٩ / غيب ١٥٧١ / حلم ٦ / تطبر (مسند ابن عباس ٨١٦) / مقط (٤/ ٢٠٤٦) / مديني (صحابة - أسد ٢/ ٣٤) / أسد (٦/ ٣٥٥)﴾.

السند:

أخرجه البخاري في (التاريخ) - ومن طريقه الدارَقُطْني في (المؤتلف) - قال: قال لي عبد الرحمن بن شيبة، نا ابن أبي الفُدَيْك، قال: حدثني عُمر بن محمد الأسلمي، عن مَلِيح بن عبد الله، عن أبيه، عن جده... به.

ومدارُه عندَهم على محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْك، عن عمر بن محمد الأسلمي، عن مليح بن عبد الله، عن أبيه، عن جده... به.

وقال البزَّار - عقبه -: «ولا نعلم روى أبو عبد الله الخطْميُّ عن النبي ﷺ

إلا هذا الحديث، ولا نعلم له إلا هذا الإسناد[١]» (الإمام ١/ ٣٤٠).

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: عمر بن محمد الأسلمي؛ قال أبو حاتم: «مجهول» (الجرح والتعديل ٦/ ١٣٢)، وتبِعَه الذهبيُّ في (الميزان ٦٢٠٨)، والحافظ في (اللسان ٦/ ١٤١).

وقد أشار إلى إعلاله به البَيْهَقي، فقال - عَقِبَه -: «فعمر بن محمد يتفرَّدُ به» (الشُّعَب ٧٣٢٠).

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه عمر بن محمد الأسلمي؛ قال الذهبي: مجهول» (المجمع ٨٣٢٣).

ولعل عُمَرَ هذا هو ابن صُهْبان الأسلميُّ، كما **أشار لذلك الألبانيُّ** في (الإرواء ١/ ١١٨)، قال: «فإن يكن عُمَرُ هذا هو ابنَ صُهبان؛ فهو ضعيفٌ جدًّا».

الثانية: مَليح بن عبد الله الخطْمي؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير

(١) كلام البزَّار الأخيرُ يحتمل وجهين: **الأول:** أنه لا يُرْوَى من حديث الخطْمي إلا بهذا الإسناد، وهذا أقرب. **والثاني:** أنه لا يُرْوَى هذا المتنُ عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، وهذا ما فهِمَه الحافظ ابنُ حجر، فتعقَّبه قائلًا: «وقوله: (إنه لا يعلم له إلا هذا الإسناد) عجَبٌ؛ فقد رواه هو من حديث أبي أيوبَ، وهو عند الترمذي وغيرِه» (مختصر زوائد البزَّار ١/ ٢٥٧).

قلنا: إذا كان الحديث عنده من حديث أبي أيوبَ؛ فهذا يقوي الاحتمالَ الأول، ولا يَرِدُ عليه تعقُّبُ الحافظِ. والله أعلم.

٨/ ١٠)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٨/ ٣٦٧)، وابن ماكولا في (الإكمال ٧/ ٢٢٣)، برواية عمر بن محمد الأسلميِّ - وحدَه - عنه، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٥٢٦) على قاعدته؛ فهو مجهول.

الثالثة: عبد الله والدُ مليح، لم نقف له على ترجمة.

وأما جدُّه، فقد ذكره غيرُ واحد في الصحابة، وذكروا له هذا الحديثَ، واختلفوا في اسمه، فقيل: «بدر»، وقيل: «بُدير»، وقيل: «برير»، وقيل: «حصين»، وكذا ترجم له العَلَائي في (جامع التحصيل ١/ ١٦٦)، وقال: «ذكره أبو الفضائل الصغاني فيمن هو مختلف في صحبته».

ومع هذا قال الهيثمي: «رواه البزَّار، ومَليح وأبوه وجدُّه لم أجد مَن ترجمهم»! (المجمع ٢٥٦٦). وقد تقدَّمَتْ ترجمةُ مليح، فلله الحمد والمنة.

والحديث ضعَّفه العِراقي في (المغني عن حمل الأسفار ٢/ ٨٥٠)، **ورمز لضعفه السُّيوطي** في (الجامع الصغير ٣٩٥٨)، **وضعّفه ابنُ حجر الهيتميُّ** في (الفتاوى الحديثية ١/ ١٩٨)، **والمُناوي** في (التيسير ١/ ٥٢٠)، **والألبانيُّ** في (إرواء الغليل ١/ ١١٨).

تنبيه:

قد اختُلِف في نسبة مليح بن عبد الله في هذا الحديث؛ فجاء في رواية الطبراني، والدُّولابي، والخرائطي، وأبي نُعَيم، والبَيْهَقي، والبَغَوي وغيرِهم: (الخطْمي). وجاء عند ابنِ أبي عاصم، وابنِ أبي خَيْثَمة: (الأنصاري). وجاء في رواية ابن مَنْدَه: (السعدي).

وقد فرَّقَ بين السعديِّ والخطْمي: البخاريُّ، فترجم للأول (التاريخ

الكبير ٨/ ١٠/ ١٩٥٤)، فقال: «مليح السعدي، يروي عن أبي هريرة، روى عنه محمد بنُ عمرو بن عَلْقَمة، عِداده في أهل المدينة»، ثم ترجم لمليح بن عبد الله (التاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٥٥) وذكر له هذا الحديثَ.

وكذا فرَّقَ بينهما ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٨/ ٣٦٧)، وابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ٤٥٠، و٧/ ٥٢٦)، وانظر: (المؤتلف والمختلف للدارقطني ٤/ ٢٠٤٦)، و(الإكمال لابن ماكولا ٧/ ٢٢٣).

وقال ابن الأثير: «أخرجه - أي: هذا الحديث - ابن مَنْدَه وأبو نُعَيم، إلا أن ابن مَنْدَه جعله سَعْديًّا، وجعله أبو نُعَيم خَطْمِيًّا، ووَهِمَ ابن مَنْدَه؛ لأنه رأى مليح بن عبد الله السعدي فظنَّه حافِدَ بدْرٍ، فنسبه كذلك، ومليحٌ السعدي يروي عن أبي هريرة، ومليح بن عبد الله بن بدر يروي عن أبيه عن جده. والحقُّ مع أبي نُعَيم» (أُسْد الغابة ١/ ٢٠١).

تنبيه آخر:

تصحَّف «مليح» إلى «فليح» في المطبوع من (فتح الباري ١٠/ ٣٣٨)!



[٩٢٠ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحِلْمُ، وَالْحَيَاءُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالسِّوَاكُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَالنِّكَاحُ** (**كَثْرَةُ الأَزْوَاجِ**)».

۞ **الحكم: منكر، وأنكره** أبو زُرعة، والعُقَيلي، وابن عَدِي. **وضعَّفه** البَيْهَقي، والهيثمي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿طب (١١/ ١٨٦/ ١١٤٤٥) "واللفظ له" / عق (١/ ٢٩٣) / تطبر (مسند ابن عباس ٧٧٢) / شعب ٧٣٢١ "والرواية له" / عد (٨/ ٦٤٠، ٦٤١) / فقط (أطراف ٢٦٥٩) / مستغفط (ق ١٨٦) / بحير (ق ٤٢/ أ)﴾.

السند:

قال الطبراني: حدثنا علي بن المبارك، حدثنا زيد بن المبارك، حدثنا قُدامة بن محمد، حدثنا إسماعيل بن شيبة، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن ابن عباس، به.

ومداره عندهم على قدامة بن محمد، عن إسماعيل بن شيبة، عن ابن جُرَيج، عن عطاء بن أبي رباح، به.

قال الدارَقُطْني: «تفرد به قدامة بن محمد، عن إسماعيل» (أطراف الغرائب والأفراد ١/ ٤٧٩).

التحقيق

هذا إسناد ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: إسماعيل بن شيبة، وقيل ابن شَبيب، وهو إسماعيل بن إبراهيم بن

شيبة الطائفي، نُسِب لجده؛ قال النَّسائي: «منكر الحديث»، وقال العُقَيلي: «إسماعيل بن شَبيب الطائفي عن ابن جُرَيج، أحاديثُه مناكيرُ، ليس منها شيءٌ محفوظٌ». ثم أسند هذا الحديثَ وغيرَه، ثم قال: «كل هذه الأحاديثِ غيرُ محفوظة من حديث ابن جُرَيج، ولا من حديث غيرِه، إلا مِن حديث مَن كان مثلَه في الضعف، أو نحوَه، فأمّا مِن حديثِ ثقةٍ فلا» (الضعفاء ١/ ٢٤٠).

وقال ابن عَدِي: «يروي عن ابن جُرَيج ما لا يرويه غيرُه»، وساق بسنده عن قدامة عن إسماعيل، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: «عن النبي ﷺ، بخمسة أحاديثَ غيرِ محفوظةٍ بهذا الإسناد»، ثم قال: «وإسماعيل بن إبراهيم هذا لا أعلم له روايةً عن غير ابن جُرَيج، وأحاديثُه عن ابن جُرَيج فيها نظر».

قلنا: وهذا منها، وقد ذكره ابن عَدِي في ترجمة قدامة، كما سيأتي.

وقال الذهبي: «عن ابن جُرَيج بمناكير..، يجهل» (الميزان ١/ ٢١٤)، وقال في موضعٍ آخَرَ: «واهٍ» (الميزان ١/ ٢٣٣).

وتبِعَه الهيثمي، فقال: «رواه الطبراني، وفيه إسماعيل بنُ شيبة؛ قال الذهبي: واهٍ. وذكر له هذا الحديثَ وغيرَه» (مجمع الزوائد ٧٣١٨).

الثانية: عنعنةُ ابن جُرَيج؛ وهو مدلِّسٌ مشهور.

ولذا سُئِل أبو زُرعة الرازيُّ عن هذا الحديث، فقال: «منكر» (العلل ٢٥٣٩).

وضعّفه المُناوي في (التيسير ١/ ٥٢١)، **والألبانيُّ** في (الضعيفة ٤٥٢٣)، وقال في (الإرواء ١/ ١١٧): «هذا سند ضعيفٌ جدًّا؛ وله علتان: **الأولى:** عنعنة ابن جُرَيج؛ فإنه على جلالة قَدْرِه مدلِّسٌ. **والأخرى:** إسماعيل بن

شيبة . . .» .

قلنا: ومع ذلك رمز لحُسنه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٣٩٥٩)!، **بل ورمز له بالصحة في موضعٍ آخَرَ** (الجامع ٨٢٥٣)!!.

وذكره ابن عَدِي في ترجمة قدامة بن محمد - مع جملةٍ من حديثه عن إسماعيلَ -، ثم قال: «ولقدامةَ عن إسماعيل، عن ابن جُرَيج، غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، وكل هذه الأحاديث في هذا الإسناد غيرُ محفوظة».

وقال البَيْهَقي - عَقِبَه -: «تفرَّدَ به قدامةُ بن محمد (الخشرمي)[1]، عن إسماعيل، وليسا بالقَويَّينِ».

قلنا: وفي إعلاله بقُدامةَ بنِ محمد وهو ابن خَشْرم المَدِيني، نظرٌ، وإنْ قال فيه ابن حِبَّان: «يروي المقلوباتِ، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفرد» (الضعفاء والمتروكين ٣/ ١٧)، وقال الدارَقُطْني: «ليس بالقوي» (مَن تكلم فيه الدارَقُطني في السنن لابن زُرَيق ٣٢٥)[2]، وقال الحافظ: «صدوق يخطيء» (التقريب ٥٥٢٩).

فقد قال فيه أبو حاتم، وأبو زُرعة، والبزَّار: «ليس به بأس»، واعتمده الذهبيُّ في (الكاشف ٤٥٦٠)، وقال في (الميزان ٣/ ٣٨٦): «تكلَّمَ فيه ابن حِبَّان، ومشّاه غيرُه».

وقال ابن مَعين: «لا أعرفه»، قال ابن أبي حاتم: «يعني لا يَخْبُرُه، وأما

---

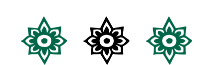
(١) تحرف في طبعتي (الشعب) إلى: «الحَضْرمي»، والصواب المثبت ما في كتب التراجم.

(٢) وهذا النص أحد النصوص الكثيرة الساقطة من النسخة المطبوعة من (سنن الدارَقُطْني).

قدامة فمشهور» (الجرح والتعديل ٧/ ١٢٩)، وانظر: (مسند البزَّار ١١/ ٣٥٧).

والذي يظهر - والله أعلم - أن المناكير إنما وقعت في روايته عن إسماعيل بن شيبة؛ فلم يذكر له ابن عَدِي شيئًا منكرًا عن غير إسماعيلَ، وهذه المناكير إنما الحمْلُ فيه على إسماعيل، كما تقدَّمَ، وأما قدامةُ فقد أثنى عليه الأئمةُ، كأبي حاتم، وأبي زُرعة، وغيرِهما.

ولعله لهذا اقتصر الشيخ الألبانيُّ على إعلاله بإسماعيلَ وعنعنةِ ابن جُرَيج، دون قُدامةَ. والله أعلم.



[٩٢١ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءَ، وَالتَّعَطُّرَ، وَالنِّكَاحَ**».

۞ **الحكم: إسناده ساقط، وأشار إلى نكارته** ابن عَدِي.

التخريج:

[عد (٦/ ٥٢٣، ٥٢٤)].

السند:

قال ابن عَدِي: حدثنا أحمد بن الحسين الصوفي، حدثنا زياد بن يحيى، حدثنا عبد الله بن إبراهيم، حدثنا المُنْكَدِر، عن أبيه، عن جابر، به.

قال ابن عَدِي - وذكر حديثًا آخَرَ -: «وهذان الحديثان بهذا الإسناد لا يرويهما عن المُنْكَدِرِ غيرُ عبد الله بنِ إبراهيم».

التحقيق

هذا إسناد تالفٌ جدًّا؛ فيه عبد الله بن إبراهيم وهو الغفاري، قال الحافظ: «متروك، ونسبه ابن حِبَّان إلى الوضع» (التقريب ٣١٩٩).

وذكره ابن عَدِي في ترجمة عبد الله بن إبراهيم مع جملةٍ من حديثه، ثم قال: «ولعبد الله بنِ إبراهيمَ غيرُ ما ذكرنا من الحديث... وعامَّةُ ما يرويه لا يتابِعُه الثقاتُ عليه».



[٩٢٢ط] حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ: الطَّهَارَاتُ أَرْبَعٌ:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الطَّهَارَاتُ أَرْبَعٌ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَالسِّوَاكُ**».



۞ **الحكم: إسناده ضعيف، وضعَّفه** البزَّار، وابن عَدِي، وابن طاهر، والهيثمي، والبُوصِيري، والسُّيوطي، والمُناوي، والصَّنْعاني، والألباني.

التخريج:

﴿بز ٤١٤٦ "واللفظ له" / سبز (إمام ١/ ٤٠٤)، (بدر ٢/ ٦)، (مسألة في قص الشارب للعراقي ص ٣٤) / طب (بدر ٢/ ٦)، (مجمع ٨٨٥٧) / طش ٢٢٢٢ / عل (جامع ١٢٠٠١) / عد (٩/ ٦٦٨) / شج ٤٧﴾.

السند:

أخرجه أَبو سعيدٍ الأَشَجُّ في (جزء له) - ومن طريقه الجميع -: عن إسحاق بن سُلَيْمان الرازي، عن معاوية بن يحيى الصَّدَفي، عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس، عن أبي الدرداء، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه معاوية بن يحيي الصدفي وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٦٧٧٢)، لاسيما في رواية إسحاقَ بن سُلَيْمان الرازيِّ عنه؛ فقد قال البخاري: «روى عنه هِقْلُ بن زياد أحاديثَ مستقيمةً، كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بنُ يونس، وإسحاق بن سُلَيْمان أحاديثَ مناكيرَ، كأنها من حفظه» (التاريخ الكبير ٧/ ٣٣٦).

وقال الدارَقُطْني: «يُكتَبُ ما روي الهِقْلُ عنه، ويُتجنّب ما سواه، خاصة

ما روى عنه إسحاق بن سُلَيْمان الرازي» (الضعفاء والمتروكين ٥١١).

وبه ضعَّفَ الحديثَ جماعةٌ من أهل العلم:

فقال البزَّار: «وهذا الحديث لا نعلمُه يُرْوَى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، ومعاوية بن يحيى قد تقدم ذِكْرُنا له لأنه ليس بالقوي، وقد حدَّث عنه أهلُ العلم واحتملوا حديثَه» (مسند البزَّار ٤١٤٦).

وقال ابن عَدِي عَقِبَ إيرادِه هذا الحديثَ: «وهذه الأحاديث التي أَمليتُ غيرُ محفوظة، ولمعاويةَ غيرُ ما ذكرتُ عن الزُّهْري وغيرِه، وعامَّةُ رواياتِه فيها نظرٌ» (الكامل ٩/ ٦٦٨).

وقال ابن طاهر: «رواه معاوية بن يحيى الصدفي، عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس، عن أبي الدرداء. ومعاويةُ ضعيفٌ» (الذخيرة ٣/ ١٥٧٠).

وقال الهيثمي: «رواه البزَّار، والطبرانيُّ، وفيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف» (المجمع ٨٨٥٧)، **وأقرَّه الصَّنْعاني** في (شرح الجامع الصغير ٧/ ١٨١).

وقال البُوصِيري: «هذا إسناد ضعيف؛ معاوية ضعَّفه ابن مَعين، وأبو حاتم، والبخاريُّ، وأبو داودَ، والنَّسائي، والدارَقُطْني، وابن عَدِي، وغيرُهم» (إتحاف الخيرة ١/ ٢٩٤).

ورمز السُّيوطي لضعفه في (الجامع الصغير ٢/ ٨٦).

وضعَّفَه المُناوي في (التيسير ٢/ ١٢٢).

والألبانيُّ في (الضعيفة ١٢٧١)، و(ضعيف الجامع ٣٦٦١).

تنبيه:

أخرج الحديثَ أبو يَعلَى كما عند ابن كثير في (جامع المسانيد ١٢٠٠١)، بلفظ: «الطَّهَارَاتُ» كباقي المصادر، وذكره البُوصِيري في (إتحاف الخيرة ٤٨٥ ط الوطن)، بلفظ: «الطهرات»، وفي (ط الرشد ٧١١)، بلفظ: «الطهورات»، وذكره ابن حجر في (المطالب العالية ٧٦)، بلفظ: «المطهرات».

والحديث قد رواه أبو يَعلَى عن أبي سعيدٍ الأشَجِّ، والحديث قد أخرجه أبو سعيد الأشج في (جزء له ٤٧)، بلفظ: «الطَّهَارَات».

فالذي يظهر - والله أعلم -، أن ألفاظ: «الطهرات، الطهورات، المطهرات»، لا تخلو من تصحيفٍ أو تحريف، والصواب لفظةُ: «الطَّهَارَات» كباقي المصادر.



[٩٢٣ط] حَدِيثُ ابْنِ جَرَادٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَرَادٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**السِّوَاكُ مِنَ الْفِطْرَةِ**».

۞ **الحكم: إسنادُه تالفٌ، أعلَّه** مُغْلَطاي بالاختلاف في صحبة ابن جراد، **وضعّفه** الألبانيُّ.

التخريج:

﴿سواك (إمام ١/ ٣٤٨)﴾.

السند:

رَوَاهُ أبو نُعَيم فِي «السواك» -كما في (الإمام ١/ ٣٤٨) لابن دقيق العيد-: عن حبيب بن الحسن، عن محمد بن إبراهيم بن بطّال، عن محمد بن السندي بن العباس البصري، عن يَعْلَى الأشدقِ، عن عبد الله بن جراد، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: يعلَى بن الأشدق، أبو الهيثم العُقَيلي؛ قال فيه البخاري: «لا يُكتَبُ حديثُه» (الكامل ١٠/ ٧٣٢)، وقال أبو زُرعة: «هو عندي لا يصدق، ليس بشيء، قَدِمَ الرَّقَّةَ فقال: رأيت رجلًا من أصحاب النبي ﷺ يقال له: عبد الله بن جَرَاد، فأعطَوْه على ذلك، فوضع أربعين حديثًا، وعبد الله بن جراد لا يُعرَف»، وقال أبو حاتم: «ليس بشيء، ضعيفُ الحديث» (الجرح والتعديل ٩/ ٣٠٣)، وقال ابن حِبَّان: «كان شيخًا كبيرًا، لَقِيَ عبد الله بن جراد، فلما كَبِرَ اجتمع عليه مَن لا دينَ له، فدفعوا له شبيهًا بمائتَيْ حديثٍ نسخة عن عبد الله بن جراد عن النبي ﷺ، وأعطَوْه إياها، فجعل يحدث بها

وهو لا يدري... لا يحل الروايةُ عنه بحال، ولا الاحتجاجُ به بحيلة، ولا كتابتُه إلا للخواص عند الاعتبار» (المجروحين ٢/ ٤٩٥)، وقال ابن عَدِي: «يروى عن عمِّه عبد الله بن جراد أحاديثَ كثيرةً مناكيرَ، وهو وعمُّه غيرُ معروفَيْنِ»، وساق له عِدَّةَ أحاديثَ، وذكر أن له غيرَها عن ابن جراد، ثم قال: «وهذه الأحاديث عامَّتُها مناكيرُ غيرُ محفوظةٍ، وما أظن أن لعمِّه صحبةً؛ وذاك أن عمَّه يروي عن جماعة من الصحابة... وهذا مما يدلُّ على أن لا صحبةَ له. وبلغني عن أبي مُسْهِر أنه قال: قلت ليعلَى بنِ الأشدق: ما سمِع عمُّك من رسول الله ﷺ؟ فقال: «جامع سفيان»، و«موطأ مالك»، وشيئًا من الفوائد!! فإن كانت الحكايةُ عن أبي مُسْهِرٍ صحيحةً؛ فرواية يعلى لهذه النسخة لا يجوز الاشتغالُ بها» (الكامل ١٠/ ٧٤٣)، وذكره الدارَقُطْني في (الضعفاء والمتروكين ٦٠٥).

الثانية: محمد بن إبراهيم بن بطّال؛ ترجم له الخطيبُ في (تاريخ بغداد ٣٨٦)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق ٥١/ ٢٤٦)، والسَّمْعاني في (الأنساب ٣/ ٥٣٩)، والذهبي في (تاريخ الإسلام ٢٣/ ٢٥٧)، وابن ناصر الدمشقي في (التوضيح ٥/ ٤٢٤) وغيرُهم، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

الثالثة: شيخه محمد بن السندي بن العباس البصري؛ لم نجد مَن ترجم له، ويحتمل أن يكون في السند تصحيف.

الرابعة: أنه قد نفَى صحبةَ عبدِ الله بن جرادٍ غيرُ واحدٍ من النقاد، وسبق منهم: أبو زُرعة، وابن عَدِي. وأثبَتَها نُقَّادٌ آخرون، وهو اختلافٌ يطول ذِكْرُه، ولا حاجةَ له هنا، فانظر إن شئتَ: (التاريخ الكبير للبخاري ٥/ ٣٥)، (الثقات لابن حِبَّان ٣/ ٢٤٤)، (الجرح والتعديل ٥/ ٢١)، (تاريخ دمشق

٢٧/ ٢٤٠)، (الميزان ٢/ ٤٠٠)، و(لسان الميزان ٤١٨٣)، و(الإصابة ٤٦٠٩).

والحديث ذكره مُغْلَطاي في (شرح سنن ابن ماجه ١/ ١٢٤)، ولم يزد على أن قال في ابن جراد: «وهو مختلف في صحبته»، وهذا قصورٌ منه؛ إذ إن إعلالَه بالأشدق أَوْلى.

وضعَّفَه الألبانيُّ في (ضعيف الجامع ٣٣٦٢).

ومع هذا رمز لحسنه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٤٨٣٧)!، ولعله لشواهده الكثيرةِ، ومنها: حديثُ عائشة عند مسلم (٢٦١)، وقد أعلَّه جمهورُ النُّقّاد، وحديثُ عمار عند أبي داودَ (٥٣) وغيرِه، وهو ضعيفٌ، وقد سبق تخريجُهما والكلامُ عليهما.



[٩٢٤ط] حَدِيثُ عَطَاءٍ مُرْسَلًا:

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَشْرٌ فُطِرَ عَلَيْهِنَّ (مِمَّا عَلِمَهُنَّ وَعَمِلَ بِهِنَّ) أَبُوكُمْ إِبْرَاهِيمُ، خَمْسٌ فِي الرَّأْسِ، وَخَمْسٌ فِي الْجَسَدِ. فَأَمَّا الَّتِي فِي الرَّأْسِ: فَالْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالسِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَإِبْقَاءُ (وَإِعْفَاءُ) اللِّحْيَةِ. وَأَمَّا الَّتِي فِي الْجَسَدِ: فَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَالْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَالِاسْتِنْجَاءُ بِالْحِجَارَةِ».

۞ **الحكم:** منكر، وإسناده مرسَلٌ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

﴿مواعظ ٢٨ "واللفظ له" / علوم (١/ ١١٧) "والروايتان له"﴾.

السند:

أخرجه أبو عُبَيد في «الخطب والمواعظ»، قال: حدثنا أبو معاوية ويزيد، عن حَجّاج، عن عطاء به.

ورواه السَّمَرْقَندي في «تفسيره»، من طريق أبي بِشر محمود بن مَهْدي، قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن الحجّاج بن أرطاة، عن عطاء به.

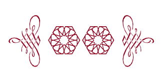
التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: الإرسال؛ فعطاء - وهو ابن أبي رباح - تابعي من الثالثة.

الثانية والثالثة: ضعْفُ حَجّاج بنِ أرطاة وعنعنتُه؛ فقد قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق كثير الخطإِ والتدليس» (التقريب ١١١٩).

وهذا الحديث محفوظٌ من قول ابن عباس - كما سيأتي -؛ فرفْعُه منكَرٌ، والله أعلم.



١- رِوَايَة: «مِنْ فِطْرَةِ إِبْرَاهِيمَ: السِّوَاكُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرًا، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مِنْ فِطْرَةِ إِبْرَاهِيمَ: السِّوَاكُ**».

الحكم: مرسل ضعيف، وضعَّفه الشوكانيُّ.

التخريج:

〚حا (الدر المنثور ١/ ٢٧٤)〛.

التحقيق

عزاه السُّيوطي في (الدر ١/ ٢٧٤) لابن أبي حاتم، ولم يذكر سندَه إلى عطاء، لننظرَ فيه، وهو على أيَّة حالٍ ضعيفٌ؛ لإرساله، ولعله مختصَرٌ من الرواية السابقة.

وقال الشوكاني: «وهذا على تقدير أن إسناده إلى عطاءٍ صحيحٌ؛ فهو مرسل لا تقوم به الحُجَّةُ، ولا يحل الاعتمادُ على مثله في تفسير كلام الله سبحانه، وهكذا لا يحلُّ الاعتمادُ على مثل ما أخرجه ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: «مِنْ فِطْرَةِ إِبْرَاهِيمَ: غَسْلُ الذَّكَرِ وَالْبَرَاجِمِ»، ومِثل ما أخرجه ابن أبي شَيْبة في مصنفه عنه قال: «سِتٌّ مِنْ فِطْرَةِ إِبْرَاهِيمَ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَالسِّوَاكُ، وَالْفَرْقُ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَالِاسْتِنْجَاءُ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ»، قال: «ثَلَاثَةٌ فِي الرَّأْسِ، وَثَلَاثَةٌ فِي الجَسَدِ»، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ في الصحيح وغيره

من طريق جماعةٍ من الصحابة مشروعيةُ تلك العشرِ لهذه الأُمَّة، ولم يصحَّ عن النبي ﷺ أنها الكلماتُ التي ابتُلِي بها إبراهيمُ، وأحسنُ ما رُوِيَ عنه ما أخرجه التِّرْمذي وحسَّنه عن ابن عباس قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُصُّ أَوْ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ»، قال: «وَكَانَ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ إِبْرَاهِيمُ يَفْعَلُهُ»، ولا يخفاك أن فعل الخليلِ له لا يستلزِمُ أنه من الكلمات التي ابتُلِي بها. وإذا لم يصحَّ شيء عن رسول الله ﷺ ولا جاءنا من طريق تقوم بها الحُجَّةُ تَعْيينُ تلك الكلماتِ؛ لم يبقَ لنا إلا أن نقول: إنها ما ذكره الله سبحانه في كتابه بقوله: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ﴾ إلى آخر الآيات، ويكونُ ذلك بيانًا للكلمات، أو السكوت، وإحالة العلم في ذلك على الله سبحانه» (فتح القدير ١/ ١٦٢)، وانظر بقية كلامه؛ فإنه مفيد.

وأما ما عزاه لابن أبي شَيْبة في مصنَّفه عن مجاهد قال: «سِتٌّ مِنْ فِطْرَةِ إِبْرَاهِيمَ..»، فهذا مع أنه مقطوع، ففي سنده ضعفٌ؛ فقد رواه ابن أبي شَيْبة (٢٠٦١) عن شَرِيك، عن لَيْث، عن مجاهد، به. وليث هو ابن أبي سُلَيْم؛ ضعيف، وشَرِيك هو النَّخَعي؛ متكلَّم في حفظه.

وأصحُّ ما ورد في هذا المعنى ما خرَّجه عبد الرزاق في التفسير عن ابن عباس فِي قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ﴾ قال: «ابْتَلَاهُ اللهُ بِالطَّهَارَةِ: خَمْسٌ فِي الرَّأْسِ، وَخَمْسٌ فِي الجَسَدِ. فِي الرَّأْسِ:...» الحديثَ، وسنده صحيحٌ، وسيأتي تخريجُه.



[٩٢٥ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، قَالَ: «**ابْتَلَاهُ اللهُ بِالطَّهَارَةِ: خَمْسٌ فِي الرَّأْسِ، وَخَمْسٌ فِي الْجَسَدِ. فِي الرَّأْسِ: السِّوَاكُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالْمَضْمَضَةُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَفَرْقُ الرَّأْسِ. وَفِي الْجَسَدِ خَمْسَةٌ: تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالْخِتَانُ، وَالِاسْتِنْجَاءُ مِنَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ (وَغَسْلُ أَثَرِ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ بِالْمَاءِ)، وَنَتْفُ الْإِبْطِ**».

۞ **الحكم: موقوف إسناده صحيح، وصحَّحه** الحاكم، والحافظ، والألباني.

التخريج:

﴿ك ٣٠٩٦ / تعب (١/ ٥٧) "واللفظ له" / حا ١١٦٥ / طبر (٢/ ٤٩٩) "والرواية له ولغيره" / طبت (١/ ٢٨٠) / هق ٦٩٣ / ضياء (مرو ٣٩٥) / تميد (در ١/ ٥٧٨) / تمنذ (در ١/ ٥٧٨)﴾.

السند:

أخرجه عبد الرزاق في (التفسير) - ومن طريقه ابن أبي حاتم والطبري والحاكم وغيرُهم -: عن مَعْمَر، عن ابن طاوُس، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

التحقيق

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

ولذا قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وصحَّحه أيضًا الحافظ في (الفتح ١٠/ ٣٣٧)، **وقال الألباني:** «هو موقوف صحيح على شرط الشيخين» (صحيح أبي داود ٤٥).

١- رِوَايَة: «سِتٌّ فِي الْإِنْسَانِ، وَأَرْبَعٌ فِي الْمَشَاعِرِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، قَالَ: «**عَشْرٌ: سِتٌّ فِي الْإِنْسَانِ، وَأَرْبَعٌ فِي الْمَشَاعِرِ. فَأَمَّا الَّتِي فِي الْإِنْسَانِ: حَلْقُ الْعَانَةِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَالْخِتَانُ** - وَكَانَ ابْنُ هُبَيْرة يَقُولُ: هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ وَاحِدَةٌ -، **وَتَقْلِيمُ الْأَظَافِرِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَالسِّوَاكُ، وَغُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ. وَالْأَرْبَعَةُ الَّتِي فِي الْمَشَاعِرِ: الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَرَمْيُ الْجِمَارِ، وَالْإِفَاضَةُ**».

۞ **الحكم: منكر بهذا السياق.**

التخريج:

[حا ١١٦٨ "واللفظ له" / طبر (٢/ ٥٠١) / وهبس ٣٠١ / مواعظ ٢٧].

السند:

أخرجه ابن وهْب في (التفسير) - ومن طريقه ابن أبي حاتم - قال: أخبرني ابن لَهِيعة، عن ابن هُبَيْرة، عن حَنَش بن عبد الله (الصَّنْعاني)، عن ابن عباس، به.

وأخرجه أبو عُبَيد في (الخطب والمواعظ): عن أبي الأسود،

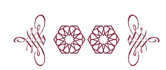
وأخرجه الطبري في (التفسير): من طريق محمد بن حرْب، كلاهما عن ابن لَهِيعة به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه عبد الله بن لَهِيعة، والعمل على تضعيف حديثه،

سواء روى عنه العبادلةُ أم غيرُهم، كما تقدَّم تقريرُه عن أئمة الحديث.

وهذا الرواية خير شاهد على ذلك، فمع كونها من رواية أحد العبادلة عن ابن لَهِيعة، فهي منكرة؛ لمخالفتها الثابتَ عن ابن عباس في تفسير الآية، كما تقدم.



٢- رِوَايَة: «عَشْرٌ مِنَ السُّنَّةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «**عَشْرٌ مِنَ السُّنَّةِ: خَمْسٌ فِي الرَّأْسِ، وَخَمْسٌ فِي الْجَسَدِ. فَأَمَّا الَّتِي فِي الرَّأْسِ: فَالسِّوَاكُ، وَالْفَرْقُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالْمَضْمَضَةُ، وَالْأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ**» وَلَمْ يَذْكُرِ الَّتِي فِي الْجَسَدِ.

۞ الحكم: منكر بذكر السُّنَّة.

التخريج:

〚عد (٤/ ٢٥٨)〛.

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل)، قال: حدثنا جعفر بن أحمد بن عاصم الدمشقي، قال: ثنا هشام بن خالد الأزرق، ثنا خالد بن يَزيدَ بن أبي مالك، ثنا أبو رَوْق، عن الضحاك، عن ابن عباس، به.



التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: خالد بن يَزيدَ بن أبي مالك؛ قال فيه الحافظ: «ضعيف مع كونه

كان فقيهًا، وقد اتَّهمه ابن مَعين» (التقريب ١٦٨٨).

الثانية: الانقطاع؛ فالضحاك هو ابن مُزاحِم، لم يلقَ ابنَ عباس، كما في (جامع التحصيل ٣٠٤).



[٩٢٦ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَرَادٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَرَادٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الرَّمْيُ مِنَ الْفِطْرَةِ**».

۞ **الحكم: إسناده تالف.**

التخريج:

〔بدن ٢١〕.

السند:

رواه أبو نُعَيم في (رياضة الأبدان) قال: نا حبيب بن (الحسن)[١]، نا محمد بن إبراهيم بن بَطَّال، نا ابن السِّنْدي، نا يَعْلَى بن الأشدق الخفاجي، عن عبد الله بن جَرَاد، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقطٌ تالف؛ مسلسَل بالعِلل، وقد سبق بيانُها في حديث عبد الله بن جراد: «**السِّوَاكُ مِنَ الْفِطْرَةِ**»؛ فقد رواه أبو نُعَيم أيضًا بهذا الإسناد نفْسِه، والظاهر أنه حديث طويل، يقتصر أبو نُعَيم منه على الفقرة التي يحتاجها.



(١) تحرَّف في المطبوع إلى «الْحَارِثِ»، والصواب المثبَت؛ فهو الذي يروي عنه أبو نُعَيم، وترجمَتُه في (تاريخ بغداد ٤٣٠٨)، وقد مرَّ بنا حديث: «السِّوَاكُ مِنَ الْفِطْرَةِ» رواه أبو نُعَيم عنه بهذا الإسناد نفْسِه.

[٩٢٧ط] حَدِيث: مِنَ الْفِطْرَةِ تَأْخِيرُ السُّحُورِ:

حَدِيث: «**مِنَ الْفِطْرَةِ تَأْخِيرُ السُّحُورِ**».

۞ الحكم: **لم نجدْه مسندًا.**

التحقيق

ذكره الكَلاباذي في (بحر الفوائد ١/ ١٧٧) بلا سند، ولم نقف عليه عند غيره.

وفي معنى هذا الخبر:

حديثُ ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُؤَخِّرَ سُحُورَنَا، وَنُعَجِّلَ فِطْرَنَا، وَأَنْ نُمْسِكَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شَمَائِلِنَا فِي صَلَاتِنَا**».

وله شواهدُ من حديث ابن عُمر وغيرِه، وهو مخرَّج بشواهده في (كتاب الصلاة)، من هذه الموسوعة.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ جُزْءًا مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ: تَأْخِيرُ السُّحُورِ، وَتَبْكِيرُ الْإِفْطَارِ، وَإِشَارَةُ الرَّجُلِ بِإِصْبَعِهِ فِي الصَّلَاةِ**»، وهو مخرَّج أيضًا في (كتاب الصلاة).



١٣٨- بَابُ التَّوْقِيتِ فِي خِصَالِ الْفِطْرَةِ

[٩٢٨ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**وُقِّتَ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وَنَتْفِ الإِبْطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً (يومًا)**».

۞ **الحكم:** صحيح (م).

الفوائد:

أولًا:

قال النَّوَوي: «**وقوله** (وُقِّتَ لَنَا) هو من الأحاديث المرفوعة، مثْل قولِه: (أُمِرْنَا بِكَذَا)، وقد تقدَّم بيانُ هذا في الفصول المذكورة في أول هذا الكتاب، وقد جاء في غير صحيح مسلم: (وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ)، والله أعلم» (شرح مسلم ٣/ ١٥٠).

وقال الحافظ زين الدين العراقي: «الحديث على البناء للمجهول، لم يُذكر النبيُّ ﷺ، وهذا من قول الصحابي له حكم المرفوع على القول الصحيح عند أهل الحديث والأصول، والله تعالى أعلم» (مسألة في قص الشارب ص: ٣٥)، وبنحوه في (طرح التثريب ٢/ ٨٢).

وقال الشوكاني: «**قوله:** (وُقِّتَ لَنَا) في الرواية الأولى على البناء للمجهول،

وقد وقع خلافٌ في علم الأصول والاصطلاح: هل هي صيغة رفْعٍ أو لا؟ والأكثر أنها صيغة رفع إلى النبي ﷺ إذا قالها الصحابي، مثْل قولِه: «أُمِرْنَا بِكَذَا»، و«نُهِينَا عَنْ كَذَا»» (نيل الأوطار ١/ ١٤٢).

ثانيًا:

قال ابن عبد البر: «مِن أهل العلم مَن وقَّت في حلق العانة أربعين يومًا، وأكثرهم على أن لا توقيت في شيء من ذلك، وبالله التوفيق» (التمهيد ٢١/ ٦٨).

وقال القُرْطبي - معلقًا على الحديث -: «قال علماؤنا: هذا تحديدٌ في أكثر المدة، والمستحَبُّ تفقُّد ذلك من الجمعة إلى الجمعة» (التفسير ٢/ ١٠٧).

وقال النَّوَوي: «المختار أنه يُضبط بالحاجة وطولِه. . .، وأما حديث أنسٍ المذكورُ في الكتاب «**وُقِّتَ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفِ الْإِبْطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، أَلَّا يُتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»، فمعناه: لا يُترك تركًا يتجاوز به أربعين، لا أنهم وُقِّتَ لهم التركُ أربعين، والله أعلم» (شرح مسلم ٣/ ١٤٩).

التخريج:

م ٢٥٨ "واللفظ له" / ت ٢٩٥٩[1] / كن ١٥ "والرواية له" / جه

(١) وقع في كل نسخ التِّرْمذي المطبوعة: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ»، هكذا مصرحًا برفعه، والذي يبدو أنها كذلك في النسخ الخطية التي اعتمد عليها محققوها، وكذا عزاه له المِزِّي في (التحفة ١٠٧٠) وابن القطان في (بيان الوهم والإيهام)، ولكن الذي يبدو لنا - والله أعلم - أن هذا خطأ قديم في نسخ التِّرْمذي، والصواب بدون ذِكر (رَسُول اللهِ ﷺ)؛ لأمرين: **الأول:** أنه مخالف لقول التِّرْمذي عَقِبَ الحديث، =

٢٩٦ / عه ٥٤١ / عل ٤١٨٥ / بز ٧٣٨٧ / طي ٢٢٥٥ / جعد ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٤ / معقر ٢٦٤ / هق ٦٩٩ / هقغ ٩٠ / شعب ٢٥١٣ / حرب (طهارة ٤٣٣) / حداد ٢٣٩ / بغ ٣١٩٦ / نبغ ١١٠٩ / معكر ٦٦٢ / عق (٢/ ٢٦٧) / خطج ٨٦٥ / محلى (٢/ ٢١٩) / تذ (٣/ ٥١) / حنابلذ (١/ ٣٩٤) / زهر (سباعيات ٥١) / مستغفط (ق ١٧٧) / طهارة (منده - إمام ١/ ٤٠٤)].

السند:

أخرجه مسلم، قال: حدثنا يحيى بن يحيى وقُتَيْبة بن سعيد، كلاهما عن جعفر - قال يحيى: أخبرنا جعفر بن سُلَيْمان -، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس بن مالك، به.

أبو عِمران الجَوْني هو عبد الملك بن حبيب: «ثقة من رجال الشيخين» (التقريب ٤١٧٢).

وجعفر هو سُلَيْمان الضُّبَعي، وستأتي ترجمتُه في التنبيهات.

= حيث قال: «هذا أصحُّ من الحديث الأول، وصدقة بن موسى ليس عندهم بالحافظ». والحديث الأول هو حديث صدقة الذي صرح فيه برفع الحديث، بخلاف جعفر بن سُلَيْمان، فقال التِّرْمذي: إن حديث جعفر (بالبناء للمجهول) أصحُّ من حديث صدقة، وكذا قال العُقَيلي وابن عَدِي وغيرُ واحد كما سيأتي في التعليق على رواية صدقة.

الثاني: أن المحفوظ عن قُتَيْبة كرواية الجماعة عن جعفر، بلفظ: «وُقِّتَ لَنَا»، كذا رواه عنه الإمام مسلم، ومحمد بن شاذان كما عند البَيْهَقي في (الكبرى ٦٩٩)، والنَّسائي في (الكبرى ١٥) - على خلافٍ عليه سيأتي ذِكرُه -. والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: قال ابن مَنْدَه - بعد إخراجه الحديثَ من طريق جعفر بن سُلَيْمان -: «وهذا إسناد صحيح» (الإمام لابن دقيق العيد ١/ ٤٠٤).

وأبَى ذلك بعضُ أهل العلم؛

فعن محمد بن داود عن الإمام أحمد، أنه قال: «قد سمِعنا فيه حديثًا لا أدرى كيف نُثبته، كان شُعبة يُنكره»، يعني حديثَ أبي عِمران الجَوْني عن أنس: «وُقِّتَ لَنَا» (الوقوف والترجل للخلال ١٦٤).

وعن الحسن بن علي بن الحسن الإسْكافي: أن أحمد سُئل عن التوقيت في حلق العانة ونتف الإبْط؟ فقال: «لا يَثبت» (الوقوف والترجل للخلال ١٦٣).

وقال مُهَنَّا: سألت أبا عبد الله عن صدقة بن موسى الدَّقيقي؟ فقال: «له حديثٌ منكر». قلت: أليس هو؟ قال: «يحدِّث عن عمران الجَوْني عن أنس: «وُقِّتَ لَنَا فِي حَلْقِ الْعَانَةِ وَنَتْفِ الْإِبْطِ»[1]». قلت: وهذا منكر؟ قال: «نعم؛ كان شُعبةُ يُنكِر هذا الحديث» (الوقوف والترجل للخلال ١٦٥).

ورُوِي عن مُهَنَّا أيضًا أنه قال: سألت أبا عبد الله عن حديث جعفر بن سُلَيْمان الضُّبَعي، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس، قال: «وَقَّتَ لَنَا فِي حَلْقِ الْعَانَةِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»؟ فقال لي: «صدقة بن موسى الدَّقيقي يرويه عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنسٍ، يرفعُه إلى النبي ﷺ. فقلت: ما تقول في هذا الحديث؟

(١) كذا ذكره بالبناء للمجهول، والذي رواه كذلك هو جعفر بن سُلَيْمان، أما صدقة فصرح برفعه، فقال في روايته: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ...»، كما سيأتي.

فقال: «كان شُعبةُ يُنكِره». فقلت: ما معنى قول: «شعبة يُنكِره؟» قال: «يقول: ليس له أصل». وقال لي أحمد بن حنبل: ما أحسنَه أن يتعاهد الرجل نفْسَه في كل أربعين يومًا. قال لي أحمد بن حنبل: «هذان رجلان قد حدَّثا به: جعفر بن سُلَيْمان، وصدقة بن موسى الدَّقيقي». فتعجب من قول شُعبةَ: ليس لهذا الحديث أصل. (الوقوف والترجل للخلال ١٦٦).

وقال أيضًا: «أعجبُ إليَّ أن يُعمل به» (الوقوف والترجل للخلال ١٦٩، ونحوه ١٧٠).

ولهذا قال ابن مُفْلِح: «وفي (الغُنْية): اختلفت الرواية عن أحمدَ في تصحيح هذا الحديث؛ فرُوِي عنه إنكارُه، ورُوي عنه الاحتجاجُ به في التوقيت بهذا المقدار» (الآداب الشرعية ٣/ ٣٣٠).

وقال العُقَيلي - عَقِبه -: «والرواية في هذا الباب متقاربةٌ في الضعف، وفي حديث جعفرٍ نظرٌ» (الضعفاء ٢/ ٢٦٧).

وقال ابن عبد البر: «وهذا حديث ليس بالقوي من جهة النقل، ولكنه قد قال به قوم» (التمهيد ٢١/ ٦٨).

وأبان عن علته في «الاستذكار»، فقال: «هو حديث ليس بالقوي؛ انفرد به جعفر بن سُلَيْمان الضُّبَعي، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس، لا يُعرف إلا من هذا الوجه.

وليس جعفر بن سُلَيْمان بحُجَّة عندهم فيما انفرد به؛ لسوء حفظه، وكثرةِ غلطه، وإن كان رجلًا صالحًا» (الاستذكار ٢٦/ ٢٤٣).

قلنا: وفيما ذكره ابن عبد البر نظرٌ، فجعفر بن سُلَيْمان الضُّبَعي؛ الجمهور على توثيقه، وإنما تَكلَّم مَن تكلَّم فيه لأجل التشيع، وربما خُولف في بعض

حديثه، شأنه شأن غيره من الثقات؛ وإليك ترجمته:

قال سُلَيْمان بن حرب: «لا يُكتب حديثُه»، وقال ابن مَعين: «كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان يستضعفه». وقال أحمد بن سِنان: «أنا أستثقل حديثه، وكان عبد الرحمن بن مَهْدي لا ينبسط لحديثه». انظر: (تهذيب الكمال ٥/ ٤٦ - ٤٧).

وقال البخاري: «يخالف في بعض حديثه» (التاريخ الكبير ٢/ ١٩٢).

وقال محمد بن عبد الله بن عمَّار: «هو ضعيف» (المختلف فيهم لابن شاهين ص ٢٣).

وفي المقابل:

وثَّقه ابن مَعين - في جُلِّ روايات أصحابه عنه -، وابنُ المَدِيني، والعِجْلي، وابن سعد - وزاد: وبه ضعْفٌ -، ويَزِيدُ بن هارون، والجُوزَجاني، وقال أحمد: «لا بأس به». انظر: (الجرح والتعديل ٢/ ٤٨١)، و(تاريخ العِجْلي ٢٢١)، و(إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٢١٨ - ٢٢١)، و(تهذيب التهذيب ٢/ ٩٥ - ٩٨)، و(موسوعة أقوال ابن مَعين ٥٦٨).

وقال البزَّار: «لم نسمع أحدًا يطعن عليه في الحديث، ولا في خطإ فيه، إنما ذُكرت عنه شيعيتُه، وأما حديثه فمستقيم» (تهذيب التهذيب ٢/ ٩٨).

وقال ابن حِبَّان: «وكان جعفر بن سُلَيْمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان يَنتحِل الميْلَ إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه. وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلافٌ أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعةٌ ولم يكن يدعو إليها؛ أن الاحتجاج بأخباره جائز» (الثقات ٦/ ١٤٠).

وقال ابن شاهين: «وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه، ومن يحيى بن سعيد في تركه لعلة المذهب؛ لأنه يُروَى عنه أنه قيل له: تشتم أبا بكر وعُمر؟ فقال: شتْمُهما لا، ولكن بُغضًا ما شئتَ! وما رأيتُ مَن طعن في حديثه إلا محمد بنَ عبد الله بن عمَّارٍ المَوْصليَّ بقوله: جعفر بن سُلَيْمان: ضعيف» (المختلف فيهم ص ٢٣ - ٢٤).

قلنا: وقول ابن عمار: إنه ضعيف، ليس صريحا أيضًا في إرادة حديثه، فلعله أيضًا لأجْل المذهب. والله أعلم.

قلنا: وقد أنكر الساجي قصةَ سبِّ الشيخين، فقال: «وأما الحكاية التي رُوِيت عنه، فإنما عنَى به جارين كانا له، وقد تأذَّى بهما، يُكنَى أحدُهما: أبا بكر ويُسمَّى الآخَر: عُمر، فسُئل عنهما، فقال: «السبُّ لا، ولكن بُغضًا يا لك»، ولم يعْنِ به الشيخين» (الكامل ٣/ ٩٧).

ولهذا قال الذهبي: «ويُروَى أن جعفرًا كان يترفَّض، فقيل له: أتسبُّ أبا بكر وعُمر؟

قال: «لا، ولكن بُغضًا يا لك». فهذا غير صحيح عنه»، وذكر كلام الساجي، وأقرَّه (سير أعلام النبلاء ٨/ ١٩٨).

وقال ابن عَدِي: «ولجعفرٍ حديثٌ صالح، وروايات كثيرة، وهو حسَن الحديث، وهو معروف في التشيُّع وجمْع الرِّقاق... وأرجو أنه لا بأس به، والذي ذُكر فيه من التشيُّع والرواياتِ التي رواها التي يُستدل بها على أنه شيعي، فقد روَى في فضائل الشيخين أيضًا كما ذكرتُ بعضَها، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكرًا فلعل البلاءَ فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يُقبل حديثه» (الكامل ٣/ ١٠٧، ١٠٨).

ولذا قال الذهبي: «ثقة، فيه شيء مع كثرة علومه، قيل: كان أُمِّيًّا، وهو من زهَّاد الشيعة» (الكاشف ٧٩٢).

فخلاصة القول فيه: أن الرجل إنْ لم يكن ثقة، فلا ينزل بحالٍ عن رتبة صدوق، كما قال الحافظ: «صدوق زاهد، لكنه كان يتشيَّع» (التقريب ٩٤٤). والله أعلم.

ولهذا تعقَّب النَّوَوي العُقَيلي وابنَ عبد البر، في إعلاهما لهذا الحديث؛ فقال: «قلت: وقد وثَّق كثيرٌ من الأئمة المتقدمين جعفرَ بن سُلَيْمان، ويكفي في توثيقه احتجاجُ مسلم به، وقد تابعه غيرُه» (شرح مسلم للنووي ٣/ ١٥٠).

وكذا ابنُ عبد الهادي، فقال: «وقد وثَّق جعفرًا: ابن مَعين وغيرُه. وقال ابن عَدِي: هو ممن يجب أن يُقبل حديثُه» (المحرر ١/ ٩٧).

ثم إن جعفرًا لم ينفرد به، بل تابعه صدقةُ بن موسى، وهو إن كان ضعيفًا، وخالفه في التصريح برفعه - كما سيأتي -، إلا أنه يؤكِّد أن للحديث أصلًا، وقد استشهد الإمام أحمدُ بمتابعته هذه، وتعجَّب من استنكار شعبةَ للحديث.

وقال ابن حجر: «وأشار العُقَيلي إلى أن جعفر بن سُلَيْمان الضُّبَعي تفرَّد به وفي حفظه شيء، وصرَّح ابن عبد البر بذلك، فقال: «لم يروِه غيرُه، وليس بحُجَّة». وتُعُقِّب بأن أبا داود والتِّرْمذيَّ أخرجاه من رواية صدقة بن موسى عن ثابت، وصدقة بن موسى وإن كان فيه مقالٌ لكنْ تبيَّن أن جعفرًا لم ينفرد به» (الفتح ١٠/ ٣٤٦).

التنبيه الثاني:

قال ابن عبد البر أيضًا: «وأكثر الرواة لهذا الحديث إنما يذكرون فيه (حَلْق الْعَانَةِ) خاصَّةً، دون (تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ)، و(قَصِّ الشَّارِبِ)» (الاستذكار ٢٦/ ٢٤٣).

قلنا: وهذا أيضًا فيه نظر؛ فالذي وقفنا عليه في جُلِّ المصادر - إن لم تكن كلها - فيها: (تَقْلِيم الْأَظْفَارِ، وَقَصّ الشَّارِبِ).

التنبيه الثالث:

قال الحافظ: «وقد أخرج ابن ماجَه نحوَه من طريق عليِّ بن زيد بن جُدْعان عن أنس، وفي عليٍّ أيضًا ضعْفٌ» (الفتح ١٠/ ٣٤٦).

وسبقه إلى ذلك العراقي في (طرح التثريب ٢/ ٨٢)، حيث قال: «وله طريق آخر: رواه أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم بن سلمة القطانُ في زياداته على سنن ابن ماجه، من رواية عليِّ بن زيد بن جُدْعان عن أنس، وابن جُدْعان أيضًا ضعَّفه الجمهور والله أعلم».

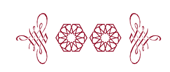
قلنا: وطريق عليِّ بن زيد هذا، ليس لهذا الحديث، إنما لحديثه المشهورِ في باب خصال الفِطرة، الذي يرويه عن سلمة بن محمد بن عمَّار، عن عمَّار بن ياسر.

وقد جاء على الصواب عَقِبَ حديثِ عمَّار في المطبوع من السنن، ولعله وقع في بعض النسخ خطأً عَقِب حديث أنس، فقد وقع كذلك في (شرح ابن ماجه) لمُغْلَطاي، وكذا أثبته محقق (ط مكتبة نزار الباز ١/ ٦٥)، ولكن أبَى ذلك محققُ (ط مكتبة ابن عباس ١/ ١٢٥/ حاشية ٢)، فذكره في موضعه الصواب، ونبه على هذا الخطإ. والله أعلم.

التنبيه الرابع:

ذكر المِزِّي في (التحفة ١/ ٢٨٢) الحديثَ بلفظ: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ...»، هكذا مرفوعٌ صراحةً، وعزاه لمسلم، والذي في مسلم بلفظ: «وُقِّتَ لَنَا»، على البناء للمجهول، فتعقَّبه الحافظ، فقال: «رواية جعفر بن سُلَيْمان بلفظ: «وُقِّتَ»، بضم أوله، على البناء للمجهول، ولفظ صدقةَ الدَّقيقي ما تَرجم به، ويدلُّ عليه ما نقله عن التِّرْمذي، أنه قال: هذا أصحُّ من الأول - يعني أن رواية جعفر أصحُّ من رواية صدقة -» (النكت الظراف / بحاشية التحفة).

وكذا تعقَّبه البُلْقِيني، فقال: «لا ينبغي أن يُعلّم ذلك لمسلم؛ فإن مسلمًا لم يخرِّج المرفوع - يعني صريحًا -، وإنما خرَّج: «وُقِّتَ لَنَا»»، نقلًا من (حاشية التحفة).



١- رِوَايَة: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظَافِرِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، [وَنَتْفِ الْإِبْطِ]، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مَرَّةً**».

الحكم: إسناده ضعيفٌ هكذا مُصرَّحًا برفعه، والصواب بلفظ: «وُقِّتَ لَنَا»، كما قال أبو داود، والتِّرْمذي، وأبو محمد البَغَوي، وعبد الحق الإشْبيلي.
وضعَّف روايةَ الرفع: البزَّارُ، والعُقَيلي، والنَّوَوي، والشوكاني.

التخريج:

[د ٤١٥١ "والزيادة له" / ن ١٤[1] / حم ١٢٢٣٢، ١٣١١١ "واللفظ له"، ١٣٦٧٧ / جعد ٣٢٩٣ / مسن ٥٩٩ / هق ٧٠٠ / عد (٤/ ١٣٢)، (٦/ ٢٥٢) / أصم ٢٠٥ / حَيَّوَيْه (الثالث ٢) / معر ٦٢٤ / تمهيد (٢١/ ٦٨) / جصاص (١/ ٨٢) / مستغفط (ق ١٧٧) / كر (١١/ ٩٠)، (٢٤/ ٣٦) / كما (١٣/ ١٥٢) / ذهبي (المحدثين ص ١٦٢) / إسلام (٥/ ٧٦٩)].

التحقيق

رُوي الحديثُ هكذا مرفوعًا - صراحةً - من عِدَّة طرق:

(١) كذا في مطبوع (المجتبى): «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ»، وكذا رواه ابن عساكر في (معجمه ٦٦٢)، والذهبي في (معجم المحدثين ص ١٦٢)، من طريق ابن السُّنِّي عن النَّسائي به. ولكن رواية (الكبرى ١٥) من الطريق نفْسِه بلفظ: «**وُقِّتَ لَنَا**»، على البناء للمجهول، وهي أقرب للصواب؛ لموافقتها المحفوظَ عن قُتَيْبة، ثم عن جعفر بن سُلَيْمان، كما تقدَّم عند مسلم وغيرِه، وكذا نقله المِزِّي في (التحفة ١٠٧٠) عن النَّسائي. والله أعلم.

الأول – وهو أشهرها –: عن صدقة بن موسى الدَّقيقي، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس:

أخرجه أحمد (١٣١١١)، قال: حدثنا يَزيدُ بن هارون، أخبرنا صدقة بن موسى، حدثنا أبو عِمران الجَوْني، عن أنس بن مالك به.

وكذا أخرجه أحمد أيضًا، وأبو داود، والتِّرْمذي، وأبو يَعلَى، والعُقَيلي، وابن عَدِي، وغيرُهم: من طرق، عن صدقة بن موسى الدَّقيقي، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ لأجل صدقة بن موسى؛ فقد ضعَّفه يحيى بن مَعين، وأبو حاتم، وأبو داود، والسَّاجي، والنَّسائي، وابن حِبَّان، وابن عَدِي، وغيرُهم، انظر: (تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٨)، وقال الدارَقُطْني: «متروك» (سؤالات البَرْقاني ٢٢٦). ولهذا قال الذهبي: «ضعَّفوه» (ديوان الضعفاء ١٩٥٩). ومع هذا تساهل فيه الحافظُ، فقال: «صدوق له أوهام»! (التقريب ٢٩٢١).

وقد خُولف فيه؛ فقد رواه جعفر بن سُلَيْمان – كما تقدَّم عند مسلم وغيرِه –، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس بن مالك، به، بلفظ: «**وُقِّتَ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ...**» الحديثَ، هكذا على البناء للمجهول، بخلاف رواية صدقةَ التي صرَّح فيها برفعه.

ولهذا أعلَّ روايتَه هذه غيرُ واحد من أهل العلم:

قال أبو داود – عقبه –: «رواه جعفر بن سُلَيْمان، عن أبي عِمران، عن أنس، لم يذكر النبي ﷺ، قال: «وُقِّتَ لَنَا» وهذا أصحُّ».

وقال التِّرْمذي عقب روايته عن قُتَيبَةَ عن جعفر: «هذا أصح من الحديث الأول، وصدقة بن موسى ليس عندهم بالحافظ».

وقال البزَّار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه أحد مشهورٌ عن أنس إلا أبو عِمران الجَوْني، ولا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا أنس. وقال فيه صدقة بن موسى، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس، قال: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ»، ثم ذكر نحوه، [وصدقة ليس هو عندهم بالحافظ][(١)]» (المسند ١٤/ ٨).

وقال العُقَيلي - عقب رواية صدقة -: «ولا يتابَع على رفعه» (الضعفاء ٢/ ٢٦٧).

وقال ابن عَدِي: «رواه عن أبي عِمران صدقةُ بن موسى وجعفرُ بن سُلَيْمان؛ فقال صدقة: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ»، وقال جعفر: «وُقِّتَ لَنَا فِي حَلْقِ الْعَانَةِ» فذكره، ما أعلم رواه عن أبي عِمران غيرهما» (الكامل ٦/ ٢٥٣).

وقال أبو محمد البَغَوي - عقب رواية مسلم -: «وهذا أصحُّ» (شرح السنة ١٢/ ١١٢).

وقال عبد الحق الإشْبيلي: «والصحيح في التوقيت حديثُ مسلم رحمه الله» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٤٣). وتعقَّبه ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٣٢١)؛ اعتمادًا على الخطإ الوارد في رواية التِّرْمذي عن قُتَيْبة، ولم يتتبَّع ابن القطان بقيَّةَ الطرق.

وقال النَّوَوي: «وفي رواية أبي داودَ والبَيْهَقي: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ..»، فذكر ما سبق، وقال: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا»، لكن إسنادها ضعيف، والاعتماد على رواية مسلم، فإن قوله: «وُقِّتَ لَنَا» كقول الصحابي: «أُمِرْنَا

(١) ما بين المعقوفين غير موجود بالمطبوع من (المسند)، وأثبتناه من (إكمال تهذيب الكمال ٦/ ٣٦٦)، و(شرح ابن ماجه ١/ ١٢٦) لمُغْلَطاي.

بِكَذَا» و: «نُهِينَا عَنْ كَذَا»، وهو مرفوع، كقوله: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ»، على المذهب الصحيح الذي عليه الجمهورُ من أهل الحديث والفقه والأصول» (المجموع ١/ ٢٨٦).

وقال ابن عبد الهادي: «وقد روَى هذا الحديثَ أحمدُ وأبو داود من رواية ابن موسى الدَّقيقي - وفيه ضعف -...» (المحرر في الحديث ص: ٩٧).

وقال الشوكاني: «قوله: (وُقِّتَ لَنَا) في الرواية الأولى على البناء للمجهول، وقد وقع خلافٌ في علم الأصول والاصطلاح هل هي صيغة رفْع أو لا؟ والأكثر أنها صيغة رفع إلى النبي ﷺ إذا قالها الصحابي، مِثْل قولِه: «أُمِرْنَا بِكَذَا» و: «نُهِينَا عَنْ كَذَا». وقد صرِّح في الرواية الثانية من حديث الباب بأن المُوَقِّت هو النبيُّ ﷺ؛ فارتفع الاحتمال، لكن في إسنادها صدقة بن موسى...» وذكر كلام أهل العلم في تضعيفه (نيل الأوطار ١/ ١٤٢).

ومع هذا: قال ابن مَنْدَه: «رواه هُشَيم وغيرُه، عن صدقةَ أبي المُغيرة الدَّقيقي، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «**وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَفِي حَلْقِ الْعَانَةِ، أَرْبَعِينَ يَوْمًا**»، ثم أخرجه بإسناده، وقال: «هذا إسناد صحيح على رسم البخاري». اهـ. **نقله عنه ابن دقيق العيد وتعقَّبه، فقال:** «كذا وجدْته في النسخة التي عندنا، قال «على رسم البخاري»، وهو عجيب!؛ فإن صدقة أبا المغيرة الدَّقيقي هو: صدقة بن موسى، قال يحيى بن مَعين في رواية ابن أبي خَيْثَمة: «ليس حديثه بشيء». وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن صدقة أبي المغيرة، قال: «ليِّن الحديث، يُكتب حديثُه ولا يُحتج به، ليس بالقوي». ولم أجدْه فيما ذكره ممن أخرج عنه البخاري، فكيف يكون على رسمه؟!» (الإمام ١/ ٤٠٥)

بتصرف يسير.

وتعقَّبه أيضًا الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي، فقال: «وفيما قاله نظر؛ وذلك أن صدقة بن موسى ليس من شرط البخاري في شيء، وأنَّى ذلك مع قول ابن مَعين فيه: ليس بشيء، . . .» وذكر جملة من أقوال العلماء فيه (شرح ابن ماجه ١/ ١٢٥ - ١٢٦).

وقال الألباني معلِّقًا على الرواية الأولى: (وُقِّتَ لَنَا): «بالبناء للمجهول، وهو في حُكم المرفوع على الراجح عند العلماء، ولا سيما وقد صرِّح في الرواية الأخرى بأن المؤقِّت هو النبي ﷺ. وإعلال الشوكاني إياها بأن فيها صدقةَ بن موسى ذُهولٌ عن أن النَّسائي رواها من غير طريقه بسند صحيح، وكذلك رواها من غير طريقه أبو العباس الأصمُّ في (حديثه)، وابنُ عساكر» (آداب الزفاف ص ٢٠٦).

قلنا: يعني بهذا الطريق الصحيحِ، ما وقع خطأً في رواية في (المجتبى) للنسائي، حيث رواه عن قُتَيْبة، عن جعفر، به، مصرَّحًا برفعه. وقد بيَّنَّا فيما سبق أن المحفوظ عن قُتَيْبة - كما رواه مسلم وغيرُه عنه - غيرُ مرفوع، وكذا رواه النَّسائي في (الكبرى).

وقد رُوي كذلك مرفوعًا من طريق جعفر. . . كما في:

الطريق الثاني: عن جعفر بن سُلَيْمان، عن أبي عِمران، به، كرواية صدقة:

أخرجه أبو نُعَيم في (المستخرج على صحيح مسلم ٥٩٩)، قال: حدثنا أبو محمد بن حَيَّان، ثنا حامد بن شُعيب، ثنا الصَّلْت بن مسعود، ثنا جعفر بن سُلَيْمان، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس بن مالك، قال: «**وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي قَصِّ الشَّارِبِ...**».

وهذا سند ظاهرُه الصحة؛ رجاله كلهم ثقات، فحامد بن شعيب هو: حامد بن محمد بن شعيب البَلْخي، وثَّقه الدارَقُطْني وغيرُه (تاريخ بغداد ٩/ ٣٨). والصَّلْت: «ثقة ربما وهِمَ» (التقريب ٢٩٥٠). **وقد تُوبع:**

فأخرجه أبو العباس الأصمُّ كما في مجموع مصنفاته (٢٠٥) من طريق بقيَّةَ، حدثنا جَرير، عن يَزيدَ، عن جعفر بن سُلَيْمان، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس بن مالك، قال: «**وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ أَرْبَعِينَ لَا نُجَاوِزُهَا...**» الحديثَ. ولكنْ جرير - شيخ بقيَّةَ - لم نميِّزْه، وفي شيوخه جرير بن يزيد، ولكن لا تُعرف له روايةٌ إلا عن المنذِر. فالله أعلم.

وأخرجه ابن عبد البر في (التمهيد ٢١/ ٦٨)، من طريق عبد الله بن أحمد ابن ثَرْثَال، قال: حدثنا الحسن بن الطيب، قال: حدثنا الحسن بن عُمر بن شقيق الجَرْمي وقَطَنُ بن (نُسَيْر)[1]، قالا: حدثنا جعفر بن سُلَيْمان... به.

ولكن هذا إسنادٌ واهٍ؛ فيه الحسن بن الطيب، وقال فيه ابن عَدِي: «قد حدَّث أيضًا بأحاديثَ سرقها»، وقال البَرْقاني: «ذاهب الحديث»، وقال الدارَقُطْني: «لا يساوى شيئًا، حدَّث بما لم يسمع»، وقال مُطَيَّن: «كذاب». انظر: (ميزان الاعتدال ١/ ٥٠١).

هذا، والمحفوظ عن جعفر بن سُلَيْمانَ بدون التصريح برفعه؛ كذا رواه عنه الثقات، وهم:

١ - قُتَيْبة بن سعيد، كما عند مسلم وغيرِه.

(١) تحرف في مطبوع (التمهيد) إلى: «بشير»، والصواب المثبت.

٢ - ويحيى بن يحيى، كما عند مسلم وغيره.

٣ - وبِشر بن هلال الصَّواف، كما عند ابن ماجه (٢٩٦)، والبزَّار (٧٣٨٧).

٤ - وأبو داود الطيالسي، كما في (مسنده ٢٢٥٥).

٥ - وخلف بن هشام البزَّار، كما في (مسند ابن الجعد ٣٢٩٤).

٦ - وحميد بن مَسْعَدة، كما في (معجم ابن المقرئ ٢٦٤).

٧ - الهيثم بن جميل، كما في (الضعفاء للعقيلي ٢/ ٢٦٧).

٨ - أبو كامل الجَحْدَري، كما في (تاريخ دمشق ١١/ ٩٠).

جميعُهم، عن جعفر بن سُلَيْمان، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس بن مالك، قال: «**وُقِّتَ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ...**» الحديثَ، هكذا على البناء للمجهول، دون التصريح برفعه.

ومما يؤكِّد أن المحفوظ عن جعفر بدون التصريح برفعه، ما تقدَّم عن الأئمة؛ حيث فرَّقوا بين رواية جعفر وروايةِ صدقة، وجزموا أن صدقة هو الذي تفرَّد بالتصريح برفعه، كذا قال أبو داود، والتِّرْمذي، والعُقَيلي، وابنُ عَدِي، وغيرُهم.

وقد ورد الحديث مصرَّحًا برفعه أيضًا، من غير طريق أبي عِمران الجَوْني، كما في:

الطريق الثالث: ثابت بن قيس، عن أنس:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٤/ ١٣٢) قال: ثنا عليُّ بن إبراهيم بن الهيثم، ثنا مالك بن عبد الله بن سيف مصري، ثنا حبيب بن أبي حبيب

كاتب مالك، حدثني أبو الغصن - يعني: ثابتَ بن قيس -، عن أنس، به.

ولكن هذا إسناد موضوع؛ فيه حبيب بن أبي حبيب، قال الحافظ: «متروك، كذَّبه أبو داود وجماعةٌ» (التقريب ١٠٨٧).

ولذا قال ابن عَدِي: «هذا أيضًا بهذا الإسناد موضوع».

الطريق الرابع: ثابت البُناني عن أنس:

أخرجه ابن حَيَّوَيْه الخزاز، كما في (مشيخته/ الجزء الثالث ٢)، قال: حدثنا إسحاق بن حَمْدان، ثنا حُمّ بن نوح، ثنا سَلْم بن سالم، ثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: إسحاق بن حَمْدان النيسابوري، قال الذهبي: «عنده عجائبُ عن حُمّ[1] بن نوح ومناكيرُ» (ميزان الاعتدال ٧٤٧).

الثانية: سَلْم بن سالم: ضعيف؛ ضعَّفه ابن مَعين، وأحمد، وأبو زُرعة، والنَّسائي، وغيرُهم. (لسان الميزان ٤/ ١٠٧).

وتفرُّد مِثلِه عن حماد، مما يُعَدُّ منكرًا؛ فأين أصحاب حماد من هذا الحديث حتى يتفرَّد عنه مثلُه؟!

وخلاصة ما سبق: أن التصريح برفع هذا الحديث، لم يأتِ من طريقٍ سالم من الضعف أو الشذوذ؛ فالصحيح في رواية هذا الحديث اللفظُ الذي أودعه الإمام مسلمٌ كتابَه الصحيح: «**وُقِّتَ لَنَا**»، وإنْ كان له حُكمُ الرفع أيضًا عند جمهور المحدِّثين والفقهاء، والله أعلم.

---

(١) تصحفت إلى «حمزة» والصواب ما ذكرناه كما في كتب التراجم.

٢- رِوَايَةٌ مُطَوَّلَةٌ مُنْكَرَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «وَقَّتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَحْلِقَ الرَّجُلُ عَانَتَهُ كُلَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَأَنْ يَنْتِفَ إِبْطَهُ كُلَّمَا طَلَعَ، وَلَا يَدَعَ شَارِبَيْهِ يَطُولَانِ، وَأَنْ يُقَلِّمَ أَظْفَارَهِ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَأَنْ يَتَعَاهَدَ الْبَرَاجِمَ إِذَا تَوَضَّأَ؛ فَإِنَّ الْوَسَخَ إِلَيْهَا سَرِيعٌ. وَاعْلَمْ أَنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَأَنَّ لِرَأْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَأَنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَأَنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا. وَأَمَّا النِّسَاءُ فَلَيْسَ يَنْبَغِي إِلَّا أَنْ يَتَعَاهَدْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِأَنْفُسِهِنَّ وَلِأَزْوَاجِهِنَّ. وَإِنَّ اللهَ ﷻ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ. وَإِنَّ لَكُمْ حَفَظَةً يُحِبُّونَ الرِّيحَ الطَّيِّبَ كَمَا تُحِبُّونَهَا، وَيَكْرَهُونَ الرِّيحَ الْمُنْتِنَةَ كَمَا تَكْرَهُونَهَا».

۞ **الحكم:** **منكر بهذا السياق، واستنكره** ابن عَدِي، والذهبي. **وضعَّفه** العراقي، وابن حجر، والسُّيوطي. **وأشار لذلك** عبد الحق الإشْبيلي.

التخريج:

[عد (٢/١٩، ٢٠)].

السند:

قال ابن عَدِي: حدثنا الحسين بن حسن بن سفيان الفارسي ببُخارَى، أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله، حدثنا أبو خالد إبراهيم بن سالم، حدثنا عبد الله بن عِمران، عن أبي عِمران الجَوْني، عن أنس بن مالك، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه إبراهيم بن سالم، قال عنه ابن عَدِي: «يروي عن عبد الله بن عمران بأحاديثَ مسندةٍ عِدادٍ مناكيرَ، وعبد الله بن عمران بصري، لا أعرف له عند البصريين إلا حديثًا واحدًا، يحدِّثه عنه نوح بن

قيس»، وذكر أحاديثَ، منها هذا الحديث، ثم قال: «وهذه الأحاديث مع أحاديثَ أُخَرَ أخبرَناها الحسين بن الحسن هذا، لم أخرجها هاهنا، كلها مناكير».

وتبِعه الذهبي، فذكر أيضًا هذا الحديثَ في ترجمته، وقال: «وهو منكر» (ميزان الاعتدال ١/ ٣٣).

وفيه عبد الله بن عمران البصري، قال عنه الحافظ: «مقبول» (التقريب ٣٥١٢).

ولهذا قال العراقي: «لا يَثبت» (طرح التثريب ٢/ ٨٢).

وقال ابن حجر: «وأخرجه ابن عَدِي من وجهٍ ثالث من جهة عبد الله بن عمران - شيخ بصري - عن ثابت، عن أنس، لكن أتى فيه بألفاظ مستغربة»، وذكره، ثم قال: «وعبد الله والراوي عنه مجهولان» (الفتح ١٠/ ٣٤٦).

وضعَّفه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٨٦).

وقال عبد الحق الإشْبيلي - عقبه -: «والصحيح في التوقيت حديثُ مسلم رَحِمَهُ اللهُ» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٤٣).



[٩٢٩ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَوَّرُ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَيُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ فِي كُلِّ خَمْسَ عَشْرَةَ**».

۞ **الحكم: منكر، وضعفه السُّيوطي**، والصالحي، وابن حجر الهيتمي، والشوكاني، والألباني.

التخريج:

﴿مستغفط (ق ١٧٧) "واللفظ له" / خطج ٨٦٢ / كر (٥٣/٢٦٧)﴾.

السند:

أخرجه المستغفري في (الطب)، قال: أخبرنا أحمد بن يعقوب، قال: أخبرنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّار، قال: حدثنا محمد بن صالح الأَنْماطي، قال: حدثنا العباس بن عثمان المعلِّم، قال: حدثني الوليد بن مسلم، عن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر، به.

ورواه الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه) -: عن هلال بن محمد بن جعفر الحفَّار، عن إسماعيل بن محمد الصفَّار، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف؛ لأجل عنعنة الوليد بن مسلم، فهو وإن كان ثقة، إلا أنه كثير التدليس والتسوية، كما في (التقريب ٧٤٥٦)، فلا يُقبَل منه ما لم يصرِّح فيه بالسماع، ولم يصرِّح هنا.

وابن أبي رَوَّاد، قال فيه الحافظ: «صدوق عابد ربما وَهِمَ» (التقريب

٤٠٩٦).

وتفرُّده بمثْل هذا عن نافع من بين أصحابه الكبار لا يُتحمل منه؛ ولذا حكمْنا عليه بالنكارة، هذا على فرض ثبوته عنه، وإلا ففي الطريق إليه عنعنةُ الوليد كما سبق.

والعباس بن عثمان: وثَّقه أبو الحسن ابن سُمَيْع[١]، كما في (تهذيب الكمال ١٤/ ٢٣٤)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٥١١)، وقال: «ربما خالف»؛ ولذا قال الحافظ: «صدوق يخطئ» (التقريب ٣١٨٠). فمثله لا يُقبل منه تفرُّده بمثل هذا.

وهلالٌ الحفَّار صدوق كما في (تاريخ بغداد). وقد تابعه أحمد بن يعقوب كما عند المستغفري في (الطب). وبقية رجاله ثقات.

والحديث ضعَّفه السُّيوطي في (الحاوي ١/ ٤٠٥)، ورمز لضعفه في (الجامع الصغير ٦٩٧٨)، **والصالحيُّ** في (سبل الهدى ٧/ ٣٥٢)، **وابن حجر الهيتمي** في (الفتاوى الفقهية ١/ ٦٥)، **والشوكاني** في (نيل الأوطار ١/ ١٦٧)، **والألباني** في (الضعيفة ١٧٥٠).



(١) هو الحافظ أبو الحسن محمود بن إبراهيم الدِّمشقيُّ، مصنِّف كتاب (الطبقات). قال فيه أبو حاتم الرازي: «صدوق، ما رأيت بدمشقَ أكيسَ منه». وقال عنه الذهبي: «الإمام، الحافظ، المتقن» (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٥).

[٩٣٠ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْمَنَ الْفَقْرَ وَشِكَايَةَ الْعَمَى وَالْبَرَصِ وَالْجُنُونِ، فَلْيُقَلِّمْ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَلْيَبْدَأْ بِخِنْصِرِهِ الْيُسْرَى**».

۞ **الحكم: منكر جدًّا، ووهَّاه جدًّا** السَّخاويُّ - **وأقرَّه** ابن عِرَاقَ -، والسُّيوطي، والمُناوي، وذكره السُّيوطي وابن عِرَاقَ في الموضوعات، وهو خَلِيقٌ لذلك.

التخريج:

﴿فر (ذيل اللآلئ ٧١٥)﴾.

السند:

أخرجه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس)، كما في (ذيل اللآلئ) قال: أخبرنا أبي، أخبرانا المَيْداني، أخبرنا محمد بن عليِّ بن الفتح، أخبرنا أبو الحسن ابن الجندي، حدثنا عثمان بن أحمد الدَّقَّاق، حدثنا أحمد بن الحسن المؤدِّب، حدثنا عباس بن الحسن بن بَهْرامَ، حدثنا محمد بن أحمد بن عثمان، حدثنا جَرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رفعه... الحديثَ.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أحمد بن محمد بن عِمران، أبو الحسن ابن الجندي؛ قال الخطيب: «وكان يضعَّف في روايته، ويُطعن عليه في مذهبه، سألت الأزهري عن ابن الجندي، فقال: ليس بشيء» (تاريخ بغداد ٦/ ٢٤٤). واتَّهمه ابن الجوزي بالوضع، كما في (الكشف الحثيث ٨٦).
وقال الذهبي: «ضعيف» (ديوان الضعفاء ٩١).

وفيه محمد بن عليِّ بن الفتح، وأحمد بن الحسن المؤدِّب، وعباس بن الحسن بن بَهْرام، ومحمد بن أحمد بن عثمان، لم نقف لأحد منهم على ترجمة.

ولذا قال السخاوي: «واهٍ جدًّا، مع أن في سنده مَن لم أعرفْه» (الأجوبة المرضية ١/ ٩٤، ٢/ ٦٠٧).

وقال السُّيوطي: «خبرٌ واهٍ»، نقله عنه الزُّرْقاني في (شرحه على الموطأ ٤/ ٤٤٨). وذكره في (ذيل اللآلئ)، ولم يبيِّن عِلَّتَه.

وتبِعه ابن عِرَاق، فذكره في (تنزيه الشريعة ٢/ ٢٨٠)، وقال: «لم يبيِّن علتَه، وفيه جماعةٌ لم أعرفهم، ثم رأيت العلامة الشمس السخاويَّ قال في (الأجوبة المرضية): واهٍ جدًّا، وفي سنده مَن لم أعرفه، والله تعالى أعلم».

وضعَّفه المُناوي في (فيض القدير ٥/ ٢٣٨).

قلنا: وأما المَيْداني شيخ الدَّيْلمي، فهو: عليّ بن محمد أبو الحسن المَيْداني، قال شِيرُويه الدَّيْلمي: «سمعت منه، وكان ثقة، صدوقًا، معتنيًا بهذا الشأن، متقنًا، زاهدًا، صامتًا، لم ترَ عيناي مثلَه. وسمعت أحمد بن عُمر الفقيهَ يقول: لم ير أبو الحسن المَيْداني مثلَ نفْسِه» (تاريخ الإسلام ١٠/ ٣٣٣).

وعثمان بن أحمد الدَّقَّاق هو: الحافظ أبو عمرو ابن السَّمَّاك، مُسنِد العراق، وثَّقه الدارَقُطْني، وابن شاهين، والخطيب، وأبو الحسن القَطان، والسَّمْعاني، وغيرُهم، انظر: (الثقات لابن قُطْلُوبُغا ٧/ ٧٥)، و(الدليل المغني لشيوخ الدارَقُطْني ٢٨٤).

وجرير هو ابن عبد الحميد، وهو ومَن فوقه ثقات مشاهيرُ معروفون.

[٩٣١ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، ثُمَّ قَالَ: «**يَا عَلِيُّ، قَصُّ الظُّفْرِ، وَنَتْفُ الْأَنْفِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، يَوْمَ الْخَمِيسِ. وَالْغُسْلُ، وَالطِّيبُ، وَاللِّبَاسُ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ**».

۞ **الحكم: واهٍ جدًّا**، وضعَّفه الزَّيْن العراقي، وابنُ رجب، وابن حجر، والسخاوي، والسُّيوطي، والمُلَّا عليٌّ القاري، والزُّرْقاني. وقال الذهبي والألباني: منكر، وهو خَلِيقٌ لذلك.

التخريج:

﴿المسلسلات للمستغفري (الفتح ١٠/ ٣٤٦)، (شرح الزُّرْقاني على الموطأ ٤/٤٤٨) / تيمي (ق٢/ ب - ق٣/ أ) / فر (ملتقطة ٣/ ق١٤١/ أ) "واللفظ له" / تد (٢/٩ - ١٠) / طرح (٢/ ٧٩ - ٨٠) "واللفظ له" / مناقب ٤٤ / مكللة (زبيد ٢/ ٤١٢ - ٤١٤) / فيض القدير للمناوي (٤/ ٥١٨ - ٥١٩) / زبيد (٢/ ٤١٣ - ٤١٤) / سلسلة ٤ / فاداني (١ / ٢٩ - ٣٠)﴾.

السند:

أخرجه أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري في (المسلسلات)، كما في (الفتح)، و(شرح الزُّرْقاني) - ومن طريقه أبو القاسم الأصبهاني التَّيْمي في (مسلسلاته)، وابن الجَزَري في (مناقب الأسد الغالب) والسياق له، وابن عبد الباقي، والفاداني، وغيرُهم - قال: رأيت الإمام أبا جعفر محمد بن أحمد المكيَّ يُقلِّم أظفاره يوم الخميس، قال: رأيت الإمام إسماعيل بن محمد بن عليّ شاه الْمَرْوُرُّذوي[١] بها يقلِّم أظفاره يوم

(١) تصحفت في (مناقب الأسد الغالب) لابن الجزري، إلى: «المزوردي».

الخميس، قال: رأيت أبا بكر محمد بن عبد الله النيسابوري وهو يقلِّم أظفاره يوم الخميس، [قال: رأيت عبد الله بن موسى، وهو يقلِّم أظفاره يوم الخميس][١]، قال: رأيت الفضل بن العباس[٢] الكوفيَّ، وهو يقلِّم أظفاره يوم الخميس، قال: رأيت الحسين بن هارون بن إبراهيم الضبي يقلِّم أظفاره يوم الخميس، قال: رأيت عُمر بن حفص يقلِّم أظفاره يوم الخميس، قال: رأيت أبي حفص بن غِياث يقلِّم أظفاره يوم الخميس، وقال: رأيت جعفر بن محمد يقلِّم أظفاره يوم الخميس، وقال: رأيت محمد بن عليٍّ يقلِّم أظفاره يوم الخميس، وقال: رأيت عليَّ بن الحسين يقلِّم أظفاره يوم الخميس، وقال: رأيت الحسين بن عليٍّ يقلِّم أظفاره يوم الخميس، وقال: رأيت عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقلِّم أظفاره يوم الخميس، وقال: رأيت رسول الله ﷺ يقلِّم أظفاره يوم الخميس، ثم قال: «**يَا عَلِيُّ...**» الحديثَ.

ورواه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس): من طريق أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عبد الله بن موسى، به.

ومداره - عندهم - على أبي الحسن عبد الله بن موسى السَّلَامي، عن الفضل بن العباس الكوفي، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عبد الله بن موسى وهو أبو الحسن السَّلَامي،

(١) ما بين المعقوفين سقط من (طرح التثريب)، و(فيض القدير)، ووقع في (العجالة): «أبو عبد الله بن موسى بن الحسن» والصواب المثبت؛ كما في باقي المصادر.

(٢) تصحَّف في (التدوين في أخبار قزوين) إلى: «عليِّ بن العباس»، وفي (العجالة): إلى «أبو الفضل بن العباس الكوفي» والصواب المثبت؛ كما في باقي المصادر.

قال الخطيب: «وفي رواياته غرائبُ ومناكير وعجائب»، وقال أبو سعد الإدريسي: «كان صحيح السماعات، إلا أنه كتب عمَّن دَبَّ ودَرَجَ من المجهولين وأصحابِ الزوايا. قال: وكان أبو عبد الله ابن مَنْدَه الأصبهاني الحافظُ سيِّئَ الرأي فيه، وما أراه كان يتعمد الكذب في فضله» (تاريخ بغداد ١١/ ٣٨٣). وقال الذهبي: «صاحب عجائبَ وأوابد، غمَزه الخطيب، روى حديثًا ما له أصل» (ميزان الاعتدال ٢/ ٥٠٨).

وبه ضعَّف الحديثَ السخاويُّ في «الجواهر المكلَّلة»، كما في (إتحاف السادة المتقين للزَّبيدي ٢/ ٤١٢ - ٤١٤)[١].

وشيخه الفضل بن العباس الكوفي، لم نقف له على ترجمة.

ولذا قال الحافظ ابن رجب: «وإسناده لا يصح» (فتح الباري له ٨/ ١٠٢).

وقال الحافظ أبو الفضل العراقي: «وفي إسناده مَن يحتاج إلى الكشف عنه من المتأخرين، فأما الحسين بن هارون الضَّبِّي ومَن بعده فثقات» (طرح التثريب ٢/ ٨٠).

وقال الحافظ ابن حجر: «ولم يثبت أيضًا في استحباب قصِّ الظفر يوم الخميس حديث، وقد أخرجه جعفر المستغفري بسند مجهول، ورُوِّيناه في مسلسلات التَّيْمي من طريقه» (فتح الباري ١٠/ ٣٤٦).

وقال السخاوي: «لا يصح سندًا ولا متنًا» (الأجوبة المرضية ١/ ٩٤، ٢/ ٦٠٧).

---

(١) وكان الزَّبيدي عند نقله لتعليق السخاوي قال: «قال الحافظ»، فظنه الشيخ الألبانيُّ ابنَ حجر، وليس كذلك.

وقال السُّيوطي: «وفي مسلسلات الحافظ جعفر المستغفري بإسناد مجهول عن عليٍّ: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ**»» (شرح الزُّرْقاني على الموطأ ٤/ ٤٤٨). ورمز لضعفه في (الجامع الصغير ٦١٣٠).

وقال المُلَّا عليٌّ القاري: «حديث ضعيف» (مرقاة المفاتيح ٧/ ٢٨١٥).

وقال الألباني: «منكر»، وقال: «كتب الحافظ الذهبي بخطه على نسخة (المسلسلات) للتميمي: حديث منكر» (الضعيفة ٧/ ٢٣٢).



[٩٣٢ط] حَدِيثُ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ مُرْسَلًا:

عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**قُصُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَوْفِرُوا اللِّحَى، وَخَالِفُوا الْكُفَّارَ**»، وَكَانَ يَأْمُرُهُمْ بِقَصِّ الْأَظْفَارِ مِنْ خَمِيسٍ إِلَى خَمِيسٍ، وَيَقُولُ: «**إِنَّهَا مِنَ الْفِطْرَةِ**».

❁ **الحكم:** **مرسل ضعيف جدًّا.**

التخريج:

〔مستغفط (ق ١٧٣)〕.

السند:

أخرجه المستغفري في (الطب): عن أبي الفضل محمد بن الحسين الحدادي، عن حماد بن أحمد القاضي، عن بِشر بن الوليد، قال: حدثتني أم الضَّحَّاك مولاةُ خالد بن مَعْدان، عن مولاها خالد بن مَعْدان به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: الإرسال؛ فخالد بن مَعْدان من التابعين.

الثاني: جهالة حال أمِّ الضحاك مولاةِ خالد؛ فلم نقف لها على ترجمة سوى أن ابن حِبَّان ذكرها في (الثقات ٧/ ٦٧٠) برواية إسماعيل بن عيَّاش عنها، ولا يُعتمد على توثيق ابن حِبَّان إذا انفرد؛ لتساهله في توثيق المجاهيل.

الثالثة: بِشر بن الوليد، وهو الكِنْدي؛ مختلَف فيه، ورُمي بالاختلاط، (اللسان ١٥١٣).

الرابعة: جهالة حال حماد بن أحمد القاضي، وهو أبو القاسم المَرْوَزي قاضي جُرْجان، ترجم له السَّهْمي في (تاريخ جرجان ٢٩٣)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.



١٣٩- بَاب ما روي في التَّنْفِيرِ مِنْ تَرْكِ خِصَالِ الْفِطْرَةِ

[٩٣٣ط] حَدِيثُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ:

عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ لَمْ يَحْلِقْ عَانَتَهُ، وَيُقَلِّمْ أَظْفَارَهُ، وَيَجُزَّ شَارِبَهُ؛ فَلَيْسَ مِنَّا**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، وضعَّفه** العراقي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

[حم ٢٣٤٨٠].

السند:

أخرجه أحمد، قال: حدثنا حسن، حدثنا ابن لَهِيعة، حدثنا يَزِيدُ بن عَمرو المَعافري، عن رجل من بني غِفَار، به.

حسن هو ابن موسى الأشيب.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه عبد الله بن لَهِيعة، وهو ضعيف، لاسيما في غير رواية العبادلة عنه.

ولذا قال الحافظ العراقي: «هذا لا يثبت؛ لأن في إسناده ابنَ لَهِيعة، والكلام فيه معروف» (طرح التثريب ٢/ ٨٢).

وبه ضعَّفه الألباني، فقال: «وهذا إسناد ضعيف؛ لسوء حفظ ابن لَهِيعة»، **وزاد علة أخرى، فقال:** «والرجل الغفاري لم يُسَمَّ؛ فهو مجهول، وليس فيه التصريح بأنه صحابي، حتى يقال: إن الصحابة كلهم عدول؛ فلا يضر عدمُ تسميته! وكون يَزيدَ بن عَمرو - وهو المَعافري المصري - من التابعين؛ لا يلزم منه أن يكون شيخُه تابعيًّا مثلَه أو أكبرَ منه، وهذا مثله كثير في الأحاديث؛ كما لا يخفى على مَن تعانَى هذا الفنَّ الشريف» (الضعيفة ٤٦٥٤).

ومع هذا قال الهيثمي: «رواه أحمد، وفيه ابن لَهِيعة، وحديثه حسن وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات» (المجمع ٨٨٥٤).

وتبِعه السُّيوطي فرمز له بالحسن في (الجامع الصغير ٩٠٢١)!.

وتعقَّبه المُناوي، فقال: «رمز لحسنه، وليس كما ظَنَّ؛ فقد قال الحافظ العراقي: هذا لا يثبت، وفي إسناده ابن لَهِيعة، والكلام فيه معروف» (فيض القدير ٦/ ٢٢٣).

قلنا: وقد صحَّ الشطر الأخيرُ من الحديث؛ بلفظ: «**مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ؛ فَلَيْسَ مِنَّا**»، أخرجه التِّرْمذي، وأحمد، وغيرُهما، بسند صحيح، وسيأتي تخريجُه في باب: «قص الشارب».

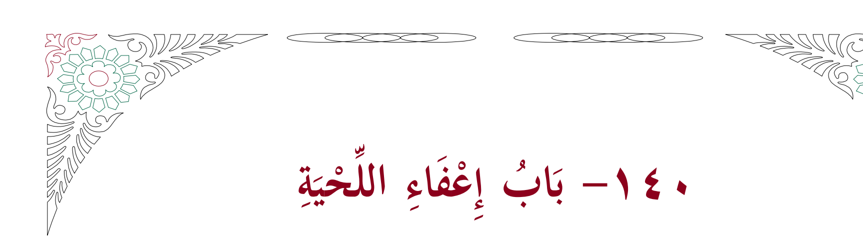
ولذا قال الحافظ العراقي: «وإنما يثبت منه الأخذُ من الشارب فقط، كما رواه التِّرْمذي وصحَّحه» (طرح التثريب ٢/ ٨٢).

وبنحوه قال الألباني في (الضعيفة ٤٦٥٤).





أبواب في إعفاء اللحية وإحفاء الشارب وقصه



١٤٠- بَابُ إِعْفَاءِ اللِّحْيَةِ

[٩٣٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**أَحْفُوا** (**انْهَكُوا**) **الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى**».

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

اللغة:

(أَحْفُوا): من الإحفاء، وهو المبالغة في القص؛ قال أهل اللغة؛ أبو عُبَيد، والأخفش، وجماعةٌ: «الإحفاء: الاستئصال» (التمهيد ٢٤/ ١٤٣). وقال الخليل: أحفَى شاربَه: «استأصله، واستقصاه» (شرح البخاري لابن بطال ٩/ ١٤٥). وقال ابن دُرَيد: «وحفوت شاربي أحفُوه حفْوًا إذا استأصلتُ أخْذ شعرِه. وَمِنْه الحَدِيث: «**أَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى**»» (جمهرة اللغة ١/ ٥٥٧).

قال النَّوَوي - معلِّقًا -: «فعلى هذا تكون همزةُ «أَحْفُوا» همزةَ وصْل» (شرح مسلم ٣/ ١٥٠ - ١٥١).

وقال ابن فارس: «يقال: أحفيت الشارب إحفاءً: إذا أخذت منه. والحَفِيُّ: المستقصِي في السؤال» (كشف المشكل لابن الجوزي ٢/ ٥١٩).

وقال أبو نُعَيم الأصبهاني: «إحفاء الشوارب: حلقها» (المستخرج ١/ ٣١٧).

وقال الحافظ: «والإحفاء - بالمهملة والفاء -: الاستقصاء، ومنه: «حَتَّى أَحْفَوْهُ بِالْمَسْأَلَةِ»، قال أبو عُبَيد الهَرَوي: معناه: الْزَقوا الجَزَّ بالبشَرة. وقال الخطَّابي: هو بمعنى الاستقصاء» (الفتح ١٠/ ٣٤٧).

(الشارب): هو الشعَر النابت على الشفة العليا، واختُلِف في جانبيه، وهما: السِّبالانِ، فقيل: هما من الشارب ويُشرع قصُّهما معه، وقيل: هما من جملة شعر اللحية. (الفتح ١٠/ ٣٤٦).

(انْهَكُوا): أي: «جُزُّوا منها ما يؤثِّر فيها، ولا يستأصلها. قال صاحب الأفعال: يقال: نهِكَتْه الحُمَّى - بالكسر - نهْكًا: أثَّرتْ فيه، وكذلك العبادةُ، والتأثير غير الاستئصال» (شرح البخاري لابن بطال ٩/ ١٤٨).

قال القُرْطبي: «إنهاك الشيء لا يقتضي إزالةَ جميعه، وإنما يقتضي إزالةَ بعضه» (المنتقى شرح الموطأ ٧/ ٢٦٦).

وقال الحافظ: «والنَّهْك - بالنون والكاف -: المبالغة في الإزالة» (الفتح ١٠/ ٣٤٧).

(أَعْفُوا): قال أهل اللغة؛ أبو عُبَيد، والأخفش، وجماعةٌ: «الإعفاء: ترك الشعَرِ لا يحلقه» (التمهيد ٢٤/ ١٤٣).

قال أبو عُبَيد: يقال: عفا الشعَرُ وغيرُه: إذا كثُر، يعفو؛ فهو عافٍ، وقد عفوْتُه وأعفيْته، لغتان. ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟﴾ [الأعراف: ٩٥]، أي: كثُروا وكثُرت أموالُهم (كشف المُشكِل لابن الجوزي ٢/ ٥١٩).

الفوائد:

بوَّب البخاري على هذه الحديث: «باب إعفاء اللِّحى».

قال الحافظ: «وهو بمعنى: الترك. وقال ابن دقيقِ العيدِ: تفسير الإعفاء بالتكثير من إقامة السبب مقامَ المسبِّب؛ لأن حقيقة الإعفاء: التَّرك، وترْك التعرُّضِ لِلِّحِية يستلزم تكثيرَها. وأغرب ابن السِّيْد، فقال: حمَل بعضُهم قولَه: «أَعْفُوا اللِّحَى» على الأخذ منها بإصلاح ما شذَّ منها طولًا وعرضًا، وذهب الأكثر إلى أنه بمعنى: وفِّروا، أو: كثِّروا، وهو الصواب. قال ابن دقيق العيد: «لا أعلم أحدًا فهِمَ من الأمر في قوله: «أَعْفُوا اللِّحَى» تجويزَ معالجتها بما يغزرها كما يفعله بعض الناس، قال: وكأنَّ الصارف عن ذلك قرينة السياق في قوله في بقية الخبر: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ» انتهى. ويمكن أن يؤخذ من بقية طرق ألفاظ الحديث الدالة على مجرد الترك، والله أعلم» (فتح الباري ١٠/ ٣٥١).

التخريج:

﴿خ ٥٨٩٣ "والرواية له" / م (٢٥٩/ ٥٢) "واللفظ له" / ت ٢٩٦٥ / ن ١٥، ٥٠٨٩، ٥٠٩٠، ٥٢٧٠ / كن ١٣، ٩٤٤٣، ٩٤٤٤ / حم ٤٦٥٤، ٥١٣٥، ٦٤٥٦ / عه ٥٣٧ / ش ٢٦٠٠٣ / عل ٥٧٣٨ / بز ٥٥٦٦ / طح (٤/ ٢٣٠/ ٦٥٦٠ / منذ ١٤٥ / هق ٦٩٦ / شعب ٦٠١٢، ٦٠١٥ / زهر ٢١٧ / فكم ٦٠ / غبز ٦٤ / مسن ٦٠٠ / خط (٥/ ٥٦٦)، (٧/ ٢٢١) / تمهيد (٢١/ ٦٢)، (٢٤/ ١٤٢، ١٤٣) / طيل ٦٥٤ / معص (ص ٣٣٦ - ٣٣٧) / متشابه (١/ ٥٤٧) / لف ٥٦ / أصبهان (٢/ ٢٨)، (٢/ ٢٤٨) / خلا (ترجل ٨٣) / رفا ١١٥ / استذ (٢٧/ ٦٣) / متفق ٩٣٨ / فقط (أطراف ٣١٠١، ٣٤٦٧) / عد (٤/ ١٤١ - ١٤٢)﴾.

السند:

قال البخاري (٥٨٩٣): حدثني محمد، أخبرنا عَبْدَة، أخبرنا عُبيد الله بن

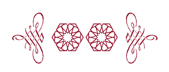
عُمر، عن نافع، عن ابن عمر، به.

محمد هو: ابن سلَام بن الفرَج البِيكَنْدي، وعَبْدة هو: ابن سُلَيْمان الكِلابي. وكلاهما من الثقات الأثبات، كما في (التقريب ٥٩٤٥، ٤٢٦٩). وانظر: (تقييد المهمل للغساني ٣/ ١٠٢٠)، و(تحفة الأشراف ٦/ ١٥٨).

وقد رواه أبو بكر ابن أبي شَيْبة في (المصنف): عن عبدة بن سُلَيْمان، به.

وقد تُوبع عَبْدةُ:

فأخرجه مسلم (٢٥٩) قال: حدثنا محمد بن المُثَنَّى، حدثنا يحيى - يعني: ابنَ سعيد -، (ح) وحدثنا ابن نُمَيْر، حدثنا أبي، جميعًا عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عُمر، به.



١- رِوَايَة: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَفِّرُوا...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**خَالِفُوا المُشْرِكِينَ: وَفِّرُوا (أَوْفُوا) اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ**»، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ أَوِ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ.

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

اللغة:

(وَفِّرُوا): «بتشديد الفاء، من التوفير، وهو: الإبقاء، أي: اتركوها وافرةً» (الفتح ١٠/ ٣٥٠).

(أَوْفُوا): «أي: اتركوها وافيةً» (الفتح ١٠/ ٣٥٠).

(أَحْفُوا): من الإحفاء، وهو المبالغة في القص، كما تقدَّم.

الفوائد:

قال ابن الجوزي: «في ذلك أربعة معانٍ:

أحدها: مخالفة الكفار.

والثاني: أنه أجمل وأحسن.

والثالث: أنه أطيب وأنظف؛ فإن الإنسان إذا أكل أو شرِب أو قبَّلَ منعه طُولُ الشارب من كمال الالتذاذ، وربما دخل الشعَرُ في الفم مع المتناوَل، ثم يحصل فيه من الزَّهَم والوسَخ، واللحية بعيدة عن ذلك.

والرابع: أن الله تعالى خلق اللحية على صفةٍ تَقبل الطُّول، بخلاف الشارب؛ فإنه لا يطول كطولها، فكان المراد موافقة الحق ﷻ فيما رتَّب» (كشف المشكل ٢/ ٥٢٠).

التخريج:

[خ ٥٨٩٢ "واللفظ له" / م (٢٥٩/ ٥٤) "والرواية له" / عه ٥٤٠ / هق ٦٩٧ / شعب ٦٠١٥ / بغ ٣١٩٤ / محلى (٢/ ٢٢٠) / مسن ٦٠٢ / حداد ٢٣٥].

السند:

قال البخاري: حدثنا محمد بن مِنْهال، حدثنا يزيد بن زُرَيْع، حدثنا عُمر بن محمد بن زيد، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

تنبيه:

وقع في طبعة دار المعرفة لـ(مستخرج أبي عَوانة) بلفظ: «خَالِفُوا المَجُوسَ»،

وقد جاء على الصواب في طبعة (الجامعة الإسلامية) المعتمدة.



٢- رِوَايَة: «أَمَرَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَّهُ أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَإِعْفَاءِ اللِّحْيَةِ**».

۞ الحكم: صحيح (م).

التخريج:

[م (٢٥٩/ ٥٣) "واللفظ له" / د ٤١٥٠ / ت ٢٩٦٦ / طا ٢٧٢٥ / حب ٥٥١٠/ عه ٥٣٨ / منذ ١٤٦ / حرب (طهارة ٤٠٣) / علحا ٢٥٢٩ / مطغ ٨٤٤ / هق ٧٠٨ / شعب ٢٥٠٧، ٦٠١٢ / هقغ ٨٩ / هقد ٦٩١ / بغ ٣١٩٣ / كما (٣٣/ ١٤٧) / خط (١٠/ ٢٩٩) / خطج ٨٦٣ / عد (١٠/ ٧٥٦) / تمهيد (٢٤/ ١٤٣) / استذ (٢٧/ ٦٢ - ٦٣) / مسن ٦٠١ / أصبهان (٢/ ١٩٧، ٢٧٦)].

السند:

أخرجه مالك بن أنس في (الموطأ): عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، به.

وأخرجه مسلم: عن قُتَيْبة بن سعيد. وأبو داود: عن القَعْنَبي. كلاهما عن مالك، به.

تنبيه:

هذا حديث صحيح، يرويه مالك في الموطأ، عن أبي بكر بن نافع، عن

أبيه، عن ابن عُمر... به.

هكذا رواه أصحاب (الموطأ): (يحيى اللَّيْثي، وأبو مصعب الزُّهْري، والقَعْنَبي، ومَعْنٌ، وغيرُهم)، عن مالك، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، به.

وخالفهم النعمان بن عبد السلام - كما في أخبار أصبهان وغيره -، وحمَّاد الخيَّاط - كما في (مسند أحمد) وغيرِه -؛ فرَوَياه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، ولا يصح.

واختُلف عن ابن وهْب:

فرواه عبد الغني بن رفاعة - كما في شرح معاني الآثار وغيره - عن ابن وهْب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عُمر. مثل رواية النعمان بن عبد السلام، وحمَّادٍ الخياط.

ورواه أحمد بن سعيد الهمْداني، - كما في (التمهيد) - ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، - كما في (الأوسط) لابن المنذر - عن ابن وهْب، عن مالك وعبد الله بن عمر (مقْرونيْنِ)، عن نافع، عن ابن عمر.

ورواه يونس بن عبد الأعلى، - كما عند أبي عَوانة وغيره - عن ابن وهْب، عن مالك، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عُمر، به. مثل رواية الجماعة عن مالك، وهو أصح؛ لموافقته لرواية الجماعة، والله أعلم.

قال ابن عبد البر: «روَى يحيى هذا الحديثَ عن مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عُمر، وكذلك رواه جماعة الرواة عنه، إلا أن بعض رواة ابن بُكَيْر رواه عن ابن بُكَيْر عن مالك عن نافع عن ابن عُمر، وكذلك بعض

رواة ابن وهْب أيضًا رواه عن ابن وهْب عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وهذا لا يصح عند أهل العلم بحديث مالك؛ وإنما هذا الحديث لمالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر، هذا هو الصحيح عن مالك في إسناد هذا الحديث، كما رواه يحيى وسائرُ الرواة عن مالك» (التمهيد ٢٤/ ١٤٢).

وقال أيضًا: «قد رُوي هذا الحديث عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وذلك وهْمٌ ممن رواه، وقد ذكرناه في «التمهيد»، والصواب ما رواه يحيى وغيرُه في (الموطأ) عن مالك، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر» (الاستذكار ٢٧/ ٥٩).

وقال الدارَقُطْني: «يرويه مالك، واختُلف عنه؛

فرواه النعمان بن عبد السلام، وابن وهْب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عُمر.

ورواه مالك في «الموطأ»، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عُمر، وهو الصحيح.

ورُوي عن مَعْن، عن مالك، عن نافع، عن ابن عُمر.

حدَّث به محمد بن بِشْر العَبْدي، بإسنادين: محمد بن بِشْر، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

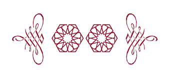
ومحمد بن بِشْر، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن ابن عُمر، واختلف عليه؛

فرواه أبو منصور بن السُّكَيْن، عن محمد بن بِشْر، عن هشام بن عُرْوة، وعُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، ولم يصرِّح.

وإذا هو: هشام، عن أبيه، عن ابن عُمر.

وعن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر» (العلل ٦/ ٣٣٠، ٣٣١).

ورواية أبي منصور ابن السُّكَيْن التي أشار إليها الدارَقُطْني، أخرجها ابن جُمَيْع في (معجمه ص ٣٣٦)، وفيها مغايرة، قال: «حدثنا عُمر بن يوسف الزَّعْفراني، حدثنا أبو منصور الحسن بن السُّكَيْن البلدي، حدثنا محمد بن بِشْر العَبْدي، حدثنا هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن ابن عُمر، ونافعٌ، عن ابن عمر».



٣- رِوَايَة: «أَمَرَ أَنْ تُجَزَّ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ تُعْفَى اللِّحَى، وَأَنْ تُجَزَّ الشَّوَارِبُ**».

الحكم: صحيح.

اللغة:

(تُجَزّ): قال اللَّيْث: الجَزُّ: جَزُّ الشعَرِ والصُّوف والحشيش ونحوه. (تهذيب اللغة ١٠/ ٢٤٣).

وفي (القاموس المحيط ص: ٥٠٥): «جَزَّ الشَّعَرَ والحشيش جَزًّا وجَزَّةً وَجِزَّةً حسنةً، فهو مَجْزور وجَزيز: قَطَعَه، كاجْتَزَّه».

وقال الحافظ: «الجَزُّ - وهو بالجيم والزاي الثقيلة -: قصُّ الشعرِ والصوف إلى أن يبلَغ الجِلدَ» (الفتح ١٠/ ٣٤٧).

التخريج:

[حم ٥١٣٨، ٥١٣٩ / (تخ ٥/ ٣٢٣)].

السند:

قال أحمد: حدثنا مُؤَمَّل، حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن عَلْقَمة، سمعت ابن عُمر يقول: . . . فذكره.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ، عدا مُؤَمَّل، وهو ابن إسماعيل؛ فـ«صدوق سيء الحفظ» كما في (التقريب ٧٠٢٩)، وقد وصفه غير واحد من الأئمة بكثرة الخطإ، وقال البخاري: «منكر الحديث»، إلا أن يحيى بن مَعين سُئل: أي شيء حالُ مُؤَمَّل في سفيان؟ فقال: «هو ثقة»، انظر: (تهذيب الكمال ٢٩/ ١٧٧).

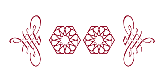
وقد تُوبع على لفظ «الجَزِّ»؛ فقد أخرجه البخاري في (التاريخ ٥/ ٣٢٣)، فقال: قال محمد بن كثير: عن سفيان، عن عبد الرحمن بن عَلْقَمة، سمع ابن عُمر، مرفوعًا، بلفظ: «**جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى**».

ومحمد بن كثير، هو العَبْدي، قال الحافظ: «ثقة، لم يُصِب مَن ضعَّفه» (التقريب ٦٢٥٢).

وقال الإمام أحمد - عَقِبَ روايةِ مُؤَمَّل (٥١٣٩) -: «وقال عبد الله بن الوليد، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الرحمن بن عَلْقَمة».

قال الشيخ أحمد شاكر: «وهو موصول؛ فإن عبد الله بن الوليد العَدَنيَّ من شيوخ أحمد، وإنما ذَكر هذا الإسنادَ؛ ليُبيِّنَ فيه أن سُفْيان الثَّوْري سمِعه من عبد الرحمن بن عَلْقَمة» (تحقيق المسند ٧/ ١٢٩).

قلنا: وعبد الله بن الوليد العَدَني، «صدوق ربما أخطأ»، كما في (التقريب ٣٦٩٢).



٤- رِوَايَة: «خُذُوا مِنْ هَذَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خُذُوا مِنْ هَذَا وَدَعُوا هَذَا**» - يَعْنِي: شَارِبَهُ الْأَعْلَى، يَأْخُذُ مِنْهُ، يَعْنِي: الْعَنْفَقَةَ [وَيَدَعُ لِحْيَتَهُ] -.

۞ **الحكم:** **ضعيف بهذا السياق، وضعَّفه** الدارَقُطْني، وابن عَدِي، وابن القَيْسَراني، والهيثمي.

وقوله: **(يَعْنِي: الْعَنْفَقَةَ) مُدرَج** من قول أحد الرواة، كما هو ظاهر، وهو خطأ، بل الحديث على ظاهره كما في باقي الروايات، وكذا رُوي من هذا الوجه صريحًا في أن المراد: الشاربُ.

التخريج:

[حم ٥٣٢٦ "واللفظ له" / طب (١٢/ ٤٠٠/ ١٣٤٧٦) "والزيادة له" / عد (٣/ ١٧) / خط (٥/ ٢١٤)].

السند:

قال أحمد: حدثنا عَبيدة بن حُمَيد، حدثني ثُوَيْر، عن مجاهد، عن ابن عُمر، به.

ومداره عندهم على عَبيدة بن حُمَيد، عن ثُوَيْر بن أبي فاخِتة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه: ثُوَيْر بن أبي فاخِتة، وهو «ضعيف» كما قال الحافظ في (التقريب ٨٦٢).

ومع ضعْفه قد اضطرب، فرواه مرةً عن مجاهد عن ابن عُمر، ومرةً عن سعيد بن جُبَير عن ابن عُمر؛

فقد سُئل الدارَقُطْني عن حديثٍ رُوي، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عُمر، عن النبي ﷺ: «**خُذُوا مِنَ الشَّارِبِ، وَوَفِّرُوا اللِّحْيَةَ**»؟ فقال: «يرويه ثُوَيْر بن أبي فاخِتة، واختُلف عنه؛ فرواه إسرائيل، عن ثُوَيْر، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر.

وخالفه عَبيدة بن حُمَيد؛ رواه عن ثُوَيْر، عن مجاهد، عن ابن عُمر. وثُوَير ضعيف» (العلل (٦/ ٣٧٧/ ٢٨٠٥).

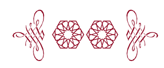
قلنا: وفي السياق الذي ذكره الدارَقُطْني من رواية إسرائيل عن ثُوَيْر، بيانُ أن قوله في رواية أحمدَ: (يَعْنِي: الْعَنْفَقَةَ) مُدرَجٌ من قول أحدهم تفسيرًا للحديث، وقد أخطأ فيه؛ حيث شذَّ عن ظاهر الحديث، وخالف سائر روايات الباب عن ابن عُمر وغيرِه. والله أعلم.

والحديث ذكره ابن عَدِي في ترجمته، مع جملة من حديثه، ثم قال: «ولِثُوَيْر غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، وقد نُسب إلى الرفض، وضعَّفه جماعة كما ذكرت، وأثَر الضعْف بيِّنٌ على رواياته».

وبه ضعَّفه أيضًا ابن القَيْسَراني، فقال: «وثُوير هذا ضعيف جدًّا» (الذخيرة ٢٧٢٩).

وقال الهيثمي: «هو في الصحيح خلا الأخذِ من العنفقة، رواه الطبراني،

وفيه ثُوَيْر بن أبي فاخِتة، وهو متروك» (مجمع الزوائد ٨٨٤٤).



٥- رِوَايَة: «ذُكِرَ الْمَجُوسُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ذُكِرَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ الْمَجُوسُ، فَقَالَ: «**إِنَّهُمْ يُوفُونَ (يُوَفِّرُونَ) سِبَالَهُمْ، وَيَحْلِقُونَ لِحَاهُمْ، فَخَالِفُوهُمْ**»، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَجُزُّ سِبَالَهُ، كَمَا تُجَزُّ الشَّاةُ أَوِ الْبَعِيرُ.

۞ **الحكم: إسناده جيد،** كما قال الألباني، **وصححه** ابن حِبَّان.

اللغة:

قوله: **(يُوفُونَ سِبَالَهُمْ)** أي: يُطيلون شواربهم. السَّبَلة - بالتحريك -: الشارب، والجمع السِّبَال. قاله الجوهري. وقال الهَرَوي: هي الشعرات التي تحت اللِّحَى الأسفل. والسَّبَلة عند العرب: مُقدَّم اللحية وما أُسبل منها على الصدر». انظر: (النهاية لابن الأثير ٢/ ٣٣٩). ولا ريب أن المراد هنا الشارب؛ كما هو واضح من السياق، والله أعلم.

التخريج:

﴿حب ٥٥١١ "واللفظ له" / عد (١٠/ ٨٣) / طس ١٠٥١، ١٦٢٢ "والرواية له ولغيره" / طب (١٣/ ٣٣٣/ ١٤١٤٠) / هق ٧٠٤ / شعب ٦٠٢٧ / حل (٤/ ٩٤) / حديث أبي حامد الحَضْرمي (ق ٢/ ٢) (الصحيحة ٢٨٣٤) / حديث الجزريين لأبي عَرُوبة (ق ١٤٦/ ١) (الصحيحة ٢٨٣٤)﴾.

السند:

قال ابن حِبَّان: أخبرنا الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر، بِحَرَّانَ، قال: حدثنا محمد بن مَعْدان الحَرَّاني، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن أَعْيَنَ، قال: حدثنا مَعْقِل بن عُبيد الله، عن مَيْمون بن مِهْران، عن ابن عُمر، به.

وأخرجه الطبراني في (الأوسط ١٦٢٢) من طريق سعيد بن حفص، عن مَعْقِل، به.

وأخرجه الطبراني أيضًا، والبَيْهَقي في (الكبرى) و(الشُّعَب)، وغيرُهم، من طريق أبي جعفر النُّفَيلي، عن مَعْقِل، به.

ومداره عند الجميع على مَعْقِل بن عُبيد الله... به.

قال الطبراني: «لم يَروِ هذا الحديث عن ميمون إلا مَعْقِل».

التحقيق

هذا إسناد جيد؛ رجاله ثقات، عدا مَعْقِل بن عُبيد الله، فمختلَف فيه؛

قال أحمد: «ثقة». وقال مرة: «صالح الحديث»، ووثَّقه أيضًا ابن مَعين، وقال في رواية: «ليس به بأس»، وفي أخرى: «ضعيف»، وقال النَّسائي: «ليس به بأس». انظر: (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٣٤)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات)، وقال: «وكان يخطيء، لم يفحُش خطؤُه فيستحق التَّرك، وإنما كان ذلك منه على حسَب ما لا ينفك منه البَشر، ولو تُرك حديثُ مَن أخطأ مِن غير أن يفحُش ذلك منه؛ لوجب تركُ حديث كل محدِّث في الدنيا؛ لأنهم كانوا يخطئون، ولم يكونوا بمعصومين، بل يُحتج بخبر من يخطيء ما لم يفحُش ذلك منه، فإذا فحُش حتى غلب على صوابه تُرك حينئذ، ومتى ما عُلم الخطأُ بعينه وأنه خالف فيه الثقاتِ تُرك ذلك الحديثُ بعينه، واحتُج

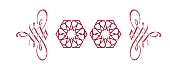
بما سواه، هذا حُكم المحدِّثين الذين كانوا يخطئون ولم يفحُش ذلك منهم» (الثقات ٧/ ٤٩٢).

وقال ابن عَدِي: «هو حسَن الحديث، ولم أجد في أحاديثه حديثًا منكرًا فأذكره إلا حسب ما وجدت في حديث غيره ممن يصدق في غلط حديث أو حديثين» (الكامل ١٠/ ٨٥).

ومع هذا قال ابن القطان: «مَعْقِل عندهم مستضعَف»!، فتعقَّبه الذهبي، فقال: «كذا قال، بل هو عند الأكثرين صدوق لا بأس به» (ميزان الاعتدال ٨٦٦٤). وقال ابن حجر: «صدوق يخطيء» (التقريب ٦٧٩٧).

والأقرب أن مَعْقِلًا إن لم يكن ثقة، فلا يَنزل حديثُه عن رتبة الحسَن، كما قال الذهبي في (السير ٧/ ٣١٩).

ولذا صحَّح حديثَه هذا ابن حِبَّان، وجوَّد إسنادَه الألباني في (الصحيحة ٢٨٣٤).



٦- رِوَايَة: «إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ نُعْفِي لِحَانَا... وَآلَ كِسْرَى»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ نُعْفِي لِحَانَا وَنَحْفِي شَوَارِبَنَا، وَإِنَّ آلَ كِسْرَى يَحْلِقُونَ لِحَاهُمْ وَيَعْفُونَ شَوَارِبَهُمْ، هَدْيُنَا مُخَالِفٌ لِهَدْيِهِمْ**».

۞ الحكم: منكَر بهذا السياق.

التخريج:

﴿فر (ملتقطة ١/ ق ٣١٩)﴾.

السند:

رواه أبو منصور الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة) -، قال: أخبرنا أبي، أخبرنا أبو الحسن الحافظ (وهو المَيْداني)، أخبرنا أبو عمرو محمد بن يحيى العاصمي، أخبرنا أبو العباس أحمد بن سعيد المعداي[1]، حدثنا الحسن بن محمد بن النضر بن مقاتل، حدثنا عليُّ بن حُجْر، حدثنا يحيى بن سعيد القُرَشي، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد مظلم؛ فيه جماعة لم نقف لهم على ترجمة، وهم: أبو العباس أحمد بن سعيد، وابن مقاتل، ومحمد بن يحيى العاصمي.

والمتن منكر جدًّا بهذا السياق.

وفي (أطراف الغرائب والأفراد ٣٣٦٠): «إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ نُعْفِي لِحَانَا . . .».

---

(١) كذا يمكن أن تُقرأ في الأصل.

الحديثَ. قال موسى بن هارون: «لا يُعرف هذا الحديثُ إلا عن يحيى بن سعيد، عن عُبيد الله، عن نافع».

قلنا: ولم نقف على سنده إلى يحيى، ولكن كوْن الدارَقُطْني ينفرد به في كتاب (الأفراد)؛ يغني عن سنده. لاسيما والمحفوظ عن يحيى بن سعيد، عن عُبيد الله بن عُمر، عن نافع، عن ابن عُمر مرفوعًا بلفظ: «**أَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى**». والله أعلم.



[٩٣٥ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**جُزُّوا** (**أَحْفُوا**) **الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا** (**وَأَعْفُوا**) **اللِّحَى، خَالِفُوا الْمَجُوسَ**».

۞ **الحكم:** **صحيح** (م)، دون الروايتين، وهما صحيحتان.

اللغة:

(**جُزُّوا**): **قال الحافظ:** «الجَزُّ - وهو بالجيم والزاي الثقيلة -: قص الشعَرِ والصوف إلى أن يبلغ الجِلد» (الفتح ١٠/ ٣٤٧). وتقدَّم مَزيدُ بيان لها في حديث ابن عُمر.

التخريج:

﴿م ٢٦٠ "واللفظ له" / حم ٧١٣٢، ٨٧٧٨ "والرواية الثانية له ولغيره"، ٨٧٨٥، ٩٠٢٦ / عه ٥٣٦ "والرواية الأولى له ولغيره" / بز ٨٦٧٥ / طص ٨٠٧ / تخ (١/ ١٤٠) / هق ٦٩٨ / هقع ١٢٧٢، ١٢٧٣ / طح (٤/ ٢٣٠/ ٦٥٦٣) / خط (٣/ ٢٦٠) / عد (٧/ ٣٧٧) / مسن ٦٠٣ / رفا ٩٦ / حرب (طهارة ٤٠٢) / مخلص ٤٠٦﴾.

السند:

قال مسلم: حدثني أبو بكر ابن إسحاق، أخبرنا ابن أبي مريم، أخبرنا محمد بن جعفر، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوبَ مولى الحُرَقَة، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

أبو بكر ابن إسحاق هو: محمد بن إسحاق الصاغاني: «ثقة ثبْت» (التقريب ٥٧٢١).

وقد رواه أبو عَوانة في (مستخرجه) عنه بهذا الإسناد، إلا أنه قال: «**أَحْفُوا**» بدل: «**جُزُّوا**».

وابن أبي مريم؛ هو: سعيد بن الحَكَم: «ثقة ثبْتٌ فقيه» من رجال الكتب الستة (التقريب ٢٢٨٦).

محمد بن جعفر هو: ابن أبي كثير الأنصاري: «ثقة» من رجال الكتب الستة (التقريب ٥٧٨٤).

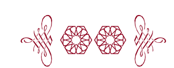
وقد تُوبع:

فأخرجه أحمد (٨٧٧٨، ٨٧٨٥) قال: حدثنا منصور بن سلَمة أبو سلَمة الخُزاعي، قال: أخبرنا سُلَيْمان بن بلال، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، به، بلفظ: «**وَأَعْفُوا**».

وأبو سلمة الخُزاعي: «ثقة ثبت حافظ» (التقريب ٦٩٠١)، وسُلَيْمان بن بلال: «ثقة» من رجال الكتب الستة (التقريب ٢٥٣٩).

تنبيه:

جاء الحديث في رواية العلاء بن ماهان - أحد رواة صحيح مسلم -، بلفظ: «**أرْجُوا اللِّحَى**». قال القُرْطبي: «وكأنَّ هذا تصحيف، وتخريجه على أنه أراد: «**أَرْجِئُوا**» من الإرجاء؛ فسهَّل الهمزة فيه» (المفهم ١/ ٥١٥).



١- رِوَايَة: «وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَعْفُوا اللِّحَى، وَخُذُوا الشَّوَارِبَ، وَغَيِّرُوا شَيْبَكُمْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى**».

۞ **الحكم: صحيح المتن مفرَّقًا، وإسناده ضعيف.**

التخريج:

[حم ٨٦٧٢].

السند:

قال أحمد (٨٦٧٢): حدثنا يحيى بن إسحاق، حدثنا أبو عَوانة، عن عُمر بن أبي سَلَمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه: عُمر بن أبي سلَمة؛ والجمهور على تضعيفه. انظر: (تهذيب التهذيب ٧/ ٤٥٦). وقال الحافظ: «صدوق يخطيء» (التقريب ٤٩١٠).

وباقي رجال الإسناد ثقاتٌ رجال الصحيحين.

ومتن الحديث ثابت صحيح عن أبي هريرة، لكنه ملفَّق من حديثين:

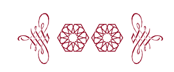
الأول: هو حديث الباب الذي فيه الأمر بإعفاء اللحى وقصِّ الشوارب.

والثاني: في الأمر بتغيير الشيب مخالفةً لليهود والنصارى، وقد أخرجه التِّرْمذي، وأحمد، وغيرُهما، وأصله في الصحيحين بمعناه، وسيأتي في باب: «الأمر بتغيير الشيب».

تنبيه:

علَّقه الشافعي بهذا السياق، فقال: «وروَى العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَعْفُوا اللِّحى، وَخُذُوا مِنَ الشَّوَارِبِ، وَغَيِّرُوا الشَّيْبَ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ**»». اهـ. نقله البَيْهَقي في (المعرفة ١٢٧٠)، وعلَّق عليه قائلًا: «كذا وجدْته في المبسوط». كأنه يستغربه؛ فإن المحفوظ في رواية العلاء بن عبد الرحمن، بدون ذكر تغيير الشيب، كما عند مسلم وغيرِه، والله أعلم.

وعزاه السُّيوطي في (جمع الجوامع ٥/ ٧٩٠)، للشيرازي في «الألقاب»، عن أبي هريرة، بلفظ: «**غَيِّرُوا هَذَا الْبَيَاضَ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِأَهْلِ الْكِتَابِ، وَأَعْفُوا اللِّحى، وَجُزُّوا الشَّوَارِبَ**». ولم نقف عليه؛ فكتاب الشيرازي ما زال في عداد المفقود، والله المستعان.



٢- رِوَايَة: «فِطْرَة الْإِسْلَامِ»:

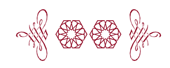
وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**إِنَّ فِطْرَةَ الْإِسْلَامِ: الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالِاسْتِنَانُ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحَى، فَإِنَّ الْمَجُوسَ تُعْفِي شَوَارِبَهَا، وَتُحْفِي لِحَاهَا، فَخَالِفُوهُمْ؛ خُذُوا (فَجُزُّوا) شَوَارِبَكُمْ، وَاعْفُوا لِحَاكُمْ**».

۞ الحكم: منكر بهذا السياق.

التخريج:

[حب ١٢١٦ "واللفظ له" / تخ (١/ ١٣٩ - ١٤٠) "والرواية الأولى له" / لي (رواية ابن مَهْدي الفارسي ٤٠٢) / ...].

سبق تخريجُ هذه الرواية وتحقيقُها تحت حديث أبي هريرة، في باب: «خصال الفطرة».



٣- رِوَايَة: «وَانْتِفُوا الْإِبْطَ وَ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَفِّرُوا اللِّحَى، وَخُذُوا مِنَ الشَّوَارِبِ، وَانْتِفُوا الإِبْطَ، وَقُصُّوا الأَظَافِيرَ، وَأَحِدُّوا الْقُلْفَتَيْنِ**[١]».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا بهذا السياق، وضعَّفه** ابن عَدِي، وابن طاهر، والهيثمي، والألباني.

اللغة:

(القُلْفَتان): «طرفا الشاربين» (العُباب الزاخر ١/ ٥٠٠).

التخريج:

﴿طس ٥٠٦٢ / عد (٥/ ٢٥٨) "واللفظ له"﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) قال: حدثنا محمد بن النضر الأَزْدي، قال: نا بِشر بن الوليد، قال: نا سُلَيْمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه ابن عَدِي في (الكامل): عن عبد الله بن محمد بن إسحاق السَّمُري، عن بِشر بن الوليد، به.

---

(١) كذا عند ابن عَدِي في جميع طبعاته، لم يختلف في ضبطها، وأما في (الأوسط) للطبراني فجاءت في المطبوع هكذا: «وَاحْذَرُوا الْفَلْقَتَيْنِ»، وفي (مجمع البحرين ٤٢٨٠): «وَاحْذرُوا الْفَلْقَتَيْنِ»، وكذا في (مجمع الزوائد ط القدسي ٥/ ١٦٨)، وأما في (ط دار الفكر ٨٨٦٢): «وَاحْذرُوا الْقُلْفَتَيْنِ». وهذه أقرب لرواية ابن عَدِي؛ فتترجح، والله أعلم.

التحقيق

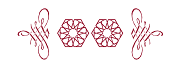
هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه سُلَيْمان بن داود اليمامي؛ وهو ضعيف جدًّا، قال فيه ابن مَعين: «ليس بشيء»، وقال ابن حِبَّان: «متروك» كما في (اللسان ٣٦٠١)، وقال البخاري: «منكر الحديث» (التاريخ الكبير ٤/ ١١).

وذكره ابن عَدِي في ترجمته مع جملة من حديثه بهذا السند، ثم قال: «وعامة ما يرويه بهذا الإسناد لا يتابعه أحد عليه».

وقال ابن القَيْسَراني: «رواه سُلَيْمان بن داود اليمامي، عن يحيى، عن أم سلمة، عن أبي هريرة. وسُلَيْمان هذا ليس بشيء» (الذخيرة ٥٩٣٧).

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه سُلَيْمان بن داود اليمامي، وهو ضعيف» (المجمع ٨٨٦٢).

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا» (الضعيفة ٤٧٤٩).



٤- رِوَايَة: «إِنَّ أَهْلَ الشِّرْكِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**إِنَّ أَهْلَ الشِّرْكِ يُعْفُونَ شَوَارِبَهُمْ، وَيُحْفُونَ لِحَاهُمْ، فَخَالِفُوهُمْ؛ فَأَعْفُوا اللِّحى، وَأَحِفُّوا الشَّوَارِبَ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسناده ضعيف جدًّا.**

التخريج:

[بز ٨١٢٣].

السند:

قال البزَّار: حدثنا زريق بن السَّخْت[1]، قال: حدثنا محمد بن عُمر بن واقِد، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه محمد بن عمر الواقدي؛ وهو «متروك» كما في (التقريب ٦١٧٥)، بل وكذَّبه غيرُ واحد، كما تقدَّم مرارًا.

ومعنى الحديث ثابت من حديث ابن عُمر في الصحيحين وغيرِهما، وقد سبق في الباب.

تنبيه:

أتبع الهيثمي هذا الطريقَ في (الكشف ٢٩٧١) بما رواه البزَّار عن أبي كامل، قال: حدثنا أبو عَوانة، عن عُمر بن أبي سلَمة، عن أبيه، عن

(١) تصحَّف بالمطبوع إلى (السحت) بالحاء المهملة، والصواب ما أثبتناه، كما في كتب التراجم، وقد جاء على الصواب في غير موضع من (المسند).

أبي هريرة...»، وحذف الهيثمي متْنَه، وقال: «فذكر نحوه».

والبزَّار إنما أخرج بهذا السند ما ذكرناه عنه سابقًا برقم (٨٦٧٥)، ولفظه: «**أَعْفُوا اللِّحَى، وَجُزُّوا الشَّوَارِبَ**».



[٩٣٦ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ:

عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَا: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَنْ نَأْخُذَ مِنَ الشَّوَارِبِ، وَنُعْفِيَ اللِّحَى**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسناده ضعيف.**

التخريج:

﴿عل ٦٥٨٨ "واللفظ له" / عد (١٠/ ٢٢١)﴾.

السند:

قال أبو يَعلَى: حدثنا محمد بن بكَّار، حدثنا أبو مَعْشَر، عن سعيد، عن أبي هريرة، وعن نافع، عن ابن عُمر، به.

وأخرجه ابن عَدِي: من طريق أبي مَعْشَر به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه أبو مَعْشَر، وهو نَجيح بن عبد الرحمن؛ وهو «ضعيف، أسنَّ واختلط» كما في (التقريب ٧١٠٠).

لكن المتن صحيح، كما تقدَّم من حديث ابن عُمر في الصحيحين، ومن حديث أبي هريرة عند مسلم.



[٩٣٧ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**خَالِفُوا عَلَى الْمَجُوسِ؛ جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَوْفُوا اللِّحَى**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسناده ضعيف، وضعَّفه** الهيثمي، والحافظ.

التخريج:

〔بز ٦٤٤٦〕.

السند:

قال البزَّار: حدثنا السَّكَن بن سعيد، حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا الحسن بن أبي جعفر، عن عبد الله، عن أنس، به.

التحقيق

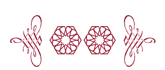
هذا إسناد ضعيف؛ فيه الحسن بن أبي جعفر؛ وهو «ضعيف الحديث مع عبادته وفضله» كما في (التقريب ١٢٢٢).

وبه ضعَّفه الهيثمي، فقال: «رواه البزَّار، وفيه الحسن بن أبي جعفر؛ وهو ضعيف متروك» (المجمع ٨٨٤٦). **وتبِعه الحافظ** في (مختصر زوائد البزَّار ١/ ٦٠٦)، فقال: «الحسن متروك».

وفيه السَّكَن بن سعيد شيخُ البزَّار؛ لم نقف له على ترجمة، وقال الهيثمي: «لم أعرفْه» (المجمع ١١٨٠٥). وكذا قال الألباني في (الضعيفة ١١/٨٠٦).

وعبد الله الراوي عن أنس هو: ابن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاريُّ، من رجال مسلم.

ومتن الحديث صحيح ثابتٌ من حديث أبي هريرة عند مسلم وغيرِه، بلفظ: «**جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللِّحَى، خَالِفُوا الْمَجُوسَ**»، وقد سبق.



١- رِوَايَة: «وَفِّرُوا اللِّحَى»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**وَفِّرُوا اللِّحَى، وَجُزُّوا الشَّوَارِبَ**».

الحكم: صحيح المتن، وإسناده ضعيف، وأشار إلى ضعفه ابن عَدِي.

التخريج:

[عد (٧/ ٢٥٠)].

السند:

قال ابن عَدِي: أخبرنا علي بن سعيد، حدثنا الحسين بن أبي زيد الدَّبَّاغ، حدثنا عُبيد الله بن تمَّام، حدثنا يونس بن عُبيد، عن الحسن، عن أنس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه عُبيد الله بن تمَّام؛ ضعَّفه أبو حاتم، وأبو زُرعة، والدارَقُطْني، وغيرُهم. قال البخاري: «عنده عن خالد الحَذَّاء ويونسَ عجائبُ». (ميزان الاعتدال ٣/ ٤).

والحديث ذكره ابن عَدِي في ترجمته مع جملة من حديثه، ثم قال: «وهذه الأحاديث التي أمليْتها لخالدٍ الحَذَّاء ويونسَ وداودَ بن أبي هند، كلُّ ذلك يرويه عنهم عُبيد الله بن تمَّام، ولا يتابعه الثقاتُ عليه» (الكامل ٧/ ٥٥٠ - ٥٥١).

لكن متن الحديث يشهد له حديثُ ابن عُمر في الصحيحين وغيرِهما، وكذا حديثُ أبي هريرة عند مسلم، وقد سبق تخريجُهما، والله أعلم.



٢- رِوَايَة: «وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**أَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ**».

الحكم: صحيح المتن، وهذا إسناده ضعيف، وضعَّفه السُّيوطي، والعَجْلُوني، والألباني.

التخريج:

[طح (٤/ ٢٣٠/ ٦٥٦٢)].

السند:

قال الطَّحاوي: حدثنا يَزيد بن سِنان، قال: ثنا حَبَّان بن هلال، قال: ثنا أبو جعفر المَدِيني، قال: ثنا عبد الله بن عُبيد الله بن أبي طلحة، عن أنس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه عبد الله بنُ جعفر أبو جعفر المَدِيني، والدُ عليِّ بن المَدِيني؛ وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٣٢٥٥).

ولهذا رمز لضعفه السُّيوطي كما في (فيض القدير ١/ ١٩٩)[1].

(١) أما في مطبوع (الجامع الصغير ٢٦٩) فلا يوجد حُكم له على الحديث.

وقال العَجْلُوني: «رواه الطَّحاوي عن أنس بسند ضعيف» (كشف الخفاء ١٤٢).

وضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٢١٠٧)، وأعلَّه بـ«عبد الله بن جعفر»، بالإضافة إلى المخالفة في قوله: «**وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ**»؛ لِما رواه الشيخان من حديث ابن عُمر بلفظ: «**خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ...**»، وفي رواية لأبي عَوانة بلفظ: «**خَالِفُوا الْمَجُوسَ...**»، وبهذا اللفظ خرَّجه مسلم من حديث أبي هريرة كما سبق.

ثم نقل الشيخ عن الحافظ قولَه في (الفتح ١٠/٢٩٦): «وهو المراد في حديث ابن عُمر؛ فإنهم كانوا يقُصُّون لِحاهم، ومنهم مَن كان يحلِقُها» (الضعيفة ٥/١٢٥).

يعني أن ذِكر اليهود في الحديث غيرُ محفوظ، وقد رواه الحسن بن أبي جعفر، عن عبد الله، عن أنس بلفظ: «**خَالِفُوا الْمَجُوسَ**»، كما سبق، وهذا هو الموافق لِما جاء في حديث أبي هريرة.

ولكن أخرج أحمد وغيرُه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى مَشْيَخَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ بِيضٌ لِحَاهُمْ، فَقَالَ: «**يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ، حَمِّرُوا وَصَفِّرُوا، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ...**» الحديثَ، وفيه: «فَقُلْنَا: يا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَقُصُّونَ عَثَانِينَهُمْ وَيُوَفِّرُونَ سِبَالَهُمْ. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**قُصُّوا سِبَالَكُمْ، وَوَفِّرُوا عَثَانِينَكُمْ، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ**».

وسنده حسَن كما سيأتي، ففي هذا الحديث أن أهل الكتاب - ومنهم اليهود - كانوا يقُصُّون عَثانينَهم (أي: لِحاهم)، ويُوفِّرون سِبالهم (أي: شواربهم)، فأمر النبي ﷺ بمخالفتهم أيضًا، وهذا شاهد جيِّدٌ لمتن حديث أنس هذا، والله أعلم.

[٩٣٨ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى مَشْيَخَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ بِيضٌ لِحَاهُمْ، فَقَالَ: «**يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، حَمِّرُوا وَصَفِّرُوا، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ**». قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَسَرْوَلُونَ وَلَا يَأْتَزِرُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تَسَرْوَلُوا وَائْتَزِرُوا، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ**». قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَخَفَّفُونَ وَلَا يَنْتَعِلُونَ. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**فَتَخَفَّفُوا وَانْتَعِلُوا، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ**». قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَقُصُّونَ عَثَانِينَهُمْ وَيُوَفِّرُونَ سِبَالَهُمْ. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**قُصُّوا سِبَالَكُمْ، وَوَفِّرُوا عَثَانِينَكُمْ، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ**».

۞ **الحكم: إسناده حسن، وجوَّده** ابن مُفْلِح الحنبلي، **وحسَّنه** ابن حجر، وبدر الدين العَيْني، والسُّيوطي، والمُلَّا عليٌّ القاري، والألباني، وهو ظاهر صنيع الهيثمي. وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بمنكَر».

اللغة:

(العَثانين) - بالعين المهملة، والثاء المثلثة وتكرار النون -: جمع عُثْنُون: اللحية. (طرح التثريب ٢/ ٧٧)، وانظر: (النهاية لابن الأثير ٣/ ١٨٣).

(سِبالكم): السَّبَلة - بالتحريك -: الشارب، والجمع السِّبال، قاله الجوهري. وقال الهَرَوي: هي الشعرات التي تحت اللِّحى الأسفل. والسبَلة عند العرب: مقدَّم اللحية وما أُسبل منها على الصدر». (النهاية لابن الأثير ٢/ ٣٣٩).

وقال الخطَّابي معلِّقًا على حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ حَسَنَ السَّبَلَةِ»: «وقد

يدفعه قوم ويروْنه مخالفًا لسُنته في قص الشوارب، وليس بينهما خلاف، وإنما يُتوهم ذلك من أجل أن السبَلة عند العامة: الشارب، وهي عند العرب مقدَّم اللحية. قال الأصمعي: السبَلة: ما أُسبل من مقدَّم اللحية على الصدر» (غريب الحديث ١/ ٢١٥). وقيل: السِّبال: طرفا الشارب. (طرح التثريب ٢/ ٧٧). والمراد هنا: الشارب؛ لدلالة السياق، والله أعلم.

التخريج:

﴿حم ٢٢٢٨٣ "واللفظ له" / طب (٨/ ٢٣٦/ ٧٩٢٤) / شعب ٥٩٨٧﴾.

السند:

قال أحمد: حدثنا زيد بن يحيى، حدثنا عبد الله بن العلاء بن زَبْر، حدثني القاسم، قال: سمعت أبا أُمامة يقول: ... الحديثَ.

ومداره - عندهم - على زيد بن يحيى بن عُبيد... به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات إلا القاسم، وهو القاسم بن عبد الرحمن الشامي، وهو مختلف فيه؛ قال الإمام أحمد: «قال بعض الناس: هذه المناكير التي يرويها عنه جعفر وبِشر بن نُمَير ومُطَّرِح»، قال أحمد: «ولكن يقولون: هذه من قِبَل القاسم، في حديث القاسم مناكيرُ مما يرويها الثقات، يقولون: من قِبَل القاسم». وقال الأثرم: سمعت أحمد حمَل على القاسم، وقال: «يروي عنه عليُّ بن يَزيدَ أعاجيبَ»، وتكلَّم فيها، وقال: «ما أرى هذا إلا من قِبَل القاسم». (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٢٢ - ٣٢٣).

وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المُعضلاتِ، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان

المتعمِّدَ لها» (المجروحين ٢/ ٢١٢).

وفي المقابل:

وثَّقه ابن مَعين - من رواية جماعة عنه -، والبخاري كما في (علل التِّرْمذي ص ١٨٩، والسنن عقب رقم ٢٩٢٦)، والتِّرْمذي في (السنن عقب رقم ٤٢٩، و٣٤٦٥)، وإبراهيم الحَرْبي، ويعقوب بن شَيْبة، ويعقوب بن سفيان الفَسَوي، وقال العِجْلي: «ثقة، يُكتب حديثه، وليس بالقوي». انظر: (تاريخ دمشق ٤٩/ ١٠٤ - ١١٣)، و(تهذيب التهذيب ٨/ ٣٢٢ - ٣٢٣).

أمَّا الجواب عن المناكير التي وقعت في روايته؛ فقد قال ابن مَعين: «القاسم أبو عبد الرحمن ثقة، الثقات يروون عنه هذه الأحاديثَ ولا يرفعونها»، ثم قال: «يجيء من المشايخ الضعفاء ما يدل حديثُهم على ضعفهم»، وقال أيضًا: «القاسم ثقة، إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء». انظر: (تاريخ دمشق ٤٩/ ١٠٧).

وقال البخاري: «روى عنه العلاء بن الحارث، وكثير بن الحارث، وسُلَيْمان بن عبد الرحمن، ويحيى بن الحارث، أحاديثَ متقاربة، وأمَّا مَن يتكلم فيه مثلُ جعفر بن الزبير وعليِّ بن يَزيدَ وبِشر بن نُمَير ونحوِهم، في حديثهم مناكيرُ واضطراب» (التاريخ الأوسط ٣/ ١٦).

وذكر الحافظ محمد بن إبراهيم الأصبهاني الكَتَّاني أنه سأل أبا حاتم الرازي عن القاسم، فقال: «حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء» (تاريخ دمشق ٤٩/ ١٠٨).

وقال الجُوزَجاني في ترجمة عليِّ بن يَزيدَ الأَلْهاني: «عليُّ بن يزيد رأيت غيرَ

واحد من الأئمة ينكر أحاديثَه التي يرويها عنه عُبيد الله بن زَحْر، وعثمان بن أبي العاتكة، عنه، ثم رأينا أحاديثَ جعفر بن الزبير وبِشر بن نُمَير يرويان عن القاسم أبي عبد الرحمن أحاديثَ تشبه تلك الأحاديث، وكان القاسم خِيارًا فاضلًا ممن أدرك أربعين رجلًا من المهاجرين والأنصار، (وأظنُّهما أُتِيا)[١] من قِبَل عليِّ بن يَزيدَ، على أن جعفر بن الزبير وبِشر بن نُمَير ليسا ممن يُحتج بهما على أحد من أهل العلم» (أحوال الرجال ص ١٨٦).

فالقاسم في نفسه: صدوق لا بأس به، وإنما أتت المناكير في روايته من قِبَل الرواة الضعفاء عنه، كما نصَّ على ذلك ابن مَعين، والبخاري، وأبو حاتم، وغيرُهم.

أو من جهة إرساله لهذه الأحاديث عن النبي ﷺ، أو عن جماعة من الصحابة لم يدركهم، كما أشار لذلك ابن مَعين. ولهذا قال الحافظ: «صدوق يُغرِب كثيرًا» (التقريب ٥٤٧٠).

والحديث هنا رواه عنه الثقات؛ فعبد الله بن العلاء بن زَبْر الرَّبَعي: «ثقة» من رجال البخاري (التقريب ٣٥٢١)، وقال الحافظ في (اللسان ٩/ ٣٤٢): «مجمَع على توثيقه».

وزيد بن يحيى بن عبيد أبو عبد الله الدمشقي: «ثقة»؛ وثَّقه أحمد، والعِجْلي، وأبو عليٍّ النيسابوري، والدارَقُطْني، وغيرُهم. (تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢٨). واعتمده الحافظان الذهبي في (الكاشف ١٧٦٠)، وابن حجر في (التقريب ٢١٦١).

لكنْ سُئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث، فقال: «سألت شعيب بن شعيب

(١) في المطبوع: «أظننا أتينا»، والتصويب من (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٦).

- وكان خَتَنَ زيدِ بن يحيى على ابنته -، فسألْته أن يُخرج إليَّ كتاب عبد الله بن العلاء، فأخرج إليَّ الكتاب، فطلبت هذا الحديث، وحديثًا آخر - عن أبي عُبيد الله مسلم بن مِشْكَم، عن أبي ثَعْلَبة، عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْإِثْمِ وَالْبِرِّ...» -، فلم أجد لهما أصلًا في كتابه، وليس هما بمنكَرَين، يحتمل!» (العلل ٢٢٠٨).

قلنا: وهذا مشكل؛ فإن قوله: «لم أجد لهما أصلًا في كتابه» يقضي بنكارته، كما هو معلوم لدى المشتغلين بهذا الفن، وعلى هذا جرى أبو حاتم الرازيُّ وغيرُه من الأئمة، انظر: (قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل الزرقي ص: ٩٣ - ٩٥).

وأما قوله: «ليس هما بمنكرين، يحتمل»، فيفيد العكس، أو لعل مرادَه: أنه يحتمل أنه رواهما، أو يحتمل روايتهما عنه؛ لكونهما ليسا بمنكرين، والله أعلم.

وأيًّا كان مرادُ أبي حاتم، فهو ظاهر في تقوية الحديث، وقد قال ابن مُفْلِح الحنبلي: «حديثٌ جيِّد، والقاسم وثَّقه الأكثر، وحديثه حسَن» (الفروع ٢/ ٨٠).

وحسَّنه ابن حجر في (فتح الباري ١٠/ ٣٥٤)، **وبدر الدين العَيْني** في (عمدة القاري ٢٢/ ٥٠)، **والسُّيوطي** في (الجامع الصغير ٢٧٢٠)، **والمُلَّا عليٌّ القاري** في (شرح الشمائل ١/ ١٠١)، وفي (مرقاة المفاتيح ٧/ ٢٨٣١)، **والألباني** في (الصحيحة ١٢٤٥)، وفي (جلباب المرأة المسلمة ص ١٨٤).

وهو ظاهر كلام الهيثمي، حيث قال: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمدَ رجالُ الصحيح، خلا القاسمِ، وهو ثقة، وفيه كلام لا يضر» (مجمع الزوائد ٨٥٧٦).

وعلق الألباني على الهيثمي فقال: «وفيه أن شيخ أحمدَ فيه: زيدُ بن يحيى، وليس من رجال الصحيح؛ لا البخاري ولا مسلم. فجعْلُه منهم سهْوٌ منه» (جلباب المرأة المسلمة ص ١٨٤).

وقد استغرب ذِكرَ أهلِ الكتاب في هذا الحديث الحافظُ العراقي؛ حيث قال معقِّبًا على هذا الحديث: «والمشهور أن هذا فعلُ المجوس؛ ففي صحيح ابن حِبَّان من حديث ابن عُمر، في المجوس: «إِنَّهُمْ يُوَفِّرُونَ سِبَالَهُمْ، وَيَحْلِقُونَ لِحَاهُمْ؛ فَخَالِفُوهُمْ»» (تخريج أحاديث الإحياء ١/ ٩٠).

قلنا: وفي الصحيحين من حديث ابن عُمر أيضًا: «**خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَفِّرُوا اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ**»، فدخل فيهم اليهودُ والنصارى.

ولهذا احتجَّ به العراقي نفْسُه في (طرح التثريب ٢/ ٧٧) فقال: «وكرِه بعضُهم بقاءَ السِّبال؛ لِما فيه من التشبُّه بالأعاجم، بل بالمجوس وأهل الكتاب، وهذا أوْلى بالصواب...»، وذكر حديث ابن عُمر، وحديث أبي أمامة.

ومع كل ما ذكرناه من كلام لأهل العلم على هذا الحديث، يقول الشوكاني في (نيل الأوطار ٢/ ١٢٣): «أمَّا حديث أبي أُمامة، فلم أقف فيه على كلام لأحد، إلا ما ذكره في مجمع الزوائد»!. فلله الحمد على توفيقه؛ فقد وقفْنا على ما يزيد على عشرة أقوال.

تنبيه:

عزاه في (الجامع الكبير ٢٧٥٠٧) للضياء، وعزاه في (كَنز العمال ١٧٢٥٧) لسنن سعيد بن منصور[1]، و(الحلية) لأبي نُعَيم. ولم نقف عليه في الأجزاء المطبوعة من هذه الكتب.

---

(١) ورمزه (ص) ورمز الضياء (ض) فنخشى أن يكون أحدهما تصحيف من الآخر.

[٩٣٩ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كُنَّا نُعَفِّي (لَا نُقَصِّرُ) السِّبَالَ، إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، وضعَّفه** الألباني.

اللغة:

قال ابن حجر: «قوله: **(نُعَفِّي)** بضم أوله، وتشديد الفاء: أي نتركه وافرًا. **(السِّبَال)** بكسر المهملة، وتخفيف الموحدة: جمع سَبَلَة - بفتحتين -، وهي ما طال من شعر اللحية» (فتح الباري ١٠/ ٣٥٠).

وقد تقدَّم ذِكرُ الأقوال في معنى السِّبال، ولعل المراد هنا هو ما ذكره الحافظ، والله أعلم.

التخريج:

﴿د ٤١٥٢ "واللفظ له" / عد (٨/ ٣٦٢) / خطك (ص ٢٦٥) / فاصل (٤٩٤) / كر (٥٤/ ٩٢) "والرواية له"﴾.

السند:

قال أبو داود: حدثنا ابن نُفَيل، حدثنا زُهَير، قرأت على عبد الملك بن أبي سُلَيْمان، وقرأه عبد الملك على أبي الزبير، ورواه أبو الزبير، عن جابر، به.

ومدار الحديث - عندهم - على عبد الملك بن أبي سُلَيْمان، عن أبي الزبير، عن جابر، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف؛ رجاله ثقات إلا أن أبا الزبير مدلس مشهور وقد عنعنه.

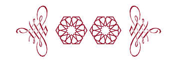
وضعَّف الألباني إسنادَه في (ضعيف أبي داود ٤٢٠١ المختصر).

وغضَّ **الحافظ** الطرف عن هذه العلة، فحسَّن إسناده في (الفتح ١٠/ ٣٥٠)!.

تنبيهان:

الأول: روى الرَّامَهُرْمُزي هذا الحديثَ عن أبيه، عن أبي داود بسنده، وقال فيه: «وقرأ أبو الزبير على جابر»، وهذا خطأ من والد الرَّامَهُرْمُزي، والحديث في السنن وغيرِها بلفظ: «ورواه أبو الزبير عن جابر»، وكذا عند ابن عَدِي، وعند الخطيب بلفظ: «وذكره أبو الزبير عن جابر». ووالد الرَّامَهُرْمُزي لم نقف له على ترجمة.

الثاني: وقع في (الكفاية) للخطيب البغدادي بلفظ: «مَا كُنَّا نُعَفِّي السِّبَالَ...»، كذا في طبعاته كلِّها، ولم نجده بهذا اللفظ عند غيره، والحديث في كل مصادره بالإثبات لا بالنفي، فإن لم يكن خطأ من الناسخ، فهو وهْم من أحد رواته، وإن كانوا جميعًا ثقات؛ لمخالفة رواية الجماعة، والله أعلم.



١- رِوَايَة: «كُنَّا نُؤْمَرُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نُوَفِّيَ (نُوَفِّرَ) السِّبَالَ، وَنَأْخُذَ مِنَ الشَّوَارِبِ».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف.**

التخريج:

[ش ٢٦٠١٦ "واللفظ له" / زهر ٢٢٠ "والرواية له"].

السند:

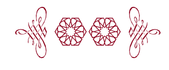
أخرجه ابن أبي شَيْبة في (المصنَّف) - ومن طريقه أبو الفضل الزُّهْري - قال: حدثنا عائذ بن حبيب، عن أشْعث، عن أبي الزُّبَير، عن جابر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عنعنة أبي الزُّبَير، كما سبق في الذي قبله.

الثانية: أشْعَث بن سَوَّار: «ضعيف» كما في (التقريب ٥٢٤)، وخاصة في روايته عن أبي الزُّبَير، فقد قال زهير: «رأيت أشْعَث بن سَوَّار عند أبي الزبير قائمًا دونه الناس، وأبو الزبير يحدِّث، فيقول الأشعث: كيف قال؟ وأي شيء قال؟» (تهذيب الكمال ٣/ ٢٦٧).



٢- رِوَايَة: «فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نُوَفِّرَ السِّبَالَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ**»، قَالَ الْمُحَارِبِيُّ: يَعْنِي: يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ الْحَلْقِ.

الحكم: ضعيف.

التخريج:

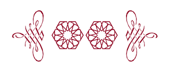
[هق ٩٠٢٠].

السند:

قال البَيْهَقي: أخبرنا أبو طاهر الفقيه، ثنا أبو حامد بن بلال، ثنا محمد بن إسماعيل الأَحْمَسي، ثنا المحاربي، عن أشعث، عن أبي الزبير، عن جابر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف، كسابقه، وفيه علة أخرى؛ وهي عنعنة المحاربي، وهو مدلس.



٣- رِوَايَة: «لَا نَأْخُذُ مِنْ طُولِهَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «**لَا نَأْخُذُ مِنْ طُولِهَا إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ**».

الحكم: إسناده ضعيف.

التخريج:

[ش ٢٥٩٩٨].

السند:

قال ابن أبي شَيْبة: حدثنا وكيع، عن أبي هلال، عن قتادة، قال: قال جابر: ... فذكره.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو هلال محمد بن سُلَيْم الراسبي؛ فهو مختلف فيه، لخَّصه الحافظ بقوله: «صدوق فيه لِين» (التقريب ٥٩٢٣)، لاسيما في روايته عن قتادة؛ قال أحمد: «قد احتُمل حديثه إلا أنه يخالف في حديث قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة»، وسُئل يحيى بن مَعين عن روايته عن قتادة؟ فقال: «فيه ضعْف، صُوَيلح» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٧٣ - ٢٧٤).

الثاني: الانقطاع؛ فقتادة لا يُعلم له سماعٌ من جابر، بل في إدراكه له نظر، فقد تُوفي جابر وقتادة صغير عمره تسع أو عشر سنوات على الأكثر؛ ولهذا جزم الألباني بأن قتادة لم يسمع من جابر (الصحيحة ٤/ ٥٣٤)، وقد قيل: «إن قتادة لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أنس» انظر: (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥٥). لاسيما وقتادة مدلس وقد عنعن.

٤- رِوَايَة: «نَهَى عَنْ جَزِّ السِّبَالِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جَزِّ السِّبَالِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، وضعَّفه** الهيثمي.

التخريج:

〚طس ٨٩٠٨〛.

السند:

قال الطبراني: حدثنا مِقْدام، ثنا أبو الأسود، ثنا ابن لَهِيعة، ثنا أبو الزبير، عن جابر، به.

وقال: «لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا ابنُ لَهِيعة، تفرَّد به أبو الأسود».

التحقيق

هذا إسناده ضعيف؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: عنعنة أبي الزبير، كما سبق في الذي قبله.

الثانية: ضعْف ابن لَهِيعة، لاسيما في غير رواية العبادلة عنه، وقد تقدَّمت ترجمتُه بتوسُّع.

الثالثة: المِقْدام شيخ الطبراني هو ابن داود بن عيسى بن تَلِيد؛ قال النَّسائي: «ليس بثقة»، وقال الدارَقُطْني: «ضعيف»، وقال ابن أبي حاتم، وابن يونس: «تكلموا فيه»، وقال محمد بن يوسف الكِنْدي: «كان فقيهًا، ولم يكن بالمحمود في الرواية». انظر: (الجرح والتعديل ٨/ ٣٠٣)، و(الميزان ٤/ ١٧٥ - ١٧٦)، و(اللسان ٨/ ١٤٤).

ولذا قال الهيثمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه المِقْدام بن داود، وهو ضعيف» (المجمع ٨٨٤٩).



[٩٤٠ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ عز وجل وَرَسُولَهُ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ [شُرْبَ] الْخَمْرِ وَثَمَنَهَا، وَحَرَّمَ عَلَيْكُمُ [أَكْلَ] الْمَيْتَةِ وَثَمَنَهَا، وَحَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْخَنَازِيرَ وَأَكْلَهَا وَثَمَنَهَا»، وَقَالَ: «قُصُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى، وَلَا تَمْشُوا فِيَ الْأَسْوَاقِ إِلَّا وَعَلَيْكُمُ الْأُزُرُ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنَّا مَنْ عَمِلَ بِسُنَّةِ غَيْرِنَا».

۞ **الحكم: ضعيف بهذا التمام، وضعَّفه** الهيثمي، والألباني.

التخريج:

〚طب (١١/ ١٥٢/ ١١٣٣٥) "واللفظ له" / طس ٩٤٢٦ "والزيادتان له"〛.

السند:

قال الطبراني: حدثنا محمد بن عبد الله الحَضْرمي، ثنا الحسن بن حماد، ثنا أبو يحيى الحِمَّاني، عن يوسف بن ميمون[١]، عن عطاء، عن ابن عباس، به.

وأخرجه في (الأوسط): عن هيثم بن خلف، عن الحسن بن حمَّاد الورَّاق، به.

(١) زِيد هنا في مطبوع (المعجم الكبير): (عن كُرْزٍ) بين يوسف وعطاء، وهذا خطأ من الطابع، والصواب بدونه، كما في (النسخة الخطية ٦/ ق١٨٦/ أ)، وكذا في (الأوسط) للطبراني، ويؤكد ذلك أن الطبراني ذكر - عقبه - أنه لم يروه عن عطاء إلا يوسف.

وذكر الطبراني بهذا السند حديثًا آخَر، ثم قال: «لم يروِ هذين الحديثين عن عطاء إلا يوسفُ بن ميمون، ولا عن يوسفَ إلا أبو يحيى الحِمَّاني، تفرَّد بهما الحسن بن حماد الورَّاق».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه يوسف بن ميمون، وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٧٨٨٩).

وبه ضعَّفه الهيثمي، فقال: «رواه بطوله الطبراني في (الأوسط)، و(الكبير) باختصار، وفيه يوسف بن ميمون؛ وثَّقه ابن حِبَّان، وضعَّفه الأئمة: أحمد وغيرُه» (المجمع ٦٤١٧)، وقال في موضع آخر: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه يوسف بن ميمون، ضعَّفه أحمد والبخاري وجماعة، ووثَّقه ابن حِبَّان، وبقية رجاله ثقات» (مجمع الزوائد ٨٨٦٣).

وبه ضعَّفه أيضًا الألباني (الضعيفة ٤٠٥٧)، وضعَّفه جدًّا في (الجامع الصغير ١٥٩٩).

ولقوله: «**قُصُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى**» شاهد من حديث أبي هريرة عند أحمدَ وغيرِه، كما سبق في الباب.



[٩٤١ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَدِمَ وَفْدٌ مِنَ الْعَجَمِ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَفْدٌ مِنَ الْعَجَمِ، قَدْ أَحْفَوْا لِحَاهُمْ، وَأَعْفَوْا شَوَارِبَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خَالِفُوا عَلَيْهِمْ؛ أَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى**». قَالَ: وَحَفُّ الشَّارِبِ أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى طُرَّةِ الشَّفَةِ (وَإِحْفَاءُ الشَّارِبِ: أَخْذُ مَا نَزَلَ عَلَى الشَّفَةِ مِنْهُ).

الحكم: مرفوعه صحيح المتن، وإسناده ضعيف.

التخريج:

〖صولي (خلفاء - تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٠٦) "والرواية له" / سلفي (٨/ ق ٩) "واللفظ له" / يخ (١٧/ ٦١)〗.

السند:

أخرجه أبو بكر الصُّولي في (أخبار الخلفاء) - كما في (تاريخ الخلفاء للسيوطي) -، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم القَزَّاز، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، حدثني أبو يعقوب بن حفص الخطَّابي، سمعت المهدي يقول: حدثني أبي، عن أبيه، عن عليِّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، به.

وأخرجه أبو طاهر السِّلَفي في (المشيخة البغدادية) قال: حدثنا محمد بن زكريا.

وأخرجه ابن النجار في (ذيل تاريخ بغداد): من طريق أبي بكر أحمد بن الحسين بن عبد العزيز المعدَّل.

كلاهما (محمد بن زكريا، والمعدَّل) قالا: حدثنا أبو جعفر محمد بن

إبراهيم بن أبي الرجال، حدثنا أبو يعقوب الخطَّابي - واسمه حفص -، قال: كنا بين يدَي المهدي، إذْ رفع إلى خالد بن طليق، فأقبل خالد على المهدي: . . . هذا أخذ بجُرْدانِ الحمار بدرهم، وأما هذا فبنى دارًا في طريق المسلمين فمنعته، وأما هذا فألسَمَني، قال له: ما ألسمني؟ قال: الذي حلق شاربه، فاطَّلع المهدي في وجهه، قال: ما هذا؟ قال: السُّنَّة يا أمير المؤمنين، حدثني العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّهُ كَانَ يُحْفِي شَارِبَهُ، حَتَّى كَأَنَّمَا حَلَقَهُ، أَوْ نَتَفَهُ**»، قال: فقال المهدي: كذبت، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن آبائه، قال: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَفْدٌ مِنَ الْعَجَمِ. . . الحديثَ.

فمداره عندهم على أبي يعقوبَ الخطَّابي، عن المهدي (وهو الخليفة العباسي محمد بن عبد الله بن محمد بن عليِّ بن عبد الله بن عباس)، عن أبيه (عبد الله وهو أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي)، عن أبيه (محمد بن عليٍّ)، عن أبيه (عليّ بن عبد الله بن عباس)، عن أبيه (عبد الله بن عباس)، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه أبو يعقوب الخطَّابي، واختُلف في اسمه؛ فجاء في رواية الصُّولي أنه (ابن حفص)، وجاء عند السِّلَفي أن اسمه (حفص)، وجاء ذِكره في قصة مع المهدي أيضًا، كما في (أخبار القضاة لوكيع الضَّبِّي ٢/ ١٢٩)، وذكر فيها أن اسمه إسحاق بن إبراهيم، وجزم به الدُّولابي في (الكنى ٣/ ١١٦٣)، فالله أعلم.

وأيًّا كان اسمه فهو مجهول، فلم نقف له على ترجمة ولا ذِكرٍ سوى في هذه الأخبار.

وأما الخليفة المهدي وأبوه أبو جعفر المنصور، فقد أخرج الدارَقُطْني حديثًا في الجهر بالبسملة، من طريق المهدي، عن أبيه، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس، به، وقال: «إسناده صحيح، ليس في رواته مجروح». نقله أبو شامة في (كتاب البسملة / مختصر الذهبي ص ٣٢)، وانظر: (تخريج الأحاديث الضِّعاف من سنن الدارَقُطْني ٢٤٧).

ولكن علَّق الذهبي على هذا الحديث، فقال: «هذا إسناد متصل، لكن ما علمت أحدًا احتجَّ بالمهدي ولا بأبيه في الأحكام» (تاريخ الإسلام ٤/ ٥٠٠).

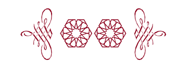
قلنا: وهو كما قال؛ فإنهما - وإن كانا من الخلفاء - فليسا من حُمَّال الآثار، الذين يُعتمد عليهم في هذا الشأن، والله أعلم.

أما محمد بن عليِّ بن عبد الله بن عباس، وأبوه عليٌّ: فثِقَتان من رجال مسلم (التقريب ٦١٥٨، ٤٧٦١).

وعلى كلٍّ، فالمرفوع من الحديث صحيح ثابتٌ كما سبق، والله أعلم.

تنبيه:

جاء عند ابن النَّجَّار بلفظ: «**وَحَفُّوا شَوَارِبَهُمْ**»! وهي محرَّفة، والصواب: «**وَأَعْفَوْا شَوَارِبَهُمْ**»، كما في بقية المصادر.



١- رِوَايَة: «وَخَالِفُوا الْأَعَاجِمَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْفُوا اللِّحَى، وَقُصُّوا الشَّوَارِبَ، وَخَالِفُوا الْأَعَاجِمَ».

۞ الحكم: صحيح المتن، وإسناده تالف جدًّا.

التخريج:

[عد (٩/ ٥٨)].

السند:

قال ابن عَدِي: حدثنا عبد الرحمن بن أبي قِرْصافة العَسْقلاني، حدثنا أبي، حدثنا زكريا بن نافع الأَرْسُوفي، قال: حدثنا عبد العزيز، عن رَوْح بن القاسم، عن محمد بن السائب الكَلْبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف جدًّا؛ فيه ثلاثُ علل:

الأولى: محمد بن السائب الكَلْبي؛ قال الحافظ: «متَّهم بالكذب، ورُمي بالرفض» (التقريب ٥٩٠١).

وروايته عن أبي صالح بالأخص شديدةُ الضعف؛ فقد قال الحاكم: «روَى عن أبي صالح أحاديثَ موضوعة» (تهذيب التهذيب ٩/ ١٨١).

وقال أبو عاصم: «زعم لي سُفْيان الثَّوْري قال: «قال الكلبي: ما حدثتُ عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذبٌ، فلا ترْوُوه» كما في (تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٥٠).

الثانية: أبو صالحٍ باذام؛ فهو: «ضعيف يرسِل» كما في (التقريب ٦٣٤).

الثالثة: الانقطاع بين أبي صالح وابنِ عباس؛ قال ابن حِبَّان: «لم يسمع من ابن عباس» (جامع التحصيل ٥٥).



[٩٤٢ط] حَدِيثُ ثَالِثٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ يُوَفِّي لِحْيَتَه:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوْفُوا اللِّحَى، وقُصُّوا الشَّوَارِبَ**»، قَالَ: «**وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ** عليه السلام **خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، يُوفِّي لِحْيَتَهُ، ويَقُصُّ شَارِبَهُ**».

۞ **الحكم: الفقرة الأولى صحيحة كما تقدَّم، وأما الفقرة الثانيةُ فمنكَرة.**

التخريج:

[طب (١١/ ٢٧٧/ ١١٧٢٤)].

السند:

قال الطبراني في (الكبير): حدثنا إبراهيم بن نائِلة الأصبهاني، حدثنا إسماعيل بن عمرو البَجَلي، حدثنا إسرائيل، عن سِمَاك بن حرب، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف؛ فيه إسماعيلُ بن عمرو البَجَلي، وهو ضعيف منكَر الحديث؛ ضعَّفه أبو حاتم الرازي، والدارَقُطْني، وغيرُهم. وقال العُقَيلي، والأَزْدي، وغيرُهم: «منكر الحديث». وقال ابن عَدِي: «حدَّث بأحاديث لا يُتابَع عليها». انظر: (لسان الميزان ١٢١٣).

قلنا: وهذا من مناكيره؛ فقد خالفه يحيى بن آدمَ - كما عند التِّرْمذي (٢٩٦٠) -، في لفظه؛ فرواه عن إسرائيلَ بهذا الإسناد، بلفظ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُصُّ أَوْ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ**»، قَالَ: «**وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ يَفْعَلُهُ**».

وهو الصواب عن إسرائيلَ؛ لأن يحيى بن آدمَ «ثقةٌ حافظ» كما في

(التقريب ٧٤٩٦).

وفي الحديث علةٌ أخرى: وهي أن رواية سِمَاك بن حرب عن عِكْرِمةَ مضطربةٌ، وسيأتي الكلامُ على هذا الحديثِ بتوسُّع في باب: «**قص الشارب**».



[٩٤٣ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مَجُوسِيٌّ قَدْ حَلَقَ لِحْيَتَهُ وَأَعْفَى شَارِبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَيْحَكَ! مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا؟**»، قَالَ: أَمَرَنِي بِهِ كِسْرَى. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَكِنِّي أَمَرَنِي رَبِّي** عَزَّ وَجَلَّ **أَنْ أُعْفِيَ لِحْيَتِي، وَأَنْ أُحْفِيَ شَارِبِي**».

۞ الحكم: **إسناده تالف جدًّا، ووهَّاه** الألباني.

التخريج:

〖بشن ١٢٨〗.

السند:

قال ابن بشْران: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يزيدَ بن عليٍّ بن مَرْوان الأنصاري الأَبْزَاري بالكوفة، قال: ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري الأبيسي، ثنا أحمد بن محمد الأنصاري، ثنا محمد بن يحيى، ثنا عِصْمة بن محمد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف جدًّا؛ تفرد به عِصْمة بن محمد؛ قال عنه يحيى بن مَعِين: «كذاب يضع الحديث»، وقال أيضًا: «كان كذابًا، يَروي أحاديثَ كَذِب، قد رأيتُه، وكان شيخًا له هيئةٌ ومنظر، مِن أكذبِ الناس» (سؤالات ابن الجُنَيد ٦٩١). وقال أبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال العُقَيلي: «يحدث بالبواطيل عن الثقات»، وقال: «ليس ممن يُكتب حديثُه إلا على جهة الاعتبار»، وقال الدارَقُطْني وغيره: «متروك»، وقال ابن عَدِي: «كل حديثه غيرُ محفوظ». انظر: (اللسان ٥/ ٤٣٨).

ولذا قال الألباني: «سنده واهٍ» (التعليق على فقه السيرة ص ٣٨٩).

[٩٤٤ط] حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى، وَانْتِفُوا الشَّعَرَ الَّذِي فِي الْآنَافِ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، دون قوله: «وَانْتِفُوا الشَّعَرَ الَّذِي فِي الْآنَافِ» فمنكر، واستنكره** ابن عَدِي، **واستغربه** البَيْهقي، **وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

〚عد (٤/ ٨٥ - ٨٦) "واللفظ له" / شعب ٢٥٠٩〛.

السند:

أخرجه ابن عَدِي - ومن طريق البَيْهَقي - قال: حدثنا محمد بن مُنير، حدثنا عُمر بن شَبَّة، حدثنا حفص بن واقد اليَرْبوعي البصري، حدثنا إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه إسماعيل بن مسلم وهو المكي؛ قال الذهبي: «ضعَّفوه، وتركه النَّسائي» (الكاشف ٤٠٨) وقال ابن حجر: «فقيه ضعيف الحديث» (التقريب ٤٨٤).

وبه ضعَّفه الألباني، فقال: «الآفة من إسماعيل بن مسلم، والظاهر أنه المكي البصري الذي يكثر من الرواية عن الحسن البصري، وهو ضعيف لسوء حفظه» (الضعيفة ٣/ ١٨٢).

وفيه: حفْص بن واقِد اليَرْبوعي؛ ذكره **ابن عَدِي** في (الكامل) وذكر له عدة أحاديثَ منكرة، منها هذا الحديث، **ثم قال:** «ولم أر لحفص أنكرَ من

هذه الأحاديث، وليس له من الأحاديث إلا شيء يسير». **وتبِعه ابن الجوزي** في (الضعفاء ٩٤٩)، **والذهبي** في (الميزان ٢١٦٧)، **والحافظ** في (اللسان ٢٦٧٨).

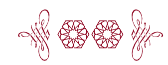
لكن قال ابن عَدِي: «وهذه الأحاديث أَنكر ما رأيت لحفص بن واقد هذا، والحديث الأول - يعني حديثَنا - عن إسماعيل بن مسلم، قد رواه غير حفص بن واقد عنه» (الكامل ٤/ ٨٦).

فتكون آفة الحديث من إسماعيلَ بن مسلم المكيِّ وحدَه.

وأما شطر الحديث الأول، فثابت في الصحيحين وغيرِهما عن غير واحد من الصحابة، وقد سبق تخريجُها في الباب.

أما الشطر الأخير في نتف شعر الأنف، فلا يثبت؛ **ولذا قال البَيْهَقي -عقبه -:** «هذا اللفظ الأخير غريب، وفي ثبوته نظر». **وأقرَّه المُناوي** في (فيض القدير ١/ ١٩٩).

وقال الألباني: «الشطر الأول من الحديث صحيح ثابت من طريق جماعة من الصحابة، والشطر الثاني منه لم نره إلا من هذه الطريق، وهي واهية» (الضعيفة ١٠٦٨).



١- رِوَايَة: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا، لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلَا بِالنَّصَارَى (لَا تَتَشَبَّهُوا بِأَهْلِ الْكِتَابِ)، فَإِنَّ تَسْلِيمَ الْيَهُودِ الْإِشَارَةُ بِالْأَصَابِعِ، وَإِنَّ تَسْلِيمَ النَّصَارَى بِالْأَكُفِّ، وَلَا تَقُصُّوا النَّوَاصِي، وَأَحْفُوا (قُصُّوا) الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا (وَوَفِّرُوا) اللِّحَى، وَلَا تَمْشُوا فِي الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَعَلَيْكُمُ الْقُمُصُ إِلَّا وتَحْتَهَا الْأُزُرُ».

۞ **الحكم:** **ضعيف بهذا السياق، واستنكره** ابن حِبَّان، **وتبعه** ابن القَيْسَراني، ولبعض ألفاظه شواهدُ صحيحة.

التخريج:

﴿طس ٧٣٨٠ / مجر (٢/ ٤٠)﴾.

التحقيق

له طريقان بهذا اللفظ، عن عَمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده:

الطريق الأول:

أخرجه الطبراني في (الأوسط) قال: حدثنا محمد بن أبان، نا أحمد بن علي بن شَوْذَب، ثنا أبو المسيِّب سلام بن مسلم، نا لَيْث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أظنه مرفوعًا، فذكره.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن لَيْث بن سعد إلا أبو المسيِّب».

قلنا: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو المسيِّب سلام بن مسلم، لم نجد من ترجمه بهذا الاسم، إلا

أن مسلمًا ذكره في (الكنى ٣٣٢٢)، فقال: (أبو المسيِّب سلام بن سَلْم)، بدلا من (بن مسلم).

وليس هو بسلام بن مسلم البصري؛ فذاك يُكْنى أبا سلَمة، والصواب أنه: (أبو المسيِّب سَلْم بن سلام)، كما جاء عند الطبراني نفْسِه في غير هذا الموضع، انظر: (الأوسط للطبراني ١٣٨٧، ٧٣٧٨)، وهو: أبو المسيِّب سلم بن سلام بن نصر الواسطي، ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٤/ ٢٦٨)، وبَحْشَل في (تاريخ واسط ص١٧٣)، والمِزِّي في (تهذيب الكمال١١/ ٢٢٦)، والذهبي في (تاريخ الإسلام ١٤/ ١٧٦)، وابن حجر في (تهذيب التهذيب ٤/ ١١٥)، وغيرُهم، برواية جماعة عنه، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو مستور؛ ولذا قال ابن حجر: «مقبول» (التقريب ٢٤٦٧). يعني: إذا تُوبِع وإلا فلَيِّن.

وبه أعلَّه الألباني في (الصحيحة ٢١٩٤)، حيث قال: «وهذا إسناد رجاله ثقات غير سلام بن مسلم فلم أعرفه».

الثانية: أحمد بن عليِّ بن شَوْذَب؛ ترجم له بَحْشَل في (تاريخ واسط ص ٢٥٠)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الهيثمي: «لم أجد مَن ترجمه» (المجمع ٧٥٥٦)، وقال الألباني: «لم أعرفْه» (الضعيفة ٤٠٠٤).

الطريق الثاني:

أخرجه ابن حِبَّان في (المجروحين ٢/ ٤٠)، قال: أخبرنا بهذه الأحاديث كلِّها أحمد بن عليِّ بن المُثَنَّى، قال: حدثنا كامل بن طلحة الجَحْدَري، قال: حدثنا ابن لَهِيعة قال: حدثنا عَمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ لأجل ابن لَهِيعة، فهو سيء الحفظ لاسيما في رواية

غير العبادلة عنه، كما تقدَّم بيانُه، وهذا منها.

وذكره ابن حِبَّان في ترجمته عمروَ بن شعيب - مع جملة من حديثه بهذا الإسناد -، وقال: «في نسخة كتبناها عنه طويلة لا ينكر مَن هذا الشأنُ صناعتُه أن هذه الأحاديث موضوعةٌ أو مقلوبة، وابن لَهِيعة قد تبرَّأْنا من عهدته في موضعه من هذا الكتاب» (المجروحين ٢/ ٤٠).

وقال ابن القَيْسَراني: «رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وهذا أحد ما أُنكِر عليه من الاختلاف. ورواه عنه عبد الله بن لَهِيعة» (تذكرة الحفاظ ٣٩٩).

قلنا: وهذا الطريق أخرجه التِّرْمذي في (السنن ٢٦٩٥)، والقُضَاعي في (مسند الشهاب ١١٩١)، وغيرهما: من طريق ابن لَهِيعة، عن عَمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعًا، بمثله، لكن بدون موضع الشاهد، وهو: «**وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى**»، فلم نخرِّجْها هنا.

لكن موضع الشاهد من الحديث وهو قوله: «**وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى**» صحيح ثابت عن جماعة من الصحابة كما سبق، والله أعلم.



[٩٤٥ط] حَدِيثُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجُوسِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَدْ حَلَقَ لِحْيَتَهُ، وَأَطَالَ شَارِبَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا هَذَا؟**»، قَالَ: هَذَا فِي دِينِنَا، قَالَ: «**فِي دِينِنَا أَنْ نَجُزَّ الشَّارِبَ، وَأَنْ نُعْفِيَ اللِّحْيَةَ**».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله، وبهذا ضعَّفه** الألباني.

التخريج:

〚ش ٢٦٠١٣ "واللفظ له" / عفان ٣٤〛.

التحقيق

انظر الكلام عليه عقب الرواية التالية.



١- رِوَايَةُ: «لَكِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: جَاءَ مَجُوسِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَدْ أَعْفَى شَارِبَهُ وَأَحْفَى لِحْيَتَهُ، فَقَالَ: «**مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا؟**»، قَالَ: رَبِّي، قَالَ: «**لَكِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُحْفِيَ شَارِبِي، وَأُعْفِيَ لِحْيَتِي**».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

﴿سعد (١/ ٣٨٦) / سفيان (الثاني ١٢٤) / تمهيد (٢٠/ ٥٥)﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي شَيْبة في (المصنف)، قال: حدثنا جعفر بن عَوْن، قال: أخبرنا أبو العُمَيْس، عن عبد المجيد بن سُهيل، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، به، بلفظ الرواية الأولى.

وأخرجه الحسن بن عليِّ بن عفان في (الأمالي والقراءة)، من طريق إبراهيم بن إسحاق الزُّهْري، عن جعفر بن عَون، به.

وأخرجه ابن سعد في (الطبقات)، قال: أخبرنا سعيد بن منصور، أخبرنا سفيان، عن عبد المجيد بن سُهيل، عن عُبيد الله، به، بلفظ الرواية الثانية.

ورواه عليُّ بن حَرب كما في «الثاني من حديث سفيان بن عُيَيْنة» - ومن طريقه ابن عبد البر في (التمهيد) - عن سفيان به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله كلهم ثقات، لكنه مرسل؛ فإن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة من الوُسْطى من التابعين (التقريب ٤٣٠٩).

وقال الألباني: «عن عُبيد الله بن عبد الله مرسلًا أيضًا، وسنده صحيح» (التعليق على فقه السيرة للغزالي ص ٣٨٩).

تنبيه:

حرَّف محقق (الأمالي والقراءة) اسم (عبد المجيد بن سُهيل)، إلى (عبد المجيد بن سهل) رغم مجيئه في الأصلين اللَّذَيْن اعتمد عليهما على الصواب، وزعم أن عبد المجيد بن سهل هو الصواب؛ اعتمادًا على مجيئه محرَّفًا كذلك في (تهذيب التهذيب / ط الهندية ٦/ ٣٨٠)!!.



[٩٤٦ط] حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ مُرْسَلًا:

عن يَزِيدَ بن أبي حَبيب قال: كَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَانَ، وَهُوَ عَلَى الْيَمَنِ: أَنِ ابْعَثْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بِالْحِجَازِ رَجُلَيْنِ مِنْ عِنْدِكَ جَلْدَيْنِ، فَلْيَأْتِيَانِي بِهِ، فَبَعَثَ بَاذَانُ قَهْرَمَانَهُ - وَهُوَ بَابَوَيْهِ، وَكَانَ كَاتِبًا حَاسِبًا بِكِتَابِ فَارِسَ -، وَبَعَثَ مَعَهُ رَجُلًا مِنَ الْفُرْسِ يُقَالُ لَهُ: خُرخسره، وَكَتَبَ مَعَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَأْمُرُهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مَعَهُمَا إِلَى كِسْرَى، وَقَالَ لِبَابَوَيْهِ: ائْتِ بَلَدَ هَذَا الرَّجُلِ، وَكَلِّمْهُ، وَائْتِنِي بِخَبَرِهِ. فَخَرَجَا حَتَّى قَدِمَا الطَّائِفَ، فَوَجَدَا رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ بِنَخْبٍ مِنْ أَرْضِ الطَّائِفِ، فَسَأَلَاهُمْ عَنْهُ، فَقَالُوا: هُوَ بِالْمَدِينَةِ، وَاسْتَبْشَرُوا بِهِمَا وَفَرِحُوا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَبْشِرُوا؛ فَقَدْ نَصَبَ لَهُ كِسْرَى مَلِكُ الْمُلُوكِ، كُفِيتُمُ الرَّجُلَ! فَخَرَجَا حَتَّى قَدِمَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ بَابَوَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ شَاهِنْشَاهَ مَلِكَ الْمُلُوكِ كِسْرَى، قَدْ كَتَبَ إِلَى الْمَلِكِ بَاذَانَ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْكَ مَنْ يَأْتِيهِ بِكَ، وَقَدْ بَعَثَنِي إِلَيْكَ لِتَنْطَلِقَ مَعِي، فَإِنْ فَعَلْتَ كَتَبَ فِيكَ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ يَنْفَعُكَ وَيَكُفُّهُ عَنْكَ، وَإِنْ أَبَيْتَ فَهُوَ مَنْ قَدْ عَلِمْتَ! فَهُوَ مُهْلِكُكَ وَمُهْلِكُ قَوْمِكَ، وَمُخَرِّبُ بِلَادِكَ. وَدَخَلَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَدْ حَلَقَا لِحَاهُمَا، وَأَعْفَيَا شَوَارِبَهُمَا، فَكَرِهَ النَّظَرَ إِلَيْهِمَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: «**وَيْلَكُمَا! مَنْ أَمَرَكُمَا بِهَذَا؟**» ، قَالَا: أَمَرَنَا بِهَذَا رَبُّنَا -يَعْنِيَانِ: كِسْرَى-، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَكِنَّ رَبِّي قَدْ أَمَرَنِي بِإِعْفَاءِ لِحْيَتِي، وَقَصِّ شَارِبِي**».

❁ **الحكم: مرسل ضعيفُ الإسناد جدًّا.**

التخريج:

﴿طب (٢/ ٦٥٤ - ٦٥٥)﴾.

السند:

قال الطَّبري في (تاريخه): حدثنا ابن حُمَيد، قال: حدثنا سلَمة، عن محمد بن إسحاق، عن يَزيدَ بن أبي حَبيب، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: ابن حُميد هو: محمد بن حُميد الرازي؛ وهو «حافظ ضعيف» كما في (التقريب ٥٨٣٤)، بل رماه أبو زُرعة وغيرُه بالكذب؛ ولذا قال الذهبي: «وثَّقه جماعة، والأَوْلى ترْكه» (الكاشف ٤٨١٠).

الثانية: عنعنة محمد بن إسحاق؛ وهو مدلس مشهور.

الثالثة: الإرسال؛ فيزيد بن أبي حبيب، تابعي من الخامسة من صغار التابعين (التقريب ٧٧٠١).

وسلَمة هو سلَمة بن الفضل الرازي، «صدوق كثير الخطإ» كما في (التقريب ٢٥٠٥).



[٩٤٧ط] حَدِيثُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ مُرْسَلًا:

عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: جَاءَ فَيْرُوزُ بْنُ الدَّيْلَمِيِّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ كِسْرَى كَتَبَ إِلَى بَاذَانَ: بَلَغَنِي أَنَّ فِي أَرْضِكَ رَجُلًا نَبِيًّا، فَارْبِطْهُ، وَابْعَثْ بِهِ إِلَيَّ. قَالَ: وَرَآهُ مَجْزُوزَ اللِّحْيَةِ عَافِي الشَّارِبَيْنِ، فَقَالَ: «**مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا؟**». قَالَ: أَمَرَنِي رَبِّي - يَعْنِي: كِسْرَى -. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَإِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعْفِيَ اللِّحْيَةَ، وَأُحِدَّ مِنَ الشَّارِبَيْنِ**». ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ عَلَى رَبِّكُمَا فَقَتَلَهُ سَحَرَ السَّاعَةِ**».

۞ **الحكم: مرسل ضعيف.**

التخريج:

[دلائل النبوة لابن أبي الدنيا (ناصر - آثار ٣/ ١٣٩٩) طبعة دار الكتب العلمية].

السند:

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا عليُّ بن الجَعْد، أخبرنا أبو مَعْشَر، عن المَقْبُري، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال: المَقْبُري، هو سعيد بن أبي سعيد؛ تابعي مشهور.

الثانية: أبو مَعْشَر، وهو نَجيح بن عبد الرحمن المَدَني؛ «ضعيف، أسَنَّ واختلط» (التقريب ٧١٠٠).

[٩٤٨ط] حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ مُرْسَلًا:

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْعَجَمِ الْمَسْجِدَ، وَقَدْ وَفَّرَ شَارِبَهُ وَجَزَّ لِحْيَتَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟**» قَالَ: (إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي بِهَذَا)[1]، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُوَفِّرَ لِحْيَتِي، وَأُحْفِيَ شَارِبِي**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا.**

التخريج:

〚حث ٥٩٢〛.

السند:

قال الحارث: حدثنا عبد العزيز بن أَبان، ثنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: عبد العزيز بن أَبَان؛ قال فيه الحافظ: «متروك، وكذَّبه ابن مَعين وغيرُه» (التقريب ٤٠٨٣).

الثانية: الإرسال، بل الإعضال؛ فيحيى بن أبي كثير من صغار التابعين كما في (التقريب ٧٦٣٢)، ولم يدرِك أحدًا من الصحابة إلا أنس بن مالك، فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه، كما قال أبو حاتم وأبو زُرعة والبخاري وغيرُهم، انظر: (جامع التحصيل ٨٨٠).

---

(١) في (البغية) بدل ما بين القوسين: (إِنَّ اللهَ ﷻ أَمَرَنَا بِهَذَا)، والمثبت من (المطالب العالية ٢٢٥٥)، وهو أنسب للسياق، واستصوبه محقق (الإتحاف ٤١٠٩).

١٤١- بَابُ مَا رُوِيَ فِي فَضْلِ اللِّحْيَةِ

[٩٤٩ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ يَسْتَغْفِرُونَ لِذَوَائِبِ النِّسَاءِ وَلِحَى الرِّجَالِ؛ يَقُولُونَ: سُبْحَانَ الَّذِي زَيَّنَ الرِّجَالَ بِاللِّحَى، وَالنِّسَاءَ بِالذَّوَائِبِ**».

۞ **الحكم: موضوع، حكم بوضعه** السُّيوطي، والفَتَّنِي، وابن عِرَاق، والألباني.

التخريج:

﴿كت (ملتقطة ٤/ ق ٦٥)، (ذيل اللآلئ ٩٨) "واللفظ له" / فر (الضعيفة ٦٠٢٥)﴾.

السند:

أخرجه الحاكم في (تاريخه) كما في (الغرائب الملتقطة)، و(ذيل اللآلئ) - ومن طريقه الدَّيْلمي في (مسنده) كما في (الضعيفة ٦٠٢٥) - قال: أخبرنا إبراهيم بن عِصْمة، حدثنا الحسين بن داود بن معاذ، حدثنا النَّضْر بن شُمَيل، حدثنا عَوْف، عن الحسن، عن عائشة، به، مرفوعًا.

وعوف هو ابن أبي جَميلة الأعرابي، والحسن هو ابن أبي الحسن البصري.

التحقيق

هذا إسناده تالف؛ فيه: الحسين بن داود بن معاذ؛ قال فيه الحاكم: «روى عن جماعة لا يَحتمل سنُّه السماع منهم، مثل ابن المبارك، والنَّضْر بن شُمَيل... وكثُرت المناكير في رواياته»، وقال أيضًا: «وله عندنا عجائبُ يُستدل بها على حاله»، وقال الخطيب: «لم يكن الحسين بن داود ثقة؛ فإنه روى نسخة... أكثرها موضوع» (تاريخ بغداد ٤٠٥٣)، و(اللسان ٢٥١٠)، وقد رماه ابن الجوزي بوضع الحديث (الموضوعات ٣/ ١٧٧)، وقال الذهبي: «أحد المتروكين» (تاريخ الإسلام ٦/ ٧٤٠) وقال فيه أيضًا: «كذاب» (تلخيص الموضوعات ص ٣٠٢، ٣١٧).

ولذا ذكره السُّيوطي في (الزيادات على الموضوعات ٩٨)، وقال: «الحسين بن داود ليس بثقة»، وبه أعله الفَتَّنِي في (تذكرة الموضوعات ص١٦٠)، وابن عِرَاق في (تنزيه الشريعة ١/ ٢٤٧)، والألباني في (الضعيفة ٦٠٢٥) وقال: «هذا موضوع؛ آفتُه الحسين هذا».

قلنا: وبقية رجاله ثقات سوى إبراهيمَ بن عِصْمة، وهو أبو إسحاق النيسابوري العدل، قال الحاكم: «أدركته وقد شاخ... وكانت أصوله صِحاحًا وسماعاته صحيحة، فوقع إليه بعض الورَّاقين فزاد فيها أشياءَ قد برَّأ الله أبا إسحاق منها»، ولذا قال الذهبي: «أدخلوا في كتبه أحاديثَ، وهو في نفسه صادق» (لسان الميزان ٢٠٧).



[٩٥٠ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**إِنَّ يَمِينَ مَلَائِكَةِ السَّمَاءِ: وَالَّذِي زَيَّنَ الرِّجَالَ بِاللِّحَى، وَالنِّسَاءَ بِالذَّوَائِبِ**».

۞ **الحكم: منكر جدًّا، قاله** ابن عساكر، **وأقرَّه** ابن حجر، والسُّيوطي، وابن عِرَاق، والألباني.

التخريج:

[كر (٣٦/ ٣٤٣)].

السند:

أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)، قال: أخبرنا أبو الحسن أيضًا، نا عبد العزيز، نا أبو محمد التَّخْشَبي مِن لفظه، أنا أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس النَّخْشَبي بها قرأت عليه رَحِمَهُ اللَّهُ: أنا القاضي أبو سعيد الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل، نا أبو عبد الله محمد بن معاذ بن فهد النَّهاوَنْدي، وسمعته يقول: لي مائة وعشرون سنة، وقد كتبت الحديث ولحِقت أبا الوليد الطيالسي والقَعْنَبي وجماعةً من نظرائهم، ثم ذكر أنه تصوَّف ودَفَن الحديث الذي كتبه أول مرة، ثم كتب الحديث بعد ذلك، وذكر أنه حفِظَ من الحديث الأول حديثًا واحدًا، وهو ما حدثنا به، نا محمد بن المِنْهال الضرير، نا يزيد بن زُرَيْع، نا رَوْح بن القاسم، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه محمد بن معاذ بن فهد النَّهاوَنْدي، قال الذهبي:

«متروكٌ واهٍ» (تاريخ الإسلام ٧/ ٦٨٥)، وبنحوه في (الميزان ٤/ ٤٤)، وأقرَّه ابن حجر في (اللسان ٧٤١٧).

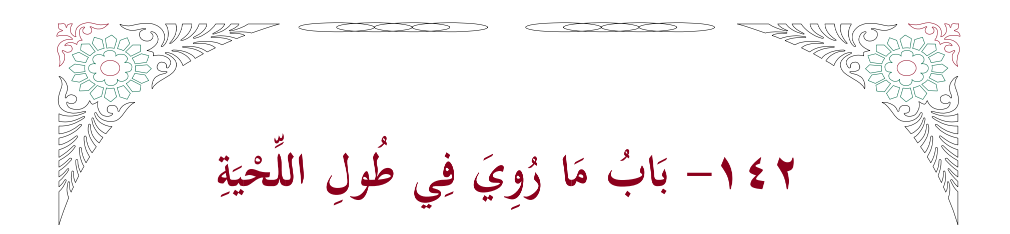
ولذا قال ابن عساكر - عقبه -: «هذا حديث منكر جدًّا -وإن كان موقوفًا-، وليت النَّهاوَنْدي نسِيَه فيما نَسِي؛ فإنه لا أصل له من حديث محمد بن المِنْهال، والله أعلم».

وأقرَّه ابن حجر في (لسان الميزان ٧/ ٥١٢)، **والسُّيوطي** في (الزيادات على الموضوعات ٩٧)، **وابن عِرَاق** في (تنزيه الشريعة ١٣)، **والألباني** في (الضعيفة ٥٦٨٠، وتحت رقم ٦٠٢٥).

تنبيه:

ورد في كلام بعض أهل العلم نسبة نحو هذا الأثرِ إلى عائشة رضي الله عنها، كما في (عيون الأخبار لابن قُتَيْبة ٤/ ٥٥)، و(بحر الفوائد للكَلَاباذي ص: ٤٩)، و(فيض القدير للمُناوي ٦/ ١٤)، وغيرِهم، ولم نقف له على إسناد بعد طول بحث. والله أعلم.





١٤٢- بَابُ مَا رُوِيَ فِي طُولِ اللِّحْيَةِ

[٩٥١ط] حَدِيثُ أَبِي دَوْسٍ الْأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي دَوْسٍ الْأَشْعَرِيِّ[(١)] قَالَ: كُنَّا عِنْدَ مُعَاوِيَةَ جُلُوسًا، إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ طَوِيلُ اللِّحْيَةِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي طُولِ اللِّحْيَةِ»؟، فَسَكَتَ الْقَوْمُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «لَكِنِّي أَحْفَظُهُ»، فَلَمَّا جَلَسَ الرَّجُلُ قَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: «أَمَّا اللِّحْيَةُ، فَلَسْنَا نَسْأَلُ عَنْهَا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**اعْتَبِرُوا عَقْلَ الرَّجُلِ فِي طُولِ لِحْيَتِهِ، وَنَقْشِ خَاتَمِهِ، وَكُنْوَتِهِ**»، فَمَا كُنْوَتُكَ»؟ قَالَ: «أَبُو كَوْكَبٍ الدُّرِّيُّ». قَالَ: «فَمَا نَقْشُ خَاتَمِكَ»؟ قَالَ: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ۝٢٠﴾، فَقَالَ: وَجَدْنَا حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَقًّا.

۞ **الحكم: موضوع، حكم بوضعه** السُّيوطي، **وتبِعَه** الفَتَّني، والألباني.

التخريج:

﴿كر (ذيل اللآلئ ٥٠)﴾.

---

(١) كذا في (الذيل) وكذا ترجم له ابن عساكر - كما سيأتي -، ووقع في (تنزيه الشريعة ١٤٨): «عن أبي موسى»!.

السند:

رواه ابن عساكر كما في (الذيل)، قال: أنبأنا أبو الفرَج غيْث بن عليٍّ وأبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن صابر، قالا: حدثنا نصر بن إبراهيم الزاهد، أخبرنا أبو القاسم عُمر بن أحمد بن محمد الواسطي الخطيب، أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن المَلَطي، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن جعفر بن محمد السُّوسي، حدثنا المَضَاء بن راشد، حدثنا عثمان بن سعيد الدمشقي، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، عن يزيد بن سِنَان الأشعري، عن أبي دَوْس الأشعري، به.

التحقيق

هذا إسناد واهٍ جدًّا؛ مسلسل بالضعفاء والمجاهيل:

الأول: أبو دَوْس الأشعري؛ لم نجد مَن ذكره سوى ابن عساكر، ترجم له في (تاريخ دمشق ٦٦/ ١٧٣)، وقال: «حدَّث عن معاوية، روى عنه يزيد بن سِنان الأشعري»[(١)]، وعلى هذا؛ فهو مجهولٌ عينًا وحالًا.

الثاني: يَزيد بن سِنان الأشعري؛ لم نجد من ترجم له، إلا أن يكون هو أبا فروة الرُّهاوي، فهو ضعيف؛ ضعَّفه أحمد، وابن المَدِيني، وابن مَعين، وأبو داود، والنَّسائي، والدارَقُطْني، وغيرُهم، (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٣٦).

الثالث: عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي؛ قال ابن حجر: «صدوق، أكثرَ

(١) وهذه الترجمة مما سقط من أصول التاريخ، واستدركها المحقق من مختصر أبي شامة، والظاهر أن هذا الحديث كان قد ساقه ابن عساكر تحت هذه الترجمة التي سقطت مع ما سقط، والله أعلم.

الرواية عن الضعفاء والمجاهيل؛ فضُعف بسبب ذلك، حتى نسبه ابن نُمَير إلى الكذب، وقد وثَّقه ابن مَعين» (التقريب ٤٤٩٤)، وقد اختُلف عليه في سند الحديث كما سيأتي.

الرابع: عثمان بن سعيد الدمشقي، ترجم له ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٣٨/ ٣٦٨، ٣٦٩) وقال: «ولا يُعرف عثمان هذا»؛ فهو مجهول.

الخامس والسادس والسابع: المَضَاء بن راشد، وأبو القاسم عُمر بن أحمد بن محمد الواسطي الخطيب، وأبو الحسن أحمد بن جعفر بن محمد السُّوسي؛ لم نجد لهم ترجمة.

والحديث ذكره السُّيوطي في (الزيادات على الموضوعات ٥٠) ثم قال: «يَزيد ضعيف، والطرائفي كذَّبه ابن نُمَير»، **وتبِعَه على ذلك الألباني** في (الضعيفة ٢٧٢)، وحكم بوضْع الحديث.

وقال الفَتَّنِي: «فيه يزيد، مُضعَّف، وقيل: مكذَّب»! (تذكرة الموضوعات ص ٣٠).

هكذا جاءت العبارة عند الفَتَّنِي، والخلل فيها ظاهر؛ فإن السُّيوطي إنما أعلَّه بضعف يزيدَ وتكذيبِ ابنِ نُمَير للطرائفي، وهذا الإعلال أيضًا فيه قصور؛ من جهة أنه ترك عللًا أخرى هي أَوْلى بالذِّكر كما سيأتي، ومن جهة أخرى؛ وهي أن جرح الطرائفي بالكذب غيرُ مسَلَّم، وقد سبق كلام الحافظ ابن حجر فيه، وبنحوه تعقَّب ابن عِرَاق على السُّيوطي، فقال: «تقدَّم أن عثمان الطرائفي وثَّقه ابن مَعين وغيرُه» (تنزيه الشريعة ١/ ٢٢٥)، وقد قال ابن عَدِي: «وصورة عثمان بن عبد الرحمن أنه لا بأس به كما قال أبو عَرُوبة، إلا أنه يحدِّث عن قوم مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من

جهة المجهولين... وهو في نفْسه لا بأس به صدوق، وما يقع في حديثه من الإنكار، فإنما يقع مِن جهة مَن يروى عنه» (تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٥)، وعلى هذا؛ فمن الجائز أن تكون الآفة في عثمان بن سعيد الدمشقي الراوي عن الطرائفي؛ ولذلك قلنا: إن السُّيوطي قد ترك عللًا أخرى هي أَولى بالذِّكر.

هذا وقد قال ابن عِرَاق: «والمرفوع منه رواه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) من حديث عَمرو بن العاص، من طريق الطرائفي أيضًا، وفيه أيضًا مَن لم يُسَمَّ، والله أعلم» (تنزيه الشريعة ١/ ٢٢٥).

فهذا اختلاف على الطرائفي أيضًا، وسيأتي الكلام على حديث عَمرو بن العاص، وهو الحديث التالي.



[٩٥٢ط] حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ:

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اعْتَبِرُوا عَقْلَ الرَّجُلِ: بِطُولِ لِحْيَتِهِ، وَكُنْيَتِهِ، وَنَقْشِ فَصِّ خَاتَمِهِ**».

۞ **الحكم: موضوع كسابقه، وإسناده واهٍ بمَرَّة، ووهّاه** السخاوي، وتلميذُه ابن الدَّيْبَع، وابن عِرَاق، والعامري، وأبو عبد الرحمن الحُوت.

التخريج:

〚فر (ملتقطة ١/ ق ٤٥)〛.

السند:

أخرجه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس)، كما في (الغرائب الملتقطة) قال: أخبرنا عَبْدُوس، أخبرنا الحسين بن فَنْجُويه، عن محمد بن الحسن ابن...[(١)]، عن أحمد بن عبد الله بن أبي صُفْرة، عن أبي أمية الطَّرَسُوسي، عن قلاب بن هشام، عن عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، عن يَزيدَ بن سِنان الأشعري، عن عبد الرحمن الدَّوْسي، عن عَمرو بن العاص، به.

عَبْدُوس بن عبد الله أبو الفتح الهمَذاني، ثقة. انظر: (تاريخ الإسلام ١٠/ ٦٥١).

وشيخه الحسين بن محمد ابن فَنْجُويه أبو عَبْد الله الدِّينَوَري، ثقة. انظر: (تاريخ الإسلام ٩/ ٢٣٤).

(١) بياض بالأصل، بمقدار كلمة.

التحقيق

هذا إسناد واهٍ جدًّا؛ مسلسل بالضعفاء والمجاهيل، كسابقه:

الأول: عبد الرحمن الدَّوْسي؛ لم نجد له ترجمة، ولعله ابنُ الصامت ابنُ عم أبي هريرة، وهو مجهول أيضًا، انظر ترجمته في (تهذيب التهذيب ٦/ ١٩٨).

الثاني والثالث: يزيد بن سِنان الأشعري، وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما في الحديث السابق.

الرابع والخامس: قلاب بن هشام، وأحمد بن عبد الله بن أبي صُفْرة، لم نجد لهما ترجمة.

السادس: محمد بن الحسن شيخ ابن فَنْجُويه، وقع بياض بالأصل في تتمة اسمه؛ فلم نستطع تمييزه. وقد روى ابن فَنْجُويه في (مسند الفردوس) عن محمد بن الحسن بن بِشْر، ولم نجد له ترجمة، وعن محمد بن الحسن بن صِقلاب، ترجم له ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٥٢/ ٣٠٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو مجهول أيضًا.

ولهذا قال السخاوي: «أسنده الدَّيْلمي، وهو واهٍ» (المقاصد الحسنة ١/ ٤٤٣).

وأقرَّه تلميذه الحافظ عبد الرحمن ابن الدَّيْبَع، فقال في (التمييز): «أسنده الدَّيْلمي بسند واهٍ» (كشف الخفاء ٢/ ٥٣).

وقال ابن عِرَاق: «والمرفوع منه رواه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) من حديث عَمرو بن العاص، من طريق الطرائفي أيضًا، وفيه أيضًا مَن لم يُسَمَّ، والله أعلم» (تنزيه الشريعة ١/ ٢٢٥).

وقال العامري في (الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ٢٥٤): «وعند الدَّيْلمي حديث عمرو بن العاص... وهو واهٍ».

وكذا قال أبو عبد الرحمن الحُوت في (أسنى المطالب ٨٦٣).



[٩٥٣ط] حَدِيثُ: طُولُ اللِّحْيَةِ دَلِيلُ قِلَّةِ الْعَقْلِ:

حَدِيثُ: «طُولُ اللِّحْيَةِ دَلِيلُ قِلَّةِ الْعَقْلِ».

۞ **الحكم: لا أصل له، ومعناه باطلٌ بلا ريب.**

التحقيق

لم نقف عليه في شيء من الكتب، وإنما ذكره العامري في (الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ٢٥٤)، **وقال:** «لا يُعرَف بهذا».

وقال أبو عبد الرحمن الحُوت في (أسنى المطالب ٨٦٣): «خبر: «طُولُ اللِّحْيَةِ دَلِيلٌ عَلَى قِلَّةِ الْعَقْلِ، يُنسب إلى التوراة».



١٤٣- بَابُ مَا رُوِيَ فِي خِفَّةِ اللِّحْيَةِ

[٩٥٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «[إِنَّ] **مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّة لِحْيَتِهِ (خِفَّةَ عَارِضَيْهِ)**».

۞ **الحكم: باطل موضوع، قاله** أبو حاتم الرازي. **وحكم بوضعه** ابن حِبَّان، وابن عَدِي، وابن طاهر القَيْسَراني، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، والسُّيوطي، وابن عِرَاق، والمُناوي، والعَجْلُوني، والشوكاني، والألباني، وغيرُهم. ونقل ابن قُتَيْبة عن أصحاب الحديث أنهم قالوا: «ليس له أصل». وقال الخطيب: «لا يصح».

الفوائد:

قال الخطَّابي: «جاء في الحديث: «مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ عَارِضَيْهِ»، يُتأوَّل على وجهين: **أحدهما:** أن يَخِفَّ عارضاه عن الشعَر.

والوجه الآخر: أن تكون خفَّةُ العارضين كنايةً عن كثرة الذِّكر، لا يزال يحرِّكهما بذكر الله» (غريب الحديث ٣/ ٢٠٠).

التخريج:

]طب (١٢/ ٢١١/ ١٢٩٢٠) / مجر (١/ ٤٥٧) "واللفظ له" / عد (٥/ ١٩٢ - ١٩٣)، (١٠/ ٤٦٠) "والرواية والزيادة له"، (١٠/ ٤٦١) / بحر

(١/ ١٥١) / خط (١٦/ ٤٣٦) / علحا ٢٢٨٦ "معلقًا" / ضو ٣٤٤ - ٣٤٦].

التحقيق

هذا الحديث يُروَى عن ابن عباس من ثلاثة طرق:

الأول:

رواه الطبراني في (الكبير ١٢٩٢٠) عن محمود بن محمد المَرْوزي، ثنا عليُّ بن حُجْر.

ورواه الخطيب في (تاريخ بغداد) من طريق عليِّ بن حُجْر أيضًا.

ورواه ابن حِبَّان في (المجروحين ١/ ٤٥٧)، وابن عَدِي في (الكامل ٢٠٧٩)، من طريق محمود بن خِدَاش.

ورواه ابن عَدِي في (الكامل ٢٠٧٩)، من طريق محمد بن قُدامة بن أَعْيَن، وعبد الرحمن بن أبي شُرَيح.

ورواه الخطيب في (تاريخ بغداد)، وابن الجوزي في (الموضوعات ٣٤٤)، من طريق عليِّ بن الحسين بن إشْكاب.

خمستُهم: عن يوسفَ بن الغَرِق، عن سُكَين بن أبي سِراج، عن[١] المُغيرة بن سُوَيد، عن ابن عباس، به، مرفوعًا: «**مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِهِ**[٢]»، ولفظ محمد بن قدامة: «**خِفَّةُ عَارِضَيْهِ**».

---

(١) في (تاريخ بغداد / ط. العلمية ١٤/ ٣٠٠): «سُكَين بن أبي سراج والمغيرة بن سُوَيْد»!، وجاء على الصواب في طبعة دار الغرب الإسلامي.

(٢) في المطبوع من معجم الطبراني بلفظ: «لَحْيَيْهِ»، وجاءت في (المجمع ٥/ ١٦٤): =

وهذا إسناد ساقط؛ فيه أربع علل:

الأولى: المغيرة بن سُوَيد، ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ٤٠٩)! وليس ذلك بمقبول؛ فقد قال فيه الدارَقُطْني: «متروك الحديث» (تعليقات الدارَقُطْني على المجروحين/ ص ١٢٧)، وقال فيه أبو عليٍّ النيسابوري الحافظ: «مجهول» (الميزان ٤/ ١٦٣)، وكذا قال الخطيب في (تاريخ بغداد ١٦/ ٤٣٦)، واعتمده ابن الجوزي في (الضعفاء ٣٣٩٣) و(الموضوعات ١/ ٢٥٩)، والذهبي في (المغني ٦٣٨١) و(الديوان ٤٢١٣) و(الميزان ٢/ ١٦٩، ٤/ ١٦٣).

العلة الثانية: سُكَين بن أبي سِراج، ترجم له ابن حِبَّان في (المجروحين ١/ ٤٥٧)، وقال: «شيخ يروي الموضوعات عن الأثبات، والملزَقاتِ عن الثقات»، ثم ذكر له هذا الحديث، وهذا حُكم منه على الحديث بالوضع، وقال ابن عَدِي: «ليس بالمعروف» (الكامل ١٠/ ٤٦٢)، وقال الدارَقُطْني: «متروك الحديث» (تعليقات الدارَقُطني على المجروحين ص ١٢٧)، وقال أبو نُعَيم الأصبهاني: «روى عن عبدالله بن دينار بمناكيرَ وموضوعات» (الضعفاء ٩٢)، وقال الحاكم: «روى عن عبد الله بن دينار وغيرِه أحاديثَ موضوعة» (المدخل ٨٠)، وقال الخطيب: «مجهول، منكر الحديث» (تاريخ بغداد ١٦/ ٤٣٦).

العلة الثالثة: يوسف بن الغَرِق، قال فيه محمود بن غَيْلان: «ضربَ أحمد ويحيى بن مَعين وأبو خَيْثَمة علي حديثه وأسقطوه»، وقال أبو عليٍّ الحافظ:

= «لِحْيَتِهِ»، وهكذا عزاه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٨٢٥١) و(الكبير ٢٣٦٢٨) للطبراني، وهو الموافق لما في بقية المراجع، وانظر التنبيهات.

«منكر الحديث»، وقال أبو الفتح الأَزْدي: «كذاب» (اللسان ٨٧٠٢)، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، قال أحمد بن حنبل: رأيتُه ولم أكتب عنه شيئًا» (الجرح والتعديل ٩/ ٢٢٧)، وقال الدارَقُطْني: «متروك الحديث» (تعليقات الدارَقُطني على المجروحين/ ص ١٢٧)، وفي ترجمته ذكر ابن عَدِي هذا الحديث وغيرَه، ثم قال: «وما يرويه يوسف يُحتمَل؛ لأنه يروى عن قوم هذه الأحاديث وفيهم ضعْف» (الكامل ١٠/ ٤٦١) أي: فلعل البلاء منهم لا منه، ولكن روايته لهذه الموضوعات عن هؤلاء الضعفاء كافيةٌ في إسقاطه، لا سيما وعامة أحاديثه على هذه الشاكلة.

وبهذه العلل الثلاثِ أعلَّه الدارَقُطْني في (تعليقاته على المجروحين/ ص ١٢٧)، **والخطيب البغدادي** في (تاريخ بغداد ١٦/ ٤٣٦) - وقال: «لا يصح» -، **وتبِعه ابن الجوزي** في (الموضوعات ١/ ٢٥٩)، **والمُناوي** في (الفيض ٦/ ١٥)، **والشوكاني** في (الفوائد المجموعة / ص٤٧٤)، **والألباني** في (الضعيفة ١٩٣).

وأعلَّه الذهبي بيوسفَ وسُكَينٍ فقط، فقال عن **الأول:** «متَّهم»، وعن **الثاني:** «وضَّاع» (تلخيص الموضوعات ٦٥). **وأعلَّه الهيثمي** بيوسفَ وحدَه! فقال: «فيه يوسف بن الغَرِق قال الأَزْدي: كذاب» (المجمع ٥/ ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧). **واعترض السُّيوطي** في (اللآلئ ١/ ١١١) بأن المغيرة ذكره ابن حِبَّان في (الثقات)، وقد سبق أن هذا التعديل مردود بجرح عددٍ من النُّقاد؛ **ولذا تعقَّب الألباني السُّيوطي** قائلًا: «قد سبق غير مرة أن توثيق ابن حِبَّان وحدَه لا يُعتمد عليه؛ لتساهله فيه، ولاسيما عند المخالفة كما هو الأمر هنا، فقد سمعتَ قول الخطيب في المغيرة هذا أنه مجهول، وكذا قال أبو عليٍّ النيسابوري - فيما نقله الذهبي في (الميزان) -، ثم هَبْ أنه ثقة، فالراوي

عنه سُكَين مجهول أيضًا كما تقدَّم في كلام الخطيب، وقد قال الحافظ العسقلاني في ترجمته من (اللسان): «قال ابن حِبَّان: يروي الموضوعات، روى عن المغيرة عن ابن عباس رفعه: «مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِهِ». قلت (الألباني): فالحديث إذًا موضوع من هذا الوجه، حتى عند ابن حِبَّان الذي وثَّق المُغيرة، فهو إنما يَتَّهم به سُكَينًا هذا؛ فالراوي عنه يوسف الغَرِق قد تابعه عليه عبد الرحمن بن قيس عند أبي بكر الكَلاباذي في (مفتاح معاني الآثار)» (الضعيفة ١٩٣).

قلنا: نعم، قد تُوبِع يوسف، ولكن ممن لا يُعتد بمتابعته، ولا يُفرح بها!، وإليك البيان:

رواه الكَلاباذي في (بحر الفوائد ١/ ١٥١) عن محمد بن عبد الله بن يوسف المعروف بالعماني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن سعيد القُشَيْري، عن محمد بن الأزهر، عن عبد الرحمن [بن قيس]، عن سُكَين بن سِراج، عن المغيرة بن سُوَيد، عن ابن عباس، مرفوعًا: «**مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِهِ**».

وهذا أشدُّ وَهاءً من الذي قبله؛ فعبد الرحمن بن قيس هذا هو أبو معاوية الزعفراني؛ كذَّبه ابن مَهْدي وأبو زُرعة، ورماه الحافظ صالح جَزَرة والحاكم بالوضع (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٨)، وقال ابن حجر: «متروك، كذَّبه أبو زُرْعة وغيرُه» (التقريب ٣٩٨٩).

والراوي عنه محمد بن الأزهر، لعله الجُوزَجاني، مختلَف فيه (اللسان ٦٤٥٥)، وأبو إسحاق القُشَيْري لم نجد مَن ترجم له.

وقد خُولف كل من يوسف وابن قيس في سنده أيضًا:

فرواه ابن عَدِي في (الكامل ١٠/ ٤٦١) من طريق عبد الرحمن بن عَمرو

الحَرَّاني، ثنا سُكَين بن ميمون[١] أبو سِراج، عن المغيرة بن سُوَيد الكوفي، عن شيخ من النَّخَع، قال: لَقِيَني عِكْرِمَة، فقال لي: شَعَرْتُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِه**».

وعبد الرحمن بن عَمرو؛ قال فيه أبو زُرعة: «شيخ» (الجرح والتعديل ٥/ ٢٦٧)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٣٨٠)، ووثَّقه الطبراني في (المعجم الصغير / عقب الحديث رقم ١١٣٤).

وقد جعله عبد الرحمن من حديث سُكَين، عن المغيرة، عن شيخ من النَّخَع - لم يُسَمَّ -، عن عِكْرِمَة، قال: شَعَرْتُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: . . . الحديثَ.

فقد تبيَّن بهذا أن رواية المغيرة عن ابن عباس منقطعةٌ، **وهذه هي العلة الرابعة.**

وكذلك روايةُ عبد الرحمن بن عَمرو الحَرَّاني، في سندها أربعُ علل أيضًا: **الأولى والثانية:** سُكَين والمُغِيرة، وقد سبق الكلامُ عنهما، **والثالثة:** الشيخ النَّخَعي الذي لم يُسَمَّ، **والرابعة:** شكُّ عِكْرِمَة؛ فإنه يقول: «شَعَرْتُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ»، وهذا شكٌّ، وعلى كلٍّ فالسند إليه لا يصح؛ فالحديث من هذا الوجه لا يثبت بحال، والظاهر أنه من وضْع سُكَيْن **كما يقتضيه صنيعُ ابن حِبَّان، وأقرَّه عليه ابن طاهر القَيْسَراني** في (تذكرة الحفاظ ٧٣٦) و(معرفة

(١) هكذا سُمي في هذا الإسناد: سُكَين بن مَيْمون أبو سِراج، وفي الطرق السابقة: سُكَين بن أبي سِراج، وقد ذَكر الخطيب في (غُنية الملتمس / ص ٦٧) أنه يقال له: «سُكَين بن أبي سِراج، وسُكَين أبي سراج، وسُكَيْن بن سراج»، والجمع بين ما في هذا الإسناد والوجه الأول والثاني ممكن، بخلاف الوجه الثالث، وانظر التنبيهات.

التذكرة ٧١٨).

الطريق الثاني:

رواه ابن عَدِي في (الكامل ٥/ ١٩٢ - ١٩٣) - ومن طريقه ابن الجوزي في (الموضوعات) - قال: ثنا أبو خَوْلَة ميمون بن مَسْلَمة[1] البَهْراني، ثنا عبد الرحمن بن عُبيد الله الحَلَبي، ثنا أبو داود النَّخَعي، عن حِطَّان بن خُفاف أبي الجويرية، عن ابن عباس، به. وزاد ابن عَدِي في أوَّله: «**رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِاللهِ مُدَارَاةُ النَّاسِ**».

وهذا إسناد تالف؛ فيه: أبو داود النَّخَعي، وهو سُلَيْمان بن عَمرو الكذاب؛ قال أحمد بن حنبل: «كان يضع الحديث»، وقال ابن مَعين: «معروف بوضع الحديث»، وقال أيضًا: «كان أكذب الناس»، وقال البخاري: «متروك، رماه قُتَيْبة وإسحاق بالكذب» (الميزان ٢/ ٢١٦)، قال ابن عبد البر: «هو عندهم كذاب يضع الحديث، كذَّبه يحيى وأحمد وقُتَيْبة وشَرِيك وإسحاق، وتابعهم سائرُ أهل العلم بالحديث وتركوا حديثه»، وقال ابن حجر: «الكلام فيه لا يُحصر، فقد كذَّبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نقل كلامهم في الجرح أو ألَّفُوا فيه فوق الثلاثين نفْسًا» (اللسان ٣٦٣٣).

وفي ترجمته من (الكامل ٧٣٤) **ذكر ابن عَدِي له هذا الحديث وغيرَه، ثم قال:** «وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن سُلَيْمان بن عمرو كلُّها موضوعة، مما وضعها هو عليهم» (الكامل ٥/ ١٩٤).

---

(١) تحرفت في (الموضوعات لابن الجوزي / ط السلفية ١/ ١٦٦) إلى: «سلمة»، وجاءت على الصواب في ط أضواء السلف، وكذا نقلها السُّيوطي في (اللآلئ ١/ ١١١) على الصواب.

وبهذه العلة أعلَّه ابن الجوزي في (الموضوعات ١/ ٢٥٩)، **وتبِعه المُناوي** في (الفيض ٦/ ١٥)، والألباني في (الضعيفة ١٩٣).

الطريق الثالث:

رواه ابن الجوزي في (الموضوعات ٣٤٥) من طريق سُوَيد بن سعيد، قال: حدثني بَقِيَّة بن الوليد، عن أبي الفضل، عن مَكْحول، عن ابن عباس، به.

وهذا إسناد واهٍ جدًّا؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: سُوَيْد بن سعيد، مختلَف فيه، مشَّاه جماعة، وتكلَّم فيه جمهور النُّقاد، وقال الحافظ: «صدوق في نفسه، إلا أنه عَمِيَ فصار يتلَّقن ما ليس من حديثه؛ فأفحش فيه ابن مَعين القول» (التقريب ٢٦٩٠)، وانظر: (الميزان ٢/ ٢٤٨) و (تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧٥).

الثانية: بَقِيَّة بن الوليد، ثقة، لكنه أكثر الرواية عن الضعفاء والمجهولين، ودلَّس عنهم؛ ولذا نصَّ كثير من النُّقاد على أنه يُتَّقى حديثه إذا ما روى عن غير الثقات المعروفين، (تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٤). وقد عنعن.

الثالثة: أبو الفضل شيخ بقية، **قال ابن أبي حاتم:** «سألت أبي عن حديث رواه بَقِيَّة، عن الفضل، عن مَكْحُول، عن ابن عباس..» **وذكر هذا الحديث، ثم قال:** «قلت لأبي: مَن أبو الفضل هذا»؟ قال: «شيخ مجهول»، قال أبي: «هذا حديث موضوع باطل» (علل الحديث ٢/ ٢٦٣/ ٢٢٨٦).

هكذا حكم أبو حاتم الرازيُّ على أبي الفضل هذا بالجهالة، وعلى حديثه بالبطلان والوضع، وأقرَّه الذهبي في (الميزان ٤/ ٥٦٣) وتبِعه ابن حجر في (اللسان ٩٠٢٢).

وبهذه العلل الثلاثِ أعلَّه ابن الجوزي، غير أنه زعم أن أبا الفضل شيخَ بقية في هذا الحديث هو بَحْر بن كَنِيز[١] السَّقَّاء، وقال: «قال يحيى: بحْر ليس بشيء، لا يُكتب حديثه، كُل الناس أحبُّ إليَّ منه، وقال الدارَقُطْني والنَّسائي: متروك» (الموضوعات ١/ ٢٥٩).

وكذلك ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة بحْر من (الميزان ٢/ ٥) وقال: «أبو الفضل هو بحر»!، وأحسن ابن عِرَاق حيث قال: «قول ابن الجوزي في أبي الفضل: «إنه بَحْر بن كَنِيز» فيه نظر؛ فقد نقل الذهبي عن أبي حاتم أنه مجهول» (تنزيه الشريعة ١/ ٢٠٢)، وعلى فرض صحة كلام ابن الجوزي، فلا يغيِّر من الأمر شيئًا؛ فإن بحرًا متروك كما سبق.

فتبيَّن بذلك وَهاءُ هذه الطرق، وأنها لا تُنجِّي الحديث من الوضع؛ ولذا نقل ابن قُتَيْبة عن أصحاب الحديث أنهم قالوا في أحاديثَ موجودةٍ على ألسنة الناس: «ليس لها أصل» قال: «منها: مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ عَارِضَيْهِ» (تأويل مختلف الحديث/ ص ١٢٩).

وممن أقرَّ بوضعه عدا مَن سبق ذكرُهم: العَجْلُوني في (كشف الخفاء ٢/ ٣٧٧)، ونقله عن السُّيوطي وابن حجر الهيتمي المكِّي، وكلام هذا الأخير في (الفتاوى الفقهية الكبرى ٤/ ٢٥٩)، قال: «رواه الطبراني، والخطيب وضعَّفه، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات».

وقد رُوِي هذا المتن من حديث أبي هريرة أيضًا، وهو موضوع كذلك كما سيأتي.

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: «كثير»!.

تنبيهات:

الأول: روى الخطيب في (تاريخه ١٦/ ٤٣٦) عن الحافظ صالح بن محمد الملقَّب بجَزَرة أنه قال عن هذا الحديث: «قال بعض الناس: إنما هو تصحيف، إنما هو «**مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ لَحْيَيْهِ بِذِكْرِ اللهِ**»، ثم قال الخطيب: «ولا تصح «لِحْيَتِهِ» ولا: «لَحْيَيْهِ»». **وأقرَّه ابن الجوزي** في (الموضوعات ١/ ٢٦٠). والحديث بهذه السياقة لم نجدْه، ولكن جاءت لفظة «لَحْيَيْهِ» في المطبوع من معجم الطبراني، وجاءت في (المجمع ٥/ ١٦٤): «لِحْيَتِهِ»، وهكذا عزاه السُّيوطي للطبراني في (الجامع الصغير ٨٢٥١) و(الكبير ٢٣٦٢٨)، ولَمَّا أسنده ابن عَدِي من رواية محمد بن قُدامة بلفظ: «خِفَّة عَارِضَيْهِ» أتبعه برواية محمود بن خِداش بلفظ: «خِفَّة لِحْيَتِهِ»، ثم قال: «ثنا عُمر بن سِنان، ثنا عبد الرحمن بن أبي شُرَيح، ثنا يوسف بن الغَرِق بإسناده نحوه، وقال: «خِفَّة لِحْيَتِهِ»»، هكذا ورد في المطبوع من (الكامل ١٠/ ٤٦١ ط الرشد، ٧/ ١٦٨ ط. الفكر، ٨/ ٥٠٦، ٥٠٧ ط. العلمية)، مع أن السياق يقتضي تغايرًا بين رواية ابن خِداش وروايةِ ابن أبي شُرَيح، وهو ما كشفَتْه طبعةُ أبي غدة لـ(لسان الميزان ٨٧٠٢)؛ حيث جاء فيها قول الذهبي عقب رواية ابن قدامة: «تابعه محمود بن خِداش عن يوسف، وقال: «لَحْيَيْهِ» بدلَ: «عَارِضَيْهِ»، والذي في المطبوع من (الميزان ٤/ ٤٧١): «لِحْيَتِهِ» بدل «عَارِضَيْهِ»! وكذلك في (اللسان ٦/ ٣٢٦ ط. الهندية)، وما في طبعة أبي غدة هو الأقرب للصواب؛ بدلالة السياق، والله أعلم.

الثاني: خلَط ابنُ حجر في (اللسان ٣٥٢٦) بين سُكَين بن أبي سِراج، وسُكَينِ بن يَزيدَ أبي قَبِيصة، فجعلهما واحدًا! وهما اثنان مختلفان في الكُنية والنِّسبة واسمِ الأب والشيوخِ والتلاميذ، وقد فرَّق بينهما الذهبي في

(المقتنى ٤٦٦٦، ٥٠٩٠)، وهو الذي مال إليه أبو غدة محقق (اللسان)، والله أعلم.

الثالث: زعم المُلَّا عليٌّ القاري في كتابه (شرح الشفا ١/ ٣٤٤) أن هذا الحديث رواه الأربعة، ويعني بهم: أصحابَ السنن! وهذا وَهَمٌ؛ فلم يخرِّجه واحدٌ منهم.



[٩٥٥ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**إِنَّ رَأْسَ الْعَقْلِ التَّحَبُّبُ إِلَى النَّاسِ، وَإِنَّ مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةَ لِحْيَتِهِ**».

۞ **الحكم: باطل موضوع.** قال ابن عَدِي: «منكر»، **وأقرَّه** ابن عساكر، وابن طاهر القَيْسَراني، والسُّيوطي. وقال الذهبي: «كذِب»، **وأقرَّه** ابن حَجَر، وابن عِرَاق، والمُناوي. وحكَم ابن الجوزي بوضعه، **وأقرَّه** الشوكاني، والألباني.

التخريج:

﴿عد (٤/٢٦) "واللفظ له" / كر (١٤/٣٢٧) / ضو ٣٤٧﴾.

السند:

رواه ابن عَدِي في (الكامل) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)، وابن الجوزي في (الموضوعات) - قال: أنا عُمر بن سِنَان، ثنا الحسين بن المبارك، ثنا بَقِيَّة، ثنا وَرْقاء بن عُمر، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد واهٍ؛ فيه الحسين بن المبارك الطبراني؛ **قال ابن عَدِي:** «حدث بأسانيدَ ومتونٍ منكرة عن أهل الشام»، ثم روى له حديثين، قال عقِب كلٍّ منهما: «والبلاء في هذا الحديث من الحسين بن المبارك»، ثم روى له حديثَنا هذا، وقال عقبه: «وهذا أيضًا منكر بهذا الإسناد، والحسين بن المبارك لا أعرف له من الحديث غيرَ ما ذكرته، ولعل إن كان له غيرُه فيكون شيئًا يسيرًا، وأحاديثه مناكير» (الكامل ٤/٢٦).

وأقرَّه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ١٤/ ٣٢٧)، **وابن طاهر القَيْسَراني** في (ذخيرة الحفاظ ١١٠٧)، **والسُّيوطي** في (الجامع الكبير ٢/ ٥٢٦/ ٦٥٣٤).

ونقل الذهبي عن ابن عَدِي أنه قال في الحسين: «متَّهم»، ثم ذكر له هذا الحديث، وقال: «وهذا كذِب» (الميزان ١/ ٥٤٨)، **وأقرَّه الحافظ ابن حجر** في (اللسان ٢/ ٣١٣)، **والمُناوي** في (الفيض ٦/ ١٥)، **وابن عِرَاق** في (تنزيه الشريعة ١/ ٢٠٢)، **والألباني** في (الضعيفة ١٩٣).

ولمَّا ذكر ابن الجوزي هذا الحديثَ في (الموضوعات) قال: «هذا حديث لا يصح»، ثم أعلَّه بعلتين، **الأولى:** الحسين بن المبارك، وذكر فيه كلام ابن عَدِي، **والثانية:** وَرْقاء، فقال: «ووَرْقاء، قال يحيى بن سعيد: لا يساوي شيئًا» (الموضوعات ١/ ٢٥٩).

وأقرَّه السُّيوطي في العلة الأولى، وتعقَّبه في إعلاله له بوَرْقاءَ، فقال: «وَرْقاءُ هو اليَشْكُري، ثقة صدوق عالم، روى عنه الأئمة الستة» (اللآلئ ١/ ١١١).

قال الألباني: «صدق السُّيوطي، وأخطأ ابن الجوزي في قوله فيه: «لا يساوي شيئًا»، لكن هذا لا يُنجِّي الحديث من الوضع ما دام في الطريق إليه بَقيَّة، وهو مدلس مشهور، ولا يُفرح بتصريحه بالتحديث هنا؛ لأن الراوي عنه الحسين بن المبارك غير ثقة» (الضعيفة ١٩٣).

والحديث ذكره أيضًا الشَّوْكاني في (الفوائد المجموعة ١/ ٤٧٤)، وأعلَّه بالحسين.

والشطر الأول من الحديث له شواهدُ سيأتي الكلام عنها في موضعها من الموسوعة، وانظر في ذلك إن شئت (السلسلة الضعيفة ٣٦٣١).

تنبيه:

قال العَجْلُوني في (كشف الخفاء ٢/٣٧٧): «وأخرجه ابن عَدِي عن أنس بزيادة، ولفظه: «**مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يُشْبِهَ أَبَاهُ، وَمِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِهِ**». وحديث أنس هذا لم نجده مسندًا، لا عند ابن عَدِي ولا عند غيره!، وإنما جاء في كتاب (الفردوس بمأثور الخطاب ٦٠١٢ ط. دار الكتب العلمية): عن أنس بن مالك: «**مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يُشْبِهَ أَبَاهُ، وَمِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ حفه لِحْيَتَهُ**»!!، هكذا الحديث في هذه الطبعة، وفي (طبعة دار الكتاب العربي للكتاب نفسه) جاء الحديث هكذا:

[٦٤٣٠] أنس بن مالك: «مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يُشْبِهَ أَبَاهُ».

[٦٤٣١] أنس بن مالك: «مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِهِ».

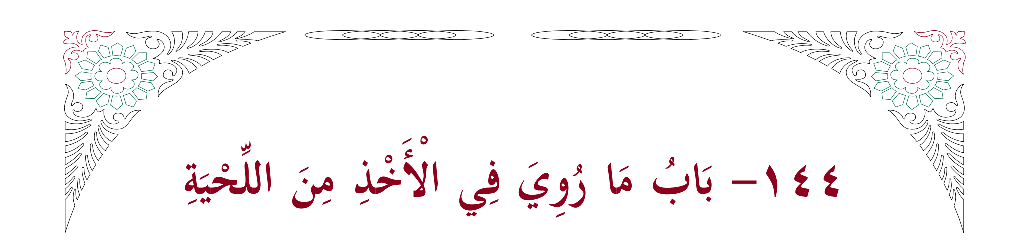
وعلَّق المحقق على الحديثين بما يفيد أن الدَّيْلمي لم يُسندهما عن أنس أيضًا، وإنما الذي في مخطوطة (مسند الفردوس) أنه أسند الحديث الأول عن أبي هريرة موقوفًا، ثم قال: «وفي الباب: أنس»!، وحديث أنس علَّقه القُضَاعي في (مسند الشهاب ٢٩٩) عن الحاكم في كتاب (فضائل الشافعي) بسنده إلى أنس بن مالك مرفوعًا بلفظ: «**مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يُشْبِهَ أَبَاهُ**»، وفيه قِصَّة.

فأمَّا حديثُنا فعلَّقه الدَّيْلمي في (المسند/ ق: ١٩٢)، عن الطبراني، بسنده إلى ابن عباس مرفوعًا، ثم قال: «وفي الباب: أنس بن مالك».

هكذا نقله المحقق من المخطوطة، ولا نستبعد أن تكون عبارة «وفي الباب.. الخ» تكرارًا للعبارة المذكورة عقب الحديث الأول، بسبب انتقال نظر الناسخ ونحو ذلك، أو أن الدَّيْلمي أراد أن يقول: «وفي الباب عن

أبي هريرة» فسبقه القلم وكتب «أنس»، لقُرب العهد به، وإلا فلم نجد مَن أسند هذا الحديث عن أنس كما سبق، حتى الدَّيْلمي نفْسه لم يسنده كما رأيت، ولعل ما سبق بيانه هو أيضًا حقيقة ما جاء في (كنز العمال ٣٠٧٤٨) من أن حديث أبي هريرة المخرَّج هنا قد أخرجه الحاكم في تاريخه، والدَّيْلمي في (مسند الفردوس)، فلم نجد مَن عزاه لهما في غير هذا الموضع، والله أعلم.





١٤٤- بَابُ مَا رُوِيَ فِي الْأَخْذِ مِنَ اللِّحْيَةِ

[٩٥٦ط] حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ:

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ، مِنْ عَرْضِهَا وَطُولِهَا** [بِالسَّوِيَّةِ]».

۞ **الحكم: باطل**، وقال البخاري: «ليس له أصل»، **وضعَّفه** التِّرْمذي، والعُقَيلي، وابن عَدِي، والبَيْهَقي، والنَّوَوي، والسُّيوطي، والمُناوي، والمُبارَكْفوري. وحكم الذهبي عليه بالنكارة، ونسب ابن حَجر ذلك للبخاري وأقرَّه. وحكم ابن الجوزي والألباني بوضعه.

التخريج:

﴿ت ٢٩٦٣ "واللفظ له" / عل (خيرة ٤١١١، ٥٥٤٦) "والزيادة له" / عق (٣/ ٥٨) / عد (٧/ ٣٥٤) / خل ٨٨٥ / شعب ٦٠١٩ / علج ١١٤٢﴾.

السند:

قال التِّرْمذي: حدثنا هَنَّاد، قال: حدثنا عُمر بن هارون، عن أسامة بن زيد، عن عَمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جده، به.

وأخرجه أبو يَعلَى المَوْصلي في (مسنده): عن أبي الربيع الزَّهْراني، ثنا عُمر بن هارون، عن أسامة بن زيد، به. وذكر الزيادة.

ومداره عند الجميع على عُمر بن هارون... به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه عُمر بن هارون البَلْخي؛ قال يحيى بن مَعِين وصالح جَزَرة: «كذاب»، زاد ابن مَعين: «خبيث، ليس حديثه بشيء». وقال ابن مَهْدي، وأحمد، والنَّسائي، وأبو عليٍّ الحافظ، وغيرُهم: «متروك الحديث». وقال أبو داود: «غير ثقة»، وقال عليُّ بن المَدِيني والدارَقُطْني: «ضعيف جدًّا». انظر: (الميزان ٣/ ٢٢٨)، و(تهذيب التهذيب ٧/ ٥٠٣ - ٥٠٥). وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، ويدَّعي شيوخًا لم يَرَهم... والمناكير في روايته تدل على صحة ما قال يحيى بن مَعين فيه» (المجروحين ٢/ ٦٣). ولذا قال الحافظ: «متروك» (التقريب ٤٩٧٩)، وقال الذهبي: «تركوه» (ديوان الضعفاء ٣١١٨)، وقال في (الكاشف ٤١١٨): «واهٍ، اتَّهمه بعضُهم».

ومع هذا اقتصر **التِّرْمذي** على قوله - عقب الحديث -: «هذا حديث غريب»، ثم نقل عن البخاري قولَه في عُمر هذا: «عُمر بن هارون مقارِبُ الحديث، لا أعرف له حديثًا ليس له أصل - أو قال: ينفرد به -، إلا هذا الحديث... لا نعرفه إلا من حديث عُمر بن هارون».

وقال العُقَيلي بعد أن رواه من طريقه: «لا يُعرف إلا به، وقد رُوي عن النبي ﷺ بأسانيدَ جِيادٍ أنه قال: «**أَعْفُوا اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ**». وهذه الرواية أَوْلى» (الضعفاء ٣/ ٥٨).

وكلام البخاري والتِّرْمذيِّ والعُقَيلي يقتضي أن عُمر بن هارون تفرَّد بهذا الحديث، لكن قال ابن عَدِي عقب روايته له: «وقد رَوَى هذا عن أسامةَ غيرُ

عُمر بن هارون» (الكامل ٧/ ٣٥٤).

قلنا: كذا قال، ولم نجدْه من غير رواية عُمر؛ ولذا قال البَيْهَقي - عقِب ذِكرِه كلامَ ابن عَدِي هذا -: «عُمر بن هارون البَلْخي غير قوي، ولا أدري مَن رواه عن أسامة غيرُه» (الشعب).

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ، والمتَّهم به عُمر بن هارون البَلْخي» (العلل المتناهية ٢/ ٦٨٦).

وقال النَّوَوي: «رواه التِّرْمذي بإسناد ضعيف لا يُحتج به» (المجموع ١/ ٢٩٠).

وقال الذهبي في ترجمة عُمر بن هارون من التاريخ: «ومن مناكيره...» فذكر له هذا الحديث، ثم قال: «فهذا لا يُعرف إلا به، ويخالفه ما ثبت مِن قوله عليه السلام: «**أَعْفُوا اللِّحى**»» (تاريخ الإسلام ٤/ ١١٧٣).

وقال ابن حَجَر: «أخرجه التِّرْمذي، ونَقَل عن البخاري أنه قال في رواية عُمر بن هارون: (لا أعلم له حديثًا منكرًا إلا هذا) اهـ، وقد ضعَّف عُمرَ بن هارون مطلقًا جماعةٌ» (فتح الباري ١٠/ ٣٥٠).

ورمز له السُّيوطي بالضعف في (الجامع الصغير ٦٩٣٣).

ونقل المُناوي حُكم التِّرْمذي بغرابته، ثم قال: «وقال غيره: ضعيف» (التيسير ٢/ ٢٦٨).

وقال المُبارَكْفُوري: «حديث عَمرو بن شُعيب هذا ضعيف جدًّا...؛ لأن مداره على عُمر بن هارون، وهو متروك كما عرفتَ» (تحفة الأحوذي ٨/ ٣٧). وقال أيضًا: «حديث ضعيف لا يَصلُح للاحتجاج به» (تحفة الأحوذي ٨/ ٣٩).

وقال الألباني: «حديث موضوع» (الضعيفة ٢٨٨).

تنبيه:

ورد في كلام لابن القَطَّان متعقِّبًا على عبد الحق الإشْبيلي: «ومن الأحاديث التي صحَّحها وهي من رواية أسامة بن زيد حديث: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ طُولِ لِحْيَتِهِ وَعَرْضِهَا» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤١٥، ٤١٦)، ونقله عنه الزَّيْلَعي في (نصب الراية ٢/ ٣١٠).

وليس مراد ابن القَطَّان أن عبد الحق صحَّح هذا الحديث، بل مراده أنه لم يُعِلَّه بأسامة بن زيد، وإنما اقتصر على إعلاله بعُمرَ بن هارون؛ فاستدل ابن القطان بذلك - وغيرِه - على أن أسامة صحيحُ الحديث عند عبد الحق، انظر: (بيان الوهم والإيهام ٤/ ٨٤، ٨٥، ٥/ ٤٦٧).

تنبيه آخر:

قال الماوَرْدي في (الحاوي الكبير ٤/ ١٦٣): «ويستَحب أن يأخذ - يعني: الحاجَّ أو المعتمر - من شعر لحيته وشاربه، وإنْ لم يجب عليه... ومنع ابن داود من ذلك؛ لأن النبي ﷺ: «**أَمَرَ بِإِعْفَاءِ اللِّحْيَةِ**»، والدلالة عليه روايةُ ابن عُمر: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْحَالِقَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ لِحْيَتِهِ طُولًا وَعَرْضًا**»»!!.

كذا قال، ولم نقف على رواية ابن عمر هذه في شيء من الكتب، فلعله أراد (ابن عَمرو) فتصحَّفت، مع رواية الحديث بالمعنى، والله أعلم.



[٩٥٧ط]   حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَأْخُذْ أَحَدُكُمْ مِنْ طُولِ لِحْيَتِهِ، وَلَكِنْ مِنَ الصُّدْغَيْنِ**».

۞ **الحكم: منكَر، أشار إلى ذلك** الحافظ أبو نُعَيم بقوله: «غريب». وقال ابن عَدِي: «غير محفوظ»، **وأقرَّه** ابن طاهر القَيْسَراني. وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، **وأقرَّه** الذهبي والألباني في أحد قوليه، وقال في موضع آخر: «ضعيف جدًّا».

التخريج:

﴿عد (٨/ ٥٤٧) "واللفظ له" / صحا ٣١٧٩ / حل (٣/ ٣٢٣، ٣٢٤) / خط (٦/ ٤١٨) / ضو ١٤٥٠﴾.

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل)، قال: حدثنا عليُّ بن أحمد بن مَرْوان، حدثنا محمد بن الوليد المَخْزُومي، حدثنا أبو اليمان، حدثنا عُفَير بن مَعْدان، عن عطاء، عن أبي سعيد الخُدْري، به.

هكذا في المطبوع «محمد بن الوليد المَخْزومي»، وهو معروف في هذه الطبقة، لكن لعله: «أحمد بن الوليد المُخَرِّمي»، فقد أخرجه الخطيب في ترجمته كما سيأتي، وعلى كلٍّ فقد تُوبِع عليه ابن الوليد هذا:

فرواه أبو نُعَيم في (المعرفة ٣١٧٩)، و(الحلية ٣/ ٣٢٣) - ومن طريقه الدَّيْلمي معلَّقًا - قال: حدثنا محمد بن أحمد بن عليِّ بن مُخْلد، ثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي، ثنا أبو اليمان، ثنا عُفَير بن مَعْدان، عن عطاء بن

أبي رباح، سمعت أبا سعيد، به، بلفظ: «لَا يَأْخُذِ الرَّجُلُ...».

ورواه الخطيب فجمع في روايته بين المُخَرِّمي والبلدي:

فرواه في ترجمة المُخَرِّمي من (تاريخ بغداد ٢٦٤١) - ومن طريقه ابن الجوزي في (الموضوعات ٣/ ٢٢٥) - من طريق محمد بن مَخْلَد العطَّار، حدثنا أحمد بن الوليد وإبراهيم بن الهيثم البلدي، قالا: حدثنا أبو اليمان، حدثنا عُفير... به.

فالحديث مداره عندهم على أبي اليمان، عن عُفَير بن مَعْدان، به.

قال أبو نُعَيم: «غريب من حديث عطاء، لا أعلم عنه راويًا غيرَ عُفَير بن مَعْدان» (الحلية ٣/ ٣٢٤).

التحقيق

هذا سند واهٍ جدًّا؛ فيه عُفَيْر بن مَعْدان؛ قال عنه أحمد: «ضعيف، منكر الحديث»، وقال يحيى: «ليس بشيء»، وقال مرة: «ليس بثقة»، وسُئل: «تضمُّه إلى أبي مَهدي؟ قال: «هو قريب منه»، وأبو مهدي هذا متروك رُمِيَ بالوضع. وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يكثر الرواية... بالمناكير ما لا أصل له، لا يُشتغل بروايته»، وقال النَّسائي: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه». انظر: (تهذيب الكمال ٢٠/ ١٧٧ - ١٧٨)؛ ولذا قال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٣٨٢٨)، وقال الحافظ: «ضعيف» (التقريب ٤٦٢٦).

وتفرُّد مثْلِ هذا عن مثل عطاء يُعدُّ منكَرًا.

وبه أعلَّ الحديثَ ابنُ عَدِي، فرواه - مع غيره - في ترجمة عُفَيْر من (الكامل)، ثم قال: «وعامة رواياته غيرُ محفوظة» (الكامل ٨/ ٥٤٨).

وتبعه ابن القَيْسَراني، فقال: «رواه عُفَير بن مَعْدان... وعُفير ليس بشيء»

(ذخيرة الحفاظ ٦٢٦٠).

وقال الذهبي: «فيه عُفير بن مَعْدان، واهٍ» (تلخيص الموضوعات ٧٠٧).

ولمَّا رواه الخطيب في ترجمة أحمد بن الوليد المُخَرِّمي قال عقبه: «قال أبو عبد الله ابن مَخْلَد: «أحمد بن الوليد المُخَرِّمي [لا] يسوي فَلْسًا» (تاريخ بغداد ٦/ ٤١٨).

وبهذا أعلَّه ابن الجوزي في (الموضوعات)، وزاد عليه فقال: «وقال ابن عَدِي: إبراهيم بن الهيثم كذَّبه الناسُ».

وتعقَّبه السُّيوطي، فقال: «أما إبراهيم بن الهيثم فقال في الميزان: وثَّقه الدارَقُطْني، وذكره ابن عَدِي في الكامل وقال: حديثه مستقيم سوى حديثِ الغار؛ فإنه كذَّبه فيه الناس... وأحاديثه جيدة، وقد فتَّشْت حديثه الكثيرَ فلم أجد له حديثًا منكرًا يكون من جهته»، قال الذهبي: وقد تابعه على حديث الغار ثقتان»، وقال في اللسان: وقد ذكره ابن حِبَّان في الثقات»، وقال الخطيب: ... وإبراهيم عندنا ثقة ثبْتٌ لا يَختلف شيوخُنا فيه، ...» انتهى، وأما أحمد بن الوليد فذكره ابن حِبَّان في الثقات، والله أعلم» (اللآلئ ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧).

وتبِعه ابن عِرَاق في (تنزيه الشريعة ٢/ ٢٧٤)، **والفَتَّني** في (تذكرة الموضوعات ص ١٦٠)، **والشوكاني** في (الفوائد ص ١٩٨)، غير أن الأخيرين اختصرا الكلام عليه.

وقد غفلوا جميعًا عن علة الحديث الحقيقيةِ التي بيَّنَّاها آنِفًا.

والحديث تكلَّم عليه **الألباني** في موضعين، قال في الأول: «موضوع» (الضعيفة ٣٩٩٠)، وقال في الثاني: «ضعيف جدًّا» (الضعيفة ٥٤٥٣).

[٩٥٨ط] حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﵄، قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مُجْفِلَ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ، فَقَالَ: «**عَلَامَ يُشَوِّهُ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ**[1]؟» قَالَ: وَأَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى لِحْيَتِهِ وَرَأْسِهِ، يَقُولُ: «**خُذْ مِنْ لِحْيَتِكَ وَرَأْسِكَ**».

اللغة:

قولُه: **(مُجْفِلِ الرأس واللحية)**، يقال: جفَل الشَّعرُ: أي: شعِث وانتصب. (المعجم الوسيط ١/١٢٧).

۞ **الحكم: منكَر بهذا اللفظ، وإسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** البَيْهَقي والألباني.

التخريج:

﴿أصبهان (٢/ ٢٤٤) "واللفظ له" / شعب ٦٠٢٠ / خطج ٨٦٦ " مختصرًا"﴾.

السند:

قال أبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان): حدثنا أحمد بن عُبيد الله بن أحمد بن سعيد القَصَّار، ثنا أبو عبد الله محمد بن سعيد، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا شَبَابَة بن سَوَّار، عن أبي مالك النَّخَعي، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، به.

ومداره - عندهم - على أبي مالك النَّخَعي، به.

---

(١) تصحفت في (الشعب/ ط العلمية) إلى: «أمس»، أما في ط الرشد فأثبتوا الكلمتين، فأبعدوا النُّجْعة.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أبو مالك النَّخَعي؛ وهو «متروك» كما في (التقريب ٨٣٣٧).

وبه ضعَّفه البَيْهَقي في (الشُّعَب)، **والألباني** في (الصحيحة ٤٩٣). وقال: «واعلم أنه لم يثبت في حديث صحيح عن النبي ﷺ الأخذُ من اللحية، لا قولًا - كهذا -، ولا فعلًا» (الضعيفة ٢٣٥٥).

ثم إنه منكر بهذا اللفظ؛ فالمحفوظ عن ابن المُنْكَدِر في هذا الحديثِ ما رواه الجماعة عنه مرسلًا: «أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ اتَّخَذَ شَعَرًا...» الحديثَ.

وانظر تفصيل الكلام على هذه العلة، مع بقية روايات هذا الحديث، في باب: «إكرام الشعر».



[٩٥٩ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**خُذُوا مِنْ عَرْضِ لِحَاكُمْ، وَاعْفُوا طُولَهَا**».

۞ الحكم: منكر، وإسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه السُّيوطي.

التخريج:

〔عطار (حديث ق ١٠٧/ ب)〕.

السند:

أخرجه أبو عبد الله محمد بن مَخْلَد العطار في (جزء له)[(١)] قال: حدثنا طاهر (وهو ابن خالد بن نِزار الأَيْلي)، حدثني أبي[(٢)]، أخبرني عُمر بن قَيس، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عُمر بن قيس المكي المعروف بسَنْدل، وهو «متروك» كما في (التقريب)، وقال ابن عَدِي: «عامة ما يرويه لا يُتابَع عليه، وخالد بن نِزار يحدِّث عنه بنسخة وفيها عجائب. وعُمر ضعيف بالإجماع لم يشُكَّ أحد فيه» (الكامل ٥/ ٨).

قلنا: وهذا الحديث من العجائب التي رواها خالد بن نِزار عنه، ولعل

---

(١) وعزاه له السُّيوطي في (الجامع الصغير)، وتبِعه صاحب (كنز العمال ١٧٢٢٥).

(٢) وقع في الأصل زيادة في السند في هذا الموضع: (أنبا إبراهيم، حدثني شعبة، عن حُمَيْدِ بن هلال، عن مُطَرِّفٍ)، وهذا سند الحديث الذي قبله، كرَّره الناسخ في هذا الموضع سهوًا. والله أعلم.

لأجل رواية خالد بن نِزار لهذه المناكير عن عُمر بن قيس؛ قال فيه ابن حِبَّان: «يُغرب ويخطيء» (الثقات ٨/ ٢٢٤)، وقال الحافظ: «صدوق يخطيء» (التقريب ١٦٨٢). هذا مع أن خالدًا هذا وثَّقه الدارَقُطْني وغيرُه.

وقال ابن عَدِي في طاهر بن خالد بن نِزار الأَيْلي: «له عن أبيه إفرادات وغرائب». وقال الذهبي: «صدوق، وله ما يُنكر» (الميزان ٣٩٧٧)، مع أن طاهرًا هذا وثَّقه الدارَقُطْني، والخطيب، وقال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي بسامَرَّاءَ، وهو صدوق»، انظر: (اللسان ٣٩٨١).

والمتن منكَر؛ لمخالفته الثابتَ عن النبي ﷺ من الأمر بإعفاء اللحية وتوفيرها، دون التعرُّض لعَرضها، أو تقييدٍ بطولها، والله أعلم.

والحديث رمز لضعفه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٣٨٩٨).

تنبيه:

الحديث ذكره الدَّيْلمي في (الفردوس ٢٨٣٣)، ولم نقف على كتاب (مسند الفردوس). لكن قال المُناوي في (فيض القدير ٣/ ٤٣٦): «ورواه الدَّيْلمي في الفردوس عنها، وبيَّض لسنده». يعني: لم يذكر سندًا له. وانظر: (المداوي ٣/ ٤٧٦).



١٤٥- بَابُ مَا رُوِيَ أَنَّ قَصَّ اللِّحْيَةِ وَطُولَ الشَّارِبِ مِنْ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ

[٩٦٠ط] حَدِيثُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مُرْسَلًا:

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَشْرُ خِصَالٍ عَمِلَتْهَا قَوْمُ لُوطٍ بِهَا أُهْلِكُوا، وَتَزِيدُهَا أُمَّتِي بِخَلَّةٍ: إِتْيَانُ الرِّجَالِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَرَمْيُهُمْ بَالْجُلَّاهِقِ وَالْخَذْفِ، وَلَعِبُهُمْ بِالْحَمَامِ، وَضَرْبُ الدُّفُوفِ، وَشُرْبُ الْخُمُورِ، وَقَصُّ اللِّحْيَةِ، وَطُولُ الشَّارِبِ، وَالصَّفِيرُ، وَالتَّصْفِيقُ، وَلِبَاسُ الْحَرِيرِ، وَتَزِيدُهَا أُمَّتِي بَخَلَّةٍ: إِتْيَانِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا**».

۞ **الحكم:** باطلٌ موضوع، وحكم عليه الألباني بالوضع.

اللغة:

(الجُلَّاهِق): الذي يلعب به الصبيان، وهو البُنْدُق، وهو فارسي معرب، وهو بالفارسية جلاهة، وهي البندقة من طين يُرمَى بها عن قوس، (جمهرة اللغة لابن دريد ١١٤٠).

التخريج:

﴿كر (٥٠/ ٣٢٢) / الخطيب (در ١٠/ ٣١٧) / مبتدأ (در ١٠/ ٣١٧)﴾.

السند:

أخرجه ابن عساكر في (تاريخه)، قال: أخبرنا أبو الفضل الكُلابي وأبو تُراب

المقرئ وأبو الحسن الخُشُوعي إذنًا، قالوا: أنبأنا أبو بكر الخطيب لفظًا، أنبأنا أبو الحسن بن رَزْقويه، أنبأنا عثمان بن أحمد بن عبد الله وأحمد بن سِنْدي، قالا: حدثنا الحسن بن عليٍّ، حدثنا إسماعيل بن عيسى، أنبأنا إسحاق بن بِشْر، أخبرني سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن الحسن، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ ففيه - مع إرساله - إسحاق بن بِشر، وهو أبو حذيفة البخاري، صاحب كتاب المبتدأ، وهو كذاب وضَّاع، كذَّبه ابن المَدِيني والدارَقُطْني وغيرهما، ورماه ابن حِبَّان وغيرُه بالوضع، انظر: (لسان الميزان ١٠٠٦).

ولذا حكم عليه الألباني بالوضع في (ضعيف الجامع ٣٧١١) و(الضعيفة)، ثم قال: «وإسحاق هذا كذاب، سواء كان هو البخاريَّ صاحب (كتاب المبتدأ) أو الكاهلي الكوفي؛ فكلاهما كذاب وضاع» (الضعيفة ١٢٣٣).

قلنا: هو الأول؛ فقد رواه عنه إسماعيل بن عيسى، وهو العطار، قال الخطيب في ترجمته: «روى عن أبي حذيفة إسحاق بن بِشر البخاري كتاب المبتدأ والفُتوح» (تاريخ بغداد ٣٢٩٣).

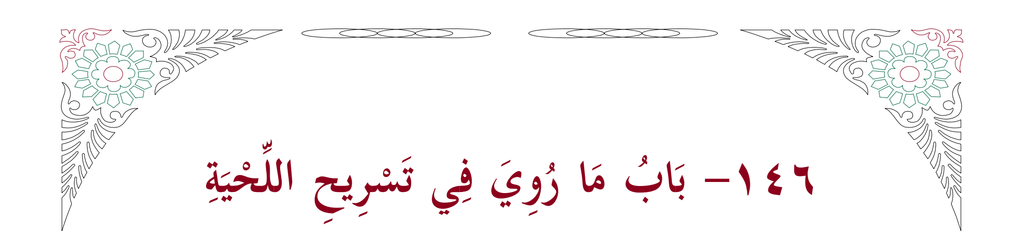
والظاهر أن هذا الحديث مما رواه إسحاق في كتابه هذا؛ فقد قال السُّيوطي: «وأخرج إسحاق بن بِشر، والخطيب، وابن عساكر، عن الحسن..» فذكر هذا الحديث، (الدر المنثور ١٠/ ٣١٧)، ولا نعلم أيَّ كتب الخطيب أراد، ولم نقف عليه فيما بين أيدينا من كتبه.

وقصَّر السُّيوطي، والمُناوي؛ فلم يذكرا له علة سوى الإرسال، انظر: (الجامع الصغير ٥٤٣٣)، و(الفيض ٤/ ٣١٦) مع (التيسير ٢/ ١٣٢).

قال الألباني: «والعجب من السُّيوطي كيف يخفى عليه هذا؟ فأورد الحديث في (الجامع) من رواية ابن عساكر هذه، وبيَّض له المُناوي فلم يتعقَّبه بشيء!» (الضعيفة ١٢٣٣).

وأما بقية رجال الإسناد، فابن رَزْقويه شيخ الخطيب محدِّث متقنٌ مُعَمَّر (السير ١٧/ ٢٥٨)، وشيخه الأول عثمان هو ابن السَّمَّاك، ثقة ثَبَت (السير ١٥/ ٤٤٥) وشيخه الثاني ابن سِنْدي، أبو بكر الحداد، ثقة (تاريخ بغداد ٢١٤٤)، وشيخهما الحسن هو ابن عَلُّويه، ثقة (السير ١٣/ ٥٥٩)، وابن أبي عَرُوبة وقتادة والحسن البصري ثلاثتهم أئمة ثقات، تقدَّم ذِكرُهم مرارًا.





١٤٦- بَابُ مَا رُوِيَ فِي تَسْرِيحِ اللِّحْيَةِ

[٩٦١ط] حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ:

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ فِي حُجْرَتِهِ، وَمَعَهُ مِدْرًى لِيُسَرِّحَ (يُسَرِّحُ) بِهِ لِحْيَتَهُ، إِذْ جَاءَ إنسانٌ فَاطَّلَعَ مِنْ [جُحْرٍ فِي] حُجْرَتِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «**لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْظُرُنِي**[1]**، لَقُمْتُ بِهَذَا الْمِدْرَى فَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ (لَفَقَأْتُ بِهَذَا الْمِدْرَى عَيْنَكَ)، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ**».

۞ **الحكم: صحيح المتن دون قوله: «يسرح به لحيته»، فمنكر، والمحفوظ بلفظ: «يَحُكُّ - أو: يُرَجِّلُ - بِهِ رَأْسَهُ» كما في الصحيحين وغيرهما، وهذه السياقة سندها ضعيف.**

اللغة:

(المِدْرَى والمِدْراة): شيء يُعمل من حديد أو خشب على شكل سنٍّ من أسنان المشط وأطول منه يسرَّح به الشعر المتلبِّد، ويستعمله مَن لا مشط له. (النهاية ٢/ ١١٥).

---

(١) في مطبوع (المعجم الكبير): «تنتظرني»، وفي نسختنا الخطية (٢/ ق ٨٩/ أ): «تنتظر»، والصواب: «تَنْظُرُنِي»، كما في رواية النَّسائي وغيره، وهو المناسب للسياق.

التخريج:

﴿غر ١٨٩ "واللفظ له" / طب (٦/ ١١١/ ٥٦٦٨) "والزيادة والروايتان له" / حل (٧/ ٩٦)﴾.

السند:

رواه النَّسائي في (الإغراب)، قال: أخبرنا عيسى بن عثمان بن عيسى ابن أخي يحيى بن عيسى، عن سفيان، عن أبي سلمة - وهو محمد بن أبي حفصة - عن الزُّهْري، عن سَهْل بن سعد، به.

كذا وقع الإسناد في المطبوع من (الإغراب)، وفيه سقط لعله من الناسخ؛

فقد رواه الطبراني في (الكبير) قال: حدثنا القاسم بن زكريا، ومحمد بن يحيى بن مَنْدَه الأصبهاني، قالا: ثنا عيسى بن عثمان الكِسَائي، حدثنا يحيى بن عيسى، عن سفيان، عن أبي سلمة، عن الزُّهْري، عن سَهْل بن سعد، به.

ورواه أبو نُعَيم في (الحلية) قال: حدثنا أبو بكر الطلْحي، حدثنا الحَضْرمي، (ح)

وحدثنا سُلَيْمان بن أحمد، حدثني محمد بن يحيى الأصبهاني، قالا: حدثنا عيسى بن عثمان الكِسائي ابن أخي يحيى بن عيسى، ثنا يحيى بن عيسى، عن سفيان، عن أبي سلَمة، عن الزُّهْري، عن سَهل، به.

قال الطبراني وأبو نُعَيم: «أبو سلمة هو محمد بن أبي حفصة»، زاد أبو نُعَيم: «واسم أبي حفصةَ مَيْسَرةُ، والحديث تفرَّد به يحيى عن الثوري».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: تفرُّد محمد بن أبي حفصة به عن الزُّهْري، وابن أبي حفصة مختلَف فيه عامَّة، وضعيف في الزُّهْري خاصَّة، وإليك البيان:

المجرِّحون:

قال يحيى بن سعيد: «كتبت حديثه كلَّه، ثم رَميتُ به بعد ذلك»، ثم قال: هو نحو صالح بن أبي الأخضر»، وقال معاذ بن معاذ: «كتبت عنه عن الزُّهْري ثم رغِبت عنه» قيل لمعاذ: لِمَ؟ قال: «رأيته يأتي أشعث بن عبد الملك، فإذا قمنا جلس إلى صبيان فأملَوْها عليه»، ولهذا ذكره العُقَيلي في (الضعفاء ١٧٠٩)، وذكره أحمد فلم يَرْضه[١]، قال المرُّوذي: «وأراه ذكر أن له رأيَ سوء»، وقال النَّسائي: «ضعيف»، وقال ابن عَدِي: «هو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم»، وقال الدارَقُطْني: «صالح، يُعتبر به»، وقال الفَسَوي: «هو ليِّن، إلا أنه فوق صالح بن أبي الأخضر» (علل أحمد برواية المروذي ١٢٦)، (المعرفة للفسوي ٣/ ٥١)، (سؤالات البَرْقاني ٤٣٤)، (تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٣).

---

(١) فأما ما في (الميزان ٣/ ٥٢٥): «وقال أحمد: صالح الحديث»، فلم نجد مَن نقله عن أحمد سوى الذهبي، ولو كان محفوظًا؛ لتسارع أصحاب التراجم إلى ذكره، بل ومن الملاحظ أن الذهبي نفسه لم يذكره في كتبه الأخرى التي ترجم فيها لابن أبي حفصة مع كثرتها، واحتياجه إليه، وقد ذكر محقق (الميزان) أن كلمة «أحمد» وقعت في النسخة (س): «آخر»، وكذا أثبتت في (ط الرسالة للميزان ٤/ ٩٨)، فلعل صوابها: «وقال أخرى» يعني: ابن مَعين، فقد عدَّد له الذهبي أقوالًا في ابن أبي حفصة، فالظاهر أن هذا أحدها، ويقويه أن هذه الكلمة نقلها ابن حجر في (المقدمة ص ٤٣٨) منسوبة لابن مَعين، والله أعلم.

المعدِّلون:

قال ابن المَدِيني: «ليس به بأس»، ووثَّقه أبو داود، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٤٠٧) وقال: «يخطئ» (تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٣).

واختلفت الرواية عن ابن مَعين، فوثَّقه مرة، وقال مرة ثانية: «صالح»، وقال أخرى: «ليس بالقوى»، وقال مرة: «ضعيف»، (الميزان ٣/ ٥٢٥)، (مقدمة الفتح / ص ٤٣٨).

قلنا: الظاهر أنه وثَّقه في غير الزُّهْري، فأما في الزُّهْري فضعَّفه، فقد قال ابن الجُنَيد: «سُئل يحيى بن مَعين - وأنا أسمع -: مَن أثبت الناس في الزُّهْري؟. قال: «مالك، ثم مَعْمَر، ثم عُقَيْل، ثم يونس... قال: «ومحمد بن أبي حفصة ضعيف الحديث» (شرح علل التِّرْمذي ٢/ ٦٧٣)، فظاهر السياق يعطي أنه ضعيف في الزُّهْري، وقد جاء ذلك صريحًا فيما نقله ابن أبي حاتم عن الدارمي، قال: قلت ليحيى بن مَعين: محمد بن أبي حفصة - يعني: في الزُّهْري - ؟ فقال: «صُوَيلح، ليس بالقوي» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٤١)، وهذه العبارة قد نقلها الدارمي عن ابن مَعين في (التاريخ ١٢) ضمن كلامه عن جماعة ضعَّفهم في الزُّهْري، وقد نَقل بعد ذلك في الكتاب نفْسِه عن ابن مَعين أنه وثَّقه (٢٢٨)، وهذا يؤيد ما ذكرناه بشأن تعارض أقواله فيه، وهو ما اعتمده ابن القَطَّان، حيث قال: «والرجل ثقة، ولكنه يُضعَّف في الزُّهْري خاصة، كأنه لم يحفظ حديثه كما يجب، فصار يجيء فيه بخلاف ما يجيء به غيرُه» (الوهم والإيهام ٢/ ٣٦١).

وعلى هذا؛ فلا يصح التمسُّك هنا بتوثيق ابن مَعين؛ لأن هذا الحديث من رواية ابن أبي حفصة عن الزُّهْري، وقد ضعَّفه ابن مَعين فيه.

فإن قيل: وكيف بإخراج الشيخين لحديثه عن الزُّهْري؟.

قلنا: قال الذهبي: «روى له الشيخان في المتابعات، ما أظن أن واحدًا منهما جعله حُجَّة» (السير ٧/ ٥٩)، وقال ابن حجر: «أخرج له البخاري حديثين من روايته عن الزُّهْري، تُوبع فيهما، وعلَّق له غيرَهما» (المقدمة ص ٤٣٨).

وقد قال الذهبي: «بالجَهْد أن يُعَدَّ حديثُه حسَنًا، وليس هو بالمُكْثر» (السير ٧/ ٥٩)، وقال أيضًا: «فيه شيء» (الميزان ٣/ ٥٢٥)، وقال: «فيه لِين» (مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق ٣١٨)، ومع ذلك قال في (الديوان ٣٦٧٥): «ثقة، ضعَّفه النَّسائي وحدَه»!!، وقال أيضًا: «ثقة مشهور، غيره أثبتُ منه» (تاريخ الإسلام ٣/ ٩٥٧).

وقال الحافظ: «صدوق يخطئ» (التقريب ٥٨٢٦).

قلنا: ومما سبق يترجح أنه ليس بحُجَّة فيما انفرد به، لاسيما في حديثه عن الزُّهْري، فإنه كما قال ابن القطان: «لم يَحفظ حديثه كما يجب، فصار يجيء فيه بخلاف ما يجيء به غيرُه»، وكذلك الشأن في هذا الحديث، وهذه هي:

العلة الثانية: المخالفة؛ فقد روَى هذا الحديث ابن عُيَيْنة، والليْث بن سعد، وابن أبي ذِئْب، ويونس بن يزيد، وصالح بن كَيْسان، وعُقَيل بن خالد، وغيرُهم من أصحاب الزُّهْري الثقات، عن الزُّهْري، عن سَهْل، به، وقالوا فيه: «**وَمَعَهُ مِدْرًى يَحُكُّ بِهِ رَأْسَهُ**»، ولفظ يونس «**يُرَجِّلُ بِهِ رَأْسَهُ**»، انظر: [مسند أحمد ٢٢٨٠٢ / صحيح البخاري ٥٩٢٤، ٦٢٤١، ٦٩٠١ / صحيح مسلم ٢١٥٦ / صحيح ابن حِبَّان ٥٨٤٥/ المعجم الكبير للطبراني ٥٦٦٠ - ٥٦٧٣].

فجاء ابن أبي حفصة وحدَه! وقال فيه عن الزُّهْري: «**وَمَعْهُ مِدْرًى، يُسَرِّحُ بِهِ**

لِحْيَتَهُ»، فهو لم ينفرد وفقط، بل خُولف أيضًا؛ فروايته تُعدُّ منكَرة، والمحفوظ هو ما رواه الثقات من أصحاب الزُّهْري.

العلة الثالثة: يحيى بن عيسى الرَّمْلي، مختلَف فيه أيضًا، فقال أبو معاوية: «اكتبوا عنه؛ فطالما رأيته عند الأعمش»، وقال أحمد: «ما أقرب حديثَه»، وقال أبو داود: «بلغني عن أحمد بن حنبل أنه أحسن الثناء عليه»، ووثَّقه العِجْلي (تهذيب التهذيب ١١/ ٢٦٣).

وفي المقابل، قال ابن مَعين: «ليس بشيء»، وقال أيضًا: «ضعيف»، وقال: «لا يُكتب حديثُه»، وقال الدارمي: «هو كما قال يحيي، هو ضعيف»، وقال النَّسائي: «ليس بالقوي»، وقال مَسْلَمة: «لا بأس به، وفيه ضعْف»، وذكره العُقَيلي في (الضعفاء ٢٠٥٢)، وكذلك ابن عَدِي، وقال: «عامة رواياته مما لا يُتابع عليه»، وقال الجُوزَجاني: «يروي أحاديثَ يُنكرها الناس»، وقال ابن حِبَّان: «كان ممن ساء حفظه، وكثُر وهَمُه، حتى جعل يخالف الأثبات فيما يروي عن الثقات، فلما كثُر ذلك في روايته؛ بطَل الاحتجاجُ به»، وأقرَّه السَّمْعاني، انظر: (الكامل ٢١٢٠) و(المجروحين ٢/ ٤٧٩)، و(أحوال الرجال ٦٢) و(الأنساب ٥/ ١١٣) و(تهذيب التهذيب ١١/ ٢٦٣).

وقال الذهبي: «صُوَيلح، ضعَّفه ابن مَعين... خرَّج له مسلم في الشواهد لا في الأصول» (مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق ٣٧٦)، وفي موضع آخَرَ: «صدوق يَهِم» (الديوان ٤٦٧١)، وفي موضع ثالث قال: «حسن الحديث»! (العبر ١/ ٢٦٣)، وفي (التقريب ٧٦١٩): «صدوق يخطئ».

قلنا: وقد تفرَّد يحيى بهذا الحديث عن سُفْيان الثَّوْري -كما قال أبو نُعَيم-، وتفرُّد مَن هذه حالُه بمثل هذا الحديثِ عن مثل الثوري تفرُّد فيه نظر، فأين

أصحاب الثوري الكبار عن هذا الحديث؟! بل لو كان الحديث عند الثوري فكيف قَنِعَ بروايته عن ابن أبي حفصة وحدَه عن الزُّهْري، وترَكَ روايته عن أصحاب الزُّهْري الكبار؟، لاسيما وفيهم مَعْمَر الذي رحل إليه الثوري، وقال: «قد كفانا مَعْمَرٌ الزُّهْري» (مقدمة الجرح والتعديل ص ٧٦) بسند صحيح.

فمِن المحتمل – إن لم يكن الغالب – أن يكون يحيى بن عيسى قد أخطأ في هذا الحديث، ووهِمَ فيه كغيره من الأحاديث التي وهِمَ فيها، والله أعلم.

لطيفة تتعلق بهذا الحديث:

قال الخليلي في ترجمة شيخه الحاكم: «سألني في اليوم الثاني لمَّا دخلت عليه ويُقرأ عليه في فوائد العراقيِّين: سُفْيان الثَّوْري، عن أبي سلَمة، عن الزُّهْري، عن سهْل بن سعد، حديثَ الاستئذان، فقال لي: مَن أبو سلَمة هذا؟ فقلت من وقته: هو المغيرة بن سلَمة السَّرَّاج، فقال لي: كيف يروي المغيرة عن الزُّهْري؟، فبَقِيت، ثم قال: قد أمهلْتُك أسبوعًا حتى تتفكرَّ فيه، فمن ليلته تفكرُّت في أصحاب الزُّهْري مِرارًا حتى بقيت فيه أكرِّر التفكُّر، فلما وقعت إلى أصحاب الجزيرة من أصحابه تذكرت محمد بن أبي حفصة، فإذا كُنيتُه أبو سلَمة، فلما أصبحت حضرت مجلسه ولم أذكر شيئًا حتى قرأت عليه مما انتخبْتُ قريبًا من مائة حديث، قال لي: هل تفكَّرْت فيما جرى؟ فقلت: نعم، هو محمد بن أبي حفصة، فتعجَّب، وقال لي: نظرت في حديث سفيان لأبي عمرٍو البَحيري؟ قلت: والله ما لقيت أبا عمرو، ولا رأيتُه، فذكرت له مما أَمَّمْتُ في ذلك، فتحيَّر، وأثنى عليَّ» (الإرشاد ٣/ ٨٥٢ – ٨٥٣).

[٩٦٢ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكْثِرُ دَهْنَ رَأْسِهِ وَتَسْرِيحَ لِحْيَتِهِ [بِالْمَاءِ]، وَيُكْثِرُ الْقِنَاعَ [بِثَوْبِهِ]، حَتَّى كَأَنَّ ثَوْبَهُ ثَوْبُ زَيَّاتٍ [أَوْ دَهَّانٍ]».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** الحافظ أبو الفضل العراقي، وابنه أبو زُرعة، وابن الجَزَري، والسُّيوطي، وابن حجر الهيتمي، والعظيم آبادي، والألباني.

اللغة:

قال البَغَوي: «**(الْقِنَاعُ):** الْخِرْقَةُ الَّتِي تُجْعَلُ عَلَى الرَّأْسِ مِنَ الدُّهْنِ» (شرح السنة ١٢/ ٨٣).

التخريج:

﴿شما ٣٣ "واللفظ له"، ١٢٧ "مقتصرًا على آخره" / سعد (١/ ٤١٦)، (١/ ٤١٦) "والزيادة الأولى له ولغيره" / خل ٥٣٤ "مختصرًا"، ٥٣٥ / تي ١٤٥ "والزيادة الأولى له ولغيره" / شعب ٦٠٤٤، ٦٠٤٥ / طاهر (تصوف ٥٤٠) / بغ ٣١٦٤ / نبغ ١٠٧٣، ١٠٧٤ / لقب (إتمام الدراية ص ١٦١)﴾.

التحقيق

انظر الكلام عليه فيما يأتي.



١- رِوَايَةُ: «يُكْثِرُ التَّقَنُّعَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قال: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ التَّقَنُّعَ حَتَّى يُنْظَرَ إِلَى حَاشِيَتَيْ إِزَارِهِ كَأَنَّه زَيَّاتٌ**».

الحكم: ضعيف.

التخريج:

[تي ١٤٦].

السند:

أخرجه التِّرْمذي في (الشمائل ٣٣، ١٢٧)، قال: حدثنا يوسف بن عيسى، قال: حدثنا وَكيع، قال: حدثنا الرَّبيع بن صَبِيح، عن يَزيدَ بن أَبان - هو الرَّقَاشي -، عن أنس بن مالك، به.

وأخرجه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٤١٦)، والدُّوري في (تاريخ ابن مَعين ١٤٥): عن قَبيصة بن عُقبة، عن سُفْيان الثَّوْري، عن الرَّبيع بن صَبِيح، به.

وأخرجه الدُّوري في (تاريخ ابن مَعين ١٤٦)، قال: حدثنا أبو نُعَيم الفضْل بن دُكَين، قال: حدثنا الرَّبيع بن صَبِيح، به. بلفظ السياقة الثانية.

ومدار الحديث عند الجميع - عدا روايةِ ابن سعد (١/ ٤١٦)، وأبي الشيخ (٥٣٤) - على الرَّبيع بن صَبِيح، عن يَزيدَ بن أبان الرَّقَاشي، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه يزيد بن أبان الرَّقَاشي، وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٧٦٨٣). بل قال عنه ابن حِبَّان: «كان يقلب كلام الحسن فيجعله

عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم، فلما كثُر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيرِه من الثقات، بطَلَ الاحتجاجُ به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب» (المجروحين ٢/ ٤٤٨).

وبه ضعَّفه ابن حجر الهيتمي؛ فقال: «يَزيدُ ضعَّفوه؛ فالحديث معلول» (أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل ص ٩٩).

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا»، وأعلَّه بيزيدَ، فنقل عن النَّسائي وغيره أنه متروك (الضعيفة ٢٤٥٦).

وفيه أيضًا: الرَّبيع بن صَبيح؛ «صدوق سيء الحفظ» كما في (التقريب ١٨٩٥).

وبه ضعَّف الحديثَ ابنُ الجَزَري فقال: «الرَّبيع بن صَبِيح له مناكيرُ، منها هذا الخبر؛ فإنه ﷺ كان أنظف الناس ثوبًا، وأحسنَهم هيئةً» (شرح المواهب اللدنية للزُّرْقاني ٥/ ٥٠٥).

وتعقَّبه الزُّرْقاني: بأن الربيع لم ينفرد به، بل تابعه عُمر بن حَفص العَبْدي، عن يَزيدَ، كما عند ابن سعد في (الطبقات ١/ ٤١٦).

قلنا: لكن هذه المتابعة واهية؛ فعُمر بن حفص العَبْديُّ متروك. انظر ترجمته في (الميزان ٣/ ١٨٩/ ٦٠٧٥).

وأَولى منها متابعةُ يحيى بنِ أبي كثير له؛ فقد أخرجه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ ٥٣٤) قال: حدثنا محمد بن أحمد بن راشد، نا أحمد بن إبراهيم بن خِلاص[1]، نا أبو عبد الرحمن المُقري، قال: سمعت

(١) كذا في طبعة دار المسلم، وفي طبعتي (دار الكتاب العربي ص ١٤٩)، و(الدار المصرية اللبنانية ٥٠٠): (خلاس).

أبا النضر، يحدِّث عن يحيى بن أبي كثير، عن يزيد الرَّقَاشي، عن أنس، به، مقتصرًا على ذِكر دَهن الرأس.

ولكن يحيى بن أبي كثير وإن كان ثقة إلا أنه مدلِّس، فيُحتمل أن يكون أخَذه من الربيع ودلَّسه، لاسيما ولم نجد ليحيى روايةً عن يزيدَ سوى هذا الحديث.

وفي الإسناد إليه أحمد بن إبراهيم بن خِلاس أو ابن خلاص؛ لم نقف له على ترجمة.

ولهذا ضعَّف سنده الحافظ أبو الفضل العراقي في (المغنى في حمل الأسفار ص ٨٦، ١١١١)، **وابنُه الحافظ أبو زُرعة** في (طرح التثريب ٤/ ١٧٥)، **والعظيم آبادي** في (عون المعبود ١/ ٣٣)، **والألباني** في (مختصر الشمائل ٢٦).

وقال السُّيوطي: «وروى الشيرازي في الألقاب بسند واهٍ من حديث أنس مرفوعًا» (إتمام الدراية لقراء النقاية ص ١٦١). **ومع هذا رمز لحسنه** في (الجامع الصغير ٧١٤٠)!. ولعله أراد أنه حسَن لغيره، فحسَّنه بما له من شواهدَ، كما سيأتي.

وقد قال الحافظ العراقي في (شرح التِّرْمذي): «هذا الحديث إسناده ضعيف، لكن له شواهد، منها في (الخِلَعيَّات) عن سَهْل بن سعد: «كَانَ ﷺ يُكْثِرُ دَهْنَ رَأْسِهِ، وَتَسْرِيحَ لِحْيَتِهِ بِالْمَاءِ»، ومنها: في (سنن البَيْهَقي)، عن أبي سعيد: «كَانَ لَا يُفَارِقُ مُصَلَّاهُ سِوَاكُهُ وَمُشْطُهُ، وَكَانَ يُكْثِرُ تَسْرِيحَ لِحْيَتِهِ». وإسناده ضعيف» (شرح المواهب اللدنية للزُّرْقاني ٥/ ٥٠٥).

وسيأتي الكلام على هذه الشواهد، والذي يظهر لنا أنها لا تتقوَّى ببعضها، والله أعلم.

تنبيه:

عزا الحديث الزُّرْقاني في (شرح المواهب اللدنية ٥/ ٥٠٥) للترمذي في «الجامع»، والحديث ليس في الجامع، إنما أخرجه في (الشمائل) فقط. وانظر: (التحفة ١/ ٤٣٣/ ١٦٧٩).



[٩٦٣ط] حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ:

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكْثِرُ الْقِنَاعَ، وَيُكْثِرُ دَهْنَ رَأْسِهِ، وَيُسَرِّحُ لِحْيَتَهِ بِالْمَاءِ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه:** العِراقي، والمُناوي.

التخريج:

﴿معر ٦١٦ / شعب ٦٠٤٦ "واللفظ له"﴾.

السند:

أخرجه ابن الأعرابي في (معجمه): عن محمد بن هارون الأَزْدي[(١)]، قال: نا مسلم بن إبراهيم، نا مُبَشِّر بن مكسّر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، به.

وأخرجه البَيْهَقي في (الشُّعَب) من طريق أحمد بن عبيد، حدثنا أبو بكر محمد بن هارون بن عيسى الأَزْدي... به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات؛ عدا محمد بن هارون بن عيسى الأَزْدي؛ فمختلَفٌ فيه؛ قال عنه الخطيب: «روَى عنه أبو العباس ابن عُقْدة وأبو عُمر حمزة بن القاسم الهاشمي وأبو بكر الشافعي، أحاديثَ مستقيمة» (تاريخ بغداد ٤/ ٥٦٢). وقال الدارَقُطْني: «ليس بالقوي» (سؤالات الحاكم ٢١٠)، فتفرُّد مثْلِه مما لا يُعتمد عليه.

(١) حُرِّفت هذه النسبة في مطبوع (معجم ابن الأعرابي) عند الحديث رقم (٦١٣) إلى: «الرَّازيّ»!

ومُبَشِّر بن مكسّر؛ قال عنه ابن مَعين: «ليس به بأس» (التاريخ - رواية الدُّوري ٣٣٢١)، وقال إسحاق بن منصور، عن ابن مَعين: «صُوَيلح»، وقال أبو حاتم الرازي: «لا بأس به» (الجرح والتعديل ٨/ ٣٤٣)، وقال يعقوب بن سفيان: «لا بأس به» (المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٤)، وقال ابن شاهين: «ليس به بأس» (الثقات ١٤٦٨).

ومع هذا لم يخرِّجوا له شيئًا لا في الكتب التسعة، ولا في صحيح ابن خزيمة، ولا في صحيح ابن حِبَّان؛ ولهذا قال الذهبي: «لم يخرِّجوا لذا شيئًا» (تاريخ الإسلام ٤/ ٤٩٠).

وتفرُّد مثْلِ هذا الراوي عن بقية أصحاب أبي حازم - كالثوري وابن عُيَيْنة وحماد بن زيد - لا يُطمئن له، والله أعلم.

ولذا قال الحافظ العراقي: «إسناده ضعيف» (فيض القدير ٥/ ٢٤١)، **وكذا ضعَّفه المُناوي** في (التيسير ٢/ ٢٨٢).

ومع ذلك قد رمز لحُسنه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٧١٤١).

وساقه الألباني في (الصحيحة ٧٢٠) من عند ابن الأعرابي وحسَّن إسناده.

وساقه أيضًا في (الضعيفة ٢٣٥٦) لكن من طريق البَيْهَقي في «الشُّعَب»، وتصحَّف عليه (مُبَشِّر بن مكسر) إلى (بِشر بن مُبَشِّر)؛ **فضعَّفه لأجله.**

تنبيهان:

الأول: الحديث عزاه المُناوي في (فيض القدير ٥/ ٢٤١)، و(التيسير ٢/ ٢٨٢) للترمذي في الشمائل. وهو وهْمٌ؛ لأن التِّرْمذي إنما أخرج حديث أنس فقط. وانظر: (السلسلة الضعيفة ٥/ ٣٨٠).

الثاني: عزاه الحافظ العراقي في (شرح التِّرْمذي): للخِلَعيات، كما في (شرح المواهب اللدنية للزُّرْقاني ٥/ ٥٠٥). ولم نقف عليه فيما لدينا من أجزاء الخِلَعيات الخطية، ولم نعثر عليه كذلك في فهرس النسخة المطبوعة بتحقيق صالح اللحام/ ط الدار العثمانية.



[٩٦٤ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «كَانَ لَا يُفَارِقُ مَسْجِدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سِوَاكُهُ وَمُشْطُهُ، وَكَانَ يَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ إِذَا سَرَّحَ لِحْيَتَهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ لَا يُفَارِقُ مَسْجِدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ - مَسْجِدَ بَيْتِهِ -: سِوَاكُهُ، وَكَانَ يَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ أَحْيَانًا، وَيُسَرِّحُ لِحْيَتَهُ أَحْيَانًا، وَيَأْمُرُ بِهِ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه** ابن عَدِي، والبَيْهَقي، والعراقي، والهيثمي، وابن حجر.

التخريج:

〚طس ٦٣٦٧ "واللفظ له" / عد (٥/ ١٩٩) "والرواية له" / شعب ٦٠٧١〛.

السند:

قال الطبراني في (الأوسط): حدثنا محمد بن عَمرو، ثنا أبي، حدثنا محمد بن سلَمة، عن سُلَيْمان بن أَرْقَم، عن الزُّهْري، عن عروة، عن عائشة، به.

ومداره - عندهم - على محمد بن سلَمة، عن سُلَيْمان بن أرْقَم... به.

قال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديثَ عن الزُّهْري إلا سُلَيمانُ بن أرقمَ، تفرَّد به محمد بن سلَمة».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ آفته سُلَيمان بن أَرْقم؛ قال فيه البخاري: «تركوه»

(التاريخ الكبير ٤/ ٢)، وقال الذهبي: «متروك» (الكاشف ٢٠٦٨).

وذكر ابن عَدِي هذا الحديث في ترجمته وقال: «ولسُلَيمانَ بنِ أَرْقَمَ غيرُ ما ذكرتُ من الحديث أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه لا يُتابعه أحد عليه» (الكامل ٥/ ٢٠٨).

وبه ضعَّفه البَيْهَقي في (الشُّعَب)، **والهيثمي** في (المجمع ٨٨٧٦)، **وابن حجر** في (الفتح ١٠/ ٣٦٧).

وضعَّفه أيضًا العراقي في (المغني عن حمل الأسفار ١/ ١٦٢).



[٩٦٥ط] حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يُفَارِقُ مُصَلَّاهُ سِوَاكُهُ وَمُشْطُهُ، وَكَانَ يُكْثِرُ تَسْرِيحَ لِحْيَتِهِ**».

❁ **الحكم: إسناده تالف، وضعَّفه** ابن المُلَقِّن، والحافظُ أبو الفضل العراقي، وابنه أبو زُرعة.

التخريج:

[منده (أمالي ق ٤٤/ أ) / طاهر (تصوف ٥٤١)].

السند:

أخرجه ابن مَنْدَه في مجالسَ من (أماليه) - ومن طريقه ابن طاهر المَقْدسي في (صَفْوة التصوف) والسياق له - قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن شعيب النيسابوري، قال: أنا سَهْل بن عمار العَتَكي، قال: أنا عُمر بن عبد الله بن رَزِين، قال: أنا خارجة بن مصعب، عن يَزِيدَ بن عمير المَدِيني، عن عِياض بن عبد الله ابن أبي سَرْح، عن أبي سعيد الخُدْري، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: خارجة بن مصعب، قال عنه الحافظ: «متروك، وكان يدلِّس عن الكذابين، ويقال: إن ابن مَعين كذَّبه» (التقريب ١٦١٢).

وبه أعلَّه ابن المُلَقِّن، فقال: «رواه ابن طاهر في «صَفْوة التصوف»، وفيه خارجة بن مصعب، وقد ضعَّفوه» (البدر المنير ٢/ ١٣).

الثانية: سهل بن عمار العَتَكي؛ كذَّبه غير واحد؛ ولذا قال عنه الذهبي: «متَّهم» (الميزان ٢/ ٢٤٠)، وانظر: (لسان الميزان ٣٧١١).

الثالثة: يَزيد بن عُمير المَدِيني؛ قال عنه الخطيب: «أحد المجهولين» (تالي تلخيص المتشابه ٢/ ٥٠١). وأقرَّه العراقي في (ذيل ميزان الاعتدال ٧٤٤)، وابن حجر في (اللسان ٨٥٨٥).

ولذا ضعَّفه العراقي في (المغني عن حمل الأسفار ص ٨٧)، **وتبِعَه ابنُه أبو زُرعة** في (طرح التثريب ٤/ ١٧٤).

تنبيهان:

الأول: جاء هذا الحديث في المطبوع من (تاريخ الإسلام للذهبي ١/ ٧٨٨) وبإِثره: «إسناده واهٍ».

وقال محققه في الحاشية: «كُتبت هذه الفقرةُ على هامش الأصل». اهـ.

فلا ندري أهذا من كلام الذهبي أم هو لغيره من العلماء؟ والله أعلم، وقد سقط الحديث برُمَّته من طبعة (دار الكتاب العربي ١/ ٥٠٩).

الثاني: قال الحافظ العراقي في (شرح التِّرْمذي): «في سنن البَيْهَقي، عن أبي سعيد: «كَانَ لَا يُفَارِقُ مُصَلَّاهُ سِوَاكُهُ وَمُشْطُهُ، وَكَانَ يُكْثِرُ تَسْرِيحَ لِحْيَتِهِ». وإسناده ضعيف» (شرح المواهب اللدنية للزُّرْقاني ٥/ ٥٠٥).

كذا قال، ولم نقف عليه في (سنن البَيْهَقي) ولا في غيره من كتبه، فالله أعلم.



[٩٦٦ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَمَرَّ بِرَكِيَّةٍ (بِرَكْوَةٍ) فِيهَا مَاءٌ، فَاطَّلَعَ (فَنَظَرَ) فِيهَا، فَسَوَّى مِنْ لِحْيَتِهِ وَمِنْ رَأْسِهِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: [وَأَنْتَ تَفْعَلُ هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟] فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ إِذَا خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ أَنْ يُهَيِّئَ (يُسَوِّيَ) مِنْ لِحْيَتِهِ وَرَأْسِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ [عَزَّ وجل] جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ ٢ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَهُ عَلَى الْبَابِ، فَخَرَجَ يُرِيدُهُمْ، وَفِي الدَّارِ رَكْوَةٌ فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ فِي الْمَاءِ وَيُسَوِّي[1] شَعَرَهُ وَلِحْيَتَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَأَنْتَ تَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: «**نَعَمْ، إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى إِخْوَانِهِ فَلْيُهَيِّئْ مِنْ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ ٣ عَنْهَا، قَالَتْ: «خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَمَرَّ بِرَكْوَةٍ لَنَا فِيهَا مَاءٌ، فَنَظَرَ إِلَى ظِلِّهِ فِيهَا، ثُمَّ سَوَّى لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ، ثُمَّ مَضَى، فَلَمَّا رَجَعَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: «**وَأَيَّ شَيْءٍ فَعَلْتُ؟ نَظَرْتُ فِي ظِلِّ الْمَاءِ، فَهَيَّأْتُ مِنْ لِحْيَتِي وَرَأْسِي، إِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَفْعَلَهُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ إِذَا خَرَجَ إِلَى إِخْوَانِهِ أَنْ يُهَيِّئَ مِنْ نَفْسِهِ**».

۞ **الحكم: منكر، دون قوله: «إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»، والحديث بهذه**

---

(١) في مطبوعة (الاعتلال) للخرائطي: «ويسري»، والمثبت من (أدب الإملاء) للسَّمْعاني، و(تلبيس إبليس) لابن الجوزي، وقد رَوَياه من طريق الخرائطي.

السياقة حَكَم بنكارته أبو حاتم الرازيُّ، وابن عَدِي، **وأقرَّه** ابن طاهر القَيْسَراني، وابن الجوزي **وتبِعَه** ابن عِرَاق. وحكَم السُّيوطي بوضعه، وتبِعَه الفَتَّنِي. وقال الألباني: «ضعيف جدًّا». وقولُه: «**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**» له شاهد من حديث ابن مسعود عند مسلم وغيرِه.

التخريج:

تخريج السياق الأول:]عد (٢/ ١٩٥) "واللفظ له" / لال (ملتقطة ٤/ ق٣٢٥)، (ذيل اللآلئ ٦٩١) "والروايات والزيادتان له" / علج ١١٤٤ / خطج ٩١٤[.

تخريج السياق الثاني:]حكيم ١٦١١ / عتلال ٣٥٢ "واللفظ له" / سمأ (ص ٣٢) / جوزي (تلبيس ٢٧٩)[.

تخريج السياق الثالث:]جوزي (تلبيس ٢٨٠) "واللفظ له" / علحا ٢٤٧٨ "معلقًا"[.

التحقيق

رُوِيَ هذا الحديثُ عن عائشة برواياته الثلاثِ من طرق كلها واهية، وإليك البيان:

الطريق الأول:

رواه ابن عَدِي في (الكامل ٢/ ١٩٥/ ١٨٠) - ومن طريقه ابن الجوزي في (العلل ١١٤٤) - قال: حدثنا ابن قُتَيْبة، حدثنا محمد بن آدم، حدثنا أبو المُحَيَّاة، عن أيوب بن مُدْرِك، عن مَكْحول، عن عائشة، به، بلفظ السياقة الأولى.

ورواه ابن لَالٍ في (مكارم الأخلاق) - كما في (الغرائب الملتقطة) و(ذيل

اللآلئ ٦٩١) - من طريق أحمد بن سعيد بن نجدة، حدثنا محمد بن آدم المِصِّيصي، حدثنا أبو المُحَيَّاة، عن أيوب بن مُدْرِك، عن مَكْحول، عن عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ مَرَّ بِرِكْوَةٍ مِنْ مَاءٍ... نحوه.

وهذا إسناد واهٍ جدًّا؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: أيوب بن مُدْرِك، قال ابن مَعين: «ليس بشيء، كذاب»، وقال أبو حاتم والنَّسائي والدارَقُطْني: «متروك»، وضعَّفه أبو زُرعة والفَسَوي وابن عَدِي وغيرُهم (اللسان ١/ ٤٨٨)، ولذا قال الذهبي: «تركوه» (الديوان ٥٣٠).

الثانية: انقطاعه بين مَكْحول وعائشةَ؛ فهو لم يسمع منها كما في (السير ٥/١٥٦) و(جامع التحصيل ٧٩٦).

وبهاتين العلتين أعلَّه ابن عَدِي، فنَقل جرْح ابن مَعين والنَّسائي لأيوبَ، ثم روَى له حديث الصلاة على أصحاب العمائم يوم الجمعة، ثم حديثَنا هذا، وقال عقبه: «ولأيوبَ بنِ مُدْرِك أحاديث، وعامة حديثِه عن مكحول، وإذا روى عن مكحول، فيكون مكحول عن صحابة، ولم يدركْهم، مثل مَن ذكرته: أبو الدَّرْداء، وعائشة... (وكل ذلك) مراسيلُ، وأيوب بن مُدْرِك فيما يرويه عن مكحول وغيرِه يتبيَّن على رواياته أنه ضعيف»، **ثم قال ابن عَدِي:** «وهذان الحديثان منكران عن مكحول، وروى أيوب هذا غيرَ هذين الحديثين عن مكحول مناكير» (الكامل ٢/ ١٩٥ - ١٩٦).

وتبِعه ابن طاهر، فقال: «رواه أيوب بن مدْرِك الحنفي، عن مكحول، عن عائشة. وأيوبُ متروك الحديث، ومكحول عن عائشة منقطع؛ لأنه لم يُدْرِكْها» (ذخيرة الحفاظ ٢٧٥٤).

وأقرَّه أيضًا ابن الجوزي في حُكمه عليه بالنكارة، غير أنه لم يُعِلَّه إلا بأيوبَ (العلل المتناهية ١١٤٤)، **ومع ذلك قال ابن عِرَاق:** «أورده ابن الجوزي في الواهيات وأعلَّه بأيوبَ، وقال: تركوه، وبأنه من رواية مكحول عن عائشة ولم يُدركها» (تنزيه الشريعة ٢/ ٢٧٨).

قلنا: وفيه علةٌ أخرى، وهي:

الثالثة: انقطاعه بين أيوب بن مُدْرِك ومكحول؛ قال البخاري في (التاريخ الكبير ١/ ٤٢٣): «أيوب بن مُدْرِك، عن مكحول؛ مرسَل». -أي: منقطع-، وقال ابن حِبَّان: «يروي المناكير عن المشاهير، ويدَّعي شيوخًا لم يَرَهم، ويزعم أنه سمِع منهم، روى عن مكحول نسخةً موضوعة، ولم يَرَه» (المجروحين ١/ ١٨٥ - ١٨٦).

ولذا، ذكره السُّيوطي في (الزيادات على الموضوعات ٦٩١) - وهو (الذيل) -، ثم قال: «أورده في (الميزان) في ترجمة أيوب بن مُدْرك، وقال: قال ابن مَعين: ليس بشيء، وقال مرة: كذاب، وقال أبو حاتم والنَّسائي: متروك، وقال ابن حِبَّان: روى عن مكحول نسخة موضوعة ولم يَرَه».

وتبعه الفَتَّنِي في (تذكرة الموضوعات ص ١٥٩).

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا... ومقتضَى إيراده إياه في (الذيل) أنه حديث موضوع، وما هو عن الصواب ببعيد، لكن الجملة الأخيرة منه: «**إنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**» قد ثبتت في جملة من الأحاديث الصحيحة، وقد خرَّجت طائفة طيبةً منها في (الصحيحة ١٦٢٦)» (الضعيفة ٦٢٩١).

قلنا: وقد رواه عن مكحول: العلاء بنُ كثير، وأبو سعيد الشامي، فلعل

أيوب قد أخذه من أحدهما.

فأما رواية العلاء:

فأخرجها الخرائطي في (اعتلال القلوب ٣٥٢) - ومن طريقه السَّمْعاني في (أدب الاملاء والاستملاء ص ٣٢)، وابن الجوزي في (تلبيس إبليس ٢٧٩) - قال: حدثنا أبو سهلٍ بُنَان بن سُلَيْمان الدَّقَّاق، قال: حدثنا عبد الرحمن بن هانئ النَّخَعي، عن العلاء بن كثير، عن مكحول، به، بلفظ الرواية الثانية.

وأخرجها أيضًا الحكيم التِّرْمذي في (نوادر الأصول ١٦١١) قال: حدثنا بذلك أبي رَحِمَهُ اللَّهُ: ثنا أبو نُعَيم النَّخَعي، عن العلاء بن كثير، به، مختصرًا.

وهذا أشدُّ وَهاءً من الذي قبله، وفيه ثلاث علل أيضًا:

الأولى: انقطاعه بين مكحول وعائشةَ؛ كما سبق.

الثانية: العلاء بن كثير، هو الدمشقي؛ قال فيه ابن حجر: «متروك، رماه ابن حِبَّان بالوضع» (التقريب ٥٢٥٤).

الثالثة: عبد الرحمن بن هانئ النَّخَعي مختلَف فيه، والراجح أنه واهٍ، **وإليك البيان:**

المجرِّحون:

قال فيه أحمد بن حنبل: «ليس بشيء»، وقال ابن مَعين: «كذاب»، وقال أبو داود والنَّسائي: «ضعيف»، وقال العُقَيْلي: «ضعَّفه أبو نُعَيم الفضْل بن دُكَين»، وقال ابن عَدِي: «عامة ما له لا يتابِعه عليه الثقات» (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩٠)، وضعَّفه أبو زُرعة الرازي كما في (الضعفاء ٢٧٣)،

وقال الدارَقُطْني: «متروك» (العلل ١٤/ ٢٢٤).

ويلحق بهذا الرأي قول البخاري: «فيه نظر، وهو في الأصل صدوق»، قال المُعَلِّمي اليماني: «وكلمة «فيه نظر» معدودة من أشدِّ الجَرْح في اصطلاح البخاري، لكن تعقيبه هنا بقوله: (وهو في الأصل صدوق) يخفِّف من وَطْأتها» (التنكيل ١/ ٢٧٨)، وقال الألباني: «وكأنه يعني: أنه صدوق في نفسه، شديدُ الضعف في حفظه» (الضعيفة ١٢/ ٤٧٢).

المعدِّلون:

قال فيه أبو حاتم: «لا بأس به، يُكتب حديثُه»، وقال العِجْلي: «ثقة»، (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩٠)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٣٧٧)، وقال: «ربما أخطأ، في القلب منه»، وذكره ابن خَلْفُون في (الثقات) وقال: «اختلفوا فيه» (الإكمال لمُغْلَطاي ٣٢٦٤).

والرأي الأول القاضي بوَهائه هو الذي اعتمده الذهبي في (الميزان ٢/ ٥٩٥) و(الديوان ٢٤٩٨) و(المغني ٣٦٤٨)، فلم يَحْكِ غيرَه، ومع ذلك قال ابن حجر: «صدوق له أغلاط، أفرط ابن مَعين فكذَّبه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق»!! (التقريب ٤٠٣٢).

وأما رواية أبي سعيد الشامي:

فرواها الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٩١٤) قال: أنا أبو الحسن محمد بن عُبيد الله بن محمد الحِنَّائي، نا أحمد بن سُلَيْمان النَّجَّادِ إملاءً، نا محمد بن عبد الله بن سُلَيْمان، نا هارون بن إدريس، نا أبو يحيى الحِمَّاني، عن أبي سعيد الشامي، عن مَكْحُول، عن عائشة، قالت: أَبْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْوَةً فِيهَا مَاءٌ، فَاطَّلَعَ فِيهَا، فَرَأَى رَأْسَهُ وَلِمَّتَهُ

وَوَجْهَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: «**إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى إِخْوَانِهِ فَلْيُهَيِّئْ مِنْ نَفْسِهِ...**» الحديثَ، لم يذكر فيه اللحية، وهذا إسناد واهٍ كالذي قبله، وفيه ثلاث علل أيضًا:

الأولى: انقطاعه بين مكحول وعائشة؛ كما سبق.

الثانية: أبو سعيد الشامي الذي يروي عن مكحول؛ قال الدارَقُطْني: «مجهول»، وأقرَّه الذهبي في (الميزان ٤/ ٥٣٠)، واعتمده ابن حجر في (التقريب ٨١٣١)، ويحتمل أن يكون هو عبدَ القُدُّوس بن حبيب؛ فإنه شامي، ويُكْنَى بأبي سعيد، ويَروي عن مكحول، فإن كان هو؛ فقد كذَّبه ابن المبارك، وقال الفَلَّاس: «أجمعوا على ترك حديثه» (الميزان ٢/ ٦٤٣)، وهذا الذي ذكرناه احتمالًا قد جزم به الألباني في حديث آخَرَ من رواية الحِمَّاني عن أبي سعيد الشامي عن مكحول (الضعيفة ٣٨٥٧)، ثم ذكر أنه لا يَستبعد أن يكون الذي حكم عليه الحافظ بالجهالة هو وعبدُ القُدُّوس واحدًا، وكيفما كان، فهو علة في الإسناد، والله أعلم.

الثالثة: هارون بن إدريس، لم نجد مَن تَرجم له بعد طول بحث وعناء، وانظر: (معجم شيوخ الطبري ٣٥٥).

وشيخه أبو يحيى الحِمَّاني اسمه: عبد الحميد بن عبد الرحمن، وهو مختلَف فيه، وذَكر ابن حجر هذا الاختلافَ في مقدمة الفتح، ثم قال: «إنما روَى له البخاري حديثًا واحدًا في فضائل القرآن... وهذا الحديث قد رواه مسلم من طريق أخرى... فلم يخرِّج له إلا ما له أصل» (المقدمة ٤١٦)، وفي (التقريب) قال: «صدوق يخطئ، ورُمي بالإرجاء».

الطريق الثاني:

رواه ابن الجوزي في (تلبيس إبليس ٢٨٠) من طريق الحسن بن سفيان، ثنا [عبد الرحمن بن صالح، حدثنا] عبد الرحمن بن محمد بن عُبيد[(١)] الله العَرْزَمي، عن أبيه، عن أم كلثوم، عن عائشة، به، بلفظ الرواية الثالثة.

وتُوبِع عليه عبدُ الرحمن بن صالح:

فقد علَّقه ابن أبي حاتم في (العلل ٢٤٧٨) قال: «سألت أبي عن حديث رواه محمد بن عبد الرحمن العَرْزَمي، عن أبيه، عن جده، عن أم كلثوم، عن عائشة؛ قالت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمُرُّ بِرَكْوَةٍ لَنَا فِيهَا مَاءٌ، فَيَطَّلِعُ فِيهِ، ثُمَّ يُسَوِّي مِنْ لِحْيَتِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: «**لَا بَأْسَ إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى إِخْوَانِهِ أَنْ يُهَيِّئَ مِنْ نَفْسِهِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُهَيِّئَ مِنْ نَفْسِي**»؟ قال أبي: «هذا حديث منكر».

قلنا: وسنده واهٍ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: محمد بن عُبيد الله بن أبي سُلَيْمان العَرْزَمي، تركه ابن مَهْدي، وابن المبارك، والقَطَّان، وابن مَعين، وغيرُهم، قال أحمد بن حنبل: «ترك الناس حديثَه»، وقال الحاكم: «متروك الحديث بلا خلافٍ أعرفه بين أئمة النقل فيه» (تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٣)، ولذا قال الحافظ: «متروك»

---

(١) تحرفت في (ط. دار الفكر ص ١٨٠) و(ط. دار الكتاب العربي ص ٢٤٩) و(ط. دار ابن خلدون ص ٢٠٥) و(ط. دار القلم ص ١٩٥) إلى: «عَبْد»، وجاء على الصواب في طبعة دار الوطن (رقم ٢٨٠)، وكذا الزيادة من طبعة دار الوطن، وسقطت من الطبعات الأخرى!.

(التقريب ٦١٠٨).

الثانية: عبد الرحمن بن محمد بن عُبيد الله العَرْزَمي، ذُكِر لأبي نُعَيم، فقال: «كان هؤلاء أهلَ بيت يتوارثون الضعف قرنًا بعد قرن» (مسائل محمد بن عثمان بن أبي شَيْبة عن شيوخه ٥٧)، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي» (الجرح والتعديل ٥/ ٢٨٢)، وقال الدارَقُطْني: «متروك» (سؤالات البَرْقاني ٤٤٣)، وقصَّر الذهبي فقال: «ضعَّفه الدارَقُطْني» (الميزان ٢/ ٥٨٥) و(المغني ٣٦٢١)، مع أنه في ترجمة ابنه محمد بن عبد الرحمن من (الميزان ٣/ ٦٢٧) و(المغني ٥٧٣٧) قال: «قال الدارَقُطْني: متروك الحديث هو وأبوه وجده». وأما ابن حِبَّان فذكره في (الثقات ٧/ ٩١) وقال: «يُعتبر حديثُه من غير روايته عن أبيه».

قلنا: وهذا من روايته عن أبيه؛ فلا يُعتبر به إذًا.

وابنه محمد بن عبد الرحمن قد مرَّ قريبًا أنه متروك، ولكن قد تابعه عبد الرحمن بن صالح، وهو العَتَكي، وثَّقه ابن مَعين وغيرُه، وكان شيعيًّا غاليًا (تهذيب التهذيب ٦/ ١٩٧).

الطريق الثالث:

رواه ابن السُّنِّي في (عمل اليوم والليلة ١٧٤)، عن عليِّ بن محمد بن عامر، ثنا محمد بن إسحاقَ بنِ جُوتِي[1]، ثنا أبو عمرو عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عمرو بن عبد الرحمن بن الحَكَم بن أبي العاص بن

(١) تحرف في المطبوع «حوثي»، وفي طبعة الهلالي: «حوتي» وذكر أنه في نسخة: «جوثي»، **قلنا:** صوابه «جوتي» بضم الجيم ثم واو ساكنة ثم مثناة فوقية مكسورة (توضيح المشتبه ٢/ ٥٤٧).

أُمَيَّةَ بن عبد شمس، ثنا عيسى بن واقِد الزاهد[١] الإسكندراني، عن عطاء بن السائب، عن مُعاذة العَدَوية، قالت: سمِعتُ عائشة رضي الله عنها تقولُ: إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى إِخْوَانِهِ - أَوْ قَالَتْ: إِلَى بَعْضِ إِخْوَانِهِ - فَنَظَرَ فِي رَكْوَةٍ مِنْ مَاءٍ إِلَى لِمَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَلَمَّا أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: بِأَبِي وَأُمِّي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْتَ الْقَائِلُ الْفَاعِلُ حِينَ نَظَرْتَ إِلَى وَجْهِكَ؟ قَالَتْ: فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «**نَعَمْ يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللهَ** عز وجل **جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى إِخْوَانِهِ فَلْيُهَيِّئْ مِنْ نَفْسِهِ**».

ولم يذكر فيه تسوية اللحية؛ ولذا لم نخرِّجه هنا، وسيأتي في باب النظر في المِرآة من هذه الموسوعة إن شاء الله تعالى، وإسناد هذه الرواية تالف؛ وفيه علل:

العلة الأولى: عُثْمَان بن عبد الله الأُمَوي، مختلَف في نسَبه؛ وقد رُمي بالكذب ووضْعِ الحديث وسرِقتِه، قال ابن عَدِي: «يروي الموضوعاتِ عن الثقات»، وقال الدارَقُطْني: «متروك الحديث»، وقال أيضًا: «يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات»، وقال الجُورَقاني: «كذاب يسرق الحديث» (اللسان ٥/ ٣٩٤)، وقال الحاكم: «كذاب، قدِمَ خراسان فحدَّث بأحاديثَ أكثرها موضوعة [والحمْل فيها عليه]» (سؤالات السِّجْزي ٤٢ بتصرف) والزيادة من (اللسان ٥١٣٢)، وقال الخطيب: «كان ضعيفًا، والغالب على حديثه المناكير» (تاريخ بغداد ٦٠٠٦)، وقال الذهبي: «متهَمٌ واهٍ، رماه بالوضع ابن عَدِي وغيرُه» (ديوان الضعفاء ٢٧٦٩).

---

(١) كذا في المطبوع، وذكر الهلالي أنه جاء في هامش بعض النسخ: «في نسخة: الزاهري»، **قلنا:** وهذا هو الصواب، والله أعلم.

الثانية: عيسى بن واقِد؛ قال الهيثمي - وتبِعه الألباني -: «لم أجد مَن ذكره» (المجمع ١/ ٢٩٣)، و(الضعيفة ٤٩٠).

قلنا: ذكره ابن عَدِي في أثناء ترجمة الحسن بن عَمرو بن يوسف من (الكامل ٤٦٢)، وقال: «شيخ بصري»، وذكره ابن ناصر الدِّين في (توضيح المشتبه ٤/ ٢٦٠) بلا جَرحٍ أو تعديل، وروى له ابن خُزَيمة في (صحيحه ١٩١٣)، وروى عنه جماعة.

الثالثة: عطاء بن السائب؛ فإنه كان قد اختلط، ولا يُحتج من حديثه إلا بما رواه القدماء من أصحابه، وعيسى بن واقد ليس منهم، (تهذيب التهذيب ٧/ ٢٠٦).

هذا وقد قال الحافظ العراقي بشأن هذا الحديث: «قد جاء ما يعارضه، روَى الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس: «لَا يَنْظُرْ أَحَدُكُمْ إِلَى ظِلِّهِ فِي الْمَاءِ»، لكنه من طريق طلحة بن عَمرٍو الحَضْرمي؛ فليس بحجة» (تنزيه الشريعة ٢/ ٢٧٨).

قلنا: كلاهما ليس بحجة، وهذا الحديث الذي أشار إليه ذكره الألباني في (الضعيفة ٦٢٩٢) وقال: «موضوع»، وسيأتي تخريجه في بابه من هذه الموسوعة المباركة إن شاء الله تعالى.

تنبيه:

هذا الحديث أورده السُّيوطي في (الجامع الكبير ١٢/ ٦٤٠/ ٢٧٣٠٩)، وعزاه لابن السُّنِّي في عمل اليوم والليلة، وقال: «وفيه أيوب بن مُدْرِك، متروك»!!.

قلنا: وهذا وهَمٌ؛ فقد سبق أن الحديث عند ابن السُّنِّي ليس من رواية أيوب بن مُدْرِك؛ وإنما رواية أيوبَ عند ابن عَدِي وابنِ لَالٍ وابنِ الجوزي كما بيَّنَّاه آنِفًا.



[٩٦٧ط] حَدِيثُ عَطَاءٍ مُرْسَلًا:

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ ثَائِرُ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ: أَنِ اخْرُجْ - كَأَنَّهُ يَعْنِي: إِصْلَاحَ شَعَرِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ - فَفَعَلَ الرَّجُلُ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ ثَائِرَ الرَّأْسِ، كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ؟!**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف؛ لإرساله، وأشار إلى هذه العلةِ** البَيْهَقيُّ وابن عبد البر وابن حجر والألباني، ولكن قال البَيْهَقي: إنه مرسَلٌ جيِّدٌ.

الفوائد:

قال ابن عبد البر: «وفيه: إباحة اتخاذ الشعَرِ والوَفَراتِ والجُمَمِ؛ لأنه لم يأمرْه بحَلْقه. وفيه: الحضُّ على ترجيل شعرِ الرأس واللحية، وكراهيةُ إهمالِ ذلك والغفلةِ عنه، حتى يتشعَّثَ ويَسمُجَ، وهذا عندي أصلٌ في إباحة التزيُّن والتنظُّفِ كلِّه ما لم يتشبَّهِ الرجلُ في ذلك بالنساء.

وأما قوله في الحديث: «**كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ**» فهو محمول على المعروف من كلام العرب؛ لأنها كانت تُشبِّه ما استقبحَتْ بالشيطان، وإن كان لا يُرى؛ لِما أوقع الله في نفوسهم من كراهية طلْعتِه، ومن هذا المعنى قولُه ﷻ في شجرة الزَّقْوم: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝٦٥﴾ [الصافات: ٦٥]» (التمهيد ٥/ ٥٠ - ٥١).

التخريج:

〚ط ٢٧٣٢ / شعب ٦٠٤٣ / هقد ٦٩٦〛.

السند:

أخرجه مالك في (الموطأ) - ومن طريقه البَيْهَقي في (الشُّعب) و(الآداب)-: عن زيد بن أسلمَ، أن عطاء بن يَسارٍ أخبره، قال: . . . فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه ثقات، إلا أنه مرسَل.

ولكنه مرسل قويٌّ؛ فعطاء بن يسار من كبار التابعين، جُلُّ رواياته عن الصحابة، لا يَكاد يَروي عن غيرهم.

ولهذا قال البَيْهَقي: «هذا مرسَل جيِّدٌ» (الآداب ٦٩٦).

وقال الألباني: «أخرجه مالك في (الموطأ) بسند صحيح، ولكنه مرسَل» (الصحيحة ١/ ٨٩٢).

قال ابن عبد البر: «ولا خلاف عن مالك أن هذا الحديث مرسل، وقد يتصل معناه من حديث جابر وغيره» (التمهيد ٥/ ٥٠). ويعني بحديث جابر، ما رواه الأوزاعي قال: حدثني حسَّان بن عطية قال: حدثني محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبد الله قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ زَائِرًا فِي مَنْزِلِنَا، فَرَأَى رَجُلًا شَعِثًا، فَقَالَ: «**أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسَكِّنُ بِهِ رَأْسَهُ**»، وَرَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَسِخَةٌ، فَقَالَ: «**أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ**»» (الاستذكار ٨/ ٤٣٦).

وأشار إلى هذا الشاهدِ أيضًا الحافظُ، فقال: «وهو مرسل صحيحُ السند، وله شاهد من حديث جابر، أخرجه أبو داودَ والنَّسائيُّ بسند حسن» (فتح الباري ١٠/ ٣٦٧).

لكن حديث جابرٍ هذا ليس فيه ذِكرُ اللحية، ثم إنه معلول، أعلَّه الإمام أحمدُ والنَّسائي وغيرُهما، كما سيأتي بيانُه في باب: «إكرام الشعر».

[٩٦٨ط] حَدِيثُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ:

عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ سَرَّحَ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ بِالْمُشْطِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ؛ عُوفِيَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَاءِ، وَزِيدَ فِي عُمُرِهِ**».

۞ **الحكم: باطل موضوع، حَكَمَ بوضعِه** ابنُ حِبَّان والدارَقُطْني وابنُ الجوزي - **وأقرَّه** الذهبي وابن حجر والشوكاني -، وقال أبو نُعَيم: «**منكَرٌ بمَرَّة**»، **وأقرَّه** السُّيوطي وابن عِرَاق.

التخريج:

﴿مجر (١/ ٣٣٥) / أصبهان (٢/ ٢٦٥) "واللفظ له" / تمام ١٦٦٣ / قطغ (لسان ٣/ ١٨) / كر (٥٤/ ٨٥) / سمأ (ص ٣١) / ضو ١٤٥٢﴾.

السند:

أخرجه ابن حِبَّان في (المجروحين)، قال: أخبرناه محمد بن المسيِّب، ثنا الفتح بن نُصَير الفارسي، ثنا حسان بن غالب، أخبرني مالك بن أنس، عن ابن شِهاب، عن سعيد بن المسيِّب، عن أُبَيِّ بن كعب، به.

ورواه الدارَقُطْني في (غرائب مالك) كما في (اللسان)، وأبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان) - ومن طريقه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) -، وتمَّام في (الفوائد)، والسَّمْعاني في (أدب الإملاء)، وابن الجوزي في (الموضوعات): من طُرق، عن الفتح بن نُصَير[1]، عن حسَّان بن غالب، ... به.

(١) في (الفوائد): «ابن نصر»، وكذا ورد في ترجمته عند ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٧/ ٩١) وتبعه السَّمْعاني في (الأنساب ٥/ ٩٩)، والذهبي في (الميزان ٣/ ٣٤٠) وابن حجر في (اللسان ٦/ ٣١٧)، وكذا في (تنزيه الشريعة ٢/ ٢٧٤)، مع =

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه علتان:

الأولى: حسَّان بن غالب، قال فيه ابن حِبَّان: «شيخ من أهل مِصرَ، يَقْلب الأخبارَ على الثقات، ويروى عن الأثبات المُلزَقاتِ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به بحال، ولا الروايةُ عنه إلا على سبيل الاعتبار»، ثم روى له هذا الحديثَ، (المجروحين ١/ ٢٧١).

وقال الحاكم: «له عن مالك أحاديثُ موضوعة»، وقال أبو نُعَيم: «حدَّث عن مالك بالمناكير»، وقال الدارَقُطْني: «ضعيف متروك»، وشذَّ ابنُ يونسَ فوثَّقه!! (اللسان ٣/ ١٨).

وقد رُمِي حسانُ بوضعَ هذا الحديث، أشار إلى ذلك ابن حِبَّان فيما نقلْناه آنِفًا؛ **ولذا قال السُّيوطي:** «قال ابن حِبَّان: موضوع؛ آفتُه حسَّان شيخُ أهل مصر، كان يروي عن الثقات المَلزوقات» (اللآلئ ٢/ ٢٢٧)، **وقال ابن الجوزي:** «موضوع، والبلاء فيه من حسان بن غالب المصري» (الموضوعات ٣/ ٥٤)، **وقال ابن طاهر:** «رواه حسان... وحسان هذا من أهل مِصرَ، يَقْلب، ويروي عن الثقات المقلوباتِ» (التذكرة ٨٣١) **وقال الذهبي:** «وضعه حسان بنُ غالب» (تلخيص الموضوعات ٧٠٩).

الثانية: الفتح بن نُصير أو نَصر الفارسي، المصري، قال ابن أبي حاتم: «تكلَّموا فيه، وضعَّفوه؛ فلم نسمع منه» (الجرح والتعديل ٧/ ٩١)، **وقال الدارَقُطْني:** «ضعيف متروك» (لسان الميزان ٦/ ٣١٧). والحديث أورده

= أنه قد ورد في موضع آخر من (الميزان ١/ ٤٧٩) و (اللسان ٣/ ١٨): «ابن نصير»، وهو الموافق لما في بقية المراجع، والله أعلم.

الدارَقُطْني مع آخَرَ في غرائب مالك، وقال: «هذا لا يصحُّ عن مالك، وفتْحٌ وحسان ضعيفان، وهذا الحديث وحديثُ المُشْطِ موضوعان» (اللسان ٣/ ١٨)، (الفوائد المجموعة ص ١٩٨).

وقال أبو نُعَيم بعد أن أخرجه في (تاريخ أصبهان): «منكَرٌ بمَرَّة»، نقله السُّيوطي في (اللآلئ ٢/ ٢٢٧)، وابن عِرَاق في (تنزيه الشريعة ٢/ ٢٧٤)[(١)].

ونقل الحافظ في (لسان الميزان ٦/ ٣١٧)، عن الدارَقُطْني أنه قال في (الفتح): «ضعيف متروك»، ثم قال: «وأورد له هذا الباطلَ عن حسان بن غالب، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة... وقد تقدَّم في ترجمة حسان بن غالب، وأن الدارَقُطْني ضعَّفه». **وكذا ذكر ابن عِرَاق** في (تنزيه الشريعة ٢/ ٢٧٤) أن الدارَقُطْني أخرج هذا الحديث في الغرائب من حديث أبي هريرة، من طريق الفتح بن نصر، بإسناد حديث أُبيٍّ نفْسِه.

والذي في (اللسان ٣/ ١٨) في ترجمة حسانَ ظاهرُه أنه خرَّجه من حديث أُبَيِّ بن كعب؛ لأنه أحاله على سند ابن حِبَّان، وهو الموافق لما في سائر المراجع، وإلا فإن لم يكن ما ذكراه سبْقَ قلمٍ، فيكونُ قد اختُلف على الفتح في سنده، وكلاهما موضوع كما قاله الدارَقُطْني وغيرُه، والله أعلم.

---

(١) ولم نجده في المطبوع من (التاريخ)، والظاهر أنه سقَطَ من النُّسَّاخ؛ فقد رواه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٥٤/ ٨٥) من طريق أبي نُعَيم بسنده ومتنه، وفي آخره: «منكَرٌ مُمَوَّه»! هكذا في المطبوع، وصوابه: (بمَرَّة)، وهي من قول أبي نُعَيم كما نقله السُّيوطي عنه، ولكن نسبها محققُ (التاريخ) لابن عساكر، فوضع قبلها بين معكوفين: «[قال ابن عساكر]»، وقال في الحاشية: «زيادةٌ منَّا للإيضاح»!!.

[٩٦٩ط] حَدِيثُ الْحَكَمِ مُرْسَلًا:

عَنِ الْحَكَمِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **كَانَ يُسَرِّحُ لِحْيَتَهُ بِالْمُشْطِ**».

۞ **الحكم: مرسَل ضعيف الإسناد، وأعلَّه** العراقي.

التخريج:

﴿خطج ٩٠٩ / سمأ (ص ٣١)﴾.

السند:

رواه الخطيب في (الجامع) - ومن طريقه السَّمْعاني في (أدب الإملاء) - قال: أنا محمد بن الحُسين القَطَّان، أنا دَعْلَجُ بن أحمدَ، أنا أحمد بن عليٍّ الأَبَّارُ، أنا أبو ذَرٍّ الحَدَّادُ الصقر بن حسين، بصري، نا أبو بكر الحنَفي، عن مِسْعَر بن كِدَام، عن لَيْث، عن الحَكَم، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: الإرسال؛ فالحَكَم - وهو ابن عُتَيْبة - تابعيٌّ من صغار التابعين.

الثانية: لَيْث، وهو ابن أبي سُلَيْم، ضعَّفه أحمد وأبو زُرعة وأبو حاتم وغيرُهم (تهذيب التهذيب ٨/٤٦٨) وقال الحافظ: «صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثُه؛ فتُرِك» (التقريب ٥٦٨٥).

الثالثة: الصقر بن حسين، لم نجد له ترجمة. وبقية رجال الإسناد ثقاتٌ مشاهيرُ، والحديث ذكره العراقي في (المغني ص ٨٧)، وأعلَّه بالإرسال فقط.

تنبيه:

تصحَّفَ الحَكَم في (الحاوي للسيوطي ١/ ٤٦٣) إلى (الحسن).

[٩٧٠ط] حَدِيثُ عليٍّ: عَلَيْكُمْ بِالْمُشْطِ:

عَنْ عَليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**عَلَيْكُمْ بِالْمُشْطِ؛ فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الْفَقْرَ، وَمَنْ سَرَّحَ لِحْيَتَهُ (حِينَ)[1] يُصْبِحَ كَانَ لَهُ أَمَانًا حَتَّى يُمْسِيَ؛ لِأَنَّ اللِّحْيَةَ زَيْنُ الرِّجَالِ، وَجَمَالُ الْوَجْهِ**».

۞ **الحكم: باطل موضوع، قاله** السُّيوطي، وابن حجرٍ الهَيْتمي، والعَجْلُوني.

التحقيق

لم نجدْه مسندًا، وإنما ذكره السُّيوطي في (الحاوي ٢/ ٤٦) عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا، ثم بيَّن بعد ذلك أنه حديث مقطوعٌ ببطلانه (الحاوي ٢/ ٦٤).

بينما ذكره عبد الرحمن الصَّفُّوري في (نزهة المجالس ومنتخب النفائس ٢/ ٣٠٩) عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ موقوفًا، بلفظ: «**مَنْ سَرَّحَ لِحْيَتَهُ...**». دُون أوَّلِه.

وسُئِل عنه **ابنُ حجر الهيتمي** مع عدة أحاديثَ أخرى، فقال: «هذه الأحاديث كلُّها كذِبٌ موضوعة، لا يحلُّ روايةُ شيءٍ منها إلا لبيان أنها كذِبٌ مُفترًى على النبي ﷺ، كما أفاد ذلك الحافظ السُّيوطيُّ شكر الله سعْيَه» (الفتاوى الحديثية ص ١٢٤).

وذكره العَجْلُوني في (كشف الخفاء ٢/ ٣١٥) وقال: «موضوع كحديث: «مَنْ أَمَرَّ الْمُشْطَ عَلَى حَاجِبَيْهِ؛ عُوفِيَ مِنَ الْوَبَاءِ»، وكحديث: «عَلَيْكُمْ بِالْمُشْطِ؛ فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الْفَقْرَ»، جميعًا موضوع كذِبٌ، كما نَقل ذلك ابنُ حجر المكيُّ عن الحافظ السُّيوطي».

ولم يبيِّنْ واحدٌ منهم مَن أخرجه!!.

---

(١) تصحفت في (الحاوي) إلى: «حتى»، وجاءت على الصواب في بقية المصادر المذكورة في التحقيق.

١٤٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِحْفَاءِ الشَّارِبِ وَقَصِّهِ ونحو ذلك

[٩٧١ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**أَحْفُوا** (انْهَكُوا) **الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى**».

الحكم: متفق عليه (خ، م).

اللغة:

(أَحْفُوا): من الإحفاء، وهو المبالغة في القصِّ، انظر ما تقدَّم في باب: «إعفاء اللحية».

التخريج:

خ ٥٨٩٣ "والرواية له" / م (٢٥٩/ ٥٢) "واللفظ له" / ت ٢٩٦٥ / ...

سبق برواياته وشواهدِه في باب: «إعفاء اللحية».



[٩٧٢ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «**الْفِطْرَةُ خَمْسٌ** (خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ): **الْخِتَانُ** (الِاخْتِتَانُ)، **وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الْآبَاطِ**».

۞ **الحكم:** **متفق عليه** (خ، م) عدا الروايةِ الثانية فلمُسْلم.

التخريج:

〚خ ٥٨٨٩ "والرواية له ولمسلم"، ٥٨٩١ "واللفظ له"، ٦٢٩٧ / م (٢٥٧/ ٤٩)، (٢٥٧/ ٥٠) "والرواية الثانية له" / د ٤١٤٩ / ...〛.

سبق برواياته وشواهدِه في باب: «خصال الفطرة».



[٩٧٣ط] حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ:

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: ضِفْتُ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَأَمَرَ بِجَنْبٍ، فَشُوِيَ، قَالَ: فَأَخَذَ الشَّفْرَةَ، فَجَعَلَ يَحُزُّ لِي بِهَا مِنْهُ. قَالَ: فَجَاءَهُ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَأَلْقَى الشَّفْرَةَ، وَقَالَ: «**مَا لَهُ، تَرِبَتْ يَدَاهُ؟**» [وَقَامَ يُصَلِّي]. قَالَ مُغِيرَةُ: وَكَانَ شَارِبِي وَفَى، فَقَصَّهُ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى سِوَاكٍ، أَوْ قَالَ: «**أَقُصُّهُ لَكَ عَلَى سِوَاكٍ**».

❁ **الحكم: إسناده جيِّد، وصحَّحه** الدارَقُطْني، وعبد الحق الإشْبيلي، والعراقي، والألباني.

الفوائد:

قال الحافظ: «واختُلِف في المراد بقوله: «**عَلَى سِوَاكٍ**» **فالراجح:** أنه وضع سواكًا عند الشَّفَة تحت الشعَرِ وأَخَذ الشعَرَ بالمِقصِّ. وقيل: المعنى: قصَّه على أثَرِ سواك، أي: بعد ما تَسوَّك. ويؤيِّد **الأول:** ما أخرجه البَيْهَقيُّ في هذا الحديث، قال فيه: «فَوَضَعَ السِّوَاكَ تَحْتَ الشَّارِبِ وَقَصَّ عَلَيْهِ»» (الفتح ١٠/ ٣٤٧).

التخريج:

﴿د ١٨٧ "والزيادة له" / كن ٦٨٢٩ "مختصرًا" / حم ١٨٢١٢ "واللفظ له"، ١٨٢٣٦ / طب (٢٠/ ٤٣٥، ١٠٥٨، ١٠٥٩) / شما ١٦٧ / مث ١٥٥٠ / طح (٤/ ٢٢٩ / ٦٥٥٦، ٦٥٥٧) / حرملة (هقع ١٢٧٤) / هقع ١٢٧٥ / تمهيد (٢١/ ٦٧)، (٢٤/ ١٤٤) / بغ ٢٨٤٨ / كما (٢٨/ ٣٨٠) / فقط (أطراف ٤٣٨٤)﴾.

التحقيق

انظر الكلامَ عليه فيما يأتي.



١- رِوَايَة: «فَأَخَذَ بِشَارِبِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**ضِفْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَيْلَةً، فَأَخَذَ بِشَارِبِي (مِنْ شَارِبِي) عَلَى سِوَاكٍ**».

الحكم: إسناده جيد.

التخريج:

〚حرملة (هقع ١٢٧٤) "واللفظ له" / هقع ١٢٧٥ "والرواية له"〛.

السند:

أخرجه أحمد في (المسند)، قال: حدثنا وَكِيع، حدثنا مِسْعَر، عن أبي صَخرةَ جامِع بن شَدَّاد، عن مُغيرة بن عبد الله، عن المُغيرة بن شُعْبة، به. بلفظ السياقة الأولى.

وأخرجه الشافعي - كما في (سنن حرملة/ معرفة السنن والآثار) -، قال: أخبرنا سفيان، عن مِسْعَر، عن أبي صخرة، عن المغيرة بن عبد الله بن أبي عقيل، عن المُغيرة بن شُعْبة، به. بلفظ السياقة الثانية.

ومداره عند الجميع على مِسْعَر بن كِدَام، عن أبي صخرة جامِع بن شَدَّاد، عن المُغيرة بن عبد الله، عن المُغيرة بن شُعْبة، به.

وقال الدارَقُطْني: «تفرَّد به جامع أبو صخرة، عن المغيرة عن المغيرة»

(أطراف الغرائب والأفراد ٤٣٨٤).

التحقيق

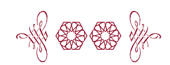
هذا إسناد جيد؛ رجاله كلُّهم ثقاتٌ رجال الصحيحين، غيرَ المغيرة بن عبد الله اليَشْكُري؛ فمِن رجال مسلم فقط، روَى عنه جمْعٌ من الثقات، ووثَّقه العِجْلي وابن حِبَّان، كما في (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦٣)، وقال الحافظ: «ثقة» (التقريب ٦٨٤٢).

ولذا قال الدارَقُطْني: «وهو صحيح من حديث مِسْعَر» (أطراف الغرائب ٤٣٨٤).

وذكره عبد الحق الإشْبيلي في (الأحكام الوسطى ١/ ٢٤٢)، وسكتَ عنه مصحِّحًا له.

وقال الحافظ العراقي: «إسناده صحيح، رجالهم محتَجٌّ بهم في الصحيح» (مسألة في قص الشارب ص ٣٩).

وقال الألباني: «هذا إسناد صحيح على شرط مسلم» (صحيح سنن أبي داود ١٨٣).



٢- رِوَايَةُ: «تَسَحَّرْتُ مَعَ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: تَسَحَّرْتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ بِجَنْبٍ مَشْوِيٍّ، وَكَانَ يَقْطَعُ بِالْمُدْيَةِ، فَقَالَ: «**لَقَدْ وَفَى شَارِبُكَ يَا مُغِيرَةُ**»، فَقَصَّهُ عَلَى سِوَاكٍ بِالشَّفْرَةِ.

۞ الحكم: صحيح لغيره.

التخريج:

﴿طب (٢٠/ ٤٣٥ - ٤٣٦/ ١٠٦٠) "واللفظ له" / مث ١٥٥١ "مختصرًا" / جعفر ٣٩٣ / شعب ٦٠٢٦ / فقط (أطراف ٤٣٨٣)﴾.

السند:

قال الطبراني: حدثنا إبراهيم بن أحمد بن عَمرو الوَكِيعي، حدثني أبي، (ح)

وحدثنا (عَلَّان)[1] بن عبد الصمد (ماغَمَّهُ)[2]، ثنا القاسم بن دينار، قالا: ثنا إسحاق بن منصور السَّلُولي، عن غالب بن نَجِيح، عن جامِع بن شَدَّاد، عن المغيرة بن عبد الله، عن المُغيرة بن (شُعْبَة)[3] به.

---

(١) تصحَّف في مطبوع (المعجم الكبير) إلى (غَيْلان)، وكذا في نسخة الظاهرية (١٠/ ق٣٢٤/ب)، **والصواب** المثبت، كما في كتب التراجم، وكذا جاء على الصواب في (معجم الطبراني) في غير ما موضع.

(٢) تصحَّف في مطبوع (المعجم الكبير) إلى (ماغمة)، والصواب المثبت، كما في نسخة الظاهرية (١٠/ ق٣٢٤/ب)، وكذا في كتب التراجم، وكذا جاء على الصواب في (معجم الطبراني) في غير ما موضع.

(٣) تصحَّف في مطبوع (المعجم الكبير) إلى (شَدَّاد)، والصواب المثبت كما في =

ومداره - عند الجميع - على إسحاقَ بن منصورٍ السَّلُولي... به.

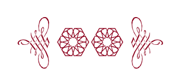
قال الدارَقُطْني في (الأفراد): «تفرَّدَ به إسحاق بن منصور، عن غالب بن نَجيح، عن جامِع بن شَدَّاد، عن المغيرة» (الأطراف ٤٣٨٣).

التحقيق

هذا إسناد حسن؛ إسحاق بن منصور السَّلُوليُّ، قال فيه الحافظ: «صدوق» (التقريب ٣٨٥).

وغالب بن نَجيحٍ: وثَّقه يحيى بنُ مَعين، كما في (سؤالات ابن الجُنَيد ٨٧٧)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٣٠٩). وقال فيه الحافظ: «مقبول» (التقريب ٥٣٤٩)، ولعله لم يقفْ على توثيق ابن مَعينٍ له.

وقد تابعه مِسْعَر، كما في الرواية السابقة.



= نسخة الظاهرية (١٠/ ق٣٢٤/ب)، وباقي المصادر.

٣- رِوَايَةُ: «ضِفْتُ بِآلِ رَسُولِ اللهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: ضِفْت بِآلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَجَزَّ لِي رَسُولُ اللهِ مِنْ جَنْبِ شَاةٍ بِالشَّفْرَةِ، فَأَذَّنَ بِلَالٌ بِالْفَجْرِ، فَأَلْقَى الشَّفْرَةَ، وَقَالَ: «**مَا لَهُ، تَرِبَتْ يَدَاهُ؟**» وَكَانَ شَارِبِي طَوِيلًا قَدْ وَفَي، فَقَالَ: «**أَقُصُّهُ لَكَ؟**»، فَقَصَّهُ عَلَى سِوَاكٍ.

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسناده غريب.**

التخريج:

﴿طب (نسخة الظاهرية ١٠/ ق ٣٢٥/ أ)[(١)]﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الكبير) - كما في (نسخة الظاهرية) -، قال: حدثنا عبد الله بن أحمدَ بنِ حنبل، حدثني أبي، ثنا أبو أسامة، ثنا مِسْعَر بن كِدَام، عن زِياد بن عِلاقَة، عن المغيرة بن عبد الله، عن المُغيرة بن شُعْبة، به. بلفظ السياقة الثالثة.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أن ذكر زِياد بن عِلاقَةَ في هذا السندِ غريبٌ، والمحفوظ عن مِسْعَر عن جامِع بن شَدَّاد، كذا رواه وكيعٌ وسفيانُ بن عُيَيْنة عن مِسْعر، كما تقدَّم، والله أعلم.



(١) سقط هذا السند من المطبوع، واستدركناه من النسخة الخطية.

٤- رِوَايَةُ: «رَأَى رَجُلًا طَوِيلَ الشَّارِبِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا طَوِيلَ الشَّارِبِ، فَدَعَا** [النَّبِيُّ ﷺ] **بِسِوَاكٍ وَشَفْرَةٍ، فَقَصَّ شَارِبَ الرَّجُلِ عَلَى عُودِ السِّوَاكِ** (فَوَضَعَ السِّوَاكَ تَحْتَ الشَّارِبِ فَقَصَّ عَلَيْهِ)».

۞ **الحكم: حسن لغيره، وإسناد ضعيف؛ لانقطاعه، وصحَّحه** الألباني.

التخريج:

﴿طي ٧٣٣ "والرواية له ولغيره" / طح (٤/ ٢٢٩/ ٦٥٥٤ "واللفظ له"، ٦٥٥٥ "والزيادة له") / هق ٧٠٣ / هقغ ٩١ / شعب ٦٠٢٥﴾.

السند:

أخرجه أبو داودَ الطيالسيُّ في (المسند)، قال: حدثنا المَسْعُودي، قال: أخبرني أبو عَوْنٍ الثقفيُّ محمد بن عُبيد الله، عن المُغيرة بن شُعْبة، به.

وأخرجه الطَّحاوي في (شرح معاني الآثار ٦٥٥٥) من طريق عبد الله بن رجاء، عن المَسْعُودي، به.

ومداره - عند الجميع - على المَسْعُودي، عن أبي عَوْنٍ الثقفي، عن المُغيرة بن شُعْبة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه ثقات، إلا أن المَسْعُودي اختلط قبل موته، وضابِطُه: أن مَنْ سَمِع منه ببغدادَ فبَعْد الاختلاط، كما في (التقريب ٣٩١٩)، وعبد الله بن رجاء ممن سَمِع منه قبل الاختلاط، كما قال الحافظ العراقي في (التقييد والإيضاح ص ٤٥٤).

لكنْ في السند انقطاعٌ؛ بين أبي عونٍ محمد بنِ عُبيد الله الثقفيِّ وبين المُغيرة بن شُعْبة؛ فبيْن وفاتيْهما ما يَزيدُ على سبعين عامًا، ولم يذكر أحدٌ ممن ترجم لأبي عَوْنٍ المغيرةَ في شيوخه، وإنما يروي أبو عَونٍ عن المغيرة بواسطة أبيه تارة، وبواسطة وَرَّادٍ الثقفيِّ كاتبِ المغيرة تارةً أخرى، وقد قال أبو زُرعة: «محمد بن عُبيد الله الثقفيُّ عن سعدٍ مرسَلٌ» (المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٨٤)، ومات سعدٌ (سنة ٥٥ هـ)؛ فنفْيُ سماعِه من المغيرة وقد مات (سنة ٥٠ هـ) من باب أَوْلى، والله أعلم.

ومع هذا قال الألباني: «وهذا إسناد صحيح؛ فإن المَسْعُودي ثقةٌ؛ إنما تكلَّموا فيه من أجل حِفْظِه»!! (صحيح سنن أبي داود ١٨٣).

كذا، ولعله أراد من أجل اختلاطِه، وهي منتفيةٌ هنا، لكن يبقى النظرُ في سماع أبي عَوْنٍ من المغيرة.

وعلى كلٍّ: يَشهَدُ لمتْنِه ما تقدَّم من رواية المغيرة بن عبد الله عن المُغيرة بن شُعْبة، وإن كان ظاهرُ رواية أبي عَوْنٍ هذه يخالفُ روايةَ المغيرة بن عبد الله، ففي رواية المغيرة: أن صاحب الحكاية هو المُغيرة نفْسُه، وفي رواية أبي عونٍ هذه: المغيرةُ يحكيها عن رجل آخَرَ.

ولكن هذا ليس بعلة؛ فربما أبهم الراوي نفْسَه لأسباب كثيرة. والله أعلم.



[٩٧٤ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَبْصَرَ رَجُلًا وَشَارِبُهُ طَوِيلٌ، فَقَالَ: «**ائْتُونِي بِمِقَصٍّ وَسِوَاكٍ**»، فَجَعَلَ السِّوَاكَ عَلَى طَرْفِهِ، ثُمَّ أَخَذَ مَا جَاوَزَ.

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** البزَّار، وعبد الحق الإشْبيلي، والعراقي، والهيثمي، وابن حجر.

التخريج:

[بز (كشف ٢٩٦٩)].

السند:

قال البزَّار: حدثنا أيوب بن منصور، حدثنا عبد الرحمن بن مُسْهِر، حدثنا هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عبد الرحمن بن مُسْهِرٍ أخو علي بن مُسْهِر، وهو ضعيف جدًّا؛ أسقطه أحمدُ وابن مَعين وأبو خَيْثَمة، وتركه أبو حاتم وأبو زُرعة والنَّسائي، وقال البخاري: «فيه نظر» (لسان الميزان ٥/ ١٣٨ - ١٤٠).

وبه ضعَّفه البزَّار، فقال - عقبه -: «لا نعلم رواه عن هشامٍ إلا ابنُ مُسْهِر، ولم يتابَع عليه، وليس بالحافظ».

وقال عبد الحق الإشْبيلي: «ولم يتابَع عبدُ الرحمن على هذا، وهو متروك» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٤٢).

وقال الهَيْثَمي: «رواه البزَّار، وفيه عبد الرحمن بن مُسْهِر، وهو كذاب»

(المجمع ٨٨٤٨، ٨٨٥٩).

وتبِعه الحافظ ابن حجر فقال - متعقبًا البزَّارَ -: «بل هو كذاب» (مختصر زوائد البزَّار ١٢٢٤).

وبه ضعَّفه أيضًا الحافظُ العِراقي، ثم قال: «وهذا المتن ضعيف لا يصلُحُ للاستشهاد به، وإنما ذكرته لأُنبِّهَ على ضعفه، والحجة قائمةٌ بحديث المُغيرة بن شُعْبَة» (مسألة في قص الشارب ص ٤٠).



[٩٧٥ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُحْفِي شَارِبَهُ**».

۞ **الحكم: منكَر، وأعلَّه** الألباني.

التخريج:

﴿بز ٥٣٩٩ "واللفظ له" / طس ٦٤٢٦ "مطولا" / سعد (١/ ٣٨٦) / كك (٢/ ٢٥٧) / رقة ٢٤٤﴾.

التحقيق

هذا الحديث له ثلاثةُ طرق عن ابن عُمر:

الطريق الأول:

أخرجه البزَّار في (مسنده ٥٣٩٩)، قال: حدثنا سُلَيْمان بن سَيْف، حدثنا محمد بن سُلَيْمان بن أبي داود، حدثنا أبو بكر بن بَدْر، قال: سمعت مَيْمون بن مِهْران يحدِّث، قال: سمعت ابن عُمر، به.

وأخرجه أبو علي القُشَيْري في (تاريخ الرَّقَّة ٢٢٤) - وعنه أبو أحمد الحاكم في (الكنى ٢/ ٢٥٧) - من طريق محمد بن سُلَيْمان، عن أبي بكر بن بدر الأَسَدِي، عن ميمون، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو بكر بن بَدْر الأَسَدي، ترجم له أبو علي القُشَيْري في (تاريخ الرَّقَّة ٣٧)، وأبو أحمد الحاكم في (الكنى ٢/ ٢٥٧)، وابن مَنْدَه في (فتح الباب ١٠٦٦)، والذهبي في (المقتنى ٨٩٧) بروايته عن ميمون بن مِهران، ولم يذكروا راويًا عنه غيرَ محمد بنِ سُلَيْمان بن أبي داود؛ فهو مجهول

الحال والعينِ معًا.

بل وأورد أبو عليٍّ القُشَيْريُّ في (تاريخ الرَّقَّة ٢٢٥) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه ١/ ٣٦٧) - حكايةً عنه تدُلُّ على خفة عقلِه؛ حيث قال: «سألت أبا عُمر هلالًا - يعني: ابنَ العلاء - عن أبي بكر بن بدر؟ فقال: ذَكروا أنه خرج يوم خميسٍ قد لبِسَ ثيابَه، يريد الجمعةَ، فمر بمَيْمون بن مِهْران، فقال له: أين تريد؟ قال: الجمعة. فقال له ميمون: قد أخَّروها إلى غدٍ! فرجَع إلى أهله، فقال لهم: قال لي ميمون بنُ مِهْران: إنهم قد أخَّروا الجمعةَ إلى غد»!.

الثانية: المخالَفة؛ فقد أخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني ٧٤٢) عن أبي سفيان عبد الرَّحيم بن مُطَرِّف، قال: حدثنا أبو الْمَلِيح، عن ميمون بن مِهران: «أَنَّهُ كَانَ يُحْفِي شَارِبَهُ، وَذَكَرَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَفْعَلُهُ».

وهذا إسناد صحيح رجالُه كلُّهم ثقات، فأبو الْمَلِيح - وهو الحسن بن عُمر الرَّقِّيُّ - وثَّقه أحمد وابنُ مَعينٍ وأبو زُرعة والدارَقُطْني وغيرُهم، انظر: (تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٠).

فلا ريب أن روايتَه أَوْلى بالصواب من رواية ابنِ بدْرٍ المجهول.

ومما يؤكِّد ذلك، أنه قد رواه جماعةٌ أيضًا عن ابن عُمر موقوفًا، انظر: (مصنف ابن أبي شَيْبة ٢٦٠٠٥)، و(الآحاد والمثاني ٧٤٣)، و(شرح معاني الآثار ٤/ ٢٣١ / ٦٥٦٦ - ٦٥٧٢)، وغيرها من المصادر.

الطريق الثاني:

أخرجه ابن سعد في (الطبقات)، قال: حدثنا عفَّان بن مُسْلِم، أخبرنا حمَّاد بن سلمة، قال: أخبرنا عُبيد الله بن عُمر، عن سعيد بن أبي سعيد

المَقْبُري، عن ابن جُرَيج: أنه قال لابن عُمر: رَأَيْتُكَ تُحْفِي شَارِبَكَ؟ قَالَ: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُحْفِي شَارِبَهُ**».

وهذا إسنادٌ ظاهرُه الصحة؛ رجاله كلُّهم ثقات رجال مسلم، ولكنه معلول؛ فقد خُولِف فيه حمَّادُ بن سلمة:

خالفه يحيى بن سعيد القَطَّان، كما عند أحمدَ في (المسند ٤٦٧٢).

وأبو أسامة حمادُ بن أسامة، كما عند ابن أبي شَيْبة في (المصنف ٢٥٥٥٣) - وعنه ابن ماجه في (السنن ٣٦٢٦) -.

وأبو داودَ الطيالسيُّ في (مسنده ٢٠٤٠).

ثلاثتُهم: عن عُبيد الله بن عُمر، عن سعيد بن أبي سعيد، أن عُبَيد بنَ جُرَيج، سأل ابنَ عُمر، قال: رَأَيْتُكَ تُصَفِّرُ لِحْيَتَكَ بِالْوَرْسِ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «**أَمَّا تَصْفِيرِي لِحْيَتِي فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ**». ولم يذكروا إحفاءَ الشارب.

وكذا رواه مالك في (الموطأ/ كتاب الحج ٣١) - ومن طريقه البخاري (١٦٦، ٥٨٥١)، ومسلم (١١٨٧)، وأحمد (٥٣٣٨) -، ومحمد بن عَجْلان - كما عند الحميدي في (مسنده ٦٦٦) -، كلاهما عن سعيدٍ المَقْبُري، به، في تصفير اللحية كرواية الجماعة، عن عُبيد الله بن عُمر.

وهذا كلُّه مما يؤكِّد خطأَ حمَّادِ بن سلَمة في ذِكرِ إحفاءِ الشارب.

وقد ذكر الشيخ الألباني طريقَ أحمدَ وحدَه، وقال: «ويحيى: هو ابن سعيد القَطَّانُ الإمام؛ قال الحافظ: «ثقة متقِنٌ حافظ، إمام قدوة»، قلت: فهذا هو الحديث؛ ساقه هذا الحافظ المتقن عن عُبيد الله بن عُمر بتمامه؛ فأخطأ عليه حمادُ بن سلمة، فلم يسُقْه بتمامه، وذكر مكانَ

(اللِّحية)[١]: إحفاءَ الشارب» (الضعيفة ١١/ ٧٩٤).

الطريق الثالث:

قال الطبراني في (الأوسط ٦٤٢٦): حدثنا محمد بن عبد الغني، ثنا أبي، ثنا مُؤَمَّل، عن أبي أُمَيَّة بنِ يَعْلَى، عن نافع، قال: جاء رجل إلى ابن عُمر يقال له ابن جُرَيج، وكان رجلًا ممارِيًا، فقال: يا أبا عبد الرحمن، رأيتُك تصنعُ شيئًا لم أرَ أحدًا يصنعُه... قال: رأيتُك لا تُهِلُّ حتى تستويَ بك راحلتُك، ورأيتُك تُحْفِي شاربَك...؟ قال: أَمَّا إِهْلَالِي حِينَ تَسْتَقِلَّ بِي رَاحِلَتِى، فَإِنِّي «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَا يُهِلُّ حَتَّى تَسْتَقِلَّ بِهِ رَاحِلَتُهُ**»، وَأَمَّا إِحْفَائِي شَارِبِي، «**فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُحْفِي شَارِبَهُ**»... الحديثَ.

قال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديثَ عن نافع إلا أبو أُمَيَّةَ، تفرَّد به مُؤَمَّل بن عبد الرحمن، والمشهور عند الناس مِن حديث سعيدٍ المَقْبُري، عن عُبَيد بن جُرَيج».

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: أبو أُمَية بنُ يَعْلَى وهو إسماعيل بن يَعْلَى الثقفي؛ قال عنه يحيى بن مَعين والنَّسائيُّ والدارَقُطْني: «متروك». وقال البخاري: «سكتوا عنه»، وضعَّفه أبو حاتم وأبو زُرعة والسَّاجي وغيرُهم، انظر: (لسان الميزان ١٢٦٦).

الثانية: مُؤَمَّل بن عبد الرحمن الثَّقَفي؛ قال عنه أبو حاتم: «ليِّن الحديث، ضعيف الحديث»، وساق له ابن عَدِي عدةَ أحاديثَ واهيةٍ، وقال: «عامة

(١) في مطبوع (السلسلة الضعيفة): «الخلة»، والصواب: «اللحية».

حديثِه غيرُ محفوظ» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٨٣). وشذَّ ابن حِبَّان فذكره في (الثقات ٩/ ١٨٧) وقال: «ربما أخطأ»، وقال الحافظ: «ضعيف» (التقريب ٧٠٣١).

الثالثة: المخالفة؛ فقد رواه مالك، وعُبيد الله بن عُمر، ومحمد بن عَجْلان - كما تقدَّم -، عن سعيد المَقْبُري، عن عُبيد بن جُرَيج، أنه سأل ابنَ عُمر، قال: رأيتُك تُصَفِّر لحيتَك بالوَرْس؟ فقال ابن عُمر: «**أَمَّا تَصْفِيرِي لِحْيَتِي فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ**». ولم يذكروا إحفاءَ الشارب.

وسيأتي تخريجُ حديثِ ابنِ عُمرَ هذا في باب «ما يُصبَغ به»، إن شاء الله تعالى.



[٩٧٦ط] حَدِيثُ أُمِّ عَيَّاشٍ:

عَنْ أُمِّ عَيَّاشٍ، قَالَتْ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحْفِي شَارِبَهُ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الهيثمي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿طب (مجمع ٨٨٤٢) / صمند (إصا ١٤/ ٤٦٦)﴾.

السند:

أخرجه ابن مَنْدَه في (معرفة الصحابة) - كما في (الإصابة) -: من طريق عبد الكريم بن رَوْح بن عَنْبَسَة بن سعيد بن أبي عَيَّاش، عن أبيه رَوْح، عن أبيه عَنْبَسَة، عن جدته أمِّ أبيه أمِّ عَيَّاش، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: عبد الكريم بن رَوْح؛ قال ابن أبي حاتم: «رآه عَمرُو بن رافع، وقال: دخلت بالبصرة، ولم أسمع منه، وهو مجهول، ويقال: إنه متروك الحديث؛ فلم أسمع منه، سمعت أبي يقول ذلك[1]» (الجرح والتعديل ٦/ ٦١)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٤٢٣) وقال: «يخطيء ويخالف»،

---

(١) هكذا النص في (الجرح والتعديل)، وهو مُشْكِل؛ فيحتمل أن يكون أبو حاتم الرازي هو القائل: «هو مجهول ويقال: متروك»، وبهذا جزم به المِزِّي في (التهذيب ١٨/ ٢٤٩)؛ ويحتمل أن يكون القائل هو الحافظ عمرو بن رافع، كما جزم به مُغْلَطاي في (إكماله ٨/ ٢٩٠)، وهذا خلاف لا يضر، فكلاهما إمامٌ حافظ، وقولهما معتبَر. والله أعلم.

وضعَّفه الدارَقُطْني، كما في (تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٣). وقال الحافظ: «ضعيف» (التقريب ٤١٥٠).

وبه ضعَّفه الهَيْثَمي، فقال: «رواه الطبراني[1]، وفيه عبد الكريم بن رَوْح وهو متروك» (المجمع ٨٨٤٢).

الثانية: أبوه رَوْح بن عَنْبَسَة؛ «مجهول» كما في (التقريب ١٩٦٤).

الثالثة: جدُّه عَنْبَسَة بن سعيد؛ «مجهول» أيضًا كما في (التقريب ٥٢٠٢).

ومع ذلك رمز له السُّيوطي بالحُسن في (الجامع الصغير ٧٠٠٩)!.

وتعقَّبه المُناوي، فقال: «إسناد ضعيف، وقول المؤلف: «حسَنٌ»، غيرُ حسَنٍ» (التيسير ٢/ ٢٧٣).

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا» (الضعيفة ١١/ ٧٩٠ / ٥٤٥٥).



(١) كذا عزاه الهيثمي، والسُّيوطي في (الجامع الصغير ٧٠٠٩) للطبراني، ولم نجدْه في مطبوع الطبراني مع وجود مسند أمِّ عيَّاش في الأجزاء المطبوعة، وقد راجعْنا النسخة الخطية (١٢/ ٣٢٤/ أ) كذلك، فلم نجده، وقد وجدناه ساق بالسند المذكور عدةَ أحاديثَ، وهو نسخة رُوِي بها عدةُ أحاديث، فالظاهر أن سند حديثنا الساقطِ، هو من الطريق المذكورة نفْسِها، فالحمد لله. وانظر (السلسلة الضعيفة ٥٤٥٥).

[٩٧٧ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَطُرُّ شَارِبَهُ طَرًّا**».

۞ **الحكم: منكر، والصواب فيه الوقف، وضعَّفه** الهَيْثَمي، **واستغربه** أبو نُعَيم.

اللغة:

(يَطُرُّ شاربَه): أي: يَقُصُّه (النهاية لابن الأثير ٣/ ١١٨).

التخريج:

﴾طب (مجمع ٨٨٥١) / طش ٩٢٢، ١٠٤٨، ١٤٤٧ "واللفظ له" / عد (٢/ ٤٦٤) / تمام ١٩٥ / حل (٦/ ٨٩) / ضيا (٩ / ٥٢ - ٥٣ / ٢٩ - ٣١)﴿.

السند:

أخرجه الطبراني في (مسند الشاميين ١٠٤٨)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحَضْرمي، ثنا محمد بن عبد الرحمن بن المتوكل القَرْقَساني، ثنا أبي، ثنا منصور بن إسماعيلَ الحَرَّاني، عن أبي بكر بن أبي مريم، وصفوانَ ابنِ عمرو، وحَرِيز بن عثمان، عن عبد الله بن بُسْر، به.

ومدارُه عند الجميع على منصور بن إسماعيلَ الحَرَّاني، به.

قال أبو نُعَيم الأصبهاني: «تفرَّد به منصورٌ الحَرَّاني» (الحلية ٦/ ٨٩).

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: منصور بن إسماعيل الحَرَّاني؛ ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح

والتعديل ٨/ ١٧٠)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، **وذكره العُقَيلي** في (الضعفاء ٣/ ٦٢٠ - ٦٢١)، وقال: «عن ابن جُرَيج، لا يتابَع عليه»، ثم ذكر له حديثًا عن ابن جُرَيج، وقال: «ليس بمحفوظ من حديث ابن جُرَيج، وإنما يُعرَف بطلحةَ بنِ عَمرو، وتابعه قومٌ نحوُه في الضعف».

وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ١٧٢) وقال: «يُغرِب». وانظر: (لسان الميزان ٧٩١٨).

وقال أبو نُعَيم عَقِبَ الحديث: «غريب من حديث أبي بكر، تفرَّد به منصورٌ الحَرَّاني» (الحلية ٦/ ٨٩).

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني، وفيه يعقوب بن محمد الزُّهْري، وهو ضعيف وقد وُثِّق، ومنصور بن إسماعيل ضعَّفه العُقَيلي، وبقية رجاله ثقات» (المجمع ٨٨٥١).

قلنا: ورواية يعقوبَ بنِ محمد الزُّهْري لم نقف عليها في (معجم الطبراني الكبير)، الذي أراده الهيثمي بإطلاق العزو إليه؛ لأن مسند عبد الله بن بُسْر من الأجزاء المفقودة حتى الآن، وقد رواها الضياء في (المختارة ٣١) من طريق الطبراني، ولكنه متابَع؛ وإنما العلة في منصور.

وفيه علة أخرى، وهي:

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه ابن أبي عاصم (الآحاد والمثاني ١٣٣٨): عن عبد الوهاب بن نَجْدَة الحَوْطي، ثنا أبو المُغيرة، ثنا حَرِيز[(١)] بن عثمان، [قال][(٢)]: «رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ بُسْرٍ رضي الله عنه يَقُمُّ شَارِبَهُ وَلَا يَحُفُّهُ».

---

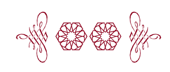
(١) تصحَّف في مطبوع (الآحاد والمثاني) إلى: «جرير»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) ما بين المعقوفين، ساقط من المطبوع.

ورواه أبو القاسم البَغَوي في (معجم الصحابة له ٢٣٤٤) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه ٢٧/ ١٤٩) -: عن زياد بن أيوبَ (الطُّوسي الحافظ)، عن مُبَشِّر بن إسماعيلَ الحَلَبي، عن حَرِيز بن عثمان، قال: «رأيت عبد الله بنَ بُسْرٍ وثيابُه متشمّرةٌ، ورِداؤُه فوقَ القميص، وشعَرُه مَفْرُوق يغطِّي أذنيه، وشاربُه مقصوصٌ مع الشَّفَة».

هكذا رواه أبو المُغيرة وهو عبد القُدُّوس بن الحَجَّاج، ومُبَشِّر بن إسماعيل الحَلَبيُّ - وهما من رجال الشيخين (التقريب ٤١٤٥، ٦٤٦٥) - عن حَرِيز، موقوفًا على عبد الله بن بُسْر، ولم يَرفعاه.

وعليه؛ فروايةُ منصورٍ الحَرَّانيِّ هذه منكَرةٌ، والله أعلم.



١- رِوَايَة: «حِيَال شَفَتِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**رَأَيْتُ شَارِبَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَوْقَ (بِحِيَالِ) شَفَتِهِ**».

۞ **الحكم: منكَر، والصواب فيه الوقف، وأشار إلى نكارته** أبو حاتمٍ الرازيُّ - **وأقرّه** الذهبي وابنُ حجر والألباني -.

التخريج:

﴿طش ١٠٤٧ "واللفظ له" / تمهيد (٢٤/ ١٤٤) "والرواية له" / مديني (عوالي ٧٣)﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (مسند الشاميين) - ومن طريقه أبو موسى المَدِيني

في (عواليه) -، قال: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نَجْدَة، قال: ثنا جُنَادةُ بن مَرْوان، ثنا حَرِيز بن عثمان، عن عبد الله بن بُسْر، به.

ورواه ابن عبد البر من طريق محمد بن عَوْف، عن جُنَادة بن مَرْوان، به.



هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: جُنَادة بن مَرْوانَ الأَزْديُّ؛ قال أبو حاتم: «ليس بقوي، أخشى أن يكون كَذَبَ في حديث عبد الله بن بُسْر: أَنَّهُ رَأَى فِي شَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ بَيَاضًا بِحِيَالِ شَفَتَيْهِ» (الجرح والتعديل ٢/ ٥١٦). وأقرَّه ابن الجوزي في (الضعفاء ٦٩٣).

وقال الذهبي: «اتَّهمه أبو حاتم» (ميزان الاعتدال ١٥٧٣).

وقال ابن حجر: «أراد أبو حاتم بقوله: كذَبَ: أخطأ. وقد ذكره ابن حِبَّان في الثقات.

وأخرج له هو والحاكمُ في الصحيح. وأما قول ابن الجوزي، عن أبي حاتم أنه قال: (أخشى أن يكون كذَبَ في الحديث) فاختصارٌ مُفْضٍ إلى ردِّ حديثِ الرجل جميعِه، وليس كذلك إن شاء الله تعالى» (لسان الميزان ٢/ ٤٩٥).

وقال الألباني: «فسَّر الحافظُ في اللسان قولَه: «كذَبَ» بـ«أخطأ»، وردَّ على الذهبي قولَه: «اتَّهمه أبو حاتم»؛ فأصاب» (الضعيفة ١٤/ ٤٢٧).

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه أبو المُغيرة وهو عبد القُدُّوس بن الحجاج، ومُبَشِّر بن إسماعيلَ الحَلَبيُّ - كما تقدَّم في الرواية السابقة - عن حَرِيز، موقوفًا على عبد الله بن بُسْر، ولم يَرفعاه.

وأبو المُغيرة وهو عبد القُدُّوس بن الحجاج، ومُبَشِّر بن إسماعيلَ الحَلَبيُّ: ثقتان من رجال الشيخين.

وعليه؛ فرواية جُنَادةَ هذه منكَرةٌ، ولعل رفْعَ جُنَادةَ للحديث هو الخطأ الذي أشار إليه أبو حاتم في قوله السابق، والله أعلم.



[٩٧٨ط] حَدِيثُ هَاشِمِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ:

عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا هَاشِمِ بْنَ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ كَانَ لَهُ شَارِبٌ يَعْقِدُهُ خَلْفَ قَفَاهُ، فَقُلْتُ: مَا بَالُ شَارِبِكَ وَقَدْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِحْفَاءِ الشَّارِبِ مَا جَاءَ؟! فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَخَذْتُ شَارِبِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَّ يَدَهُ عَلَيَّ، فَقَالَ: **«مَتَى أَخَذْتَ شَارِبَكَ؟»**، قُلْتُ: السَّاعَةَ، قَالَ: **«فَلَا تَأْخُذْهُ حَتَّى تَلْقَانِي»**، فَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ أَلْقَاهُ، فَلَنْ أَجُزَّهُ حَتَّى أَلْقَاهُ.

۞ **الحكم: موضوع، وهو ظاهر قولِ** الهَيْثَمي.

التخريج:

﴿طب (٧/ ٣٠٣/ ٧٢٠٢) "واللفظ له" / كر (٦٧/ ٢٩٤)﴾.

السند:

رواه الطبراني في (الكبير) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه) - قال: حدثنا الحسن بن العباس الرازي، ثنا محمد بن هارون الرازي، ثنا الوليد بن سلَمة الأُرْدُنِّي، ثنا يزيد بن حسَّان، عن أبيه، أن أبا هاشم بنَ عتبة بن ربيعة كان له شارب يَعْقِدُهُ... الحديثَ.

التحقيق

هذا إسناد هالك؛ فيه الوليد بن سلَمة الأُرْدُنِّي، وهو وضَّاع كذاب؛ قال دُحَيْم وأبو مُسْهِر: «كذاب». وقال ابن حِبَّان: «يضع الحديثَ على الثقات»، وقال أبو حاتم والدَّارَقُطْني: «ذاهب الحديث»، وقال أبو زُرعة: «كان ابنُه يحدِّث بأحاديثَ مستقيمةٍ، وكان صدوقًا، فلما أَخذَ في أحاديثِ أبيه جاء بالأوابد». انظر: (لسان الميزان ٨٣٥٧). وقال الحاكم: «روَى عن

عُبيد الله بن عُمر وابنِ أبي ذِئْب أحاديثَ موضوعة» (المدخل إلى الصحيح ٢١٤).

وبه ضعَّفه الهيثمي، فقال: «رواه الطبراني، وفيه الوليد بنُ سلَمة الأُرْدُنِّي، وهو كذاب» (المجمع ٨٨٤١).

ويَزيدُ بن حسَّان وأبوه مجهولان، وقد تَرجم ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٦٥/ ١٥٣) ليزيدَ بنِ حسان، برواية إسماعيلَ بنِ حصن والوليدِ بن سلَمة عنه، ولم يَذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. ولم نجدْ لأبيه ترجمة.



[٩٧٩ط] حَدِيثُ الْحَكَمِ بْنِ عُمَيْرٍ:

عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُمَيْرٍ الثُّمَالِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قُصُّوا الشَّارِبَ (قَصُّ الشَّوَارِبِ) مَعَ الشِّفَاهِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا**، وكذا قال الألباني، وهو ظاهر صنيعِ الهيثمي. **وضعَّفه** السُّيوطي والمُناوي. وقد أشار أبو حاتم والذهبيُّ وابن حجر إلى نكارة الأحاديث التي تُروَى من هذا الطريق.

التخريج:

﴿طب (٣/ ٢١٩/ ٣١٩٥) "واللفظ له" / مث ٢٤١٥ "والرواية له" / قا (١/ ٢٠٥) / فر (فيض القدير ٤/ ٥١٧)﴾.

السند:

قال الطبراني في (الكبير) -ومن طريقه الدَّيْلمي، كما في (فيض القدير)-: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نَجْدَة الحَوْطي، حدثني أَبي، ثنا بَقِيَّةُ، ثنا عيسى بن إبراهيم، عن موسى بن أبي حَبيب، عن الحَكَم بن عُمَير الثُّمَالي، به.

ورواه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)، وابن قانِع في (الصحابة): من طريق بَقِيَّةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: عيسى بن إبراهيم بن طَهْمان، وهو متروك؛ قال عنه يحيى بن مَعين وأحمد وأبُو داود وغيرُهم: «ليس بشيء»، وقال البخاري والنَّسائي

والساجي: «منكَر الحديث»، وقال أبو حاتم والنَّسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن عَدِي: «عامة رواياتِه لا يُتابَع عليها»، وقال الحاكم: «واهي الحديثِ بمَرَّة». انظر: (لسان الميزان ٦/ ٢٥٧ - ٢٥٩).

وبه ضعَّفه الهيثمي، فقال: «رواه الطبراني، وفيه عيسى بن إبراهيم بن طَهْمان، وهو متروك» (المجمع ٨٨٥٠).

الثانية: موسى بن أبي حبيب، وهو ضعيف؛ ضعَّفه أبو حاتم كما في (الجرح والتعديل ٨/ ١٤٠)، والدارَقُطْني في (السنن/ مَن تكلَّم فيه الدارَقُطْني لابن زُرَيق ٤٠٤).

الثالثة: عنعنة بَقِيَّةَ فيما بين شيخِه وشيخِ شيخِه، وهو معروف بتدليس التَّسْوِية، كما تقدَّم تقريرُه.

ولذا رمز لضعفِه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٦١٢٨)، **وضعَّفه المُناوي** في (التيسير ٢/١٩٧)، **وقال الألباني:** «ضعيف جدًّا» (الضعيفة ٩/ ٥٣/ ٤٠٥٦).

وهناك علتان أُخْرَيان، أشار إليهما بعضُ أهل العلم:

الأولى: الانقطاع بين موسى والحَكَمِ بن عُمَير؛ قال الذهبي في ترجمة موسى بن أبي حَبيب: «له عن الحكم بن عُمَير - رجل قيل: له صحبةٌ -، والذي أرَى أنه لم يَلْقَه، وموسى مع ضعفِه متأخِّرٌ عن لُقِيِّ صحابيٍّ كبير، وإنما أعرف له روايةً عن عليِّ بن الحُسين» (الميزان ٤/ ٢٠٢).

وهذه العلة فيها نظر؛ فقد صرَّح موسى بالسماع من الحَكَم في غيرِ ما حديث، وقد ذكر أبو حاتم في (الجرح والتعديل ٣/ ١٢٥) أنه ابنُ أخي الحَكَم، فكيف يَبعُدُ لقاؤُه للحَكَم؟! ثم إن الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد جزم بأن الحَكَم لا صُحبةَ له، فكيف يكون هنا صحابيًّا كبيرًا؟! وهذه هي العلة:

الثانية: أن الحَكَم بن عُمَير مختلَفٌ في صحبته؛ قال أبو حاتم: «الحَكَم بن عُمَيْر روَى عن النبي ﷺ - لا يَذكُرُ السماعَ ولا لقاء - أحاديثَ منكَرةً، من رواية ابن أخيه موسى بن أبي حبيب - وهو شيخ ضعيفُ الحديث -، ويروي عن موسى بن أبي حبيب: عيسى بن إبراهيم - وهو ذاهب الحديث -» (الجرح والتعديل ٣/ ١٢٥).

وقال الذهبي: «جاء في أحاديثَ منكَرةٍ، لا صحبةَ له» (ميزان الاعتدال ٢١٩٣).

وتعقَّبه الحافظ ابن حجر، فقال: «ذكره في الصحابة أبو منصورٍ الباوَرْدي، وابن عبد البر، وابنُ مَنْدَه، وأبو نُعَيم، ووصفه بالصُّحبة التِّرْمذيُّ، وابن أبي حاتم، والبَرْقي، والعَسْكَري، وخليفةُ، والطبري، والطبراني، والبَغَوي، وابن قانِع، وَابن حِبَّان، والخطيبُ، وأخرج له بَقِيُّ بن مَخْلَدٍ في مسنده عدةَ أحاديثَ، وذكره ابن حِبَّان في ثقات التابعين، وقال: «يقال: إن له صحبةً»، وقد شرط المؤلف أن لا يذكرَ صحابيًّا، فناقضَ شرطَه؛ فإن الآفة في نكارة الأحاديثِ المذكورة من الراوي عنه» (اللسان ٣/ ٢٥١).

هذا ويُستفادُ ضمنيًّا مما سبق عن أبي حاتم والذهبيِّ وابن حجر أن كل حديثٍ يُروَى من هذا الوجه بهذا الإسناد فهو حديث منكَرٌ.



[٩٨٠ط] حَدِيثُ يُونُسَ الظَّفَرِيِّ:

عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خُذُوا (جُزُّوا) الشَّوَارِبَ».

الحكم: صحيح المتن، وإسناده مرسَلٌ ضعيف.

التخريج:

﴿صحا ٦٦٦٨ "واللفظ له" / صمند (جامع المسانيد ١٠٧٨٥)، (أسد ١/ ٧٥٤)، (إصا ١١/ ٥٠٩) "والرواية له" / شاهين (صحابة - إصا ١١/ ٥٠٩)﴾.

السند:

أخرجه ابن مَنْدَه في (الصحابة) - كما في (جامع المسانيد ١٠٧٨٥) وغيرِه -، وأبو نُعَيم في (الصحابة) أيضًا، قالا - والسياق لأبي نُعَيم -: أخبرنا محمد بن محمد بن يعقوب الحَجَّاجي - في كتابه -، ثنا عبد الله بن أبي داود، ثنا أحمد بن صالح، (عن)[1] ابن أبي فُدَيْك، عن إدريس بن محمد بن يونس، عن أبيه، عن جَدِّه، به.

وأخرجه ابن شاهين في (الصحابة) - كما في (الإصابة) -: من طريق ابن أبي فُدَيْك، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: جهالة إدريسَ بنِ محمد بن يونس؛ ترجم له البخاري في (التاريخ

---

(١) سقطت لفظة (عن) من مطبوع (جامع المسانيد).

الكبير ٢/ ٣٧)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢/ ٢٦٥)، ولم يَذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ١٣٢)، على قاعدته في توثيق المجاهيل.

الثانية: أبوه محمد بن يونس، لم نقف له على ترجمة.

الثالثة والرابعة: جدُّه يونسُ هو ابن محمد بن فَضَالةَ الظَّفَري الأنصاري، ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ٥٥٥) في التابعين، وقال: «يروي عن أبيه وله صُحْبة، روَى عنه فُضَيْل بن سُلَيْمان النُّمَيْري». وكرَّره في الموضع نفْسِه، وقال: «يَروي عن أبيه وله صُحْبة، روى عنه ابن ابنه إدريسُ بن محمد بن يونس». ثم أعاده في (الثقات ٧/ ٦٤٧) في طبقة أتباع التابعين، وقال: «من أهل المدينة، يروي عن جماعة من التابعين، روى عنه أهلُها، تُوُفِّي سنة خمسٍ وخمسين ومائة وهو ابن خمسٍ وثمانين سنة». فجعله ثلاثةً وهو واحد. وانظر: (الصحيحة ٦/ ١٠٧٩ - ١٠٨٠).

وعلى هذا فهو تابعي، ولم يوثِّقه مُعتبَرٌ؛ فهو مجهول، وحديثه مرسَلٌ.

وقد ذكره ابن شاهين، وابن مَنْدَه، وأبو نُعَيم في «الصحابة»؛ اعتمادًا على هذه الرواية، وفيها نظر؛ فإن المحفوظ بهذا السند (عن إدريسَ بن محمد بن يونس الظَّفَري، عن جدِّه يونسَ، عن أبيه محمد بن أنس)، كذا رواه يعقوبُ بن محمد الزُّهْريُّ، عن إدريسَ، في غير هذا الحديث، انظر: (التاريخ الكبير للبخاري ١/ ١٦)، و(الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم ٢٢٠٧)، و(المعجم الكبير للطبراني ١٩/ ٢٤٤/ ٥٤٧)، و(معجم الصحابة لابن قانِع ٣/ ٢٤)، و(معرفة الصحابة لأبي نُعَيم ١/ ١٨٠).

وكذا رواه ابن أبي فُدَيْك عن إدريسَ أيضًا، كما في (الآحاد والمثاني

٢٢٠٧).

ولهذا قال العَلَائي - عن سند حديثِنا -: «هذا وَهَمٌ، والصواب: إدريسُ ابنُ محمد بنِ يونسَ بنِ أنس بن فَضَالةَ، عن أبيه، عن جدِّه يونسَ، عن أبيه محمد بن أنس بن فَضَالةَ». قال: «وقد أخرجه ابن مَنْدَه على الصواب في ترجمة محمد بن أنس» (الإصابة ١١/ ٥٠٩).

قال الحافظ: «وسيأتي في أواخر الكنى أن ابن أبي عاصم عقَدَ لأبي يونسَ هذا ترجمةً، وأخرج من هذا الطريقِ: عن إدريسَ بن محمد بن يونس، عن جدِّه يونسَ، عن أبيه: «أنه حَضَرَ حجَّةَ الوَداعِ وهو ابن عشرين سنةً» وهذا مما يقوِّي اعتراضَ العَلَائي، والله أعلم» (الإصابة ١١/ ٥٠٩).

وعلى كلٍّ، فمَتْنُ الحديثِ صحيح ثابتٌ عن عدد من الصحابة كما سبق، بل هو قريبٌ من المتواتر عن النبي ﷺ.



[٩٨١ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُصُّ (يَجُزُّ) شَارِبَهُ (مِنْ شَارِبِهِ)، وَكَانَ أَبُوكُمْ إِبْرَاهِيمُ [خَلِيلُ الرَّحْمَنِ] مِنْ قَبْلِهِ يَقُصُّ (يَجُزُّ) شَارِبَهُ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

﴿ت ٢٩٦٠ "والزيادة والرواية الأولى له ولغيره" / حم ٢٧٣٨ "واللفظ له" / عل ٢٧١٥ "والرواية الثانية له ولغيره" / طب (١١/ ٢٧٧/ ١١٧٢٥) / طح (٤/ ٢٣٠/ ٦٥٥٨)/ شعب ٦٠٢٣ / خل ٨١٧، ٨١٨ / خلال (ترجل ٨٥) / تمهيد (٢١/ ٦٦) / استذ (٢٧/ ٦٣ - ٦٤) / مج ٣٥٢١ / كر (٦/ ٢٠١) / ضيا (١٢/ ٥٠ - ٥١/ ٤٨، ٤٩، ٥١) / مظفر ٤٦﴾.

السند:

قال التِّرْمذي: حدثنا محمد بن عُمرَ بن الوليد الكِنْدي الكوفي، قال: حدثنا يحيى بن آدمَ، عن إسرائيلَ، عن سِمَاكٍ، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، به.

وأخرجه أحمد (٢٧٣٨)، وأبو يَعلَى (٢٧١٥) وغيرُهما: من طريق يحيى بن أبي بُكَيْر، عن الحسن بن صالح، عن سِمَاك، به.

ورواه ابن المُظَفَّر كما في (جزء من حديثه): من طريق شَرِيك، عن سِمَاك، به.

ورواه الباقون من طريق الحسن بن صالح، عن سِمَاكٍ، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ خلا سِمَاكٍ فمتكَلَّم في حفظه، وهو صدوق، ولكن روايته عن عِكْرِمَةَ خاصَّةً مضطربةٌ كما قال ابن المَدِيني ويعقوبُ بن شَيْبَة، واعتمده الحافظ في (التقريب ٢٦٢٤). وقد استثنى بعضُ أهل العلم من ذلك روايةَ القدماءِ من أصحابه؛ وهم: (شُعْبَة، وسفيان، وأبو الأَحْوَص) ولم يروِ أحدٌ منهم هذا الحديثَ عن سِمَاك.

وقد اضطرب سِمَاكٌ في هذا الحديث؛

فرواه الحسن بن صالح وإسرائيلُ وشَرِيكٌ عنه، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، مرفوعًا. كما في هذه الرواية.

ورواه عُبيد الله بنُ موسى وغيرُه: عن حسن بن صالح، عن سِمَاكٍ، عن عِكْرِمَة عن النبي ﷺ، مرسَلًا. وسيأتي تخريجُه والكلامُ عليه.

ورواه زائِدَةُ بنُ قُدَامة -كما في (مصنف ابن أبي شَيْبة ٢٦٠١٤)، وغيرِه-: عن سِمَاك، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، موقوفًا، بلفظ: «**أَخْذُ الشَّارِبِ مِنَ الدِّينِ**».

وأشار ابن عبد البر إلى هذا الاختلاف، فقال: «وروَى الحسن بنُ صالح عن سِمَاكٍ عن عِكْرِمَةَ عن ابن عباس: «**أن رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُصُّ شَارِبَهُ، وَيَذْكُرُ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ يَقُصُّ شَارِبَهُ**»، وروَتْه طائفةٌ، منهم: زائِدَةُ، عن سِمَاك، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، موقوفًا» (التمهيد ٢١/ ٦٣).

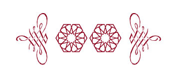
ولذا ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ١١/ ٨٠١).

ومع هذا قال التِّرْمذي: «هذا حديث حسَنٌ غريب»!.

وصحَّح سندَه العَيْني في (نخب الأفكار ١٣/ ١٧٥)!. فأبْعَدَ.

تنبيه:

جاء في مطبوع (المعجم الكبير ١١٧٢٥): «عن الحسن بن صالح وسِمَاك»، وهذا تحريفٌ واضح، والصواب: «عن الحسن بن صالح، عن سِمَاك»، كما في (النسخة الخطية ٦/ ق ٢٠٧/ أ)، وبقيةِ المصادر.



١- رِوَايَة: «أَوْفُوا اللِّحَى»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوْفُوا اللِّحَى، وقُصُّوا الشَّوَارِبَ**»، قَالَ: «**وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، يُوَفِّي لِحْيَتَهُ، ويَقُصُّ شَارِبَهُ**».

۞ **الحكم: الفقرة الأولى صحيحةُ المتن، وأما الفقرة الثانية فإسنادُها ضعيف جدًّا.**

التخريج:

﴿طب (١١/ ٢٧٧/ ١١٧٢٤)﴾.

سبق الكلامُ على هذه الرواية في باب: «إعفاء اللحية»، فانظرْه هناك.



[٩٨٢ط] حَدِيثُ آخَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: مِنَ الدِّينِ أَوْ: مِنَ السُّنَّةِ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**أَخْذُ الشَّارِبِ مِنَ الدِّينِ** (مِنَ السُّنَّةِ)».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف.**

التخريج:

﴿ش ٢٦٠١٤ / علحا (٦/ ٥٧) / شعب ٦٠٣٣ / ضيا (١٢/ ٥١/ ٥٠) "والرواية له"﴾.

السند:

قال ابن أبي شَيْبة: حدثنا حُسين بن عليٍّ.

ورواه أبو حاتم الرازي، كما في (العلل ٦/ ٥٧): عن أحمدَ بنِ يونسَ.

ورواه البَيْهَقي في (شُعَب الإيمان) من طريق عَمرو بن مرزوق.

ورواه الضِّياء في (المختارة): من طريق سَمُّويه، عن محمد بن سعيد (الأَصْبهاني).

أربعتُهم: عن زائِدةَ، عن سِمَاك، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، خلا سِمَاكٍ فإنه صدوق، ولكنْ روايتُه عن عِكرِمَةَ خاصَّةَ مضطربةٌ، وهذا أحد أوجُهِ اضطرابِه، كما تقدَّم بيانُه.

وقد رواه بعضُهم عن زائدةَ، عن سِمَاكٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قَالَ: «**قَصُّ الشَّارِبِ مِنَ الدِّينِ**»، ذكره ابن أبي حاتم لأبيه، فقال أبو حاتم: «حدثَنَاه أحمدُ بنُ يونسَ، عن زائِدَةَ، موقوفٌ بهذا الإسناد،

وهو أصحُّ ممن يرفعُه» (العلل ٦/ ٥٧/ س ٢٣١٤). ولم نقفْ على الرواية المرفوعةِ هذه مسندَةً في شيء من المصادر.



[٩٨٣ط] حَدِيثُ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُصُّ مِنْ شَارِبِهِ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ اللهِ يَقُصُّ شَارِبَهُ، أَوْ: مِنْ شَارِبِهِ**».

۞ **الحكم: مرسَلٌ ضعيف.**

التخريج:

﴿ش ٢٦٠١٥ "واللفظ له" / سعد (١/ ٣٦١)﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي شَيْبة في (المصنَّف): عن يحيى بن آدمَ، عن حسن بن صالح، عن سِمَاك، عن عِكْرِمَة، به، مرسَلًا(١).

وأخرجه ابن سعد في (الطبقات الكبرى): عن عُبيد الله بن موسى، عن حسن بن صالح، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ خلا سِمَاكٍ فإنه صدوق، ولكنْ روايتُه عن عِكْرِمَةَ

(١) كذا في طبعات (المصنَّف) الثلاث (ط دار القبلة/ وط دا رالفاروق/ وط دار الرشد)، وقد رواه ابن عبد البر في (التمهيد ٢١/ ٦٦) و(الاستذكار ٨/ ٤٢٨) من طريق ابن وضَّاح، عن ابن أبي شَيْبة، عن يحيى بن آدمَ، عن حسَنٍ، عن سِمَاكٍ، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، موصولًا. وكِلا الوجهين محفوظان عن الحسن بن صالح، فلعله كان عند يحيى بن آدمَ عن الحسَن على الوجهين، فرواه ابن أبي شَيْبة عنه كذلك، لاسيما وروايةُ (المصنَّف) من طريق بَقِيِّ بن مَخْلَد عن ابن أبي شَيْبة، وهو غير الطريق الذي ساقه منه ابنُ عبد البر، والله أعلم.

خاصَّةً مضطربةٌ، وهذا أحدُ أوجُهِ اضطرابِه، كما تقدَّم بيانُه.

وفي هذا السند علةٌ أخرى، ألا وهي الإرسال؛ فعِكْرِمَةُ - وهو مولى ابنِ عباس - تابعيٌّ مشهور.



[٩٨٤ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «**قَصُّ الشَّارِبِ مِنَ السُّنَّةِ**».

۞ الحكم: إسناده ضعيفٌ معلول.

التخريج:

[عَرُوبة ٤٦].

السند:

قال أبو عَرُوبة الحَرَّاني في (جزء له): حدثنا عُبيد الله بن الحَجَّاج بن المِنْهال، ثنا بَدَلُ بن الْمُحَبَّر، عن زائِدَة، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن عبد الله، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات، غير عُبيدِ الله بن الحَجَّاج بن المِنْهال، فلم نجد له ترجمةً.

وبَدَل بن الْمُحَبَّر، قال فيه الحافظ: «ثقة ثبْتٌ إلا في حديثه عن زائدة» (التقريب ٦٤٥).

وهذا من روايته عن زائدة، وقد أخطأ في سند هذا الحديث؛ فقد خالفه حُسينُ بن عليٍّ، وأحمدُ بن يونسَ، وعَمرو بنُ مرزوق، ومحمد بن سعيدٍ الأصبهانيُّ، فرَوَوْه عن زائدةَ، عن سِمَاكٍ، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس - كما تقدَّم قريبًا -، ولا ريب أن رواية الجماعة أصحُّ.



[٩٨٥ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوَّلُ مَنْ قَصَّ شَارِبَهُ: إِبْرَاهِيمُ** عليه السلام».

۞ **الحكم**: إسناده تالفٌ جدًّا.

التخريج:

[فر (ملتقطة ١/ ق ٦)].

السند:

أخرجه أبو منصورٍ الدَّيْلميُّ في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة) - قال: أخبرنا والدي، أخبرنا عليُّ بن محمد المَيْداني، حدثنا عليُّ بن عُمر بن أحمدَ بن محمد بن عُمر، أخبرنا أبي، أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرَّازيُّ، حدثنا محمد بن حَمْدان بن مِهْران، حدثنا محمد بن القاسم الطايكاني، حدثنا علي بن محمد الْمَنْجُوراني، حدثنا مالك، عن زيد بن أسلمَ، عن عطاء بن يَسار، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف جدًّا؛ فيه محمد بن القاسم الطايكاني؛ قال ابن حِبَّان: «روى عن أهل خُراسانَ أشياءَ لا يحلُّ ذِكرُها في الكتب»، وقال الحاكم: «كان يضع الحديث»، وقال الجُورَقاني: «كان يضع الحديثَ ويكذب»، وقال الدارَقُطْني في «الغرائب» - وقد روى حديثًا من طريق محمد بن أحمدَ بن مِهران، عن محمد بن القاسم، عن عليِّ بن محمد المَنْجُوري -: «كلُّهم ضعفاء»، وذكر له الذهبي عدةَ أحاديثَ منكرة، ثم قال: «هذا من اختلاق الطايقانى» (الميزان ٤/ ١١ - ١٢)، وانظر: (اللسان ٧٣١٤).

ولعل الحافظَ أراد إعلالَ الحديثِ به، حينما ذكره عَقِبَ الحديثِ في (الغرائب الملتقطة)، وإنْ لم يقل فيه شيئًا.

وفيه: أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي؛ ضعَّفه الدارَقُطْني، وقال الذهبي: «لا أعرفُه، لكن أتَى بخبرٍ باطل هو آفتُه» (الميزان ٧١٤٦)، وانظر: (اللسان ٦٣٨٠).

وفيه أيضًا: عليُّ بن عُمر بن أحمد بن محمد بن عُمر، وهو وأبوه لم نقفْ لهما على ترجمة.

وأما الراوي عنه محمد بن حَمْدان بن مِهْران، ويقال: ابن أحمدَ، فقد تقدَّم أن الدارَقُطْنيَّ ضعَّفه في (الغرائب) مع محمد بن القاسم وعليٍّ الْمَنْجُوري. لكنْ قال فيه الحاكمُ أبو أحمدَ: «إنه صدوق، وإن الذنب في رواياته المنكرةِ مِن شيخه محمد بن القاسم» (لسان الميزان ٦٤١٦).

وكذا عليُّ بن محمدٍ الْمَنْجُوريُّ أو الْمَنْجُوراني، تقدَّم تضعيفُه عن الدارَقُطْني أيضًا، وكذا ضعَّفه في غير موضع من (الغرائب)، كما في (لسان الميزان ٦/ ١٩)، لكن الجمهور على خلافه؛ فقد ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٤٦٦)، ووثَّقه الحاكم كما في (سؤالات السِّجْزي له ١٧١)، والخليلي في (الإرشاد ٣/ ٩٥١). فيقال فيه ما قيل في ابن مِهران، والله أعلم.

وقد ورد نحوُ هذا الحديثِ عن سعيد بن المسيِّبِ موقوفًا عليه؛ رواه مالك في (الموطأ / كتاب صفة النبي ﷺ ٤): عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، أنه قال: «كَانَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ أَوَّلَ النَّاسِ ضَيَّفَ الضَّيْفَ، وَأَوَّلَ النَّاسِ اخْتَتَنَ، وَأَوَّلَ النَّاسِ قَصَّ الشَّارِبَ...».

ورواه ابن أبي شَيْبة في (المصنَّف ٣٢٤٩١، ٣٦٨٨٨) عن عبد الله بن نُمَيْر، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد، بنحوه.

وإسناده إلى سعيدٍ صحيحٌ على شرط الشيخين، فكأنَّ رفْعَه منكرٌ. والله أعلم.



[٩٨٦ط] حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «**أُمِرْنَا أَنْ نَبْشُرَ الشَّوَارِبَ بَشْرًا**».

❁ **الحكم:** **إسناده تالف.**

اللغة:

قوله: **(أُمِرْنَا أَنْ نَبْشُرَ الشَّوَارِبَ بَشْرًا)** **قال الخَطَّابي:** «البَشْر: حلْقُ البَشَرة، يريد: قَصَّ الشاربِ حتى يُلحَف وتَبين البَشَرةُ، ومنه قولُهم: بَشَرتُ الأَديمَ بَشْرًا: إذا قَشَرتَ باطنَه بشَفْرة» (غريب الحديث ٢/ ٤٩٦). **وقال ابن الأثير:** «أي: نُحفيها حتى تَبينَ بَشَرتُها، وهي ظاهر الجلد» (النهاية ١/ ١٢٩). **وقال صاحب (تاج العروس ١٠/ ١٨٤):** «البَشْر: إحفاءُ الشاربِ حتى تَظهرَ البَشَرةُ».

التخريج:

﴿ش ٢٦٠١٠﴾.

السند:

قال ابن أبي شَيْبة: حدثنا إسحاق بن منصور، قال: حدثنا هُرَيم، عن ابن عَجْلان، عن مَكْحُول، عن عبد الله بن عَمرو، به.

هُرَيم هو ابن سفيانَ البَجَلي.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ ابن عَجْلان، هو عطاء بن عَجْلان[1]؛ قال فيه الحافظ:

(١) فهو المذكور في شيوخ هُرَيم كما في (تهذيب الكمال ٢٠/ ١٦٨)، وروايته عنه في (مكارم الأخلاق للخرائطي ٤٠٥)، أما محمد بن عَجْلان، فلا يُعرف لهُرَيم روايةٌ عنه، والله أعلم.

«متروك، بل أَطلق عليه ابن مَعين والفَلَّاس وغيرُهما الكذبَ» (التقريب ٤٥٩٤).

وفيه علة أخرى: وهي أنه لا يُعرَف لمكحولٍ الشاميِّ سماعٌ من ابن عَمرو، ومكحولٌ معروف بكثرة الإرسال عمَّن لم يَلقَهم، حتى قيل: إنه لم يسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس. انظر: (جامع التحصيل ٧٩٦).



[٩٨٧ط] حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَشْيَاخٍ لَهُمْ، قَالُوا: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْخُذُ الشَّارِبَ مِنْ أَطْرَافِهِ**».

الحكم: إسناده ضعيف جدًّا.

التخريج:

[سعد (١/ ٣٨٦)].

السند:

قال ابن سعد: أخبرنا الفَضْل بن دُكَين، أخبرنا مِنْدَل، عن عبد الرحمن بن زياد، عن أشياخٍ لهم، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مُسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: مِنْدَل وهو ابن عليٍّ العَنَزي؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٦٨٨٣).

الثانية: عبد الرحمن بن زياد هو ابن أَنْعُمٍ الإفريقي؛ قال فيه الحافظ: «ضعيف في حفظه» (التقريب ٣٨٦٢).

الثالثة والرابعة: إبهام أشياخِ عبدِ الرحمن، والإرسال؛ فإن عبد الرحمن بن زياد من أتباع التابعين، فأشياخه من التابعين؛ فالحديث مرسَلٌ.

وقد ضعَّفه الشيخ الألباني في (الضعيفة ١١/ ٨٠٢) بمِنْدَل، وقال: «وعبد الرحمن بن زياد لم أعرفْه، ويحتمل أن يكون عبدَ الرحمن بن زياد - تابعيٌّ روى له التِّرْمذي -، أو عبدَ الرحمن بن زياد مولى بني هاشم، وكلاهما مقبولٌ عند الحافظ. والله أعلم».

كذا قال رَحِمَهُ اللهُ، والأظهر أنه ابنُ أَنْعُم الإفريقي، فرواية مِنْدَل عنه معروفةٌ كما في (المعجم الكبير للطبراني ١٤/ ٤٩/ ١٤٦٤٢). والله أعلم.



[٩٨٨ط] حَدِيثُ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ مُرْسَلًا:

عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ: أَنَّ حَجَّامًا أَخَذَ مِنْ شَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَى شَيْبَةً فِي لِحْيَتِهِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا [لِيَأْخُذَهَا]، فَأَخَذَ (فَأَمْسَكَ) النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، وَقَالَ: «**مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

۞ الحكم: **ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

﴿ش ٢٦٤٧٣ "واللفظ له" / شعب ٦٣٩٠ / سعد (١/ ٣٧٣) / خلا (ترجل ٩٣)﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي شَيْبة في (المصنَّف)، وابن سعد في (الطبقات): عن وكيع بن الجراح، عن سفيان، عن أيوبَ السَّخْتِياني، عن يوسفَ، عن[1] طَلْقِ بن حبيب، به.

ورواه الخَلَّال في (التَّرجُّل) عن محمد بن إسماعيل الأَحْمَسي، عن وكيع، به.

ويوسف هو ابن ماهَك.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه مرسَلٌ؛ فطَلْقُ بن حبيب من الوُسْطى من التابعين، كما في (التقريب ٣٠٤٠).

---

(١) تصحَّفتْ في جميع طبعات (الطبقات الكبرى) لابن سعد إلى (بن)، وهي على الصواب في بقية المصادر.

ورواه البَيْهَقي في (الشُّعَب) قال: أخبرنا أبو عبد الله البَجَليُّ المقرئُ بالكوفة، أنا أبو بكر بن أبي دارِم، أخبرني الحسين بن جعفر بن محمد القُرَشي، ثنا عبد الحميد، ثنا وَكِيع، عن سفيان، عن رجل، عن طَلْق بن حبيب... به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أبو بكر بن أبي دارم، وهو أحمد بن محمد بن السَّري؛ قال الذهبي: «كان رافضيًّا، يَروي في ثلْبِ الصحابةِ المناكيرَ، واتُّهِم بالوضع» (تاريخ الإسلام ٨/ ٤٠).



[٩٨٩ط] حَدِيثُ أَبِي جَعْفَرٍ مُرْسَلًا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ: أَنَّ حَجَّامًا أَخَذَ مِنْ شَارِبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَانَتْ شَعْرَةٌ بَيْضَاءَ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**دَعْهَا**». كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَسْتَأْصِلَهَا.

۞ **الحكم: إسناده تالف.**

التخريج:

〚عب ٢١١٠٦〛.

السند:

أخرجه عبد الرزاق: عن مَعْمَر، عن جابر، عن أبي جعفر، به.

وأبو جعفرٍ هو محمد بن عليِّ بن الحُسينِ الباقِرُ، التابعيُّ المشهور.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ ففيه - مع إرساله - جابر وهو ابن يَزيدَ الجُعْفيُّ؛ كذَّبه ابنُ مَعين وأحمد وابن عُيَيْنة وأيوبُ السَّخْتِياني وزائدةُ والجُوزَجاني وابن الجارود وغيرُهم كثيرٌ، وتركه يحيى القَطَّانُ وابن مَهْدي وغيرُهما، وقال النَّسائي: «متروك»، وقال مرةً: «ليس بثقة، لا يُكتب حديثُه»، وكذا قال ابن مَعين أيضًا، وزاد: «ولا كرامة»، وقال ابن سعد: «كان يدلِّس، وكان ضعيفًا جدًّا في رأْيِه وروايتِه»، وضعَّفه أبو حاتم وأبو زُرعة وأبو داودَ والعِجْليُّ وابن سعد وغيرُهم. وشذَّ شُعبةُ وغيرُه فأثنَوْا عليه، كأنه لم يتبيَّنْ لهم ما تبيَّنَ لغيرهم. ولهذا قال الذهبي: «وثَّقه شعبةُ فشذَّ، وتركه الحُفَّاظ» (الكاشف ٧٣٩). وانظر: (العلل لأحمد - رواية الميموني ٤٦٦)، و(ميزان

الاعتدال ١٤٢٥)، و(إكمال تهذيب الكمال ٩٢١)، و(تهذيب التهذيب ٢/ ٤٦ - ٥٠). وتساهَل الحافظُ في (التقريب ٨٧٨) فقال: «ضعيف رافضيٌّ»، وقد قال في غير موضع مِن كُتبه: «متروك»، كما في (المطالب ٥٠٢)، و(التلخيص ١/ ٤٥٦، ٢/ ١٦٨)، و(الدراية ٢/ ٢٨٣)، وقال في مواضعَ أخرى: «ضعيف جدًّا» كما في (المطالب ١٥٥٤)، و(التلخيص ١/ ٣٧٢، ٢/ ٨). وقال في موضع: «وجابرٌ اتَّهموه بالكذب» (التلخيص ١/ ٤٢٤) مقِرًّا بذلك، ونحوه في (الفتح ٩/ ١١٣). وهذا هو المعتمَد، والله أعلم. وقد قال الإمام أحمد - وسُئِل عن حديث جابرٍ الجُعْفي -: «ليس له حُكمٌ يُضطَرُّ إليه» (الضعفاء للعقيلي ١/ ٣٩١). فالحمد لله.

تنبيه:

ذكرَ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ٥/ ١٦٦/ ٨٨٤٣) تحت: «باب ما جاء في الشارب»: «عن عُبَيْدٍ قَالَ: «**أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالِاحْتِفَاءِ**»». وعزاه للطبراني.

فكأنه فَهِمَ الاحتفاءَ في الحديث بمعنى إحفاءِ الشارب، وليس كذلك؛ فإن هذا الحديثَ له قصةٌ تبيِّنُ معناه، كما عند أحمدَ (٢٣٩٦٩)، وأبي داودَ (٤١١٢) وغيرِهما: عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ رَحَلَ إِلَى فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ وَهُوَ بِمِصْرَ... فَرَآهُ حَافِيًا، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ حَافِيًا؟ قَالَ: «**إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْيَانًا**». اللفظُ لأحمدَ. ولكنْ هذا من مسند فَضَالةَ بنِ عُبيد، وقد رواه بعضُهم فجعله من مسند هذا الصحابيِّ وسمَّاه (عُبيدًا)، كما عند (النَّسائي ٥٢٣٩)، وغيرِه.

ورواية الطبرانيِّ التي ذكرها الهيثميُّ، لم نقف عليها في الأجزاء المطبوعة من (المعجم الكبير)، ولكنْ رواها أبو نُعَيم في (معرفة الصحابة ٤٨٠٠) عن الطبراني، بسنده عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن رجل يقال له:

عُبَيدٌ، قَالَ: «**أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِالِاحْتِفَاءِ**».

وسيأتي الكلامُ على هذا الحديثِ في: «باب كراهية الإفراط في الترجل للرجال».



١٤٨- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ

[٩٩٠ط] حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ:

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**مَنْ لَمْ يَأْخُذْ شَارِبَهُ فَلَيْسَ مِنَّا**».

۞ **الحكم: إسناده صحيح؛ وصحَّحه** التِّرْمذي - **وأقرَّه** النَّوَوي، وابنُ تيميَّة، وابن القيِّم، والذهبي، والمُناوي، وغيرُهم -، **وصحَّحه أيضًا:** ابن حِبَّان، وعبدُ الحق الإشْبيلي، والعراقي، وابن حجر، والسُّيوطي، والعَجْلُوني، والألباني.

الفوائد:

١ - **قال ابن عبد البر:** «قد أجمعوا أنه لا بد للمسلم مِن قصِّ شاربِه أو حلْقِه؛ روَى زيدُ بن أرقمَ عن النبي ﷺ قالَ: «**مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا**»» (التمهيد ٢١/ ٦٣).

٢ - **وقال الصَّنْعاني:** «أَخذَ منه جماعةٌ وجوبَ قصِّ الشاربِ، والجمهورُ حملوه على النَّدْب» (التنوير شرح الجامع الصغير ١٠/ ٣٩٥).

٣ - قوله: **(فَلَيْسَ مِنَّا)** أي: ليس على سُنَّتِنا وطريقتِنا. وقيل: أي: ليس

من المُطيعين لنا، وليس من المُقتَدين بنا، ولا من المحافظين على شرائعنا. وأما أن يكون من غير أهل المِلَّة فلا.

انظر: (أصول السنة لابن أبي زَمَنِين ص ٢٥٠)، و(طرح التثريب للعراقي ٢/ ٨٢).

التخريج:

تخريج السياق الأول:]ت ٢٩٦١ "واللفظ له ولغيره" / كن ١٤، ٩٤٤٥ / حم ١٩٢٦٣، ١٩٢٧٣ / ش ٢٦٠٠٤ / مش ٥١٨ / بز ٤٣٣٢ / طب (٥/ ١٨٥/ ٥٠٣٣ - ٥٠٣٦) / طس ٣٠٢٧ / طص ٢٧٨ / مع (كبير ١٠/ ١٦٥/ ٢٣١٧٧) / خلا ١٤٥١ / مشكل ١٣٤٩ / عد (٩/ ٥٨١ - ٥٨٢) / صحا ٢٩٨٠ / شهب ٣٥٧، ٣٥٨ / تمهيد (٢١/ ٦٣)، (٢٤/ ١٤٤) / سمأ (ص ٢٨) / ضيا (صغير ٩٠١٦)، (كبير ١٠/ ١٦٥/ ٢٣١٧٧)، (فيض القدير ٦/ ٢٢٢) / كما (٥/ ٤٠٦)[.

تخريج السياق الثاني:]ن ١٣، ٥٠٩١ / حب ٥٥١٢/ حميد ٢٦٤ / طس ٥٢٢، ٧٨٨٦ / مشكل ١٣٤٩ / هقد ٦٩٢ / شعب ٦٠٢٤ / طسي ٤١ / زهر ٢١٤ / فة (٣/ ٢٣٣) / عق (٤/ ٥) / شهب ٣٥٦ / خطج ٨٦٤ / خط (١٣/ ٢٢٥) / زمنين (السنة ١٧٥) / نبلا (١٤/ ١٣٤)[.

السند:

أخرجه ابن أبي شَيْبة في (المصنَّف) و(المسند): عن عَبْدةَ بنِ سُلَيْمان.

وأخرجه أحمد (١٩٢٦٣): عن يحيى بن سعيدٍ القَطَّان، ووَكِيع.

وأخرجه أحمد أيضًا (١٩٢٧٣): عن يحيى بن سعيد - وحدَه -.

وأخرجه التِّرْمذي والنَّسائي في (الكبرى ١٤): من طريق يحيى بن سعيد.

وأخرجه التِّرْمذي: عن أحمد بن مَنِيع، قال: حدثنا عَبيدة بن حُمَيد.

وأخرجه النَّسائي في (الكبرى ٩٤٤٥): عن محمد بن عبد الأعلى، عن المُعتَمِر بن سُلَيمان.

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ٥٠٣٣): عن عليِّ بن عبد العزيز، عن أبي نُعَيم.

ستتُّهُم - وغيرُهم -: عن يوسفَ بن صهيب، عن حبيب بن يسار، عن زيد بن أَرقَمَ، به. بلفظ الرواية الأولى.

وأخرجه عَبْد بن حُمَيد في (المنتخب) عن يَعلَى، ومحمد، ابنَيْ عُبَيد.

وأخرجه الحافظ محمد بن أَسلمَ الطُّوسيُّ في (الأربعين ٤١) والبَيْهَقي في (الشعب ٦٠٢٤): من طريق عُبيد الله بن موسى.

وأخرجه النَّسائي في (الصغرى ٥٠٩١) عن عليِّ بن حُجْر، وابن حِبَّان في (صحيحه ٥٥١٢) عن أبي يَعلَى، عن سُرَيج بن يونس، كلاهما: عن عَبيدة بن حُمَيد.

وأخرجه النَّسائي في (الصغرى ٥٠٩١): عن محمد بن عبد الأعلى، عن المُعتَمِر بن سُلَيْمان.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في (المعرفة والتاريخ): عن أبي نُعَيم الفَضْل بن دُكَين.

وأخرجه أبو الفضل الزُّهْري في (حديثه ٢١٤): عن أبي القاسم البَغَوي، عن أبي بكر بن أبي شَيْبة، عن عَبْدة بن سُلَيمان.

وأخرجه البَيْهَقي في (الآداب): من طريق أبي أُسامة حمَّاد بن أسامة.

ثامنيتُهم - وغيرُهم -: عن يوسف بن صهيب، عن حبيب بن يسار، عن زيد بن أَرقمَ، به. بلفظ الرواية الثانية.

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجاله كلُّهم ثقات. فحبيب بن يسار وهو الكِنْديُّ الكوفي: وثَّقه ابن مَعين، وأبو زُرعة، وأبو داودَ، وابن حِبَّان. (تهذيب التهذيب ٢/ ١٩٢). واعتمده الحافظان الذهبيُّ في (الكاشف ٩٢٠)، وابنُ حَجر في (التقريب ١١٠٩).

وأما يوسف بن صهيب وهو الكِنْدي الكوفي أيضًا: فوثَّقه ابن مَعين، وأبو داود، وعثمان بن أبي شَيْبة، ويعقوبُ بن سفيان، كما في (المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٣٣). وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال النَّسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٦٣٥). وانظر: (تهذيب التهذيب ١١/ ٤١٥). وقال الحافظان الذهبي في (الكاشف ٦٤٣٧)، وابنُ حَجر في (التقريب ٧٨٦٨): «ثقة».

وقد رواه عنه جماعةٌ من الثقات الأثبات، إلا أنهم اختَلفوا عليه في لفظه؛ فرواه جماعة عنه بلفظ: «**مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ..**»، ورواه آخرون بلفظ: «**مَنْ لَمْ يَأْخُذْ شَارِبَهُ..**»، كما هو مفصَّلٌ في السند والتخريج.

وزيد بن أَرْقمَ هو ابن زيد بن قيسٍ الأنصاريُّ الخَزْرجي، صحابي مشهور، غزا سبعَ عشرةَ مرةً، وأولُ مشاهدِه الخندقُ، وأنزل الله تصديقَه في سورة المنافقين. انظر: (الكاشف ١٧٢١)، و(التقريب ٢١١٦).

ولذا قال التِّرْمذي - عَقِبه -: «هذا حديث حسَنٌ صحيح». **وأقره: النَّوَوي** في «فصل الصحيح» من (خلاصة الأحكام ١/ ٩٢) وفي (المجموع ١/ ٢٨٧)،

وشيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في (شرح العمدة ١/ ٢٣٤)، **والذهبيُّ** في (الكبائر ٤٤٣)، **وابنُ القيِّم** في (زاد المعاد ١/ ١٧٢)، **والمُناوي** في (التيسير ٢/ ٤٤٣)، وغيرُهم.

وصحَّحه أيضًا: ابن حِبَّان؛ فأخرجه في (صحيحه).

وذكره عبد الحق الإشْبيلي في (الأحكام الوسطى ١/ ٢٤٢) وسكت عنه مصحِّحًا له.

وثبَّتَه الحافظ العراقيُّ في (طرح التثريب ٢/ ٨٢). **وقال الحافظ:** «سندُه قوي» (الفتح ١٠/ ٣٣٧)، **وتبِعه العَجْلُوني** في (كشف الخفاء ٢٧٨٦).

ورمز لحُسنه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٩٠١٦)، كذا في المطبوع، ولكن ذكر الصَّنْعاني في (شرح الجامع الصغير ١٠/ ٣٩٥) أنه رمز لصحته، وهذا أقرب للصواب، والله أعلم.

وقال الألباني في تعليقه على (المشكاة ٤٤٣٨): «إسناده جيد»، وصحَّحه في (التعليقات الحِسان على صحيح ابن حِبَّان ٥٤٥٣)، و(صحيح الجامع ٦٥٣٣)، وغيرِهما.

وقد رواه بعضُهم عن يوسفَ بن صهيب، فأخطأ في سنده:

فقد أخرجه الطَّحاوي في (شرح مُشكِل الآثار ١٣٤٩)، من طريق خَلَّاد بن يحيى الكوفي، قال: حدثنا يوسف بن صهيب، عن حبيب بن يسار، عن أبي رَملة، عن زيد بن أَرقمَ، به.

فزاد في سنده (أبا رملة، وهو عبد الله بن أبي أُمامَة) بين حبيبٍ وزيدِ بن أَرْقمَ، وهذا من الْمَزِيد في متَّصِل الأسانيد؛ فإن المحفوظ عن يوسفَ بن صهيبٍ ما رواه الثقاتُ الأثبات، كيحيى القطَّان، ووَكِيعٍ، وعَبيدةَ بن حُمَيد،

والمُعتَمِرِ بن سُلَيمان، وأبي نُعَيمٍ الفضْلِ بن دُكَين، وعَبْدَةَ بنِ سُلَيْمان، ويَعلَى ومحمدٍ ابنَيْ عُبَيد، وعُبيد الله بن موسى، وأبي أُسامة، وغيرِهم - عن يوسفَ بن صهيب (عن حبيب بن يسار، عن زيد بن أرقمَ) بلا واسطةٍ بينهما.

وصوَّبه ابن عَدِي في (الكامل ٩/ ٥٨٢)، والدارَقُطْنيُّ في (العلل ٦/ ٤٤١).

وقد رواه غيرُ يوسفَ كذلك عن حبيب بن يسار عن زيد بلا واسطة، كما عند الطبراني في (الكبير ٥٠٣٥)، و(الأوسط ٥٢٢، و٣٠٢٧)، و(الصغير ٢٧٨)، و(الضعفاء للعُقَيلي ٤/ ٥)، و(الكامل ٩/ ٥٨١ - ٥٨٢). ولكن من وجوه لا تثبُت، وانظر: (سؤالات البَرْذَعي لأبي زُرعة الرازي ٢٥)، و(تاريخ بغداد ١٣/ ٢٢٤).

هذا وقد قال البزَّار - عقِبَ الحديثِ، وقد رواه بالسند المشهور (من طريق يوسفَ، عن حبيب، عن زيد): «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يحدِّثُ به عن النبي ﷺ إلا زيد بن أَرقَمَ، ولا نعلم له إسنادًا إلا هذا الإسنادَ» (المسند ١٠/ ٢٣٧).

تنبيه:

قال مُغْلَطاي في (شرح ابن ماجه ١/ ١٢٦): «وفي صحيح ابن حِبَّان من حديث زيد بن أَرقَمَ مرفوعًا: «**مِنَ السُّنَّةِ: قَصُّ الشَّارِبِ؛ مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا**»». اهـ.

كذا قال، والحديث في صحيح ابن حِبَّان وغيرِه، وليس فيه: «مِنَ السُّنَّةِ: قَصُّ الشَّارِبِ»!.

[٩٩١ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ لَمْ يَأْخُذْ شَارِبَه فَلَيْسَ مِنَّا**».

۞ **الحكم: صحيح المتن، وإسنادُه منكَرٌ من حديث ابن عُمر. الصواب من حديث زيد بن أَرْقَم، كما قال** الدارَقُطْنيُّ.

التخريج:

﴿علقط ٢٨٧٨ " معلقًا "﴾.

السند:

علَّقه الدارَقُطْني في (العلل): عن الرَّبيع بن زياد الهَمْداني الضَّبِّي، عن يوسفَ بن صهيب، عن زيدٍ العَمِّي، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد منكَر؛ فيه الرَّبيع بن زياد الهمْداني الضَّبِّي، وهو منكَر الحديث؛ فقد ذكره ابن عَدِي في (الكامل) وذكر له حديثَيْنِ غريبيْن تفرَّد بهما، ثم ذكر أنه روَى عن أهل المدينة أحاديثَ لا يتابَع عليها. (الكامل ٤/ ٥٣٠). وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٦/ ٢٩٨) وقال: «يُغْرِب». وقال الخليلي: «له أحاديثُ يتفرَّد بها. قال العلماء: إن محَلَّه الصِّدقُ، ويَروي عن أبانَ بن أبي عيَّاش وغيرِه من الضعفاء» (الإرشاد ٢/ ٦٣١). وقال صالح بن أحمدَ في «طبقات همْدان»: «لم يكن مشهورًا بالتحديث»، وقال أبو جعفرٍ الحافظُ: «حديثُه يدلُّ على الصدق» (لسان الميزان ٣١١٦).

وقال الذهبي في (تاريخ الإسلام ٤/ ٨٤٨): «لم أرَ فيه جرحًا لأحد». وقال في (الميزان ٢٧٣٦): «ما رأيت لأحد فيه تضعيفًا، وهو جائز الحديث».

قلنا: إذا كان مقِلًّا جدًّا، وجُلُّ أحاديثِه غرائبُ ومناكيرُ - كما هو ظاهر الحال، ومقتضَى كلامِ ابن عَدِي -، فكيف يكون جائزَ الحديث؟!، بل هو منكَرُ الحديث، وهذا الحديث أيضًا شاهدٌ على ذلك؛ فقد خالف في إسناده الثقات الأثباتَ (كيحيى القطَّان، ووَكِيع، وعَبيدةَ بنِ حُمَيد، والمُعتَمِرِ بن سُلَيمان، وأبي نُعَيمٍ الفضْلِ بن دُكَين، وعَبْدة بن سُلَيمان، وغيرِهم كثيرٍ - كما تقدَّم -)؛ حيث رَوَوْه جميعًا عن يوسفَ بن صهيب، عن حبيب بن يسار، عن زيد بن أَرقَمَ، به.

فخالفهم؛ فرواه عن يوسف بن صهيب، عن زيدٍ العَمِّي - وهو ضعيف -، عن ابن عُمر.

ولذا قال الدارَقُطْني - وسُئِل عن هذا الحديثِ - فقال: «رواه الرَّبيع بن زيادٍ الهَمْدانيُّ الضَّبِّي، عن يوسفَ بن صهيب، عن زيدٍ العَمِّي، عن ابن عُمَر.

ورواه يحيى القَطَّانُ، ومُعتَمِر بنُ سُلَيمان... وغيرُهم، عن يوسف بن صهيب، عن حبيب بن يسار، عن زيد بن أَرقَمَ، وهو الصواب» (العلل ٦/ ٤٤٢/ ٢٨٧٨).

قلنا: والحديث ذكره الدَّيْلَميُّ في (الفردوس بمأثور الخطاب ٥٩٥٣) عن ابن عُمَر وزيدِ بن أَرْقَم. ولم نقف على سند هذا الروايةِ، فالله أعلم.



[٩٩٢ط] حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خُذْ مِنَ الشَّارِبِ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ إِذَا تَلَا الْعَبْدُ الْقُرْآنَ أَدْنَتْ أَفْوَاهَهَا مِنْهُ، فَإِذَا كَانَ طَوِيلَ الشَّارِبِ لَمْ تَدْنُ مِنْهُ**».

۞ **الحكم: موضوع**، وذكره السُّيوطي وابن عِرَاق في «الموضوعات».

التخريج:

[فر (ملتقطة / ق ١١٠ - ١١١)، (ذيل اللآلئ ٧١٣)].

السند:

أخرجه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة لابن حَجر) و(ذيل اللآلئ للسُّيوطي) - قال: أخبرنا أبي، أخبرنا أبو منصور محمد بن محمد بن عبد العزيز (العُكْبَري)[1]، حدثنا ابن رَزْقويه، حدثنا ابن السَّمَّاك، أخبرنا أبو نصر محمد بن إبراهيم السَّمَرْقَندي، حدثنا سعيد بن هاشم بن مَرْثَد، حدثنا أيوب بن نصْر بن موسى، حدثنا حماد بن عمرو، عن السَّري بن خالد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليِّ بن أبي طالب، به.

---

(١) كذا أثبته محقِّق (ذيل اللآلئ ٧١٣)، وعلَّق عليه قائلًا: «في زهر الفردوس وجميع النسخ: (العسكري)، والمثبَت من (مسند الفردوس)، وهو الصواب كما في (الأنساب ٩/ ٢٨)». **قلنا**: وهو كما قال، وكذا في (تاريخ الإسلام ١٠/ ٣٤٥): العُكْبَري.

التحقيق

هذا إسناد تالف جدًّا؛ فيه خمسُ علل:

الأولى: حماد بن عمرٍو النَّصِيبيُّ؛ قال عنه ابن مَعين: «من المعروفين بالكذب ووضْع الحديثِ»، وقال مرة: «ليس بثقة»، وقال النَّسائي وغيرُه: «متروك»، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وزاد أبو حاتم: «ضعيف الحديث جدًّا»، وقال ابن حِبَّان: «يضع الحديث وضْعًا»، وقال الجُوزَجاني: «كان يكذب»، وقال الحاكم: «يروي عن جماعة من الثقات أحاديثَ موضوعةً، وهو ساقِط بمَرَّة». انظر: (لسان الميزان ٢٧٤١).

ولذا ذكره السُّيوطي في (الزيادات على الموضوعات المسمَّى ذيل اللآلئ ٧١٣)، **وتبِعه ابن عِرَاق** في (تنزيه الشريعة ٢/ ٣٤٢) وقال: «لم يبيِّن علتَه؛ وفيه حمَّاد بنُ عَمرو، والله تعالى أعلم».

وحمَّادٌ هذا ذَكرَه ابنُ عِرَاقَ في بداية كتابِه ضِمْنَ قائمةِ مَن رُمِي بالوضع؛ ولذا لم يزِدْ في نقدِه للحديث على قوله: «وفيه حماد بنُ عمرو»، اكتفاءً بما ذكره قبلُ، حسَب منهجِه في الكتاب.

الثانية: أبو نصر محمد بن إبراهيم السَّمَرْقَندي؛ ذكره الذهبي في «الميزان»، وقال: «شيخ لأبي عمرو بن السَّمَّاك، حدَّث عنه بتلك الوصيةِ المكذوبة عن النبي ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه، فلعله هو الذي وضعَها» (ميزان الاعتدال ٣/ ٤٤٩)، وأقرَّه الحافظُ في (اللسان ٦٣٤٠).

الثالثة: السَّري بن خالد؛ قال الأَزْدي: «لا يُحتجُّ به» وقال الذهبي: «لا يُعرَف» (ميزان الاعتدال ٣٠٨٨).

الرابعة: أيوب بن نصر بن موسى أبو أحمدَ العُصْفُري، ترجم له الخطيبُ

في (تاريخ بغداد ٧/ ٤٥٨)، وابنُ الجوزي في (المنتظم ١٥٧٩)؛ ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

الخامسة: الانقطاع بين محمد بن عليٍّ بن الحُسين، وبين عليٍّ بن أبي طالب، انظر: (جامع التحصيل ٧٠٠).



[٩٩٣ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ طَوَّلَ شَارِبَهُ فِي دَارِ الدُّنْيَا، طَوَّلَ اللهُ نَدَامَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَسَلَّطَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِكُلِّ شَعْرَةٍ عَلَى شَارِبِهِ سَبْعِينَ شَيْطَانًا، فَإِنْ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ، لَا تُسْتَجَابُ لَهُ دَعْوَةٌ، وَلَا تَنْزِلُ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ، وَلَا يَنْظُرُ اللهُ تَعَالَى إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَمَنْ أَطَالَ شَارِبَهُ تُسَمِّيهِ الْمَلَائِكَةُ مُخْبِيًا، وَإِنْ مَاتَ مَاتَ عَاصِيًا، وَقَامَ مِنْ قَبْرِهِ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ.

وَلَا يُطَوِّلُ شَارِبَهُ إِلَّا مَلْعُونٌ عَلَى لِسَانِ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَيَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَرْضُ تَلْعَنُهُ مِنْ تَحْتِهِ.

وَمَنْ طَوَّلَ شَارِبَهُ فَلَا يُصِيبُ شَفَاعَتِي، وَلَا يَشْرَبُ مِنْ حَوْضِي، وَضَيَّقَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ قَبْرَهُ، وَيُشَدِّدُ عَلَيْهِ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا، وَأَظْلَمَ عَلَيْهِ قَبْرَهُ، وَيُنَزِّلُ عَلَيْهِ مَلَكَ الْمَوْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ.

وَمَنْ قَصَّ شَارِبَهُ فَلَهُ عَنِ اللهِ تَعَالَى بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الثَّوَابِ أَلْفُ مَدِينَةٍ مِنْ دُرٍّ وَيَاقُوتٍ، وَفِي كُلِّ مَدِينَةٍ أَلْفُ قَصْرٍ، فِي كُلِّ قَصْرٍ أَلْفُ دَارٍ مِنَ الرَّحْمَةِ، فِي كُلِّ دَارٍ أَلْفُ أَلْفِ بَيْتٍ مِنَ الْمِسْكِ، فِي كُلِّ بَيْتٍ أَلْفُ سَرِيرٍ، فَوْقَ كُلِّ سَرِيرٍ جَارِيَةٌ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، عَلَى رَأْسِهَا تَاجٌ مِنَ النُّورِ، مُكَلَّلٌ بِالدُّرِّ وَالْيَاقُوتِ، وَهِيَ تُنَادِي كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ مَرَّةٍ: أَنْتَ طَلَبِي، وَقُرَّةُ عَيْنِي، وَأَنْتَ صَاحِبِي، فَيَنْظُرُ اللهُ تَعَالَى إِلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ نَظْرَةٍ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ، وَيَقُولُ لِمَلَائِكَتِهِ: أَلَا تَنْظُرُونَ إِلَى عَبْدِي؟ قَصَّ شَارِبَهُ مِنْ مَخَافَتِي، وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، لَأَضَعَنَّ عَلَيْهِ نُورَ كَرَامَتِي، وَلَأُزَيِّنَنَّهُ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَأُدْخِلَنَّهُ جَنَّتِي».

۞ **الحكم: باطل موضوع، قاله** الجُورَقاني، وابن الجوزي، والذهبي، **وتبِعَهم:**

ابنُ حَجر، والسُّيوطي، وابن عِرَاقَ، والفَتَّنِي، والشوكاني.

التخريج:

]طيل ٦٥٣ "واللفظ له" / ضو ١٤٤٩ "مختصرًا"[.

السند:

أخرجه الجُورَقاني في (الأباطيل) قال: أخبرنا عبد الواحد بن محمد بن جابار[(١)] الواعظُ، أخبرنا أبو الفضل عبد الوهاب بن محمد بن الفضل بن عَلُّويه بن مُصعَب، قَدِمَ علينا هَمَذانَ، أخبرنا أحمد بن جعفر، عن جدِّه، عن محمد بن عبد الرحمن القَطَّان، عن أبي بكر الجَوْهَري، عن محمد بن إبراهيم بن عامر، عن محمد بن إبراهيم العياراني، عن الحسن بن عليٍّ، عن بِشْر بن السَّري، عن الهيثم، عن حمَّاد بن زيد، عن أنس بن مالك، به.

وأخرجه ابن الجوزي في (الموضوعات) قال: حُدِّثتُ عن عبد الواحد بن محمد بن جَابَانَ الواعظِ... به.

التحقيق

هذا إسناد مظلِم جدًّا؛ فيه جماعة لم نقف لهم على ترجمة، ولكن رائحة الوضع تَفوحُ من متْنِه؛ **ولذا قال الجُورَقاني - عَقِبَه -:** «هذا حديث باطلٌ موضوع، في إسناده من المجهولين غيرُ واحد، وحمَّاد بن زيد لم يسمع من أنس بن مالك شيئًا ولم يَرَه» (الأباطيل ٢/ ٣٠٨).

---

(١) كذا بالراء، وكذا وقع في (الميزان) و(اللسان)، ووقع عند ابن الجوزي بالنون، وقال سِبْط ابن العَجَمي: «في نسختي من الميزان بالراء وفي نسخة من (موضوعات ابن الجوزي بالنون ولم أر بالراء إلا اثنين، وهذا ليس واحدًا منهما، والله أعلم» (الكشف الحثيث ص ١٧٥).

وأما ابن الجوزي فقال - عَقِبه -: «هو من أنتَنِ الوضْعِ وأسمجِه، ولولا حماقةُ مَن وَضعَ هذا، وأنه ما شَمَّ ريحَ العِلم؛ لعَلِم أن غاية ما في تطويل الشاربِ مخالفةُ سُنَّةٍ لا يَصلُح التواعُدُ عليها بمثل هذا، والمتَّهَم به ابنُ جابار، وقد خلَّط في الإسناد كما رأيتَ، وأتى بجماعة مجهولين».

وتبِعَهما الذهبيُّ فذكره في (أحاديث مختارة من موضوعات الجُورَقاني وابن الجوزي ٩٦)، وقال: «بسند ظلماتٍ عن أنس...»، فذكره، ثم قال: «وهو أقلُّ مِن أن يُنظَر في سنده، فتَبًّا لمَن وضَعه». وقال في (تلخيص الموضوعات ٧٠٦): «إسناده ظلماتٌ إلى أنس، والمتَّهَم بوضْعِه عبدُ الواحد ابنُ جَابَانَ». وبنحوه في (ميزان الاعتدال ٢/ ٦٧١).

وتبِعَهم: ابنُ حَجَر في (لسان الميزان ٥/ ٢٨٨)، **والسُّيوطي** في (اللآلئ المصنوعة ٢/ ٢٢٦)، **وابنُ عِرَاقَ** في (تنزيه الشريعة ٢/ ٢٦٨)، **والفَتَّني** في (تذكرة الموضوعات ص ١٦٠)، **والشوكاني** في (الفوائد المجموعة ١/ ١٩٧ - ١٩٨).



[٩٩٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «**قُصُّوا شَوَارِبَكُمْ؛ فَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَعْمَلُوا، فَزَنَتْ نِسَاؤُهُمْ**».

الحكم: منكر جدًّا، ولم نقف على سنده.

التخريج والتحقيق:

ذكره الدَّيْلَمي في (الفردوس بمأثور الخطاب ٤٥٧٨). وعزاه السُّيوطي في (الجامع الكبير ٦/ ٢٢٢/ ١٦٣٩٥) وتبِعه صاحبُ (كَنز العمال ١٧٢٤٧). للدَّيْلمي، وهما يَعْنِيانِ المسنَد، ولكن لم نقف عليه.

ولكن ذكرَ السُّيوطي في مقدمة (الجامع الكبير ١/ ٤٤) أن الحديث إذا عزاه للديلمي في (مسند الفردوس) فهو ضعيف، فيُسْتغنَى بالعزو إليه عن بيان ضعْفِه.

ومتن الحديث دالٌ على نكارته، إن لم يكن موضوعًا، والله المستعان.



[٩٩٥ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «**مَنْ طَوَّلَ شَارِبَهُ، لَمْ يَسْتَجِبِ اللهُ دُعَاءَهُ**».

۞ **الحكم: المتن منكر جدًّا، ولم نقف على سنده.**

ذكره الدَّيْلميُّ في (الفردوس ٥٦٤٨)، ولم نقف على سنده، ولكن متْنُه منكَر جدًّا لا يحتاج إلى النظر في إسناده.

وتفرُّدُ الدَّيْلَميِّ به، مُؤْذِنٌ بضعْفِه ونكارتِه، كما أشار إلى ذلك السُّيوطيُّ في (مقدمة الجامع الكبير ١/ ٤٤).





أبواب في حلق العانة والتنور

١٤٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَلْقِ الْعَانَةِ وَالتَّنَوُّرِ

[٩٩٦ط] حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ: كَانَ يَتَنَوَّرُ:

١ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَوَّرُ، وَيَلِي عَانَتَهُ بِيَدِهِ».

٢ وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اطَّلَى، وَوَلِيَ عَانَتَهُ بِيَدِهِ».

٣ وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اطَّلَى بَدَأَ بِعَوْرَتِهِ (بِعَانَتِهِ)، فَطَلَاهَا بِالنُّورَةِ [فَهُوَ الَّذِي يَلِيهَا]، وَسَائِرَ جَسَدِهِ أَهْلُهُ[١]».

٤ وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اطَّلَى (تَنَوَّرَ)، وَلِيَ عَانَتَهُ (مَغَابِنَهُ) بِيَدِهِ».

٥ وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنَوِّرُهُ الرَّجُلُ، فَإِذَا بَلَغَ مَرَاقَّهُ[٢]، تَوَلَّى هُوَ ذَلِكَ».

---

(١) «وَسَائِرَ» بالنصْب، و«أهلُه» بالرفع: أي: وطلَى سائرَ جسدِه أهلُه، فهو من عطف معمولَي عاملٍ واحد (حاشية السِّندي على ابن ماجه ١٣٦٤).

(٢) **المَرَاقّ**: ما سَفَلَ من البطن فما تحتَه من المواضع التي تَرِق جلودُها، واحدها: مَرَق. (النهاية لابن الأثير ٢/ ٢٥٢)، وقال ابن الأثير أيضًا: «وفيه «أَنَّهُ اطَّلَى حَتَى بَلَغَ الْمَرَاقَّ» هو بتشديد القاف: ما رَقَّ من أسفل البطنِ ولَانَ، ولا واحدَ له، ومِيمُه زائدةٌ» (النهاية ٤/ ٣٢١).

۞ الحكم: **إسناده ضعيف، والصواب فيه الإرسالُ. وضعَّفه** ابنُ المبارَك، وأحمدُ، والبَيْهَقي، وابن مُفْلِح، والبُوصِيري، وابن حَجَر، والألباني. **واستغربه** أبو نُعَيم.

اللغة:

قولُه: **(كَانَ يَتَنَوَّرُ)** أي: يَطْلي عانتَه وما قرُبَ منها بالنُّورَة. (فيض القدير للمناوي ٥/ ٢٧٠).

و**(النُّورَة)** - بضم النون -: حَجَر يُحرق ويُسَوَّى منه الكِلْسُ، ويُحلَق به شَعرُ العانة.

ثم غَلبتْ على أخلاطٍ تُضاف إلى الكِلْس مِن زِرْنِيخ وغيرِه؛ لإزالة الشعر. يقال: تَنَوَّرَ: أي: اطَّلَى بالنُّورة، ونوَّرْته: طلَيْته بها، وقيل: هي عربية، وقيل: مُعرَّبة. انظر: (لسان العرب ٥/ ٢٤٤)، و(المصباح المنير ٢/ ٦٣٠).

وقال أبو بكر الأَنْباري: «النُّورة: سُميتْ نُورة؛ لأنها تُنير الجسدَ وتُبيِّضُه، وهي مأخوذة من النُّور، وكذلك نَوْر النبات، سُمِّي نَورًا؛ لبياضه وحُسنِه» (الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٣٠٢).

التخريج:

تخريج السياقة الأولى:]طي ١٧١٥ "واللفظ له" / هق ٧٠٩[.

تخريج السياقة الثانية:]جه ٣٧٧٨ "واللفظ له" / مع (النُّكت الظِّراف ١٣/ ٤)، (مصباح الزجاجة ٤/ ١٢٢)[.

تخريج السياقة الثالثة:]جه ٣٧٧٧ "واللفظ له" / طب (٢٣ / ٣٢٦ / ٧٤٨) "والرواية والزيادة له"[.

تخريج السياقة الرابعة: ﴿حل (٥/ ٦٧) "واللفظ له" / جصاص (١/ ٨٢) "والرواية الثانية له" / إبراهيم الحربي (إمتاع ٧/ ٨٣) / ابن قانِع (إمتاع ٧/ ٨٣) "والرواية الأولى له"﴾.

تخريج السياقة الخامسة: ﴿مسخ ٨٣٨﴾.

السند:

أخرجه أبو داودَ الطيالسيُّ في (مسنده ١٧١٥) قال: حدثنا كاملٌ أبو العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أم سلَمةَ، به.

وأخرجه أحمد بن مَنِيع في (مسنده) - كما في (مصباح الزجاجة ٤/ ١٢٢) -: عن أبي أحمدَ الزُّبَيْري.

وأخرجه ابن ماجه (٣٧٧٨): من طريق إسحاق بن منصور.

وأخرجه إبراهيم الحَرْبي - كما في (إمتاع الأسماع ٧/ ٨٣) -: عن عُبيد بن إسحاقَ.

وأخرجه إبراهيم الحَرْبي - كما في (إمتاع الأسماع ٧/ ٨٣) -، وابن قانِع - كما في (إمتاع الأسماع ٧/ ٨٣)، ومن طريقه الجَصَّاص في (أحكام القرآن ١/ ٨٢) -، وأبو نُعَيم في (الحلية ٥/ ٦٧): من طريق عاصم بن عليٍّ.

وأخرجه الخرائطي في (مساوئ الأخلاق ٨٣٨) قال: من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائِدَة،

كلُّهم: عن كامل[1] أبي العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أم سلَمة،

(١) تصحَّف في مطبوع (مساوئ الأخلاق)، تبعًا لأصله (ق ٧٤/ ب) إلى: «كهيل»، =

به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ فإن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أمِّ سلَمةَ، قاله أبو زُرعة، كما في (المراسيل لابن أبي حاتم ٤٧)، و(الجرح والتعديل ٣/ ١٠٧). وقال عليُّ بن المَدِيني: «لَقِيَ ابنَ عباس، وسمِع من عائشةَ، ولم يسمعْ من غيرهما من الصحابة» (جامع التحصيل ١١٧).

وبهذه العلةِ أعلَّه ابنُ مُفْلِح، في (الآداب الشرعية ٣/ ٥٣)، **والبُوصِيري** في (مصباح الزجاجة ٤/ ١٢٢)، **والألبانيُّ** في (الضعيفة ٩/ ١٩٤).

وأشار لذلك الحافظ في (النُّكَت الظِّراف ١٣/ ٤)، حيث نقل قولَ ابنِ المَدِيني السابق.

ومما يؤكِّد انقطاعَه: أنه قد رواه بعضُهم عن كاملٍ عن حبيب، فصرَّح بوجود الواسطة؛

فأخرجه أحمدُ بن مَنِيع في (مسنده) - كما في (النكت الظِّراف ١٣/ ٤)، (مصباح الزجاجة ٤/ ١٢٢) -: عن يحيى بن زكريا بن أبي زائِدةَ،

وأخرجه (الطبراني ٢٣ / ٣٢٦) من طريق أبي غَسَّان مالك بن إسماعيل،

= وهو تصحيف ظاهر، ومع هذا اعتبره السُّيوطي في (الحاوي ١/ ٤٠٤) طريقًا آخرَ للحديث، فأبعدَ النُّجْعةَ، وقد رواه أحمد بن مَنِيع - على الصواب -: (عن ابن أبي زائدة، عن كامل)، كما سيأتي في التحقيق، ويؤكِّد ذلك أنه لا يُعرَف في تلاميذ حبيب، ولا في هذه الطبقة كلِّها مَن اسمه «كهيل»، والله أعلم.

كلاهما: عن كاملٍ أبي العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن رجل (في رواية الطبراني: عن إنسان)، عن أم سلَمة، به.

وهذا ضعيف أيضًا؛ لإبهام الواسطة.

ولذا قال البُوصِيري: «وإسناده ضعيف أيضًا؛ لجهالة الرجل الذي لم يُسَمَّ» (الزوائد ٤/ ١٢٢).

ثم إن كاملًا أبا العلاء مختلَفٌ فيه؛ فقد وثَّقه ابنُ مَعين، ويعقوب بن سفيان، والعِجْلي (١٥٣٩)، وقال النَّسائي: «ليس به بأس». وقال في موضع آخَرَ: «ليس بالقوي». وقال ابن عَدِي: «رأيتُ في بعض رواياته أشياءَ أنكرْتُها، وأرجو أنه لا بأسَ به». وقال ابن سعد: «كان قليلَ الحديث، وليس بذاك». وقال ابن المُثَنَّى: «ما سمِعتُ ابن مَهْدي يحدِّث عنه شيئًا قط». وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يَقلِب الأسانيدَ، ويَرفع المراسيلَ من حيث لا يدري، فبطَلَ الاحتجاجُ بأخباره». وقال الحاكم: «هو ممن يُجمع حديثُه». (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٠٩)، ولخَّصه الحافظُ بقوله: «صدوق يخطئ» (التقريب ٥٦٠٤).

فمِثْله قد لا يُحتجُّ به إذا انفرد، فكيف إذا خُولِف؟ وهذه هي:

العلة الثانية: المخالفة؛ فقد رواه الثَّوْريُّ - كما عند عبد الرزاق في (المصنَّف ١١٢٧)، وأحمدَ في (العلل ٥٧٠٠)، وابنِ سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٠)، والبَيْهَقيِّ في (الكبرى ٧٠٢) - عن منصور، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: كان رسول الله ﷺ «**إِذَا اطَّلَى، وَلِيَ عَانَتَهُ بِيَدِهِ**». هكذا مرسَلًا.

وكذا رواه أبو هاشمٍ الرُّمَّانيُّ - في الوجه الصحيحِ عنه - عن أبي مَعْشَرٍ

زياد بن كُلَيْب، عن حبيب، به، مرسَلًا. وسيأتي الكلامُ عليه قريبًا.

وبهذا أعلَّه البَيْهَقي؛ حيث قال عَقِبَ الحديثِ: «أسنده كاملٌ أبو العلاء، وأرسلَه مَن هو أوثقُ منه».

وقال ابن حَجر: «أخرجه ابن ماجه، والبَيْهَقيُّ، ورجاله ثقات، ولكنه أعلَّه بالإرسال، وأنكر أحمدُ صحتَه» (فتح الباري ١٠/ ٣٤٤).

وقال أبو نُعَيم عَقِب الموصولِ: «غريبٌ من حديث حبيب، تفرَّد به كاملٌ» (الحلية ٥/ ٦٧ - ٦٨).

قلنا: بل تُوبِع عليه كاملٌ، ولكنْ بما لا يُعتدُّ به؛ فقد أخرجه ابن ماجه (٣٧٧٧): حدثنا عليُّ بن محمد قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي هاشم الرُّمَّاني، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أم سلَمة، به.

وهذا إسناد رجالُه ثقاتٌ إلى أبي هاشم، وأبو هاشم: «ثقة من رجال الصحيح»، ولكن هذا الوجه غيرُ محفوظ عنه؛ فقد رواه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٠) قال: أخبرنا عارِم بن الفضْل، وموسى بنُ داودَ، قالا: أخبرنا حمَّاد بن زيد،

ورواه أحمد في (العلل ٥٧٠١)[1]: من طريق أبَانَ العطَّارِ،

---

(١) جاء في المطبوع من (العلل): «قال أبو عبد الرحمن: وأخبرَنا أبانُ...»! كذا، وهذا خطأٌ، الصواب: «قال عبد الرحمن: وأخبرَنا أَبانُ...». وعبد الرحمن هو ابن مَهْدي، يروي عن أَبانَ، وهو تابعٌ لسند الذي قبلَه. فلعل الناسخَ ظنَّه إسنادًا جديدًا من رواية عبد الله بن أحمدَ، وكُنيتُه أبو عبد الرحمن، فزاد لفظة (أبو)، فأخطأ، والله أعلم.

كلاهما (حماد بن زيد، وأبانُ): عن أبي هاشم، عن حبيب، مرسلًا.

وحماد بن زيد ثقة ثبْتٌ إمام، هو وحدَه يُرجح على حماد بن سلمة، فكيف وقد تُوبع؟

ويحتمل أن يكون الوهَمُ من الراوي عن حماد، وهو عبد الرحمن بن عبد الله أبو سعيدٍ مولى بنى هاشم، وثَّقه جماعة، ولكن قال السَّاجي: «يَهِمُ في الحديث»، وحكى العُقَيلي، عن أحمدَ بن حنبل أنه قال: «كان كثيرَ الخطإ». (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٠٩). ولذا قال الحافظ: «صدوق ربما أخطأ» (التقريب ٣٩١٨).

فلعله هو الذي أخطأ في وصْل هذا الحديثِ.

وقد قال الخَلَّال في «العلل»: قال مُهَنَّا: سألتُ أبا عبد الله عن حديث كامل بن العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن رجل، عن أم سلمة... الحديثَ؟ فقال: «ليس بصحيح؛ لأن قَتادةَ قال: «مَا اطَّلَى رَسُولُ اللهِ ﷺ»» (الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/ ٥٣، و٣٢٢).

وروى البَيْهَقي في (السنن الكبرى ٧١٢) بسنده عن عبد الله بن المبارَك أنه قال: «ما أدري مَن أخبرني عن قَتادةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَتَنَوَّرْ»، قال عبد الله: «وهو أَشبَهُ الأمرين أن لا يكونَ»، وذكرَ الحديث الآخَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَلِيَ عَانَتَهُ»، فقال: «هذا ضعيف». اهـ. وسيأتي تخريجُ مرسَلِ قَتادةَ هذا في الباب التالي.

ومع ما تقدَّم من علل، قال الحُسيني، عن سند كاملٍ أبي العلاء: «وهذا سندٌ لا بأسَ به»!!، وقال عن سند حماد بن سلَمةَ: «وهذا سند صحيحٌ، ورجاله ثقاتٌ» (الإلمام بآداب دخول الحمام ص ١٧٤).

وقال ابن كَثير: «إسناد جيد»! (آداب دخول الحمام ص ٧٣)، وأقرَّه السُّيوطي في (الحاوي ١/ ٤٠٤)، وابن حَجر الهيتميُّ في (الفتاوي الفقهية ١/ ٦٥). وصرَّح بجَودة سندِه السُّيوطيُّ في (الدر المنثور ١/ ٥٩٥)!

وكلُّ هذا تساهُلٌ، حتى بالنسبة للحُكم على ظاهر إسناده؛ فإن حبيبًا مدلِّسٌ وقد عنعن، كيف وقد جزمَ الأئمةُ بأنه لم يسمع من أم سلَمةَ؟! هذا فضلًا عن المخالفة، والكلامِ في كاملٍ.

والحديث له شواهدُ كثيرةٌ مرسَلة وموصولةٌ - كما سيأتي -، ولكنها لا تَصلُح للاعتبار؛ لأن أكثرَها مراسيلُ لصغار التابعين، وعامَّةُ هذه المراسيلِ مردُّها إلى مرسَلِ حبيب بن أبي ثابت، وأما الشواهد الموصولةُ فكلُّها واهيةٌ كما ستراه.



[٩٩٧ط] حَدِيثُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ مُرْسَلًا:

عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا اطَّلَى** (تَنَوَّرَ) [بِالنُّورَةِ] **وَلِيَ عَانَتَهُ بِيَدِهِ**».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

﴿عب ١١٣٧ "واللفظ له" / سعد (١/ ٣٨٠) "والزيادة له" / علحم ٥٧٠٠، ٥٧٠١ / هق ٧١٠، ٧١١ "والرواية له"﴾.

السند:

أخرجه عبد الرزاق في (المصنَّف).

وأحمدُ في (العلل ٥٧٠٠): عن ابن مَهْدي.

وابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٠): عن محمد بن عبد الله الأَسَدي (الزُّبَيْري)، وقَبِيصَة.

أربعتُهم: عن سُفْيانَ الثَّوْري، عن منصور، عن حبيب بن أبي ثابت، به.

وأخرجه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٠)، وأحمدُ في (العلل ٥٧٠١): من طريق أبي هاشم الرُّمَّاني، عن حبيب بن أبي ثابت، به.

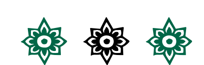
التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أنه مرسَلٌ؛ فحبيب بن أبي ثابت من الوُسْطى من التابعين كما في (التقريب ١٠٨٤).

وقد أشار إلى تضعيفه بذلك المَقْرِيزي فقال - عَقِبَ ذِكرِه مع غيره من

مراسيلِ الباب -: «هذه الآثار كلُّها مرسَلة» (إمتاع الأسماع ٧/ ١٠٦)، ولذا توقَّف في نسبة ذلك للنبي ﷺ؛ حيث قال في ترجمة الباب: «ذِكْر اطِّلاءِ رسولِ الله ﷺ بالنُّورة إنْ صحَّ» (إمتاع الأسماع ٧/ ١٠٥).

وقال ابن كثير: «إسناد جيِّد» (آداب دخول الحمام ص ٧٣)، وقال المُناوي: «إسناده صحيح» (التيسير ٢/ ٢٤٠)، وهما يَعْنِيانِ: إلى مُرسِله.



[٩٩٨ط] حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعيِّ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اطَّلَى** [بِالنُّورَةِ] **وَلِيَ عَانَتَهُ** [وَفَرْجَهُ بِيَدِهِ]».

۞ **الحكم:** ضعيف جدًّا.

التخريج:

﴿ش ١١٩٨ "واللفظ له" / سعد (١/ ٣٨٠) "والزيادتان له" / علحم ٢٢٣٦، ٢٢٣٧ / سط (١/ ١٢٢) / ص (حاوي ١/ ٤٠٥) / مقط (٤/ ٢٠٩٠)﴾.

السند:

رواه ابن أبي شَيْبة في (المصنَّف) - وعنه عبدُ الله بن أحمدَ في (العلل ٢٢٣٧) - قال: حدثنا هُشَيمٌ وشَرِيك، عن لَيْثٍ أبي الْمَشْرَفي، عن أبي مَعْشَر، عن إبراهيمَ، به، مرسَلًا.

ورواه أحمد في (العلل ٢٢٣٦)، وسعيد بن منصور في (سننه) - كما في (الحاوي) للفتاوي -، وبَحْشَل في (تاريخ واسط) -، والدارَقُطْني في (المؤتلف): من طريق هُشَيمٍ - وحدَه - عن لَيْث، به.

ورواه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٠): عن موسى بن داود، عن شَريك - وحدَه - عن لَيْث، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال، بل الإعضال؛ لأن إبراهيم - وهو ابن يَزيدَ النَّخَعي -

من صغار التابعين، ولم يسمع من أحد من الصحابة، فأقلُّ ما يكونُ بينه وبين النبي ﷺ اثنان.

ولذا قال الشيخ الألباني: «وعن إبراهيمَ؛ معضَلًا» (الضعيفة ٤١٧٤).

الثانية: أنه قد رواه عن لَيْثٍ (هُشَيمٌ، وشَرِيك):

فأما شَريكٌ فسيِّئُ الحفظ، قال الحافظ: «صدوق يخطِئ كثيرًا» (التقريب ٢٧٨٧).

وأما هُشَيْم، فلم يَسمع من لَيْثٍ أبي المَشْرَفي شيئًا، كما قال أحمدُ في (العلل ٢٢٣٦)؛ فهو إذن منقطِع، ويحتمل أن يكون هُشَيمٌ قد أخذه من شَريك ودلَّسَه، وهو مشهور بالتدليس، فيعودَ الحديث إلى شَريك، وهو بمفرده علة؛ لأنه سيِّءُ الحفظ كما سبق.

وقد اختُلِف فيه على شريك أيضًا:

فرواه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٠): عن الفَضْل بن دُكَين، عن شَريك، عن لَيْث أبي المَشْرَفي، عن إبراهيمَ، به. بإسقاط أبي مَعْشَر.

والفَضْل ثقة ثِبْتٌ؛ فالظاهر أن الاضطراب فيه مِن شَرِيك.

وقد خُولِف شَريكٌ فيه:

فقد رواه بعضُ الثقات عن أبي مَعْشَر من حديثه مرسَلًا كما سيأتي.

وأبو مَعْشَر هو زياد بن كُلَيْب: ثقة من رجال مسلم. (التقريب ٢٠٩٦).

ولَيْثٌ أبو الْمَشْرَفي، قال فيه ابن مَعِين: «ليس به بأس» (الجرح والتعديل ٧/ ١٨٠)، ولذا ذكره ابن قُطْلُوبُغا في (الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٩٢١٩).

[٩٩٩ط] حَدِيثُ أَبِي مَعْشَرٍ:

عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ: «أَنَّ رَجُلًا نَوَّرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغَ الْعَانَةَ (مَرَاقَّهُ) كَفَّ الرَّجُلُ، وَنَوَّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَفْسَهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلِي عَانَتَهُ بِيَدِهِ».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا؛ لإعضاله، وضعَّفه** البَيْهَقي.

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﴿مد ٤٦٩ "واللفظ له" / هق ٧١٤ / إبراهيم الحربي (إمتاع ٧/ ٨٤) "والرواية له"﴾.

تخريج السياق الثاني: ﴿علحم ٧٥٠٠ "واللفظ له" / سعد (١/ ٣٨٠)﴾.

السند:

رواه أبو داودَ في (المراسيل) - ومن طريقه البَيْهَقي - قال: حدثنا أبو كاملٍ الفُضَيل بن الحُسْين الجَحْدَريُّ، حدثنا عبد الواحد، حدثنا صالح بن صالح، حدثنا أبو مَعْشَرَ، به.

ورواه إبراهيم الحَرْبي - كما في (إمتاع الأسماع ٧/ ٨٤) -: من طريق عبد الواحد، به.

ورواه أحمد في (العلل ٧٥٠٠)، وابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٨٠): من طريق سُفْيانَ الثَّوْريِّ، عن صالح، عن أبي مَعْشَر، به.

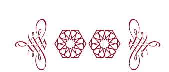
التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات رجالُ الصحيح، لكنه معضَلٌ؛ فأبو مَعْشَر هو زياد بن

كُلَيْب، ذكره الحافظ في الطبقة السادسة (التقريب ٢٠٩٦)، وهي طبقة الذين عاصروا صغارَ التابعين، ولم يثبتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، كما قال الحافظ في (مقدمة التقريب ص ٧٥).

فأقلُّ ما يكونُ بينه وبين النبي ﷺ راويانِ، فأكثر.

ولذا قال البَيْهَقي: «منقطع» (السنن الكبرى عقب حديث ٧١٥)، وانظر ما سبق.



١- رِوَايَة: «نَوَّرَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَوَّرَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ، وَنَوَّرَ هُوَ عَوْرَتَهُ**».

الحكم: ضعيف جدًّا؛ لإعضاله.

التخريج:

[إبراهيم الحربي (إمتاع ٧/ ٨٤)].

السند:

قال إبراهيم الحَرْبي - كما في (إمتاع الأسماع ٧/ ٨٤) -: حدثنا موسى، حدثنا أَبانُ، عن هشام، عن أبي مَعْشَر، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أنه معضَلٌ.

ولكن هذا السند غريب، غيرُ محفوظ، نخشى أن يكون فيه سقطٌ أو تحريف، والله أعلم.



[١٠٠٠ط] حَدِيثُ مَنْصُورٍ مُرْسَلًا:

عَنْ مَنْصُورٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا اطَّلَى حَلَقَ عَانَتَهُ بِيَدِهِ».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا؛ لإعضاله، والصواب فيه: عن منصور، عن حبيب، كما تقدَّم.**

التخريج:

[مسهر ٩].

السند:

أخرجه عبد الرحمن بن القاسم الهاشميُّ في «نسخة أبي مُسْهِر» قال: حدثنا أبو مُسْهِرٍ عبدُ الأعلى بن مُسْهِر الغَسَّاني، حدثنا عيسى بن يونس، عن سُفيانَ، عن منصور، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات لكنه مرسَلٌ، بل معضَل على التحقيق؛ فمنصورٌ هو ابن المُعْتَمِر، من صغار التابعين.

ولذا قال الألباني: «هذا معضل؛ رجاله ثقات» (الضعيفة ٤١٧٤).

وهذا المرسل أو المعضل مَردُّه إلى مرسل حبيبٍ السابق؛ فإن المحفوظ عن الثَّوْري - من رواية الجماعة عنه - عن منصور، عن حبيب بن أبي ثابت، مرسَلًا. كذا رواه ابن مَهْدي، وعبدُ الرزاق، وأبو أحمدَ الزُّبَيري، وغيرُهم، عن الثوري، به، كما تقدَّم.

تنبيه:

عزا هذا الحديثَ الشيخُ الألباني في (الضعيفة ٤١٧٤) لابن سعد عن سفيانَ، عن منصور. وفيه نظرٌ؛ فإن ابن سعد إنما أخرجه من طريق سفيانَ، عن منصور، عن حبيب. والله أعلم.



[١٠٠١ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، قَالَ: اطَّلَى رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ فَطَلَاهُ رَجُلٌ، فَسَتَرَ عَوْرَتَهُ بِثَوْبٍ، وَطَلَى الرَّجُلُ سَائِرَ جَسَدِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**أُخْرُجْ عَنِّي**»، ثُمَّ طَلَى النَّبِيُّ ﷺ عَوْرَتَهُ بِيَدِهِ.

۞ **الحكم: منكر.**

التخريج:

﴿ابن قانِع (إمتاع ٧/ ٨٥) / جصاص (١/ ٨٢ - ٨٣)﴾.

السند:

أخرجه عبد الباقي بن قانِع - كما في (إمتاع الأسماع ٧/ ٨٥)، ومن طريقه الجَصَّاص في (أحكام القرآن) والسياق له - قال: حدثنا (مُطَيَّن)[1]، حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا مَعْنُ بن عيسى، عمَّن حدَّثَه، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهِد، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: إبهام شيخِ مَعْنٍ الذي حدَّثه عن ابن أبي نَجيح.

الثانية: عبد الباقي بن قانِع، أحدُ الحفَّاظ، وثَّقه مشايخُ بغدادَ؛ ولكنه - كما قال الدارَقُطْني - «كان يحفظ ولكنه يُخطِئ ويُصِرُّ»، وقد ضعَّفه البَرْقاني، وقال ابن عَبْدانَ: «لا يدخل في الصحيح»، وكان قد أصابه شيءٌ

---

(١) في مطبوع (أحكام القرآن): «مطير»، وهو خطأ، والصواب: «مُطَيَّن»؛ فهو المعروف في شيوخ ابن قانِع.

من الاختلاط في آخر عمره، وسمِع منه قومٌ في اختلاطه، فكثُرَت المناكيرُ في أحاديثه، انظر: (اللسان ٥/ ٥٠، ٥١).

وعلى هذا؛ فتفرُّده بهذا الحديثِ إسنادًا ومتنًا يُعدُّ من مناكيره، والله أعلم.



[١٠٠٢ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «**كُنْتُ أَطْلِي رَسُولَ اللهِ** ﷺ **وَيَطْلِي نَفْسَهُ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهُ - يَعْنِي: الْفَرْجَ -، وَلِيَهُ بِنَفْسِهِ**».

۞ **الحكم: إسناده تالفٌ بمَرَّة.**

التخريج:

﴿أصبهان (٢/ ٣١٤)﴾.

السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان)، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن يوسف، ثنا محمد بن عُمر بن حَفْص، ثنا الهيثم بن محمدٍ الأصبهانيُّ بفارسَ، ثنا سهْلُ بن سُقَيْر، ثنا إسماعيل بن يحيى، عن المَسْعُودي، ومحمد بن مسلم الطائفي، عن ابن أبي مُلَيكةَ، عن عائشةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد تالفٌ بمَرَّة؛ فيه آفتان:

الأولى: إسماعيل بن يحيى بن عُبيد الله أبو يحيى التَّيْمي؛ قال صالح بن محمدٍ الحافظُ: «كان يَضَع الحديثَ»، وقال الدارَقُطْني والحاكمُ وغيرُهما: «كذاب»، وقال الدارَقُطْني أيضًا: «كان يكذب على مالك والثوريِّ وغيرِهما»، وقال ابن عَدِي: «عامَّةُ ما يرويه بَواطيلُ»، وقال الحاكم أيضًا: «روى عن مالكٍ ومِسْعَرٍ وابنِ أبي ذِئْبٍ أحاديثَ موضوعةً»، انظر: (اللسان ١٢٥٩).

الثانية: سهْل بن سُقَير أبو الحسن الخِلاطي، وقيل: ابن صُقَير - بالصاد-،

وقيل: سُعَير - بالسين والعين -، قال عنه ابن عَدِي - بعد أن ذكر له بعضَ المناكير -: «ولسَهْل بن صُقَيرٍ غيرُ ما ذكرتُ مما يقع فيه الإنكارُ، وسهْلٌ ليس بالمشهور، وأرجو أنه لا يتعمَّدُ الكذبَ، وإنما يغلَطُ أو يَشتبِه عليه الشيءُ فيرويه» (الكامل ٦/ ٣٣). وقال عنه الخطيبُ: «كان كذابًا يضع الحديث» (تلخيص المتشابه ١/ ٥٦٣). وانظر: (الميزان ٣٥٨١)، و(تهذيب التهذيب ٤/ ٢٥٤). وقال الحافظ: «منكر الحديث، اتَّهمه الخطيب بالوضع» (التقريب ٢٦٦٢).

وفيه الهيثم بن محمد الأصبهاني، ترجم له أبو الشيخ في (طبقات المحدِّثين ٣٤٣)، وأبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان ١٨٣٠) وذكر له هذا الحديثَ، ولم يذكُرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأما محمد بن عُمر بن حفص فهو أبو جعفرٍ الجُورْجِيريُّ، قال أبو سعد السَّمْعاني: «كان أحدَ الثقات المُعَدَّلين، صاحب أصول» (الأنساب ٣/ ٣٥٦)، وانظر: (سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧١).



[١٠٠٣ط] حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيِّ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيِّ، قَالَ: كَانَ ثَوْبَانُ [مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ] جَارًا لَنَا، وَكَانَ يَدْخُلُ الحَمَّامَ، فَقُلْتُ لَهُ: [وَأَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَدْخُلُ الْحَمَّامَ؟!] فَقَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ، وَيَتَنَوَّرُ**».

۞ **الحكم: إسناده واهٍ جدًّا، ومتْنُه منكَر. وضعَّفه** البَيْهَقي، والذهبي، وابنُ ناصر الدين، والسُّيوطيُّ، والمُناوي، والزُّرْقاني، والألباني.

التخريج:

﴿فة (٢/ ٤٣٣) / مسخ ٨٣٧ "والزيادتان له" / هق ٧١٣ "واللفظ له" / كر (١١/ ١٧٥) / ناصر (آثار ٥/ ٥٠٤ - ٥٠٥)﴾.

السند:

قال الخرائِطي في (مساوئ الأخلاق): حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاقَ بن صالحٍ الوَزَّانُ، ثنا سُلَيْمان بن سلمة الخَبائِري، ثنا سُلَيْمان بن ناشِرة، قال: سمعت محمد بن زياد، به.

ورواه يعقوب بن سفيانَ الفَسَويُّ في (المعرفة والتاريخ) - ومن طريقه البَيْهَقيُّ في (الكبرى)، وابن عساكرَ في (تاريخه) -: عن سُلَيْمان بن سلَمةَ الحِمْصي، حدثنا سُلَيْمان بن ناشرة الأَلْهاني، قال: سمِعت محمد[١] بن زيادٍ الأَلْهاني يقول... فذكره[٢].

---

(١) وقع في مطبوع (المعرفة والتاريخ) للفَسَوي «عُمَيْر»، والصواب المثبت كما في باقي المصادر، وقد رواه البَيْهَقي من طريق يعقوب بن سفيانَ على الصواب، وكذا عزاه له غيرُ واحد.

(٢) وقع في (تاريخ دمشق) لابن عساكر زيادةٌ في سنده بين السُلَيْمانيْنِ: [ثنا بَقيَّةُ]، =

ورواه ابن ناصر الدِّين في (جامع الآثار)، من طريق الحسن بن عليِّ بن شَبيب، عن سُلَيْمان بن سلَمةَ به.

فمدارُ الحديثِ عندهم: على سُلَيمان بن سلَمةَ الخَبائِري، عن سُلَيمان بن ناشرة، عن محمد بن زياد، به.

التحقيق

هذا إسناد واهٍ بمَرَّة؛ فيه علتان:

الأولى: سُلَيْمان بن سلمةَ الخَبائِري: متروكُ الحديثِ، ورُمي بالكذب؛ قال ابن أبي حاتم: سمِع منه أَبي ولم يحدِّث عنه، وسألتُه عنه فقال: «متروك الحديث، لا يُشتغل به»، فذكرتُ ذلك لابن الجُنَيد، فقال: «صدق، كان

= وكذا عزاه السُّيوطي ليعقوبَ بن سفيان في (الحاوي ١/ ٤٠٤). والذي يبدو لنا أنه وهَمٌ من ابن عساكرَ تابعه عليه السُّيوطيُّ، وسببه - والله أعلم - أن الفَسَوي روى حديثين قال في أول كلٍّ منهما: «حدثني سُلَيْمان بن سلَمة الحِمْصي، حدثنا بقيَّةُ»، ثم قال: «وقال: حدثنا بَقيَّةُ قال حدثني أبو خالد السَّكُوني بَحِير بن سعيد وهو من ثقات رجالِ حِمْص. وقال: حدثنا مَنِيع بن السَّري...» فذكر حديثًا، ثم قال: «وقال: حدثنا المُؤَمَّل بن عُمر أبو قَعْنب العُتْبي...» فذكر حديثًا، ثم قال: «وقال: حدثنا سُلَيْمان بن ناشرة الأَلْهاني قال: سمِعت (محمد) بن زياد الأَلْهاني يقول: كان ثوبانُ جارًا لنا» فذكر الحديث.

فلعل ابنَ عساكرَ رَحِمَهُ اللَّهُ حمَلَ قولَه: «وقال: حدثنا سُلَيْمان بن ناشرة...» على أن القائل هو بَقيَّةُ بن الوليد. والصواب أن القائل سُلَيمانُ بن سلَمةَ الحِمْصي؛ فهو الذي روَى عن بَقيةَ، ثم عن مَنِيع بن السَّري، ثم عن المُؤَمَّل بن عُمر، ثم عن سُلَيْمان بن ناشرة. ويضاف إلى هذا أن بقيةَ بن الوليد ليست له روايةٌ عن هؤلاء الأربعة.

وقد رواه البَيْهَقي من طريق يعقوب بن سفيانَ على الصواب، ويدلُّ على ذلك أيضًا رواية الخرائطي. والله أعلم.

يكذب، ولا أُحدِّث عنه بعد هذا» (الجرح والتعديل ٤/ ١٢٢)، وقال النَّسائي: «ليس بشيء» (الضعفاء والمتروكين ٢٥٣). وانظر: (اللسان ٣٦٢٢).

وبه أعلَّه الذهبي في (المهذب ١/ ١٥٥)، فقال: «سُلَيمان بن سلَمةَ الخَبائِري تركه أبو حاتم».

وقال ابن ناصر الدِّين: «هذا حديث غيرُ صحيح، والخَبائِري كذاب» (جامع الآثار في السير ٥/ ٥٠٤).

وقال الألباني: «هذا سندٌ واهٍ بمَرَّة، سُلَيمان بن سلَمة هو الخَبائِري، وهو متَّهَم بالكذب» (الضعيفة ١٨٠١).

العلة الثانية: سُلَيمان بن ناشِرة الألْهاني؛ تَرجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٤/ ٤٠)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٤/ ١٤٧)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٦/ ٣٨١) وقال: «يُعتبَر حديثُه من غير رواية سُلَيمانَ بنِ سلَمةَ عنه».

وقد أشار إلى إعلاله بهذه العلةِ البَيْهَقيُّ، فقال: «ليس بالمعروفِ بعضُ رجالِه» (السنن الكبرى ١/ ١٥٢).

وقال الزُّرْقاني: «إسناده ضعيف جدًّا» (شرح المواهب اللدنية ٥/ ٥١٤).

ثم إن الحديث يحمِل نكارةً في متْنِه؛ وهي: دخولُ النبيِّ ﷺ الحمَّامَ، وهذا لم يصحَّ عن النبي ﷺ، كما سيأتي بيانُه مفصَّلًا في «فصل الحَمَّام».

وقد قال إمام الأئمةِ محمدُ بن إسحاقَ بنِ خُزَيمة: «لم يثبُتْ عندنا أن النبي ﷺ دخل حمَّامًا قط» (جامع الآثار لابن ناصر الدين ٥/ ٥٠٤).

وقال ابن القيِّم: «لم يَدخلْ ﷺ حمَّامًا قطُّ، ولعله ما رآه بعينه» (زاد المعاد

١/ ١٦٨).

والحديث ذكره السُّيوطي في (الجامع الصغير ٧٠١٩)، وعزاه لابن عساكرَ، ورمز لضعفه، إلا أنه وهِمَ فجعله من حديث واثِلَةَ بدلًا من ثَوْبانَ! **وتبِعَه على ذلك المُتَّقي الهندي** في (كَنز العمال ١٨٣١٧)، **والمُناوي** في (فيض القدير ٥/ ٢١٢)، وقال: «سند ضعيف جدًّا، بل واهٍ بالمَرَّة». وبنحوه في (التيسير ٢/ ٢٧٤).



[١٠٠٤ط] حَدِيثُ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ:

عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**لَمَّا افْتَتَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ، جُعِلَتْ له مَأْدُبَةٌ، فَأَكَلَ مُتَّكِئًا، وَاطَّلَى [بِالنُّورَةِ]، فَأَصَابَتْهُ الشَّمْسُ، فَلَبِسَ الظُّلَّةَ (البُرْطُلَةَ)**».

۞ **الحكم: باطل، قاله** أبو حاتم الرازي، **وضعَّفه** ابنُ المُلَقِّن، وقال الألباني: موضوع.

اللغة:

(البُرْطُلَة): المِظلَّة الصيفيَّة، نَبطيَّة، وقد استُعملتْ في لفظ العربية. والبُرْطُل - بالضم -: قَلَنْسُوة. (لسان العرب ١١/ ٥١).

التخريج:

﴿طب (٢٢/ ٦٢/ ١٤٩) "واللفظ له" / طش ٣٣٩٨ / علحا ٢٣٧٨ "معلقًا والزيادة والرواية له" / كر (٤٥/ ٧٨)﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الكبير) وفي (مسند الشاميين)، قال: حدثنا الحسين بن إسحاق، ثنا داود بن رُشَيد، (ح) وحدثنا أحمد بن النَّضْر العسكري، ثنا أبو تَقِيٍّ، قالا: ثنا بَقِيَّةُ بن الوليد، عن عُمر الدِّمَشْقي، عن مَكْحول، عن واثِلَة، به.

التحقيق

هذا إسناده ساقط؛ عُمر الدمشقي هو عُمر بن موسى الوَجِيهي، كذَّبه ابنُ مَعين، وقال مرة: «ليس بثقة»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال

النَّسائي والدارَقُطْني وغيرُهما: «متروك»، ورماه أبو حاتم وابنُ عَدِي بوضع الحديث، انظر: (اللسان ٥٦٩٨).

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة، عن عُمر الدِّمَشقي...» فذكر هذا الحديثَ، فقال أبو حاتم: «هو عُمر بن موسى الوَجِيهي، وهذا حديث باطلٌ» (العلل ٢٣٧٨).

وقال ابن المُلَقِّن: «ضعيف جدًّا»، ونقل كلامَ أبي حاتم وأقرَّه (البدر المنير ٧/ ٤٤٥).

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني من رواية بَقِيَّة، عن عَمرو الشامي، وبَقِيَّةُ ثقةٌ، ولكنه مدلِّس، وعَمرو لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات» (المجمع ٧٩١٧).

كذا قال، وقد تحرَّف عليه الاسمُ؛ فلم يَعرِفْه.

وقال الألباني: «موضوع»، وأعلَّه بعُمرَ، وعنعنةِ بَقِيَّةَ (الضعيفة ٦٢٠١).

هذا، وقد رواه ابن عساكر في (تاريخه) من طريق أبي القاسم اليافوني، عن أحمدَ بن عبد الرحمن العَسْقلاني، نا موسى بن أيوبَ، نا بَقِيَّة، عن عُمر بن سُلَيمان الدمشقي، به.

فسمَّاه عُمرَ بن سُلَيمان، وليس عُمرَ بنَ موسى، وهكذا ترجم له ابنُ عساكر، فقال: «عُمر بن سُلَيمان من أهل دمشق، من أصحاب مَكْحول. روَى عن مَكْحولٍ وشَهْرِ بن حَوْشَب، وسعد بن سِنَان. روى عنه بَقِيَّةُ، وعَبَّاد بن كَثير، ومَيْسَرة بن عبد الله» (تاريخ مدينة دمشق ٤٥/ ٧٨). وتبِعَه الذهبي في (تاريخ الإسلام ٣/ ٧١٢)، ولم يَذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأحمد بن عبد الرحمن العَسْقَلاني؛ قال ابن عساكر: «كذا فيه، وهو أحمد بن أبي عبد الرحمن، سمَّاه اليافونيُّ كذلك في غير موضع» (تاريخ

دمشق ٤٥/ ٧٨).

قلنا: ولم نجد له ترجمةً، فلعلَّه هو الواهمُ في نسَب الوَجِيهي، فتَبِعَه ابنُ عساكرَ وترجمَ له، والله أعلم.

ثم إن متْن الحديث منكَرٌ؛ ففي صحيح البخاري (٥٣٩٨) أن النبي ﷺ قال: «**لَا آكُلُ مُتَّكِئًا**». وفي رواية عند البخاريِّ أيضًا (٥٣٩٩): «**لَا آكُلُ وَأَنَا مُتَّكِئٌ**».

ولذا قال الألباني: «ومِن نكارة الحديثِ أنه مخالِفٌ لقوله ﷺ: «**إِنِّي لَا آكُلُ مُتَّكِئًا**»، رواه البخاري. بل ثبَتَ عنه النهيُ عن الأكل متكِئًا» (الضعيفة ١٣/ ٤٣٦).



[١٠٠٥ط] حَدِيثُ مَكْحُولٍ مُرْسَلًا:

عَنْ مَكْحُولٍ، قَالَ: «لَمَّا افْتَتَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ، أَكَلَ مُتَّكِئًا، وَتَنَوَّرَ».

۞ الحكم: مرسل ضعيف جدًّا.

التخريج:

[ص (حاوي ١/ ٤٠٥)].

السند:

قال سعيد بن منصور في (سننه) - كما في (الحاوي) للسُّيوطي -: حدثنا الصُّغْدي بن سِنَان العُقَيلي، عن محمد بن الزُّبَير الحَنْظلي، عن مَكْحول، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه - مع إرساله - علتان:

الأولى: محمد بن الزُّبير الحَنْظلي؛ وهو «متروك»، كما في (التقريب ٥٨٨٥).

الثاني: صُغْدي بن سِنَان البصري، قال فيه أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وروى عباسٌ، عن ابن مَعين: «ليس بشيء»، وذكرَ له ابن عَدِي حديثًا من روايته عن جعفر بن الزبير، قال: «يتبيَّنُ على حديث صُغْدي الضعفُ». وقال السَّاجي: «ضعيف». وقال الدارَقُطْني: «متروك». وذكره العُقَيلي، وابنُ الجارود، وابن شاهين في «الضعفاء». انظر: (لسان الميزان ٣٩٢٨).

وقال السُّيوطي: «هذا الحديثُ فات ابنَ كثير فلم يذكرْه، وهو مرسل» (الحاوي للفتاوي ١/ ٤٠٥).

[١٠٠٦ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اطَّلَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالنُّورَةِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهَا قَالَ: **«يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، عَلَيْكُمْ بِالنُّورَةِ؛ فَإِنَّهَا طَيِّبَةٌ وَطُهُورٌ، وَإِنَّ اللهَ يُذْهِبُ بِهَا عَنْكُمْ أَوْسَاخَكُمْ وَأَشْقَاءَكُمْ»**.

۞ **الحكم: باطل موضوع، وهو ظاهر صَنيع** ابنِ عَدِي، وابن طاهر المَقْدسي.

التخريج:

[عد (٤/ ١٦)].

السند:

قال ابن عَدِي: حدثنا عبد الله بن خالد بن يَزيدَ المؤذِّنُ - وكان صالحًا -، حدثنا عمَّار بن رَجاءٍ، حدثنا الحُسين بن عَلْوان، حدثنا هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسناد تالِفٌ؛ فيه الحُسين بن عَلْوان الكَلْبي؛ كذَّبه ابنُ مَعِين وغيرُه، ورماه صالح جَزَرة وابنُ حِبَّان وغيرُهما بوضع الحديث، انظر: (لسان الميزان: ٣/ ١٩٠ - ١٩١).

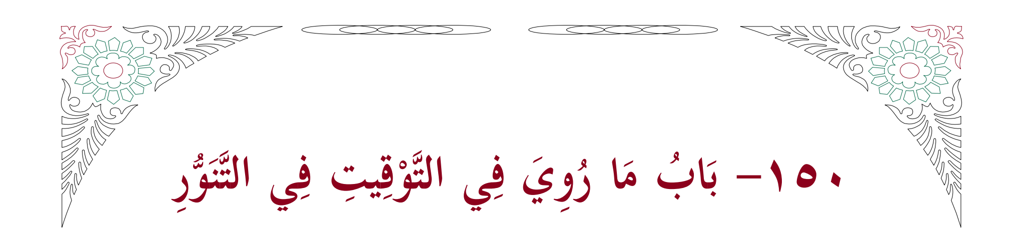
وقال ابن عَدِي - بعد أن ذكر للحسين هذا الحديثَ وغيرَه -: «وللحسين بن عَلْوان أحاديثُ كثيرة، وعامَّتُها موضوعة، وهو في عِداد مَن يضَع الحديث» (الكامل ٤/ ١٩).

وقال ابن طاهر المقدسي: «رواه حسين بن عَلْوان... وحسينٌ كذاب» (ذخيرة الحفاظ ١/ ٤١٣).

تنبيه:

ذكر السُّيوطي في (الحاوي ١/ ٤٠٣)، وتبِعَه أبو الفرج الحَلَبي في (السيرة الحلبية ٢/ ٧٥٤)، والشوكانيُّ في (نيل الأوطار ١/ ١٦٧)، أن هذا الحديثَ أخرجه الإمام أحمدُ، وهذا خطأٌ مَحْض؛ فلم يخرِّج أحمدُ هذا الحديثَ الباطل، وحاشاه من ذلك. ولعله أراد (أبو أحمدَ) يعني: ابنَ عَدِي، فسقطتْ لفظةُ (أبو)، والله أعلم.





١٥٠- بَابُ مَا رُوِيَ فِي التَّوْقِيتِ فِي التَّنَوُّرِ

[١٠٠٧ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَوَّرُ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَيُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ فِي كُلِّ خَمْسَ عَشْرَةَ**».

۞ **الحكم: منكَر. وضعَّفه** السُّيوطي، والصالحي، وابن حَجَر الهيتمي، والشوكاني، والألباني.

التخريج:

﴿مستغفط (ق ١٧٧) "واللفظ له" / خطج ٨٦٢ / كر (٥٣/ ٢٦٧)﴾.

سبَق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «التوقيت في خصال الفِطرة».



١٥١- بَابُ مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَنَوَّرُ

[١٠٠٨ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَنَوَّرُ، فَإِذَا كَثُرَ شَعْرُهُ حَلَقَهُ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** البَيْهَقي - **وأقرَّه** ابنُ دقيقِ العيدِ والشوكانيُّ -، والحافظ ابن حجر - **وأقرَّه** المُناوي -، والسُّيوطي، وأبو الفرج الحَلَبي، وعليٌّ القاري، والزُّرْقاني.

التخريج:

﴿خل ٨١٣ "واللفظ له" / أصبهان (١ / ٣٧٧) / هق ٧١٦ / بغ ٣١٩٩ / نبغ ١١٠٨﴾.

السند:

رواه أبو الشيخ الأصبهاني في (أخلاق النبي) - ومن طريقه البَغَوي في (شرح السُّنة) و(الشمائل) - قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن، نا أبو عمار الحسين بن حُرَيْث، نا عليُّ بن الحسن بن شَقِيق، عن أبي حمزة، عن مسلِمٍ المُلَائي، عن أنس، به.

ومدارُه عندهم على عليِّ بن الحسن بن شقيق، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه مسلمٌ المُلَائي وهو مسلم بن كَيْسانَ الضَّبِّي

المُلَائي، قال ابن مَعين: «لا شيء»، وقال مَرَّة: «ليس بثقة»، وقال أحمدُ: «لا يُكتب حديثُه»، وقال عَمرو بن عليٍّ الفَلَّاسُ: «منكر الحديث جدًّا»، وقال الفَلَّاس أيضًا والنَّسائيُّ وابن الجُنَيد والدارَقُطْني: «متروك»، وقال البخاري: «ضعيف، ذاهبُ الحديثِ، لا أَروي عنه»، وقال الجُوزَجاني: «غيرُ ثقة». وضعَّفه أيضًا ابنُ المَدِيني، والعِجْلي، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، وغيرُهم. انظر: (ميزان الاعتدال ٨٥٠٦)، و(تهذيب التهذيب ١٠/ ١٣٥ - ١٣٦)، ولذا قال الذهبي: «واهٍ» (الكاشف ٥٤٢٦)، وقال في (ديوان الضعفاء ٤١٠٩): «تركوه». ومع هذا اكتفى الحافظُ في (التقريب ٦٦٤١) بقوله فيه: «ضعيف»!.

وبه ضعَّفه البَيْهَقي، فقال - عَقِبَ إخراجِه له -: «مسلمٌ المُلَائي ضعيفٌ في الحديث، فإنْ كان حفِظَه فيحتمل أن يكون قتادةُ أخَذه أيضًا عن أنس، والله أعلم»، يعني: مرسَلَ قتادةَ الآتي، (السنن الكبرى عقب حديث ٧١٦)، **وأقرَّه ابنُ دقيقِ العيدِ** في (الإمام ١/ ٤٠٩)، **والشوكانيُّ** في (النيل ١/ ١٦٧).

وقال الحافظ: «سنده ضعيف جدًّا» (فتح الباري ١٠/ ٣٤٤)، **وأقرَّه المُناويُّ** في (فيض القدير ٥ / ١٠٦).

وضعَّفه السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٩٥)، **وأبو الفرَج الحَلَبي** في (السيرة الحلبية ٣/ ٦٩)، **والمُلَّا عليٌّ القاري** في (المِرْقاة ٧/ ٢٨٤٢)، **والزُّرْقانيُّ** في (شرح الموطأ ٤/ ٤٥٠).



[١٠٠٩ط] حَدِيثُ قَتَادَةَ:

عَنْ قَتَادَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **لَمْ يَتَنَوَّرْ**، وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ، وَلَا عُثْمَانُ [وَلَا الْخُلَفَاءُ (وَلَا الْحَسَنُ)]».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

﴿سعد (١/ ٣٨٠ - ٣٨١) "والزيادة والرواية له" / مد ٤٧٠ "واللفظ له" / هق ٧١٢، ٧١٥ / الخَلَّال (مفلح ٣/ ٣٢٤)﴾.

السند:

قال ابن سعد: أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد، عن قَتادةَ، به.

ورواه أبو داودَ في (المراسيل) - ومن طريقه البَيْهَقي (٧١٥) -: عن عبد الله بن محمد بن إسحاقَ الأَذْرَمي، عن عبد الوهاب بن عطاء، به.

ورواه ابن سعد أيضًا: من طريق هَمَّام، عن قَتادةَ، به. وذكر الزيادة والرواية.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ رجالُ الصحيح إلا أنه ضعيف جدًّا؛ لإرساله، بل - على التحقيق - لإعضاله؛ فقَتادةُ تابعيٌّ صغير. وكان يحيى بنُ سعيد القَطَّان لا يَرى إرسالَ الزُّهْريِّ وقتادةَ شيئًا، ويقول: «هو بمنزلة الريح»، ويقول: «هؤلاء قومٌ حُفَّاظ، كانوا إذا سمِعوا الشيءَ علِقوه» (المراسيل لابن أبي حاتم ١)، و(الجرح والتعديل ١/ ٢٤٦).

وقال الذهبي: «ومِن أَوْهَى المراسيلِ عندهم: مراسيلُ الحسن. وأوْهَى من

ذلك: مراسيلُ الزُّهْريِّ، وقتادةَ، وحُمَيدٍ الطَّويل، من صغار التابعين. وغالب المحقِّقين يعُدُّون مراسيلَ هؤلاءِ معضلاتٍ ومنقطعاتٍ؛ فإن غالب رواياتِ هؤلاء عن تابعيٍّ كبير، عن صحابي. فالظنُّ بمرسِله أنه أسقط من إسنادِه اثنين» (الموقظة ص ٤٠).

وفي عبد الوهاب كلامٌ يسير، ولكنه عالِمٌ بسعيد بن أبي عَرُوبة، وممن سَمِع منه قديمًا، وقد تُوبِع عليه متابعةً قاصرة، كما تقدَّم في السند.

ورواه ابن سعد في (الطبقات ٣/ ٢٧١): من طريق أبي هلال الرَّاسِبي، عن قتادةَ، قال: «كان الخلفاءُ لا يَتَنَوَّرُونَ: أبو بكر، وعُمرُ، وعثمانُ». فلم يذكرِ النبيَّ ﷺ. ولكنَّ أبا هلالٍ الراسِبي هذا، قال فيه الحافظ: «صدوق فيه لِين» (التقريب ٥٩٢٣).

وأسند البَيْهَقي عن عبد الله بن المبارَك أنه قال: «ما أدري مَن أخبرني عن قتادة: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَنَوَّرْ**». قال عبد الله: «وهو أَشبَهُ الأمرين أن لا يكونَ»، وذَكرَ الحديثَ الآخَر: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَلِيَ عَانَتَهُ**»، فقال: «هذا ضعيف» (السنن الكبرى عَقِبَ حديث ٧١٢).

فرجَّح ابنُ المبارك مرسَلَ قتادةَ على ما سبق من أحاديثَ ضعيفةٍ في تنوُّرِ النبيِّ ﷺ، وكذا الإمام أحمدُ، كما سبَق نقلُه في حديث أمِّ سلَمةَ، مع أنَّ كليْهما ضعيفٌ جدًّا؛ وذلك لأن النبي ﷺ لو فَعَل لنُقِل ذلك عنه واشتهرَ من رواية الثقات، ولذا كان مرسَلُ قتادةَ هذا - على شدة ضعْفِه - أَشْبهَ بالصواب، والله أعلم.



[١٠١٠ط] حَدِيثُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ:

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، لَا يَطَّلُونَ**».

❁ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

[ش ١١٨٦].

السند:

قال ابن أبي شَيْبة في (المصنف): حدثنا حُسين بن عليٍّ، عن زائِدَة، عن هشام، عن الحَسَن، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشيخين إلا أنه ضعيف؛ لإرساله، فالحسَن تابعيٌّ مشهور.

ومراسيلُ الحسن، قوَّاها يحيى القَطَّانُ، وابنُ المَدِيني، وغيرُهما، لكن قال ابنُ سِيرِين: «كان ههنا ثلاثةٌ يُصدِّقون كلَّ مَن حدَّثهم، وذَكَرَ الحسنَ، وأبا العالِيَة، ورجلًا آخَرَ»؛ ولذا قال الإمام أحمدُ: «وليس في المرسَلات أضعفُ مِن مراسيلِ الحسن، وعطاءِ بن أبي رباح؛ فإنهما يأْخُذان عن كلٍّ». انظر: (شرح علل التِّرْمذي ١/ ٥٣٦ - ٥٣٩). وقال الذهبي: «ومِن أَوْهَى المراسيلِ عندَهم: مراسيلُ الحسَن» (الموقظة ص ٤٠)، وقال العراقي: «مراسيلُ الحسَنِ عندَهم شِبْهُ الرِّيح» (شرح التبصرة والتذكرة ص ٣١٥).

وزائِدَة هو ابن قُدَامة، وهِشام هو ابن حسان، وفي حديثه عن الحسن

مقالٌ؛ لأنه قيل: «كان يُرسِل عنه» (التقريب ٧٢٨٩). لكن احتجَّ الجماعةُ بحديثه عن الحسن، وجزَمَ البخاري في (التاريخ الكبير ٨/ ١٩٧) بسماعه من الحسن.

وقد علمْتَ أن مراسيلَ الحسنِ واهيةٌ عند فريق من الأئمة، وأَوْهَى منها مراسيلُ قَتادةَ؛ فلا يُقوِّي أحدُهما الآخَرَ، والله أعلم.

وقال ابن كثير: «هذا مِن مراسيلِ الحسن، وقد تَكلَّم بعضُهم فيها، ورَوَى ابنُ ماجه في سننه بإسنادٍ جيِّد، وعبدُ الرزاق أيضًا عن الثوريِّ بإسنادٍ جيد «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ طَلَى بِالنُّورَةِ**»، يعني: في غير الحمام» (آداب دخول الحمام ص٧٣).

هكذا قال! وقد سبق أن حديث ابنِ ماجَهْ ضعيفٌ جدًّا، وأن مَرَدَّه إلى حديث عبد الرزاق، وهو مرسَلٌ أيضًا؛ فاستوى الأمران.

ورغم ذلك قال السُّيوطي: «والأحاديث السابقةُ - يعني: في إثبات التنَوُّر - أقوى سندًا، وأكثرُ عددًا»، وقال أيضًا: «إن تلك مثبِتةٌ، وهذا نافٍ، والقاعدة الأصوليةُ عند التعارض: تقديمُ المثبِتِ على النافي...»، وقال جامِعًا بين أحاديثِ النفي والإثباتِ: «إنه على حسَب اختلافِ الأوقات، فتارةً كان يتنَوَّرُ، وتارةً كان يَحلِق ولا يتنَوَّرُ... فالجمع بين هذا وبين ما تقدَّم: أنه فعَلَ الأمرين معًا، هذا في أوقاتٍ، وهذا في أوقات» (الحاوي للفتاوي ١/ ٤٠٧). كذا قال! ولا يصحُّ هذا ولا ذاك عن النبي ﷺ، كما تقدَّم بيانُه مفصَّلًا، وانظر ما يأتي.



[١٠١١ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّقُوا اللهَ وَلَا تَكْذِبُوا، فَوَاللهِ، مَا طَلَى نَبِيٌّ قَطُّ**».

۞ **الحكم:** إسناده ضعيف جدًّا.

الفوائد واللغة:

قال ابن الأثير: «**«مَا أَطْلَى نَبِيٌّ قَطُّ»**، أي: ما مال إلى هواهُ، وأصْلُه مِن: مَيْل الطُّلَى، وهي الأعناق، واحدتُها: طُلَاة» (النهاية ٣/ ١٣٧).

قلنا: وكذا فسَّره غيرُ واحد من أهل اللغة، وأخرجه الخرائطيُّ في باب (ذِكر مَن يُرخص في دخول الحمام)، وذَكرَ فيه أحاديثَ في دخول النبي ﷺ الحمَّامَ، وأنه كان يتنَوَّرُ، وظاهرُ ذلك أنه حمله على أنه من الاطِّلاء، بمعنى: التنوُّر، وجزَمَ الزَّبيديُّ بأن هذا الفهمَ خطأٌ مِن صاحبه، فقال: «في الحديث «**مَا أَطْلَى نَبِيٌّ قَطُّ**» أي: ما مال إلى هواه، هكذا فسَّره أبو زيد في نوادره... ورواه بعضٌ بتشديد الطاء، وحمَلَه على الاطِّلاء بالنُّورة، وهو غلَطٌ» (تاج العروس ٣٨/ ٥٠٥). وانظر: (نيل الأوطار ١/ ١٦٧).

التخريج:

﴿مسخ ٨٣٩﴾.

السند:

قال الخرائطي في (مساوئ الأخلاق): حدثنا حماد بن الحسن بن عَنْبَسَةَ الورَّاق، حدثنا عبد العزيز بن الخَطَّاب، حدثنا حُمَيد - يعني: ابنَ يعقوبَ

مولى بني هاشم[١]، وكان ثقةً -، عن العباس بن الفَضْل، عن القاسم، عن أبي حازم، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: العباس بن الفَضْل بن عَمرو الأنصاري؛ قال ابن حجر: «متروك، واتَّهمه أبو زُرْعة» (التقريب ٣١٨٣).

الثانية: القاسم، وهو ابن عبد الرحمن الأنصاريُّ؛ قال يحيى بن مَعِين: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، مضطرب الحديث، حدَّثنا عنه الأنصاريُّ بحديثين باطلين، أحدهما: وفاةُ آدمَ ﷺ، والآخَرُ عن أبي حازم»، وقال أبو زُرعة: «منكر الحديث» (الجرح والتعديل ٧/ ١١٢ - ١١٣).



(١) كذا قال، وفيه نظرٌ إنْ عنَى به حُمَيدَ بن يعقوبَ بن يسارٍ المدنيَّ؛ فإنه متقدِّمُ الطبقة عن هذا، يَروي عن ابن المسيِّب، ويروي عنه ابنُ إسحاقَ وإبراهيمُ بنُ طَرِيفٍ وطبقتُهما، وإن كان غيرَه فلم نقف له على ترجمة. والله أعلم.



أبواب
في تقليم الأظفار
وآدابه وما يلحق به

١٥٢- بَابُ مَا وَرَدَ فِي تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ

[١٠١٢ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «**الفِطْرَةُ خَمْسٌ** (خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ): **الخِتَانُ** (الِاخْتِتَانُ)، **وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الآبَاطِ**».

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م) عدا الروايةِ الثانية فلمُسْلم.

التخريج:

[خ ٥٨٨٩ "والرواية الأولى له ولمسلم"، ٥٨٩١ "واللفظ له"، ٦٢٩٧ / م (٢٥٧/ ٤٩)، (٢٥٧/ ٥٠) "والرواية الثانية له" / د ٤١٤٩ / ت ٢٩٥٦ / ...].

وقد سبَق تخريجُه وتحقيقُه برواياته وشواهِدِه في باب: «خِصال الفِطرة».



[١٠١٣ط] حَدِيثُ سَوَادَةَ:

عَنْ سَوَادَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ؛ فَأَمَرَ لِي بِذَوْدٍ، ثُمَّ قَالَ لِي: «**إِذَا رَجَعْتَ إِلَى بَيْتِكَ (أَهْلِكَ)، فَمُرْهُمْ فَلْيُحْسِنُوا غِذَاءَ رِبَاعِهِمْ (فَلْيُحْسِنُوا أَعْمَالَهُمْ)، وَمُرْهُمْ فَلْيُقَلِّمُوا أَظْفَارَهُمْ؛ لَا يَعْبِطُوا (وَلَا يَخْدِشُوا) بِهَا ضُرُوعَ مَوَاشِيهِمْ إِذَا حَلَبُوا**».

۞ **الحكم: إسناده حسن، وجوّده** الهيثمي، **وحسّنه** الألباني.

اللغة والفوائد:

(الذَّوْدُ مِن الإبل): ما بين الثِّنْتين إلى التِّسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر، واللفظة مؤنَّثة، ولا واحدَ لها من لفظها، كالنَّعَم» (النهاية لابن الأثير ٢/ ١٧١).

وقال ابن فارس: إنها جماعة الإبل (مقاييس اللغة ٢/ ٣٦٥).

وقد وردَ التعبيرُ بالذَّوْد عن الإبل في الحديث المتفقِ عليه: «**وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ**». قال النَّوَوي: «وقوله: «**خَمْس ذَوْدٍ**» كقوله: خمسة أَبْعِرَةٍ، وخمسة جِمَال، وخمس نُوقٍ، وخمس نِسْوة... قال أبو حاتم السِّجِسْتاني: تركوا القياسَ في الجَمْع، فقالوا: خمْسُ ذَوْدٍ، لخمسٍ من الإبل، وثلاثُ ذَوْدٍ لثلاثٍ من الإبل، وأربعُ ذَوْدٍ، وعشر ذَوْد، على غير قياس، كما قالوا: ثلاثمائة وأربعمائة، والقياس: مِئِينَ، ومئات، ولا يكادون يقولونه» (شرح مسلم ٧/ ٥٠).

قوله: **(لَا يَعْبِطُوا)** أي: لا يَعْقِروها فيُدَمُّوها، والعَبِيط: الدمُ الطَّرِي. (غريب الحديث للخطابي ١/ ٤٤٦).

(والرِّبَاع): هو ما وُلِد من الإبل في الربيع. وقيل: ما وُلِد في أول النِّتاج. (النهاية ٢/ ١٨٩).

وقال الخطَّابي: «وقوله: «**مُرِي بَنِيكِ أَنْ يُحْسِنُوا غِذَاءَ رِبَاعِهِمْ**»، فإن الرِّبَاع: جمْع الرُّبَع، وهو وَلَد الناقة إذا نُتِجَتْ في الربيع... والمعنى: أنه كرِه استقصاءَ الحلبِ إبقاءً على الرِّباع. يقول: إذا حلبْتَ فأَبْقِ في ضُروعها ما يُغذِّي رِباعَها» (غريب الحديث ١/ ٤٤٦ - ٤٤٧).

التخريج:

[حم ١٥٩٦١ "واللفظ له" / طب (٧/ ٩٧/ ٦٤٨٢) "والرواية الثانية والثالثة له" / صمند (٢/ ٨٠٦ - ٨٠٧) / عد (١٠/ ٧١) "والرواية الأولى له" / صحا ٣٥٥٨، ٣٥٥٩ / هق ١٥٩١٦ / هقع ١٥٦٣٤ / أسد (٢/ ٥٩١) / ضيا (مكي ق١٣٦ب/ ١)].

السند:

قال أحمد: حدثنا أبو النَّضْر، قال: حدثنا الْمُرَجَّى بن رجاء اليَشْكُري، قال: حدثني سَلْم بنُ عبد الرحمن، قال: سمِعت سَوَادَة بنَ الرَّبيع، به.

ومدارُه عندهم: على المُرَجَّى بن رجاء اليَشْكُرِيِّ به.

التحقيق

هذا إسناد حسن؛ سَلْم بن عبد الرحمن الجَرْمي البصري؛ قال عنه الإمام أحمدُ: «ما علِمْتُ إلا خيرًا» (العلل رواية عبد الله ٢٣٧٧)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٤/ ٣٣٤)، وقال الحافظ: «صدوق» (التقريب ٢٤٦٩). وذكره الذهبي في (الميزان ٣٣٧٥)، وتبِعَه الحافظ في (اللسان ١٠٢٥)، وسِبْط ابن العَجَمي في (الكشف الحثيث ٣١٩) تمييزًا، وقالوا جميعًا: «صدوق».

وأما الْمُرَجَّى بنُ رجاء اليَشْكُري؛ فمختلَف فيه، كما قال الذهبي في (الكاشف ٥٣٥٢)، والحافظُ في (مقدمة الفتح ١/ ٤٥٨)؛ **وإليك بيانه:**

قال أحمد بن حنبل: «ما علِمْت إلا خيرًا» (تهذيب الكمال ١١/ ٢٢٩)، ووثَّقه أبو زُرْعة، كما في (الجرح والتعديل ٨/ ٤١٢)، والدارَقُطْنيُّ، كما في (سؤالات الحاكم له ٤٩٩)، وقال يعقوب بن سُفْيان: «لا بأس به» (المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٠).

واختلَف فيه قولُ ابنِ مَعين وأبي داودَ؛ فقال ابن مَعِين: «ليس به بأسٌ» (تاريخ ابن مَعين رواية الدُّوري ٣٢٦٦)، وقال في موضعٍ آخَرَ: «ضعيف»، وقال مرة: «صالح الحديث» (رواية الدُّوري ٤٠٦١)، وقال مرة: «حديثه ليس بشيء» (المجروحين ٢/ ٣٦٦).

وقال أبو داودَ: «ضعيف» (سؤالات الآجُرِّي ٧٢١)، وقال في موضعٍ آخَرَ: «صالح» (سؤالات الآجُرِّي ١٣٥٨).

وقال ابن عَدِي: «ولِمُرَجَّى هذا غيرُ ما ذكرتُ، والذي ذكرتُه والذي لم أذكرْه في بعضها ما لا يُتابَع عليه» (الكامل ١٠/ ٧٣).

وبالغ ابن حِبَّان فقال: «كان ممن ينفردُ عن المشاهير بالمناكير، ويَرفع المراسيلَ من حيث لا يَعلم على قِلَّة روايتِه، فلمَّا كثُر مخالفتُه للأثبات فيما روَى عن الثقات؛ خرَج عن حدِّ العدالة إلى الجَرْح، وسقَطَ الاحتجاجُ به فيما انفرد، فأمَّا ما وافقَ الثقاتِ: فإنْ اعتَبر به مُعتبِرٌ دون أن يحتجَّ به؛ لم أرَ بذلك بأسًا، وكان الحَوْضي يُكذِّبه وترَكَ حديثَه» (المجروحين ٢/ ٣٦٦).
وما حكاه عن الحَوْضيِّ لم نقف عليه، وفي ثبوته نظرٌ؛ فلم يطعن أحدٌ في صدْق المُرَجَّى ولا تركه.

وقد ذكره الذهبي في رسالة (مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث ٣٢٣)، وقال: «علَّق له البخاريُّ، جائزُ الحديث».

ولعل أعدلَ الأقوال فيه، قولُ الحافظ: «صدوق ربما وهِمَ» (التقريب ٦٥٥٠).

فلا بأسَ بتحسينِ حديثِه، لاسيما وقد تُوبِع، كما سيأتي في الروايات التالية.

وقد رواه عن الْمُرَجَّى جماعةٌ، منهم أبو النَّضْر شيخُ أحمدَ، وهو هاشم بن القاسم: «ثقة ثبْتٌ من رجال الشيخين» (التقريب ٧٢٥٦).

ولذا قال الهيثمي: «رواه أحمدُ، وإسناده جيِّد» (المجمع ١٣٧٤٤).

وقال في موضعٍ آخَرَ: «رواه أحمد والطبراني... وفيه مُرَجَّى بنُ رجاء، وثَّقه أبو زُرْعة وغيرُه، وضعَّفه ابنُ مَعِين وغيرُه، وبقية رجالِ أحمدَ ثقاتٌ» (المجمع ٨٨٦١).

وقال الألباني: «هذا سند حسَنٌ: أبو النَّضْر هو هاشم بن القاسم، ثقة ثبْتٌ، والمُرَجَّى وسَلْمُ بن عبد الرحمن صدوقان، وفي المُرَجَّى كلامٌ لا يضُرُّ إن شاء الله تعالى» (الصحيحة ٣١٧).

تنبيهات:

الأول: ورد في هذا الحديثِ تصريحُ سَلْمٍ بالسماع من سَوادَةَ، وسيأتي في آخِرِ رواية للحديث ذِكرُ واسطةٍ بينه وبين سَوادَة، لكن هذه الواسطة لا تُعِلُّ الحديثَ، كما سيأتي بيانُه.

ولذا قال الحافظ: «وقيل: عن سَلْم، عن سَريع، عن سَوادَة. قلت: صرّح

في المسند بسماع سلْمٍ من سوادة» (تعجيل المنفعة ١/ ٦٢٧). يعني: فلا يَضرُّه؛ فتُحمَل الزيادةُ على أنها من «المَزِيد في متَّصِل الأسانيد».

الثاني:

جاء سندُ الحديث في (معرفة السُّنن والآثار للبيهقي ١٥٦٣٤) هكذا: «أخبرنا أبو عبد الله الحُسين بن اليَشْكُري، حدثنا سالم بن عبد الرحمن، قال: سمِعْتُ سَوادة بنَ رَبيع.. الحديث». وكذا في نسخة خطِّيَّةٍ لدينا.

وعليه؛ فيكونُ اليَشْكُريُّ هذا شيخًا للبيهقي، وفي الوقت نفْسِه تلميذًا لسَلْم بن عبد الرحمن (التابعي)! وهذا محال، **والذي يبدو لنا أن في هذا السندَ سقطًا، بيانُه كالتالي:**

أولًا: مِن شيوخ البَيْهَقي الذين يُكْنوا بأبي عبد الله واسمُه الحُسين جماعةٌ.

ثانيًا: اليَشْكُريُّ هذه نِسبةُ مُرَجَّى بنِ رجاء أحدِ رواة الحديثِ عن سَلْم بن عبد الرحمن.

وعليه؛ فيُحتمل أن هذا الحديثَ يرويه البَيْهَقيُّ عن أحد شيوخِه ممن يُسَمَّوْن الحسينَ ويُكْنَون بأبي عبد الله بسنده إلى المُرَجَّى، فكتب الناسخُ اسمَ شيخِ البَيْهَقيِّ، وانتقلَ نظرُه إلى السطر الذي يليه فكتَب: اليَشْكُري... فجاء على الصورة المحالةِ هذه. والله أعلم.

الثالث: تصحَّف في (معرفة السنن) اسمُ سَلْمِ بن عبد الرحمن إلى «سالم».

١- رِوَايَة: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ...»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ سَوَادَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ لِي بِذَوْدٍ، وَقَالَ لِي: **«مُرْ بَنِيكَ أَنْ يَقُصُّوا أَظْفَارَهُمْ عَنْ ضُرُوعِ إِبِلِهِمْ وَمَوَاشِيهِمْ، وَقُلْ لَهُمْ: فَلْتُخَلُّوا عَلَيْهَا سِخَالَهَا؛ لَا تُدْرِكُهَا السَّنَةُ وَهِيَ عِجَافٌ»**، وَقَالَ لِي: **«هَلْ لَكَ مَالٌ؟»** قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، لِي مَالٌ: إِبِلٌ، وَخَيْلٌ، وَرَقِيقٌ، قَالَ: **«عَلَيْكَ بِالْخَيْلِ فَارْتَبِطْهَا؛ فَإِنَّ الْخَيْلَ مُعَلَّقٌ (مَعْقُودٌ) فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ [إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ]»**.

۞ **الحكم: إسناده حسَنٌ، وحسَّنه** الحافظ ابنُ حَجَر. ورمز السُّيوطي لصحته. **وجوَّده** الألباني. والفقرة الأخيرةُ لها شواهدُ كثيرةٌ في الصحيحين وغيرِهما.

اللغة:

(السَّخْل): ولَدُ الشاة، ذكرًا كان أو أنثى، والسَّخْلة: الواحدة، والجميع: السَّخْل والسِّخَال. (العين ٤ / ١٩٧).

وقال أبو زيد: «يقال لأولاد الغنم ساعةَ تُوضَع من الضَّأْن والمَعْزِ ذكرًا كان أم أنثى: سَخْلة، وجمْعُه: سِخَال، ثم هي البَهْمة للذَّكر والأنثى، وجمْعُها: بَهْم» (غريب الحديث للخطابي ١/ ١٦٤).

التخريج:

﴿بز (كشف ١٦٨٨) "والزيادة له ولغيره" / عه ٧٧٢٦ " مختصرًا" / طب (٧/ ٩٧/ ٦٤٨٠) / تخ (٤/ ١٨٤) "والرواية له ولغيره" / هقع ١٥٦٣٥ "واللفظ له" / مث ٢٥٩٥ / صحا ٣٥٦١ / قا (١/ ٢٩٧) / برذعي ٥٠٣ / لا ٢٠١٩ / شاهين (صحابة - إصا ٤/ ٥٣٤) / ضيا (الجامع الصغير ٥٤٨٧)، (كَنز العمال ٣٥٢٥٣)﴾.

السند:

قال البخاري في (التاريخ الكبير): حدثنا مُعَلَّى - يعني: ابنَ أَسَد -، نا محمد بن حُمْرانَ، نا سَلْمُ الجَرْمي، عن سَوادةَ بن الرَّبيع، به.

ورواه البزَّار في (مسنده): عن أبي كاملٍ الجَحْدَري، عن محمد بن حُمْران، عن سَلْم بن عبد الرحمن الجَرْمي، به.

ومدارُه عندهم: على محمد بن حُمْرانَ، به.

التحقيق

هذا إسناد حسَنٌ؛ محمد بن حُمْران بن عبد العزيز القَيْسِي، مختلَفٌ فيه: قال ابن مَعِين: «ضعيف الحديث» (سؤالات ابن الجُنَيد ٩٣١)، وقال ابن المَدِيني: «يُتَّقى هذا الشيخُ» (سؤالات البَرْذَعي لأبي زُرعة ١٠٠٤).

وقال أبو زُرعة: «محلُّه الصدقُ»، وقال أبو حاتم: «صالح» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٩)، وقال أبو داود: «كان ابنُ داودَ - يعني: الخُرَيبيَّ - يُثني عليه» (سؤالات الآجُرِّي ٩٤٣)، وقال النَّسائي: «ليس بالقوي» (الضعفاء والمتروكين ٥٣٦)، وقال ابن عَدِي: «له إفراداتٌ وغرائبُ، ما أرى به بأسًا، وعامَّةُ ما يرويه مما يُحتمَل له عمَّن روَى عنهم» (الكامل ٩/ ٣٣٦). وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ٤٠)، وقال: «يخطيء». وقال الذهبي: «صدوق» (المغني في الضعفاء ٥٤٥٣). وقال في (الميزان ٧٤٤٧): «صالح الحديث»، وكذا قال ابن عبدِ الهادي في (المحرر ص ٦٠٣). وقال الحافظ: «صدوق فيه لِين» (التقريب ٥٨٣١).

فمِثْله لا بأسَ بتحسين حديثِه، لاسيما وقد تُوبِع من المُرَجَّى بنِ رجاء كما في الرواية السابقة، وكذا تابعه غيرُ واحد كما سيأتي.

ومُعَلَّى هو ابن أَسَد، ثقة ثبْتٌ من رجال الصحيح، وسَلْم بن عبد الرحمن سبَق الكلامُ عليه في الرواية السابقة.

وقال الهيثمي: «رواه البزَّار، ورجالُه ثقات» (المجمع ٩٣٢٧).

وقال الحافظ: «إسناده حسن» (مختصر زوائد البزَّار ١٢٧٩).

ورمز لصحته السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٥٤٨٧).

وقال الألباني: «هذا إسناد جيِّد» (الصحيحة ١٩٣٦).

تنبيهان:

الأول: وقع في بعض الكتب المطبوعة بعضُ الأخطاء في سند هذا الحديثِ ومتْنِه؛ حيث:

١ - تحرَّف اسمُ «محمد بن حُمْران» عند البزَّار إلى: «محمد بن عمران».

٢ - كما تحرَّف «سَلْم الجَرْمي» عند الطبراني إلى: «سُلَيمان الجرمي»، وعند الدُّولَابي إلى «مسلم الحرمي».

٣ - وتحرَّف «مُعَلَّى بن أَسَد» عند الطبراني، إلى: «معلى بن راشد».

٤ - وتحرَّف قوله (بِذَوْدٍ)، عند الدُّولابي إلى (بزوجة)، والله أعلم.

الثاني: روى هذا الحديثَ أبو عَوانةَ في (المستخرج ٧٧٢٦)، وابنُ أبي عاصم في (الآحاد والمثاني ٢٥٩٥)، وغيرُهما، مقتصرِين على قوله: «**الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ**».

وهذا اللفظ له شواهدُ كثيرةٌ في الصحيحين وغيرِهما من حديث ابن عُمر، وأنسٍ، وعُرْوة بن الجَعْد، وجَرير، وغيرِهم، وسيأتي بمشيئة الله تخريجُها في «كتاب الجهاد»، والله أعلم.

٢- رِوَايَة: «وَأَبِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ سَوَادَةَ، قَالَ: «**انْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَ لَنَا بِذَوْدَيْنِ...**» الحديث.

۞ الحكم: منكَر بهذا السياق، والمحفوظ فيه بدون ذِكرِ (أبيه)، وأن النبي ﷺ (أَمَرَ لَهُ بِذَوْدٍ)، كما تقدَّم.

التخريج:

[طب (٥/ ٦٧/ ٤٦٠٤) "واللفظ له" / صحا ٢٧٨٣ / باوردي (إصا ٣/ ٤٩٤ - ٤٩٥)].

السند:

أخرجه الطبراني في (الكبير) - وعنه أبو نُعَيم الأصبهاني في (الصحابة) - قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحَضْرمي، ثنا القاسم بن أبي شَيْبة، ثنا سلَمةُ بن رجاء، ثنا سَلْم بن عبد الرحمن الجَرْمي، عن سَوادة بن الربيع، به.

التحقيق

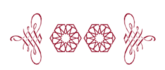
هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه القاسم بن أبي شَيْبة أخو أبي بكر بن أبي شَيْبة؛ قال عنه محمد بن عثمان بن أبي شَيْبة: سألت يحيى عن عمِّي القاسم؟ فقال لي: «عمُّك ضعيف يا ابنَ أخي» انظر: (لسان الميزان ٤/ ٤٦٥)، وذكره الدارَقُطْني في (الضعفاء والمتروكين ٤٣٩)، وقال الخليلي: «ضعَّفوه، وتركوا حديثَه» (الإرشاد ٢/ ٥٧٥)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ١٨) وقال: «يخطىء ويخالف»، وقال الذهبي: «ضعيف الحديث بمَرَّة» (تاريخ الإسلام ٥/ ٩٠٢).

وقد تقدَّم الحديثُ من رواية مُرَجَّى بن رجاء، ومحمد بنِ حُمْرانَ، كلاهما عن سَلْم بن عبد الرحمن، عن سَوادةَ بن الربيع قال: «**أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ لِي بِذَوْدٍ**».

هكذا دون قولِه: «أَنَا وَأَبِي» وقوله: «بِذَوْدَيْنِ».

وحمَّل أبو نُعيم الوَهَمَ فيه لسلَمةَ بن رجاء، فقال: «رواه غيرُ واحد عن (سَلْم)، ولم يقل أحدٌ: «مع أَبي» إلا سلمةَ بن رجاء» (الصحابة ٢٧٨٣)، **وتبِعَه ابن الأَثير** في (أسد الغابة ٢/ ٢٤٤).

قلنا: سلَمة بن رجاء: «صدوق يُغرِب» كما في (التقريب ٢٤٩٠)، لكن القاسم بن أبي شَيْبة «متروك»؛ فهو أَوْلى أن يتحمَّل هذه المخالفةَ. والله أعلم.



٣- رِوَايَة: «أُمِّي... وَالْغَنَم»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِأُمِّي، فَأَمَرَ لَنَا بِشِيَاهِ [غَنَمٍ]، وَقَالَ لَهَا: «**مُرِي بَنِيكِ أَنْ يُقَلِّمُوا أَظْفَارَهُمْ؛ أَنْ يُوجِعُوا، أَوْ يَعْبِطُوا ضُرُوعَ الْغَنَمِ، وَمُرِي بَنِيكِ أَنْ يُحْسِنُوا غِذَاءَ رِبَاعِهِمْ**».

۞ **الحكم: منكر بهذا السياق، الصواب فيه بدون ذكر (أُمِّه)، وأن النبي ﷺ (أَمَرَ لَهُ بِذَوْدٍ) وهي (الإبل)، كما تقدَّم.**

اللغة:

(الشياه): جمع شاة، وأصْلُ الشاة: شاهَةٌ، فحُذِفَت لامُها. والنسَب

إليها: شاهِيٌّ وشاوِيٌّ. وجمعُها: شِيَاهٌ، وشَاءٌ، وشَوِيٌّ. وتصغيرُها: شُوَيْهة، وشُوَيَّة. فأما عيْنُها: فواوٌ، وإنما قُلبتْ في شِيَاهٍ؛ لكسرة الشين. وإنما أضافها إلى الغَنَم؛ لأن العرب تُسمِّي البقرة الوحشيَّةَ شاةً، فميَّزَها بالإضافة لذلك. (النهاية ٢/ ١٢٧٢). وانظر: (غريب الحديث للخطابي ١/ ٤٤٥).

التخريج:

[سعد (٩/ ٤٦) "واللفظ له" / صبغ ١٦٠٩ / غخطا (١/ ٤٤٥) "والزيادة له" / هقغ ٢٩٥٤].

السند:

قال ابن سعد: أخبرنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا عبد الله بن يَزيدَ الخثعميُّ، قال: حدثنا سَلْم بن عبد الرحمن الجَرْمي، عن سَوادةَ بن ربيع الجَرْمي، به.

ورواه البَغَوي: من طريق محمد بن عليٍّ، والعباس بن محمد.

والخطَّابي: من طريق محمد بن أيوبَ بن ضُرَيْس.

وابن مَنْدَه: من طريق أبي مسعود.

كلُّهم، عن مسلم بن إبراهيم، عن عبد الله بن يَزيدَ... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه: عبد الله بنُ يَزيدَ الخثعمي، عدَّه البخاريُّ في الرواة عن سَلْمٍ الجَرْمي كما في (التاريخ الكبير ٤/١٥٦).

وقد رُوِي من وجه آخَرَ عن مسلم بن إبراهيم، عن يَزيدَ بن يزيدَ

الخثعميِّ، بدلًا من عبد الله بن يزيد.

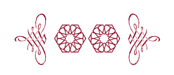
رواه البَيْهَقي في (الصغرى): عن أبي عبد الله الحافظ، أنا عبد الرحمن بن حَمْدان، بهَمَذان، نا أبو حاتم، نا مسلم بن إبراهيم، نا يَزيدُ بن يزيدَ الخَثْعَمي، حدثني سَلْم بن عبد الرحمن، عن سَوادة بن ربيعٍ الجَرْمي... به.

وهذا إسناد رجاله ثقاتٌ إلى مسلم، إلا أن عبد الرحمن بن حَمْدان متكلَّمٌ في سماع المتأخرين منه، فقد قال صالح بن أحمدَ: «سماع القدماءِ منه أصحُّ، ذهب عامَّةُ كتبِهِ في المحنة، وكُفَّ بصرُه» (سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٧٧).

وسماعُ الحاكمِ منه متأخِّرٌ؛ فقد تُوُفِّي عبدُ الرحمن بن حَمْدان سنةَ اثنتين وأربعين وثلاث مائة، وللحاكم إحدى وعشرين سنةً، وقد رواه الجماعة عن مسلم، (عن عبد الله بن يَزيدَ الخَثْعَمي)، كما تقدَّم.

ولكن هذا مع مخالفته لرواية الجماعة أَشبَهُ؛ فيَزيدُ هذا ترجم له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٨/ ٣٦٩) وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٢٩٧)، ولم يَذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٦٢٨) على قاعدته في توثيق المجاهيل، وقال: «روَى عنه حفْصُ بن عُمر والبصريون». ومسلم بن إبراهيم بصريٌّ، فلعله هو، والله أعلم.

وعلى أي حال، فهو مجهول أيضًا، والحديث بهذا السياق منكَرٌ؛ لمخالفته المحفوظَ عن سَلْمٍ بدون ذِكر (أُمِّه)، وأن النبي ﷺ **(أَمَرَ لَهُ بِذَوْدٍ)** وهي (الإبل)، وليس الغنَم.



٤- رِوَايَة: «فَأَمَرَ لَهُ بِغَنَمٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ لَهُ بِغَنَمٍ...».

۞ الحكم: منكَر بهذا اللفظ، الصواب أنه: (أَمَرَ لَهُ بِذَوْدٍ) وهي (الإبل)، كما تقدَّم.

التخريج:

[قا (١/ ٢٩٨) / صحا ٣٥٦٠ "واللفظ له"].

السند:

قال أبو نُعَيم: حدثناه محمد بن أحمد بن حَمْدان، ثنا الحسن بن سُفيان، ثنا أبو كاملٍ، ثنا أبو مَعْشَرٍ، حدثني سَلْم أو مُسْلِم، حدثني سَرِيع مَوْلَى سَوادةَ بنِ الرَّبيع، عن مولاهُ سَوادةَ، به.

قال أبو مَعْشَر: قال سَلْم أو مُسْلم، وأظنُّ قد سمِعه مِن سوادة، وقد رأيتُه وقد ضرب ضربةً في الجاهلية.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لجهالةِ سَريع مَوْلى سوادة، فقد ترجم له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٤/١٩٨)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٤/ ٣٠٧)، ولم يَذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٦/ ٤٣١) على قاعدته، ولا يُعلم روَى عنه غيرُ سَلْمٍ الجَرْمي.

وأبو مَعْشَر، وهو يوسف بن يَزيدَ البَرَّاءُ، قال ابن مَعِين: «ضعيف الحديث»، وقال مرة أخرى: «صالح» (من كلام ابن مَعين في الرجال - رواية ابن طَهْمان ٢)، وقال في (رواية ابن مُحْرِز ٣٠٤): «ليس به بأس».

وقال سِيَدانُ بن مُضَارِب الباهليُّ: «صدوق» (صحيح البخاري ٥٧٣٧). وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثُه»، وقال محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي: «كان ثقة» (الجرح والتعديل ٩/ ٢٣٤ - ٢٣٥)، وقال أبو داود: «ليس بذاك» (سؤالات الآجُرِّي ٥٤٣)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٦٣٧).

وقال الذهبي: «صدوق، وضعَّفه ابن مَعين» (الكاشف ٦٤٥٨)، وقال في (المغني ٧٢٥٣) «ضعَّفه ابن مَعين بلا وجه»، وكذا في رسالة (مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق ٣٨٧)، وفي (الميزان ٩٨٩٠): «صدوق نبيلٌ بصري... ضعَّفه يحيى بن مَعين بلا وجه، وأثنَى عليه غيرُ واحد»، وقال في (تاريخ الإسلام ٤/ ٧٧٥): «ثقة، ورُوي أن يحيى بن مَعين ضعَّفه، فالله أعلم».

وقال المِزِّي: «روى له البخاري ومسلم» (تهذيب الكمال ٣٢/ ٤٧٨)، وهذا ظاهرُه أنهما أخرجا له احتجاجًا، وليس كذلك، بل حديثُه عند البخاري في الشواهد كما بيَّنه الحافظُ في (مقدمة الفتح ص ٤٥٤)، وذَكر أن مسلمًا لم يُخرِّج له سوى حديثٍ واحد في صوم عاشوراءَ، وهو عنده في المتابعات أيضًا، ولخَّصَ الحافظُ حال أبي مَعْشَر، فقال: «صدوق ربما أخطأَ» (التقريب ٧٨٩٤).

قلنا: وقد وقفْنا لأبي مَعْشَرٍ على متابعة؛

فقد رواه ابن قانِع في (الصحابة) قال: حدثنا المَعْمَري، نا أبو كامل، نا محمد بن حُمْران، نا سَلْم، قال: حدثني سَريع بن سَوادةَ بن الربيع، عن سَوادةَ بن الربيع، به.

أبو كاملٍ الجَحْدَري: «ثقة حافظ»، كما في (التقريب ٥٤٢٦).

والحسن بن عليٍّ المَعْمَري، أحد الحفاظ، لكنه يُغْرِب، انظر ترجمتَه في

(تذكرة الحفاظ ٦٨٧)،

فنخشَى أن يكون وَهِمَ في قوله: (سريع بن سوادة)، فقد قال أبو مَعْشَر في حديثه: (مَولَى سوادَة)، وكذا ترجم له كلُّ مَن تقدَّم ذِكرُهم، ولعله خطأٌ من أحد النُّسَّاخ، والله أعلم.

ويبقى الإشكالُ في إثبات (سَريع)؛ فقد سبَق الحديثُ من طُرُق، عن سَلْم الجَرْمي، عن سَوادة، بدون واسطة، ومصرَّحًا بالسماع منه.

والذي يَبدو - والله أعلم -: أنَّ كليهما محفوظٌ عن سَلْم الجَرْمي، فقد سمِعه مِن سَوادة مرةً بالواسطة - كما في هذه الرواية -، ومرةً أخرى بدونها - كما في الروايات السابقة -؛ ويؤيِّد ذلك قولُ سَلْمٍ نفْسِه - عَقِبَ هذه الروايةِ -: «وأظنُّ قد سمِعه - يعني سَريعًا - من سوادة، وقد رأيتُه وقد ضرب ضربة في الجاهلية» (الصحابة لأبي نُعَيم ٣٥٦٠).

فإنْ صحَّ هذا، وإلا فروايةُ الجماعة بدون ذِكرِ سَريعٍ أصحُّ، والله أعلم.



[١٠١٤ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ:

عَنْ أَبِي وَاصِلٍ، قَالَ: لَقِيتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ، فَصَافَحَنِي، فَرَأَى فِي أَظْفَارِي طُولًا، فَقَالَ: [جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَ]قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَسْأَلُ أَحَدُكُمْ عَنْ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَهُوَ يَدَعُ أَظْفَارَهُ كَأَظَافِيرِ الطَّيْرِ، يَجْتَمِعُ فِيهَا الْجَنَابَةُ وَالْخَبَثُ وَالتَّفَثُ!**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، ثم هو في الأصل مرسَلٌ، وبذلك أعلَّه** أحمد، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، وابنُه، والبَيْهَقي. **وضعَّفه** ابن عَدِي - **وتبِعه** ابنُ طاهر -، والألباني.

التخريج:

﴿حم ٢٣٥٤٢ "واللفظ له" / طب (٤/ ١٨٤/ ٤٠٨٦) "والزيادة له" / عد (٥/ ٣٤٧) / مستغفط (ق ١٧٤) / خطج ٨٦١﴾.

التحقيق

انظره تحت آخِرِ رواية.



١- رِوَايَةٌ بِذكر أبي أيوب الأزدي:

وَفِي رِوَايَةٍ: عن واصِلٍ[(١)] بن سُلَيْم، قال: أتيتُ أبا أيوبَ الأَزْديَّ فصافحْتُهُ... فذكره بنحوه مميِّزًا أبا أيوبَ بأنه الأَزْدي.

۞ **الحكم: مرسَلٌ ضعيف.**

التخريج:

﴾طي ٥٩٧ / هق ٨٤٤ / ضح (٢/ ٤٦٢)﴿.

التحقيق

انظره تحت الرواية التالية.



٢- رِوَايَةٌ بِذكر أبي أيوب مهملًا دون تمييز:

وَفِي رِوَايَةٍ: عن أبي واصِلٍ سُلَيمانَ بنِ فَرُّوخَ، قال: لقِيتُ أبا أيوبَ فصافحني... فذكره بنحوه هكذا بدون تمييزِ أبي أيوبَ.

۞ **الحكم: مرسَلٌ ضعيف.**

التخريج:

﴾تخ (٤/ ١٢٨)[(٢)] / شا ١١٣٨ "واللفظ له"، ١١٣٩، ١١٤٠ / هق

---

(١) تحرَّف عند البَيْهَقي إلى (وائل)، والصواب (واصل) كما في باقي المصادر.

(٢) وقع عند البخاري مميزًا: «الهَجَري»، وهو الأَزْدي كما قال أحمدُ في (العلل ومعرفة الرجال ٥٩١)، ولكن الذي يبدو أنها مِن تصرُّف البخاري، وليست من تمام =

٨٤٣ / سمأ (١/ ٢٨) / جصاص (١/ ٨٢)].

السند:

قال أحمد في (المسند ٢٣٥٤٢): حدثنا وَكِيع، حدثنا قُرَيش بن حَيَّان، عن أبي واصِلٍ، به.

ونسَبَ وكيعٌ هنا أبا أيوبَ، فقال: «الأنصاري»، وخالفه غيرُه كما سيأتي.

والحديث مدارُه - عند الجميع -: على قُرَيش بن حَيَّان، عن أبي واصِل، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو واصِل، قيل اسمه: سُلَيمان بن فَرُّوخَ، وقيل: سَلْمان، وقيل: سُلَيْم؛ وهو «مجهول الحال»؛ ترجم له البخاريُّ في موضعين من (التاريخ الكبير) - سمَّاه في الأول: «سُلَيمان» (٤/ ٣٠)، وفي الثاني «سُلَيْم» (٤/ ١٢٨) -، وترجم له ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٤/ ١٣٥) باسم «سُلَيمان»، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات٦/ ٣٩١) على قاعدته في توثيق المجاهيل.

وذكره ابن عَدِي باسم «سَلْمان»، ثم قال: «وسَلْمانُ هذا يُحدِّث عن أبي أيوبَ بأحاديثَ مقدار عشرةٍ أو أقلَّ، وكلُّ تلك الأحاديثِ لا يتابِعُه أحد (عليها)» (الكامل ٥/ ٣٤٧)، وأقرَّه ابن طاهر في (ذخيرة الحفاظ ١/ ٢٠٩)،

= الرواية، كما سيأتي بيانُه في التحقيق.

والذهبيُّ، فقال في ترجمته: «لا يُعرَف» (الميزان ٣/ ٢٦٧).

ومع ذلك يقول الهيثمي: «رواه أحمد والطبرانيُّ باختصار، ورجالهما رجالُ الصحيح، خلا أبا واصلٍ وهو ثقة»!! (المجمع ٨٨٥٦).

العلة الثانية: الإرسال؛ فإن أبا أيوبَ راويهِ ليس هو الأنصاريَّ الصحابي المشهورَ كما جاء في رواية وَكيعٍ عند أحمدَ، وإنما هو العَتَكي الأَزْديُّ أحدُ التابعين، نصَّ على ذلك الإمام أحمدُ، والبخاري، ومسلم، وأبو حاتمٍ الرازيُّ، وابنُه والبَيهَقي، وغيرُهم.

فقال أحمدُ عَقِبَ روايةِ وَكيعٍ: «ولم يقُل وكيعٌ مرة: الأنصاري، قال غيرُه: أبو أيوبَ العَتَكِي»، وقال أيضًا: «سبقه لسانُه - يعني: وَكيعًا -، فقال: لَقِيتُ أبا أيوبَ الأنصاريَّ! وإنما هو أبو أيوبَ العَتَكِي» (المسند).

وقال في موضعٍ آخَرَ: «أخطأَ فيه وَكيعٌ، وإنما هو أبو أيوبَ العَتَكيُّ الذي حدَّث عنه قتادةُ» (العلل ٢٢٥٩).

وبهذا جزم البخاري أيضًا، فقال في ترجمة سُلَيمانَ بنِ فَرُّوخَ: «سُلَيمان ابنُ فَرُّوخَ أبو واصِلٍ، قال: «لَقِيَني أبو أيوبَ...»، هو الأَزْدي، مرسَلٌ، روى عنه (قُرَيْش بنُ حَيَّان)[1]» (التاريخ الكبير ٤/ ٣٠ - ٣١).

وقال مسلم: «أبو واصِلٍ سُلَيمان بنُ فَرُّوخَ، عن أبي أيوبَ الأَزْديِّ» (الكنى ٣٥١٥).

---

(١) تحرَّف في المطبوع إلى: «يونس بن خباب»!!، وقد جاء على الصواب في الموضع الآخَر من (التاريخ ٤/ ١٢٨)، وكذا في (الجرح والتعديل ٤/ ١٣٥) وفي (الثقات لابن حِبَّان ٦/ ٣٩١).

وقال ابن أبي حاتم: «سُلَيمان بن فَرُّوخَ الأَزْديُّ أبو واصِل، روى عن أبي أيوبَ العَتَكي الأَزْدي... مرسَل» (الجرح والتعديل ٤/ ١٣٥).

وقال ابن حِبَّان: «يروي عن أبي أيوبَ الأَزْديِّ، روى عنه قُرَيش بنُ حَيَّان» (الثقات ٦/ ٣٩١).

وقد ورد ذلك صريحًا في رواية أبي داودَ الطَّيالسي؛ حيث رواه في (مسنده ٥٩٧) - ومن طريقه البَيْهَقيُّ في (الكبرى ٨٤٤)، والخطيبُ في (المُوضِح ٢/ ٤٦٢) - فقال: حدثنا قُرَيش بنُ حَيَّان، عن واصِل بن سُلَيم، قال: أتيتُ أبا أيوبَ الأَزْديَّ، به.

قال البَيْهَقي - عَقِبَه -: «وهذا مرسَل، أبو أَيُّوبَ الأَزْدي، غيرُ أبي أيوبَ الأنصاري».

قلنا: وقولُ الطيالسيِّ في إسناده: «عن واصِل بن سُلَيْم» وهَمٌ، قال أبو حاتم الرازي: «هذا خطأٌ، ليس هو واصِلَ بن سُلَيم، إنما هو أبو واصِل سُلَيمانُ بن فَرُّوخَ، عن أبي أيوبَ، وليس هو من أصحاب النبيِّ ﷺ، هو أبو أيوبَ يحيى بنُ مالك العَتَكِيُّ من التابعين» (العلل ٦/ ١١٥).

وقال أبو محمد ابنُ أبي حاتم: «ولم يَفهم يونسُ بن حبيب أن أبا أيوبَ الأَزْديَّ هو العَتَكيُّ، فأدخلَه في مسند أبي أيوبَ الأنصاريِّ» (العلل ٦/ ١١٥).

ولكنْ يُشكِل على ما سبق - لاسيما نسبةُ أحمدَ الخطأَ فيه إلى وَكيع - أنه قد جاء التصريحُ بأن أبا أيوبَ هذا هو الأنصاريُّ في غير رواية وكيع، فقد جاء ذلك من رواية أبي الوليدِ الطَّيالسيِّ، وعبدِ الرحمن بن المبارك الطُّفَاوي، وأبي عامرٍ العَقَدي:

فأما طريق أبي الوليد الطَّيالسي:

فأخرجه الطبراني في (الكبير ٤٠٨٦) - ومن طريقه الخطيبُ في (الجامع لأخلاق الراوي ٨٦١) - قال: حدثنا يوسف القاضي، والحسن بنُ سَهْل الْمُجَوِّز البصري، قالا: ثنا أبو الوليد الطَّيالسي، ثنا قُرَيْش بن حَيَّان العِجْلي، عن سُلَيْمان بن فَرُّوخَ، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، به.

قال الخطيب: «كذا قال: (عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ)، وزعَم أبو حاتم الرازيُّ أن صوابه: (عن أبي أيوبَ الأَزْديِّ)، وهو يحيى بن مالكٍ العَتَكيُّ، من التابعين».

وأما طريق عبد الرحمن بن المبارك الطُّفَاوي:

فأخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٥/ ٣٤٧) قال: حدثنا ابن أبي سُوَيْد الذَّارع، حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، حدثنا قُرَيش بن حَيَّان العِجْلي، عن أبي واصِلٍ سَلْمَان بن فَرُّوخَ، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، به.

وأما طريق العَقَدي:

فعلَّقه يونسُ بن حبيبٍ راوي المسنَدِ عن الطَّيالسي، فقال: «قال أبو مسعود: عن العَقَدي، عن قُرَيش، عن سُلَيْمان بن فَرُّوخَ، قال: لَقِيتُ أبا أيوبَ الأنصاريَّ، ولم يقل: الأَزْدي، فذكر نحوَه» (مسند الطيالسي ١/ ٤٨٩).

وأبو مسعود هذا هو: أحمد بن الفُرَات بن خالدٍ الضَّبِّيُّ، أبو مسعود الرازيُّ الحافظ. والعَقَدي هو: عبد الملك بن عَمرٍو القَيْسي، أبو عامر العَقَدي البصري. ولم نقف على روايته هذه مسنَدةً.

والجواب عن ذلك من وجهين:

الأول: أن هذه الرواياتِ السابقةَ غيرُ محفوظة عن أصحابها:

فأما طريق أبي الوليد الطَّيالسي:

فقد رواه البخاري في (التاريخ ٤/ ١٢٨) عن محمد بن سَلَام البِيكَنْدي (ثقة ثَبْتٌ حافظ)،

رواه الشَّاشي (١١٤٠) عن ابن راهُويَهْ الإمامِ (ثقة حافظٌ إمام)،

ورواه البَيْهَقي في (الكبرى ٨٤٣) من طريق العباس بن الفضل الأَسْفاطي (صدوق)، ومحمد بن عيسى الواسطي (ثقة)، والحسَن بن سَهْل (لا بأس به)،

ورواه السَّمْعاني في (أدب الإملاء ص ٢٨) من طريق سُلَيْمان بن سَيْف الحَرَّاني (ثقة حافظ)،

ورواه الجَصَّاص في (أحكام القرآن ١/ ٨٢) من طريق محمد بن (محمد)[1] بن حَيَّانَ التَّمَّارِ (لا بأس به، كما قال الدارَقُطْني)،

سبعتُهم: عن أبي الوليد الطَّيالسي، عن قُرَيش بن حَيَّان، عن أبي واصِل، قال: أتيتُ أبا أيوبَ فصافحتُه... الحديثَ.

فذكروه بكُنيتِه فقط، ولم يقل واحدٌ منهم: «الأنصاري».

والحسَن بن سَهْلٍ المذكورُ في طريق البَيْهَقي هو أحد شيخَي الطبرانيِّ في الطريق السابقِ الذي جاء فيه ذِكرُ أبي أيوبَ منسوبًا إلى الأنصار، فروايتُه عند الطبراني محمولةٌ على رواية قَرينِه يوسفَ القاضي، وهو أبو محمدٍ الجَهْضَميُّ، ثقة حافظ، فروايتُه هذه إما أنها شاذَّة، وإما أنها من تصرُّف المصنِّف. والله أعلم.

---

(١) تحرَّفتْ في المطبوع إلى (عمر)! والصواب ما أثبتْناه كما في كتب التراجم.

وأما طريق عبد الرحمن بن المبارك الطُّفَاوي:

فإنما رواه ابن عَدِي عن شيخه ابن أبي سُوَيد الذَّارِع، عن الطُّفَاوي، به، والذَّارع هذا هو محمد بن عثمان، ضعَّفه تلميذُه ابنُ عَدِي، والدارَقُطْني، انظر: (الكامل ٩/ ٤٥٢)، و(اللسان ٧١٥٧).

ومع ضعْفِه فقد خُولف فيه:

فرواه الشاشيُّ في (مسنده ١١٣٩) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي خَيْثَمة، حدثني عبد الرحمن بن المبارك، نا قُرَيش بن حَيَّان، نا سُلَيْمان بن فَرُّوخَ، قال: لَقِيتُ أبا أيوبَ فصافحتُه... الحديثَ.

فذكره بكُنيته فقط، ولم يقل: «الأنصاري»، وأبو بكر ابن أبي خَيْثَمَة هو الثقة الحافظ: أحمد ابن الحافظ أبي خَيْثَمة: زُهَيْر بن حَرْب، قال فيه الخطيب: «كان ثقة عالمًا متفنِّنًا حافظًا» (تاريخ بغداد ٤/ ٣٨٤)، وقد تُوبِع عليه أيضًا:

فرواه الجَصَّاص في (أحكام القرآن ١/ ٨٢) من طريق التَّمَّار، عن عبد الرحمن بن المبارك، بإسناده، نحوَ رواية الشاشي.

وأما طريقُ العَقَدي:

فقد سبق أنه من تعليقات يونسَ بنِ حبيب راوي المسنَد عن الطَّيالسي، ولم نجدْه مسنَدًا، ثم إن قوله في السند: «الأنصاري» نخشى أن يكون مقحَمًا من النُّسَّاخ خطأً؛ فلم يذكرْه الحافظ في (المطالب ٢/ ٢٣٨)، ولا البُوصِيريُّ في (الإتحاف ٤٧٥)، وقد يرجِّحُ كونها مقحمَةً قولُه: «ولم يقل: الأَزْدي».

هذا، وقد رواه الشاشي في (المسند ١١٣٨) قال: حدثنا محمد بن عليٍّ

الوَرَّاق، نا سُلَيْمان بن حرَبْ، نا قُرَيْش بن حَيَّان العِجْلي، عن ابن فَرُّوخَ، قال: لَقِيتُ أبا أيوبَ فصافحني... وساق الحديثَ.

فذكره أيضًا بكُنيته فقط، وسُلَيمان بن حَرْبٍ ثقة إمامٌ حافظ، ومحمد بن عليٍّ الورَّاقُ، قال عنه الخطيبُ: «كان فاضلًا حافظًا عارفًا ثقةً» (تاريخ بغداد).

الوجه الثاني: أن يكون هذا الاختلافُ مِن قِبَلِ قُرَيش بن حَيَّانَ نفْسِه.

وهذا الوجه إنما يُستساغُ القولُ به إذا ما ثبَتَتْ روايةُ العَقَدي التي علَّقها يونسُ بن حبيب؛ لأنها حينئذ تُعتبَر متابعة قويةً لوَكيع على إحدى قوليه، فإن أبا عامر العَقَديَّ ثقةٌ من رجال الشيخين، بالإضافة إلى المتابعات الأخرى، لاسيما روايةُ أبي الوليد عند الطبراني.

وقد يقوِّي هذا الوجهَ صَنيعُ البخاري في (التاريخ)، حيث قال: «سُلَيم بن فَرُّوخَ أبو واصِل، سمِع منه قُرَيشُ بن حَيَّانَ العِجْليُّ، قال: لَقِيت أبا أيوبَ الهَجَريَّ...» وذكر الحديثَ، ثم قال البخاري: «حدثني ابن سَلَام، نا وَكيعٌ، نا قُرَيش بن حَيَّان، عن أبي واصِلٍ: لَقِيتُ أبا أيوبَ». قال البخاري: «أدخله ابنُ سَلَام في المسنَد».

فالبخاري لمَّا علَّق المتْنَ أولًا بذِكْرِه أعلى الإسناد بيَّنَ مَن هو أبو أيوبَ، فقال: «الهَجَري»، وهو الأَزْديُّ العَتَكي كما في (العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٣١).

ثم أسند البخاري ما علقه أولا، ولكنه وقف بالسند إلى أبي أيوب، ولم يزد عليه.

فهل كلمة «الهجري» التي ذكرها البخاري أولا، هي من عند البخاري

للبيان والتوضيح؟، أم هكذا رواه ابن سلام عن وكيع؟!.

الأصل في مثل ذلك: أن تكون هذه النسبةُ المذكورةُ إنما هي بهذا السند المذكورِ، يُعلَم ذلك بتتبُّع صَنيعِ القوم.

وحينئذٍ يكون وكيعٌ قد رواه مرةً مبيِّنًا أنه أبو أيوبَ التابعي، وتابعه على هذا الوجهِ أبو داودَ الطيالسيُّ.

ورواه مرةً أخرى مبيِّنًا أنه الأنصاري، وتابعه على هذا الوجهِ أبو عامرٍ العَقَديُّ.

وهذا يقوِّي ما ذكرناه في هذا الوجهِ من أن قُرَيش بنَ حَيَّانَ كان يَضطرِبُ فيه، فحدَّث به تارةً هكذا، وحدَّث به تارةً هكذا.

ولكن هذا الأصل الذي بُنِيَ عليه هذا التوجيهُ يَضعُف العملُ به والاعتمادُ عليه ههنا؛ وذلك لأن البخاري قال عَقِبَ ذِكرِه إسنادَ الحديثِ: «أدخله ابنُ سَلَام في المسنَد».

أي: إن محمد بن سَلَام - وهو البِيكَنْدي الحافظُ شيخ البخاري - قد أدخل هذا الحديثَ في مسنَد أبي أيوبَ الأنصاريِّ، كما أدخله غيرُه أيضًا، وحينئذٍ يترجَّح عندنا أن كلمة «الهَجَري» المذكورةَ آنفًا إنما هي مِن قِبَلِ البخاري، زادها دفعًا للَّبْس؛ لأنها لو كانت ثابتةً في رواية ابن سَلَام لَمَا أدخل الحديثَ في المسنَد إذًا؛ لظهور إرسالِه بهذه النِّسبةِ التي ذكرها البخاري، والله أعلم.

وعلى كلٍّ، فالحديث ضعيفٌ؛ لجهالة أبي واصِلٍ راويه.

وقد ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٦٤١٩).

[١٠١٥ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَقَدْ أَبْطَأَ عَنْكَ جِبْرِيلُ عليه السلام، فَقَالَ: «**وَلِمَ لَا يُبْطِئُ عَنِّي، وَأَنْتُمْ حَوْلِي لَا تَسْتَنُّونَ، وَلَا تُقَلِّمُونَ أَظْفَارَكُمْ، وَلَا تَقُصُّونَ شَوَارِبَكُمْ، وَلَا تُنَقُّونَ رَوَاجِبَكُمْ (بَرَاجِمَكُمْ)؟!**».

❁ **الحكم: إسناده ضعيف،** وقال الذهبي: منكَر.

اللغة:

(الرَّوَاجِبُ): «هي ما بين عُقَد الأصابعِ من داخِل، واحدُها: راجِبَة. **والبَراجِم:** العُقَد المُتَشنِّجةُ في ظاهر الأصابع» (النهاية ٢/ ١٩٧).

التخريج:

﴿حم ٢١٨١ "واللفظ له" / طب (١١/ ٤٣١/ ١٢٢٢٤) / طش ١٥٢٥ / شعب ٢٥١٠ "والرواية له" / غخطا (١/ ٢٢١) / نعيم (سواك - إمام ١/ ٣٤٨) / غيب ١٥٧٣﴾.

السند:

قال أحمد: حدثنا أبو اليَمَان، حدثنا إسماعيل بن عَيَّاش، عن ثَعْلَبَةَ بن مسلم الخَثْعَمي، عن أَبِي كَعْبٍ مولَى ابنِ عباس، عن ابن عباس، به.

ومدارُه - عندَهم - على إسماعيلَ بنِ عيَّاشٍ... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو كَعْبٍ مولى عبد الله بنِ عباس؛ قال عنه الحُسَيني: «أبو كعْب،

عن مولاهُ عبدِ الله بن عباس، وعنه ثَعْلبة بنُ مسلم الخَثْعَميُّ وغيرُه، قال أبو زُرْعة: لا يُسمَّى، ولا يُعرَفُ إلا في هذا الحديثِ» (الإكمال لرجال أحمدَ ص ٥٤٨).

هكذا وضع الحسينيُّ كلامَ أبي زُرعةَ هذا في ترجمة هذا الراوي، ونقله عنه الحافظ في (التعجيل)، وأقرَّه، وزاد عليه بأن قال: «فيه جهالةٌ» (التعجيل ١٣٨٤).

وعلى صَنيع الحسينيِّ اعتمد الهيثميُّ أيضًا، غير أنه نسَبَ النصَّ المذكورَ لأبي حاتم، فقال: «رواه أحمد والطبرانيُّ، وفيه أبو كعبٌ مولى ابن عباس، قال أبو حاتم: لا يُعرَفُ إلا في هذا الحديثِ» (المجمع ٨٨٥٥).

قلنا: وهذا الكلامُ إنما ذكره ابنُ أبي حاتم في كتابه منسوبًا لأبي زُرْعة، فقال: «أبو كعب مولى عليِّ بن عبد الله بن عباس، روى عن عليِّ بن عبد الله بن عباس، روى عنه إسماعيلُ بن قَيْس بن سعد بن زيْد بن ثابت، سُئِل أبو زُرْعةَ عنه، فقال: «لا يُعرَفُ إلا في هذا الحديثِ ولا يُسمَّى» (الجرح والتعديل ٩/ ٤٣٠).

هكذا قال ابن أبي حاتم: «مولى عليِّ بن عبد الله بن عباس، روَى عن عليِّ بن عبد الله بن عباس»، ونحوُه قولُ الحافظ: «أبو كعبٍ عن مولاهُ عليِّ بن عبد الله بن عباس» (التعجيل ٢/ ٥٣٥)!.

مع أن أبا كعبٍ الذي ترجم له الحافظُ على أنه من رجال أحمدَ - وهو صاحب هذا الحديثِ - إنما يروي عن ابن عباس، وليس عن ولده، وبقية الترجمة عند ابن أبي حاتم تدلُّ على أن ما نقله عن أبي زُرعة إنما هو في حديث آخَرَ، بل وراوٍ آخَرَ غيرِ صاحبِنا!!.

وحديث هذه الترجمةِ التي ذكرها ابنُ أبي حاتم هو ما أخرجه الطبراني في (الدعاء ١٧٣٠) من طريق إسماعيل بن قَيْس الأنصاريِّ، عن أبي كعبٍ سالمٍ مولى عليِّ بن عبد الله بن عباس، عن عليِّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ إِلَّا خَرَقَتِ السَّمَوَاتِ...**» الحديثَ.

وقد سُمِّي فيه أبو كعبٍ سالمًا كما ترى، فالله أعلم بحقيقة الأمر، وعلى كلٍّ فهو مجهول.

العلة الثانية: ثَعْلَبة بن مسلم الخَثْعَمي؛ ترجم له البخاريُّ في (الكبير ٢/ ١٧٥) وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢/ ٤٦٤)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات(٨/ ١٥٧) على قاعدته، ولذا قال الذهبي: «وُثِّقَ» (الكاشف ٧١٢)، ولكنه استنكر حديثَه هذا، فقال: «ثَعْلبة بن مسلم الخَثْعَمي عن (أَبي كعب)[1]، وعنه إسماعيل بنُ عيَّاش، بخبر منكَرٍ» (الميزان ٢/ ٩٣).

وقال ابن عبد الهادي: «ثَعْلَبة ليس بذاك المشهور، وقد وثَّقه ابنُ حِبَّان» (المحرر ١/ ٦٧٦).

وقال عنه الحافظ: «مستور» (التقريب ٨٤٦).

وأما الشوكاني فقال: «هو شاميٌّ ثقة!» (السيل الجرار ٤/ ١١٢)، ولعله اعتمد توثيقَ ابنِ حِبَّان، على أنه لم يصرِّح بتوثيقه، وإنما ذكره في ثقاته

(١) في المطبوع: «أبي بن كعب»! وهكذا تحرَّف في أصول (المسند) كما بيَّنه محققو طبعة الرسالة.

فقط، وقد أدخل فيه من المجاهيل الكثيرَ[١]، وقد نبَّه على عدم الاعتمادِ على مجرد ذِكرِ ابنِ حِبَّان للراوي في كتاب (الثقات) - المحققون من أهل العلم، كابن عبد الهادي في (الصارم المنكي ص ١٠٣ - ١٠٤)، والحافظ ابنِ حجر في (مقدمة لسان الميزان ١/ ٢٠٨ وما بعدها)، وانظر: (التنكيل للمعلمي اليماني ١/ ٦٦ - ٦٧)، و(١/ ٤٣٧ - ٤٣٨).

ومع ما سبق لم يَزِدِ العراقي وابنُ المُلَقِّن على قولهما: «وفيه إسماعيل بنُ عيَّاش» (المغني عن حمل الأسفار ١/ ٨٨) و (البدر المنير ٢/ ١٢).

وإسماعيل بن عياش إنما تُكلِّم في روايته عن غير أهل بلده، فأما روايتُه عن الشاميين فمستقيمةٌ لم يُطعن فيها، وثَعْلبة بن مسلمٍ شاميٌّ، وإنما علةُ الحديث ما ذَكرْنا.

ولذا قال الشوكاني: «وما قيل من أن في إسناده إسماعيلَ بنَ عيَّاش، فهو

---

(١) منهم مَن قال هو فيه: «لست أعرِفُه»!! انظر (الثقات ٤/ ١٨٠/ ٢٣٧٦)، و(٦/ ٢٤٠/ ٧٥٣٩)، و(٦/ ٢٥٢/ ٧٦٠٦)، و(٦/ ٤٠٦/ ٨٣١٢)، وقال في بعضهم: «لا أدري مَن هو»، انظر (الثقات ٤/ ٣٧/ ١٧٣١)، و(٤/ ٩٦/ ١٩٨٥)، و(٧/ ١٨٨/ ٩٦٠٣)، و(٧/ ٥٣٥/ ١١٣٣٨)، بل قال في أحدهم: «لست أعرفه بعدالة ولا جرح» (الثقات ٦/ ٤١٥/ ٨٣٥٧) وغير هذه المواضع كثيرٌ، بل وصرَّح في ترجمة بعضِهم أنه ذَكرَه للمعرفة، لا للاعتماد على ما يرويه، انظر (الثقات ٧/ ٣٢٦). وهذا كلُّه يؤكِّد أن قوله في (مقدمة الثقات ص ١١): «ولا أذكر في هذا الكتاب إلا الثقاتِ الذين يجوز الاحتجاجُ بخبرهم»، وقوله: «كلُّ مَن أذكره في هذا الكتاب فهو صدوق، يجوز الاحتجاجُ بخبره». فيه نظَرٌ ظاهر، لاسيما وقد وُجدتْ في رواية كثير منهم المناكيرُ مع قلة روايتهم جدًّا، بل لعل في كثير من الأحيان لا يوجد لهذا الراوي إلا هذا الحديثُ الواحد الذي استُنكر عليه.

إنما يُضعَّف في روايته عن الحجازيين لا في روايته عن الشاميين، وهو هنا روَى هذا الحديثَ عن ثَعْلبةَ بن مسلم الخَثْعَمي، وهو شامي» (السيل الجرار ٤/ ١١٢).

تنبيهات:

الأول: قوله في الحديث: «**وَلَا تُنَقُّونَ رَوَاجِبَكُمْ**» تحرَّف في رواية أبي نُعَيمٍ التي ذكرها ابن دقيق إلى: «وَلَا تُحْفُون حواجبَكم»!!، كذا في المطبوع من الإمام، وهكذا نقلها ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ٢/ ١٢).

فهو خطأٌ قديم، وقد أشار المحقِّق في المقدمة إلى سوء النسخة الخطية.

الثاني: سقط من سند الأصبهاني في المطبوع من كتاب (الترغيب والترهيب): (ثَعْلَبة بن مسلم الخَثْعَمي) و(أبو كعبٍ مولى ابن عباس)، وهو على الصواب في (النسخة الخطية ق ١٦٠/ أ)، لكن وقع فيها: (أبي بن كعب مولى ابن عباس)! كذا بزيادة (بن)، وهو خطأٌ.

الثالث: سقط من سند البَيْهَقي في (الشُّعَب/ ط الرشد): (ابن عباس)، فصار مرسلًا، ولذا علّق عليه محققُه بقوله: «وبالجملة، الحديث في سنده انقطاع». ولم يتنبَّه أن محقق ط العلمية قد أثبته، ونبَّه على أنه سقَط من إحدى نُسخه، وهذا يعني أنه مثبَتٌ في غيرها، والله الموفق.



[١٠١٦ط] حَدِيثُ مُجَاهِدٍ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: اسْتَبْطَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جِبْرِيلَ (أَبْطَأَتِ الرُّسُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)، [ثُمَّ أَتَاهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ: «**مَا حَبَسَكَ يَا جِبْرِيلُ؟**»]، فَقَالَ [لَهُ جِبْرِيلُ]: «**وَكَيْفَ نَأْتِيكُمْ، وَأَنْتُمْ لَا تَقُصُّونَ أَظْفَارَكُمْ، وَلَا تُنَقُّونَ بَرَاجِمَكُمْ، [وَلَا تَأْخُذُونَ شَوَارِبَكُمْ]، وَلَا تَسْتَاكُونَ؟!** [ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ]».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

〚ش ١٨١٦ "واللفظ له" / حا (كثير ٥/ ٢٤٩) "والزيادات له ولغيره" / صحم (در ١٠/ ١٠٥) / تميد (در ١٠/ ١٠٥) / تمنذ (در ١٠/ ١٠٥)〛.

السند:

قال ابن أبي شَيْبَة: حدثنا وَكِيع، قال: حدثنا الأَعْمَش، قال: سمِعتُ مُجاهِدًا، قال: . . . فذكره.

وأخرجه ابن أبي حاتم في (تفسيره) - كما في (تفسير ابن كثير) - قال: حدثنا أحمد بن سِنَان، حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن مجاهِد، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشيخين، وقد صرَّح الأعمشُ بسماعه من مجاهد؛ فانتفَتْ شُبهةُ تدليسِه، غير أنه مرسَلٌ، أرسله مجاهدٌ عن النبي ﷺ، ومجاهِدٌ من الوُسْطى من التابعين، فالحديث ضعيفٌ؛ لإرساله.

١- رِوَايَة: «اسْتَبْطَأَ النَّاسُ الْوَحْيَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّاسَ اسْتَبْطَأُوا الْوَحْيَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَكَيْفَ لَا يُبْطِئُ** (وَكَيْفَ لَا يُحْتَبَسُ الْوَحْيُ)؛ **وَأَنْتُمْ لَا تُسَوِّكُونَ أَفْوَاهَكُمْ**، (وَلَا تَقُصُّونَ شَوَارِبَكُمْ)، **وَلَا تُقَلِّمُونَ أَظْفَارَكُمْ، وَلَا تُنَقُّونَ بَرَاجِمَكُمْ**».

۞ الحكم: ضعيف؛ لإرساله.

التخريج:

[هروي (١/ ٣٣٣ - ٣٣٤) "والروايتان له"، (٢/ ٧٠) "واللفظ له"].

السند:

أخرجه أبو عُبَيد في (غريب الحديث): عن أبي المُحَيَّاة يحيى بن يَعْلَى، عن منصور، عن مجاهد، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات رجالُ الشيخين عدا يحيى بن يَعْلَى فمِن رجال مسلم، إلا أنه ضعيف؛ لإرساله.



[١٠١٧ط] حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ ﵄، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**خَلِّلُوا لِحَاكُمْ، وَقُصُّوا أَظَافِيرَكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مَا بَيْنَ اللَّحْمِ وَالظُّفُرِ**».

۞ **الحكم: موضوع، قاله الألباني. وضعَّفه** العراقي، والسُّيوطي.

التخريج:

〚أصم ٤١١ / خطج ٨٦٠ "واللفظ له" / تمام ٩٠٥ / كر (٥٣/ ٢٤٧)〛.

السند:

أخرجه أبو العباس محمد بنُ يعقوبَ الأَصَمُّ في (جزء من حديثه) - ومن طريقه الخطيبُ في (الجامع لأخلاق الراوي)، وابنُ عساكرَ في (تاريخه) - قال: حدثنا العباس بن الوليد، حدثنا محمد بن شُعَيب، حدثني عيسى بن عبد الله، عن عثمان بن عبد الرحمن، أنه أخبره عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبد الله، به.

وأخرجه تَمَّامٌ الرازيُّ في (فوائده): عن أبي علي الحسن بن حبيب، عن العباس بن الوليد... به.

فمدارُه - عندَهم - على العباس بن الوليد، به.

التحقيق:

هذا إسناد تالف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: عثمان بن عبد الرحمن، وهو الزُّهْري الوَقَّاصي؛ وهو متروك

متَّهَمٌ، قال عنه يحيى بن مَعين: «لا يُكتَب حديثُه، كان يكذب»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب» (الجرح والتعديل ٦/ ١٥٧)، وقال صالح بن محمد الحافظُ المعروفُ بجَزَرة: «كان يضع الحديثَ» (تاريخ دمشق ٤٣/ ٩١)، وقال البخاري: «تركوه»، وقال السَّاجي: «يحدِّث بأحاديثَ بواطيلَ»، وقال ابن عَدِي: «عامَّةُ حديثِه مناكيرُ، إما إسنادًا وإما مَتْنًا»، وقال ابن حِبَّان: «كان يروي عن الثقات الموضوعاتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به»، انظر: (تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٣ - ١٣٤/ ٢٧٩)، وقال ابن حجر: «متروك، وكذَّبه ابنُ مَعين» (التقريب ٤٤٩٣).

ولذا قال الألباني، عن الحديث: «موضوع؛ آفتُه عثمان بن عبد الرحمن، وهو الزُّهْري الوَقَّاصي» (الضعيفة ١٧٠٥).

الثانية: عيسى بن عبد الله، وهو ابن الحَكَم بن النُّعْمان بن بَشِير الأنصاري، قال عنه أبو حاتم الرازي: «ذاهب الحديث، مجهول» (العلل لابن أبي حاتم ٤/ ٢٧٣)، وقال في موضع آخَرَ: «شيخ دمشقي، ضعيف الحديث» (العلل ٦/ ١١)، وقال ابن عَدِي: «عامة ما يرويه لا يُتابَع عليه» (الكامل ٥/ ٢٥٣)، وقال ابن حِبَّان: «شيخ يروي عن نافع ما لا يُتابَع عليه، لا ينبغي أن يُحتجَّ بما انفرد؛ لمخالفته الأثباتِ في الرواياتِ» (المجروحين ٢/ ١٠٢)، وذكره أيضًا في (الثقات ٧/ ٢٣٢) وقال: «يروي عن أبي طُوَالَةَ، روى عنه الوليدُ بن مسلم»، فكأنَّه يُفرِّق بينهما، وهما واحد، وانظر: (اللسان ٥٩٣٥).

والحديث ضعَّفه العراقي في (تخريج أحاديث الإحياء ١/ ٩٠)، **والسُّيوطي** في (الدر المنثور ١/ ٥٨٦)، ورمز لضعفه في (الجامع الصغير ٣٩٤١).

تنبيه:

سقط لفظة: «**وَقُصُّوا**» من مطبوع (فوائد تَمَّام).

[١٠١٨ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ الْمَازِنِيِّ

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قُصُّوا أَظَافِيرَكُمْ، وَادْفِنُوا قُلَامَاتِكُمْ، وَنَقُّوا بَرَاجِمَكُمْ، وَنَظِّفُوا لِثَاتِكُمْ مِنَ الطَّعَامِ، وَتَسَنَّنُوا، وَلَا تَدْخُلُوا عَلَيَّ قُخْرًا بُخْرًا**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه:** العِراقي، وابن حَجَر، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

اللغة:

(القلامة): «ما قُطع من طرف الظُّفر أو الحافرِ أو العُود» (المعجم الوسيط ٢/ ٧٥٧).

(اللثة، واللِّثَة) - بالكسر والتخفيف -: عُمُور الأسنان، وهي مغارزها. (لسان العرب ١٣/ ٥٣٨)، (١٥/ ٢٤١).

(قُخْرًا بَخْرًا): قال الحكيم التِّرْمذيُّ: «المحفوظ عندي: (قُحْلًا، وقُلْحًا)، وسمِعتُ الجارُودَ يذكر عن النَّضْر، قال: «الأَقْلَح: الذي قد اصفرَّت أسنانُه حتى بخِرَتْ من باطنها، ولا نعرف القخَر والبَخَر إلا الذي نجد له رائحةً منكرة لبشَرته، يقال: رجلٌ أَبْخَرُ، ورجال بُخْرٌ» (نوادر الأصول ١/ ٣١٧ - ٣١٨).

التخريج:

﴿حكيم ١٩٦﴾.

السند:

أخرجه الحكيم التِّرْمذي في (نوادر الأصول)، قال: حدثنا عُمَر بن

أبي عُمر، حدثنا إبراهيم بن العلاء الزُّبَيدي، عن عُمَر بن بلال الفَزَاري، قال: سمِعتُ عبد الله بنَ بُسْرٍ المَازِنيَّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ واهٍ؛ فيه علتان:

الأولى: عُمر بن بلال هذا مجهول؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٦/ ١٤٤)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٦/ ١٠٠)، ومسلم في (الكُنَى ٦٣١)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ١٤٨) على قاعدته في توثيق المجاهيل.

وقال الذهبي: «مجهول» (ديوان الضعفاء ٣٠٢١).

وذكره ابن عَدِي في «الضعفاء»، وساق له حديثًا غيرَ هذا من رواية إبراهيمَ الزُّبَيديِّ أيضًا، ثم قال: «وعُمر بن بلال هذا لا يُعرَف إلا بهذا الحديث عن عبد الله بن بُسْر، وهذا حديث غيرُ محفوظ؛ لأن عُمر بن بلال هذا ينفرد به، وعُمر ليس بالمعروف» (الكامل ٧/ ٤١١ - ٤١٢/ ١٢٣١).

وبه ضعَّفه العراقي، فقال: «رواه التِّرْمذي الحكيمُ في (نوادر الأصول) من رواية عُمر بن بلال... وعمر بن بلال ليس بمعروف» (طرح التثريب ٢/ ٨٤).

وقال الحافظ ابن حَجَر: «في سنده راوٍ مجهولٌ» (فتح الباري ١٠/ ٣٣٨).

وبنحوه قال السُّيوطي في (الدر المنثور ١/ ٥٩٥)، ورمز لضعفه في (الجامع الصغير ٦١٢٩).

الثانية: عُمر بن أبي عُمر الراوي عن الزُّبَيدي، وهو البَلْخي العَبْدي؛ ترجم له الخطيبُ في (المتفق والمفترق ٣/ ١٦١٢)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا

تعديلًا، وقال الجُورَقاني: «مجهول» (الأباطيل ٢/ ٦٤)، فتعقَّبه ابن حَجَر بأنه معروف، لكنه ضعيف (لسان الميزان ١/ ٣٠٩)، ويبدو أن ابن حجر اعتبره عُمر بنَ رِياحٍ المتروكَ، ويؤيِّد ذلك أنه قال عنه في موضع آخَرَ: «واهٍ» (فتح الباري ١٢/ ٣٥٤)، وهذا الوصف ينطبِق على ابن رِياح، ولكن فرَّق الخطيبُ بين ابن رياح الذي يروي عن ابن طاوُس، وبين شيخ الحكيم التِّرْمذيِّ، وهذا هو الأقرب إلى الصواب؛ لاختلاف الطبقة، فتلاميذُ ابن طاوُسٍ في طبقة شيوخِ شيوخ عُمرَ شيخِ التِّرْمذي الحكيمِ.

هذا، وقد قال المُناوي - بعد أن ذكر كلامَ العراقي وابنِ حَجرٍ السابقَ في جهالة عُمر بن بلال -: «وأقول: فيه أيضًا عُمر بن أبي عُمر، قال الذهبي عن ابن عَدِي: «مجهول»، وإبراهيم بن العلاء لا يُعرَف» (الفيض ٤/ ٥١٧).

قلنا: وفي كلامه نظرٌ، فأمَّا إبراهيمُ بن العلاء فمعروفٌ، وهو الزُّبَيدي الحِمْصي، يقال له: ابن زِبْرِيق، وهو مستقيم الحديث، كما في (التقريب ٢٢٦).

وأما الذي قال فيه ابن عَدِي «مجهول» فهو الحِمْصي الكَلَاعي، أحدُ شيوخِ بَقِيَّةَ المجهولين، (الكامل ١١٩٥)، (تهذيب التهذيب ٧/ ٤٨٧)، وهذا في طبقة عاليةٍ لا يُدرِكُها الحكيمُ، بل إن بَقِيَّةَ الراوي عنه شيخٌ لغير واحد من شيوخ عُمر بن أبي عُمر شيخِ الحكيم التِّرْمذيِّ!.

والحديث ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ١٤٧٢).

وسيأتي الحديثُ في باب «دفن الأظفار»، وبابِ: «الاستياك لتغيير رائحة الفم».

[١٠١٩ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: [قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ تَهِمُ؟!]، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا لِي لَا إِيهَمُ؛ وَرُفْغُ أَحَدِكُمْ بَيْنَ أُنْمُلَتِهِ وَظُفُرِهِ (أَظْفَارِهِ وَأَنَامِلِهِ)؟!**».

۞ **الحكم: منكَر، قاله** الألباني، **وسنده ضعيف مَعْلولٌ، وأعلَّه** البزَّار، والعُقَيلي، وابنُ حِبَّان.

اللغة:

قوله: **(إِيهَمُ) قال ابن الأثير:** «هذا على لغة بعضهم، الأصل: «أَوْهَمُ» بالفتح والواو، فكَسَر الهمزة؛ لأن قومًا من العرب يَكْسِرون مستقبلَ فَعِلَ، فيقولون: إِعْلَم، ونِعْلَم، وتِعْلَم. فلما كَسَر همزةَ «أَوْهَمَ» انقلبَتْ الواوُ ياءً» (النهاية ٥/ ٢٣٤).

(الرُّفْغ): مفرد أَرْفَاغ، وهي الآباط والمَغابِن من الجسد. قاله الأصمعي.

قال أبو عُبَيد: «ومعناه في هذا الحديث: ما بيْن الأُنْثَيَيْنِ وأصولِ الفخذين، وهو من المَغابِن»، **وقال أيضًا:** «فمعنى الحديث: أنه أراد أن أحدَكم يَحُكُّ ذلك الموضعَ من جسده، فيَعلَق دَرَنُه ووَسَخُه بأصابعه، فيبقَى بين الظُّفر والأُنمُلةِ، وإنما أنكر من ذلك طول الأظفار، وترْك قصِّها» (غريب الحديث لابن سلام ١/ ٣٣٢ - ٣٣٣)، وانظر: (النهاية ٢/ ٢٤٤).

التخريج:

﴿بز ١٨٩٣ "واللفظ له" / طب (١٠/ ١٨٥/ ١٠٤٠١) "والزيادة له ولغيره" / عق (٢/ ٢٨٧) / جصاص (١/ ٨٢) "والرواية له"﴾.

السند:

قال البزَّار: حدثنا أحمد بن إسحاقَ الأَهْوازيُّ، قال: حدثنا عبد الملك بن مَرْوان، قال: حدثنا الضَّحَّاك بن زيد، عن إسماعيل، عن قَيْس، عن عبد الله، به.

ومدارُه - عند الجميع - على عبد الملك بن مَرْوانَ الأَهْوازي، عن الضَّحَّاك بن زيد الأَهْوازي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازِم، عن عبد الله بن مسعود، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه الضَّحَّاك بن زيد الأَهوازيُّ، وهو ضعيف؛ **ذكره العُقَيلي** في «الضعفاء» وقال: «يخالف في حديثه»، وأسند له هذا الحديثَ، ثم رواه من طريق سفيان بن عُيَيْنة وغيره، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم، مرسَلًا، وقال: «وهذا أَوْلَى» (الضعفاء ٢/ ٢٨٧).

ونحوه ابن حِبَّان؛ حيث ذكره في «المجروحين»، وقال: «كان ممن يرفَع المراسيل، ويُسنِد الموقوفَ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به»، وذكر له هذا الحديثَ معلَّقًا، (المجروحين ١/ ٤٨٤).

وقد سبقهما إلى إعلاله بهذه المخالفةِ البَزَّارُ؛ حيث قال عَقِبَه: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده عن عبد الله إلا الضَّحَّاك، وغيرُ الضَّحَّاكِ يرويه عن إسماعيل، عن قَيْس، عن النبي ﷺ مرسَلًا». **وأقرَّه المُتَّقِي الهندي** في (كنز العمال ١٧٢٦٣).

ولذا قال الألباني عن الموصول: «منكَر» (الضعيفة ٦٤١٨).

وأما الهَيْثَميُّ فقد اضطرب كلامُه فيه، فقال مرة - وقد أصاب -: «رواه

البزَّار، وفيه الضَّحاك بنُ زيد، قال ابن حِبَّان: لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به» (المجمع ١٢٢٧).

ثم قال في موضعٍ آخَرَ: «رواه الطبراني والبزَّار باختصار، ورجال البزَّار ثقاتٌ، وكذلك رجال الطبراني إن شاء الله»! (المجمع ٨٨٥٨).

تنبيه:

قال ابن قدامة في (المغني ١/ ١١٨): «وقد رُوِّينا في خبرٍ: أن النبي ﷺ قال: «**مَالِي لَا أَسْهُو وَأَنْتُمْ تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا وَرُفْغُ أَحَدِكُمْ بَيْنَ ظُفْرِهِ وَأُنْمُلَتِهِ؟!**»». اهـ.

والحديث بهذا اللفظ لم نقف عليه عند أحد، ويبدو أنه رواية بالمعنى، وأَدخل فيه حديثًا آخَرَ.



[١٠٢٠ط] حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ مُرْسَلًا:

عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةً [فَأَوْهَمَ فِيهَا]، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَهِمْتَ (أَوْهَمْتَ؟) [فَـ]ـقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَمَا لِي لَا إِيهَمُ (أَوْهَمُ)، وَرُفْغُ أَحَدِكُمْ بَيْنَ ظُفُرِهِ وَأُنْمُلَتِهِ؟!**».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

﴿عب (كنز العمال ٦/ ٦٦٠) / هروي (١/ ٣٣٢) "والرواية له ولغيره" / عق (٢/ ٢٨٧) "واللفظ له" / شعب ٢٥١١﴾.

السند:

أخرجه أبو عُبَيد في (غريب الحديث) قال: حدثنيه هُشَيم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم، به.

وأخرجه العُقَيلي في (الضعفاء): عن بِشْر بن موسى، قال: حدثنا الحُمَيْدي، قال: حدثنا سُفْيان، قال: حدثنا إسماعيل، عن قيْس، به.

ورواه البَيْهَقي في (الشُّعَب) من طريق الحسين بن حَفْص، عن سفيان... به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أنه مرسَل؛ قَيْس بن أبي حازم من كبار التابعين، وهو ثقة مُخَضْرَم، انظر: (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٨).

وهذا المرسل ذكره الحافظ في (الفتح)، ثم قال: «رجاله ثقاتٌ مع إرساله،

وقد وصله الطبراني من وجه آخَرَ» (فتح الباري ١٠/ ٣٤٥).

وتعقَّب الألبانيُّ سكوتَ الحافظِ عن رواية الطبراني، فقال: «وسكت عنه!، وما كان ينبغي له؛ لِمَا علِمْتَ من حال الضَّحَّاك بن زيد» (الضعيفة ١٣/ ٩٣٦).

وقد سبق الكلامُ على الوجه الآخَر، وبيَّنَّا أنه منكَر، مَعْلولٌ بالمخالفة، وهذا المرسَلُ أَوْلى من المرفوع كما قال العُقَيليُّ فيما نقلْناه عنه آنفًا.



[١٠٢١ط] حَدِيثُ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ:

عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنِ الْوَسَخِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْأَظْفَارِ؟ فَقَالَ: «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ**».

۞ **الحكم:** **إسناده تالفٌ جدًّا؛ فيه وضَّاعٌ، وبه أعلَّه** الهَيْثمي. **وضعَّفه** السُّيوطي.

وقولُه: «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ..**» إلخ، له شواهدُ كثيرة.

التخريج:

﴿طب (٢٢/ ١٤٧/ ٣٩٩)﴾.

السند:

قال الطبراني في (الكبير): حدثنا الحسين بن إسحاقَ التُّسْتَري، حدثنا إبراهيم بن محمد (المَقْدِسي)[1]، حدثنا عبد الله بن عثمان بن عطاء الخُراساني، حدثنا طلحة بن زيد، عن راشِد بن أبي راشد، قال: سمِعتُ وابِصَة بنَ مَعْبَد، به.

التحقيق

هذا إسناد تالفٌ جدًّا؛ آفتُه طلحة بن زيد الرَّقِّيُّ، وهو متروك وضَّاعٌ؛ قال أحمد وعليُّ بن المَدِيني وأبو داودَ: «كان يضع الحديث»، وقال البخاري وأبو حاتم والنَّسائيُّ وغيرُهم: «منكَر الحديث» (تهذيب التهذيب ٥/ ١٦)،

(١) تصحَّفتْ في المطبوع إلى «المقدمي»، والصواب المثبَتُ، كما في ترجمته من (تهذيب الكمال ٢/ ١٩١)، وقد جاء على الصواب في غير ما موضع من (المعجم الكبير) وغيرِه من كتب الطبراني.

ولذا قال الحافظ: «متروك، قال أحمد وعليٌّ وأبو داود: كان يضع» (التقريب ٣٠٢٠).

وبه ضعَّفه الهَيْثمي، فقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه طلحة بن زيد الرَّقِّيُّ، وهو مُجمَعٌ على ضعفه» (المجمع ١٢٢٦).

وقال السُّيوطي: «وأخرج الطبراني بسند ضعيفٍ عن وابِصَة بن مَعْبَد..» فذكره، (الدر المنثور ١/ ٥٨٦).

وفي الإسناد أيضًا: عبد الله بنُ عثمان بن عطاء، وهو «ليِّن الحديث» (التقريب ١٨٥٨).

وراشِد بن أبي راشد: «مجهول» (التقريب ٣٤٦٩).

ولكنْ قال الحافظ في ترجمة راشد: «ويحتمل أنه راشد بن سعدٍ الْمَقْرَئيُّ».

قلنا: فإن صحَّ ذلك، فراشد بن سعد ثقةٌ، كما في (التقريب ١٨٥٤).

والشطر الأخيرُ من الحديث وهو: «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ**» وردَ من حديث أنس، والحسن بن عليٍّ، وابنِ عُمر، وغيرِهم، **وهذا الشطرُ صحَّحه الألباني** في (صحيح الجامع ٥٦٨٩)، وفي (إرواء الغليل ١٢)، وسيأتي تخريجُها جميعًا في أبوابها بمشيئة الله.



[١٠٢٢ط] حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما، أَنَّهُ قَالَ: «**لَا يُحِبُّ اللهُ صَلَاةَ مَنْ لَا يَأْخُذُ مِنَ الشَّعَرِ وَالْأَظْفَارِ**».

الحكم: ضعيف جدًّا، وهو موقوفٌ لكنْ قد يأخذ حُكمَ الرفع.

التخريج:

﴿مستغفط ق ١٧٤﴾.

السند:

أخرجه المُسْتَغْفِري في (الطب): عن أبي بكر محمد بن بكر بن خَلَف، عن أبي ثَوْرٍ عَمرو بن جعفر السَّمَرْقَندي، عن أبي إسماعيلَ التِّرْمذي، قال: حدثنا ابن صالح، قال: حدثني حَرْمَلَة بن عِمْران، عن عبد الرحمن بن جَبْر، عن شُفَيٍّ الأَصْبَحي، عن عبد الله بن عَمرو بن العاص، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: جهالةُ عبد الرحمن بن جَبْر، وهو المصري، فلم نجِد له ترجمةً سوى عند ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٥/ ٢٢٠) بروايته عن شُفَيٍّ الأصبحي، وروايةِ حَرْمَلة بن عِمْران التُّجِيبيِّ عنه؛ ولم يَذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقد فرَّق بينه وبين عبد الرحمن بن جُبَيْر القُرَشي المصري، الذي يروي عن عَمرو بن العاص وابنِه.

الثانية: ابن صالح، هو عبد الله بن صالح كاتبُ اللَّيْث؛ وهو لَيِّنٌ، كما هو مشهور.

الثالثة: أبو بكر محمد بن بكر بن خَلَف؛ ترجم له الذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٨/ ٤٨٤) برواية جعفرٍ المُسْتَغْفِري - وحدَه - عنه، ولم يَذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

الرابعة: أبو ثَوْرٍ عَمرو بن جعفر السَّمَرْقَندي؛ لم نجد له ترجمةً.



١٥٣- بَابُ مَا رُوِيَ فِي تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَقَصِّ الشَّارِبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

[١٠٢٣ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ وَيَقُصُّ شَارِبَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يَرُوحَ (يَخْرُجَ) إِلَى الصَّلَاةِ**».

۞ **الحكم: ضعيف مضطرب، وضعَّفه** البزَّار، والبَيْهَقي، وعبدُ الحق الإشْبيلي، وابن القَطَّان، وابن رجب الحنبلي، وابن حَجَر، والسُّيوطي، والألبانيُّ. وقال الذهبي والمُناوي: «منكَر».

التخريج:

﴿بز ٨٢٩١ "والرواية له" / طس ٨٤٢ "واللفظ له" / مستغفط (ق ١٧٥) / شعب ٢٥٠٨﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الأوسط)، قال: حدثنا أحمد بن يحيى الحُلْواني، قال: نا عَتِيق بن يعقوب الزُّبَيْري، قال: نا إبراهيم بن قُدَامَة، عن أبي عبد الله الأَغَرِّ، عن أبي هريرة، به.

ومدارُه - عندَهم - علي عَتِيق بن يعقوبَ الزُّبَيْريِّ... به.

قال الطبراني - بعد أن روَى حديثَيْنِ آخَرين بهذا الإسناد -: «لم يَروِ هذه

الأحاديثَ عن الأَغَرِّ إلا إبراهيمُ بن قُدَامَة، تفرَّد بها عَتِيقٌ».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: إبراهيم بن قُدَامة؛ فقد قال البزَّار عَقِبَ الحديث - بعد أنْ نصَّ على تفرُّده بهذا الحديثِ -: «وإبراهيم بن قُدامةَ إذا تفرَّد بحديث لم يكن حُجةً؛ لأنه ليس بالمشهور، وإن كان من أهل المدينة».

وأقرَّه ابن رجب في (الفتح ٥/ ٣٥٩)، **وابن المُلَقِّن** في (تحفة المحتاج ٦٥٧)، **والهَيْثَميُّ** في (المجمع ٣٠٣٦)، **والحافظ** في (التلخيص ٢/ ١٣٨).

ولذا قال عبد الحق الإشْبيلي: «هذا يرويه إبراهيمُ بن قُدَامَة... ولم يتابَع إبراهيمُ عليه» (الأحكام الوسطى ٢/ ٩٨).

والظاهر أنه أشار بهذا إلى كلام البزَّار كالمُقِرِّ له، ومع ذلك تعقَّبه ابن القَطَّان، فقال: «ولم يَذكر بهذا الكلامِ علتَه في الحقيقة، وإنما هي أن إبراهيم هذا لا يُعرَف، ولا أعرف أحدًا ممن صنَّف في الرجال ذَكره» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣٩٦).

هكذا قال! وقد ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٥٩) على قاعدته.

ثم ذكر ابنُ القطان كلامَ البزَّارِ السابقَ، وعلَّق عليه بقوله: «والرجلُ لا يُعرف البَتَّةَ، ولا أدري لِمَ اختَصر أبو محمدٍ كلامَ البزَّارِ وكتَب منه التفرُّدَ وعدمَ المتابعة، وهو عند المحققين لا يَضرُّ الثقةَ» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣٩٦).

وقال الذهبي أيضًا: «لا يُعرَف» (الميزان ١/ ٥٣)، **وأقرَّه الحافظ** في (اللسان ٢٤٥).

ولعله هو مرادُ البَيْهَقي مِن قوله - عَقِبَ الحديث -: «في هذا الإسناد مَن يُجهل».

العلة الثانية: الاضطراب؛ فقد اضطرب إبراهيم بنُ قَدامَة في إسناده، فرواه هنا هكذا، ورواه مرةً: عن الأَغَرِّ مرسَلًا، ورواه مرة: فجعله من مسند محمد بن حاطِب، ومرة أخري: جعله من مسند عبد الله بن عَمرو الجُمَحي، كما سيأتي.

فهذا يدلُّ على ضعْف إبراهيم، وعدمِ ضبطِه للحديث.

وقد أعلَّه بذلك ابنُ ناصر الدين في (جامع الآثار في السير ٤/ ٤١١).

وقد ضعَّفه مَن سبق ذِكرُهم، **وقال الذهبي:** «هو خبر منكَر» (ميزان الاعتدال ١/ ٥٣)، **وأقرَّه الحافظ** في (لسان الميزان ١/ ٣٣٦)، وصرَّح بضعفه في (الفتح ١٠/٣٤٦).

وقال المُناوي: «هذا حديث منكَر» (التيسير ٢/ ٢٨١).

وقال الألباني: «ضعيف»، ثم نقل كلامَ البزَّار والذهبيِّ، وأقرَّهما (الضعيفة ١١١٢).

وللسُّيوطيِّ فيه قولان: فحسَّنه في (الدر المنثور ١/ ٥٨٧)، ورمز لضعفه في (الجامع الصغير ٧١٣١)، **وأقرَّه المُناوي** في (الفيض ٥/ ٢٣٨)، **وتبِعَه الصَّنْعاني** في (التنوير ٨/ ٦١٢).

وقد قال السَّخَاوي: «حديث: (قَصِّ الأظفار)، لم يثبُتْ في كيفيته، ولا في تعيين يومٍ له، عن النبي ﷺ شيْءٌ. وما يُعزَى من النَّظْم في ذلك لعليٍّ رضي الله عنه، ثم لشيخنا رحمه الله، فباطِلٌ عنهما، وقد أفردْتُ لذلك مع بيان الآثار الواردةِ فيه جزءًا» (المقاصد الحسنة ٧٧٢).

[١٠٢٤ط] حَدِيثُ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْأَغَرِّ مُرْسَلًا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْأَغَرِّ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُصُّ شَارِبَهُ، وَيَأْخُذُ مِنْ أَظْفَارِهِ، قَبْلَ أَنْ يَرُوحَ إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ**».

۞ **الحكم: مرسَل ضعيف جدًّا مضطرب، وضعَّفه** ابن ناصر الدين، والألباني.

التخريج:

〚خل ٨٠٩ "واللفظ له" / بغ ٣١٩٨ / نبغ ١١٠٧〛.

السند:

رواه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ) - ومن طريقه البَغَوي في كتابيه - قال: أخبرنا بُهْلُول الأَنْباري، نا عَتِيق بن يعقوب، نا إبراهيم بن قُدَامَة، عن أبي قُدامَة، عن أبي عبد الله الأَغَرِّ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: ضعْفُ إبراهيم بن قُدامةَ، وقد سبق الكلامُ عنه.

الثانية: الاضطراب؛ وهذا وجْهٌ من وجوه اضطراب إبراهيمَ بنِ قُدامةَ فيه، كما سبق ذِكرُه.

وقد أعلَّه بذلك ابنُ ناصر الدين في (جامع الآثار في السير ٤/ ٤١١).

الثالثة: الإرسال؛ الأَغَرُّ من الوُسْطى من التابعين، وليس بصحابي.

وقد ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٣/ ٢٣٩).

[١٠٢٥ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو الْجُمَحِيِّ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو (الْجُمَحِيِّ): «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ وَظُفُرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، مضطرب.**

التخريج:

〖مث ٨٨٦〗.

السند:

قال ابن أبي عاصم: حدثنا يعقوب، حدثنا ابن أبي فُدَيْك، عن إبراهيم بن قُدَامَة الجُمَحي، عن عبد الله بن عَمرو، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: ضعْفُ إبراهيم بن قُدامة، وقد سبق الكلامُ عنه.

الثانية: الاضطراب؛ وهذا وجه من وجوه اضطراب إبراهيم بن قُدامةَ فيه كما سبَق ذِكرُه.

وقد أعلَّه بذلك ابن ناصر الدين في (جامع الآثار في السير ٤/ ٤١١).

الثالثة: عبد الله بن عَمرو راوي هذا الحديثِ ليس هو ابنَ العاص، وإنما هو عبد الله بن عَمرو الجُمَحي؛ فقد قال ابن رجب: «قال ابن أبي عاصم: أحسِبُ هذا - يعني: عبدَ الله بن عَمرو - رجلًا من بني جُمَح، أدخله يعقوبُ بن حُمَيد بن كاسِب في (مسند قريش) في الجُمَحِيِّين اهـ. يشير إلى أنه ليس ابنَ العاص» (فتح الباري ٥/ ٣٥٩).

وقد ذكره ابن عبد البر فقال: «عبد الله بن عَمرٍو الجُمَحي، مَدَني، روَى عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ وَظُفُرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. روَى عنه إبراهيمُ بن قُدامَةَ الجُمَحي. فيه نظرٌ». (الاستيعاب ٣/ ٩٥٤).

ونقل ذلك عنه الحافظُ في (الإصابة ٦/ ٣١٩)، **وابنُ الأثير** في (أُسْد الغابة ٣/ ٣٤٢)، إلا أن الحافظ تصرَّف في العبارة الأخيرة، فقال: «ذكره أبو عُمر، قال: وفي إسناده نظرٌ»!.

وقد فسَّر العَلَائي قولَ ابنِ عبد البر: «فيه نظر» بأنه عَنَى: في صُحبته نظرٌ (جامع التحصيل ٣٨٨)، وكذا ذكره ابنُ رجب في (الفتح ٥/ ٣٥٩) عن ابن عبد البر، وهو من تصرُّفه أيضًا، والجمع بين التفسيرين يسير؛ فإذا كان في سنده نظرٌ، ففي صحبته نظرٌ أيضًا؛ إذْ لم يَصحَّ السندُ بذلك.

وعلى كلٍّ، فالجُمَحي هذا إن لم يكن صحابيًّا فالحديثُ مرسَلٌ أو معضل، وإن كان صحابيًّا فالحديث منقطِعٌ؛ لأن إبراهيم بن قُدامَة لم يُدرِكْ طبقةَ الصحابة.

ويعقوب شيخُ ابن أبي عاصم هو يعقوب بن حُمَيد بن كاسِب، وفيه كلامٌ معروف.

هذا وقد سبَق كلامُ السَّخاوي في أنه لا يصحُّ في الباب حديثٌ.



[١٠٢٦ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ أَبِيهِ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ وَظُفُرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، مضطرب.**

التخريج:

﴿خل ٨١٢ / صحا ٦٤٩ "واللفظ له"﴾.

السند:

أخرجه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ) قال: حدثنا عليُّ بن الحسين الدُّوري، نا أبو مُصْعَب، حدثني إبراهيم بن قُدَامة، عن عبد الله بن محمد بن حاطِب، عن أبيه، به.

وأخرجه أبو نُعَيم في (الصحابة): من طريق عبد الله بن صالح، عن أبي مُصْعب (الزُّهْري)، . . . به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: ضعْفُ إبراهيمَ بن قُدامة، وقد سبَق الكلامُ عنه.

الثانية: الاضطراب؛ وهذا وجه من وجوه اضطرابِ إبراهيمَ بنِ قُدامة فيه كما سبَق ذِكرُه.

وقد أعلَّه بذلك **ابن ناصر الدين** في (جامع الآثار في السير ٤/ ٤١١).

الثالثة: عبد الله بن محمد بن حاطِب، لم نجِدْ مَن ترجم له هكذا، ولعله

هو عبدُ الله بن الحارث بن محمد بن عُمر بن محمد بن حاطِبٍ الجُمَحيُّ، فنُسِب إلى جدِّه الأعلى، وقد كان بعضُهم يقول: (عن عبد الله بن الحارث بن محمد بن حاطِب)، وكذا ترجم له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٥/ ٦٧)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٥/ ٣٣)، وابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٣٣٠)، والخطيب في (المتفق ٣/ ١٤٧٣).

وتَرجم له بزيادة (محمد بن عُمر) في نَسَبه: مسلمٌ في (الكُنَى ٧٩٠)، والمِزِّيُّ في (التهذيب ٣٢١٥)، وتبِعَه الحافظ في (تهذيبه ٣٠٩)، و(التقريب ٣٢٦٤). وقد جزمَ السَّخاويُّ في (تاريخ المدينة ١٩٩٩) أنهما واحد، وهو ظاهر كلامِ الحافظ في التهذيب.

وعليه: فأبوه هو الحارث بن محمد بن عُمر بن محمد بن حاطِب الجُمَحي، وليس محمدَ بن حاطب؛ فيكون مرسلًا، **وهذه علة رابعة**، ثم إننا لم نقف له على ترجمة؛ فهذه **علة خامسة**.

وقد سبَق كلامُ السَّخاويِّ أنه لا يصحُّ في الباب حديثٌ.



[١٠٢٧ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ شَارِبَهُ وَأَظْفَارَهُ كُلَّ جُمُعَةٍ».

❁ **الحكم: إسناده تالفٌ جدًّا، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

〚خل ٨١٠ "واللفظ له" / بغ ٣١٩٧ / نبغ ١١٠٦〛.

السند:

رواه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ) - ومن طريقه البَغَويُّ في كتابيه - قال: حدثنا ابن أبي عاصم النبيل، نا الحسن بن عليٍّ الحُلْواني، نا عَمرو بن محمد، نا محمد بن القاسم الأَسَدي، نا محمد بن سُلَيمان (المشمولي)(١)، نا عُبَيد الله بن سلَمة بن وَهْرَام، عن أبيه، عن عبد الله بن عَمرو، به.

التحقيق

هذا إسناد تالفٌ جدًّا؛ فيه أربع علل:

الأولى: محمد بن القاسم الأَسَدي وهو الكوفي؛ قال عنه الحافظ: «كذَّبوه» (التقريب ٦٢٢٩)، وقال أحمد: «أحاديثه موضوعة» (العلل/ رواية

(١) هكذا بالشين المعجمة، ووقع عند البَغَوي: «المسمولي» بالسين المهملة، وقد اضطربت المصادر في كتابة اسم جده «مسمول»، فمنهم مَن يكتبه بالمعجمة، وهكذا جاءت ترجمته في (الكامل)، وفي (اللسان)، وأكثر المصادر تكتبه بالمهملة، وهكذا جاء في ترجمته عند البخاري في (التاريخ) وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، وابن حِبَّان في (الثقات)، وغيرهم، وهو الأصح كما في (التاج).

عبد الله ١٨٩٩).

الثانية: محمد بن سُلَيْمان المَسْمُولي؛ قال البخاري: «كان الحُمَيدي يَتكلم فيه» (التاريخ الكبير ١/ ٩٧)، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٦٧)، وقال العُقَيلي: «رماه الحُمَيدي بالكذب» (الضعفاء ٣/ ٣٢١)، وضعَّفه أبو زُرْعة الرازي (الضعفاء ٢٩٤)، وقال النَّسائي: «ضعيف» (الضعفاء والمتروكين ٥١٧)، وذكره ابن عَدِي في الضعفاء، وروَى له هذا الحديثَ وغيرَه، ثم قال: «عامة ما يرويه لا يُتابَع عليه في إسناده ولا متْنِه» (الكامل ٦/ ٢٠٧)، وذكره العُقَيلي والسَّاجي والدُّولابي وابن الجارود في الضعفاء، وقال ابن حزم: «منكر الحديث» (لسان الميزان ٦٨٥٩)، وقال فيه ابن حزم أيضًا: «هالك» (المحلى ٩/ ٤٣٤).

هذا، وقد قال الحافظ ابن حجر: «ومحمد بن سُلَيمان ذكره ابن حِبَّان في الثقات، وذكره ابن شاهين في الثقات، وزعم أن يحيى بن مَعِين وثَّقه» (لسان الميزان).

قلنا: أما ذِكرُ ابن حِبَّان له في (الثقات ٧/ ٤٣٩)، فلا يُلتفَتُ إليه بجوار ما سبق، ويبدو أنه قد تناقض أيضًا؛ فقد ترجم في (المجروحين) لـ: «محمد بن سُلَيمان المَخْزومي من أهل مكة» ثم قال: «كان كثيرَ الخطإ، فاحشَ الوَهَم، لا يُعجبني الاحتجاجُ بخبره إذا انفرد، وكان الحُمَيدي شديدَ الحَمْل عليه» (المجروحين ٢/ ٢٦٩).

فالظاهر أنه عين المذكور في الثقات، ولذا علَّق عليه إبراهيمُ بن أحمدَ المعروفُ بابن شاقلا، فقال: «الذي يخطئ يقال له: محمد بن سُلَيمان، هذا هو ابن مَسْمُول، منكر الحديث... فإن كان هذا غيرَه فكلاهما ضعيف»

(تعليقات الدارَقُطْني على المجروحين ص ٢٣٧).

وأما صنيع ابن شاهين، فقد قال في ثقاته عن ابن مَعين: «ومحمد بن سُلَيمان المكيُّ ثقة» (الثقات ١٣٣٨).

فيحتمل أن المراد بهذا غيرُ صاحبنا، وإن كان هو المرادَ فهو مع تفرُّد ابن شاهين بنقله توثيقَه مردودٌ؛ لكثرة النُّقَّاد المضعِّفين لهذا الراوي، وتتابعِ الأئمة على إقراره، حتى إن الذهبي اختصر الكلام فيه بقوله: «ضعَّفوه» (المغني ٥٥٨٣).

الثالثة: عُبَيد الله بن سلَمة بن وَهْرَام؛ قال عليُّ بن المَدِيني: «لا أعرف عُبيدَ الله هذا» (العلل له ص ٨٨)، و(الجرح والتعديل ٥/ ٣١٨)، وروى الكَتَّاني عن أبي حاتم تليينَه (ميزان الاعتدال ٥٣٦٧). وقال الأَزْدي: «منكر الحديث» (اللسان ٥٠١٥)، وضعَّفه ابن حزم في (المحلى ٩/ ٤٣٤).

الرابعة: الانقطاع بين سَلَمة بنِ وَهْرام وعبدِ الله بن عَمرو؛ فإنه من الطبقة السادسة من الذين عاصروا صغار التابعين، فليس له سماعٌ من الصحابة، بل ولا إدراكٌ.

قلنا: وسَلَمة بن وَهْرام مختلَفٌ فيه؛ قال أحمد: «روى عنه زَمْعةُ أحاديثَ مناكيرَ، أخشى أن يكون حديثُه حديثًا ضعيفًا» (العلل ٣٤٧٩)، وضعَّفه أبو داود. (تهذيب التهذيب ٤/ ١٦١)، ووثَّقه ابن مَعين وأبو زُرْعة، كما في (الجرح والتعديل ٤/ ١٧٥)، وذكره ابن حِبَّان في الثقات، وقال: «يُعتبَر بحديثه من غير رواية زَمْعَةَ بنِ صالح عنه» (الثقات ٦/ ٣٩٩).

وقال ابن عَدِي: «لا بأس برواياته هذه الأحاديثَ التي يرويها عنه [غيرُ][1]

(١) ما بين المعقوفين سقط من المطبوع، وكذا (مختصره) للمَقْريزي (ص ٣٧٨)، =

زَمْعةَ» (الكامل ٥/ ٤٠٣).

وقد قال عبد الحق الإشْبيلي: «سلَمة بن وَهْرام ثقةٌ معروف» (الأحكام الكبرى ٢/ ٣٧٠)، **وقال ابن القَطَّان:** «وأما سلَمة بن وَهْرام فأكثرُهم يوثِّقه» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ١٠).

وقال الذهبي: «لزَمْعةَ بنِ صالح عنه مناكيرُ» (ديوان الضعفاء ١٧١٨).

وقال ابن حجر: «صدوق» (التقريب ٢٥١٥)، وهو الراجح، وأما المناكيرُ التي رواها زَمْعةُ عنه، فالحَمْلُ فيها على زَمْعةَ؛ لضعْفِه، والله أعلم.

وهذا الحديث ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٣/ ٢٤٠).

وقد سبَق كلامُ السَّخاويِّ أنه لا يَصحُّ في الباب حديثٌ.



= والمثبَت من (تهذيب الكمال ١١/ ٣٢٩) و(تهذيب التهذيب ٤/ ١٦١)، وهو مقتضَى السياق.

[١٠٢٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **كَانَ يَقُصُّ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**».

۞ **الحكم: منكر. وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

[خل ٨١١].

السند:

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (أخلاق النبي ﷺ) قال: حدثنا عبد الرحمن ابن داود بن منصور، نا عثمان بن خُرَّزاذ، نا العباس بن عثمان الراهبي، نا الوليد بن مسلم، عن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافِع، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الوليد بن مسلم وإنْ كان ثقةً فإنه مدلِّس؛ وقد عنعنه، وبهذا أعلَّه الألباني في (الضعيفة ١١١٢).

الثانية: المخالفة؛ فقد رواه بُكَيْر بن عبد الله بن الأَشَجِّ، عن نافِع، عن ابن عُمر، موقوفًا. وسيأتي تخريجُه.

وبُكَيْر ابن الأَشَجِّ ثقة ثبْتٌ من رجال الشيخين؛ فلا ريب أن روايته أصحُّ من رواية ابن أبي رَوَّاد المرفوعة، وهو «صدوق ربما وَهِمَ» كما في (التقريب ٤٠٩٦)، هذا إنْ صحَّ السندُ إليه، فكيف وفيه عنعنة الوليد؟!

والحديث ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٣/ ٢٤٠).

وقد سبق كلامُ السَّخاوي أنه لا يصحُّ في الباب حديثٌ.

[١٠٢٩ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا:

عَنْ نَافِعٍ: «**أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ وَيَقُصُّ شَارِبَهُ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ**».

۞ **الحكم: صحيح موقوفًا، وصحَّحه** البَيْهَقي والنَّوَوي وابنُ رجب والألباني.

التخريج:

﴿طاو ٢١٩ "واللفظ له" / هق ٦٠٣١﴾.

السند:

أخرجه ابن وَهْب - ومن طريقه البَيْهَقي -: عن حَيْوَة بن شُرَيْح، عن بَكْر بن عَمرو، عن بُكَيْر بن عبد الله بن الأَشَجِّ، عن نافع، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات.

وقد صحَّح إسنادَه جماعةٌ، منهم:

البَيْهَقي، فقال بعد أن روَى هذا الأثرَ وغيرَه: ... وفي الرواية الصحيحةِ عن ابن عُمر مِن فِعْلِه دليلٌ على ضعف ما يخالِفُه» (الكبرى عقب حديث ٦٠٣٢).

ولذا قال النَّوَوي: «رواه البَيْهَقي بإسناد صحيح، وصحَّحه» (خلاصة الأحكام ٢/ ٧٨١).

وقال ابن رجب: «وروَى - أي: البَيْهَقيُّ - من طريق ابن وَهْب، بإسناد صحيح...» (فتح الباري ٥/ ٣٥٨).

وصحَّحه الألباني في (الضعيفة ٣/ ٢٤٠).

[١٠٣٠ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وُقِيَ مِنَ السُّوءِ إِلَى مِثْلِهَا**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَافَاهُ اللهُ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى**».

۞ **الحكم: منكَر، واستنكره** ابنُ حِبَّان - **وتَبِعه** السَّمْعانيُّ والذهبي -. **وضعَّفه** ابن رجب، والهَيْثميُّ، والمُناوي. وقال الألباني: «موضوع»، وأشار لذلك أبو حاتم الرازي.

التخريج:

﴿طس ٤٧٤٦ "واللفظ له" / مستغفط (ق ١٧٥) "والرواية له"﴾.

السند:

أخرجه الطبراني في (الأوسط)، قال: حدثنا عبد الرحمن بن سَلْم، قال: حدثنا أحمد بن ثابت فَرْخُويَهْ الرازيُّ، قال: حدثنا العلاء بن هلال الرَّقِّيُّ، قال: حدثنا يَزيدُ بن زُرَيْع، عن أيوبَ، عن ابن أبي مُلَيْكة، عن عائشة، به.

قال الطبراني - عَقِبَه -: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن أيوبَ إلا يَزيدُ بن زُرَيْع، ولا عن يَزيدَ بن زُرَيْع إلا العلاءُ بن هلال، تفرَّد به فَرْخُويَهْ».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: العلاء بن هلال الرَّقِّيُّ؛ قال عنه أبو حاتم: «منكر الحديث،

ضعيف الحديث، عنده عن يَزِيدَ بنِ زُرَيْع أحاديثُ موضوعةٌ» (الجرح والتعديل ٦/ ٣٦١).

قلنا: وهذا من حديثه عن يَزِيدَ، فلعله من هذه الموضوعات، لاسيما والمتنُ منكَر جدًّا.

وقال النَّسائي في ترجمة (هلال بن العلاء): «لا بأس به، روى أحاديثَ منكرةً عن أبيه، لا أدري آلريبُ منه أو من أبيه» (مشيخة النَّسائي ١٦٣).

قلنا: هلالٌ أثنَى عليه غيرُ واحد، فالأَوْلى أن يتحمَّلَها العلاءُ، وهذا من حديث هلالٍ عن أبيه - كما سيأتي -.

وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يقلب الأسانيد، ويغيِّر الأسماء، لا يجوز الاحتجاجُ به بحال» (المجروحين ٢/ ١٧٦).

ثم ذكر **ابن حِبَّان** من مناكيره هذا الحديثَ، **وتَبِعَه السَّمْعاني** في (الأنساب ١/ ٢٧٥)، **والذهبي** في (الميزان ٥/ ١٣١).

وقال الخطيب: «في بعض حديثِهِ نُكْرةٌ» (المتفق والمفترق ٣/ ١٧٣٨).

ومع هذا قال الحافظ: «فيه لِين»! (التقريب ٥٢٥٩).

الثانية: أحمد بن ثابت فَرْخُويَهْ؛ قال عنه ابن أبي حاتم: «سمِعتُ أبا العباس بن أبي عبد الله الطِّهْرانِّي يقول: كانوا لا يَشُكُّون أن فَرْخُويه كذابٌ» (الجرح والتعديل ٢/ ٤٤/ ٢١).

وبه أعلَّه الهيثمي - مع شيء من التساهل - فقال: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه أحمد بنُ ثابتٍ، ويلقَّب فَرْخُويه، وهو ضعيف» (المجمع ٣٠٣٧).

وكذا ضعَّفه به المُناويُّ في (فيض القدير ٤/ ٥١٧).

ولأجله قال الألباني عن الحديث: «موضوع» (الضعيفة ١٨١٦). وفيه نظرٌ؛ فقد تُوبِع فَرْخُويه عليه:

فأخرجه المُسْتَغْفِري في (الطب)، من طريقين، عن أحمدَ بن محمد بن عُمر بن عبد الرحمن الحافظِ المُنْكَدِري، عن هلال بن العلاء، عن أبيه، عن يَزيدَ بن زُرَيْع، به.

والمُنْكَدِري هذا هو أبو بكر الخُراساني، حافظُ خُراسانَ في عصره، وله أفرادٌ وعجائبُ، انظر: (اللسان ٧٨٨).

فانحصرَتِ العلةُ في العلاء بن هلال، والله أعلم.

وهذا الحديث أشار إليه ابن رجب في (الفتح ٥/ ٣٥٩)، وذكر أنه لا يصحُّ.

وقد سبَق كلامُ السَّخاويِّ أنه لا يصحُّ في الباب حديثٌ.



[١٠٣١ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ وَأَخَذَ**[1] **مِنْ شَارِبِهِ كُلَّ يَوْمِ جُمُعَةٍ؛ أَدْخَلَ اللهُ فِيهِ شِفَاءً، وَأَخْرَجَ مِنْهُ دَاءً**».

۞ **الحكم: منكَر، وإسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الدارَقُطْني، وابنُ الجوزي، والذهبي.

التخريج:

﴿علج ٧٨٨ "واللفظ له" / فقط (أطراف ٣٦٦٨)﴾.

السند:

أخرجه ابن الجوزي في (العلل المتناهية)، قال: أنبانا الحَريري، قال أنبانا العِشَاري، قال أنا الدارَقُطْني، قال حدثنا أحمد بن عليِّ بن سعيد، قال: أنا إسحاق بن أبي إسحاق الصَّفَّارُ، قال: نا الصالح بن بَيَان، نا المَسْعُودي، عن (ابن)[2] حُمَيد الحِمْيَري، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، به.

وأخرجه الدارَقُطْني في (الغرائب) - كما في (الأطراف) -: من طريق صالح بن بَيَان، به.

وقال الدارَقُطْني: «تفرَّدَ به صالح بنُ بَيَان، عن المَسْعُودي، عن ابن حُمَيد الحِميَري، عن أبيه، عن ابن مسعود» (الغرائب).

---

(١) في المطبوع «واحد» والتصويب من (الأطراف)، و(تلخيص الذهبي ٤٣٧).

(٢) في المطبوع «أبي» والتصويب من الأطراف.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه صالح بن بَيَان، قال عنه الدارَقُطْني: «متروك»، وقال الخطيب: «كان ضعيفًا، يروي المناكيرَ عن الثقات»، وقال العُقَيلي: «يحدث بالمناكير عمَّن لا يحتمِل، والغالب على حديثه الوَهَم». وقال المُسْتَغْفري: «كان يروي العجائبَ، وينفرد بالمناكير». انظر: (لسان الميزان ٣٨٥١).

وقال ابن الجوزي - عَقِبَ الحديث -: «قال الدارَقُطْني: تفرَّد به صالح بن بَيَان، وهو متروك».

وقال الذهبي: «مظلِمٌ، وفيه صالح بن بَيَان، متروك» (تلخيص العلل المتناهية ٤٣٧).

وفيه ابنُ حُمَيد، وهو: عُبيد الله بن حُمَيد بن عبد الرحمن الحِميَري، قال الحافظ: «مقبول» (التقريب ٤٢٨٤).

والمَسْعُودي هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عُتْبة، وهو ثقة إلا أنه اختلط قبل موته (التقريب ٣٩١٩).

وقد خُولِف فيه صالحٌ:

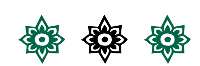
فرواه ابن أبي شَيْبة في (المصنف ٥٦١٦): عن معاذ بن معاذ العَنْبَري، عن المَسْعُودي، عن ابن حُمَيد بن عبد الرحمن، عن أبيه؛ أنه قال فيمَن قَلَّمَ أظفارَه يوم الجمعة: «أَخْرَجَ اللهُ مِنْهَا الدَّاءَ، وَأَدْخَلَ فِيهَا الشِّفَاءَ».

هكذا ذكره مقطوعًا -أي: موقوفًا على التابعي حُمَيد الحِميَري من قوله-، ومعاذٌ ثقةٌ من رجال الصحيح، وممن سمِعَ من المَسْعُودي قبل اختلاطه؛ فروايتُه هي الصواب، وحديث صالح منكَرٌ.

وقد تُوبع عليه معاذٌ:

فرواه الدِّينَوَري في (المجالسة ١٥٨) عن محمد بن أحمدَ المَرْوَزي، نا عاصم بن عليٍّ، نا المَسْعُودي، عن ابن حُمَيد الحِميَري، عن أبيه، قال: كان يقال: «مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الجُمُعَةِ؛ أَخْرَجَ اللهُ تَعَالَى مِنْهُ دَاءً، وَأَدْخَلَ فِيهِ شِفَاءً».

وقد رُوِيَ عن المَسْعُودي على وجهٍ آخَرَ، وهو التالي:



[١٠٣٢ط] حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ الْحِمْيَرِيِّ:

عَنْ (أَبِي)[(١)] حُمَيْدٍ الْحِمْيَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ أَخْرَجَ اللهُ مِنْهُ الدَّاءَ، وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الدَّوَاءَ**».

۞ **الحكم: منكَر، وإسناده مرسَلٌ ضعيف جدًّا.**

التخريج:

﴿عب ٥٣٦٩﴾.

السند:

أخرجه عبد الرزاق: عن رجل من أهل البصرة، أن عبد الرحمن بن عبد الله أخبره عن (أبي) حُمَيد الحِمْيَري به، مرسلًا.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه علل:

الأولى: جهالة الرجل المبهم من أهل البصرة.

الثانية: عبد الرحمن بن عبد الله، هو المَسْعُودي، وهو ثقة إلا أنه اختلط قبل موته كما سبق قريبًا.

الثالثة: أبو حُمَيد الحِمْيري كذا جاء في المطبوع، ويبدو أنه تحريفٌ، وصوابه «ابن حُمَيد»، وهو عُبيد الله بن حُمَيد بن عبد الرحمن الحِميَري؛ قال الحافظ: «مقبول» (التقريب ٤٢٨٤).

قلنا: ثم هو مِن الذين عاصروا صغارَ التابعين؛ فالحديث مرسَل، بل

---

(١) كذا في المطبوع من (المصنَّف) والأصل (٢/ ق ٦٦)، ولعلها محرَّفة من: «ابن».

معضَل، والمحفوظ عن المَسْعُودي ما رواه معاذٌ العَنْبَري وغيرُه، عن المَسْعُودي، عن ابن حُمَيد بن عبد الرحمن، عن أبيه من قوله، ليس بمرفوع، كما تقدَّم.



[١٠٣٣ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ قَلَّمَ أَظَافِيرَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ أَخْرَجَ اللهُ مِنْهُ كُلَّ دَاءٍ، وَأَدْخَلَ مَكَانَهُ الشِّفَاءَ وَالرَّحْمَةَ**».

۞ **الحكم: منكَر**، وكذا قال الألباني.

التخريج:

〔أصبهان (١/ ٢٩٧)〕.

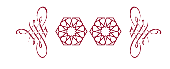
السند:

أخرجه أبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان)، قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن أحمد المُذَكِّر، ثنا أبو محمد جعفر بن أحمد بن يَزِيدَ بن عبد الله القَطَّان، ثنا أبي، ثنا أبو داود، ثنا طَلْحة بن عَمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه طلحة بن عَمرو الحَضْرمي، قال الحافظ: «متروك» (التقريب ٣٠٣٠).

وبه ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٢٠٢١).



١- رِوَايَة: «التَّقْلِيم يَوْمَ الْجُمُعَةِ يُدْخِلُ الشِّفَاءَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بلفظ: «**التَّقْلِيمُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يُدْخِلُ الشِّفَاءَ، وَيُخْرِجُ الدَّاءَ. وَالْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ يَجْلِبُ الْيُسْرَ، وَيَنْفِي الْفَقْرَ**».

۞ الحكم: منكَر كسابقه.

التخريج:

[ثواب (ملتقطة ٢/ ق ٥٠، ٥١)، (كبير ١٠٣٧١)، (كنز ١٧٢٥٨)].

السند:

رواه أبو الشيخ في «الثواب» كما في (الجامع الكبير للسيوطي ١٠٣٧١)، وعلَّقه عنه الدَّيْلمي في (مسنده) كما في (الغرائب الملتقطة ٢/ق ٥٠)، حيث قال: قال أبو الشيخ: حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا، حدثنا أحمد بن الخليل، حدثنا إسماعيل، حدثنا أبو شِهاب، عن حمزة، عن مَيمون بن مِهران، عن عبد الله بن عباس، مرفوعًا به.

التحقيق

هذا إسناد تالفٌ؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: حمزة هو ابن أبي حمزة النَّصِيبي؛ فهو «متروك متَّهَم بالوضع» (التقريب ١٥١٩).

الثانية: أحمد بن الخليل، الظاهر أنه القُومِسي نزيل أَصْبهانَ؛ وقد كذَّبه أبو حاتم وأبو زُرْعة كما في (السِّيَر ١٣/ ١٥٦).

الثالثة: وشيخه إسماعيل، لم يتبيَّنْ لنا مَن هو.

وأما أبو شِهاب فهو الحَنَّاط، من رجال الشيخين.

[١٠٣٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَخَذَ شَارِبَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ تَسْقُطُ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ**».

۞ **الحكم: منكر، وإسناده ضعيف جدًّا.**

التخريج:

﴿فر (ق ١٠٠)[١]﴾.

السند:

أخرجه أبو منصور الدَّيْلمي في (مسند الفردوس)، قال: أخبرناه الإمام والدي رَحِمَهُ اللهُ، أخبرنا السيد أبو طالب الحَسَني، أخبرنا أبو منصور القُومِساني، أخبرنا حفْص بن عُمر الأَرْدَبِيلي - فيما كتَب إلينا -، حدثنا يعقوب بن عيسى، حدثنا إبراهيم الجَوْهري، حدثنا عبد الله بن محمد بن المُغيرة، حدثنا عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن عبد الله بن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه عبد الله بن محمد بن المُغيرة الكوفي، قال عنه أبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال ابن يونسَ: «منكَر الحديث»، وقال النَّسائي: «روَى عن الثوريِّ ومالك بن مِغْوَلٍ أحاديثَ كانا أتقى لله من أن يحدِّثا بها»، وذكره العُقَيلي في الضعفاء، فقال: «يخالف في بعض حديثه، ويحدِّث بما لا أصل له»، وقال ابن عَدِي: «عامة ما يرويه لا يُتابَع عليه»،

(١) نقلًا من حاشية كتاب (الفردوس) طبعة دار الكتاب العربي (حديث رقم ٦٢٣٦).

وذكر له الذهبي عدةَ أحاديثَ، وقال: «وهذه موضوعات». انظر: (لسان الميزان ٤٣٩٥).

ويعقوب بن عيسى لم نقف عليه، إلا أن يكون هو يعقوبَ بن عيسى بن ماهانَ المَرْوَزيَّ جارَ الإمامِ أحمدَ، المترجَمَ له في (الثقات لابن حِبَّان ٩/ ٢٨٦)، و(تاريخ بغداد ١٦/ ٣٩٥)، بروايته عن إبراهيم بن سعدٍ الزُّهْريِّ - وحدَه -، ولم نجد مَن ذَكَر في شيوخه إبراهيمَ الجوهريَّ، وهو أصغر منه، فإن كان هو فهو مجهول الحال؛ إذ لم يوثِّقه مُعتبَرٌ، وإن كان غيرَه فهو أشدُّ جهالةً. والله أعلم.

أما إبراهيم الجوهري، فهو ثقة حافظٌ مشهور، من رجال مسلم.

وحفص بن عُمر الأَرْدَبِيلي ثقة حافظٌ أيضًا، وله تصانيفُ وفوائدُ، كما في (تاريخ الإسلام ٧/ ٧٢٦).

وأبو منصور القُومِسانيُّ، فهو محمد بن أحمد بن محمد بن مَرْدِين الهمَذاني، قال عنه شِيرُويه: «صدوق ثقة» (تاريخ الإسلام ٩/ ٣٩١).

وأبو طالب الحَسَني، هو عليُّ بن الحسين الهمَذاني، قال عنه شِيرُويه: «وحيدُ زمانه في الفضل والخُلق... سمِعتُ منه، واستمليتُ عليه، وكان صدوقًا، حسَنَ الخُلق، خفيفَ الرُّوح، كريمَ الطبع، مَلجأَ أصحابِ الحديث، أديبًا، فاضلًا، من أدباء وقته» (تاريخ الإسلام ١٠/ ٣٩٦).



[١٠٣٥ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ شَارِبِكَ وَأَظْفَارِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**».

الحكم: إسناد ضعيف.

التخريج:

[سط (ص ٦٠) "واللفظ له" / تاريخ هَرَاةَ لأبي إسحاقَ الحدَّاد (إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٢٥١)].

السند:

أخرجه أسلَمُ بن سَهْل، المعروفُ ببَحْشَل، في (تاريخ واسط)، قال: حدثنا عبد الرَّحيم بن سلام بن المبارك، قال: حدثنا حفْص بن عمر، قال: حدثنا جَهْضَم أبو معاذ الحَذَّاء، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: . . . الحديثَ.

وأخرجه أبو إسحاق الحدَّاد في (تاريخ هَراة): عن يحيى بن عبد الله، عن محمد بن سَلْم الحَذَّاء، عن حفص بن عُمر النجار، به.

فمدارُه - عندهما - على حفص بن عُمر النجار، عن جَهْضَم أبي معاذ، عن أنس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: حفص بن عُمر النجار الواسطي؛ وهو ضعيف، كما في (التقريب ١٤٢٦).

الثاني: جَهْضَم أبو معاذ؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٢/ ٢٤٧)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢/ ٥٣٤)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٦/ ١٥٦) على قاعدته. وسمَّاه ابنُ أبي حاتم وابنُ حِبَّان: «جَهْضَم بن عبد الرحمن».

وفرَّقوا بينه وبين جَهْضَم بن عبد الله اليَمَامي، لكن خلَط بينهما أبو إسحاقَ الحدادُ في (تاريخ هَراة) - كما في (إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٢٥١) - فقال: «جَهْضَم بن إبراهيمَ الحنفيّ أبو معاذ». ولكنَّ أبا إسحاقَ الحدادَ هذا وإن كان حافظًا مصنِّفًا، إلا أن الذهبي قال عنه: «لا يُوثَق به؛ حطَّ عليه الدَّارَقُطْنيُّ والناسُ»، ونَقل عن الدارَقُطْني تكذيبَه له (تاريخ الإسلام ٧/ ٦٧٧).



[١٠٣٦ط] حَدِيثُ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ مُرْسَلًا:

«كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَظْفَارِهِ وَشَارِبِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** النَّوَوي.

التخريج:

﴿هق عقب رقم ٦٠٣١ "معلَّقًا"﴾.

السند:

قال البَيْهَقي في (السنن الكبرى عَقِبَ حديث ٦٠٣١): ورُوِّينا، عن أبي جعفرٍ مرسَلًا، قال: ... الحديثَ.

كذا ذَكره معلَّقًا، ولم نقف على سنده.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإرساله، فأبو جعفرٍ الباقِرُ تابعيٌّ من صغارهم.

ولذا ذكره النَّوَوي في فصل الضعيف في (خلاصة الأحكام ٢٧٣٨).

وقال الحافظ: «أخرجه البَيْهَقي من مرسل أبي جعفر الباقر... وله شاهد موصولٌ عن أبي هريرة لكن سنده ضعيف، أخرجه البَيْهَقيُّ أيضًا في الشُّعَب» (فتح الباري ١٠/ ٣٤٦).

يعني: حديثَ إبراهيمَ بنِ قُدامةَ المتقدِّمَ في أول الباب، وفيه ضعفٌ واضطراب؛ فلا يصلُحُ للاعتضاد. والله أعلم.



[١٠٣٧ط] حَدِيثُ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ:

عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَقُولُونَ: «**مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاسْتَاكَ، وَقَلَّمَ أَظْفَارَهُ؛ فَقَدْ أَوْجَبَ**».

۞ **الحكم: موقوف، ولم نقف على سنده.**

التخريج:

〚ص (خصائص الجمعة للسيوطي، نسخة ق ٥/ ب)[١] / حميد بن زَنْجُويه (رجب ٨/ ١٠٤) "واللفظ له"〛.

السند:

قال السُّيوطي في (خصائص الجمعة): «أخرج سعيد بن منصور في (سننه)، عن راشد بن سعد قال: ... الحديثَ».

وقال ابن رجب: «وقال راشد بن سعد: كان أصحابُ رسولِ الله ﷺ يقولون: ... خرَّجه حميد بن زَنْجُويه» (فتح الباري ٨/ ١٠٤).

(١) ووقع في المطبوع من (خصائص الجمعة، طبعة دار الكتب العلمية ص ٤٠) بلفظ: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاسْتَاكَ، وَقَلَّمَ أَظْفَارَهُ وَشَارِبَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لَمْ يَمُتْ مِنَ الْمَاءِ الْأَصْغَرِ»، وهذا خلط بين حديثين ذكرهما السيوطي، الأول من حديث راشد بن سعد بنفس اللفظ المذكور أعلى، والثاني عن مكحول من قوله، هكذا: وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن راشد بن سعد. قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: «من اغتسل يوم الجمعة، واستاك، وقلم أظفاره، فقد أوجب». وأخرج عن مكحول قال: (من قص من أظفاره، وشاربه يوم الجمعة، لم يمت من الماء الأصفر)». وكذا ذكرهما ابن رجب في (الفتح ٨/ ١٠٤).

التحقيق

هكذا ذكره ابن رجب والسُّيوطي، ولم يذكرا إسنادَه إلى راشد بن سعد، وراشد بن سعد تابعيٌّ ثقة من الثالثة - أي من الوُسْطى من التابعين -، فأقلُّ ما يكونُ بينه وبين سعيد بن منصور أو حُميدِ بن زَنْجُويه راويانِ فأكثر.



١٥٤- بَابُ مَا رُوِيَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعَرِ وَالْأَظْفَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَتَّى تَنْقَضِيَ الصَّلَاةُ

[١٠٣٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَمَثَلِ الْمُحْرِمِ، لَا يَأْخُذُ مِنْ شَعَرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ حَتَّى يَقْضِيَ الصَّلَاةَ**» قُلْتُ: [يَا رَسُولَ اللهِ]، مَتَى أَتَهَيَّأُ (يتَأَهَّبُ) لِلْجُمُعَةِ؟ قَالَ: «**يَوْمَ الْخَمِيسِ**».

۞ **الحكم: منكَر، وإسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** البَيْهَقي، وابنُ الجوزي، والنَّوَوي، وابن رجب، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿خط (١٤/ ٤٧٨) "واللفظ له" / علج ٧٨٩ / أمالي أبي الحسن الصَّيقلي (تد ٤/ ٥٦ - ٥٧) "والزيادة والرواية له"، (كنز ٧/ ٤٧١)﴾.

السند:

أخرجه الخطيب في (تاريخه) - ومن طريقه ابن الجوزي في (العلل) - قال: أخبرنا أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن نصر السُّتُوري، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّار، حدثنا قيس بن إبراهيم بن قيس الطَّوَابِيقي، حدثني جعفر بن محمد الجُشَمي، قال: حدثني محمد بن عليِّ بن خَلَف، قال: حدثني عبد الصمد بن عليِّ بن عبد الله بن العباس، عن أبيه، عن

جدِّه، به.

ورواه أبو الحسن الصَّيقلي في (أماليه) - كما في (تاريخ قَزْوِين) -: من طريق عليِّ بن الفضل، عن جعفر بن محمد السَّاوي، عن محمد بن عليِّ بن خَلَف، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: محمد بن عليِّ بن خلَف وهو العَطَّار؛ فقد روَى ابن عَدِي في ترجمة الحسين بن الحسن الأشقر حديثًا باطلًا، رواه ابن خَلَف هذا عن الأشقر، **فقال ابن عَدِي:** «ومحمد بن عليٍّ هذا عنده من هذا الضرْب عجائبُ، وهو منكَر الحديثِ، والبلاء فيه عندي من محمد بن عليِّ بن خَلَف» (الكامل ٤/ ٢١ - ٢٢).

ومع ذلك نقل الخطيبُ في ترجمته من (التاريخ ٤/ ٩٣) عن محمد بن منصور أنه قال فيه: «كان ثقة مأمونًا حسَنَ العقل»!.

فتعقَّبه الذهبي بقوله: «وقد ذكرتُ في المغني أن ابن عَدِي اتَّهمه، وقال: عنده عجائبُ» (الميزان ٣/ ٦٥١).

وقال ابن الجوزي - بعد أن روَى له هذا الحديثَ -: «هذا حديث لا يصحُّ، وفيه ابنُ خلَف، قال ابن عَدِي: البلاء منه».

الثانية: عبد الصمد بن عليِّ بن عبد الله بن العباس؛ ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٦/ ٥٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقال العُقَيلي: «عبد الصمد بن عليٍّ الهاشمي، عن أبيه، عن جده، حديثُه غيرُ محفوظ، ولا يُعرَف إلا به» (الضعفاء ١٠٥٦).

وذكره الذهبي في (الميزان)، وذكر له حديثًا، وقال: «وهذا منكَر، وما عبدُ الصمد بحُجَّة، ولعل الحفَّاظَ إنما سكتوا عنه مداراةً للدولة» (ميزان الاعتدال ٢/ ٦٢٠).

وتعقَّبه الحافظُ، فنَقل عن العُقَيلي كلامَه السابق، ثم قال: «فتبيَّن أنهم لم يسكتوا عنه» (لسان الميزان ٥/ ١٨٨).

وفيه جعفر بن محمد الجُشَمي أو الساوي؛ لم نقف له على ترجمة.

والحديث ضعَّفه البَيْهَقي، فقال: «فأما الحديث الذي رُوي عن ابن عباس مرفوعًا: «الْمُؤْمِنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَهَيْئَةِ الْمُحْرِمِ، لَا يَأْخُذُ مِنْ أَظْفَارِهِ وَلَا مِنْ شَعْرِهِ حَتَّى تَنْقَضِيَ الصَّلَاةُ»، وعن ابن عُمر مرفوعًا: «الْمُسْلِمُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُحْرِمٌ، فَإِذَا صَلَّى فَقَدْ أَحَلَّ»، فإنما رُويا عنهما بإسنادين ضعيفين لا يُحتجُّ بمِثْلِهما، وفي الرواية الصحيحةِ عن ابن عُمر مِن فعله دليلٌ على ضعف ما يخالفه[1]» (الكبرى عقب حديث ٦٠٣٢).

وأقرَّه على ذلك: النَّوَوي في (خلاصة الأحكام ٢٧٤٠)، **وابنُ رجب** في (فتح الباري ٨/ ١٠٣)، **والمُناوي** في (فيض القدير ٥/ ٢٣٨)، **والألباني** في (الضعيفة ٣/ ٢٤٠).

تنبيه:

حديث ابن عُمر المذكورُ في كلام البَيْهَقي السابق، **ذكره السُّيوطي** في (الزيادات على الموضوعات ٥١٢) وعزاه لابن النجار، وقال: «أبو مَعْشَر،

(١) إذ صح عن ابن عُمر أنه: «كَانَ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ وَيَقُصُّ شَارِبَهُ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ»، وقد تقدَّم قريبًا.

متروك». **وتَبِعه ابنُ عِرَاقَ** في (تنزيه الشريعة ٢/ ١٢٤).

وقال ابن رجب: «والحديث الذي ذُكر فيه الإحرامُ، هو بإسناد مجهول، عن أبي مَعْشَر، عن نافع، عن ابن عُمر، مرفوعًا: «يُصْبحُ الرَّجُلُ مُحْرِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يُصَلِّي، فَإِذَا جَلَسَ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعَصْرَ؛ رَجَعَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ». وهو منكر، لا يصحُّ» (الفتح له ٥/ ٣٥٨).

وسيأتي تخريجُه والكلامُ عليه في كتاب (الجمعة) - إن شاء الله تعالى -، فليس فيه محلُّ الشاهد هنا.



١٥٥- بَابُ مَا رُوِيَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَصِّ الْأَظْفَارِ فِي الْجِهَادِ

[١٠٣٩ط] حَدِيثُ الْحَكَمِ بْنِ عُمَيْرٍ:

عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ لَا نُحْفِيَ الْأَظْفَارَ فِي الْجِهَادِ، وَقَالَ: «**إِنَّ الْقُوَّةَ فِي الْأَظْفَارِ**».

۞ **الحكم: منكَر المتن، ضعيف الإسناد جدًّا**، وقد أشار أبو حاتمٍ والذهبيُّ وابنُ حَجَر إلى نكارة الأحاديثِ التي تُروَى من هذا الطريق.

التخريج:

﴿جصاص (٤/ ٢٥٣)﴾.

السند:

رواه الجَصَّاص في (أحكام القرآن)، قال: حدثنا عبد الباقي، قال: حدثنا جعفر بن أبي القتيل قال: حدثنا يحيى بن جعفر قال: حدثنا كَثِير بن هشام، قال: حدثنا (عيسى بن إبراهيم الثُّمَالي)، عن الحَكَم بن عُمَير، به.

هكذا جاء الإسناد في المطبوع، وفيه سقط؛ سقط منه صيغةُ التحمُّل بين عيسى بن إبراهيم، والثُّمَالي، وصوابه: «أنا الثُّمَالي»، أو «ثنا» أو «عن»، ودليل ذلك أمور:

الأول: أن عيسى لا يُعرف بالثُّمَالي، ولم ينسبه أحدٌ ممن ترجم له إلى

ثُمالة.

الثاني: أن عيسى إنما يروي عن الحَكَم بواسطة، فجُلُّ روايات الحَكَم التي رواها عيسى إنما رواها عن موسى بن أبي حبيب عن الحَكَم، وانظر على سبيل المثال: (المعجم الكبير ٣/ ٢١٧)، (الكامل ١٣٩٧)، (معرفة الصحابة لأبي نُعَيم ٢/ ٧٢١)، مع (الجرح والتعديل ٣/ ١٢٥). فهي نسخة مشهورة.

الثالث: أنه قد روَى أبو نُعَيم في (تاريخ أصبهان ١/ ٢٦٤ - ٢٦٥) حديثًا من طريق عيسى بن إبراهيم، أنا الثُّمَالي، قال: سمِعتُ الحَكَم بنَ عُمَير . . . فذكره، والثُّمَالي هذا هو موسى بن أبي حبيب، فقد ذكر أبو حاتم أن موسى هذا ابنُ أخي الحَكَم (الجرح والتعديل ٣/ ١٢٥)، والحَكَم ثُماليٌّ كما في (طبقات ابن سعد ٩/ ٤١٨) وغيرِه.

والخلاصة: أن الحديث إنما يرويه كَثِير بن هشام، عن عيسى بن إبراهيم، عن الثُّمَالي وهو موسى بن أبي حبيب، عن الحَكَم بن عُمَير الثُّمَالي، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علل:

الأولى: عيسى بن إبراهيم، وهو ابن طَهْمان الهاشميُّ؛ متروك، وقد تقدمَتْ ترجمتُه في باب: «ما جاء في إحفاء الشارب».

الثانية: موسى بن أبي حبيب الثُّمَالي؛ ضعيف، ضعَّفه أبو حاتم، والدَّارَقُطْنيُّ، كما تقدَّم في الباب المشار إليه.

ثم إن الحَكَم بن عُمَيرٍ مختلَفٌ في صحبته، انظر تفصيلَه في الباب المشار إليه.

وقد أشار أبو حاتم في (الجرح والتعديل ٣/ ١٢٥)، والذهبيُّ في (الميزان ٢١٩٣)، وابن حَجَر في (اللسان ٣/ ٢٥١): إلى نكارة الأحاديث التي تُروَى من هذا الطريق.

وانظر أقوالَهم في الباب المشار إليه.

وللحديث شاهدٌ لا يُفرَح به، وهو الحديث التالي:



[١٠٤٠ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ[1]: «**لَا تَقُصُّوا الْأَظْفَارَ فِي أَرضِ العَدُوِّ؛ فَإِنَّه أَشَدُّ لِلْقَبْضَةِ، وَأَحَلُّ لِلْعُقْدَةِ**».

۞ **الحكم: منكر، قاله** أبو زُرْعة الرازيُّ، **وإسناده ضعيف جدًّا.**

التخريج:

[علحا ٢٥٠٤ "معلَّقًا"].

السند:

علَّقه ابن أبي حاتم في (العلل ٢٥٠٤)، عن محمد بن مُصَفَّى، عن بَقِيَّةَ، عن رافِعٍ - أو رُوَيْفِعٍ -، عن أبي الزُّبير، عن جابر، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه - سوى التعليقِ - ثلاثُ علل:

الأولى: رافِعٌ أو رُوَيْفِع هذا؛ مجهول، ولا يُعرَف مَن هو، ولم نجد له ذِكرًا في كتب التراجم، وبقيَّةُ يُكثر الرواية عن المجهولين.

---

(١) قال محقِّقوه: كذا في جميع النسخ، وإن لم يكن هناك سقطٌ أو تكرار، فإنَّه يَحتمل وجهين: الأول: أنَّ «قال» الأُولى لأبي الزُّبير، والثانية لجابر، والمراد: قال أبو الزبير: قال جابر. والثاني: أن يكون هذا من قَبيل الحديثِ المرفوع حُكْمًا، والمراد: قال جابر: قال النبي ﷺ؛ قال الحافظ ابن حجر في (نزهة النظر ص١٠٨): «وقد يقتصرون على القول مع حذف القائل، ويريدون به النبيَّ ﷺ، كقول ابن سِيرِين، عن أبي هريرة، قال: قال: «**تُقَاتِلُونَ قَوْمًا...**»، وفي كلام الخطيب أنه اصطلاح خاصٌّ بأهل البصرة». هذا، والله أعلم.

الثانية: بَقِيَّة بن الوليد، ثقة، لكنه أكثرَ الروايةَ عن الضعفاء والمجهولين، ودلَّس عنهم؛ ولذا نصَّ كثيرٌ من النُّقَّاد على أنه يُتَّقَى حديثُه إذا ما روَى عن غير الثقات المعروفين، لاسيما إذا عنعن. انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٤).

الثالثة: محمد بن مُصَفَّى، وهو صدوق كما قال أبو حاتم والنَّسائيُّ؛ ولكنْ ذكرَ أبو زُرْعة الدمشقيُّ أنه كان ممن يدلِّس تدليسَ التَّسْوية، وقال صالح بن محمد الحافظُ: «كان مخلِّطًا، وأرجو أن يكون صادقًا، وقد حدَّث بأحاديثَ مناكيرَ»، (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦١)، ولذا قال ابن حجر: «صدوقٌ، له أوهامٌ، وكان يدلِّس» (التقريب ٦٣٠٤).

وقد سُئِل أبو زُرْعة الرازيُّ عن هذا الحديث، فقال: «هذا حديث منكَر»؛ وأبَى أن يحدِّث به، (العلل لابن أبي حاتم ٢٥٠٤).

وقد رُوي معنى هذا الحديثِ عن عُمر موقوفًا، ولا يصحُّ، رواه سعيد بن منصور في (السنن ٢٨٨٤)، عن عبد الله بن المبارك، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن أبي الأَحْوَص حَكيم بن (عُمَير)[1]، قال: كتب عُمر بن الخطاب: «أَنْ وَفِّرُوا الْأَظْفَارَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ فَإِنَّها سِلَاحٌ».

ورواه مُسَدَّدٌ في (مسنده) - كما في (إتحاف الخِيَرة ٤٤١٠) - عن عيسى بن يونس، ثنا أبو بكر بن أبي مريم، عن أشياخه، أن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «وَفِّرُوا أَظْفَارَكُمْ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ فَإِنَّها سِلَاحٌ».

قال البُوصِيري: «هذا إسناد ضعيف، وفيه انقطاعٌ» (الإتحاف ٥/ ١٤٧).

---

(١) تصحَّف في المطبوع إلى: «جبير»، والصواب المثبَت، انظر ترجمة ابن أبي مريمَ وشيخِه أبي الأَحْوَص في (تهذيب الكمال).

قلنا: فأمَّا بيانُ ضعفِه؛ ففيه: أبو بكر بنُ عبد الله بن أبي مريم الغَسَّاني الشامي، قال ابن حَجَر: «ضعيف، وكان قد سُرِق بيتُه فاختلط» (التقريب ٧٩٧٤).

وأما بيان انقطاعه؛ فأشياخُ ابنِ أبي مريمَ ليس فيهم مَن سمِع عُمرَ بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، على أنه قد فُسِّر الأشياخُ في رواية ابن المبارك بأحد أشياخه فقط، وهو أبو الأَحْوص حَكِيم بن عُمَير، وروايتُه عن عُمر مرسَلةٌ كما في (تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥٠).



١٥٦- بَابُ مَا رُوِيَ فِي فَضْلِ تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ

[١٠٤١ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ السَّبْتِ خَرَجَ مِنْهُ الدَّاءُ وَدَخَلَ فِيهِ الشِّفَاءُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْأَحَدِ خَرَجَتْ مِنْهُ الْفَاقَةُ وَدَخَلَ فِيهِ الْغِنَى، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ خَرَجَتْ مِنْهُ الْعِلَّةُ (خَرَجَ مِنْهُ الْجُنُونُ) وَدَخَلَتْ فِيهِ الصِّحَّةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ خَرَجَ مِنْهُ الْبَرَصُ (الْمَرَضُ) وَدَخَلَ فِيهِ الْعَافِيَةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ خَرَجَ مِنْهُ الْوِسْوَاسُ وَالْخَوْفُ وَدَخَلَ فِيهِ الْأَمْنُ وَالصِّحَّةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ خَرَجَ مِنْهُ الْجُذَامُ [وَالْبَرَصُ] وَدَخَلَ فِيهِ الْعَافِيَةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَخَلَتْ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَخَرَجَ مِنْهُ الذُّنُوبُ».

۞ **الحكم: باطلٌ موضوع، وحَكَم بوضعه** ابنُ الجوزي، **وأقرَّه** الذهبي والعَيْني والسُّيوطيُّ والفَتَّني والشوكاني وغيرُهم. وقال المُسْتَغْفِري: «منكَر، لا تحلُّ روايتُه إلا على سبيل التعجب».

التخريج:

⦗مستغفط (ق ١٧٦) "والروايتان والزيادة له" / فر (لآلئ ٢/ ٢٢٧) / ضو ١٤٥١ "واللفظ له"⦘.

السند:

أخرجه المُسْتَغْفِري في (الطب) قال: حدثنا محمد بن الحسن البَلْخي، قال: حدثنا عيسى بن الحسين بن الربيع، قال: حدثنا أسد بن جمعة الخبَّاز النَّسَفي بسَمَرْقَنْد، قال: حدثنا محمد بن حَمْدان المَرْوَزي، قال: حدثنا محمد بن عامر، قال: حدثنا الحسن بن شِبْل - مع براءتي من بدعته -، قال: حدثنا الفضل بن خالد النَّحْوي، عن أبي عِصْمة نوح بن أبي مريم، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات»: من طريق هَنَّاد بن إبراهيم، قال: أنبأنا إسماعيل بن محمد بن عليٍّ البخاري، قال: حدثنا محمد بن نصر بن خَلَف، قال: حدثنا سيْف بن حَفْص السَّمَرْقَندي، قال: حدثنا عليُّ بن الحسين، قال: حدثنا الحسن بن شِبْل، به. إلا أنه سقط من سنده (ابنَ جُرَيج).

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه آفتان:

الأولى: أبو عِصْمة نوح بن أبي مريم، قال ابن حجر: «كذَّبوه في الحديث، وقال ابن المبارَك: كان يضع» (التقريب ٧٢١٠).

الثانية: الحسن بن شِبْل، كذبه سهل بن شاذُويه، وذكره السُلَيْماني في جملة مَن يضع الحديث. (الميزان ١/ ٤٩٤).

ولهذا قال المُستَغْفِري: «والحديث في هذا الباب ليس بصحيح»، وذَكره من طريق الحسن بن شِبْل، ثم قال: «هذا حديث منكَر، لا تحلُّ روايتُه إلا على سبيل التعجب؛ تفرَّد به الحسن بن شِبْل الكَرْمِيني، وكان كذابًا، وهو

الذي وضع الأحاديثَ في فضائل النور واسبيجاب وسَمَرْقَند وقَطَوان، وأنا أستغفر اللهَ من رواية هذا الحديث».

قلنا: وقد رُوي عن الفضْل بن خالد من وجهٍ آخَرَ لا يُفرَحُ به:

أخرجه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) - كما في (اللآلئ ٢/ ٢٢٧) - قال: أنبأنا عبد الله بن الحسين بن أحمد (التُّوَيِّي)[١]، أنبأنا أبي، أنبأنا أبو عَمرو أحمد بن أبي الفُراتي، أنبأنا عبد الله بن يعقوب البُخاري، حدثنا أبو حاتم داود بن تَسْلِيم، حدثنا الفضل بن خالد أبو معاذ، به.

وهذا إسناد ساقط أيضًا؛ فيه أبو عِصْمة شيخُ الفضل، وسبق أنه كذاب وضَّاعٌ. وفيه أيضًا: عبد الله بنُ يعقوب البخاري، نُسِب إلى جده، واسمه: عبد الله بن محمد بن يعقوب، الحارِثي الفقيه، يُعرف بالأستاذ؛ وهو متَّهَم بوضع الحديث كما في (الميزان ٢/ ٤٩٦)، وشيخه ابن تَسلِيم! لم نجد مَن ترجم له، ويحتمل أن يكون الاسمُ محرَّفًا، والله أعلم.

والحديث ذكره **ابن الجوزي** في (الموضوعات) من الوجه الأول، ثم قال: «هذا حديث موضوعٌ على رسول الله ﷺ، وهو من أقبح الموضوعات وأبردِها، وفيه مجهولون وضعفاءُ، ففي أوله هَنَّاد، ولا يوثق، وفي آخره نوح، قال يحيى: ليس بشيء، ولا يُكتب حديثُه، وقال السعدي: سقط حديثُه» (الموضوعات عقب حديث ١٤٥١).

وقال الذهبي: «سندُه ظُلمةٌ إلى نوح بن أبي مريم، متَّهم» (تلخيص

---

(١) تصحَّفت بالمطبوع إلى: «التوتي»، والصواب ما أثبتناه، كما ضبطها ابن ماكولا في (الإكمال ٧/ ٢٩٢)، والسَّمْعانيُّ في (الأنساب ٣/ ١١٤)، وغيرُهما، وكذا في ترجمته من (تاريخ الإسلام ١١/ ١١٤).

الموضوعات ٧٠٨ / ص ٢٦٦).

واختصر السُّيوطي كلامَ ابن الجوزي، فقال: «موضوع. أبو عِصْمة وهنَّادٌ وضَّاعان، من بينهما مجهولون وضعفاءُ». ثم تعقَّبه بأن الدَّيْلميَّ أخرجه من غير طريق هنَّادٍ كما سبق، وقال: «فالآفة من أبي عِصْمةَ وحدَه» (اللآلئ ٢/ ٢٢٧).

هذا وقد قال السُّيوطي أيضًا عن رواية الدَّيْلمي: «سندٌ واهٍ... وآثار البطلان لائحةٌ عليه» (شرح الموطأ للزُّرْقاني ٤/ ٣٥٩).

والحديثُ أقرَّ بوضعه أيضًا: العَيْنيُّ في (عمدة القاري ٢٢/ ٤٦)، **والفَتَّنِي** في (تذكرة الموضوعات ١/ ١٦٠).

وقال الشوكاني: «هو موضوع، في إسناده وضَّاعان ومجاهيلُ، فقبَّح الله الكذابين وقبَّح ألفاظَهم الساقطةَ وكلماتِهم الرَّكيكةَ» (الفوائد المجموعة ص ١٩٧).

وقال السَّخاوي: «حديث قصِّ الأظفار، لم يثبُتْ في كيفيته، ولا في تعيين يومٍ له، عن النبي ﷺ شيْءٌ» (المقاصد ٧٧٢/ ص ٤٨٩).

وقال العَجْلُوني: «وروَى الدَّيْلميُّ بسندٍ واهٍ...»، فذَكره. (كشف الخفاء ٢/ ٤٩٢).



١٥٧- بَابُ مَا رُوِيَ فِي تَرْتِيبِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ

[١٠٤٢ط] حَدِيثُ: مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا...:

حَدِيثُ: «**مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا؛ لَمْ يَرَ فِي عَيْنَيْهِ رَمَدًا**».

۞ **الحكم: باطل موضوع.** وقال النَّوَوي والعراقيُّ: «لا أصل له»، وزاد النَّوَوي: «باطل». وقال ابن القيِّم: «من أقبح الموضوعات». وأشار ابن حَجَر وغيرُه إلى أنه غير ثابت.

التحقيق

ذكر هذا الحديثَ ابنُ قُدامةَ في (المغني ١/ ١١٨) فقال: «ورُوي في حديث: «**مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا؛ لَمْ يَرَ فِي عَيْنَيْهِ رَمَدًا**»، وفسَّره أبو عبد الله ابنُ بَطَّةَ بأن يبدأ بخِنْصر اليُمنى، ثم الوُسطى، ثم الإبهام، ثم البِنْصر، ثم السَّبَّابة، ثم بإبهام اليُسرى، ثم الوُسطى، ثم الخِنْصر، ثم السَّبَّابة، ثم البِنْصر».

وذكر ابن تيميَّة في (شرح العمدة ١/ ٢٤٠)، وابنُ مُفْلِح في (الآداب الشرعية ٣/ ٣٢٩)، أن عُبيد الله ابنَ بَطَّةَ رواه بإسناده عن النبي ﷺ، ولم نجدْه مسنَدًا، ومِن قَبْلِنا العراقيُّ، والسَّخاوي.

وقد استنكره غيرُ واحد من أهل العلم:

فقال النَّوَوي: «قال الغزالي في الإحياء: يبدأ بمُسَبِّحة اليمنى، ثم الوسطي،

ثم البِنصر، ثم خِنْصر اليسرى إلى إبهامها، ثم إبهام اليمنى، وذَكر فيه حديثًا وكلامًا في حِكْمته... أمَّا الحديثُ الذي ذَكره فباطلٌ لا أصل له» (المجموع ١/ ٢٨٦).

وقال ابن القيِّم: «وحديث «**مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا؛ لَمْ يَرَ فِي عَيْنَيْهِ رَمَدًا**»، مِن أقبحِ الموضوعات» (المنار المُنِيف ٣٢٣/ ص ١٤٠)، **وأقرَّه المُلَّا عليٌّ القاري** في (الأسرار المرفوعة ص ٤٩٧).

وقال العراقي: «هذا الحديث لا أصل له أَلْبَتَّةَ» (طرح التثريب ٢/ ٧٩).

وقال ابن حَجَر: «ولم يثبت في ترتيب الأصابع عند القصِّ شيْءٌ من الأحاديث، لكنْ جَزم النَّوويُّ في شرح مسلم بأنه يُستحب البَداءَةُ بمُسَبِّحة اليمنى، ثم بالوسطى، ثم البْنصر، ثم الخِنصر، ثم الإبهام، وفي اليسرى بالبداءَة بخِنْصرها، ثم بالبِنصر إلى الإبهام، ويبدأ في الرجلين بخِنصر اليُمنى إلى الإبهام، وفي اليسرى بإبهامها إلى الخِنصر، ولم يَذكر للاستحباب مستنَدًا، وقال في شرح المهذَّب - بعد أن نقل عن الغزالي وأن المازَري اشتدَّ إنكارُه عليه فيه -: لا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إبهام اليدِ اليُمنى، فالأَوْلى أن تُقدَّم اليُمنى بكمالها على اليسرى، قال: وأما الحديث الذي ذكره الغزاليُّ فلا أصل له» (الفتح ١٠/ ٣٤٥).

وقال الحافظ أيضًا: «وذكر الدِّمْياطي أنه تلقَّى عن بعض المشايخ أنَّ مَن قصَّ أظفارَه مخالِفًا لم يُصِبْه رَمَدٌ، وأنه جرَّب ذلك مدةً طويلة. وقد نصَّ أحمدُ على استحباب قصِّها مخالفًا، وبيَّن ذلك أبو عبد الله ابنُ بَطَّةَ مِن أصحابهم، فقال: يبدأ بخِنصره اليمنى، ثم الوسطى، ثم الإبهام، ثم البِنصر، ثم السَّبَّابة، ويبدأ بإبهام اليسرى على العكس من اليمنى. وقد أنكر ابنُ دقيقِ العيدِ الهيئةَ التي ذكرها الغزالي ومَن تَبِعه، وقال: كلُّ ذلك لا أصل

له، وإحداثُ استحبابٍ لا دليل عليه، وهو قبيح عندي بالعالِم، ولو تخيَّل متخيِّل أن البَداءَة بمُسَبِّحة اليُمنى مِن أجل شرفِها، فبقيَّةُ الهيئة لا يُتخيل فيه ذلك. نعم، البَداءَةُ بيُمنى اليدين ويُمْنى الرجلين له أصل، وهو: «**كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيَامُنُ**» (الفتح ١٠/ ٣٤٥).

وقال السَّخاوي: «حديث: «**مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا؛ لَمْ يَرَ فِي عَيْنَيْهِ رَمَدًا**»، وهو في كلام غيرِ واحد من الأئمة، منهم ابنُ قدامة في المُغني، والشيخ عبد القادر في الغُنْية، ولم أجِدْه» (المقاصد ١١٦٣)، **وتَبِعه عليٌّ القاري** في (الأسرار المرفوعة ٥١٨)، **وابن حَجَر المكِّي** في (التحفة)، وقال: «وخبَرُ «**مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا؛ لَمْ يَرَ فِي عَيْنِهِ رَمَدًا**»، لم يثبُتْ» (كشف الخفاء ٢/ ٥٠١).



[١٠٤٣ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «[يَا عَائِشَةُ؛] **إِذَا أَنْتِ قَلَّمْتِ أَظْفَارَكِ، فَابْدَئِي بِالْخِنْصَرِ، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ الْإِبْهَامِ، ثُمَّ الْبِنْصَرِ، ثُمَّ السَّبَّابَةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُ الْغِنَى**».

۞ الحكم: باطل كسابقه.

التحقيق

ذكر ابن مُفْلِح في (الآداب الشرعية ٣/ ٣٢٩)، وابنُ تيميَّة في (شرح العمدة ١/ ٢٤٠)، أن القاضي أبا يَعْلَى قال: «وقد روَى وَكِيعٌ بإسناده عن عائشةَ... الحديثَ».

قلنا: ولم نقف على سنده، ولكنَّ متْنَه لا يحتاج إلى النظر في إسناده، فعلامات الوضْع لائحةٌ عليه، وقد تقدَّم عن غير واحد من أهل العلم أنه لا يثبُتُ في هذا الباب حديثٌ، والله أعلم.



١٥٨- بَابُ مَا رُوِيَ فِي خَضْبِ الْأَظْفَارِ

[١٠٤٤ط] حَدِيثُ الزُّبَيْرِ:

عَنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**كُلَّ سُنَنِ قَوْمِ لُوطٍ قَدْ فَقَدْتُ إِلَّا ثَلَاثًا: جَرُّ نِعَالِ السُّيُوفِ**[١]، **وَخَضْبُ**[٢] **الْأَظْفَارِ، وَكَشْفٌ عَنِ الْعَوْرَةِ**». قَالَ: «وَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى فَخِذِهِ».

۞ الحكم: موضوع، قاله الألباني. ورمز السُّيوطي لضعفه.

التخريج:

﴿شا ٤٩ "واللفظ له" / صحا ٤٥١ / كر (٥٠/ ٣٢١)﴾.

السند:

رواه الشاشي في (المسند) - ومن طريقه ابنُ عساكرَ في (التاريخ) - قال: حدثنا ابن المُنادي، نا داود بن رُشَيد، نا هارون بن محمد أبو الطيِّب، نا

---

(١) في (المعرفة): «**السُّودِ**»!، والمثبَت من بقية المراجع، ومِثْلُها في (الدر المنثور ٥/ ٦٤٤) و(الجامع الصغير ٦٣١١) و(الكَنز ٤٣٨٢٩) و(الفيض ٥/ ٢١).

(٢) في (تاريخ دمشق): «**خصف**» وكذا في (الجامع الصغير ٦٣١١)، وفي (مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٢١/ ٢٤٠) «**خضب**»، وكذا في (الفيض) و(الكَنز) وبقية المراجع، ومنها صححَتْ في (الدر المنثور ١٠/ ٣١٨ ط. هجر) وكانت في (ط. دار الفكر ٥/ ٦٤٤): «قصف».

رَوح بن (غُطَيْف)[١]، عن صالح بن عبد الله، عن ابن الزُّبير، عن الزُّبَير به.

وابن المُنادي هو الإمام، المحدِّث، الثقة، شيخُ وقته، أبو جعفر محمد بن عُبيد الله، من شيوخ البخاري، وقد تُوبِع:

فرواه أبو نُعَيم في (المعرفة ٤٥١)، من طريق أحمد بن القاسم بن مُساوِر، ثنا داود بن رُشَيد، ثنا هارون، ثنا رَوْح بن غُطَيف، به.

التحقيق

هذا إسناد واهٍ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: هارون بن محمد أبو الطيب؛ قال ابن مَعين: «كذاب»، وقال ابن عَدِي: «ليس بمعروف، ومِقدارُ ما يرويه ليس بمحفوظ»، وذكره العُقَيلي في (الضعفاء)، وقال الساجي: «الغالب على حديثه الوَهَمُ». انظر: (اللسان ٨٢٠٨).

الثانية: رَوْح بن غُطَيف؛ وهَّاه ابنُ مَعين، وقال البخاري والساجي: «منكَر الحديث»، وقال النَّسائي: «متروك»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، منكَر الحديث جدًّا»، وقال أيضًا: «ليس بثقة»، وقال ابن عَدِي: «مقدار ما يرويه من الحديث ليس بمحفوظ»، وقال ابن حِبَّان: «كان يروي الموضوعاتِ عن الثقات، لا تحلُّ كتابةُ حديثه، ولا الروايةُ عنه»، انظر: (التاريخ الكبير ٣/ ٣٠٨)، (الجرح والتعديل ٣/ ٤٩٥)، (الكامل ٦٦١)، (المجروحين ١/ ٣٦٨)، (اللسان ٣١٧٢).

وصالح بن عبد الله إن كان هو ابنَ أبي فَرْوةَ القرشيَّ فثقةٌ، وإلا فلا

---

(١) في (المسند): «**قَطِيف**»! خطأ، وجاء على الصواب في التاريخ والصحابة.

نعرفُه.

والحديث أورده السُّيوطي في (الجامع الصغير ٦٣١١) ورمز لضعفه، ومع ذلك سكت عنه المُناوي في (الفيض ٥/ ٢١)، و(التيسير ٢/ ٢١٤)!.

وقال الألباني: «موضوع» (الضعيفة ٢٠٥٦)، (ضعيف الجامع ٤٢٣٠).



١٥٩- بَابُ مَا رُوِيَ فِي دَفْنِ الْأَظْفَارِ وَالشَّعَرِ وَالدَّمِ

[١٠٤٥ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ادْفِنُوا الْأَظْفَارَ وَالشَّعَرَ وَالدَّمَ؛ فَإِنَّهَا مَيْتَةٌ**».

۞ **الحكم: سنده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** العُقَيلي، والبَيْهَقي، وعبدُ الحق الإشْبيلي، وابن الجوزي، وابن عبد الهادي، والذهبي، وابن القيِّم، والزَّيْلَعي، وابنُ حَجَر. وقال الألباني: «موضوع».

التخريج:

﴿عد (٦/٥٤٨) / هق ٧٥ / تحقيق ٨١ / علج ١١٤٣﴾.

التحقيق

انظره عقب الرواية التالية:



١- رِوَايَة بلفظ: «أَمَرَ رَسُولُ اللهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عن ابن عُمرَ، قال: «**أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِدَفْنِ الشَّعَرِ وَالظُّفُرِ وَالدَّمِ**».

الحكم: سنده ضعيف جدًّا، وضعَّف الحديثَ مَن سمَّيْناهم آنفًا.

التخريج:

[عق (٢/ ٣٧٤)].

السند:

رواه ابن عَدِي في (الكامل) - ومن طريقه البَيْهَقي في (الكبرى)، وابن الجوزي في (العلل) و(التحقيق) - قال: حدثنا محمد بن الحسن السَّكُوني النابُلُسي بالرَّمْلة، قال: حدَّث أحمد بن سعيد البغداديُّ وأنا حاضرٌ، حدثنا عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، حدثني أبي، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

ورواه العُقَيلي في (الضعفاء)، عن شيخه أحمد بن محمد بن سعيد المَرْوزي، قال: حدثنا نصْر بن داود بن طَوْق، قال: حدثنا عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عُمر، به، بلفظ الرواية الثانية.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فمدارُه بروايتَيْه على عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد؛ وهو واهٍ جدًّا، **وهذه بعض أقوال النُّقَّاد فيه:**

قال أبو حاتم: «نظرتُ في بعض حديثِه فرأيت أحاديثَه أحاديثَ منكرةً،

ولم أكتب، عنه ولم يكن محلُّه عندي الصدق» (الجرح والتعديل ٥/ ١٠٤).

وقال ابن الجُنَيد: «لا يَسْوَى فَلْسًا، يحدِّث بأحاديثَ كذِبٍ» (الجرح والتعديل ٥/ ١٠٤)، (الميزان ٢/ ٤٥٥)، و (اللسان ٣/ ٣١٠).

وقال العُقَيلي: «أحاديثه مناكيرُ، غيرُ محفوظة، ليس ممن يُقِيم الحديثَ» (الضعفاء ٢/ ٣٧٣).

وقال ابن حِبَّان: «يُعتبَر حديثُه إذا روَى عن غير أبيه» (الثقات ٨/ ٣٤٧).

وهذا مما رواه عن أبيه؛ فلا يُعتبَر به عنده.

وقال ابن عَدِي: «حدَّث عن أبيه عن نافعٍ بأحاديثَ لم يُتابِعْه أحدٌ عليها».

وقال أيضًا بعد أن روَى له هذا الحديثَ وغيرَه: «له غيرُ ما ذَكرتُ، أحاديثُ لم يُتابِعْه أحدٌ عليها، ولم أرَ للمتقدِّمين فيه كلامًا، والمتقدمون قد تكلَّموا فيمَن هو أصدقُ مِن عبد الله بن عبد العزيز» (الكامل ١٠١٣).

قلنا: يشير بالمتقدِّمين إلى مِثْل أحمدَ وابنِ مَعِين والبخاريِّ وغيرِهم من أئمة النقد الذين يُكثِر مِن التعويل عليهم في كتابه، ولكن لا ندري كيف غَفَلَ عن قول أبي حاتم السابق؟!.

وأبو حاتم من أئمة النقد الكبار الذين تقدَّموا ابنَ عَدِي. وعلى كلٍّ، ففي قول مَن سبق ذِكرُهم كفايةٌ لبيان حال الرجل، وقد ضعَّف حديثَه هذا غيرُ واحد من الأئمة:

فقال العُقَيلي بعد أن روَى هذا الحديثَ وآخَرَ معه: «جميعًا ليس لهما أصلٌ عن ثقة» (الضعفاء ٢/ ٣٧٤).

وقال البَيْهَقي: «هذا إسناد ضعيف، قد رُوي في دفن الظُّفُر والشَّعَرِ أحاديثُ

أسانيدُها ضِعَافٌ» (السنن الكبرى عقب حديث ٧٥).

وقال أيضًا: «ورُوي بإسناد ضعيفٍ مرفوعًا عن ابن عُمر: «**ادْفِنُوا الْأَظْفَارَ وَالدَّمَ وَالشَّعَرَ؛ فَإِنَّهُ مَيْتَةٌ**». ورُوي في دفن الشَّعرِ والظُّفرِ أحاديثُ ضعيفةٌ» (الخلافيات ١/ ٢٥٠)، (المختصر ١/١٥٨).

وضعَّفه عبد الحق الإشْبيلي في (الأحكام الوسطى ١/٢٤٣ - ٢٤٤)، **وابنُ الجوزي** في (التحقيق ١/ ٩١)، و(العلل ١١٤٣)؛ بعبد الله بن أبي رَوَّاد، **وأقرَّه ابنُ عبد الهادي** في (التنقيح ١/ ١٢٠)، **والذهبي** في (التنقيح) أيضًا، وقال: «عبدُ الله واهٍ» (١/ ٣٢).

وضعَّفه ابن القيِّم في (الزاد ٥/ ٦٧٠)، **والزَّيْلَعي** في (نصب الراية ١/ ١٢٢)، **وابنُ حَجَر** في (التلخيص ٢/ ٢٣٠) و(الدراية ١/ ٥٩).

وقال الألباني: «موضوع» (الضعيفة ٢١٨١)؛ اعتمادًا على قول ابن الجُنَيد السابق.



[١٠٤٦ط] حَدِيثُ مِيلِ بِنْتِ مِشْرَحٍ الْأَشْعَرِيِّ:

عَنْ مِيلِ بِنْتِ مِشْرَحٍ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَتْ: رَأَيْتُ أَبِي - [وَكَانَ قَدْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ] - قَلَّمَ أَظْفَارَهُ، [فَجَمَعَهَا]، ثُمَّ دَفَنَهَا، وَقَالَ: أَيْ بُنَيَّةُ، «**هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا. والحديث ضعَّفه** ابن عَدِي، والبَيْهَقي، وابنُ طاهر القَيْسَرانيُّ، والذهبي، وابنُ مُفْلح، والهيثمي، وابن ناصر الدِّين الدمشقي، وابن حَجَر، والألباني.

التخريج:

﴿بز (كشف ٢٩٦٨) / طب (٢٠/٣٢٢/٧٦٢) "واللفظ له" / طس ٥٩٣٨ / تخ (٨/٤٥) "والزيادة الأولى له ولغيره" / خلا (ترجل ١٥٦) / عد (٩/٢٥٤) / مقط (٤/٢٠٩٤ - ٢٠٩٥) / صحا ٦٣٣٦ / مث ٢٥١٣ / قا (٣/٩٣) / شعب ٦٠٦٨ "والزيادة الثانية له" / أزدي (مؤتلف ٢/ ٦٧٨)﴾.

السند:

رواه البخاري في (التاريخ الكبير ٨/٤٥) - ومن طريقه الدارَقُطْنيُّ في (المؤتلف والمختلف ٤/٢٠٩٤) - قال: قال لي يحيى بن موسى: أنا محمد بن سُلَيْمان بن مَسْمُول، قال: حدثني عُبيد الله بن سلَمةَ بن وَهْرام، عن أبيه، قال: حدثتْني مِيلُ بنتُ مِشْرَح الأَشْعري، به.

ورواه البزَّار في (المسند) (٢٩٦٨ زوائده)، والخَلَّال في (الترجُّل ١٥٦)، والطبراني في (الكبير ٢٠/٣٢٢) و(الأوسط ٥٩٣٨) - وعنه أبو نُعَيم في (المعرفة ٦٣٣٦) -، وابن قانِع في (المعجم ٣/٩٣)، وابن أبي عاصم في

(الآحاد والمثاني ٢٥١٣)، وابن عَدِي في (الكامل ١٦٨٧)، والأَزْديُّ في (المؤتلف ٢/ ٦٧٨)، والبَيْهَقي في (الشُّعَب): من طُرق، عن محمد بن سُلَيْمان بن مَسْمُول، عن عُبيد الله بن سَلَمة بن وَهْرام، عن أبيه، عن مِيل بنت مِشْرَح، به[1].

وقال الطبراني عَقِبه: «لا يُروَى هذا الحديثُ عن مِشْرَح إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به محمد بنُ سُلَيمان بن مَسْمول».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: محمد بن سُلَيْمان بن مَسْمول؛ ضعيف جدًّا، بل رماه بعضُهم بالكذب، وقد تقدمَتْ ترجمتُه قريبًا في: «باب ما رُوي في تقليم الأظفار وقصِّ الشارب يوم الجمعة».

وقد ضعَّفه به ابنُ طاهر القَيْسَرانيُّ في (ذخيرة الحفاظ ٢٩٥٧).

وقال ابن حجر: «وفي سنده محمد بن سُلَيْمان بن مَسْمول، وهو ضعيف جدًّا» (الإصابة ١٠/ ١٨٢)، وضعَّف سندَه أيضًا في (التلخيص ٢/ ٢٣١).

وكذا ضعَّفه به ابنُ ناصر الدمشقيُّ في (التوضيح ٨/ ١٦٦).

قلنا: ومع ضعف هذا الراوي فقد تفرَّد بهذا الحديثِ كما سبق عن الطبراني، وابنِ عَدِي، ولَمَّا ذَكر الذهبيُّ قولَ ابنِ عَدِي: «عامَّةُ ما يرويه لا يُتابَع عليه متنًا أو إسنادًا»، قال: «فمِن ذلك...»، وذكر عدةَ أحاديثَ، منها حديثُنا هذا، (الميزان ٣/ ٥٧٠)؛ فيُعَدُّ هذا من مناكيره.

---

(١) هناك سقط في سند بعض المراجع، فانظر له التنبيهات.

العلة الثانية: عُبيد الله بن سلَمةَ بن وَهْرام؛ وهو ضعيف، وقد تقدمَتْ ترجمتُه قريبًا في: «باب ما رُوي في تقليم الأظفار وقصِّ الشارب يوم الجمعة».

ولذا قال الهيثمي: «رواه البزَّار، والطبرانيُّ في الكبير والأوسط، من طريق عُبيد الله بن سلَمةَ بن وَهْرام، عن أبيه، وكلاهما ضعيفٌ، وأبوه وُثِّق» (المجمع ٨٨٦٠).

قلنا: أبوه سلَمة بن وَهْرام؛ قال فيه ابن حَجَر: «صدوق» (التقريب ٢٥١٥)، وهو الراجح، وانظر ترجمتَه في الباب المشار إليه، والله أعلم.

العلة الثالثة: مِيل بنت مِشْرَح؛ لم نجِدْ مَن ترجم لها سوى ابنِ ماكولا في (الإكمال ٧/ ٦٢)، ولم يَذكُرْها بجرح ولا تعديل؛ ولذا قال الألباني: «مِيل هذه لم أَعرفْها»، انظر: (الضعيفة ٥/ ٣٨١ - ٣٨٢).

وأما أبوها مِشْرَحٌ فقد جَزم بصُحبته البخاريُّ وغيرُه.

هذا، وقد سبَق قولُ البَيْهَقي: «ورُوي في دفن الشعر والظُّفرِ أحاديثُ ضعيفةٌ» (الخلافيات ١/ ٢٥٠).

فيُضافُ البَيْهَقيُّ إلى مَن سبق ذِكرُهم ممَّن ضعَّفوا هذا الحديثَ، وهم: ابن عَدِي، والذهبي (استنباطًا من صَنِيعهما)، وابنُ طاهر، وابن مُفْلِح، والهَيْثَمي، وابن ناصر الدمشقي، وابنُ حَجَر، والألباني.

تنبيهات:

الأول: سقطَتْ عبارةُ [عن أبيه] من سند معجَمَي الطبراني، فصار الحديث من رواية عُبيد الله بن سلَمةَ عن مِيل، بدون ذكر أبيه سلَمة! وقد رواه أبو نُعَيم في (المعرفة) عن الطبراني بذكر سلَمةَ على الصواب.

الثاني: سَقطَ ذِكرُ (محمد بن سُلَيْمان) من معجم ابن قانِع من رواية الشَّاذَكُوني، وهو ثابت في بقية المراجع عامة، وعند الطبراني من رواية الشَّاذَكُوني خاصَّةً.

الثالث: (محمد ابن مَسْمُول) وقع ذِكرُه في بعض المراجع هكذا: «ابن مشمول» بالمعجمة، والصواب بالمهملة كما عند الأكثر.

كما وقع ذكر الصحابي «مِشْرَح» في بعض المراجع هكذا: «مسرح» بالمهملة، والصواب بالمعجمة كما عند الأكثر، وانظر تعليق محقِّقِ (المؤتلف والمختلف) للدارقطني (٤/ ٢٠٩٥).



[١٠٤٧ط] حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ:

عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **كَانَ يَأْمُرُ بِدَفْنِ الشَّعَرِ وَالأَظْفَارِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** البَيْهَقي، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿طب (٢٢/ ٣٢/ ٧٣) "واللفظ له" / شعب ٦٠٦٩﴾.

السند:

رواه الطبراني في (الكبير)، قال: حدثنا عَلَّان بن عبد الصمد الطيالسي ماغَمَّهُ، قال: ثنا محمد بن الحسن الأَسَدي، ثنا أبي، ثنا قَيْس، عن عبد الجبار ابن وائل، عن أبيه، به.

هكذا وقع الإسناد في المطبوع، وقد سقطت منه كلمة [عُمر بن] قبل محمد بن الحسن، فالصواب أن علَّان يرويه عن عُمر بن محمد بن الحسن، عن أبيه، وليس عن محمدٍ نفْسِه، **ودليل ذلك ثلاثةُ أمور:**

أولها: أن علَّانَ قد أتى بصيغة السماع، فقال: «ثنا محمد»، وعَلَّانُ لم يَسمع من محمد بن الحسن، بل ولعله لم يدركْه؛ فقد مات محمد سنة (٢٠٠هـ) ومات عَلَّان سنة (٢٨٩هـ)، فهذه تسعٌ وثمانون سنةً، وكي يمكنَه السماعُ من محمد يحتاج على الأقل إلى عشرين سنةً أو خمسَ عشرةَ سنةً أخرى، ولم يَذكر أحدٌ أن عَلَّانَ قد عُمِّر، فضلًا عن مجاوزته المائةَ.

وأيضًا؛ فإن أقدم شيوخِ عَلَّانَ وفاتُهم ما بين (٢٣٣هـ) إلى (٢٥٠)، وهذه

هي طبقة تلاميذ محمد بن الحسن، ومنهم ابنُه المتوفَّى (٢٥٠).

الثاني: أن عامة أحاديثَ محمدِ بن الحسن الأَسَدي إنما يرويها عَلَّان، عن عُمر بن محمد، عن أبيه، كما تجده في عدة مواضعَ من المعجم الكبير، وانظر على سبيل المثال: [٢٧٥٢، ٧٩٥٠، ٧٩٥٨ - ٧٩٦٧، (٢٢/ ٣٧١/ ٩٢٩)].

الثالث: أن هذا الحديث بالفعل إنما يرويه عُمرُ عن أبيه:

فقد أخرجه البَيْهَقي في (الشُّعَب ٦٠٦٩) من طريق عليِّ بن سعيد العَسْكَري، ثنا عُمر بن محمد بن الحسن، ثنا أبي، ثنا قيس بن الربيع، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه، به.

إذًا، فمدارُ الحديث على عُمرَ بن محمد، عن أبيه، عن قيس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا، فيه علل:

الأولى: الانقطاع؛ فعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه شيئًا، قاله ابن مَعين والبخاريُّ وعامَّةُ النُّقَّاد كما في (تهذيب التهذيب ٦/ ١٠٥).

الثانية: قيس بن الربيع؛ فيه اختلاف، فوثَّقه شُعبةُ والثوري، وليَّنه أحمدُ وأبو حاتم وأبو زُرْعة، وضعَّفه عامَّةُ مَن سواهم من النُّقَّاد، وشدَّد في أمره ابنُ مَعين والنَّسائي، والراجح في أمره أنه كان صدوقًا على سُوء حفظ فيه، وكان له ابنٌ يُدخِل عليه ما ليس من حديثه، فيُحدِّثُ به ولا يَعرفُه، وهذه هي علتُه كما قال ابنُ المَدِيني وأبو داودَ وغيرُهما، انظر: (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٩١ - ٣٩٥)، وقال الحافظ: «صدوقٌ، تغيَّر لما كَبِرَ، وأَدخل عليه ابنُه ما ليس من حديثه فحدَّث به» (التقريب ٥٥٧٣).

الثالثة: محمد بن الحسن الأَسَدي، يعرف بالتَّلِّ؛ وهو مختلَفٌ فيه كما تجدُه في (تهذيب التهذيب ٩/ ١١٧)، وقال ابن حَجَر: «صدوق، فيه لِين» (التقريب ٥٨١٦).

وقد بيَّن ابنُ حَجَر في (مقدمة الفتح ص ٤٣٨) أن له عند البخاري حديثين فقط، وهما في المتابعات.

وأما ابنُه عُمر، فأحسنُ حالًا من أبيه، كما يتبيَّنُ بالمقابلة بين ترجمة أبيه وترجمتِه من (تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٥)، ولذا قال فيه ابن حَجَر: «صدوق، ربما وَهِمَ» (التقريب ٤٩٦٤).

هذا وقد ضعَّف البَيْهَقي الحديثَ، فقال عَقِبَ روايتِه له: «هذا إسناد ضعيف، ورُوي من أوجُهٍ، كلُّها ضعيفة» (الشُّعب ٦٠٦٩)، وكذا ضعَّفه في (الآداب ١/ ٢٢٨)، وأقرَّه الزَّيْلَعي في (نَصب الراية ١/ ١٢٢).

ورمز لضعفه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٦٩٥٢)، **وضعَّف إسنادَه المُناويُّ** في (التيسير ٢/ ٢٦٩)، **والألبانيُّ** في (الضعيفة ٢٣٥٧).



[١٠٤٨ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا احْتَجَمَ، أَوْ أَخَذَ مِنْ شَعَرِهِ، أَوْ مِنْ ظُفُرِهِ، بَعَثَ بِهِ إِلَى الْبَقِيعِ، فَدَفَنَهُ».

۞ **الحكم: باطل، قاله** أبو زُرعة، والألبانيُّ. **وضعَّفه** البَغَوي.

التخريج:

﴿خل ٨١٥ "واللفظ له" / نبغ ١١٠٣ / علحا ٢٥٣٣ "معلقًا"﴾.

التحقيق

هذا الحديث رُوي من طريقين عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة:

الأول:

أخرجه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ) - ومن طريقه البَغَوي في (الشمائل) - قال: حدثنا عليُّ بن سعيد، نا الحسن بن ناصح المُخَرِّمي، نا يوسف بن زيادة، نا يعقوب بن الوليد الأَزْدي، نا هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، رضي الله عنها... به.

وهذا إسناد تالف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: يعقوب بن الوليد الأَزْديُّ؛ كذاب وضَّاعٌ هالك، قال الإمام أحمد: «كان من الكذابين الكبار، يضع الحديث»، وكذَّبه يحيى بنُ مَعِين وأبو حاتم، وقال ابن حِبَّان: «يضع الحديث على الثقات، لا يحلُّ كتْبُ حديثِه إلا على التعجُّب». انظر: (ميزان الاعتدال ٤/ ٤٥٥)، (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٧ - ٣٩٨)، ولذا قال الحافظ: «كذَّبه أحمد وغيرُه» (التقريب ٧٨٣٥).

العلة الثانية: يوسف بن زياد؛ قال البخاري وأبو حاتم والساجيُّ: «منكر الحديث» (التاريخ الكبير ٨/ ٣٨٨)، و(الجرح والتعديل ٩/ ٢٢٢)، (تاريخ بغداد ١٦/ ٤٣٤)، وقال النَّسائي: «ليس بثقة» (تاريخ بغداد ١٦/ ٤٣٤)، وقال الدارَقُطْني: «شيخ مشهور بالأباطيل» (تعليقات الدارَقُطْني على المجروحين ١/ ١٥٦)، وقال ابن عَدِي: «ليس بالمعروف» (الكامل ٧/ ١٧٠)، وقال ابن حِبَّان: «ساقط الاحتجاج به» (المجروحين ٢/ ٤٨٦).

وبهما ضعَّفه البَغَوي - مع شيء من التساهل - فقال: «في سنده يعقوب بن الوليد ضعيف، وفي سنده يوسف بن زياد ليس بقوي».

الطريق الثاني:

علَّقه ابن أبي حاتم في (العلل): عن يعقوب بن محمد الزُّهْري، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

وهذا الإسناد - مع تعليقه - واهٍ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: يعقوب بن محمد الزُّهْري؛ قال فيه أحمد: «ليس بشيء، ليس يَسْوَى شيئًا»، وقال أبو زُرْعة: «واهي الحديثِ»، وقال أيضًا: «ليس عليه قياس. يعقوب الزُّهْري، وابن زَبالةَ، والواقدي، وعُمر بن أبي بكر المُؤَمَّلي: يتقاربون في الضعف»، وهؤلاء كلُّهم متروكون، وقال أبو حاتم: «هو على يَدَيْ عَدْلٍ، أدركتُه فلم أكتب عنه»، وهذا جرحٌ شديد، وقال العُقَيلي: «في حديثه وهَمٌ كثير»، وقال ابن عَدِي: «ليس بالمعروف، وأحاديثُه لا يتابَع عليها»، ومع ذلك وثَّقه بعضُهم، انظر: (علل أحمد ٥٧٤٥)، و(الجرح والتعديل ٩ / ٢١٤)، و(الضعفاء للعقيلي ٢٠٧٩)، و(الكامل ٢٠٦٤)، و(تهذيب التهذيب ١١/٣٩٦).

وقال الحافظ: «صدوق، كثير الوَهَمِ والروايةِ عن الضعفاء» (التقريب ٧٨٣٤).

هذا، وقد سُئل أبو زُرْعة عن هذا الحديث، فقال: «حديث باطل، ليس له عندي أصْلٌ». **قال ابن أبي حاتم:** «وكان - (يعني: أبا زُرْعة) - حدَّثهم قديمًا في كتاب الآداب، فأبَى أن يَقرأَه، وقال: اضربوا عليه، ويعقوب بن محمد هذا شيخٌ واهي الحديث» (العلل ٢٥٣٣).

العلة الثانية: الانقطاع؛ فيعقوب هذا لم يسمع من هشام، قال الذهبي: «وأخطأَ مَن قال: إنه روَى عن هشام بن عُرْوة، لم يَلحقْه، ولا كأنه وُلد إلا بعد موت هشام» (الميزان ٤ / ٤٥٤).

ولذا قال الألباني بعدما حكَمَ ببطلانه: «ولعل الآفةَ من بعض الضعفاء الذين تلقَّى هذا الحديثَ عنه؛ فإنه لم يسمع من هشام بن عُرْوة، بل لم يلحقْه كما جزم بذلك الذهبيُّ» (الضعيفة ٧١٣).

قلنا: لعله أخذه من يعقوب بن الوليد الأَزْدي، فعاد الحديثُ إلى الطريق الأول، وهو تالفٌ.



[١٠٤٩ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ الْمَازِنيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قُصُّوا أَظَافِيرَكُمْ، وَادْفِنُوا قُلَامَاتِكُمْ، وَنَقُّوا بَرَاجِمَكُمْ، وَنَظِّفُوا لِثَاتِكُمْ مِنَ الطَّعَامِ، وَتَسَنَّنُوا، وَلَا تَدْخُلُوا عَلَيَّ قُخْرًا بُخْرًا**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** العراقي، وابن حَجَر، والسُّيوطي، والمُناوي، والألباني.

التخريج:

﴿حكيم ١٩٦﴾.

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «ما ورد في تقليم الأظفار».



[١٠٥٠ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُ بِدَفْنِ سَبْعَةِ أَشْيَاءَ مِنَ الْإِنْسَانِ: الشَّعَرُ، وَالظُّفُرُ، وَالدَّمُ، وَالْحَيْضَةُ، والسِّنُّ، والْقُلْفَةُ، وَالْمَشِيمَةُ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** السُّيوطي، والمُناويُّ، والألباني.

التخريج:

〚حكيم ١٩٩ "واللفظ له" / تد (١/ ٤٥٥)〛.

السند:

قال الحكيم التِّرْمذي في (النوادر): حدثني أبي رحمه الله، قال: حدثنا مالك بن سُلَيْمان الهَرَوي، قال: حدثنا داود بن عبد الرحمن، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به.

وذكره الرافعي في (التدوين) من جزء رواه أبو إبراهيم بن أبي الحسن القَطَّانُ، عن أبيه، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن الحسن الذهبي، حدثني أبو محمد سعيد بن عبدٍ الفِرْيابي بسَرَخْسَ، ثنا مالك بن سُلَيْمان الهَرَويُّ، به.

فمدارُه - عندهما - على مالك بن سُلَيمان.

التحقيق

هذا إسنادٌ واهٍ؛ فيه علتان:

الأولى: مالك بن سُلَيمان الهَرَوي قاضي هَرَاةَ؛ قال أبو حاتم: «لا أعرفُه»، وضعَّفه النَّسائي، وقال العُقَيلي: «فيه نظرٌ»، وكذا قال السُلَيْماني، وضعَّفه الدارَقُطْني، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ١٦٥) وقال: «كان

مُرْجئًا، ممن جمع وصنَّفَ، يُخطئ كثيرًا، وامتُحِن بأصحابِ سوء كانوا يَقْلِبون عليه حديثَه. . .على أنه من جملة الضعفاء. . . وهو ممن أستخير اللهَ ﷻ فيه»، وذكر كلامًا استنبط منه ابنُ حَجَر أنه يرميه بالتدليس، وقال الساجي: «بصري، يروي مناكيرَ»، انظر: (الجرح والتعديل ٨/ ٢١٠)، (الضعفاء للعقيلي ١٧٥٣)، (اللسان ٥/ ٤)، (طبقات المدلسين ص ٥٧).

الثانية: عليُّ بن الحسن بن بِشْر، والد الحكيم التِّرْمذي؛ لم نجد له ترجمة بعد عناء وطولِ بحث.

فإن قيل: ولكنه متابَع كما في الإسناد الذي ذكره الرافعي.

قلنا: إنما تابعه أبو محمد سعيد بن عبدٍ الفِرْيابي، وهذا أيضًا لم نجد له ترجمةً، وقد قال الألباني: «والفِرْيابي هذا لم أعرفْه» (الضعيفة ٣٢٦٣)، ونخشى أن يكون الاسمُ محرَّفًا؛ فالنسخة المطبوعة سيئة جدًّا، ثم إن راويه عن الفِرْيابي هذا هو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحسن الذهبي، قال الإسماعيلي: «كان مشتهرًا بالشرب» (سؤالات السَّهْمي للحاكم ٤٣)، وكان أبو عليٍّ سيِّئَ الرأيِ فيه، وقال الحاكم: «وقع إليَّ مِن كُتبه بخطه، وفيها عجائبُ»، ولذا قال الذهبي: «مطعون فيه» (السير ١٤/ ٤٦١).

وأما داود بن عبد الرحمن، الراوي عن هشام بن عُرْوة، فثقةٌ من رجال الصحيح. (التقريب ١٧٩٨).

والحديث عزاه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٦٩٥٣) للحكيم، ورمز لضعفه.

وقال المُناوي: «ظاهر صنيع المصنف أن الحكيم خرَّجه بسنده كعادة المحدِّثين، وليس كذلك، بل قال: وعن عائشة، بل ساقه بدون سند كما

رأيتُه في كتابه النوادر، فلينظر» (الفيض ٥/ ١٩٨).

قلنا: بل أسنده، ولكن كتاب النوادر له نسختان، إحداهما مسنَدة، والأخرى غير مسنَدة في أكثرها، وهي التي نظر فيها المُناوي. والله أعلم.

والحديث ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٣٢٦٣)، وفي (ضعيف الجامع ٤٥٢٥).



[١٠٥١ط] حَدِيثُ جَمْرَةَ بْنِ النُّعْمَانِ الْعُذْرِيِّ:

عَنْ جَمْرَةَ بْنِ النُّعْمَانِ الْعُذْرِيِّ - وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ - قَالَ: «**أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِدَفْنِ الشَّعَرِ وَالدَّمِ**».

وفي رواية: عن جَمْرَة بنت النُّعْمان - وكانت لها صحبةٌ -... الحديثَ.

الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، ووهَّاه ابنُ حَجَر.

التخريج:

﴿صحا ١٧٣٢ "بالرواية الأولى"، ٧٥٥٩ "بالرواية الثانية"﴾.

السند:

رواه أبو نُعَيم في (المعرفة ١٧٣٢)، قال: حدثنا الحسن بن عَلَّان، ثنا حُبَّان بن مَحْمُويَه بن إسماعيل، ثنا أحمد بن الخليل، ثنا الواقدي، ثنا شعيب بن ميمون المَخْزُومي، عن أبي مُرَاية البَلَوي، سمِع جَمْرة بن النعمان العُذْري - وكانت له صحبةٌ - يقول:... فذكره.

هكذا ذَكره تحت ترجمة جَمْرَةَ من الرجال، وهكذا ورد في (أُسْد الغابة ١/ ٥٥٢)، و(الإصابة ٢/ ٢٢٤).

ثم أعاده في المعرفة (٧٥٥٩) تحت ترجمة جَمْرَةَ من النساء! بالإسناد نفْسِه، غير أنه قال: «سمِعَ جَمْرة بنتَ النعمان - وكانت لها صحبةٌ - تقول:...».

وكذلك أعاده ابن الأثير في (الأُسْد ٧/ ٥١) وابن حَجَر في (الإصابة ١٣/ ٢٣٩)!.

والمشهور أنه جَمْرة بن النعمان، رجلٌ وليس بامرأة، كذلك ذكره ابن سعد في الطبقات (٥/ ٢٧٣)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢/ ٥٤٥)، والدَّارَقُطْني في (المؤتلف والمختلف ٢/ ٥٩٩)، وابن عبد البر في (الاستيعاب ١/ ٢٧٥)، وابن ماكولا في (الإكمال ٢/ ٥٠٤)، وابن الأثير في (اللباب ٣/ ٧٩)، وابن ناصر في (التوضيح ٢ / ٣٥٢).

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علل:

الأولى: محمد بن عُمر الواقدي؛ «متروك» كما في (التقريب ٦١٧٥).

الثانية: شعيب بن ميمون المَخْزُومي، إن كان هو الواسطيَّ صاحب البُزُور، فهو ضعيف كما في (التقريب ٢٨٠٧)، وإلا فغيرُ معروف.

الثالثة: أبو مُرَاية البَلَوي، لم نجدْه، ولعله أبو مُراية العِجْليُّ المترجَمُ له في (طبقات ابن سعد ٩/ ٢٣٥)، و(التاريخ الكبير ٥/ ١٥٤)، و(الجرح والتعديل ٥/ ١١٨) بلا جرح ولا تعديل، سوى قولِ ابن سعد: «كان قليلَ الحديث»، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٣٦٩٨).

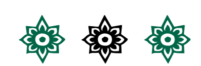
وأما بقية رجاله فمعروفون: الحسن بن عَلَّان، هو أبو عليٍّ الخطَّاب؛ «ثقة» كما في (تاريخ بغداد ٣٨٩٣)، وحُبَّان بن مَحْمُويه هو حُبَّان بن محمد؛ عرفه غُنْدَرٌ ولم يقل فيه إلا خيرًا، كما في (الإكمال ٢/ ٣٠٧)، وأحمد بن الخليل، هو البُرْجُلاني؛ «صدوق» كما في (التقريب ٣٣).

والحديث قال عنه ابن حَجَر: «أخرجه أبو نُعَيم بسندٍ واهٍ» (الإصابة ١٣/ ٢٣٩).

تنبيه:

كذا عزاه الحافظ في الموضع المذكور لأبي نُعَيم، وذكر في موضعٍ آخَرَ (٢/ ٢٢٤) أن الدارَقُطْني أخرجه في (المؤتلف) من طريق الواقدي.

ولم نقف عليه في المطبوع من (المؤتلف والمختلف)، فنخشى أن يكون سبْقَ قلَمٍ من الحافظ، صوابه: (أبو نُعَيم في (المعرفة))، لاسيما ولم يَذكر أن (أبا نُعَيم) خرَّجه، مع أنه تابعٌ في ذِكر الترجمة له، والله أعلم.



[١٠٥٢ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَحْتَجِمُ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «**يَا عَبْدَ اللهِ، اذْهَبْ بِهَذَا الدَّمِ فأَهْرِقْهُ (فَادْفِنْهُ) حَيْثُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ**»، قَالَ: فَلَمَّا بَرَزْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَمَدْتُ إِلَى الدَّمِ فَحَسَوْتُهُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا صَنَعْتَ يَا عَبْدَ اللهِ؟**»، قُلْتُ: جَعَلْتُهُ فِي مَكَانٍ ظَنَنْتُ أَنَّهُ خَافٍ عَنِ النَّاسِ، قَالَ [ﷺ]: «**فَلَعَلَّكَ شَرِبْتَهُ؟**»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ [ﷺ]: «**وَمَنْ أَمَرَكَ أَنْ تَشْرَبَ الدَّمَ (وَلِمَ شَرِبْتَ الدَّمَ)؟ وَيْلٌ لَكَ مِنَ النَّاسِ، وَوَيْلٌ لِلنَّاسِ مِنْكَ**». [قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا عَاصِمٍ، فَقَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْقُوَّةَ الَّتِي بِهِ رضي الله عنه مِنْ ذَلِكَ الدَّمِ].

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَعْطَانِي دَمَهُ، فَقَالَ: «**اذْهَبْ فَوَارِهِ، لَا يَبْحَثْ عَنْهُ سَبُعٌ أَوْ كَلْبٌ أَوْ إِنْسَانٌ**». قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ، فَشَرِبْتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «**مَا صَنَعْتَ؟**»، قُلْتُ: صَنَعْتُ الَّذِي أَمَرْتَنِي، قَالَ: «**مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ شَرِبْتَهُ**»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «**مَاذَا تَلْقَى أُمَّتِي مِنْكَ؟**».

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، بِلَفْظ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَعْطَانِي الدَّمَ، فَقَالَ: «**اذْهَبْ، فَغَيِّبْهُ**»، فَذَهَبْتُ، فَشَرِبْتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لِي: «**مَا صَنَعْتَ بِهِ؟**»، قُلْتُ: غَيَّبْتُهُ، قَالَ: «**لَعَلَّكَ شَرِبْتَهُ؟**»، قُلْتُ: شَرِبْتُهُ.

۞ **الحكم: ضعيف**. وقال ابن الصلاح: «**لم نجد له أصلاً**». **وضعَّفه** ابنُ كثير، وابن دقيق، وابنُ المُلَقِّن.

التخريج:

تخريج الرواية الأولى: [ك ٦٤٩٣ / عل (مط ٣٨٢١ "والروايتان والزيادات له"، (خيرة ٣٨٨٤، ٦٤٥٣) / طب (جامع المسانيد ٦٣٤٥، مجمع ١٤٠١٠) "واللفظ له" / مث ٥٧٨ / صحا ٤١٥١ / حل (١/ ٣٢٩ - ٣٣٠) / حكيم ١٩٨ / ضيا (٩/ ٣٠٩/ ٢٦٦، ٢٦٧) / كر (٢٨/ ١٦٣)].

تخريج الرواية الثانية: [هق ١٣٥٣٧ / كر (٢٨/ ١٦٣ - ١٦٤)].

تخريج الرواية الثالثة: [بز ٢٢١٠].

السند:

رواه البزَّار في (المسند ٢٢١٠) وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني ٥٧٨): عن محمد بن المُثَنَّى.

ورواه أبو يَعلَى كما في (المطالب ٣٨٢١) و(الإتحاف ٣٨٨٤، ٦٤٥٣) - ومن طريقه الضياءُ في (المختارة ٢٦٦)، وابنُ عساكرَ في (تاريخ دمشق ٢٨/ ١٦٣) -: عن موسى بن محمد بن حَيَّان.

ورواه الطبراني كما في (جامع المسانيد والمجمع) - ومن طريقه أبو نُعَيم في (المعرفة ٤١٥١) و(الحلية ١/ ٣٢٩)، والضياءُ في (المختارة ٢٦٧) -: عن دُرَّان بن سفيان القَطَّان.

ورواه الحكيم في (النوادر ١٩٨): عن أبيه عليِّ بن الحسن بن بِشْر.

ورواه الحاكم في (المستدرك ٦٣٤٣): من طريق السَّري بن خزيمة.

ورواه البَيْهَقي في (الكبرى ١٣٥٣٧): من طريق محمد بن غالب.

ورواه الزُّبَير بن بَكَّار - ومن طريقه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٢٨/ ١٦٣) -: عن رجل لم يُسَمِّه.

كلُّهم عن موسى بن إسماعيل، عن الهُنَيْد بن القاسم، قال: سمِعْتُ عامرَ بن عبد الله بن الزُّبير يحدِّث أن أباه حدَّثه، به.

فالحديث مدارُه - عندهم - على موسى بن إسماعيل، وهو أبو سلمة التَّبُوذَكي، عن الهُنَيْد بن القاسم... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه هُنَيْد بن القاسم، ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٨ /٢٤٩)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ١٢١)، وابن نُقْطةَ في (التكملة ٢٤٧)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات) (٥/ ٥١٥)، ولذا قال الذهبي: «ما علمِتُ في هُنَيدٍ جَرْحَةً» (السير ٣/ ٣٦٦).

قلنا: ولا يُعلم فيه تعديلٌ أيضًا، ولا يُعرَف روى عنه إلا موسى بن إسماعيل، ولذلك قال ابن المُلَقِّن: «هُنَيد لا يُعلم له حالٌ، قال الشيخ تقيُّ الدِّين في «الإمام»: ليس في إسناده مَن يحتاج إلى الكشف عن حاله إلا هو» (البدر المنير ١/ ٤٧٦).

والشيخ تقيُّ الدين هو ابن دقيق، وانظر كلامه في (الإمام ٣/ ٣٨٥).

وتحرَّف اسمُ هُنَيد على **الحافظ ابن كثير**، فخالف مَن سبَقَ ومَن سيأتي، حيث قال: «رواه البَيْهَقي من طريق... عُبيد بن القاسم... وهذا إسناد ضعيف، لحال عبيد بن القاسم الأَسَدي الكوفي؛ فإنه متروك الحديث، وقد كذَّبه يحيى بنُ مَعين» (الفصول في السيرة ص ٣٠٥).

هكذا تحرَّف عليه اسمُ هُنَيد إلى عُبيد، فقال ما قال، وعُبَيد غيرُ هُنَيد.

وتحرَّف اسمُه أيضًا على **الحافظ الهَيْثمي، فقال:** «ورجال البزَّارِ رجالُ الصحيح غير جُنَيد بن القاسم، وهو ثقة» (المجمع ١٤٠١٠).

هكذا وقع في المطبوع «جنيد»، ووثَّقه، وذلك يحتمل أمرين:

الأول: أن يكون اسمُ هُنَيد تحرَّف على الهَيْثمي نفْسِه، وتوثيقُه هذا لراوٍ آخَرَ اسمُه جُنَيد، ويؤيد ذلك: أن الهيثمي قال في حديث آخَرَ لهُنَيد: «في إسناده هُنَيد بن القاسم، وهو مجهول» (المجمع ٦٦).

الاحتمال الثاني: أن يكون الهيثمي أراد بالتوثيق صاحبَنا هُنَيدًا فعلًا، وإنما تحرَّف اسمُه من النُّسَّاخ، ويؤيد ذلك أنه لا يُعرَف في الرواة الثقات مَن يسمَّى بجُنَيد بن القاسم، وعلى هذا الاحتمال يكون الهيثميُّ قد اضطرب في حكمه على هُنَيد، فوثَّقه هنا، وحكم عليه بالجهالة في موضع آخَرَ! وعلى الاحتمال الأول يَسلَم من هذا الاضطراب.

وأما تلميذُه الحافظ ابن حَجَر، فقال: «في إسناده الهُنَيد بن القاسم، ولا بأس به، لكنه ليس بالمشهور بالعلم» (التلخيص ١/ ٤٤، ٤٥).

وقال البُوصِيري: «هذا إسناد حسَن» (إتحاف الخيرة ٤/ ٤٣٤)، وقال في موضع آخَرَ: «هذا حديث حسَن» (إتحاف الخيرة ٧/ ٩١)!!.

وحسَّن السُّيوطيُّ سندَه في (الخصائص الكبرى ٢/ ٣٧٦)، وقال عنه في موضع آخَرَ: «جيِّد» (مناهل الصفا / ٧٢)!!.

قلنا: والراجح أن حال هذا الراوي لا يحتمل منه التفرُّد، لاسيما بمثل هذا الحديث، ولاسيما عن مثل عامر بن عبد الله بن الزبير، ولذا فتحسينُ حديثِه يحتاج إلى متابعة أو شاهدٍ معتبَر يقوِّيه، وإلا فهو منكر.

فإن قيل: قد وُجد له ذلك، فقد قال البزَّار عَقِبه: «قد رُوي عن ابن الزُّبير من وجْه آخَرَ»، وقال البَيْهَقي عَقِبه أيضًا: «ورُوي ذلك من وجهٍ آخَرَ عن أسماء بنت أبي بكر، وعن سَلْمان»، وقال ابن حَجَر عَقِبه أيضًا: «وله شاهدٌ من طريق كَيْسان مولى ابن الزبير، عن سَلْمان الفارسي، رُوِّيناه في جزء الغِطْرِيف» (الإصابة ٦/ ١٥٢).

فالجواب: أمَّا شاهِدُ سَلْمان، فأخرجه الغِطْرِيفي في (جزء ابن الغِطْرِيف ٦٥) - ومن طريقه ابن عساكر في (التاريخ ٢٠/ ٢٣٣، ٢٨/ ١٦٢) - والخطَّابي في (غريب الحديث ١/ ٣١٥) مختصرًا، وأبو نُعَيم في (الحلية ١/ ٣٣٠) من طريق سعد أبي عاصم مولى سُلَيمان بن عليٍّ، عن كَيْسانَ مولى عبد الله بن الزبير، عن سَلْمان الفارسيِّ: أنه دخل على رسول الله ﷺ وإذا عبدُ الله بن الزُّبير معه طَسْتٌ يَشرَب ماءً فيه، فقال رسول الله ﷺ: «**مَا شَأْنُكَ يَا ابْنَ أَخِي؟**»، قال: إني أحببتُ أن يكون من دم رسول الله ﷺ في جوفي، فقال: «**وَيْلٌ لَكَ مِنَ النَّاسِ، وَوَيْلٌ لِلنَّاسِ مِنْكَ، لَا تَمَسُّكَ النَّارُ إِلَّا قَسَمَ الْيَمِينِ**» اهـ، لفظ الغِطْرِيفي.

ولفظ أبي نُعَيم عن سعد قال: زعم لي كَيْسانُ مولى عبد الله بن الزُّبير قال: دخل سَلْمانُ على رسول الله ﷺ، وإذا عبدُ الله بن الزُّبير معه طَسْتٌ يشرَبُ ما فيها، فدخل عبد الله على رسول الله ﷺ، فقال له: «**فَرَغْتَ؟**»، قال: نعم، قال سلمان: ما ذاك يا رسول الله؟ قال: «**أَعْطَيْتُهُ غُسَالَةَ مَحَاجِمِي يُهْرِيقُ مَا فِيهَا**»، قال سلمان: ذاك شَرِبه والذي بعثك بالحق، قال: «**شَرِبْتَهُ؟**»، قال: نعم، قال: «**لِمَ؟**»، قال: «أحببتُ...» الخ، وهذا مرسَل.

وسنده ضعيف؛ فيه سعد بنُ زياد أبو عاصم مولى سُلَيمان بن عليٍّ، ذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٦/ ٣٧٨)، وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثُه وليس

بالمتين» (الجرح والتعديل ٤/ ٨٣)، واقتصر الذهبيُّ في (الميزان ٢/ ١٢٠) و(المغني ٢٣٣٩) على قول أبي حاتم، ولم يحْكِ غيرَه.

وشيخُه كَيْسان مولى عبد الله بن الزُّبير، لا يُعرَف إلا في هذا الحديث، ولم نجد مَن ترجم له بعد عناءٍ وطولِ بحث، ثم إن روايته عند أبي نُعَيم ظاهرُها الإرسال، فحالُ هذا الشاهدِ أضعفُ من حديث هُنَيْد، ومع ذلك قال صاحب (كَنز العمال ١٣/ ٢٠٢): «رجاله ثقات»!.

وأما الشاهد الثاني - حديث أسماء -، فساقطٌ لا يُفرَح ولا يُعتدُّ به، أخرجه البَغَوي في (معجم الصحابة ١٥٠٣) - ومن طريقه الدَّارَقُطْني في (السنن ١/ ٢٢٨)، وابنُ عساكر في (التاريخ ٢٨/ ١٦٢) - عن محمد بن حُمَيد الرازي، عن عليِّ بن مجاهد، عن رَباحٍ النُّوبي مولى آلِ الزُّبير قال: سمِعْتُ أسماءَ بنت أبي بكر تقول للحَجَّاج: إن النبي ﷺ احتجَمَ، فدَفع دمَه إلى ابني، فشرِبه، فأتاه جبريلُ عليه السلام فأخبره، فقال: «**مَا صَنَعْتَ؟**» قال: كرِهتُ أن أَصُبَّ دمَك، فقال النبي ﷺ: «**لَا تَمَسُّكَ النَّارُ**»، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ، وقال: «**وَيْلٌ لِلنَّاسِ مِنْكَ، وَوَيْلٌ لَكَ مِنَ النَّاسِ**».

وسنده تالفٌ، فيه عللٌ:

الأولى: محمد بن حُمَيد هو الرازيُّ؛ رُمي بسرقة الأحاديث، وكذَّبه أبو زُرْعة وغيرُه (تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٩ - ١٣١).

الثانية: عليُّ بن مجاهد الرازي؛ «متروك» كما في (التقريب ٤٧٩٠)، وكذَّبه يحيى بن الضُّرَيس وغيرُه كما في (الجرح والتعديل ٦/ ٢٠٥).

الثالثة: رَباح النُّوبي، قال فيه الذهبي: «ليَّنه بعضُهم، ولا يُدرَى مَن هو» (الميزان ٢/ ٣٨).

ولذا ضعَّفه عبد الحق، وابنُ دقيق، وابن المُلَقِّن، وابن حَجَر، وغيرُهم، كما سيأتي بيانُه في موضعه من هذه الموسوعة، وانظر: (الأحكام الوسطى ١/ ٢٣٢)، و(البدر المنير ١/ ٤٧٨، ٤٧٩) و(التلخيص ١/ ٤٥).

تنبيه:

قال ابن الصلاح في كلامه على (الوسيط): «إن حديث عبد الله بن الزبير هذا لم نجد له أصلًا بالكلية»، نقله ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ١/ ٤٧٩)، وتعجَّب منه، وقال ابن حَجَر: «كذا قال! وهو متعقَّب» (التلخيص ١/ ٤٥).

قلنا: ويمكن أن يُحمَل كلامُه على أنه لم يجد له أصلًا يحتجُّ به أو يعتمدُ عليه، والله أعلم.



[١٠٥٣ط] حَدِيثُ سَفِينَةَ:

عَنْ سَفِينَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قال: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، [فَأَعْطَانِي الدَّمَ]، فَقَالَ لِي: «**خُذْ هَذَا الدَّمَ فَادْفِنْهُ مِنَ الطَّيْرِ وَالدَّوَابِّ وَالنَّاسِ**»، [فَأَخَذْتُهُ] فتَغَيَّبْتُ، فَشَرِبْتُهُ، ثُمَّ سَأَلَنِي أَوْ أُخْبِرَ أَنِّي شَرِبْتُهُ، فَضَحِكَ».

وَفِي رِوَايَةٍ ثَانِيَةٍ، بِلَفْظ: «...وَقَالَ لِي: «**غَيِّبِ الدَّمَ**»، فَذَهَبْتُ فَشَرِبْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقَالَ لِي: «**مَا صَنَعْتَ؟**»، فَقُلْتُ: غَيَّبْتُهُ، فَقَالَ: «**شَرِبْتَهُ؟**»، قُلْتُ: نَعَمْ».

وَفِي رِوَايَةٍ ثَالِثَةٍ، بِلَفْظ: «... فَقَالَ: «**اذْهَبْ فَوَارِهِ**»، فَذَهَبْتُ، فَشَرِبْتُهُ، فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: «**مَا صَنَعْتَ بِهِ؟**» قُلْتُ: وَارَيْتُهُ أَوْ قُلْتُ: شَرِبْتُهُ. قَالَ: «**احْتَرَزْتَ مِنَ النَّارِ**».

۞ **الحكم: منكر، وإسناده ضعيف، وضعَّفه** البخاري، وابنُ عَدِي، وابن حِبَّان، وعبد الحق، وابن الجوزي، وابن كَثير، والذهبي، وابنُ طاهر القَيْسَراني، وابن المُلَقِّن، والبُوصِيري.

التخريج:

تخريج الرواية الأولى: ﴿عل (مط ٣٨٢٢، خيرة ٦٤٥٤) / طب ٦٤٣٤/ تخ (٤/٢٠٩) "واللفظ له" تخث (السفر الثاني ٢٨٦٦) / ني ٦٧٣ "والزيادتان له" / لي ٥٢٦ "رواية ابن يحيى البيع" / عد (٢/٥١٣)، (٧/٤٠٥) / صحا ٣٥١٥ / هق ١٣٥٣٨ / شعب ٦٠٧٠﴾.

تخريج الرواية الثانية: ﴿بز ٣٨٣٤﴾.

تخريج الرواية الثالثة: ﴿مجر (١/١٠٨) / علج ٢٨٥﴾.

السند:

رواه البخاري في (التاريخ الكبير ٤/ ٢٠٩) عن عبد العزيز الأُوَيْسي.

والبزَّار في (المسند ٣٨٣٤) عن إسحاق بن حاتم.

وأبو يَعلَى كما في (المطالب ٣٨٢٢) عن إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة.

والمَحَامِلي في (الأمالي ٥٢٦ رواية البيع) عن عليِّ بن شعيب.

وابن أبي خَيْثَمة في (التاريخ/ السفر الثاني ٢٨٦٦) عن إبراهيم بن حمزة المدني.

والطبراني في (الكبير ٦٤٣٤) من طريق إبراهيم بن حمزة، وأحمد بن صالح.

والرُّوياني في (المسند ٦٧٣) من طريق دُحَيْم عبد الرحمن بن إبراهيم.

وابن حِبَّان في (المجروحين ١/ ١٠٨) - ومن طريقه ابن الجوزي في (العلل ٢٨٥) - من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن مَهْدي.

وابن عَدِي في (الكامل ٢٩٦) - ومن طريقه البَيْهَقي في (الكبرى ١٣٥٣٨) - من طريق سُرَيج بن يونس.

وأبو نُعَيم في (المعرفة ٣٥١٥) من طريق محمد بن زياد بن فَرْوة.

والبَيْهَقي في (الشُّعب ٦٠٧٠) من طريق محمد بن عُمر بن الوليد.

كلُّهم عن محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْك، عن بُرَيْه[1] بن عُمر بن

(١) وقع في طبعتَي (الشُّعَب): «يزيد»! ونَبَّه محقِّق طبعة الرشد على هذا الخطإِ ظانًّا أنه صُوِّب في طبعته، وليس كذلك!.

سفينة، عن أبيه، عن جدِّه، به.

وفي رواية البزَّار: «إبراهيم بن عمر»، وهذا هو الاسم، وبُرَيْه لقبٌ.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: بُرَيْه، وهو إبراهيم بن عُمَر بن سفينة؛ قال البخاري: «إسناده مجهولٌ» (التاريخ الكبير ٢/ ١٤٩)، وقال العُقَيلي: «لا يتابَع على حديثه، ولا يُعرَف إلا به» (الضعفاء ٢٠٩)، وقال ابن حِبَّان: «يخالف الثقاتِ في الروايات، ويروي عن أبيه ما لا يتابَع عليه من رواية الأثبات، فلا يحلُّ الاحتجاجُ بخبره بحال» (المجروحين ١/ ١٠٨)، ثم أعاده في (الثقات ٦/ ١١٩) وقال: «كان ممن يخطِئ»!، قال ابن حَجَر: «فكأنه ظنَّه اثنين» (تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٤)، وذكره الدارَقُطْني في (الضعفاء والمتروكين ١٠)، وقال: «لا يُعرف أبوه إلا به»، فإدخاله له في ضعفائه يَقْضي بضعفه عنده؛ ولذا قال الذهبي: «ضعَّفه الدارَقُطْني» (الميزان ١/ ٥١)، وفي (المغني ١٣٨)، وقال في موضع آخَرَ: «ضعَّفه النَّسائي» (الديوان ٢٢١)، وهذا النقل عن النَّسائي تفرَّد به الذهبيُّ إلا أن يكون أراد الدارَقُطْنيَّ، فسبقه القلم، والله أعلم. وقد قال الذهبي أيضًا في ترجمة عُمرَ والدِ بُرَيْه: «وتفرَّد بُرَيْه عن أبيه بمناكيرَ» (الميزان ٣/ ٢٠١).

وفي المقابل قال ابن عَدِي: «وإنما ذكرتُه في كتابي هذا - ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا -، لأني رأيتُ أحاديثَه لا يتابِعه عليها الثقاتُ... وأرجو أنه لا بأس به» (الكامل ٢/ ٥١٤).

قلنا: كيف يكون لا بأس به وأحاديثُه لا يتابعُه عليها الثقاتُ؟! ثم إن غير

واحد من المتكلمين في الرجال قبلَه قد تكلَّموا فيه وجهَّلوه كما سبق، ولذا قال ابن حَجَر: «مستور» (التقريب ٢٢١).

الثانية: عُمر بن سفينة؛ مختلَفٌ فيه، فقال فيه البخاري: «إسناده مجهول» (التاريخ الكبير ٦/ ١٦٠)، وقال العُقَيلي: «حديثه غير محفوظ، ولا يُعرَف إلا به» (الضعفاء ١١٦١)، وقال أبو حاتم: «شيخ» (الجرح والتعديل ٦/ ١١٣)، وذكر ابن عَدِي كلمةَ البخاري ثم قال: «وقد روَى ابن أبي فُدَيْك عن بُرَيْه عن أبيه عُمرَ أحاديثَ... وهي أحاديثُ إفرادات، لا تُروَى إلا من طريق بُرَيْه عن أبيه» (الكامل ٧/ ٤٠٥)، وهذه الإفرادات عبَّر عنها الذهبيُّ بالمناكير كما تقدَّم، وسبَق قولُ الدارَقُطْني في بُرَيه بن عُمر: «لا يُعرَف أبوه إلا به»، ولذا قال الذهبي في عُمر: «لا يُعرَف» (المغني ٤٤٧٥) و (الميزان ٣/ ٢٠١).

وفي المقابل قال أبو زُرْعة: «صدوق» (الجرح والتعديل ٦/ ١١٣)، ووثَّقه العِجْلي في (الثقات ١٣٤٧)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ١٤٩) وقال: «يخطئ»، وقال الحافظ: «صدوق» (التقريب ٤٩٠٨).

والحديث ضعَّفه غيرُ واحد من أهل العلم:

فقال البخاري: «في إسناده نظرٌ» (التاريخ الكبير ٤/ ٢٠٩)، وقد سبَق أيضًا أنه حكَم على إسناده بأنه مجهول، **وأقرَّه ابن عَدِي** في ترجمة عُمر بن سفينة، وبيَّن أن أحاديث ابنِه عنه إفراداتٌ، يعني: غرائبَ، أو مناكيرَ كما صرَّح به الذهبيُّ.

وأعلَّه ابن حِبَّان في (المجروحين ١/ ١٠٨) بإبراهيمَ بنِ عُمر.

وضعَّفه عبد الحق بأن قال: «قال فيه أبو أحمد: إسنادٌ مجهول» (الأحكام

الوسطى ١/ ٢٣٢)، وأبو أحمدَ هو ابن عَدِي، وهذه الكلمة هي في الأصل كلمةُ البخاري، أسنَدَها عنه ابنُ عَدِي كما سبق.

وقال ابن الجوزي: «حديث لا يصحُّ» (العلل ١/ ١٨١).

وقال ابن كَثير: «حديث ضعيف؛ لحالِ بُرَيه هذا، واسمه إبراهيم، فإنه ضعيف جدًّا» (الفصول في السيرة / ص ٣٠٥).

وعدَّه الذهبيُّ في مناكيرِ بُرَيه (الميزان ١/ ٣٠٦)، وانظر: (٣/ ٢٠١).

وقال ابن طاهر القَيْسَرانيُّ: «رواه بُرَيه بن عُمَر بن سفينة... ولم يتابَع بُرَيه على روايته» (ذخيرة الحفاظ ١١٦).

وقال ابن المُلَقِّن: «حديث ضعيف» (البدر المنير ١/ ٤٨٠).

وقال البُوصِيري: «هذا إسناد مجهول، لجهالة بعضِ رواته» (إتحاف الخيرة ٧/ ٩٢).

ومع كل ما سبق يقول الهَيْثمي: «ورجال الطبرانيِّ ثقاتٌ»!! (المجمع).

تنبيه:

جاء في رواية ابن حِبَّانَ لهذا الحديث أن النبي ﷺ قال لسفينةَ: «**احْتَرَزْتَ مِنَ النَّارِ**»، وقد روَى هذا الحديثَ عن بُرَيه عددٌ كبير من الرواة الثقات، ولم يذكر واحدٌ منهم هذه الجملةَ، ولم تَرِد إلا في رواية ابن حِبَّان، وهي عنده من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن مَهْدي، فيحتمل أن تكون هذه الزيادةُ مِن قِبَلِه، فإن له مناكيرَ كما في (الكاشف ١٦٦) و(التقريب ٢٠٧).



[١٠٥٤ط] حَدِيثُ أُمِّ سَعْدٍ:

عَنْ أُمِّ سَعْدٍ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ «**يَأْمُرُ بِدَفْنِ الدَّمِ إِذَا احْتَجَمَ**».

۞ **الحكم: إسناده ساقط. وضعَّفه** ابن عبد البر، والذهبي، والهَيْثمي، وابن حَجَر. وقال الألباني: «موضوع».

التخريج:

﴿طس ٨٨٢ "واللفظ له" / سعد (١/ ٣٨٥) / تخث (السفر الثاني ٣٤٤٤) / صمند (إصا ١٤/ ٣٧٨) / صحا ٧٩٤٧﴾.

السند:

رواه ابن سعد في (الطبقات)، قال: أخبرنا سعيد بن سُلَيمان، أخبرنا هَيَّاج بن بِسْطام، أخبرنا عَنْبَسَة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زَاذَان، عن أم سعد، به.

ورواه الطبراني في (الأوسط) عن أحمدَ الحُلْواني، عن سعيد، به.

ورواه ابن أبي خَيْثَمة في (التاريخ)، قال: حدثنا محمد بن بكَّار، قال، حدثنا هَيَّاج بن بِسْطام، به.

ومدارَهُ - عند الجميع - على عَنْبَسَةَ، عن محمد بن زَاذَانَ، عن أم سعد، به.

قال الطبراني: «لا يُروَى هذا الحديثُ عن أم سعد إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به عَنْبَسَة».

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ مسلسَل بالعِلل:

الأولى: عَنْبَسَة بن عبد الرحمن القرشي الأُمويُّ؛ قال الحافظ: «متروك، ورماه أبو حاتم بالوضع» (التقريب ٥٢٠٦).

وبه أعلَّ الحديثَ ابنُ حجر في (الإصابة ١٤/ ٣٧٨).

الثانية: محمد بن زَاذَانَ المَدَني؛ «متروك» أيضًا (التقريب ٥٨٨٢).

وأشار ابن عبد البر إلى علة أخرى في الإسناد، وهي:

الثالثة: الانقطاع بين ابن زاذانَ وأمِّ سعد، قال ابن عبد البر: «أم سعد بنت زيد... روَى عنها محمدُ بن زاذانَ، يقال: إنه لم يسمع منها، وبينهما عبد الله بن خارِجة» (الاستيعاب ٤/ ١٩٣٨).

وقال المِزِّي بعد أنْ ذَكرَ روايةَ ابنِ زاذانَ عن أم سعد: «وقيل: عن محمد بن زاذان، عن عبد الله بن خارجة، عنها» (التهذيب ٣٥/ ٣٦٣).

قال ابن حَجَر: «وكذا وقع في معرفة الصحابة أن محمد بن زاذان لم يَسمع منها» (النكت الظراف/ مع التحفة ١٣/ ٨١).

ولكن ابن حجر بعد أن ذكر كلامَ ابنِ عبد البر السابقَ وفيه أيضًا قولُ ابن عبد البر: «لها عن النبي ﷺ أحاديثُ منها: «**أَنَّهُ أَمَرَ بِدَفْنِ الدَّمِ إِذَا احْتَجَمَ**»، علَّق عليه ابنُ حجر قائلًا: «قلت: وصَلَه ابنُ ماجَهْ، والحَسن بن سُفيان، وأبو يَعلَى، وابن مَنْدَه، وغيرُهم» (الإصابة ١٤/ ٣٧٨).

فتعقَّبه الألبانيُّ قائلًا: «قلت: وهذا وهَمٌ من الحافظ رحمه الله؛ فإن ابن ماجَهْ لم يروِ لها هذا الحديثَ ولا غيرَه سوى حديثٍ واحدٍ في فضْل الخَل» (الضعيفة ٦٣٢٧).

قلنا: يحتمل أن يكون مرادُ الحافظ هو مجردَ دفْعِ الانقطاع الذي أشار إليه ابنُ عبد البر في هذا الإسناد، بغض النظر عن المتن، فاستدَلَّ لذلك بأنه قد جاء عند ابنِ ماجَهْ وغيرِه ما يدلُّ على الاتصال بين ابن زَاذَانَ وأمِّ سعد، فإن ابن زاذانَ قد قال في حديث الخَلِّ الذي خرَّجه ابنُ ماجَه: «حدثتْني أمُّ سعد»، فذَكر السماعَ، وعلى هذا التأويلِ يكون الضميرُ في قوله: «وصَلَه» عائدًا على الإسناد، وحينئذ يكون الجوابُ على ذلك بأنه لا يُعتدُّ بسماعٍ جاء من طريق تالفٍ، والله أعلم.

وقد ضعَّف الحديثَ الذهبيُّ؛ فقال في ترجمة أم سعد: «لها حديثٌ واهٍ، في دفن دم المَحْجوم» (تجريد أسماء الصحابة ٣٨٩٦).

وقصَّر الهيثميُّ في الكلام على إسناد هذا الحديث، فقال: «فيه هَيَّاج بنُ بِسْطام، وهو ضعيف» (المجمع ٨٣٤١)!!.

قلنا: نعم، هيَّاجٌ ضعيفٌ كما في (التقريب ٧٣٥٥)، ولكن قد تابعه اثنان، وإليك بيان حالِهما:

المتابِع الأول: غَسَّان بن مالك:

أخرج روايتَه ابنُ مَنْدَه - كما في (الإصابة) - قال: أخبرنا عليُّ بن محمد بن نصر، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا غَسَّان بن مالك، به.

وعليُّ بن محمد بن نصر هو ابن حَمْشَاذَ الحافظُ، ترجمَتُه في (السِّيَر ١٥/ ٣٩٨).

وشيخه محمد بن أيوبَ بن الضُّرَيس ثقة حافظ، ترجمته في (السير ١٣/ ٤٤٩).

فأما غسَّانُ، فمختلَفٌ فيه؛ فقال العُقَيلي: «مجهول» (الضعفاء ١٤٨٨)،

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، بيِّنٌ في حديثه الإنكار» (الجرح والتعديل ٧/ ٥٠)، ولذا ذكره ابن الجوزي في (الضعفاء ٢٦٣٨).

وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٩/ ٢)، وقال ابن عَدِي في ترجمة ابنه خالد: «وأبوه معروفٌ ولا بأس به» (الكامل ٤/ ٣٣٥)، وكذا قال الذهبي في ترجمة خالد: «وأبوه صدوق» (تاريخ الإسلام ٦/ ٩٤١)، مع أنه اقتصر في ترجمة غَسَّانَ على قوله: «ليَّنَه أبو حاتم» (تاريخ الإسلام ٥/ ٦٥٣)، واعتمد كلمتَه في (الديوان ٣٣٣١) وغيرِه.

وفرَّق ابنُ حجر في (اللسان ٦/ ٣٠٧) بين الذي ليَّنَه أبو حاتم وبين الذي قال فيه العُقَيلي: «مجهول»، ولم يُصِبْ في ذلك.

المتابع الثاني: عثمان بن عبد الرحمن:

أخرج روايتَه أبو نُعَيم في (المعرفة ٧٩٤٧)، قال: حدثنا أبو عَمرو بن حَمْدان، ثنا الحسن بن سُفيان، ثنا محمد بن عبد الله بن عَمَّار، ثنا عثمان يعني: ابنَ عبد الرحمن، عن عَنْبَسَة به.

وابن حَمْدانَ ثقةٌ حافظ، ترجمتُه في (السير ١٦/ ٣٥٦)، ومِثْلُه الحسن وهو النَّسَوي، ترجمتُه أيضًا في (السير ١٤/ ١٥٧)، وابن عمَّار هو المُخَرِّمي المَوْصلي، ثقة حافظٌ أيضًا، ترجمتُه في (التقريب ٦٠٣٦).

فأما عثمان بن عبد الرحمن فهو الطَّرائِفي، صدوق، ووثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، وإنما تُكلِّم فيه من أجل كثرةِ روايته عن الضعفاء والمجهولين، وترجمَتُه في (تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٥)، و(التقريب ٤٤٩٤).

ورماه ابنُ حِبَّان في (المجروحين ٢/ ٧٠) بالتدليس عن الضعفاء، وردَّه الذهبي في (الميزان ٣/ ٤٥ - ٤٦)، ولو كان دَلَّسَ هنا لأسقط عَنْبَسَةَ من

الإسناد.

فتانِكَ المتابَعتانِ تَمنعان مِن إعلال الحديث بهَيَّاج، ثم إنه لو لم يتابَع هَيَّاجٌ، فما كان ينبغي من الهَيْثمي أن يَنُصَّ على ضعفه ويَدَعَ عَنْبَسَةَ وابنَ زَاذانَ المتروكين؛ ولذا تعقَّب الألبانيُّ ذاك الصنيعَ من الهَيْثمي، فقال بعد أن حَكَم على الحديث بالوضع وبيَّنَ علتَه: «وغفَل عنه الهَيثميُّ، فأعلَّه بمن دونه، فقال: . . .»، وذكر كلامَ الهَيْثمي، ثم قال: «قلت: وهذا إعلالٌ قاصر؛ لأمرين، **الأول:** أنه لم يتفرَّد به . . . **والآخَر:** أن عَنْبَسَة شرٌّ بكثير من هَيَّاج بن بِسْطام، فإن هذا قد وُثِّق، وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف»، فأين هذا من قوله المتقدِّمِ في عَنْبَسَة: إنه من المتروكين؟! ونحوه محمد بن زَاذانَ» (الضعيفة ٦٣٢٧).

تنبيه:

لم تُنسَب أمُّ سعد في رواية ابن سعد وابنِ مَنْدَه، وجاء في رواية الطبراني: «عن أم سعد، امرأةِ زيد بن ثابت»، بينما جاء في رواية ابنِ أبي خَيْثَمة وأبي نُعَيم: «عن أم سعد بنت زيد بن ثابت»، وهذا هو الذي اعتمده ابنُ عبد البر وابنُ الأثير وابنُ حَجر في ترجمتها، وأشار أبو نُعَيم وابنُ الأثير للوجه الآخَر تمريضًا.

وأم سعد هذه لا تُعرَف صحبتُها إلا من هذا الوجه غيرِ الثابت سندًا، قال الدارَقُطْني: «محمد بن زاذان شاميٌّ، عن محمد بن المُنْكَدِر، وأمِّ سعد الأنصاريةِ، وهي لا تُعرَف إلا به» (الضعفاء والمتروكون ٤٦٨).



[١٠٥٥ط] حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﵄، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**ادْفِنُوا دِماءَكُمْ وأشْعارَكُمْ وأظْفارَكُمْ، لَا تَلْعَبْ بِهَا السَّحَرَةُ**».

۞ الحكم: إسناده ساقط. وقال الألباني: «موضوع».

التخريج:

﴿فر (ملتقطة ١/ ق ١٨)﴾.

السند:

رواه الدَّيْلمي في (مسند الفردوس) - كما في (الغرائب الملتقطة) -: عن الحسن بن الحسين بن دُومَا، حدثنا أبو سعيد بن رُمَيْح، حدثنا محمد بن عَقِيل، حدثني إبراهيم بن محمد بن الحسين، حدثنا أبي، حدثنا عيسى بن موسى، عن الحسن بن دينار، عن مُقاتِل بن حَيَّان، عن أبي الزُّبَير، عن جابر، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه علل:

الأولى: الحسن بن دينار؛ متروك، وكذَّبه غيرُ واحد من الأئمة، انظر: (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦).

الثانية: الحسن بن الحسين بن دُومَا، قال الخطيب: «كان كثيرَ السماع، إلا أنه أَفسد أمرَه بأنْ ألْحقَ لنفْسِه السماعَ في أشياءَ لم تكن سماعَه» (تاريخ بغداد ٣٧٦٥)، قال الذهبي: «يعني: زَوَّر» (الميزان ١/ ٤٨٥)، وقال في (تاريخ الإسلام ٩/ ٥٠٢): «ضعيف».

الثالثة: إبراهيم بن محمد بن الحسين البخاري، ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢/ ١٣٠) وابن ماكولا في (الإكمال ٧/ ١٤) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

الرابعة: والد إبراهيم: محمد بن الحسين البخاري، ذكره ابن حِبَّان في (الثقات) وقال: «يُعتبَر حديثُه إذا بيَّن السماع في روايته». ولهذه العبارة ذَكره ابنُ حجر في المدلسين (التقديس ٩٤)، والشأن هنا ليس في تدليسه؛ فقد صرَّح بالسماع، وإنما الشأنُ في قول ابن حِبَّان: «يُعتبَر حديثُه» أي: في المتابعات، وليس ثَمَّةَ متابِعٌ؛ فلا يُحتجُّ بحديثه.

وأما شيخُه عيسى بنُ موسى فهو غُنْجار محدِّثُ بُخَارَى، مختلَفٌ فيه، وهو كما قال الذهبي: «صدوق في نفْسِه إن شاء الله، لكنه روَى عن نحو مائةِ مجهول»، وقد رماه ابن حِبَّان بالتدليس عن الثقات، ولو دلَّس لأسقط شيخَه، انظر: (الميزان ٣/ ٣٢٥)، (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٣٣).

وبقية رجال الإسناد ثقاتٌ مشهورون، فأبو سعيد بن رُمَيح حافظٌ ثقة، ترجمَتُه في (تاريخ بغداد ٢٦٢٣) و(السِّيَر ١٦/ ١٧٠)، ومحمد بن عَقِيل هو ابن الأَزْهر البَلْخيُّ، ثقةٌ حافظ، (السير ١٤/ ٤١٥)، ومُقاتِل بن حَيَّان ثقةٌ من رجال الصحيح (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٨)، وأبو الزُّبير هو محمد بن مسلم، من رجال الصحيح، وتقدَّم ذِكرُه مِرارًا.

والحديث ذكره الألباني في (الضعيفة ٢١٧٩)، و(ضعيف الجامع ٢٦٢)، وقال: «موضوع».

هذا وقد أشار الحافظ إلى إعلاله في (الغرائب الملتقطة ١/ ق ١٨)؛ حيث قال - عَقِبَه: «قلت: الحسن بن دينار... وابن رُمَيح... وابن دُومَا...».

كذا ذَكَرهم وبيَّضَ لهم، ولم يقل فيهم شيئًا.

قال الألباني: «ويَكثر مِثْلُ هذا البياضِ فيه، وكأن الحافظ كان لا يستحضر بدقة حالةَ هؤلاء الرواةِ، فيُبيِّضُ لهم إلى أن يُراجِع، ثم عاجلَتْه المَنِيَّةُ، فلم يتمكَّنْ من ذلك» (الضعيفة ٥/ ٢٠٣).



[١٠٥٦ط] حَدِيثُ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ:

عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**ادْفِنُوا شُعُورَكُمْ وَأَظْفَارَكُمْ وَدِمَاءَكُمْ؛ لَا يَلْعَبْ بِهَا سَحَرَةُ بَنِي آدَمَ**».

۞ **الحكم: مرسَل، وهو ضعيف الإسناد جدًّا، وضعَّفه** ابن حِبَّانَ وابنُ طاهر القَيْسَراني.

التخريج:

〚حرب (طهارة ٤٢٧)〛.

السند:

أخرجه حرْب الكَرْماني في (مسائله)، قال: حدثنا عَمرو بن عُثمان، قال: حدثنا اليَمَان بن عَدِي، عن زُهَير بن محمد، عن الزُّهْري، عن قَبِيصَة بن ذُؤَيب، به.

التحقيق

هذا إسناد واهٍ؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: اليَمَان بن عَدِي الحِمْصي؛ ضعَّفه أحمدُ والدارَقُطْني (تهذيب التهذيب ١١/ ٤٠٦)، وقال البخاري: «في حديثه نظرٌ» (التاريخ الكبير ٨/ ٤٢٥)، وقال ابن حِبَّان: «كان ممن يُخْطِئ، لم يفْحُش خَطؤُه حتى خرج به عن حد العدالة إلى الجرْح، ولا اقتصر منه على ما لم ينفَكَّ منه البَشَرُ فيكون محتجًّا به، فهو عندي يُترَك الاحتجاجُ بما انفرد من الأخبار، وإنِ اعتبَر بما وافق الثقاتِ معتبِرٌ لم أرَ بذلك بأسًا، روى عن زُهَير...» وذكر له هذا الحديثَ وآخَرَ معه، (المجروحين ٢/ ٤٩٧ - ٤٩٨)، وقال أبو أحمدَ

الحاكمُ: «ليس بالقوي عندهم» (تهذيب التهذيب ١١/ ٤٠٦).

وفي المقابل: قال أبو حاتم: «صدوق» (الجرح والتعديل ٩/ ٣١١)، وقال ابن عَدِي: «لليَمَان أحاديثُ، يَروي عن الزُّبَيدي وعن غيره من أهل حِمص بأحاديثَ غرائبَ، وأرجو أنه لا بأس به» (الكامل ١٠/ ٤٩١)، وتوسَّط ابنُ حجر فقال: «ليِّنُ الحديث» (التقريب ٧٨٥٣).

قلنا: هو ضعيف، فلأبي حاتم قولٌ آخَرُ لم ينقُلْه أصحابُ التراجم، وهو قوله: «واليَمان هذا شيخٌ ضعيف الحديث» (علل الحديث ١١٤٣).

هذا، وقد نَقَل ابنُ الجوزي في (الموضوعات ٣/ ٧٦ - ٤٨٣) عن أحمدَ أنه نَسَب اليَمانَ هذا إلى وضْع الحديث! وهذا تفرَّد بنقله ابنُ الجوزي كما قال الألباني في (الضعيفة ٧/ ٢٧١)، والذي نراه - والله أعلم - أنه اشتبَه عليه كلمةُ أحمدَ: «رَفَعَ حديثَ التفليس» فقرأها ابنُ الجوزي: «وَضَعَ..»!، ولذا قال ما قال.

الثانية: زُهَير بن محمد، أبو المُنْذر العَنْبَري؛ تُكُلِّم في حفظه عامَّةً، وفي رواية الشاميِّين عنه خاصَّةً؛

فأمَّا بشأن الكلام في حفْظِه:

فقال أبو حاتم الرازي: «مَحَلُّه الصدقُ، وفي حفظِه سُوء، وكان حديثُه بالشام أَنْكرَ من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه... فما حدَّث مِن كُتبه فهو صالح، وما حدَّث من حفظه ففيه أغاليطُ» (الجرح والتعديل ٣/ ٥٨٩)، وقال عثمان الدارِميُّ: «ثقة صدوقٌ، وله أغاليطُ كثيرة»، وضعَّفه أبو زُرْعة والنَّسائيُّ وغيرُهما (تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٩ - ٣٥٠)، وقال موسى بن هارون: «أرجو أنه صدوق، كثيرُ الخطإ» (تاريخ دمشق ١٩/ ١٢٣)، وقال

ابن عبد البر: «زُهَير بن محمد عندَهم سيِّئُ الحفظ، كثيرُ الغلط، لا يُحتجُّ به» (التمهيد ٢/ ١٤٥).

وفي المقابل: وثَّقه أحمد، وفي رواية قال: «مستقيم الحديث»، وفي ثالثة قال: «مقارِب الحديثِ»، وفي رابعة قال: «ليس به بأس»، واختلفَتِ الروايةُ عن ابن مَعِين في توثيقه وتضعيفه، والتوثيق أصَحُّ، انظر: (تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٩).

وأما بشأن الكلام في رواية الشاميِّين عنه:

فقال أحمدُ - وذَكرَ روايةَ الشاميِّين عنه -: «يَرْوُون عنه أحاديثَ مناكيرَ هؤلاء، ثم قال: ترَى هذا زهير بن محمد الذي يَرْوُون عنه أصحابُنا؟! ثم قال: أمَّا روايةُ أصحابِنا عنه فمستقيمةٌ» (تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٩)، وقال البخاري: روَى عنه أهلُ الشام أحاديثَ مناكيرَ، قال أحمد: كأنَّ الذي روَى عنه أهلُ الشام زهيرٌ آخَرُ، فقُلِب اسمُه» (التاريخ الكبير٣/ ٤٢٧)، وقال البخاري: «ما روَى عنه أهلُ الشام فإنه مناكيرُ، وما روَى عنه أهلُ البصرة فإنه صحيح»، (تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٩)، وقال أيضًا: «أنا أتَّقي هذا الشيخَ، كأن حديثَه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد، وكان أحمد بن حنبل يضعِّف هذا الشيخَ، ينبغي أن يكون قَلَبَ اسمَه أهلُ الشام، يَرْوُون عن زهير بن محمد هذا مناكيرَ» (علل التِّرْمذي ٧١٣)، وقال التِّرْمذي: قال ابن حَنْبل: «كأنَّ زهيرَ بن محمد الذي وقع بالشام، ليس هو الذي يُروَى عنه بالعراق، كأنه رجلٌ آخَرُ قَلَبوا اسمَه»، يعني: لِمَا يَرْوُون عنه من المناكير» (جامع التِّرْمذي ح ٣٢٩١)، قال ابن رجب: «يعني: سمَّوْا رجلًا ضعيفًا زهيرَ بن محمد، وليس بزهير بن محمد الخُراساني» (شرح العلل ٢/ ٨٢٢).

وأما ابن عَدِي فقال: «لعل الشاميين حيث رَوَوْا عنه أخطأوا عليه، فإنه إذا حدَّث عنه أهلُ العراق فرواياتُهم عنه شِبْهُ المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به» (الكامل ٥/ ١٤٢)، قال ابن رجب: «وفصْلُ الخطابِ في حال رواياته: أن أهل العراق يَرْوُون عنه أحاديثَ مستقيمة، وما خُرِّج عنه في الصحيح فمِن رواياتهم عنه، وأهل الشام يَرْوُون عنه رواياتٍ منكَرةً» (شرح علل التِّرْمذي ٢/ ٧٧٧).

قلنا: وهذا فيه نظرٌ من وجهين:

الأول: أنه قد جاءت المناكيرُ في حديث زُهَير من غير رواية الشاميِّين، كحديث ابن عُمر في قصة هَارُوتَ ومَارُوتَ، فهو من رواية يحيى بن أبي بُكَيْر البغداديِّ الكوفي عن زُهَير كما في (المسند ٢/ ١٣٤) وغيرِه، وقد حَكَم عليه غيرُ واحد بالنَّكارة، ومنهم الإمام أبو حاتم كما في (العلل ١٦٩٩)، وانظر أيضًا غيرَ هذا الحديثِ في علل الدارَقُطْني (١٩٥٧) مع مسند البزَّار (٨٣٣٤).

الثاني: أن الشيخين لم يُخرِّجا لزُهَير هذا احتجاجًا، فأمَّا البخاريُّ، فقد قال ابن حَجَر: «قد أَخرج له الجماعةُ، لكن له عند البخاري حديث واحدٌ في كتاب المَرْضَى... «**مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ...**» الحديثَ، وقد تابعه الوليد بنُ كَثير عند مسلم، وأخرج البخاريُّ في الاستئذان بهذا الإسناد إلى زُهَيْر... حديثَ: «**إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطُّرُقَاتِ...**» الحديثَ، ولم يَنسب زُهَيرًا عنده، فذَكر المِزِّيُّ وغيرُه أنه زهير بن محمد، وقد تابعه عليه حفْصُ بن مَيْسَرة عندهما، والدَّرَاوَرْديُّ عند مسلم وأبي داودَ... وليس له في البخاري غيرُ هذا» (مقدمة الفتح ص ٤٠٣).

قلنا: والحديثُ الأول - مع كونه انتقاءً كما هو ظاهرٌ - إنما خرجه

البخاري في الشواهد، فقد أخرجه قبلُ من حديث عائشةَ (الصحيح ٥٦٤٠).

وأما مسلم، فقد قال الذهبي: «أخرجه مسلم في الشواهد، قال الحاكم: «وهذا ممن خَفِيَ على مسلم بعضُ حاله؛ فإنه... ليس في الحديث بذاك»، انظر: (مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق ١١٨).

قلنا: عدمُ احتجاجِه به يدلُّ على أنه لم يخْفَ عليه ذلك، لاسيما وأنه لم يُكْثِر من تخريج حديثِه، إنما أخرج له حديثين، كلاهما لأبي سعيد، أوَّلُهما برقْم (١٨٨)، وله عنده شاهدٌ من حديث ابن مسعود برقم (١٨٧)، والثاني برقْم (٢١١) وله عنده شاهدان، أحدُهما من حديث ابن عباس (٢١٢) والثاني من حديث النُّعَمان بن بَشِير (٢١٣).

وعلى هذا فلم يُصِبِ الحافظُ في قوله: «وأفرط ابنُ عبد البر فقال: «إنه ضعيفٌ عند الجميع»، وتعقَّبه صاحبُ الميزان بأن الجماعة احتجُّوا به، وهو كما قال»! (المقدمة ص ٤٠٣).

وخلاصة ما سبق: أن رواياتِ الشاميين عن زُهَير بن محمد منكَرةٌ، وحديثنا هذا من رواية اليَمان بن عَدِي عنه، واليَمان شاميٌّ؛ فيُعَدُّ هذا الحديثُ من المناكير التي رواها الشاميون عن زُهَير.

وقد أشار أحمدُ والبخاريُّ إلى أن زُهَيرًا الذي روَى عنه الشاميون يحتمل أن يكون رجلًا آخَرَ ضعيفًا، غيرَ الذي يروي عنه البصريون، وعلى هذا القولِ فهذا الرجلُ علةٌ في الإسناد بلا ريب.

وعلى القول بأنه واحد، فقد اختلَف فيه النُّقادُ بين مُوَثِّق ومضَعِّف، ومنهم مَن توسَّط فوثَّقه على لِينٍ أو سُوء حفظ فيه، وهذا هو الذي اعتمده

الذهبي في (الديوان)، حيث قال: «زهير بن محمد التَّمِيمي الخراساني: ثقةٌ فيه لِينٌ» (ديوان الضعفاء ١٤٨٦)، وقال ابن حَجَر: «روايةُ أهلِ الشام عنه غيرُ مستقيمة، فضُعِّف بسببها... وقال أبو حاتم: «حدَّث بالشام من حفظِه، فكثُرَ غلَطُه» (التقريب ٢٠٤٩).

العلة الثالثة: الإرسال؛ فروايةُ قَبيصَةَ بنِ ذُؤَيْب عن النبي ﷺ مرسَلةٌ، وإنْ كانت له رؤيةٌ؛ فقد وُلِد عامَ الفتح وأُتِي به رسولُ الله ﷺ ليدعوَ له بالبركة، (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٤٦، ٣٤٧).

والحديثُ ذكره ابنُ القَيْسَراني في (تذكرة الحفاظ ٣٦) وأعلَّه باليَمان ابنِ عَدِي وبالإرسال معًا، وذكره أيضًا في (معرفة التذكرة ٣٤).



[١٠٥٧ط] حَدِيثُ هَارُونَ بْنِ رِئَابٍ:

عَنْ هَارُونَ بْنِ رِئَابٍ، قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِرَجُلٍ: «ادْفِنْهُ؛ لَا يَبْحَثْ عَلَيْهِ كَلْبٌ».

۞ الحكم: ضعيف؛ لإرساله أو إعضاله.

التخريج:

〚مد ٤٤٩ "واللفظ له" / سعد (١/ ٣٨٥)〛.

السند:

رواه أبو داودَ في (المراسيل) عن محمد بن العلاء،

ورواه ابن سعد في (الطبقات) عن محمد بن مقاتِل،

كلاهما عن عبد الله بن المبارَك، عن الأَوْزاعي، عن هارونَ بنِ رِئاب، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله كلُّهم ثقاتٌ رجالُ الصحيح، لكنه مرسل، أو معضل؛ فهارونُ بن رِئاب قال فيه الحافظ: «ثقة عابدٌ من السادسة، اختُلِف في سماعه من أنس» (التقريب ٧٢٢٥).

والطبقة السادسة عند ابن حَجَر هي طبقةُ الذين عاصروا صغارَ التابعين، لكن لم يثبت لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، **ولذا قال الألباني**: «ضعيف لإرساله، بل إعضاله؛ فإن هارون بن رِئاب قد اختُلِف في سماعه من أنس، فإذا لم يثبُتْ سماعُه منه ترجَّح الإعضالُ؛ لأن أَنَسًا متأخِّرُ الوفاة كما هو معروف، فإذا لم يسمع منه، فلَأَنْ لا يصحَّ له السماعُ من غيره أَوْلى» (السلسلة الضعيفة ٢١٨٠).

[١٠٥٨ط] حَدِيثُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ:

عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِ الشَّعَرِ وَالظُّفُرِ وَالدَّمِ**».

۞ الحكم: **ضعيف، وهو مرسَل أو منقطع.**

التخريج:

〔ش ٢٦١٧٤〕.

السند:

رواه ابن أبي شَيْبة في (المصنف)، قال: حدثنا وَكِيع، عن عبد الجبار بن عبَّاس، عن رجل من بني هاشم، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه أو إعضاله؛ فإن كان الرجل الهاشميُّ صحابيًّا، فهو منقطع - أو معضل - بين عبد الجبار وبينه؛ فإن عبد الجبار من أتباع التابعين، ومُعْظم شيوخِه من صغار التابعين ومَن عاصرهم.

وإن كان الرجل الهاشميُّ من شيوخ عبد الجبار الذين أدركهم؛ فالإسناد مرسَل، أو معضل؛ إذْ ليس لعبد الجبار روايةٌ عن أحد من الصحابة.

وعبد الجبار هو ابن العباس الشِّبَاميُّ، مختلَفٌ فيه؛ فقال أحمد: «أرجو أن لا يكونَ به بأسٌ، وكان يتشيَّع»، وقال ابن مَعِين: «ليس به بأس»، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أَبي عن عبد الجبار بن العباس الشِّبَامي، فقال: «ثقة»، قلتُ: «لا بأسَ به»؟، قال: «ثقة» (الجرح والتعديل ٦/ ٣١)، وقال العِجْلي: «صُوَيْلِح، لا بأس به، وكان يتشيَّع» (الثقات ١٠٠٤).

وفي المقابل قال أبو نُعَيم: «لم يكن بالكوفة أكذبُ منه» (الميزان ٢/ ٥٣٣)، وقال ابن سعد: «كان فيه ضعفٌ» (الطبقات ٦/٣٤٦)، وقال العُقَيلي: «لا يتابَع على حديثه» (الضعفاء ٢/٥٧٨)، وقال ابن حِبَّان: «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الثقات، وكان غاليًا في التشيُّع، وكان أبو نُعَيم يقول: «لم يكن بالكوفة أكذبُ من عبد الجبار بن العباس وأبي إسرائيلَ المُلَائي» (المجروحين ٢/ ١٤٥)، وقال ابن عَدِي: «ولعبد الجبار هذا غيرُ ما ذكرتُ، وعامَّةُ ما يرويه مما لا يُتابَع عليه (الكامل ٨/ ٤٢٠)، ورماه ابن الجوزي بالوضع، (الكشف الحثيث ٤٢٢)، وحكَى ابنُ حَجَر هذا الخلافَ في (تهذيب التهذيب ٦/١٠٣)، ثم لم يَزِدْ في (التقريب) على قوله: «صدوق يتشيَّع»! (التقريب ٣٧٤١).



[١٠٥٩ط] حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**كَانَ يُعْجِبُهُ دَفْنُ الدَّمِ**».

۞ الحكم: **معضَل، وسنده ضعيف، وضعَّفه** البَيْهَقي.

التخريج:

[جل (ترجل ١٥٥)].

السند:

رواه الخَلَّال في (الترجُّل)، قال: أخبرني عِصْمَة بن عصام ومحمد بن الصَّبَّاح، حدثنا يحيى بنُ اليَمان، عن سُفيانَ، عن ابن جُرَيج، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الإعضال؛ فابن جُرَيج من الطبقة السادسةِ ممن عاصروا صغارَ التابعين، ولم يسمع أحدًا من الصحابة.

الثانية: يحيى بن اليَمان هو أبو زكريا العِجْلي؛ تُكُلِّم في حِفْظه عامَّةً، وضُعِّف في الثَّوريِّ خاصةً، ضعَّفه أحمدُ وغيرُه، كما تجدُه في (تهذيب التهذيب ١١/٣٠٦، ٣٠٧)، وهذا من حديثه عن الثوري. وقال فيه الحافظ: «صدوق عابدٌ يُخْطئ كثيرًا، وقد تغيَّر» (التقريب ٧٦٧٩).

والحديث أعلَّه البَيْهَقيُّ في (الآداب ٢/٢٥٧) بالانقطاع.

هذا، ولو كان يصِحُّ في دفن الشعر والأظفارِ شيءٌ لَمَا اعتمدَ الإمام أحمدُ على أثرٍ موقوف عن ابن عُمر، وليس سندُه بذاك، فقد ذكر الخَلَّال في (التَّرجُّل ١٥٢) عن مُهَنَّا، قال: سألتُ أحمدَ عن الرجل يأخذ من شعره ومن

أظفاره، أيَدْفِنُه أو يُلْقيه؟ قال: يَدفِنُه. قلت: بَلَغك فيه شيءٌ؟ قال: كان ابنُ عُمر يدفِنه. قلت: عمَّن هذا الحديثُ؟ فحدثني أحمدُ: عن عبد الرحمن ابن مَهْدي، عن العُمَري، عن نافع، عن ابن عُمر: كان يفعلُه. اهـ.

قلنا: والعُمَري هذا هو عبد الله بن عُمر بنِ حفْص أخو عُبيدِ الله، وهو ضعيف كما سبق مرارًا، (التقريب ٣٤٨٩).



١٦٠- بَابُ مَا رُوِيَ فِي النَّهْيِ عَنْ نَتْفِ الشَّعَرِ مِنَ الْأَنْفِ

[١٠٦٠ط] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ الْمَازِنِيِّ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ الْمَازِنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَا تَنْتِفُوا الشَّعَرَ الَّذِي يَكُونُ فِي الْأَنْفِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْأَكِلَةَ، وَلَكِنْ قُصُّوهُ قَصًّا**».

۞ **الحكم**: موضوع، وحكم بوضعه السُّيوطيُّ، وتبِعَه ابنُ عِرَاق.

التخريج:

〖طبن ٣٠٩ "واللفظ له" / طبسي (ق ٢٧/ ب)[١]، (سبل الهدى والرشاد للصالحي ١٢/١٢٦) / فر (ملتقطة ٣/ ق١٥٢) (ذيل اللآلئ ٧١٦)〗.

السند:

رواه أبو نُعَيم في (الطب)، قال: أخبرنا أحمد بن محمد، حدثنا محمد بن حَمْدان الطَّرائِفي، حدثنا محمد بن العباس التِّنِّيسي[٢]، حدثنا الحسين بن الفضل، حدثنا الحسين بن عَلْوانَ الكَلْبيُّ، عن حَرِيز[٣] بن عثمان، عن

(١) نقلًا من حاشية (الطب النبوي) لأبي نُعَيم.

(٢) في المطبوع: «التبيسي»، والصواب هو المثبت، فإن غير واحد من شيوخه وتلاميذه ينسبون إلى تِنِّيس.

(٣) تحرَّف في المطبوع إلى: «جرير»، وجاء في الذيل: «حَريز» بالمهملة في أوله والزاي في آخره، وهو الصواب.

عبد الله بن بُسْر[1] المَازِني، به.

وأحمد بن محمد هو الحافظ ابن السُّنِّي، والحديث في كتابه الموسوم أيضًا بـ(الطب النبوي)، فقد عزاه له الصالحيُّ في (سُبُل الهدى والرشاد ١٢/ ١٢٦)، وخرَّجه من مخطوطته (ق ٢٧/ب) محقق (الطب النبوي) لأبي نُعَيم، وقد تُوبِع عليه ابنُ السُّنِّي:

فرواه الدَّيْلميُّ في مسنده كما في (الغرائب الملتقطة) و(الذيل ٧١٦)، من طريق أحمد بن جعفر بن حَمْدان، عن محمد بن حَمْدان بن سُفيان - وهو الطَّرائِفي -، عن محمد بن العباس بن خَلَف، عن الحسين بن عَلْوان، به.

فسقَطَ من سنده الحسينُ بن الفضل، ولا ندري أسقط من الناسخ؟ أم من أحد شيوخ الدَّيْلمي؟ أم هو اختلافٌ على الطَّرائِفي؟!.

التحقيق

هذا إسناد تالفٌ؛ فيه الحسين بن عَلْوان، وهو كذاب وضَّاعٌ، كذَّبه أحمدُ وابنُ مَعين والنَّسائيُّ والدارَقُطْني، وقال ابن حِبَّان وابنُ عَدِي وغيرُهما: «يضع الحديثَ» (المجروحين ١/ ٢٩٧)، (الكامل ٤٨٨) (الضعفاء والمتروكون للدارقطني ١٩٠) (اللسان ٢٥٧٤).

وبهذا أعلَّه السُّيوطي، فذكر الحديثَ في (الزيادات على الموضوعات ٧١٦)، وقال عَقِبه: «ابن عَلْوان يضع الحديث»، **وبه أعلَّه ابن عِرَاقَ** أيضًا في (تنزيه الشريعة ٢/ ٢٨٠).

(١) تحرَّف في المطبوع إلى: «بشر»، وخلط المحقق في ترجمته، وجاء في الذيل: «بُسْر» بالمهملة، وهو الصواب.

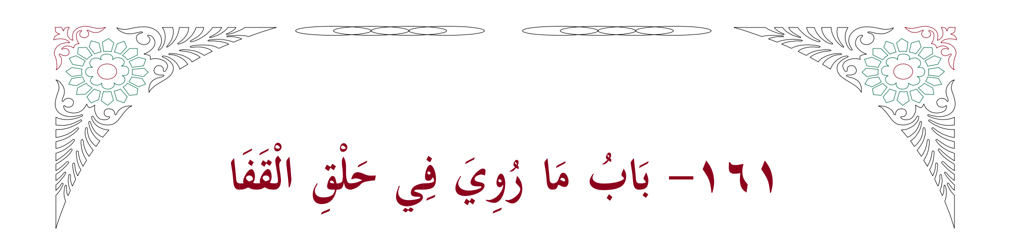
وفي سنده أيضًا: محمد بن العباس بن خَلَف، لم نجد مَن ترجم له، وعلى كلٍّ، فإنْ سَلِمَ الحديثُ منه؛ فهو مِن وضْع ابنِ عَلْوانَ كما ذهب إليه السُّيوطيُّ، وبهذا يتبيَّنُ ما في كلام شهاب الدين القَلْيوبي مِن نظرٍ، حيث نقل عنه الطَّهْطاويُّ ذِكْرَه لهذا الحديث في كتابه (البدور المنورة في معرفة رتبة الأحاديث المشتهرة)، بلفظ: «**لَا تَنْتِفُوا شَعَرَ الْأَنْفِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْجُذَامَ، وَلَكِنْ قُصُّوهُ قَصًّا**»، وقال: «ضعيف، وقيل: حسن(!)، ورُوي أنه: **يُورِثُ الْأَكِلَةَ**» (حاشية الطهطاوي على مراقي الفلاح ص ٣٤٢).

والحديث ذكره العَجْلُوني في (كشف الخفاء ٢/ ٤٤٤)، مشيرًا إلى أنه لا يثبُتُ، فقال: «ومما لم يثبتْ ما أخرجه الدَّيْلَميُّ عن أنس...»، فذكر حديثًا، ثم قال: «ومنه ما رُوي عن عبد الله بن (بُسْر) من النهيِّ عن نتْف الشعرِ من الأنف؛ فإنه يُورِثُ الْأَكِلَةَ...»، لكن عزاه النجم للدَّيْلَمي، ولم يتعقَّبْه».

تنبيه:

ذكر ابن حَجَر تحت هذا البابِ حديثَ: «نَبَاتُ الشَّعَرِ فِي الْأَنْفِ، أَمَانٌ مِنَ الْجُذَامِ» (المطالب ٢٤٩٧)، وربما نُوزِع في ذلك؛ فقد قال المُناوي: «دلالةُ ذلك إنما هي على أن صحَّة مَنبِتِ باطنِ الأنف لا يجامعُها الجُذامُ، فإنه يُسقط شعرَه، وحُدوثُه فيه يدلُّ على عدم فساد المَنبِت، فما دام فيه فالمنبِتُ صحيحٌ، والعلةُ منتفيةٌ» (الفيض ١/ ١٩٩).

وعلى كلٍّ، فسيأتي تخريجُ الحديث المذكورِ في موضعه من الموسوعة إن شاء الله تعالى.



١٦١- بَابُ مَا رُوِيَ فِي حَلْقِ الْقَفَا

[١٠٦١ط] حَدِيثُ عُمَرَ:

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ حَلْقِ الْقَفَا [بِالْمُوسَى] إِلَّا لِلْحِجَامَةِ**».

۞ **الحكم: منكر، قاله** ابن عَدِي - **وأقرَّه** ابنُ القَيْسَراني والإشْبيليُّ وابنُ القَطَّان -، **وهو ظاهر صنيع** أبي حاتم وأبي زُرْعة وابنِ حِبَّانَ والبَيْهَقيِّ. **وضعَّفه** السُّيوطي والألباني.

الفوائد:

قال إسحاق بن منصور الكَوْسَج: سألتُ أحمدَ عن حلق القفا؟ فقال: «لا أعلمُ فيه حديثًا، إلا ما يُروَى عن إبراهيمَ أنه كرِه» (مسائل أحمد وإسحاق رواية الكَوْسج ٣٤٨٨)، (الترجُّل للخلال ٧٣).

وقال أبو بكر المَرْوزي: قلت لأبي عبد الله - يعني: أحمد بنَ حَنْبل -: يُكره للرجل أن يحلق قفاه أو وجهَه؟ فقال: «أما أنا فلا أَحْلِق قفاي، وقد رُوي فيه حديثٌ مرسَلٌ عن قتادةَ[١] فيه كراهيةٌ، قال: إن حلْق القفا مِن فعل

---

(١) لم نقف على هذه الرواية المرسلة، وإنما الحديث مروي عن قتادة عن الحسن عن أنس عن عمر تارة، وتارة عن الحسن عن عمر دون ذكر أنس، وتارة عن أنس عن عمر، دون ذكر الحسن، كما سيأتي بيانه في التحقيق.

المجوسِ، ورُخِّص في وقت الحجامة» (الورع للمروزي ٥٨٧)، (الترجل للخلال ٧٥).

وعلى فرْض صحتِه، قال الطبراني: «معناه عندي - والله أعلم -: أنه عليه السلام استقبح أن يُفْرَد حلْقُ القفا دون حلْقِ الرأس» (المعجم الصغير ١/ ١٦٦).

وقال ابن عبد البر: «كان مالكٌ رحمه الله يكره حلْقَ القفا، وما أدري إنْ كان كرِهه مع حلْق الرأس أو مفردًا، وهذا ليس من شرائع الأحكام، ولا من الحلال والحرام، والقول في حلْق الرأس يُغْني عن القول في حلْق القفا، والقول في ذلك واحدٌ عند العلماء، والله أعلم. وقد يجوز أن تكون كراهيةُ مالكٍ لحلْق القفا هو أن يُرفَع في حلْقه حتى يُحلَق بعضُ مؤخَّرِ الرأس على ما تصنعه الرومُ، وهذا تشبُّهٌ؛ لِأَنَّا قد رُوِّينا عن مالك أنه قال: أول مَن حلق قفاه عندنا دراقس النصراني» (التمهيد ٦/ ٧٩).

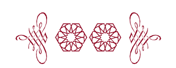
التخريج:

[طس ٢٩٦٩ "واللفظ له" / طص ٢٦١ / طش ٢٦٧١ / معر ٦٤٦ / مجر (١/ ٤٠١) / عد (٥/ ٤٧٥) "والزيادة له ولغيره" / أصبهان (١/ ٣٩٨)، (٢/ ٢٠٧ - ٢٨٠) / كر (٥٦/ ٢٠٤)، (٧١/ ٣١٤)، (٧٣/ ١٤) / حلب (٤/ ١٨١٣)].



التحقيق

انظر الكلامَ عليه بعد الرواية التالية.



١- رِوَايَة: «حَلْقُ الْقَفَا مِنْ غَيْرِ حِجَامَةٍ مَجُوسِيَّةٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «حَلْقُ الْقَفَا مِنْ غَيْرِ حِجَامَةٍ مَجُوسِيَّةٌ».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الألباني.

التخريج:

〚معر ٦٤٦ "واللفظ له" / كر (٥٦/ ٢٠٤)〛.

التحقيق

هذا الحديث مداره على قَتادةَ، ورُوي عنه على عدة أوجُهٍ:

الوجه الأول: رُوي عن قتادةَ، عن الحسن، عن أنس، عن عُمر بن الخطاب ... به.

أخرجه الطبراني في (الأوسط)، وفي (الصغير)، وفي (مسند الشاميين)، - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه ٧١/ ٣١٤)، وابن العَدِيم في (تاريخ حلب) - قال: حدثنا إسماعيل بن قيراط الدمشقي، حدثنا سُلَيْمان بن عبد الرحمن ابن بنت شُرَحْبيل، حدثنا الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس بن مالك، عن عمر بن الخطاب، به.

ورواه ابن عَدِي في (الكامل): من طريق عباسٍ الخَلَّال، عن سُلَيمان بن عبد الرحمن، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا سعيد بن بَشير، عن قتادة... به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه سعيد بن بَشير؛ وهو ضعيفٌ خاصَّةً في قَتادةَ، وانظر: (تهذيب التهذيب ٤/ ١٠)، و(التقريب ٢٢٧٦).

وذكره ابن حِبَّان في ترجمته من (المجروحين ١/ ٤٠٠)، فكأنه يراه من

مناكيره، وتَبِعه **ابن طاهر المقدسي** فذكره في (تذكرة الحفاظ ٩٣٤) وقال: «رواه سعيد بن بَشِير، عن قتادةَ... وسعيدٌ ضعيفُ الحديث في قَتادة».

واستدل به البَيْهَقي في (الخلافيات) على ضعْف سعيد بن بَشير؛ حيث ذكره مع عدة أحاديثَ أخرى تفرَّد بها سعيدٌ، ثم قال: «وفي هذا غُنْيَةٌ لمن تدبَّره على ضعْف حالِه» (مختصر الخلافيات ١/ ٢٥٥).

وذكره ابن عَدِي أيضًا في ترجمة سعيد، ثم قال: «وهذا لا يرويه عن قتادةَ غيرُ سعيد بن بَشير، وهو متْنٌ منكَر عن سعيد، رواه الوليد بن مسلم» (الكامل ٥/ ٤٧٦)، **وأقرَّه ابن طاهر المقدسي** في (ذخيرة الحفاظ ٥٨٣٢)، **وعبدُ الحق الإشْبيلي** في (الأحكام الوُسطى ٤/ ٢٠٣)، **وأقرَّه ابنُ القَطَّان**، وزاد علةً أخرى، وهي سُلَيْمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ابن بنت شرحبيل، فقال: «ولم يبيِّن - يعني: الإشْبيليَّ - أنه من رواية سُلَيْمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ابن بنت شرحبيل، عن الوليد بن مسلم، عنه، وسُلَيْمان مغفَّل» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٢٢٣).

ولمَّا سأل ابنُ أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، قال: «هذا حديث كذِبٌ بهذا الإسناد! يمكن أن يكون دخل لهم حديثٌ في حديث، ورأيتُ هذا الحديثَ في كتاب سُلَيْمانَ بن شُرَحْبيل، فلم أكتبه، وكان سُلَيْمان عندي في حَيِّزٍ، لو أن رجلًا وَضَعَ له لم يَفْهَم» (العلل ٢٤٦٢). **وأقرَّه أبو موسى المَدِيني** في (اللطائف ص ٩٩).

وقال أبو زُرْعة الرازيُّ: «باطلٌ، ليس هذا من حديث الوليد» (سؤالات البَرْذَعي له ٤٧٢).

قلنا: كأنهما يشيران إلى أن هذا الحديث مما أُدخل على سُلَيْمان بن

عبد الرحمن، لكن قد تُوبِع سُلَيْمانُ على روايته هذه من إبراهيمَ الحَوْرَاني، ومحمد بنِ أبي السَّري، كما عند ابن حِبَّان في (المجروحين ١/ ٤٠١)، كلاهما عن الوليد، به، والله أعلم.

قلنا: وقتادة والحسن، معروفان بالتدليس، وقد عنعنا.

الوجه الثاني: رُوي عن قَتادَةَ، عن أنس، عن عُمر، به، بدون ذكر الحسن.

ذكره ابن أبي حاتم في (العلل ٢٤٦٢)، والبَرْذَعي في (سؤالاته لأبي زُرعة ٢/ ٥٤): من رواية سُلَيْمان بن عبد الرحمن، عن الوليد بن مسلم، عن قتادة... به.

وهذا الإسناد هو إسنادُ الوجه السابقِ نفْسُه، إلا أنه سقَطَ منه ذِكرُ «الحسن»، فهذا خلافٌ على سُلَيْمان بن عبد الرحمن، فهو ضعيف كسابقه.

الوجه الثالث: رُوي عن قتادة، عن الحسن، عن عُمر بن الخطاب، مرفوعًا، بلفظ: «**حَلْقُ الْقَفَا مِنْ غَيْرِ حِجَامَةٍ مَجُوسِيَّةٌ**». هكذا بإسقاط أنس.

أخرجه ابن الأعرابي في (معجمه تحت رقم ٦٤٦) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه ٥٦/ ٢٠٤) -: عن محمد بن الوليد، عن محمد بن أبي السَّري العسقلاني، قال: نا عُمر بن عبد الواحد، عن رَوْح بن محمد، عن قتادة... به.

قال ابن أبي السَّري: فذكرْتُه للوليد، فقال: حدثنا رجل، عن قتادة، عن الحسن، عن عُمر بن الخطاب، قال: «**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ حَلْقِ الْقَفَا مِنْ غَيْرِ حِجَامَةٍ**».

قال ابن أبي السَّري: «فكنا نرى أن الوليد دلَّسه عن عُمر بن عبد الواحد».

وهذا إسناد ضعيف؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: الانقطاع؛ فإن الحسن البصري لم يدرِكْ عُمر بنَ الخطاب، فقد وُلد لسنتين بَقِيَتا من خلافة عُمرَ. انظر: (الطبقات الكبرى لابن سعد ٩/ ١٥٧).

وبها أعلَّه الألباني، فقال: «منقطع؛ لأنه -أي: الحسن- لم يسمع منه» (الضعيفة ٣٤٩٦).

الثانية: رَوح بن محمد؛ لم نقف له على ترجمة، سوى أن المِزِّي ذكره في شيوخ عُمر بن عبد الواحد (التهذيب ٢١/ ٤٤٨).

ولذا قال الألباني: «لم أعرفْه» (الضعيفة ٣٤٩٦).

الثالثة: محمد بن الوليد الرَّمْلي؛ ترجم له ابنُ عساكر في (تاريخه ٥٦/ ٢٠٤)، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٦/ ٨٣٠)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

والحديث رمز لضعفه السُّيوطي في (الجامع الصغير ٩٤٦٢)، وصرَّح بذلك في (الجامع الكبير / مسند عمر ٤٢٧).

وضعَّفه الألباني بلفظَيْه في (الضعيفة ٣٤٩٦، ٤٧٢٧).

تنبيهان:

الأول: اقتصر السُّيوطيُّ في عزوه الحديثَ في (الجامع الصغير) على ابن عساكرَ، فتعقَّبه المُناويُّ في (فيض القدير ٣/ ٣٩٦) فقال: «ظاهر صنيعِ المصنِّف أنه لم يَرَهُ مخرَّجًا لأحد من المشاهير الذين وَضع لهم الرموزَ، مع أن الطبراني والدَّيْلميَّ خرَّجاه باللفظ (المذكور)، فكأنه ذَهَلَ عنه». وتبِعه

الصَّنْعاني في (التنوير ٥/ ٣٧٩).

قلنا: كذا قال، وفيه نظرٌ؛ فلم يخرِّجْه بهذا اللفظِ سوى ابنِ الأعرابي في (معجمه)، ومن طريقه رواه ابن عساكر، أما الطبرانيُّ فبغير هذا اللفظ.

الثاني: عزاه السُّيوطي هذا الحديثَ في (الجامع الكبير/ مسند عمر ٤٢٧) للطبراني في (الأوسط) وابنِ عساكرَ، وزاد: ابنَ مَنْدَه في غرائب شُعبة، وابنَ النَّجَّار، كلُّهم من حديث عُمر.

وتصحَّف في المطبوع من (كَنز العمال ١٧٣٧٥) إلى: «عن عليٍّ»!



[١٠٦٢ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ حَلْقِ الْقَفَا إِلَّا فِي الْحِجَامَةِ».

۞ الحكم: منكَر، وأنكره الدارَقُطْني، وأبو موسى المَدِينيُّ.

التخريج:

﴿قطع (لسان ٧/ ٥٥٢) / مديني (لطائف ١٥٧، ١٥٨)﴾.

السند:

أخرجه الدارَقُطْني في (غرائب مالك) - كما في (لسان الميزان) -، ومن طريقه أبو موسى المَدِيني في (اللطائف ١٥٧)، قال: حدثني أحمد بن محمد اليَامُوري، حدثنا جعفر بن محمد الحسَني، حدثنا محمد بنُ نَهَار، سمِعتُ الرِّيَاشي، سمِعتُ الأصمعيَّ قال: كنت عند مالك فدخل الأَوْزاعيُّ، فقال له مالك: حديثٌ تَرويه عن يحيى بن أبي كثير في حلْق القفا، فحدَّث عن يحيى، عن أبي سلَمة، عن أبي هريرة... به.

وأخرجه أبو موسى المَدِيني في (اللطائف ١٥٧) أيضًا: من طريق آخَرَ، عن عليِّ بن سِراج، عن محمد بن نَهَار، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف منكَر؛ آفتُه محمد بن نهار، وبه ضعَّفه الدارَقُطْني، فقال: «هذا باطلٌ لا يصحُّ عن مالك، ولا عن الأوزاعي، ومحمد بن نَهار ضعيفٌ» (لسان الميزان ٧٥٠٦).

وقال أبو موسى: «هذا حديث غريبٌ بهذا الإسناد، لم يروِه إلا محمدُ بن

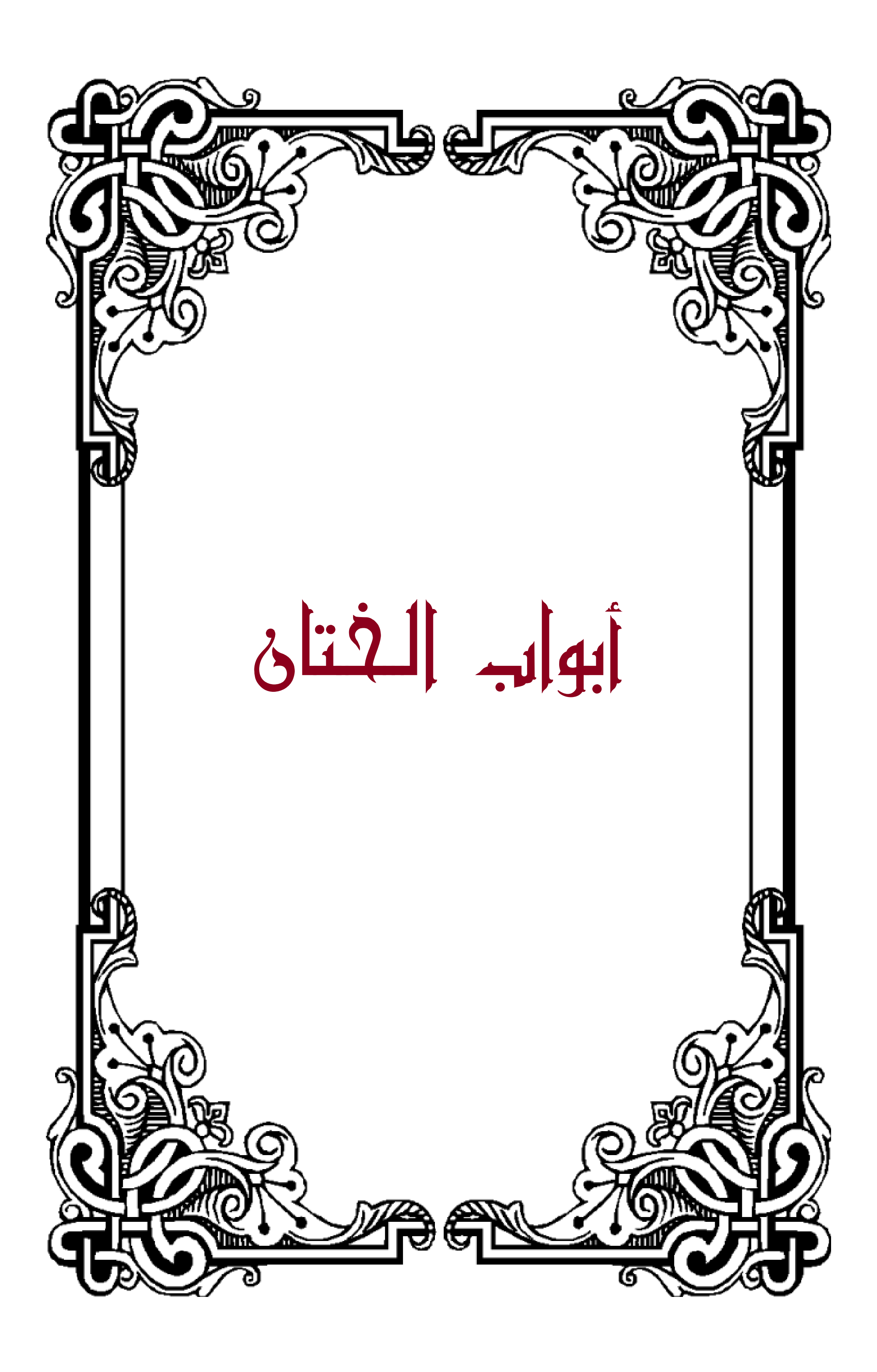
نَهار، وليس بالقوي» (اللطائف ١٥٧).

قلنا: وقد وقفنا له على إسنادٍ آخَرَ عن الأوزاعي؛

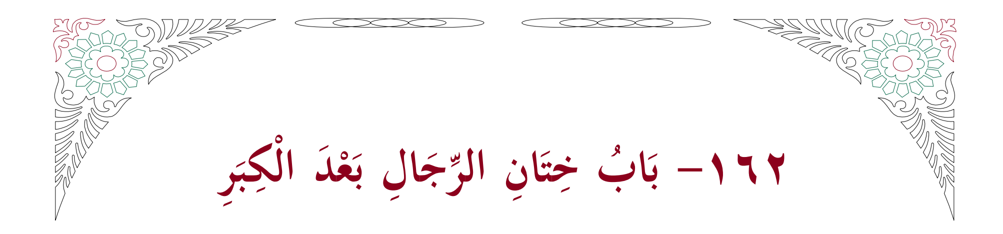
قال أبو موسى المَدِيني في (اللطائف ١٥٨): ويُروَى بسندٍ آخَرَ عن الأوزاعي: أخبرنا أحمد بن محمد بن فَضْلُويه - فيما أَذِن لي وكتبْتُه من خطه -، أنا أحمد بن محمد بن أحمد الأديب، أنا عليُّ بن أحمد بن مِهران الصَّحَّاف المَدِيني، أنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن شزرة الخطيب المَدِيني، ثنا أبو عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المَدِيني إملاءً سنة عشرين وثلاثمائة، حدثني أبو سعيد الحسن بن عليٍّ العَدَوي ببغدادَ، ثنا عثمان بن عَمرو الدَّبَّاغُ، ثنا ابن عُلَاثة، ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلَمة، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، به.

وهذه إسناد تالفٌ بمَرَّة؛ فيه أبو سعيد الحسن بن علي العَدَويُّ الملقَّبُ بالذِّئْب، وهو كذاب وضَّاع؛ قال عنه ابن حِبَّان: «يروي عن شيوخ لم يَرَهم، ويضع على مَن رآهم الحديثَ... حدَّث عن الثقات بالأشياء الموضوعاتِ ما تَزيد على ألف حديثٍ سوى المقلوباتِ» (المجروحين ١/ ٢٩٢ - ٢٩٣)، وقال ابن عَدِي: «كان يضع الحديث، ويسرق الحديث، ويُلزِقه على قوم آخرين، ويحدِّث عن قوم لا يُعرَفون، وهو متَّهم فيهم أن الله لم يخلقهم... وحدَّث عنهم عن الثقات بالبواطيل... وعامَّةُ ما حدَّث به العدويُّ - إلا القليلَ - موضوعاتٌ» (الكامل ٣/ ٥٤٨، ٥٥٧ - ٥٥٨)، وقال الدارَقُطْني: «متروك» (سؤالات السَّهْمي ٢٥٣)، وقال الذهبي: «جريءٌ على وضع الأسانيد والمتون» (تاريخ الإسلام ٧/ ٣٥٣).





أبواب الختان



١٦٢- بَابُ خِتَانِ الرِّجَالِ بَعْدَ الْكِبَرِ

[١٠٦٣ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدُومِ**».

۞ **الحكم**: متفق عليه (خ، م).

اللغة والفوائد:

(القَدوم): اختُلِف في ضبطها، وفي المراد بها؛ فقال بعضُهم: «**بِالقَدُّومِ**» بتشديد الدال، وقال آخرون: «**بِالْقَدُومِ**» بالتخفيف، كما نبَّه على ذلك الإمام البخاريُّ عَقِبَ الحديث.

وقيل: المراد بها: اسمُ مكان، وقيل: آلةُ النَّجَّار.

قال ابن حَجَر: «فعلى الثاني هو بالتخفيف لا غير، وعلى الأول: ففيه اللغتان، هذا قول الأكثر، وعكَسَه الدَّاوُدي، وقد أَنكر ابنُ السِّكِّيت التشديدَ في الآلة، ثم اختُلِف؛ فقيل: هي قرية بالشام، وقيل ثَنِيَّة بالسَّراة، والراجح أن المراد في الحديث الآلةُ» (فتح الباري ٦/ ٣٩٠).

وسبقه لذلك الإمام النَّوَوِيُّ؛ حيث قال: «رُواةُ مسلمٍ متفقون على تخفيف القَدُوم، ووقع في روايات البخاري الخلافُ في تشديده وتخفيفه، قالوا: وآلةُ النَّجَّار يقال لها: قَدُوم، بالتخفيف لا غير، وأما القدوم - مكان

بالشام -: ففيه التخفيف والتشديد؛ فمَن رواه بالتشديد أراد القرية، ومَن رواه بالتخفيف يحتمل القرية والآلة، والأكثرون على التخفيف، وعلى إرادة الآلة» (شرح مسلم ١٥/ ١٢٢).

وقال أيضًا: «وهذا الذي وقع هنا: «**وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً**» هو الصحيح، ووقع في (الموطأ) «**وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً**» موقوفًا على أبي هريرة، وهو متأوَّلٌ أو مردودٌ» (شرح مسلم ١٥/ ١٢٢). وسيأتي الكلامُ على هذه الروايةِ قريبًا.

التخريج:

﴿خ ٣٣٥٦ "واللفظ له"، ٦٢٩٨ "والزيادة له" / م ٢٣٧٠ / حم ٨٢٨١، ٩٤٠٨، ٩٦٢٢ / عه ١٠٤٢٨ - ١٠٤٣٠/ عل ٥٩٨١ / بز ٧٨٢٨، ٧٩٣٩، ٨٣٥٨، ٨٨٥٣ / طش ١٢٤، ٣٣٢٣ / بخ ١٢٤٤ / عيال ٥٨١ / طبت (١/ ٢٨٦) / هقع ٣٤٦٥ / هق ١٧٦٣٤ / هريرة ٢٤ / عد (٧/ ١٣٨)، (٩/ ٥٦٦) / كر (٦/ ١٩٥ - ١٩٨) / تمهيد (٢٣/ ١٣٨) / شد ١٨٩ / حداد ٣٦٠٤ / وسيط (١/ ٢٠٢ - ٢٠٣) / عساكر (اختتان ٩ - ١١) / تحقيق ١٨٦٨ / سبكي (١/ ٤٨٨ - ٤٨٩) / غلق (٤/ ١٤ - ١٥) / طولون (إبراهيم ص ٣٩) / تاريخ السراج (الفتح ١١/ ٩٠)﴾.

السند:

قال أحمدُ (٩٤٠٨)، والبخاري (٣٣٥٦)، ومسلمٌ (٢٣٧٠): حدثنا قُتَيْبَةُ بن سعيد، حدثنا مُغيرة بن عبد الرحمن القرشيُّ (الحِزامي)، عن أبي الزِّناد، عن الأَعْرج، عن أبي هريرة، به.

وأبو الزِّناد هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذَكْوان: ثقة ثبْتٌ فقيه إمامٌ.

والأعرج هو: عبد الرحمن بن هُرْمُزَ: ثقة ثبْتٌ عالم.

والمُغيرة بن عبد الرحمن، تَكلَّم فيه بعضُهم، ولذا قال الحافظ: «ثقةٌ، له غرائبُ» (التقريب ٦٨٤٥).

وقد ذَكر ابنُ عَدِي هذا الحديثَ في ترجمة مُغيرةَ من (الكامل)، عن النَّسائي، عن قُتَيْبة به، ثم قال: «وبهذا الإسنادِ حدَّثَناه ابنُ شُعيب، عن قُتَيبةَ، بأربعين حديثًا عامَّتُها مستقيمةٌ» (الكامل ٩/ ٥٦٦).

قلنا: ولم ينفرد به، بل تابعه غيرُ واحد من الثقات:

فأخرجه البخاري (٦٢٩٨) قال: حدثنا أبو اليَمان، أخبرنا شُعيب بن أبي حمزة، حدثنا أبو الزِّناد، به.

وأخرجه أحمد (٨٢٨١) قال: حدثنا عليُّ بن حفْص، أخبرنا وَرْقاءُ، عن أبي الزِّناد، به، بلفظ: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ بَعْدَمَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً، وَاخْتَتَنَ بِالْقَدُومِ**».

وعليُّ بن حفْص هو أبو الحسن البغدادي: أثنَى عليه أحمدُ، ووثَّقه ابن مَعين، وابنُ المَدِيني، وأبو داودَ، وغيرُهم. انظر: (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٩).

وورقاء هو ابن عُمر اليَشْكُري: صدوق من رجال الشيخين (التقريب ٧٤٠٣).

وقد تُوبِع الأعرجُ عليه، قال البخاري (عقب رقم ٣٣٥٦): «تابعه عَجْلانُ، عن أبي هريرة، ورواه محمد بن عَمرو، عن أبي سلَمة».

قلنا: فأمَّا متابعةُ عَجْلانَ:

فأخرجها أحمدُ (٩٦٢٢) قال: حدثنا يحيى، عن ابن عَجْلان، قال:

سمعت أَبي يحدِّث، عن أبي هريرة، فذَكره.

وأخرجه البزَّار (٨٣٥٨) وأبو العباس السَّرَّاج في (تاريخه)، وغيرُهما: من طريق يحيى القَطَّان، به.

وأخرجه البَيْهَقي في (الصغرى ٣٤٦٥) من طريق اللَّيْث بن سعد، عن ابن عَجْلان... به.

وهذا إسناد حسن؛ فابنُ عَجْلانَ هو محمد بن عَجْلان، قال عنه الحافظ: «صدوق إلا أنه اختلطَتْ عليه أحاديثُ أبي هريرة» (التقريب ٦١٣٦). يعني: أحاديثَه عن سعيدٍ المَقْبُري عن أبي هريرة خاصة، كما هو مشهورٌ في ترجمته.

وأبوه هو عَجْلانُ مولى فاطمةَ بنتِ عُتْبة: «لا بأس به» كما في (التقريب ٤٥٣٤).

ولذا قال الألباني: «إسناده جيِّد، على ما في محمد بن عَجْلانَ من ضعفٍ يسير» (الضعيفة ٥/ ١٣٠).

قلنا: وأما متابعة أبي سلَمة:

فأخرجها البزَّار (٧٩٣٩) عن محمد بن بَشَّار، عن عبد الوهاب الخَفَّاف.

وأخرجه أبو يَعلَى (٥٩٨١، مع ٥٩٧٧) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٦/ ١٩٧)[1] - عن وَهْب بن بَقِيَّة، عن خالد بن عبد الله

(١) إلا أنه وقع في مطبوع (التاريخ): (خالد بن محمد بن عمر عن أبي سلمة)، فتحرفت (عن) إلى (بن)، و(محمد بن عمرو) إلى (بن عمر)، وقد جاء على الصواب في (مسند أبي يَعلَى ٥٩٧٧).

الواسطي.

كلاهما عن محمد بن عَمرو، عن أبي سلَمةَ، عن أبي هريرة، به.

وهذا إسناد حسَنٌ مِن أجْل محمد بن عَمرو بن عَلْقَمة؛ فإنه صدوقٌ له أوهامٌ كما في (التقريب ٦١٨٨).

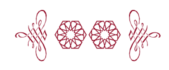
وحسَّنه الألباني في (الضعيفة ٥/ ١٣١).

تنبيهات:

الأول: سَقطَ أبو اليَمان (شيخ البخاري) من المطبوع من (الأدب المفرد ١٢٤٤)، وهو مُثْبَت في المخطوط.

الثاني: جاء في المطبوع من (تاريخ دمشق ٦/ ١٩٧): «بكر يعني: ابنَ سُلَيْمان الصَّوَّاف بن أبي عجلان عن أبيه عن أبي هريرة... وذكر الحديثَ»!

كذا، والصواب: «بكر بن سُلَيْمان الصَّوَّاف، عن ابن عَجْلان».



١- رِوَايَة: «وَاخْتَتَنَ بِالْفَأْسِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «... وَاخْتَتَنَ بِالْفَأْسِ».

۞ **الحكم:** إسناده ضعيف بهذا اللفظ، والمحفوظ: «بِالْقَدُومِ»، كما تقدم في الصحيحين.

التخريج:

[كر (٣٨/ ٤٣١)].

السند:

قال ابن عساكر: كتب إليَّ أبو بكر عبد الغفار بن محمد الشِّيرُوِيي - وحدثني أبو المحاسن عبد الرزاق بن محمد الطَّبَسي عنه -، أنا أحمد بن إسحاق الحَرَشي، نا محمد بن يعقوبَ الأَصَمُّ، نا الحسن بن عليٍّ، نا عثمان بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوْبانَ، عن عبد الله بن الفضل، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: عثمان بن عبد الرحمن الطَّرائِفي، قال عنه ابن حِبَّان: «يروي عن أقوامٍ ضِعافٍ أشياءَ يُدلِّسها عن الثقات، حتى إذا سمِعها المستمعُ لم يشُكَّ في وضْعها. فلما كثُر ذلك في أخباره التزقَتْ به تلك الموضوعاتُ، وحمَلَ عليه الناسُ في الجرح، فلا يجوز الاحتجاجُ عندي بروايته كلِّها على حالة من الأحوال؛ لِمَا غلَبَ عليها من المناكير عن المشاهير، والموضوعاتِ عن الثقات» (المجروحين ٢/ ٧٠ - ٧١). وقد عنعن.

الثانية: أحمد بن إسحاقَ الحَرَشي، لم نقف له على ترجمة.

الثالثة: عبد الرحمن ابن ثَوْبان، مختلَفٌ فيه، وقد لخَّصه الحافظُ فقال: «صدوق، يُخْطىء، ورُمي بالقدَر، وتَغيَّر بأَخَرَة» (التقريب ٣٨٢٠).

ولكن المحفوظ عنه عن عبد الله بن الفضل، (عن الأعرج)، عن أبي هريرة، به بلفظ: «**الْقَدُوم**».

كذا رواه الطبريُّ في (تاريخه ١/ ٢٨٦)، والطبرانيُّ في (مسند الشاميين ١٢٤)، وابنُ عَدِي في (الكامل ٧/ ١٣٨)، من طريق غَسَّانَ بنِ الرَّبيع.

ورواه ابن عساكر في (تاريخه ٦/ ١٩٦)، من طريق الوليد بن مسلم، ومحمد بن يوسفَ الفِرْيابي،

جميعًا عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوْبان، عن عبد الله بن الفضْل، به، بلفظ: «**الْقَدُوم**».

بل وكذا رواه البزَّارُ (٨٨٥٣) عن محمد بن عبد الرحمن بن الفضل، عن عثمان بن عبد الرحمن، به، على الصواب.

فإن ثبت ذلك؛ فيكون هذا اضطرابًا من الطرائفي، ولكن شيخ البزَّار لم نقف له على ترجمة.

وقد رواه أبو الزِّناد، عن الأعرج، به، على الصواب، كما في الصحيحين، وكذا رواه أبو سلَمةَ بنُ عبد الرحمن، وعَجْلَانُ المَدَني، عن أبي هريرة، به، كما تقدَّم.

وقد قال بعضُ العلماء: «**القَدُومُ**» هو الفأس[1]، فيكون من باب الرواية بالمعنى، والله أعلم.

(١) ذكره الحافظ في (الفتح ١١/ ٩٠) عن يحيى القَطَّان.

٢- رِوَايَة: «أَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ عَلَى رَأْسَ ثَمَانِينَ سَنَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**كَانَ أَوَّلَ مَنْ ضَيَّفَ الضَّيْفَ إِبْرَاهِيمُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِينَ سَنَةً، وَاخْتَتَنَ بِالْقَدُومِ**».

۞ الحكم: شاذٌّ بهذا اللفظ.

التخريج:

[(كر ٦/ ٢٠١)].

السند:

قال ابن عساكر: أخبرنا أبو المَعالي محمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن الحسين، أنا أبو حامد أحمد بن الحسن بن محمد الأزهري، أنا أبو محمد الْمَخْلَدي، أنا أبو العباس السَّرَّاج، أنا محمد بن عثمان بن كَرامةَ العِجْلي، نا أبو أسامة، حدثني محمد بن عَمرو، نا أبو سلَمةَ بنُ عبد الرحمن، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات إلا محمد بن عَمرو فـ«صدوقٌ له أوهام» كما في (التقريب ٦١٨٨).

إلا أن لفظةَ: «**أَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ**» شاذَّة؛ فقد انفرد بها محمدُ بن عثمان بن كَرامةَ، عن أبي أسامة، عن محمد بن عَمرو، به.

وابنُ كَرامة وإن كان ثقة، إلا أنه خُولِف فيه ممن هو أحفظُ منه وأتقنُ، فقد رواه محمد بن عبد الله بن المبارَك (وهو ثقة حافظٌ إمام) - كما عند ابن أبي الدنيا في (قِرَى الضيف ٥) -، عن أبي أسامة، عن محمد بن

عَمرو، به، مقتصرًا على الشَّطر الأول من الحديث فقط.

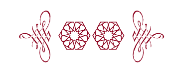
وقد رواه خالد بن عبد الله - كما عند أبي يَعلَى -، وعبد الوهاب الخَفَّاف - كما عند البزَّار -، عن محمد بن عَمرو، عن أبي سلَمةَ، عن أبي هريرة، بلفظ: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ** عليه السلام **وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدُومِ**». ولم يَقُولا: (أَوَّلُ).

وكذا رواه الأعرج عن أبي هريرة، كما عند البخاري ومسلم وغيرِهما.

وكذا رواه محمد بن عَجْلان، عن أبيه، عن أبي هريرة - كما عند أحمدَ والبزَّارِ وغيرِهما -.

وكان الشيخ الألباني قد حسَّن هذا الحديثَ في (الصحيحة ٧٢٥)، و(صحيح الجامع ٤٤٥١).

ثم تراجع عن ذلك في (الضعيفة)، فقال: «هذا إسناد حسن، وفي أوَّله زيادةٌ عند ابن عساكر، كنتُ قديمًا خرَّجتُها في «الصحيحة»، والآن داخَلني شكٌّ في رفْعها» (الضعيفة ٥/ ١٣١).



٣- رِوَايَة: «أَوَّل مَنِ اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَة»:

وَفِي رِوَايَةٍ مَرْفُوعَةٍ، بِلَفْظ: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ بِالْقَدُومِ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ، وَعَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِينَ سَنَةً**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**كَانَ إِبْرَاهِيمُ أَوَّلَ مَنِ اخْتَتَنَ، وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ**».

۞ **الحكم: منكَر بهذا اللفظ، وهو معلول بالوقف، وقد ضعَّفه** ابن العَدِيم، وابنُ القيِّم، وابن حَجَر، والألباني، وغيرُهم. والمحفوظ أن ذلك كان عندما بلغ الثمانين من عُمُره عليه السلام.

التخريج:

﴿حب ٦٢٤٢ "واللفظ له"، ٦٢٤٣/ شعب ٨٢٧٠ / طبل ١١ / عد (١/ ٥٠٢ - ٥٠٣)، (٦/ ٥٠٣) "والرواية له ولغيره" / كر (٦/ ١٩٨)، (٥٣/ ٣٠٠) / عساكر (اختتان ١٦، ١٧) / فوائد ابن السِّماك (الفتح ١١/ ٨٩)، (رسالة في أحاديثَ ضعيفة لابن عبد الهادي ص ٦٥)﴾.

التحقيق

هذا الحديث منكَر الإسناد، والمتن؛ فأمَّا الإسنادُ، فرُوي من عدة طُرقٍ عن أبي هريرة:

الطريق الأول:

يُروَى من طريق ابنِ جُرَيج والأوزاعيِّ وعليِّ بن مُسْهِر: عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة.

وهذه الطرق كلُّها معلولة، وإليك بيانها بالتفصيل:

فأما طريق ابن جُرَيج؛

فأخرجه ابن حِبَّان (٦٢٤٢) قال: أخبرنا المُفَضَّل بن محمد الجَندي، بمكة، حدثنا عليُّ بن زياد اللَّحْجي، حدثنا أبو قُرَّة، عن ابن جُرَيج، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عنعنة ابنِ جُرَيج، فإنه كان وحشَ التدليس، لا يدلِّس إلا فيما سمِعه من مجروح مِثْل إبراهيمَ بن أبي يحيى، وموسى بن عُبيدة، وغيرِهما، كما قال الدارَقُطْني في (سؤالات الحاكم له ٢٦٥).

قلنا: وهذا ما فعله هنا؛ فقد رواه ابن عَدِي في (الكامل ١/ ٥٠٢ - ٥٠٣) قال: حدثنا محمد بن أبي علي الخُوارَزْمي، حدثني عبد الله بن أحمد بن سَوادة، حدثني هارون بن آدم، حدثنا حَجَّاج، عن ابن جُرَيج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**أَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ** عليه السلام».

وذكر الدارَقُطْني في (العلل) متابِعَيْن لحَجَّاج؛ فقال: «رواه ابن جُرَيج واختُلِف عنه؛

فرواه أبو قُرَّةَ موسى بنُ طارق، عن ابن جُرَيج، عن يحيى بن سعيد، (عن الزُّهْري)[1]، عن سعيد، عن أبي هريرة.

وخالفه صَفْوان بنُ هُبَيْرة، وهشام بن سُلَيْمان، فرَوَياه عن ابن جُرَيج، قال: أخبرني إبراهيم بن محمد، (عن) يحيى بن سعيد، مرفوعًا أيضًا» (العلل ٣/ ٤٢٧).

(١) كذا، وقد وقع عند ابن حِبَّان من طريق أبي قرة بدون ذكر (الزُّهْري) - كما سبق -، فإما أنه سبْقُ قلَمٍ من الناسخ، أو وجْهٌ آخَرُ على أبي قُرَّة، والله أعلم.

فكأنَّ ابنَ جُرَيج دلَّسه لأبي قُرَّة، وسمِعه هؤلاء منه على الصواب، وأمَّا إبراهيم بنُ أبي يحيى هذا فكذَّبه مالك، ويحيى القَطَّانُ، وابن المَدِيني، وابنُ مَعِين، وغيرُهم (تهذيب التهذيب ١/ ١٥٨ - ١٥٩).

الثانية: المخالفة، فقد رواه ابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٠ - ٣١)، قال: أخبرنا مَعْنُ بن عيسى، أخبرنا مالك بنُ أنس.

ورواه ابن أبي شَيْبة في (المصنف ٣٤٦٢٠)، عن عَبْدَةَ بن سُلَيْمان.

ورواه البخاري في (الأدب ١٢٥٠)، عن سُلَيْمان بن حرْب، عن حماد بن زيد.

ورواه البزَّار (٧٨٢٨)، عن محمد بن المُثَنَّى، عن عبد الوهاب الثَّقَفي.

ورواه الحاكم في (المستدرك ٤٠٧١)، من طريق أبي معاوية.

ورواه البَيْهَقي في (الشُّعَب ٨٢٧١)، من طريق جعفر بن عون.

ستتُهم: (مالك، وعَبْدَة، وحمَّاد بن زيد، وعبد الوهاب، وأبو معاوية، وابنُ عَوْن، وغيرُهم[١]) عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيِّب، عن أبي هريرة، موقوفًا.

وخالفهم ابنُ أبي يحيى (الكذاب) - كما في هذه الرواية -، فرواه عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيِّب، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وأما طريق الأَوْزاعي:

فقد أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٦/ ١٩٨)، وفي (الاختتان

(١) انظر (علل الدارَقُطْني ١٣٥٢)، فقد بلغ بهم ثلاثةَ عشرَ راويًا.

١٧): من طريقين عن الوليد بن مسلم، قال: أخبرنا الأَوْزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، به.

وهذا سند ضعيف؛ فهو من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، والوليد ثقةٌ لكنه يدلِّس تدليسَ التَّسْوية، وقد عنعنه بين الأوزاعي وشيخِه، وكان الوليدُ مشهورًا بإسقاط الضعفاء من شيوخ الأوزاعي وتسويةِ حديثِه، كما سيأتي في كلام ابن القيِّم.

وعلى فرْض أنه صرَّح بالتحديث فهو شاذٌّ أيضًا؛ لأن الأوزاعي، وإن كان إمامَ أهل الشام، لا ينهض لمعارضة مَن هو أَوْلى منه عددًا وضبطًا (كمالك بن أنس، وعَبدَةَ، وحمادِ بن زيد، وعبد الوهاب الثَّقَفي، وغيرِهم) عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيِّب، عن أبي هريرة موقوفًا، كما تقدَّم آنفًا.

وقد أشار لذلك البزَّارُ، فقال: «وهذا الحديث رواه جماعةٌ عن يحيى بن سعيد، عن أبي هريرة موقوفًا. وأسنده عن يحيى: الأَوْزاعيُّ، رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ» (المسند ١٤/ ٢٥٠).

وقال أبو محمد الجوهري: «وأكثر الرواةِ لم يرفعوه عن أبي هريرة، ورفعه الوليد بنُ مسلم فيما رواه الأَوزاعيُّ، وقد طُعن في روايته عن الأوزاعي. ثم ذَكرَ كلامَ مَن تكلَّم في الوليد، وهو من رجال الصحيحين الأثبات، لكنْ عنده تدليسٌ» (رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة لابن عبد الهادي ص ٦٦).

فلا شكَّ بعد هذا أن رواية الأوزاعي - على فرْض سماعِه من يحيى -

شاذَّةٌ، وقد سُئِل الدارَقُطْنيُّ عن أثبتِ أصحابِ يحيى بن سعيد الأنصاري، فقال: «الثوري، ومالك، وسُلَيمان بن بلال، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الوهاب الثَّقَفي» (سؤالات أبي عبد الله بن بُكَيْر البغداديِّ وغيرِه من المشايخ للدارقطني ص: ١٤٥).

وقال عليُّ بن المَدِيني: «ليس في الدنيا كتابٌ عن يحيى أصح من كتاب عبد الوهاب، وكلُّ كتاب عن يحيى هو عليه كَلٌّ - يعني: كتابَ عبدِ الوهاب -» (المعرفة والتاريخ ١/ ٦٥٠).

وقال ابن مَعين: «لم يكن لحماد بن زيد كتابٌ إلا كتاب عن يحيى بن سعيد، قالوا: سمِعه هو وجَرير بن حازم من يحيى بن سعيد» (تاريخ ابن مَعين - رواية الدُّوري ١٨٧).

ولذا قال ابن القيم: «هذا حديث معلول، فقد رواه جعفر بن عَوْنٍ وعِكْرِمَةُ بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن أبي هريرة قولَه، والمرفوع الصحيحُ أَوْلى منه، والوليد بن مسلم معروف بالتدليس؛ قال هيثم بن خارجة: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدْتَ حديثَ الأوزاعي، قال: كيف؟ قلتُ: تَروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزُّهْري، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، وغيرُك يُدخِل بين الأوزاعي وبين نافع عبدَ الله بن عامر الأسلميَّ، وبينه وبين الزُّهْري إبراهيمَ بن مَيْسَرة وقُرَّةَ وغيرَهما، فما يحمِلُك على هذا؟ قال: أُنبِّل الأوزاعيَّ أن يَرويَ عن مثل هؤلاء! قلتُ: فإذا روَى الأَوْزاعيُّ عن هؤلاء، وهؤلاء ضِعافٌ أصحابُ أحاديثَ مناكيرَ، فأسقطْتَهم أنت وصيَّرْتَها من رواية الأوزاعي عن الثقات؛ ضعَّفت الأوزاعي، فلم يَلتفت إلى قولي. وقال أبو مُسْهِر: كان الوليد بن مسلم يحدِّث بأحاديثِ الأوزاعي عن الكذابين، ثم يدلِّسُها عنهم. وقال

الدارَقُطْني: الوليد بن مسلم يَروي عن الأوزاعي أحاديثَ هي عند الأوزاعيِّ عن شيوخٍ ضعفاءَ عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعيُّ، مِثْل نافع وعطاء والزُّهْري، فيُسقِط أسماءَ الضعفاء ويجعلُها عن الأوزاعي عن عطاء» (أحكام المولود ص ١٥٧).

وقال الألباني: «هذا إسناد ضعيف، وإن كان يَظهر للمبتدئ في هذا العلم أنه صحيح، وليس كذلك، لا سيما وقد خُولِف في رفعه، فقد رواه حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد به موقوفًا على أبي هريرة» (الضعيفة ٢١١٢).

وقد نقل ابنُ عبد الهادي تضعيفَ ابنِ العَدِيم لهذا الطريق، وتصحيحَ المِزِّيِّ له، في رسالته الموسومة بـ (رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة ص ٦٥).

وأما طريق عليِّ بن مُسْهِر؛

فقد أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٦/ ١٩٨)، وفي (الاختتان ١٦): من طريق أبي العباس السَّرَّاج، نا أبو همَّام السَّكُوني، نا عليُّ بن مُسْهِر، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، به.

وهذا إسناد مُعَلٌّ؛ فقد رواه عن عليُّ بن مُسْهِر، أبو همام السَّكُوني مرفوعًا، وخالفه سُوَيد بن سعيد - كما عند ابن أبي الدنيا في (النفقة ٥٨٠) -، فرواه عن ابن مُسْهِر به موقوفًا، وهو الصواب.

وسُوَيد بن سعيد، وإن كان متكلَّمًا في حفظه كما في (تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧٥)، إلا أنه من أرْوَى الناس عن عليِّ بن مُسْهِر كما قال العِجْلي (٦٩٩).

ومع هذا فقد تُوبِع عن يحيى بن سعيد على وقْف الحديثِ كما

سبق، والله أعلم.

الطريق الثاني: عن ابن عَجْلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

أخرجه ابن حِبَّان (٦٢٤٣) قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن الجُنَيد، بِبُسْتَ، حدثنا قُتَيْبة بن سعيد، حدثنا اللَّيْث، عن ابن عَجْلانَ... به.

وابن الجُنَيد، ذكره ابن حِبَّان في (الثقات)، وقال: «كتبْنا عنه نُسخًا حِسانًا، وكان شيخًا صالحًا» (الثقات ٩/ ١٥٥ - ١٥٦).

لكن رواه البَيْهَقي في (الصغرى ٣٤٦٥) من طريق يحيى بن بُكَيْر، عن الليث، عن ابن عَجْلان، به بلفظ: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ حِينَ بَلَغَ ثَمَانِينَ سَنَةً**».

وإسناده جيد، وهو الصواب عن الليث؛ لأن يحيى القَطَّانَ رواه كذلك عن ابن عَجْلان؛ كما أخرجه أحمد في (المسند ٩٦٢٢)، وغيرُه، عن يحيى القطَّان، عن ابن عَجْلانَ به، وهي الرواية الثابتة عن أبي هريرة، كما في الصحيحين من طريق الأعرج عن أبي هريرة.

والحمْل في الرواية الشاذةِ على ابن الجُنَيد، وإلصاقُ الوَهَمِ به أَوْلى من إلصاقه بقُتَيْبَةَ؛ فإنه إمام كبيرُ القَدْر، قال عنه الذهبي: «شيخ الإسلام، المحدِّث، الإمام، الثقة، الجوَّال، راوية الإسلام» (السير ١١/ ١٣).

وغمَزه الألبانيُّ بابن عَجْلانَ، فقال: «وهذا شاذٌّ أو منكَر مخالفٌ لرواية يحيى المتقدمةِ عند أحمدَ، ويحيى هو ابن سعيد القَطَّانُ الحافظ الثقة النَّقَّادُ، لكن اللَّيْث - وهو ابن سعد - هو مثْلُه أو قريب منه، فلا أستبعدُ أن يكون الخطأُ من ابن عَجْلانَ نفْسِه. والله أعلم» (الضعيفة ٥/ ١٣١).

وذهب الحافظ إلى أنه سقط من المتن شيءٌ، وقال: «إن هذا القَدْر هو مِقدارُ عُمُرِه» (الفتح ٦/ ٣٩١).

وردَّه الألباني بقوله: «هذا مما لا دليل عليه، وادِّعاءُ السقْط يردُّه أنه عند غير ابن حِبَّانَ كذلك! ومن هؤلاء ما جاء في تمام قول الحافظ المذكور: «ووقع في آخر (كتاب العقيقة) لأبي الشيخ من طريق الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيِّب موصولًا مِثْلُه، وزاد: «**وَعَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِينَ سَنَةً**». فعلى هذا يكون عاشَ مائتَيْ سنةٍ، والله أعلم».

الطريق الثالث: عن محمد بن عَمرو، عن أبي سلَمة، عن أبي هريرة... به.

أخرجه الطبراني في (الأوائل ١١)، قال: حدثنا أحمد بن عمرو الخَلَّال المكِّي، حدثنا يعقوب بن حُمَيد بن كاسِب، حدثنا سَلَمة بن رَجاء، عن محمد بن عَمرو... به.

وهذا إسناد منكَر؛ فيه سلَمة بن رجاء، مختلَفٌ فيه؛ قال عنه ابن مَعين: «ليس بشيء»، وقال النَّسائي: «ضعيف»، وقال ابن عَدِي: «أحاديثه أفرادٌ وغرائبُ، ويحدِّث عن قوم بأحاديثَ لا يتابَع عليها»، وقال الدارَقُطْني: «ينفرد عن الثقات بأحاديثَ».

وفي المقابل: قَوَّاه أبو زُرْعة، فقال: «صدوق»، وقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأسٌ»، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات). انظر: (تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٥).

ولخَّص الحافظ الخلافَ فيه بقوله: «صدوق يُغْرِب» (التقريب ٢٤٩٠).

ويعقوب بن حُميد بن كاسِب، مختلَفٌ فيه أيضًا، وهو أقرب إلى الضعف، كما تقدَّم تقريرُه قبل كذلك، وانظر: (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٨٣ - ٣٨٤).

وقد خُولِف فيه؛ فقد رواه أبو يَعلَى (٥٩٨١) من طريق خالدٍ الواسطي،

وروواه البزَّار (٧٩٣٩) من طريق عبد الوهاب الثَّقَفي،

وروواه ابن عساكر في (تاريخه ٦/ ٢٠١) من طريق أبي أسامةَ حمَّاد بن أسامة.

ثلاثتُهم عن محمد بن عَمرو... به بلفظ: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِينَ سَنَةً**».

وهولاءِ جميعًا ثقاتٌ، وهذا يدلُّ على نكارة روايةِ يعقوبَ بنِ حُميد عن سَلَمة.

ومما يؤكِّد خطأَ يعقوبَ فيه أنه اضطرب فيه؛ فقد قال هنا: «**أَوَّلُ مَنِ اخْتُتِنَ إِبْرَاهِيمُ وَقَدْ أَتَتْ عَلَيْهِ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً**».

وأخرجه ابن أبي عاصم في (الأوائل ١٩) عن يعقوب بن حُميد، عن سَلَمة بن رَجاء... به بلفظ: «**أَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَى رَأْسِ ثَلَاثِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ**».

الطريق الرابع: عن أبي الزِّناد، عن، الأعرج، عن أبي هريرة... به.

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٦/ ٣٥١) - ومن طريقه البَيْهَقي في (الشعب ٨٢٧٠) -: عن محمد بن يحيى بن سُلَيْمان المَرْوزي،

ورواه ابن السَّمَّاك في (فوائده) - كما في (رسالة في أحاديث ضعيفة لابن عبد الهادي ص ٦٥)، و(فتح الباري ١١/ ٨٩): عن حَنْبل بن إسحاق،

كلاهما (المَرْوزي، وحَنْبل) عن عاصم بن عليٍّ، حدثنا أبو أُوَيس، عن أبي الزِّناد... به.

وهذا إسناد منكَر؛ فيه علتان:

الأولى: أبو أُوَيس، وهو: عبد الله بن عبد الله بن أُوَيس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي؛ ضعَّفه الجمهور، واتَّهمه ابنُ مَعِين بسرقة الحديث، وانظر: (تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨١).

وبه ضعَّفه ابنُ حَجَر، فقال: «ورُوِّيناه في فوائد ابن السَّمَّاك من طريق أبي أُوَيس، عن أبي الزِّناد، بهذا السند مرفوعًا، وأبو أُوَيس فيه لِينٌ» (الفتح ١١/ ٨٩).

الثانية: مخالفة الثقاتِ في متْنِه؛ فقد رواه البخاري (٦٢٩٨) وغيرُه من طريق شُعَيب بن أبي حمزة، ورواه أحمدُ (٢/ ٣٢٢) من طريق وَرْقاءَ، ورواه البخاري (٣٣٥٦)، ومسلم (٢٣٧٠) وغيرُهما، من طريق المُغيرة بن عبد الرحمن؛ ثلاثتُهم عن أبي الزِّناد بلفظ: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ** عليه السلام **وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدُومِ**».

ولذا قال ابن العَدِيم: «هذا حديث ضعيفٌ، راويه عن أبي الزِّناد، أبو أُوَيس عبد الله بن عبد الله بن أُوَيس الأَصْبَحي المَدَني، وهو ضعيف، وقد خالفه غيرُه عن أبي الزِّناد» (رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة لابن عبد الهادي ص ٦٥).

وقال ابن القَيِّم: «هذا حديث معلول، رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيِّب عن أبي هريرة قولَه، ومع هذا فهو من رواية أبي أُوَيس عبد الله بن عبد الله المَدَني، وقد روَى له مسلم في صحيحه محتجًّا به، وروَى له أهلُ السنن الأربعة، وقال أبو داود: وهو صالح الحديث، واختلفَتِ الروايةُ فيه عن ابن مَعين، فروَى عنه الدُّوْري: في حديثه ضعْفٌ، وروى عنه توثيقه،

ولكن المغيرة بن عبد الرحمن وشعيب بن أبي حمزة وغيرهما رَوَوْا عن أبي الزِّناد خلافَ ما رواه أبو أُوَيس، وهو ما رواه أصحابُ الصحيح: «**أَنَّهُ اخْتَتَنَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً**»، وهذا أَوْلى بالصواب، وهو يدلُّ على ضعْف المرفوع والموقوف» (أحكام المولود ص ١٥٦).

هذا، وسيأتي الكلامُ على الرواية الموقوفة قريبًا.

تنبيه:

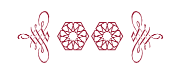
وقع في (فردوس الأخبار ٤٤) بلفظ: «**أَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ، وَهُوَ غُلَامٌ ابْنُ عِشْرِينَ سَنَةً**»!

كذا وقع في ط دار الكتب العلمية، وهو غريب جدًّا بهذا اللفظ، وإن لم نقف على سنده.

وجاء في (ط دار الكتاب العربي ٤٤): «**وَهُوَ غُلَامٌ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ**»!!

لكن قوله: «**وَهُوَ غُلَامٌ**»، لا يستقيمُ مع قوله: «**ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَة**»، فنخشَى أن يكون المحقِّق زاد كلمة (مائة) اجتهادًا لتوافقَ بقيةَ رواياتِ الحديث، والله أعلم.

وعلى كلٍّ، فالمحفوظ في هذا الحديث أن إبراهيم اختتن وهو ابن ثمانين سنةً، وما عدا ذلك فشاذٌّ أو منكَر، كما تقدَّم، وكما سيأتي.



٤- رِوَايَة: «عَلَى رَأْسِ ثَلَاثِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ، عَلَى رَأْسِ ثَلَاثِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ».

الحكم: منكَر بهذا اللفظ، والمحفوظ أن ذلك كان عندما بلغ الثمانين من عُمُره عليه السلام.

التخريج:

[سعل ١٩].

السند:

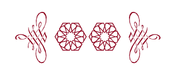
قال ابن أبي عاصم في (الأوائل): حدثنا يعقوب، حدثنا سَلَمة بن رَجاء، عن محمد بن عَمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه سَلَمة بن رَجاء، ويعقوب بن حُمَيد، وكلاهما فيه ضعفٌ، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما في الرواية السابقة.

وقد خُولِفا في متْنِه كما تقدَّم بيانُه، مع هذا الاضطرب في متنه، فقد تقدَّم عن يعقوبَ عن سَلَمة به بلفظ «**مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً**».

ويحتمل أن تكون هذه الروايةُ - نعني: قولَه «ثَلَاثِينَ» - خطأً من الناسخ أو الطابع كما أشار إليه الألباني في (الضعيفة ٢١١٢). فالله أعلم.



٥- وَفِي رِوَايَةٍ: «... وَأَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ بِقَدُومِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، مَرْفُوعًا: «**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ أَوَّلُ مَنْ أَضَافَ الضَّيْفَ، وَأَوَّلُ مَنْ قَصَّ الشَّارِبَ، وَأَوَّلُ مَنْ رَأَى الشَّيْبَ، وَأَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ بِقَدُومِهِ ابْنَ عِشْرِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ**».

۞ **الحكم: منكر بهذا اللفظ. وضعَّفه** ابن عَدِي، وابنُ القَيْسَراني، والألباني.

التخريج:

﴿عد (٦/ ٥٣١) "واللفظ له" / شعب ٨٢٧٢﴾.

السند:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل) - ومن طريقه البَيْهَقي -: حدثنا أبو عَرُوبة، حدثنا محمد بن يحيى بن كَثير، حدثنا عبد الله بن واقِدٍ، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أبو قَتادَة عبد الله بن واقِد؛ وهو ضعيف جدًّا، قال عنه البخاري: «منكَر الحديث، تركوه» (التاريخ الكبير ٥/ ٢١٩)، وقال النسائي: «متروك الحديث» (الضعفاء ٣٣٧)، وقال ابن عَدِي بعد أنْ روَى له مجموعةَ أحاديثَ، منها هذا الحديث: «وله أحاديثُ كثيرةٌ غيرُ ما ذكرتُ وغرائبُ» (الكامل ٦/ ٥٣٣).

وقال الحافظ: «متروك... وكان يدلِّس» (التقريب ٣٦٨٧).

وبه ضعَّفه ابنُ القَيْسَراني، فقال: «وهذه الزيادات يرويها أبو قتادة، وهو ضعيف» (ذخيرة الحفاظ ١/ ٥١٧).

قلنا: وقد خالفه مَن هو أوثق منه، ألا وهو يَزيدُ بن هارون؛ فرواه عن حماد بن سَلَمةَ به موقوفًا مختصرًا مقتصرًا على ذِكر اختتانِ إبراهيمَ وهو ابنُ مائة وعشرين سنةً، كما عند الحاكم (٢/ ٥٥١)، وقد سبق في الرواية التى قبلها.



[١٠٦٤ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: رَبَطَ إِبْرَاهِيمُ...:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**رَبَطَ إِبْرَاهِيمُ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **غُرْلَتَهُ وَجَمَعَهَا إِلَيْهِ، فَحَدَّ قَدُومَهُ، وَضَرَبَ قَدُومَهُ بِعُودٍ مَعَهُ، فَنَدَرَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ بِلَا أَلَمٍ وَلَا دَمٍ**».

❁ **الحكم: باطل موضوع. وضعَّفه** ابن عساكر.

التخريج:

﴿كر (٦ / ٢٠٠) "واللفظ له" / عساكر (اختتان ١٥)﴾.

السند:

قال ابن عساكر في الموضعين - والسياق للتاريخ -: أخبَرَناه أبو القاسم هِبة الله بن أحمد بن عُمر الحَريري، أنا محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر أبو الحسن، أنا أحمد بن إبراهيم بن الحسن (بن)[1] محمد بن شَاذَانَ، نا أبو عليٍّ (الحُسين)[2] بن خير بن (حَوْثَرَة)[3] بن يَعيشَ بن الموفَّق بن أبي[4] النُّعْمان الطَّائي الحِمْصي بحِمْص، نا أبو القاسم

(١) في المطبوع «نا»، وهو خطأ، وقد جاء على الصواب في (الاختتان)، وانظر (تاريخ بغداد ١٦١٤).

(٢) في المطبوع «الحسن»، والصواب المثبَت، انظر (اللسان ٢/ ٢٨٢)، مع (تاريخ دمشق ١/ ١١٢، ٢/ ١٨١).

(٣) في المطبوع «جويزة» بالزاي، وفي بعض المواضع من التاريخ «جويرة» (٢/ ١٨١)، وكذا جاءت في (اللسان ٢/ ٢٨٢)، وضبطها أبو غدة في نسخته: «حوثرة» (اللسان ٢٥٠٩)، وكذا جاءت في غير ما موضع من التاريخ (١/ ١١٢)، (١٥/ ١٢)، وفي الاختتان: «حوثر» بدون تاء، والمثبَت أصحُّ.

(٤) زِيد بعدها في المطبوع كلمة «عن»، وهي زيادة مقحمةٌ خطأ، وقد جاء على =

عبد الرحمن بن يحيى بن أبي (النَّعَّاس)[(١)]، نا عبد الله بن عبد الجبار الخَبائِري، نا الحَكَم بن عبد الله بن خُطَّاف، حدثني الزُّهْري، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقطٌ واهٍ؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: الحَكَم بن عبد الله بن خُطَّاف؛ وهو كذاب، وقال ابن مَعين والنَّسائيُّ: «ليس بثقة»، وزاد النَّسائي: «ولا مأمون»، وفي موضع آخَرَ: «ولا يُكتب حديثُه»، وكذَّبه أبو مُسْهِر، وكذا أبو حاتم فقال: «كذاب، متروك الحديث»، وقال الدارَقُطْني: «كان يضع الحديث، روَى عن الزُّهْري عن ابن المسيِّبِ نسخةً نحوَ خمسين حديثًا أو أكثرَ منكَرةً لا أصل لها». انظر: (ميزان الاعتدال ٢١٧٩)، و(تهذيب التهذيب ١٢/ ١١٩).

الثانية والثالثة: الحسين بن خير بن حَوْثَرة بن يَعيشَ، وشيخُه أبو القاسم عبد الرحمن بن يحيى بن أبي النَّعَّاس؛ قال ابن عساكر: «هو وشيخُه مجهولان» (اللسان ٣/ ٤٤٢).

والحديث ضعَّفه ابن عساكر، فقال: «هذا الحديث إسناده ضعيفٌ، ولفظه غريبٌ ظريف، خالفه غيرُه في مبلغ عُمُر الخليلِ حين اختتن» (الاختتان ص ٣٦).

= الصواب في المواضع الأخرى من التاريخ.

(١) كذا في المطبوع بالعين والسين المهملتين، وكذلك في غير ما موضع من التاريخ، وفي (اللسان ٣/ ٤٤٢) «النقاش» بالقاف والشين المعجمة، وضبطها أبو غدة «النعاش» بالعين المهملة والشين المعجمة، وفي الاختتان: «النحاس»! بالحاء والسين المهملتين.

١- رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَوْقُوفَةُ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، ثُمَّ عَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِينَ سَنَةً**».

۞ **الحكم: شاذ بهذا اللفظ، وإلى شذوذه أشار** النَّوَوي، وابنُ القيم، وابنُ العَدِيم، وابن طُولُونَ. واستنكره الألباني مرَّةً، وحكم عليه بالوضع أخرى.

التخريج:

﴿ك ٤٠٧٠، ٤٠٧١ / ش ٢٦٩٩٦، ٣٤٦٢٠ / بخ ١٢٥٠ "واللفظ له" / عفان ٣ / سعد (١/ ٣٠ - ٣١) / عيال ٥٨٠ / عَرُوبة (الأوائل ٢٤) / شعب ٨٢٧١ / كر (٦/ ١٩٨ - ١٩٩، ٢٠٢) / شد ١٨٤ / طولون (إبراهيم ص ٤١)﴾.

السند:

قال البخاري في (الأدب المفرد): حدثنا سُلَيمان بن حَرْب، قال: حدثنا حَمَّاد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، به.

ورواه ابن أبي شَيْبة: عن عَبْدَة بن سُلَيمان، عن يحيى بن سعيد، به.

ومدارُ الحديث - عندَهم -: على يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، به

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشيخين، وهذا الموقوف أَوْلى من المرفوع السابق، إلا أن متْنَه شاذٌّ؛ فقد رواه عن أبي هريرة: الأَعْرج، وعَجْلانُ

المَدَني، وأبو سَلَمة، مرفوعًا بلفظ: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدُومِ**».

واعتمده البخاري ومسلمٌ في صحيحيهما، وقد جمع بعضُهم بين الروايتين، بأنْ قال: «الروايتان صحيحتان، ووجْهُ الجمعِ بين الحديثين يُعرَف من مدة حياة الخليل، فإنه عاش مائتَيْ سنةٍ، منها ثمانون غيرُ مختون، ومنها عشرون ومائة سنةٍ مختونًا، فقولُه: اختتن لثمانين سنةً مَضَتْ من عُمُره، والحديث **الثاني**: اختتن لمائةٍ وعشرين سنةً بَقِيَتْ من عُمُره». **نقله ابن القيِّم عن بعضِهم، وتعقَّبه قائلًا:** «في هذا الجمع نظرٌ لا يخفى؛ فإنه قال: «**أَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً**»، ولم يقل: اختتن لمائة وعشرين سنةً! وقد ذَكرْنا روايةَ يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيِّب عن أبي هريرة موقوفًا عليه: أَنَّهُ اخْتَتَنَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً، والرواية الصحيحة المرفوعةُ عن أبي هريرة تخالِفُ هذا، على أن الوليد بن مسلم قد قال: أخبرني الأوزاعيُّ، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة يَرفَعُه، قال: «**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ، ثُمَّ عَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِينَ سَنَةً**»، وهذا حديث معلول؛ فقد رواه جعفرُ بن عَوْن وعِكْرِمةُ بن إبراهيم، عن يحيى بن سعيد، عن أبي هريرة قولَه، والمرفوع الصحيحُ أَوْلى منه، والوليد بن مسلم معروفٌ بالتدليس» (أحكام المولود ص ١٥٦).

وقال ابن حَجَر: «وقد حاول الكمال بن طَلْحةَ في جزء له في الختان الجمعَ بين الروايتين، فقال: نُقِل في الحديث الصحيح أنه اختتن لثمانين، وفي رواية أخرى صحيحةٍ أنه اختتن لمائةٍ وعشرين، والجمع بينهما: أن إبراهيم عاش مائتَيْ سنةٍ، منها ثمانين سنةً غير مختون، ومنها مائة وعشرين وهو مختون، فمعنى الحديث الأول: اختتن لثمانين مَضَتْ من عُمُرِه، والثاني:

لمائةٍ وعشرين بَقِيَت من عُمُره.

وتعقَّبه الكمال بن العَدِيم في جزء سمَّاه «المُلْحة في الرد على ابن طلحة»، بأنَّ في كلامه وهْمًا من أوجه؛ **أحدها:** تصحيحُه لرواية مائة وعشرين، وليست بصحيحة، ثم أوردها من رواية الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيِّب عن أبي هريرة مرفوعة، وتعقَّبه بتدليس الوليد، ثم أورده من فوائد ابن المُقْرئ من رواية جعفر بن عَوْن عن يحيى بن سعيد به موقوفًا، ومن رواية عليِّ بن مُسْهِر وعِكْرِمَةَ بن إبراهيمَ، كلاهما عن يحيى بن سعيد كذلك.

ثانيها: قوله في كلٍّ منهما: «لثمانين» «لمائة وعشرين»، ولم يَرِدْ في طريق من الطرق باللام، وإنما ورد بلفظ: «**اخْتَتَنَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ**»، وفي الأخرى: «**وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ**»، وورد الأول أيضًا بلفظ: «**عَلَى رَأْسِ ثَمَانِينَ**»، ونحو ذلك.

ثالثها: أنه صُرِّح في أكثر الروايات أنه عاش بعد ذلك ثمانين سنةً؛ فلا يوافِقُ الجمْعَ المذكورَ أن المائة وعشرين هي التي بَقِيَت من عُمُره.

ورابعها: أن العرب لا تزال تقول: «خَلَوْنَ» إلى النصف، فإذا تجاوزَتِ النصفَ قالوا: «بَقِينَ». والذي جمَع به ابنُ طلحةَ يقع بالعكس، ويلزم أن يقول فيما إذا مضى من الشهر عشرة أيام: لعشرين بَقِين! وهذا لا يُعرَف في استعمالهم. ثم ذكر الاختلافَ في سنِّ إبراهيمَ، وجَزَمَ بأنه لا يثبُتُ منها شيءٌ، منها قول هشام بن الكَلْبي عن أبيه، قال: «دعا إبراهيمُ الناسَ إلى الحج، ثم رجَع إلى الشام فمات به، وهو ابن مائتَيْ سنةٍ». وذكر أبو حُذيفةَ البخاري أحدُ الضعفاء في المبتدأ بسند له ضعيفٍ أن إبراهيم عاش مائةً وخمسًا وسبعين سنةً. وأخرج ابن أبي الدنيا من مرسل عُبَيد بن عُمَير في

وفاة إبراهيمَ وقصتِه مع ملَك الموت ودخولِه عليه في صورة شيخ فأضافه فجعل يضع اللقمةَ في فيه فتتناثرُ ولا تَثْبُتُ في فيه، فقال له: كم أتَى عليك؟ قال: مائة وإحدى وستون سنةً، فقال إبراهيم في نفْسِه - وهو يومئذ ابنُ ستين ومائةٍ -: ما بَقِيَ أن أصير هكذا إلا سنةٌ واحدةٌ، فكَرِهَ الحياةَ، فقبَض ملَكُ الموت حينئذٍ رُوحَه برضاهُ.

فهذه ثلاثة أقوال مختلفة يتعسَّرُ الجمعُ بينها، لكن أَرْجَحها الروايةُ الثالثة، وخطَرَ لي بعدُ أنه يجوز الجمعُ؛ بأن يكون المرادُ بقوله: «**وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ**» أنه من وقت فارقَ قومَه وهاجرَ من العراق إلى الشام وأن الرواية الأخرى: «**وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ**» أي: مِن مَوْلِده، أو أن بعض الرواة رأَى (مائةً وعشرين) فظنَّها (إلا عشرين)، أو بالعكس. والله أعلم» (الفتح ١١/ ٨٩).

وقال النَّوَوي - معلِّقًا على رواية الصحيح -: «وهذا الذي وقع هنا: «**وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً**» هو الصحيح. ووقع في (الموطأ): «**وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً**» موقوفًا على أبي هريرة، وهو متأوَّلٌ أو مردودٌ» (شرح مسلم ١٥/ ١٢٢).

وقال ابن طُولُون - عَقِبَ الرواية الموقوفة -: «والصحيح ما تقدَّم مرفوعًا في الصحيحين: «**أَنَّهُ** عليه السلام اخْتَتَنَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً». والله سبحانه أعلم» (تفسير ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ ص ٤٢).

ولذا قال الألباني: «فهذه الطرق الصحيحة المرفوعةُ إلى النبي ﷺ «**أَنَّ إِبْرَاهِيمَ اخْتَتَنَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ**» تدلُّ على بطلان الرواية التي نحن في صدد الكلام عليها، فالصواب فيها الوقف، فلا داعي بعد هذا التحقيقِ إلى التوفيق بينها وبين الحديث الصحيح كما فعل بعضُهم، مثْلُ الكمال بن طَلْحة، وقد رَدَّ عليه ابنُ العَدِيم فأحسن، وصرَّح بأنها ليست بصحيحة، كما

تراه مشروحًا في (الفتح)». قال: «ومجمل القول: إن حديث الترجمة منكَرٌ، وإن تعددتْ طرقُه، وكثُرَ رواتُه؛ لمخالفتهم لمَن هُمْ أكثرُ عددًا، وأقوى حفظًا، فلا جَرَمَ أنْ أعرض عنه الشيخانِ وأصحابُ السنن وغيرُهم» (الضعيفة ٥/ ١٣١ - ١٣٤). وحَكَمَ عليه بالوضع في (ضعيف الجامع ٢٢٥).

وزعم السُّيوطي أن البَيْهَقي صحَّحه كما في (الدر المنثور ١/ ٥٩٨)!

والبَيْهَقي إنما صحَّح الوجه الموقوفَ دون المتن، وبينهما فرْقٌ لا يخفَى، والله أعلم.



[١٠٦٥ط] حَدِيثُ نُبَيْطِ بْنِ شَرِيطٍ:

عَنْ نُبَيْطِ بْنِ شَرِيطٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَوَّلُ مَنْ أَضَافَ الضَّيْفَ إِبْرَاهِيمُ، وَأَوَّلُ مَنْ لَبِسَ السَّرَاوِيلَ إِبْرَاهِيمُ، وَأَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ بِالْقَدُومِ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ**».

۞ **الحكم:** **منكَر بهذا السياق. وضعَّفه** ابنُ العَدِيم، وابن عبد الهادي، وابن القَيِّم.

التخريج:

﴿كر (٦/ ٢٠١) "واللفظ له" / عساكر (اختتان ١٨)﴾.

السند:

قال ابن عساكر - في كتابيه -: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي، نا أبو بكر الخطيب، أنا أبو الحسن عليُّ بن يحيى بن جعفر بن عَبْدَكَوَيْه، أنا أبو الحسن أحمد بن القاسم بن الرَّيَّان المصري المعروف باللُّكِّي بالبصرة، نا أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيط بن شَرِيط أبو جعفر الأَشْجعي بمصر، نا أبي إسحاق، حدثني أبي إبراهيم، عن جدِّه نُبَيط بن شَرِيط، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه أربع علل:

الأولى: أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيط بن شَرِيط؛ كذاب، قال الذهبي: «صاحب النسخة المشهورة الموضوعة» (التاريخ ٦/ ٦٦٨)، وقال أيضًا: «أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيط بن شَرِيط عن أبيه عن جدِّه بنسخة فيها بلايا»، ثم قال: «لا يحل الاحتجاجُ به؛ فإنه كذاب» (الميزان

١/ ٨٢) وأقرَّه الحافظ في (اللسان ٣٩١)، والسُّيوطيُّ في (ذيل اللآلئ ٢/ ٧٨٣)، وعدَّ نسختَه هذه من الموضوعات، وذَكَرَ بعضَها في (الذيل).

الثانية والثالثة: أبوه إسحاق، وجدُّه إبراهيم؛ لم نجد ترجمة لأيٍّ منهما.

الرابعة: راوي هذه النسخةِ، وهو أحمد بن القاسم، أبو الحسن المصري اللُّكِّي؛ ضعَّفه الدَّارَقُطْني، وابنُ ماكُولا، وقال الحافظ الحسن بن عليِّ بن عَمرو: «ليس بالمَرْضِي». وقال الذهبي: «له جزءٌ سمِعناه، فيه ما يُنكَر» (السير ١٦/ ١١٣)، و(التاريخ ٨/ ١١٠)، و(الميزان ١/ ١٢٨).

ولذا قال ابن عبد الهادي: «وفي نسخة نَبِيط بن شُرِيط الموضوعةِ: **أَوَّلُ مَنْ ضَافَ...**»، فذكرَ الحديثَ، ثم قال: «قال ابن العَديم: وهذا الحديث من نسخة نُبَيط بن شَرِيطٍ برواية أبنائه عنه، ضعَّفها أئمةُ الحديث» (رسالة لطيفة في أحاديثَ متفرقةٍ ضعيفة لابن عبد الهادي ص ٦٦ - ٦٧).

وبنحوه قال ابن القَيِّم في (تحفة المودود بأحكام المولود ص ٢٦٤).



[١٠٦٦ط] حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ مُرْسَلًا:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: «كَانَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ أَوَّلَ النَّاسِ ضَيَّفَ الضَّيْفَ، وَأَوَّلَ النَّاسِ اخْتَتَنَ، وَأَوَّلَ النَّاسِ قَصَّ الشَّارِبَ، وَأَوَّلَ النَّاسِ رَأَى الشَّيْبَ، فَقَالَ: **يَا رَبِّ، مَا هَذَا؟ فَقَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:** «**وَقَارٌ** [وَحِلْمٌ] [١] **يَا إِبْرَاهِيمُ**» فَقَالَ: يَا رَبِّ، زِدْنِي وَقَارًا».

❁ **الحكم:** **ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

﴿ط ٢٦٦٨ "واللفظ له" / ش ٢٦٩٩٧، ٣٢٤٩٢ / شد ١٨٥ / بخ ١٢٥٠ / شعب ٥٩٧٥ / قرى ٦ / كر (٦/ ١٩٩ - ٢٠٠) / عساكر (اختتان ١٩)﴾.

السند:

رواه مالك: عن يَحْيَى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، به.

ومدارُ الحديث - عندهم - على يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، به.

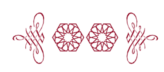
التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقاتٌ رجال الشيخين، وقولُ سعيدٍ هذا من العلماء مَن يعطيه حُكمَ الرفع، فمِثْلُه لا يقال بالرأي، فيكون مرسلًا؛ لأن ابن المسيِّب تابعيٌّ لم يدرك النبيَّ ﷺ.

قال السخاوي: «ألحقَ ابنُ العربي بالصحابة في ذلك ما يجيء عن التابعين أيضًا، مما لا مجال للاجتهاد فيه؛ فنصَّ على أنه يكون في حُكْم المرفوع،

وادَّعى أنه مذهب مالك، قال: ولهذا أَدخل عن سعيد بن المسيِّب: «صلاة الملائكة خلف المصلي»» (فتح المغيث ١/١٦٦).

قلنا: وأصل كلام ابن العربي في (القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ص ٢٠٧)؛ حيث قال في معرض ذكره لما له حكم الرفع: «إذا روى التابعي ما لا يقتضيه القياس ولا يوصل إليه بالنظر، ولذلك أدخل - يعني مالكًا - عن سعيد: «صلاة الملائكة خلف المصلّي»».



١- رِوَايَة: «وَأَوَّلُ النَّاسِ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ، وَجَزَّ شَارِبَهُ، وَاسْتَحَدَّ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَنَّ إِبْرَاهِيمَ أَوَّلُ النَّاسِ أَضَافَ الضَّيْفَ، وَأَوَّلُ النَّاسِ اخْتَتَنَ، وَأَوَّلُ النَّاسِ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ، وَجَزَّ شَارِبَهُ، وَاسْتَحَدَّ**».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله.**

التخريج:

〚ش ٣٢٤٩١ "واللفظ له"، ٣٦٨٨٨〛.

السند:

قال ابن أبي شَيْبَة: حدثنا عبد الله بن نُمَير، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب، به.

التحقيق

رجاله ثقاتٌ، إلا أنه مرسَلٌ، وانظر تحقيق الرواية السابقة.

٢- رِوَايَة: «وَاخْتَتَنَ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ»:

زَادَ فِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: «... **وَاخْتَتَنَ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَةِ** [سَنَةٍ، وَاخْتَتَنَ بِالْقَدُومِ]، **وَمَاتَ وَهُوَ ابْنُ مِائَتَيْ سَنَةٍ**».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله، وهذه الزيادة إنما تُعرَف عن سعيدٍ عن أبي هريرةَ مِن قوله.**

التخريج:

[عب ٢١١٦٥ "واللفظ له" / شعب ٨٢٧٣ "والزيادة له"].

السند:

رواه عبد الرزاق - ومن طريقه البَيْهَقي في (الشُّعَب) - قال: أخبرنا مَعْمَر، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيِّب، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، إلا أن زيادة: «**وَاخْتَتَنَ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ وَمِائَةِ...**»، المحفوظ فيها عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيِّب، عن أبي هريرة موقوفًا، كذا رواه جماعةٌ من الثقات الأثبات عن يحيى بن سعيد، كما تقدَّم.

فلعل مَعْمَرًا وهِمَ هنا فأدرجها في المرسَل، ومَعْمَرٌ متكلَّمٌ في روايته عن غير الزُّهْري وابنِ طاوس.

قال البخاري: «ما أعجبَ حديثَ مَعْمَرٍ، عن غير الزُّهْري؛ فإنه لا يكاد يوجَدُ فيه حديثٌ صحيح» (شُعب الإيمان ٦/ ٤٥٩).

وقال ابن معين أيضًا: «إذا حدثك مَعْمَر عن العراقيين فخفه؛ إلَّا عن الزُّهْرِيّ، وابن طاووس» (تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث ١١٩٤).

[١٠٦٧ط] حَدِيثُ مُوسَى بْنِ عُلَيٍّ مُرْسَلًا:

عَنْ مُوسَى بْنِ عُلَيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ أُمِرَ أَنْ يَخْتَتِنَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً، فَعَجِلَ فَاخْتَتَنَ بِقَدُومٍ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، فَدَعَا رَبَّهُ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: إِنَّكَ عَجِلْتَ قَبْلَ أَنْ نَأْمُرَكَ بِالْآلَةِ، قَالَ: يَا رَبِّ، كَرِهْتُ أَنْ أُؤَخِّرَ أَمْرَكَ»، قَالَ: «وَخُتِنَ إِسْمَاعِيلُ عليه السلام وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخُتِنَ إِسْحَاقُ عليه السلام وَهُوَ ابْنُ سَبْعَةِ أَيَّامٍ».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله. ولعله مأخوذٌ من الإسرائيليات.**

التخريج:

[عل (مط ٢/٢٤٧/٢)، (خيرة ١/٢٩٣) "مختصرًا" / عقيقة (الفتح ١٠/ ٣٤٢)، (در ١/ ٥٩٧) / أصبهان (١/ ٣٨٤ - ٣٨٥)/ هق ١٧٦٣٦ "واللفظ له" / هقغ ٣٤٦٦ / عساكر (اختتان ١٣، ١٤) / كر (٦/ ١٩٧، ٢٠١)].

السند:

أخرجه أبو يَعلَى المَوْصلي في (مسنده) قال: حدثنا زُهَير، حدثنا عبد الله بن يَزيدَ، عن موسى بن عُلَيٍّ، عن أبيه، به.

وقال البَيْهَقي في (الكبرى): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عَمرو، قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عُبيد الله، ثنا أبو عبد الرحمن المُقْرئ، ثنا موسى بن عُلَيٍّ، به.

ومدارُه - عندهم - على عبد الله بن يَزيدَ المُقْرئ، عن موسى بن عُلَيِّ بن رَباح، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسناد رجالُه ثقات، وهذا الأثرُ له حُكْم الرفع؛ لأنه لا يقال من قَبيل الرأي، فيكون مرسَلًا؛ لأن عُلَيَّ بن رَباح اللَّخْمي، تابعيٌّ من الثالثة (التقريب ٤٧٣٢).

وإنْ قال قائلٌ: لعله مأخوذٌ من الإسرائيليَّات، فله وجْهٌ، والله أعلم.

تنبيه:

عزاه البُوصِيري في (إتحاف الخِيَرة ٢٩٣/ ٢) إلى الحاكم، ولم نجِدْه في نسخ (المستدرك) المطبوعة، ولا عزاه له الحافظُ في (إتحاف المَهَرة)، والذي يبدو أنه اعتمد في ذلك على رواية البَيْهَقي عنه، أو لعله في كتاب آخَرَ للحاكم كالتاريخ أو غيرِه، والله أعلم.



[١٠٦٨ط] حَدِيثُ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً، فَأَوْحَى اللهُ ﷻ إِلَيْهِ: «**يَا إِبْرَاهِيمُ، إِنَّكَ قَدْ أَكْمَلْتَ إِيمَانَكَ** (الْإِسْلَامَ)**، إِلَّا بَضْعَةً مِنْ جَسَدِكَ، فَأَلْقِهَا، فَخَتَنَ نَفْسَهُ بِالْفَأْسِ**»، وَصَرَفَ بَصَرَهُ عَنْ عَوْرَتِهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا». قال عِكرِمةُ: «فَلَمْ يَطُفْ بَعْدُ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ بِالْبَيْتِ إِلَّا مُخْتَتِنٌ».

۞ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله. ولعله مأخوذ من الإسرائيليات.**

التخريج:

[مكة ٦٢٢].

السند:

قال الفاكهي في (أخبار مكة): حدثنا حسين بن حسن، وأبو بِشْر بكر بن خلَف، قالا: ثنا يَزيدُ بن زُرَيْع قال: ثنا عُمارة بن أبي حَفْصة، عن عِكرِمة، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقاتٌ، وهذا الأثر له حُكم الرفع؛ لأنه لا يقال من قَبيل الرأي، فيكون مرسَلًا؛ لأن عِكرِمَة - وهو موْلَى ابن عباس - تابعيٌّ من الثالثة (التقريب ٤٦٧٣).

وإن قال قائل: لعله مأخوذٌ من الإسرائيليات، فله وجْهٌ، والله أعلم.



١٦٣- بَابٌ: هَلْ يُؤْمَرُ الرَّجُلُ بِالْخِتَانِ إِذَا أَسْلَمَ؟

[١٠٦٩ط] حَدِيثُ عُثَيْمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:

عَنْ عُثَيْمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّهُ جاءَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ أَسْلَمْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ**»، يَقُولُ: احْلِقْ.
قال ابن جُرَيج: وَأَخْبَرَنِي آخَرُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِآخَرَ: «**أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاخْتَتِنْ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن عَدِي، والبَيْهَقي، وعبد الحق، وابن القَطَّان، والنَّوَوي، وابن دقيق، وابن عبد الهادي، والذهبي، وابنُ التُّرْكُماني، وابن كثير، وابن المُلَقِّن، والحافظ ابن حَجَر، والعَيْني، والسُّيوطي، والشَّوْكاني، والعظيم آبادي، والمباركفوري.

التخريج:

﴿د ٣٥٦ / حم ١٥٤٣٢ / طب (٢٢/ ٣٩٥/ ٩٨٢) / عب ١٠٥٧٠، ٢٠١٢٥ "واللفظ له" / هق ٨٢٦، ١٧٦٢٠ / هقغ ٣٤٦٧ / هقع ١٤٢٠، ١٧٤٧٨ / صحا ٣٨٦٢ / مث ١٦٩٢، ٢٧٩٥ / عد (١/ ٥٠٣) / صمند (إصا ٥/ ٣٢٤)، (تعجيل المنفعة ٢/ ١٤٦) / متشابه (١/ ٤٩٩ - ٥٠٠) / عساكر (اختتان ٥) / تحقيق ١٨٦٩﴾.

التحقيق

هذا الحديث مداره على عُثَيم بن كثير بن كُلَيب، ورُوي عنه من طريقين:

الطريق الأول:

أخرجه عبد الرزاق - ومن طريقه أحمدُ وأبو داودَ والطبرانيُّ وغيرُهم - قال: أخبرنا ابن جُرَيج، قال: أُخبِرتُ عن عُثَيم بن كُلَيب، عن أبيه، عن جده، به.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى والثانية: عُثَيم، وأبوه؛ مجهولان، كما قال ابن القَطَّان في (بيان الوهم والإيهام ٣/٤٣)، وأقرَّه الحافظُ في (التلخيص ٤/ ١٥٣).

وقال ابن القَطَّان في (أحكام النظر ص ١٧٩): «ضعيف الإسناد؛ للجهل براويه».

وقال النَّوَوي: «إسناده ليس بقويٍّ؛ لأن عُثَيمًا وكُلَيبًا ليسا بمشهورين، ولا وُثِّقا» (المجموع ٢/ ١٥٤).

وقال الذهبي: «عُثَيم بن كثير بن كُلَيب، عن أبيه، عن جده: لا يُدرَى مَن هو ولا أبوه» (المغني في الضعفاء ٤٠٧٩).

وقال الحافظ عن عُثَيم: «مجهول» (التقريب ٤٥٣٢).

وقال الحُسيني عن كثير بن كُلَيب: «مجهول» (الإكمال ٧٣٧).

الثالثة: الانقطاع؛ لأن ابن جُرَيج لم يسمعْه من عُثَيم، كما قال الإمام أحمدُ (تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٥)، وقد قال: «أُخبِرتُ عن عُثَيم».

وأعلَّه بالانقطاع **عبدُ الحق الإشْبيلي** في (الأحكام الوسطى ١/ ٢٠٧)، **وابنُ القَطَّان** في (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤٣)، **والذهبيُّ** في (التنقيح ٢/ ٢٦٤)، **وابنُ كثير** في (إرشاد الفقيه ١/ ٣٤)، **وابن حَجَر** في (التلخيص ٤/ ١٥٣).

وقال ابن دقيقِ العيدِ: «وفي إسناده من الوجهين مجهولٌ، وهو الذي أَخبَرَ ابنَ جُرَيج» (الإمام ١/ ٤١٧).

ولهذه العلل ضعَّفه الحافظ في (الفتح ١٠/ ٣٤١)، **والعظيمُ آبادي** في (عون المعبود ٢/ ١٦)، **والمباركفوريُّ** في (تحفة الأحوذي ٣/ ١٨٣).

وزاد ابن القَطَّان في (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤٣) علةً أخرى، وهي: جهالةُ كُلَيبٍ جدِّ عُثَيم، ولكن هذه العلة فيها نظرٌ؛ فقد جزم بصُحبته: أبو حاتم الرازيُّ في (الجرح والتعديل ٧/ ١٥٦)، والحُسيني في (الإكمال ٧٣٧)، وأبو السعادات ابن الأَثير في (جامع الأصول ١٢/ ٦٩٩)، والحافظ ابن حَجَر في (التهذيب ٨/ ٤٤٧)، و(التقريب ٥٦٦٤).

وذكره البَغَويُّ في (الصحابة ٩٩٢)، وأبو نُعَيم في (المعرفة ٥/ ٢٣٩٧)، وابنُ عبد البر في (الاستيعاب ٣/ ١٣٢٩)، وأبو الحسن ابن الأثير في (أُسْد الغابة ٤/ ٤٧١)، وغيرُهم، بلا نَكير، والله أعلم.

الطريق الثاني:

أخرجه ابن قانِع في (معجمه) قال: حدثنا محمد بن مَرْوان القُرَشي.

وأخرجه ابن عَدِي في (الكامل)، والخطيب في (تلخيص المتشابه)، من طريق عبد الله بن إسحاق المَدَائِني.

كلاهما عن محمد بن زياد الزِّيَادي، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن عُثَيم بن كثير بن كُلَيب، عن أبيه، عن جده، به.

وأخرجه ابن مَنْدَه في (الصحابة) - كما في (تعجيل المنفعة ٢/ ١٤٦) - من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، به.

وابن أبي يحيى هذا كذَّبه يحيى القَطَّانُ، وابنُ مَعين، وابن المَدِيني، وقال البزَّار: «كان يضع الحديث»، وقال أحمد: «لا يُكتب حديثُه، ترك الناسُ حديثَه، كان يروي أحاديثَ منكرة، لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديثَ الناسِ يضعُها في كتبه»، ووهَّاه وتركه آخرون. انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ١٥٨ - ١٥٩)، وقال الحافظ: «متروك» (التقريب ٢٤١).

وقد جزم ابن عَدِي بأن الرجل الذي أسقطه ابن جُرَيج هو ابن أبي يحيى، فقال: «وهذا الذي قاله ابن جُرَيج في هذا الإسناد: (وأُخبِرتُ عن عُثَيم بن كُلَيب) إنما حدَّثه إبراهيم بن أبي يحيى، فكَنَى عن اسمه» (الكامل ١/ ٥٠٣). **وأقرَّه البَيْهَقي** في (الخلافيات) كما في (مختصره ٥/ ٣٤)، **وابن القَيْسَراني** في (ذخيرة الحفاظ ١/٤٥٧)، **وابنُ القَطَّان** في (بيان الوهم ٣/ ٤٣)، **وابن عبد الهادي** في (التنقيح ٤/ ٥٨٠)، **وابن التُّرْكُماني** في (الجوهر النقي ١/ ١٧٢).

وقال الخطيب: «ويُروَى أن ابن جُرَيج إنما رواه عن ابن أبي يحيى، إلا أن إبراهيم قال: عُثَيم بن كلاب، إن كان الراوي ضبَط الحديثَ عنه» (تلخيص المتشابه ١/ ٥٠٠).

ومال إلى هذا القول ابنُ حَجَر، حيث قال: «وأظن أن الشيخ الذي لم يُسَمِّهِ هو إبراهيم بن أبي يحيى» (إتحاف المهرة ١٦/ ٦٢٩).

وقال أيضًا: «وكأن ابن جُرَيج سمِعه من ابن أبي يحيى، فله عادةٌ بالتدليس عنه» (الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٣٢٤)، **وأعلَّه به** في (الإصابة ٩/ ٣١٣).

ومع ذلك حسَّنه الألباني بشواهده في (الصحيحة ٢٩٧٧)!.

ومن المعروف أن الحديث إذا كان ضعْفُه شديدًا فلا يصلُحُ للتقوية، وهذا هو المتحقِّقُ في هذا الحديث؛ **ولذا قال ابن القَطَّان:** «هو غاية في الضعف» (بيان الوهم ٣/ ٤٣)، **وأقرَّه ابنُ المُلَقِّن** في (البدر المنير ٨/ ٧٤١).

ثم إن الشاهد ضعيفٌ جدًّا - كما سيأتي بيانُه - وهو الحديث التالي.



[١٠٧٠ط] حَدِيثُ قَتَادَةَ أَبِي هِشَامٍ:

عَنْ قَتَادَةَ الرُّهَاوِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَسْلَمْتُ، فَقَالَ لِي: «**يَا قَتَادَةُ، اغْتَسِلْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاحْلِقْ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ**»، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُ مَنْ أَسْلَمَ أَنْ يَخْتَتِنَ وَإِنْ كَانَ ابْنَ ثَمَانِينَ [سَنَةً].

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابنُ حَجَر والألباني.

التخريج:

﴿طب (١٩/ ١٤/ ٢٠) "والزيادة له" / مث ٢٦١٨ "واللفظ له" / شاهين (صحابة - إصا ٩/ ٣١)﴾.

السند:

رواه ابن أبي عاصم: عن محمد بن إدريسَ،

ورواه الطبراني: عن محمد بن النَّضْر الأَزْدي،

كلاهما عن أحمد بن عبد الملك بن واقِدٍ الحَرَّاني، ثنا قَتادة بن الفضْل بن قتادة الرُّهَاوي، عن أبيه، حدثني هشام[(١)] بن قتادة الرُّهَاوي، عن أبيه، به.

وأخرجه ابن شاهين من طريق أحمد بن عبد الملك، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالمجاهيل:

---

(١) وقع عند الطبراني في (المطبوع والمخطوط): «عم أبي هاشم»، وقوله (هاشم) خطأٌ من النُّساخ؛ فقد ذكره ابن كثير في (جامع المسانيد٨٧٩٠) على الصواب، وكذا جاء على الصواب عند الطبراني في الحديث الذي يليه، وهو بالسند نفْسه، وكذا في كتب التراجم.

الأول: هشام بن قتادة الرُّهاوي؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٨/ ١٩٧)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٦٨) ولم يَذْكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/٥٠٣) على قاعدته، ولم يذكروا راويًا عنه سوى الفضلِ بن قتادة؛ فهو مجهول الحال والعَين.

وذكره بعضُهم في الصحابة، تبعًا لغلطٍ وقَعَ لبعض الرواة في إسقاط ذكر أبيه من السند، كما قال الحافظ في (الإصابة ١١/ ٢٩٣).

الثاني: الفضْل بن قتادة - وهو الفضل بن عبد الله بن قتادة[1]، نُسِب إلى جده -؛ تَرجم له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٧/١١٦) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٣١٧) على عادته، ولم يَذْكرا راويًا عنه سوى قتادةَ بنِ الفضل.

الثالث: قتادة بن الفَضْل (وقيل: الفُضَيل)؛ سُئِل عنه أبو حاتم فقال: «شيخ» (الجرح والتعديل ٧/ ١٣٥). وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٣٤١، ٩/ ٢٢)، وتبِعه ابنُ شاهين في (الثقات ١١٧٦)، وهما معروفان بالتساهل، ولذا قال الذهبيُّ مليِّنًا توثيقَه: «وُثِّق» (الكاشف ٤٥٥٢)، وقال الحافظ: «مقبول» (التقريب ٥٥١٩)، أي، إذا تُوبِع وإلا فلَيِّنٌ، ولم يتابَع.

وبهذا يُعْلَمُ تساهلُ الهَيْثميِّ عندما قال: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقاتٌ» (المجمع ١٥٦٣)، اعتمادًا على مجرَّد ذِكرِ ابنِ حِبَّانَ لهم في (الثقات).

ولذا ضعَّف إسنادَه الحافظ ابنُ حَجَر في (التلخيص ٢/ ١٣٧).

---

(١) كما جزم به أبو زُرْعة أبو حاتم الرازيان في (بيان خطإ البخاري في تاريخه ٤٥٩).

وقال الألباني: «وهذا إسناد لا تقوم به حُجةٌ»، وأعلَّه بالعلل الثلاث (الضعيفة ٤٢٦٠).

قلنا: وهذا هو الشاهد الذى حسَّن به الشيخ الألبانيُّ حديثَ عُثَيمٍ السابقَ، وهو كما ترى ضعيفٌ جدًّا.



[١٠٧١ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ اخْتَتَنَ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا**».

۞ **الحكم: إسناده ساقط، وضعَّفه** ابنُ عَدِي، **وتبِعه** ابنُ القَيْسَراني.

التخريج:

﴿عد (٧/ ٣٠٨) / فقط (أطراف ٢٤٧٠)﴾.

السند:

رواه ابن عَدِي في (الكامل)، قال: حدثنا حسين بن أبي مَعْشَر، حدثنا إسحاق بن زيد الخطَّابي، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، حدثنا عُمر بن موسى، عن الزُّهْري، عن عُبيد الله، عن ابن عباس، به.

وقال الدارَقُطْني في (الأفراد): «تفرَّد به عُمر بن موسى، عن الزُّهْري».

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه عُمر بن موسى وهو الوَجِيهي؛ كذَّبه ابنُ مَعين وغيرُه، ورماه أبو حاتم الرازيُّ وغيرُه بوضع الحديث، (لسان الميزان ٥٦٩٨).

وقد ذكر الحديثَ ابنُ عَدِي في ترجمته - مع جملة من حديثه - ثم قال: «ولعُمر بن موسى غيرُ ما ذكرتُ من الحديث كثيرٌ، وكلُّ ما أمليْتُ لا يتابِعُه الثقاتُ عليه، وما لم أذكرْه كذلك، وهو بيِّنُ الأمرِ في الضعفاء، وهو في عِداد مَن يضع الحديثَ متنًا وإسنادًا» (الكامل ٧/ ٣١٣).

وقال ابن القَيْسَراني: «رواه عُمر بن موسى الوَجِيهي... والوَجيهي متروكُ

الحديث» (الذخيرة ٢٠٣).

وقد تفرَّد به عن الزُّهري، كما قال الدارَقُطْني، والمحفوظ عن الزُّهْري في هذا الحديثِ الوقفُ، كما سيأتي بيانُه في تحقيق الحديث التالي.



[١٠٧٢ط] حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا:

عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَسْلَمَ فَلْيَخْتَتِنْ، وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا**».

۞ **الحكم: مرسَل، وإسناده ساقط.**

التخريج:

﴿حرب (طهارة ٤١٦)﴾.

السند:

قال حَرْب بن إسماعيل الكَرْماني في (مسائله): حدثنا أحمَد بن ناصِح، قال: ثنا عُمَر بن هارون، عن يونس، عن الزُّهْري، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط؛ فيه - مع إرساله -: عُمر بن هارون وهو البَلْخيُّ؛ متروك، وكذَّبه ابن مَعين وغيرُه، انظر: (تهذيب التهذيب ٧/ ٥٠٥) و(التقريب ٤٩٧٩).

وقد خُولِف؛ فقد رواه البخاري في (الأدب المفرد ١٢٥٢)، عن عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسي، قال: حدثني سُلَيمان بن بلال، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: «**كَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَسْلَمَ أُمِرَ بِالِاخْتِتَانِ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا**».

كذا مقطوعًا أو موقوفًا، وهذا إسناد صحيح رجالُه كلُّهم ثقاتٌ، **ولهذا قال برهان الدين ابن مُفْلح**: «رواه البخاري في الأدب بإسنادٍ صحيح» (المبدع ١/ ٨٣).

وقال الألباني: «وهذا إسناد صحيحٌ مقطوع أو موقوف؛ فإن الظاهر أن الإمام الزُّهْريَّ لا يعني أن ذلك كان في عهد النبي ﷺ» (الصحيحة ٦/ ١١٨٢).

ولكن قال الحافظ ابنُ كثير: «رواه البخاري في كتاب الأدب، وهو مرسَلٌ حسَن» (إرشاد الفقيه ١/ ٣٤).

قلنا: وعلى فرض أن رواية البخاري هذه تُفيد الرفعَ فيكون مرسلًا، فهي من مراسيل الزُّهري، وهي واهيةٌ كما تقدَّم مرارًا، **ومع ذلك قال ابن القيم** على لسان مُوجِبي الختانِ: «وهذا وإنْ كان مرسلًا فهو يصلُح للاعتضاد» (أحكام المولود ص ١٦٤)، ثم ذكر في الجواب عليهم على لسان المُسقِطين لوجوب الختان: «مراسيل الزُّهْري عندَهم من أضعف المراسيل، لا تصلُحُ للاحتجاج» (أحكام المولود ص ١٧٠).



[١٠٧٣ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: وَجَدْنَا فِي قَائِمِ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الصَّحِيفَةِ: «**إِنَّ الْأَقْلَفَ لَا يُتْرَكُ فِي الْإِسْلَامِ حَتَّى يَخْتَتِنَ، وَلَوْ بَلَغَ ثَمَانِينَ سَنَةً**».

❁ **الحكم: موضوع، قاله** الذهبي والألباني. **وضعَّفه** ابن عساكر.

التخريج:

[هق ١٧٦٢١ "واللفظ له" / عساكر (اختتان ٦)].

السند:

أخرجه البَيْهَقي في (السنن) - ومن طريقه ابنُ عساكر في (الاختتان) - قال: أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمد بن بُنْدَار القَزْويني بمكةَ، ثنا أبو محمد سَهْل بن أحمدَ الدِّيباجي، ثنا أبو عليٍّ محمد بن محمد بن الأَشْعَث، (ح)

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أبو بكر محمد بن داود بن سُلَيْمان الصوفي، قال: قُرِئ على أبي عليٍّ محمد بن محمد بن الأَشْعث الكوفي، حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب، ثنا أبي، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عليِّ بن الحسين بن عليٍّ، عن أبيه، عن أبيه عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقط جدًّا؛ فيه: أبو عليٍّ محمد بن محمد بن الأشعث؛ قال عنه

ابن عَدِي: «حمَله شدةُ ميْلِه إلى التشيُّع أن أخرج لنا نسختَه قريبًا من ألف حديث عن موسى بن إسماعيلَ بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، إلى أن ينتهيَ إلى عليٍّ والنبي ﷺ، كتاب كتاب يُخرجه إلينا بخطٍّ طَرِي على كاغِدٍ جديد، فيها مقاطيعُ، وعامَّتُها مسنَدة، مناكيرُ كلُّها أو عامتها، فذكرنا روايتَه هذه الأحاديثَ عن موسى هذا لأبي عبد الله الحسين بن عليِّ بن الحسن بن عليِّ بن عُمر بن عليِّ بن الحسن بن عليِّ بن أبي طالب - وكان شيخًا من أهل البيت بمصر، وهو أخ الناصر، وكان أكبرَ منه - فقال لنا: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنةً ما ذَكر قطُّ أن عنده شيئًا من الرواية، لا عن أبيه ولا عن غيره» (الكامل ٩/ ٤٤٦ - ٤٤٧).

وقال السَّهْمي: سألت أبا الحسن الدارَقُطْنيَّ عن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفيِّ، فقال: آية من آيات الله! ذلك الكتاب هو وضَعه، أعني: (العلويات) (سؤالات السَّهْمي ٥٢).

قال الألباني: «فهذا الأفَّاك هو آفة الحديث»، وقال عن الحديث: «موضوع» (الضعيفة ٢٩٩٧، ٥٤٥٤)، و(ضعيف الجامع ١٤١٥).

هذا وقد قصَّر البَيْهَقي، وابن عساكر، وابن القيِّم، في نقدهم لهذا الحديث؛

فأما البَيْهَقيُّ فقال - عَقِبَه -: «وهذا حديث ينفردُ به أهلُ البيت عليهم السلام بهذا الإسناد».

وأما ابنُ عساكرَ فقال - عقبه -: «تفرَّد به أبو عليّ ابن الأشعث، وليس بقوي في الحديث».

وأما ابن القيِّم فقال على لسان المُسْقِطين لوجوب الختان: «قالوا: وأما

حديث موسى بن إسماعيل بن جعفر عن آبائه فحديثٌ لا يُعرَف، ولم يروه أهلُ الحديث، ومَخرَجُه من هذا الوجهِ وحدَه تفرَّد به موسى بن إسماعيل عن آبائه بهذا السند، فهو نظيرُ أمثالِه من الأحاديث التي تفرَّد بها غيرُ الحُفَّاظ المعروفين بحمْل الحديث» (تحفة المولود ص ١٧١).

وأفضلُهم نقدًا هو ابن عساكر؛ لأنه تعرَّض لعلة الحديث الحقيقية، ألا وهي ابنُ الأَشْعث، غير أنه ألانَ فيه الكلامَ.

ولذا قال الذهبي – متعقِّبًا البَيْهَقيَّ –: «بل ذا موضوعٌ، مِن صنعة ابنِ الأشعث، فياليتَك صُنْتَ كتابَك عن إيراده» (المهذب ٧/ ٣٤٧٠).

وقال الألباني: «فالعجب من البَيْهقي – ثم ابنِ قيِّم الجَوْزية – كيف لم يُبَيِّنا ذلك؟! فلعلهما لم يَستحضِرا ترجمتَه. والله أعلم» (الضعيفة ١١/ ٧٨٨ – ٧٨٩).

تنبيهان:

الأول: ذَكر البُوصِيريُّ في (الإتحاف ٤/ ٤٨٣) أن هذا الحديث أخرجه الحاكمُ ومن طريقه البَيْهَقي، ولم يَنسِبْه للحاكم غيرُه، ولم نجدْه في المستدرك المطبوع، فإن لم يكن في بعض كتبه المفقودة كالتاريخ، فيحتمل أن يكون البُوصِيري اعتمد في ذلك على أن الحاكم هو أحدُ شيخَيِ البَيْهَقي في السند المذكور، ولكن لا يلزم من ذلك كونه أخرجه في (المستدرك) أو غيرِه من كتبه.

الثاني: الحديث عزاه المتَّقي الهندي في (كَنز العمال ٤٥٣١٠) للبيهقي عن الحسن بن عليٍّ، وهو وهَمٌ، فقد رواه البَيْهَقي من حديث عليٍّ رضي الله عنهما.

[١٠٧٤ط] حَدِيثُ الْحَسَنِ مَوْقُوفًا:

عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «يَا عَجَبًا لِهَذَا الرَّجُلِ [يَعْنِي: مَالِكَ بْنَ الْمُنْذِرِ (مِسْمَع بن مَالِكٍ)] لَقِيَ أَشْيَاخًا مِنْ أَهْلِ كَسْكَرَ [أَسْلَمُوا]، فَقَالَ: مَا أَنْتُمْ؟ قَالُوا: مُسْلِمُونَ، فَأَمَرَهُمْ فَفُتِّشُوا، فَوُجِدُوا غَيْرَ مُخَتَّنِينَ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَخُتِنُوا فِي هَذَا الشِّتَاءِ! (في شِدَّة هَذَا الْبَرْدِ!)، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ مَاتَ، وَقَدْ أَسْلَمَ مَعَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ الرُّومِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَالْحَبَشِيُّ، فَمَا فَتَّشَ أَحَدًا مِنْهُمْ أَوَ[1] مَا بَلَغَنِي أَنَّهُ فَتَّشَ أَحَدًا مِنْهُمْ».

❁ **الحكم: إسناده صحيح إلى الحسن.**

التخريج:

﴿بخ ١٢٥١ "والزيادتان له" / خلا (ترجل ١٩٢، ١٩٧ "واللفظ له") / هانئ ١٨٤٦ / حرب (طهارة ٤١٤)﴾.

السند:

قال البخاري في (الأدب المفرد): أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا مُعْتَمِر، قال: حدثني سَلْم[2] بن أبي الذَّيَّال، وكان صاحبَ حديث، قال: سمِعتُ الحسن يقول: . . . فذكره.

وأخرجه ابن هانئ في (مسائله)، والخَلَّالُ في (الترجُّل): من طريق

---

(١) في مطبوع (الترجل): (و)، والتصويب من (مسائل حرب)، وهو الأليق بالسياق، فهذا شكٌّ من الراوي.

(٢) تصحف في مطبوع (الأدب المفرد)، إلى (سالم)، والصواب المثبت كما في طبعة الخانجي، وكتب التراجم.

الإمام أحمدَ،

وأخرجه حَرْب بن إسماعيلَ الكرْمانيُّ في (مسائله): عن إسحاقَ، كلاهما عن مُعْتَمِر بن سُلَيْمان... به.

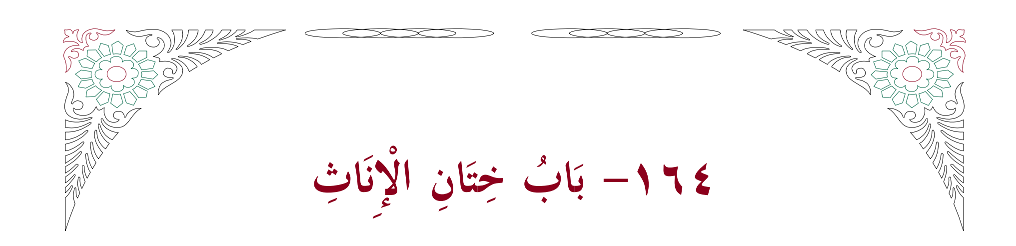
التحقيق

هذا إسناد صحيحٌ إلى الحسن، رجاله كلُّهم ثقات؛ فسَلْم بن أبي الذَّيَّال «ثقة» كما في (التقريب ٢٤٦٥)، ومُعْتَمِر بن سُلَيمانَ ثقةٌ مشهور من رجال الشيخين.

وقول الحسن هذا، يؤكِّد ما تقدَّم بيانُه من ضعْف كلِّ الأحاديث الواردةِ في هذا الباب،

فلو كان هناك شيءٌ عن النبي ﷺ لاشتهر وبلغ الحسنَ، لاسيما بعد حادثة مالك بن المنذر هذه، والله أعلم.





١٦٤- بَابُ خِتَانِ الْإِنَاثِ

[١٠٧٥ط] حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ:

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَخْتِنُ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «[إِذَا خَتَنْتِ فَـ]**لَا تَنْهَكِي؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَحْظَى لِلْمَرْأَةِ، وَأَحَبُّ إِلَى الْبَعْلِ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** أبو داود، وابن عَدِي، والبَيْهَقي، وعبدُ الحق الإشْبيلي، وابن القَطَّان، والنَّوَوي، وابن المُلَقِّن، والعِراقي، وابن حَجَر، والمُناوي.

اللغة:

قَوْله: **(لَا تَنْهَكِي) قال ابن الأثير:** «أي: لا تبالِغي في استقصاء الخِتان» (النهاية ٥/ ١٣٧)، **وقال أيضًا:** «أي: اقطَعِي بعضَ النَّواةِ، ولا تَسْتَأْصِليها» (النهاية ٢/ ٥٠٣).

التخريج:

﴿د ٥١٨٢ "واللفظ له" / عد (٩/ ٢٧٤) "والزيادة له ولغيره" / هق ١٧٦٢٢، ١٧٦٢٣ / شعب ٨٢٧٨ / ضح (٢/ ٣٤٦ - ٣٤٧)﴾.

السند:

أخرجه أبو داود في (السنن) - ومن طريقه البَيْهَقي في (الكبرى ١٧٦٢٣)،

والخطيب في (الموضح) - قال: حدثنا سُلَيْمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وعبد الوهاب بن عبد الرَّحيم الأَشْجعي، قالا: حدثنا مَرْوان، حدثنا محمد بن حسان - قال عبد الوهاب: الكوفيُّ -، عن عبد الملك بن عُمَير، عن أمِّ عطيةَ الأنصارية، به.

وأخرجه ابن عَدِي في (الكامل) - ومن طريقه البَيْهَقي في (الشعب) -: عن محمد بن خُرَيم القَزَّاز، عن هشام بن خالد، عن مَرْوان، به.

ومدارُه - عند الجميع - على مَرْوانَ بن معاوية الفَزَاري... به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه محمد بن حسان؛ وهو مجهول الحال والعين، وقيل: هو المَصْلوب الكذاب.

وبه أعلَّ الحديثَ أبو داود، فقال - عَقِبَه -: «ومحمد بن حسان مجهولٌ، وهذا الحديث ضعيفٌ».

وأقرَّه البَيْهَقي في (السنن الكبرى ١٧٦٢٣)، **وعبدُ الحق الإشْبيلي** في (الأحكام الوسطى ٤/ ١٤٤)، **وابنُ القَطَّان** في (أحكام النظر ص ١٧٩)، و(بيان الوهم والإيهام ٣/ ٢٦٥)، **والنَّوَويُّ** في (الخلاصة ١/ ٩٢).

وقال ابن عَدِي: «يَروي عنه مَرْوانُ الفزاريُّ أحاديثَه لا يوافَق عليها»، ثم ذكر له هذا الحديثَ وحديثًا آخرَ، وقال: «وهذان الحديثان لمحمد بن حسان هذا، وليس بمعروف، ومَرْوانُ الفزاري يَروي عن مشايخَ غيرِ معروفين، منهم هذا محمد بن حسان. فالحديث الأول: يرويه عن ابن أبي مُلَيْكة عبد الله بن يحيى، والحديث الثاني: بهذا الإسناد، غريبٌ عن عبد الملك بن عُمَير، لا أعرِفُه إلا من هذا الطريق، ولم أرَ لمحمد بن

حسان غيرَ هذين الحديثين» (الكامل ٩/ ٢٧٤).

وصرَّح البَيْهَقي بجهالته في (المعرفة ١٣/ ٦٢)، وابنُ دقيق العيد في (الإمام ١/ ٣٧٣)، والذهبيُّ في (الكاشف ٤٧٩١)، والحافظُ في (التهذيب ٤/ ٤٥٠) و(التقريب ٥٨١٠) وقال: «وقيل: هو ابن سعيدٍ المَصْلوب».

قلنا: وهذا قول الحافظ عبد الغني بن سعيد الأَزْدي في (إيضاح الإشكال) - كما في (البدر المنير ٨/ ٧٤٦) -؛ حيث جزم أن محمد بن حسان هذا هو محمد بن سعيد المصلوب (الكذاب)، وذكر له هذا الحديثَ. وكذا قال الخطيب في (الموضح ٢/ ٣٤٦)، وابنُ كثير في (جامع المسانيد ٤/ ٣٥٧).

وانتصر لهذا القول ابنُ المُلَقِّن، فقال - متعقِّبًا قولَ أبي داودَ السابقَ -: «قلت: أما جهالة محمد بن حسان فلا نُسلِّمُها له؛ لأنه الشامي المصلوب في الزندقة التالفُ، وقد استفدتُ ذلك من كتاب «إيضاح الإشكال» للحافظ عبد الغني؛ حيث قال: باب محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، ثم ذكر له حديثًا، ثم قال: وهو محمد بن أبي قيس، وذكر له حديثًا، ثم قال: وهو محمد بن الطبري، وذكر له حديثًا، ثم قال: وهو محمد بن حسان وروَى له هذا الحديثَ، وذكر له حديثًا آخَرَ. وهذا نفيس يتعيَّنُ على طالب الحديث الوقوفُ عليه».

وقال: «وأما قولُه: «الحديث ضعيف» فهو كما قال... يكفي في ضعفه محمد بن حسان السالفُ التالف» (البدر المنير ٨/ ٧٤٦).

وقال في (خلاصة البدر المنير ٢/ ٣٢٨): «رواه أبو داود، ثم قال: «فيه مجهول». قلت: لا، بل معروف كذاب وضَّاعٌ كما بينْتُه في الأصل، وهو

حديث ضعيف».

وتمسَّك الحافظُ بصنيع ابن عَدِي وبنسبة عبد الوهاب الأشجعيِّ له كوفيًّا، فقال: «والمصلوب ليس كوفيًّا، وإن جزم البخاري بأن المصلوب قالوا فيه: محمد بن حسان، فلا مانع من اتفاق اسمِ الراوي وأبيه مع آخَرَ، وقد أفرده ابنُ عَدِي وأورد له الحديثَ المذكور وآخَرَ، ثم قال: ليس بمعروف، ومَرْوانُ يروي عن مشايخَ مجهولين» (التهذيب ٩/ ١١٣).

وقال في (التلخيص الحبير ٤/١٥٥): «رواه أبو داود في السنن، وأعلَّه بمحمد بن حسان، فقال: إنه مجهول ضعيف، وتبِعه ابنُ عَدِي في تجهيله والبَيْهَقيُّ، وخالفهم عبدُ الغني بن سعيد، فقال: هو محمد بن سعيد المصلوب، وأورد هذا الحديثَ من طريقه في ترجمته».

العلة الثانية: الانقطاع بين عبد الملك بن عُمَير وأمِّ عطيةَ؛ فلا يعرف لعبد الملك روايةٌ عن أم عطيةَ سوى هذا الحديثِ، وقد رواه بعضُهم - كما سيأتي - عن عبد الملك، عن الضَّحَّاك بن قَيْس، قال: كانت بالمدينة امرأةٌ تَخفِضُ النساء، يقال لها: أمُّ عطية... الحديثَ.

وبهذه العلة أعلَّه الذهبيُّ، فقال - معقِّبًا على إعلال البَيْهَقي له بجهالة محمد بن حسان -: «ولا لقِيَ عبدُ الملك أمَّ عطية» (المهذب ٧/ ٣٤٧٠).

وقال الحافظ ابن حجر: «وأخرجه البَيْهَقي من الطريقين معًا، وظهر من مجموع ذلك أن عبد الملك دلَّسه عن أم عطية، والواسطة بينهما هو الضَّحَّاكُ بن قيس المذكورُ» (الإصابة ٥/ ٣٧٦).

والحديث ضعَّفه أيضًا العراقي في (تخريج الإحياء ١/ ٩١)، **والمُناويُّ** في (فيض القدير ١/ ٢١٦) فقال: «سنده ضعيف جدًّا».

وضعَّف سندَه أيضًا الشيخُ الألباني، لكن قوَّاه بشواهده، فقال: «لكن مجيء

الحديث من طرق متعددة ومخارجَ متباينةٍ لا يبعد أن يُعطي ذلك للحديث قوةً يَرتقي بها إلى درجة الحسن» (الصحيحة ٧٢٢)!.

قلنا: جُلُّ طرق هذا الحديثِ مناكيرُ، بعضُها يعود إلى بعض، والأخرى شديدة الضعف - كما سيأتي بيانُه مفصلًا -، فمِثْلُها لا يُقوِّي بعضُها بعضًا، ولا ترتقي إلى الحسن، والله أعلم.

وذكر بعضَ هذه الشواهدِ ابنُ القَطَّان في (أحكام النظر ص ١٧٩) وضعَّفها كلَّها، ثم قال: «فلا يصحُّ في هذا شيءٌ».

وكذا فعل ابن المُلَقِّن، وقال: «فتلخَّص أن طرقه كلَّها ضعيفةٌ» (البدر المنير ٨/ ٧٤٩). وسيأتي بيانُ ذلك مفصلًا فيما يأتي.

تنبيه:

ذكر عبدُ الحق الإشْبيلي في (الأحكام الوسطى ٤/ ١٤٤) الحديثَ من (سنن أبي داودَ) هكذا: «عن محمد بن حسان، قال: حدثنا عبد الوهاب الكوفيُّ، عن عبد الملك بن عُمَير...».

وتبِعه ابن القطَّان على هذا الخطإ، فتعقَّبه بقوله: «وضعَّفه بأن محمد بن حسان مجهولٌ،

ولم يبيِّن حال عبد الوهاب هذا، وهي لا تُعرَف» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٢٦٥)!

وعبد الوهاب ليس شيخًا لمحمد بن حسان، بل هو الأَشْجعي شيخُ أبي داودَ، حيث رواه عنه مقرونًا بسُلَيمانَ بن عبد الرحمن الدمشقي، وإنما أراد أبو داودَ أن يبيِّنَ أن عبد الوهاب صرَّح بنسبة محمد بن حسان هذا، فقال: «الكوفي».

[١٠٧٦ط] حَدِيثُ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ امْرَأَةٌ تَخْفِضُ النِّسَاءَ (الجَوَارِي)، يُقَالُ لَهَا: أُمُّ عَطِيَّةَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اخْفِضِي، وَلَا تَنْهَكِي؛ فَإِنَّهُ أَنْضَرُ (أَسْرَى) لِلْوَجْهِ، وَأَحْظَى عِنْدَ الزَّوْجِ**».

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** ابن دقيق العيد، والعراقي، وابنُ حَجَر، والسُّيوطي. **وأشار إلى ضعفه:** ابنُ مَعين، وأبو داود، والبَيْهَقي، وابنُ كثير.

الفوائد:

قال عبد الملك بن حبيب: «قوله: «**أَسْرَى لِلْوَجْهِ**» يقال: وأنْضَر وأكثرُ ماءً للوجه، فإذا بالغتْ في القطع وأكثرَتْ؛ أذهب ذلك ماءَ وجهِها، ومات لونُها.

وقوله: «**أَحْظَى عِنْدَ الزَّوْجِ**» يقال: ذلك أحسنُ في جماعها، ولا تبالِغ في قطع ذلك منها، فأدْنَى الأخذِ يَجْزي، وإنما هو ذلك للسُّنة» (أدب النساء ص ٢٧٩).

التخريج:

﴿ك ٦٣٨١ / طب (٨/ ٢٩٩/ ٨١٣٧) "واللفظ له" / هق ١٧٦٢٤ "والروايتان له ولغيره" / هقغ ٣٤٦٨ / هقع ١٧٤٨٠ / صحا ٣٨٩٨، ٣٨٩٩ / متفق ٧٦٧ / صمند (تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٠)، (كبير ١٢/ ٣٣٣) / كر (٢٤/ ٢٨٢)﴾.

التحقيق

هذا الحديث مداره على عُبيد الله بن عَمرو الرَّقِّي، وقد اختُلِف عليه على ثلاثة

أوجه:

الوجه الأول - وهو أرجحُها -: عن عُبيد الله بن عَمرو، عن رجل من أهل الكوفة، عن عبد الملك بن عُمَير، عن الضَّحَّاك بن قَيس، به.

أخرجه الطبراني في (الكبير ٨١٣٧) - ومن طريقه أبو نُعَيم في (الصحابة ٣٨٩٨) -، قال: حدثنا المِقْدام بن داودَ المصري، ثنا عليُّ بن مَعْبَد الرَّقِّي، ثنا عُبيد الله بن عَمرو، عن رجل من أهل الكوفة، عن عبد الملك بن عُمَير، عن الضَّحَّاك بن قيس، به.

ورواه المُفضَّل بن غَسَّان الغَلَابي في (تاريخه) - كما في (تهذيب التهذيب ٤/ ٤٤٩)، ومن طريقه البَيْهَقي في (الكبرى ١٧٦٢٤)، و(الصغرى ٣٤٦٨)، والخطيب في (المتفق والمفترق ٧٦٧) -،

ورواه البَيْهَقي في (المعرفة ١٣/ ٦٣): من طريق عبد الله بن أبي مسلم الحَرَّاني،

كلاهما (الغَلَابي، والحَرَّاني): عن عبد الله بن جعفر الرَّقِّي، عن عُبيد الله بن عَمرو الرَّقِّي، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: إبهام الراوي عن عبد الملك بن عمير؛ فإنه لم يُسَمَّ.

ويُشْبه أن يكون هذا المبهمُ هو: محمد بن حسان (صاحبَ حديث أمِّ عطيةَ المتقدِّم).

فقد قال البَيْهَقي: «والرجل الذي لم يُسَمِّه أراه محمد بن حسان الكوفي» (الصغرى عقب رقم ٣٤٦٩).

وهو ظاهر صنيع ابن دقيق العيد؛ حيث قال: «هذا الرجل الذي من أهل الكوفة مجهول» (الإمام ١/ ٤١٨)، ثم ذكر كلام البَيْهَقي في تجهيل محمد بن حسان.

وإلى هذا القول ذهب الحافظ ابنُ حجر؛ حيث قال: «وقد أَدخلَ عبدُ الله بن جعفر الرَّقِّيُّ - وهو أوثق من منصور - بين عُبيد الله وعبدِ الملك، الرجلَ الكوفيَّ الذي لم يُسَمِّه، فيظهر من رواية مَرْوانَ بن معاوية أنه محمد بن حسان الكوفي، فهو الذي تفرَّد به، وهو مجهول» (التهذيب ٤/ ٤٥٠).

وسواء صحَّ هذا القولُ أم لا، فالحُكم واحد، وهو: «الجهالة»، وقد يُتعقَّب بتسمية العلاء بن هلال له عند الحاكم، كما في الوجه الثاني، وجوابُه: أن العلاء هذا لا يُحتجُّ به - كما سيأتي -، وعليه؛ فلا يُقبل تسميتُه لهذا الراوي المبهَم، لا سيما وقد قال فيه ابن حِبَّان: «يقلب الأسانيد، ويغيِّر الأسماءَ»، والله أعلم.

وقال ابن كثير - عَقِبَ طريقِ الطبراني هذا -: «أظن أن هذا المتهَم في هذا الإسناد هو محمد بن سعيد المصلوب الكذوب؛ فقد روَى أبو داودَ من طريقه، عن عبد الملك بن عُمَير، عن أمِّ عطيةَ الأنصاريةِ...» (جامع المسانيد ٤/ ٣٥٧).

الثانية: الإرسال؛ فإن الضَّحَّاك بن قيس هذا ليس هو الفِهْرِيَّ الصحابي؛ كما ذهب إلى ذلك الحاكمُ، حيث أورد هذا الحديثَ في «ترجمته» من (المستدرك ٦٣٨١)، وكذا ابنُ مَنْدَه وأبو نُعَيم في (الصحابة).

فقد جزم ابن مَعين وغيرُه، أن الضَّحَّاك هذا آخَرُ غيرُ الفِهْري؛

فقد قال المُفَضَّل الغَلَابي في «أسئلته لابن مَعين»: سألتُ أبا زكريا - يعني: يحيى بنَ مَعين - عن حديث حدثَنيه عبد الله بن جعفر، عن عُبيد الله بن عَمْرو، حدثني رجل من أهل الكوفة، عن عبد الملك بن عُمير، عن الضَّحَّاك بن قيس، قال: كان بالمدينة امرأةٌ... الحديثَ؟ فقال: «الضَّحَّاك بن قيس ليس هو الفِهْريَّ» (تهذيب التهذيب ٤/ ٤٤٩)، و(٩/ ١١٢).

وتبِعه الخطيبُ في (المتفق والمفترق ٢/ ١٢٢٩)، والبَيْهَقي في (المعرفة ١٣/ ٦٣)، وفي (الكبرى ١٧٦٢٤)[1].

وقال ابن عساكر: «ذكر أبو الطيب فيما قرأتُه على أبي محمد السُّلَمي عنه: أن الضَّحَّاك بن قيس هذا آخَرُ غيرُ الفِهْري» (تاريخ دمشق ٢٤/ ٢٨٢).

ولهذا قال الحافظ: «هذا تابعيٌّ أرسل هذا الحديثَ» (الإصابة ٥/ ٣٧٥).

وقال السُّيوطي: «عن الضَّحَّاك مرسلًا» (الجامع الكبير ١٢/ ٣٢٨/ ٢٦٨٠١).

وقد أشار لذلك أيضًا أبو داودَ؛ حيث قال - عَقِبَ حديثِ أمِّ عطيةَ -: «رُوي عن عُبيد الله بن عَمرو، عن عبد الملك، بمعناه وإسنادِه»، ثم قال: «ليس هو بالقوي، وقد رُوي مرسلًا» (السنن ٥٢٧١).

ومع هذا قال عليٌّ القاري: «رواه الطبراني بسند صحيح»!! (مرقاة المفاتيح

(١) كذا نقل كلامَ ابن مَعِينٍ ابنُ حجر في (تهذيبه)، ورواه البَيْهَقي والخطيبُ بسنديْهما إلى المُفَضَّل، ووقع في مطبوع (إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٢٢): «الضَّحَّاك بن قيس هذا هو الفِهْري، وهو شيخ»! كذا بإسقاط كلمة «ليس»، والصواب بإثباتها، كما استفاض النقلُ بذلك.

٧/ ٢٨٣٤).

قلنا: ولو غضضْنا الطرْفَ عن الضَّحَّاك، فكيف يصحُّ سندُ الطبراني وفيه - مع الرجل المبهم - المِقْدَام بن داود، وقد ضعَّفه النَّسائي والدارَقُطْني وغيرُهما، كما في (اللسان ٧٩٠٠).

الوجه الثاني: عن عُبيد الله بن عَمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسة، عن عبد الملك بن عُمَير، عن الضَّحَّاك بن قيس، به.

أخرجه الحاكم في (المستدرك ٦٣٨١) قال: حدثناه أحمد بن سلمان الفقيهُ ببغداد، ثنا هلال بن العلاء الرَّقِّي، ثنا أَبي، ثنا عُبيد الله بن عَمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسة، عن عبد الملك بن عُمَير، عن الضَّحَّاك بن قيس، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه العلاء بن هلال، قال عنه أبو حاتم: «منكَر الحديث، ضعيف الحديث»، وقال النَّسائي: «هلال بن العلاء روى عن أبيه غيرَ حديثٍ منكَر، فلا أدري منه أتَى أو من أبيه»، وقال الخطيب: «في بعض حديثِه نُكْرةٌ»، وذكره ابن حِبَّان في (المجروحين) وقال: «يقلب الأسانيد، ويغيِّر الأسماء؛ فلا يجوز الاحتجاجُ به»، وانظر ترجمته في (التهذيب ٨/ ١٩٣ - ١٩٤)، ولَيَّنه الحافظُ في (التقريب ٥٢٥٩).

وقد سار في هذا الحديث على الجادة، فقال: «عن عُبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسة»، والصواب: «عن عُبيد الله بن عَمرو، عن رجل»، هكذا مبهمًا، كما تقدَّم.

وعلى فرْض ثبوتِه، ففيه أيضًا علةُ الإرسال السابقة.

الوجه الثالث: عن عُبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك بن عُمَير، عن الضَّحَّاك، به. بإسقاط الواسطة بين عُبيد الله وعبدِ الملك.

أخرجه أبو نُعَيم في (الصحابة ٣٨٩٩)، قال: حدثناه أبو عَمرو بن حَمْدان، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا أحمد بن آدمَ الجُرْجاني، ثنا أبو النضْر منصور بن صُقَير، عن عُبيد الله بن عَمرو، عن عبد الملك بن عُمَير، عن الضحاك، به.

وأخرجه ابن مَنْدَه في (الصحابة) - كما في (تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٠) -، وابن عساكر في (تاريخه ٢٤/ ٢٨٢): من طريق منصور بن صُقَير... به.

وهذا إسناد منكر؛ فيه منصور بن صُقَير؛ قال عنه أبو حاتم: «ليس بقوي، وفي حديثه اضطراب»، وقال ابن حِبَّان: «يروي المقلوبات، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفرد به»، وضعَّفه الحافظ في (التقريب ٦٩٠٣)، وانظر ترجمته في (التهذيب ١٠/ ٣٠٩ - ٣١٠).

وقد خالف الجماعةَ بإسقاط الواسطة بين عُبيد الله بن عَمرو وعبدِ الملك.

وثَمَّة أوجهٌ أخرى على عُبيد الله بن عَمرو، سيأتي الكلامُ عليها فيما يأتي من شواهدَ.

والحديث ضعَّفه العراقي في (تخريج الإحياء ١/ ٩١).

ومع ما تقدَّم مِن علل، وتضعيفِ العلماء له، **رمز لصحته السُّيوطيُّ** في (الجامع الصغير ٢٩٧)! **وحسَّنه الألباني بشواهده** في (الصحيحة ٧٢٢)! وقد تقدَّم الجوابُ عن ذلك.



[١٠٧٧ط] حَدِيثُ عَطِيَّةَ الْقُرَظِيِّ:

عَنْ عَطِيَّةَ الْقُرَظِيِّ، قَالَ: كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ خَافِضَةٌ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ عَطِيَّةَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَشِمِّي وَلَا تَحُفِّي؛ فَإِنَّهُ أَسْرَى لِلْوَجْهِ، وَأَحْظَى عِنْدَ الزَّوْجِ**».

۞ **الحكم: ضعيف.**

التخريج:

〘عيال ٥٧٩ "واللفظ له" / مديني (صحابة - أسد ٧/ ٣٥٦)〙.

السند:

قال ابن أبي الدنيا في (كتاب العيال): حدثنا يحيى بن يوسف الزِّمِّي، حدثنا عُبيد الله بن عَمرو، عن عطيةَ القُرَظي، به.

التحقيق

هذا إسناد منقطع؛ عُبيد الله بن عَمرو لم يسمع من عطيةَ، بل ولم يدركه؛ فقد وُلد عُبيدُ الله بعد موت عطيةَ القُرَظي بما يزيدُ على ثلاثين سنةً، وإنما يَروي عنه بواسطة عبد الملك بن عُمير.

وقد وصله أبو موسى المَدِيني في (ذيل معرفة الصحابة) - كما في (أُسْد ٧/ ٣٥٦)[(١)] - من طريق الوليد بن صالح، عن عُبيد الله بن عمرو، عن

(١) كذا في (أُسْد الغابة)، وعزاه ابن المُلَقِّن في (البدر المنير ٨/ ٧٤٨) لأبي نُعَيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة)، ونقل عنه نحو ما نقله ابن الأثير عن أبي موسى، ولم نجده في المطبوع، فالذي يبدو أنه سبْق قلم، والصواب ما ذكره ابنُ الأثير، والله أعلم.

عبد الملك بن عُمير، عن عطيةَ به.

وهذا إسناد ظاهره الصحة إنْ صح إلى الوليد، فإننا لم نقف على سنده من أبي موسى المَدِيني إلى الوليد، وبينهما مفاوز.

ولو صح فيكون هذا وجهًا آخَرَ للخلاف على عُبيد الله بن عَمرو؛ فيكون اضطرابًا، والله أعلم.

وقال أبو موسى - عَقِبه -: «وهذا الحديث يُروَى بغير هذا الإسناد».



[١٠٧٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «**يَا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ، اخْتَضِبْنَ غَمْسًا**[(١)]**، وَاخْفِضْنَ وَلَا تُنْهِكْنَ؛ فَإِنَّهُ** [أَسْرَى لِلْوَجْهِ، وَ] ١ **أَحْظَى** [لِإِمَائِكُنَّ[(١)]] ٢ **عِنْدَ أَزْوَاجِكُنَّ، وَإِيَّاكُنْ وَكُفْرَ الْمُنَعَّمِينَ**». قال مِنْدَل: يعني: الأزواجَ.

۞ **الحكم: ضعيف، وضعَّفه** البَيْهَقي، وابن القطان، وابنُ المُلَقِّن، والهَيْثمي، وابن حَجَر.

وحكم ابن عَدِي وابن طاهر المقدسيُّ على أحد طريقيه بالوضع.

اللغة:

قال ابن منظور: «اختضبَتِ المرأةُ غَمْسًا: غمسَتْ يديها خِضابًا مستويًا من غير تصوير» (لسان العرب ٦/ ١٥٦).

التخريج:

﴿بز ٦١٧٨ "واللفظ له" / عد (٤/ ٢٩٩ - ٣٠٠) "والزيادة الأولى له" / شعب ٨٢٧٩ "والزيادة الثانية له" / سمعانش (ص ٦١١ - ٦١٢) / أصم ٥٣٠﴾.

(١) تصحفت في مطبوع (مسند البزَّار) إلى: «خمسًا»، والصواب المثبت كما في (كشف الأستار ٣٠١٤) و(مجمع الزوائد ٨٨٨١)، وكذا نقله عن البزَّار غيرُ واحد، وكذا في بقية المصادر، وانظر اللغة.

(٢) كذا في طبعة الرشد لـ(شعب الإيمان)، ووقعت في طبعة دار الكتب العلمية: «لِإِنَاثِكُنَّ»، وفي مصنفات الأَصَمِّ: «لأيامكن».

التحقيق

هذا الحديث له طريقان عن ابن عُمر:

الطريق الأول:

أخرجه البزَّار في (المسند)، قال: حدثنا سَهْل بن بحْر، حدثنا عليُّ بن عبد الحميد، حدثنا منْدَل بن عليٍّ، عن ابن جُرَيج، عن إسماعيل بن أُمَيَّة، عن نافع، عن ابن عُمر، به.

ورواه أبو العباس الأَصَمُّ كما في (مجموع مصنفاته)، والبَيْهَقيُّ في (الشُّعَب)، والسَّمْعاني في المنتخب): من طريق محمد بن صالح، عن عليِّ بن عبد الحميد، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: فيه منْدَل بن عليٍّ، وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٦٨٨٣).

وبه ضعَّفه البَيْهقي، حيث قال عَقِبه: «منْدَل بن عليٍّ ضعيفٌ» (الشعب).

وقال ابن القَطَّان: «ضعيف؛ لضعف منْدَل» (أحكام النظر ص ١٧٩).

وقال الهيثمي: «رواه البزَّار، وفيه مِنْدل بن عليٍّ، وهو ضعيف، وقد وُثِّق، وبقية رجاله ثقات» (المجمع ٨٨٨١).

وكذا ضعَّفه بمنْدَل: ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ٨/ ٧٤٩)، **وابنُ حجر** في (التلخيص ٤/ ١٥٥).

الثانية: عنعنة ابن جُرَيج؛ وهو مدلِّس قبيحُ التدليس، لا يدلِّس إلا فيما سمِعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرِهما، كما قال الدارَقُطْني في (سؤالات الحاكم ٢٦٥).

الطريق الثاني:

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل)، قال: حدثنا عُبيد بن هشام، حدثنا خالد بن عَمرو القُرَشي، عن اللَّيْث، عن يزيدَ بن أبي حبيب، عن سالم، عن أبيه، به.

وهذا إسناد تالف؛ فيه خالد بن عَمرو بن محمد القُرَشي؛ وهو كذاب وضَّاعٌ، قال الحافظ: «رماه ابن مَعِين بالكذب، ونسبه صالح جَزَرة وغيرُه إلى الوضع» (التقريب ١٦٦٠).

وذكر ابن عَدِي هذا الحديثَ في ترجمته - مع جملة من أحاديثه - ثم قال: «وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلُّها باطلةٌ، وعندي أن خالد بن عَمرو وضعها على الليث؛ ونسخة الليثِ عن يزيدَ بن أبي حبيب عندنا من حديث يحيى بن بُكَيْر وقُتَيْبَةَ وابنِ رُمْح وابنِ زُغْبَة ويزيدَ بن مَوْهَب، وليس فيه من هذا شيءٌ» (الكامل ٤/ ٣٠١).

وقال ابن القَيْسَراني: «خالدٌ هذا متروك الحديث. والحديث موضوع» (الذخيرة ٦٤٦٣).

وقال ابن القَطَّان: «يرويه عن الليث خالدٌ... وهو ضعيف جدًّا، في حدِّ مَن يُتَّهَم» (أحكام النظر ص ١٧٩)، **وتبِعه ابن المُلَقِّن** في (البدر المنير ٨/ ٧٤٩).

وقال الحافظ: «وفي إسناده - يعني: البزَّار - منْدَل بن عليٍّ، وهو ضعيف، وفي إسناد ابن عَدِي خالد بن عَمرو القرشيُّ، وهو أضعف من منْدَل» (التلخيص ٤/ ١٥٥).

وذكر الألباني في (الصحيحة ٧٢٢) طريقَ منْدَل، **وأعلَّه به،** ثم قال:

«وبالجملة، فالحديث بهذه الطرق والشواهدِ صحيحٌ. والله أعلم»!!.

والذي نراه - والله أعلم - عدمُ تقوية هذه الطرق بعضِها ببعض؛ لنكارتها وشدةِ ضعفِها.

وقد أشار لذلك ابنُ المُلَقِّن، عَقِب تضعيفِه لحديث ابن عُمر هذا؛ حيث قال: «فتلخَّص أن طرقه كلَّها ضعيفة، وقد صرَّح ابن القَطَّان الحافظُ في كتابه (أحكام النظر) أيضًا بأنه لا يصحُّ منها شيءٌ» (البدر المنير ٨/ ٧٤٩).



[١٠٧٩ط] حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأُمِّ عَطِيَّةَ: «[يَا أُمَّ عَطِيَّةَ] إِذَا أَخْفَضْتِ فَأَشِمِّي، وَلَا تَنْهَكِي؛ فَإِنَّهُ أَسْرَى (أَضْوَأُ) لِلْوَجْهِ، وَأَحْظَى عِنْدَ الزَّوْجِ».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا. وضعَّفه** البَيْهَقي، وابنُ القَيْسَراني، وابن القطان، والذهبي. **واستنكره** عُبيد الله بن عُمر القَوَاريريُّ، **وهو ظاهر صنيع** ابن عَدِي.

اللغة:

قوله: **(أَشِمِّي، وَلَا تَنْهَكِي)، قال ابن الأثير:** «شبَّه القَطْعَ اليسيرَ بإشمام الرائحة، والنَّهْكَ بالمبالغة فيه، أي: اقطعي بعضَ النواة ولا تستأصليها» (النهاية ٢/ ٥٠٣).

التخريج:

﴿طس ٢٢٥٣ / طص ١٢٢ / عيال ٥٧٨ "واللفظ له" / هق ١٧٦٢٥ / جرح (٣/ ٦١٣) / عد (٥/ ١٥٤) / غخطا (٢/ ٣٦٠ - ٣٦١) / لا ١٨٢١ / خط (٣/ ٢٧٧ - ٢٧٨) "والزيادة والرواية له" / أمالي ثعلب (كبير ١٢/ ٣٢٨/ ٢٦٨٠٢) / وعاة (٢/ ٤١٥)﴾.

السند:

قال ابن أبي الدنيا في كتاب (العيال): حدثنا محمد بن سلَّام الجُمَحي، حدثنا زائِدة بن أبي الرُّقَاد، عن ثابت، عن أنس بن مالك، به.

ورواه الطبراني في (معجميه): عن أحمد بن يحيى ثَعْلَب النَّحْوي، عن محمد بن سلَّام الجُمَحي، به.

ومدار الحديث - عند الجميع - على محمد بن سلَّام الجُمَحي، عن زائِدة بن أبي الرُّقاد، به.

وقال الطبراني بإِثْره: «لم يروِ هذا الحديثَ عن أنسٍ إلا ثابتٌ، ولا عن ثابت إلا زائِدةُ بن أبي الرُّقاد، تفرَّد به محمد بنُ سلَّام الجُمَحي» (الأوسط).

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه زائِدة بن أبي الرُّقاد؛ قال عنه ابن مَعين: «ليس بشيء» (تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين ٢١٩)، وقال البخاري: «منكَر الحديث» (التاريخ الكبير ٣/ ٤٣٣) - واعتمده الذهبي في (الكاشف ١٦٠٧)-، وكذا قال النَّسائي في (الضعفاء والمتروكين ٢١٩)، وقال في (الكنى): «ليس بثقة» (تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٥)، وقال أبو حاتم: «يحدِّث عن زياد النُّمَيْري عن أنس أحاديثَ مرفوعة منكرة، فلا ندري منه أو من زياد، ولا أعلم روَى عن غير زياد، فكنا نَعتبِر بحديثه» (الجرح والتعديل ٣/ ٦١٣).

قلنا: وهذا الحديث من غير روايته عن زياد، وهو منكَر لم يروِه عن ثابتٍ غيرُه، ولذا قال ابن حِبَّان: «يروي المناكير عن المشاهير، لا يُحتجُّ به، ولا يُكتب إلا للاعتبار» (المجروحين ١/ ٣٨٦). وقال الحافظ: «منكر الحديث» (التقريب ١٩٨١).

وأما عُبيد الله بن عُمر القَوَاريري، فنَقل عنه ابنُ أبي خَيْثَمة أنه قال: «لم يكن بزائدةَ بن أبي الرُّقاد بأسٌ، وكتبتُ كلَّ شيء عنده»، وأنكر هذا الحديثَ الذي حدثنا به ابنُ سلَّام. (الجرح والتعديل ٣/ ٦١٣).

قال ابن شاهين: «وهذا الكلام في زائدةَ بن أبي الرُّقاد يوجب التوقفَ فيه؛

لأن يحيى بن مَعين ذمَّه، والقَواريري - وكان من نبلاء أهل العلم - مدحه، وأنكر أن يكون حدَّث بحديث ثابت عن أنس هذا الذي حدَّث به محمد بن سلَّام. والله أعلم» (المختلف فيهم ص ٣١).

قلنا: لم يذُمَّه ابنُ مَعين وحدَه، بل تابعه على ذلك جهابذة اُلحديث ونُقَّادُه، والقَواريريُّ - وإن كان من نبلاء أهل العلم - إلا أنه ليس من المعتنين بالجرح والتعديل ونقدِ الرجال، فلعله مدحه لدينه وصلاحه. والله أعلم.

والحديث ذكره ابن عَدِي في ترجمته، وقال: «وهذا يرويه عن ثابتٍ زائدةُ بن أبي الرُّقاد، ولا أعلم يرويه غيره، وزائدة بن أبي الرُّقاد له أحاديثُ حِسانٌ، يروي عنه المُقَدَّمي، والقَواريري، ومحمد بن سلَّام، وغيرُهم، وهي أحاديثُ إفراداتٌ، وفي بعض أحاديثه ما يُنكَر».

ولذا قال البَيْهَقي: «ورُوِّينا في رواية ضعيفة عن أنس، في هذا الحديث: «**إِذَا خَفَضْتِ فَأَشِمِّي، وَلَا تَنْهَكِي**»» (الصغرى ٣٤٧٠).

وأعلَّه بزائدةَ: ابنُ القَيْسَراني في (ذخيرة الحفاظ ١٤٨٨)، **وابنُ القَطَّان** في (أحكام النظر ص ١٧٩)، **والذهبيُّ** في (المهذب ٧/ ٣٤٧١).

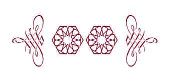
ومحمد بن سلَّام الجُمَحي أيضًا، وإن كان من أئمة الأدب، وقال فيه الحافظ صالح جَزَرة: «صدوق»، فقد قال أبو خَيْثَمة زُهَير بن حرْب: «لا يُكتَب عن محمد بن سلَّام الحديثُ، رجلٌ يُرمَى بالقدَر، إنما يُكتَب عنه الشِّعرُ، وأما الحديثُ فلا». انظر: (لسان الميزان ٦٨٤٩).

وقد استُنكر عليه هذا الحديثُ، كما تقدَّم عن القَواريري. وفي (تاريخ بغداد ٣/ ٢٧٦) حديثٌ آخر خطَّأه فيه الإمام أحمد. هذا مع أنه مقِلٌّ جدًّا من رواية الحديث، ولم يخرِّج له أصحابُ الكتب الستة ولا التسعة شيئًا،

ومن هنا يظهر ترجيحُ كلام أبي خَيْثَمة على صالح جزرة، والله أعلم.

ومع ذلك قال الهيثمي: «إسناده حسن»!! (المجمع ٨٨٨٦).

ولحديث أنس طريقٌ آخَرُ تراه فيما يلي:



١- رِوَايَةُ: «أُمِّ أَيْمَنَ» بَدَلَ «أُمِّ عَطِيَّةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَتْ خَتَّانَةٌ بِالْمَدِينَةِ، يُقَالُ لَهَا: أُمُّ أَيْمَنَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا أُمَّ أَيْمَنَ، إِذَا خَفَضْتِ فَأَضْجِعِي يَدَكِ، وَلا تَنْهَكِيهِ؛ فَإِنَّهُ أَسْنَى**[١] **لِلْوَجْهِ، وَأَحْظَى عِنْدَ الرِّجَالِ** (لِلزَّوْجِ)».

الحكم: ضعيف جدًّا.

التخريج:

[محد (٣/ ٣٤٦ - ٣٤٧) "واللفظ له" / أصبهان (١/ ٢٩٦) "والرواية له"].

السند:

رواه أبو الشيخ في (طبقات المحدِّثين) - وعنه أبو نُعَيم في (تاريخه) - قال: حدثنا جعفر بن أحمد [بن فارس]، قال: ثنا إسماعيل بن أبي أُميَّة، قال: ثنا أبو هلال الرَّاسِبي، قال: سمِعت الحسن، قال: ثنا أنس بن مالك، به.

(١) كذا عند أبي الشيخ وأبي نُعَيم، والذي تقدَّم في الأحاديث السابقة: «أَسْرَى»، فنخشى أن تكون لفظة «أَسْنَى» مصحفةً منها، والله أعلم.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: إسماعيل بن أبي أُميَّة؛ لم يتبيَّن لنا مَن هو، والظاهر أنه هو الذي قال عنه الذهبي - وتبِعه الحافظ -: «حدَّث عن أبي الأَشْهب العُطارِدي. تركه الدارَقُطْني» (الميزان ٨٥٠)، و(اللسان ١١٣٧).

وإلى هذا جَنَح الألباني في (الصحيحة ٧٢٢).

الثانية: أبو هلال الرَّاسبي، وهو وإن وثَّقه بعضُهم؛ فالجمهور على تليينه لسُوء حفظه، ولذا قال الحافظ: «صدوق، فيه لِينٌ» (التقريب ٥٩٢٣).

فتفرُّد مثلِه عن الحسن البصري - وهو مَن هو - لا يُحتمَل.

ومع هاتين العلتين حسَّنه الألباني بشواهده في (الصحيحة ٧٢٢)!.



[١٠٨٠ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ خَفَّاضَةٌ بِالْمَدِينَةِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا خَفَضْتِ فَأَشِمِّي، وَلَا تَنْهَكِي؛ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ لِلْوَجْهِ، وَأَرْضَى لِلزَّوْجِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا. واستغربه** الدارَقُطْني.

التخريج:

﴿خط (١٤/ ٢٣٢ - ٢٣٣) "واللفظ له" / فقط (أطراف ٤٣٢)﴾.

السند:

قال الخطيب في (تاريخ بغداد): أخبرنا عليُّ بن القاسم بن الحسن الشاهد بالبصرة، قال: حدثنا عليُّ بن إسحاق المَادَرائي، قال: حدثنا محمد بن يونس، قال: حدثنا أبو غَسَّان عوف بن محمد، (ح)

وأخبرنا الحسن بن الحسين النِّعالي - واللفظ له -، قال: أخبرنا محمد بن الحسن بن عليٍّ اليَقْطِيني، قال: حدثنا صالح بن أحمد بن يونس، قال: حدثنا محمد بن موسى بن عبد الرحمن، قال: حدثنا عَوْف بن محمد أبو غَسَّان، قال: حدثنا أبو تَغْلِبَ عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، قال: حدثنا مِسْعَر، عن عَمرو بن مُرَّةَ، عن أبي البَخْتَري، عن عليٍّ، به.

ورواه الدارَقُطْني في (الأفراد): من طريق عوف بن محمد، به. وقال: «تفرَّد به عَوْفُ بن محمد، عن أبي تَغْلِبَ» (أطراف الغرائب والأفراد ١/ ٢٧٩).

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا، فيه علتان:

الأولى: الانقطاع بين عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبي البَخْتَري؛ فإن أبا البَخْتَري لم يسمع من عليٍّ شيئًا ولم يدرِكْه، كما قال شُعبةُ وابنُ مَعين وابن المَدِيني وأبو حاتم وأبو زُرْعة وغيرُهم. انظر: (المراسيل لابن أبي حاتم ص ٧٤، وص ٧٦ - ٧٧) ولذا قال العَلَائي: «كثير الإرسال عن عُمر وعليٍّ وابنِ مسعود وحُذيفةَ وغيرِهم» (جامع التحصيل ٢٤٢).

الثانية: أبو تَغْلِب عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن؛ لم نجد له ترجمة، وكذا قال الألباني في (الصحيحة ٢/ ٣٤٥).

وقد تفرَّد بهذا الحديث عن مِسْعَر دون أصحابه الثقاتِ المعروفين، مما يجعله منكَرًا.

وقد أشار لذلك الدارَقُطْني بقوله: «غريبٌ من حديث مِسْعَر عن عَمرو بن مُرَّةَ عنه، تفرَّد به عَوف بن محمد عن أبي تَغْلِبَ عنه».

ومع ذلك حسَّنه الألباني بشواهده في (الصحيحة ٧٢٢)!.

وأضاف علة أخرى في سنده، وهي أن عوف بن محمد ترجم له الخطيبُ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

كذا قال! وعَوْفٌ هذا، قال عنه أبو حاتم: «ثقة» (الجرح والتعديل ٧/ ١٦)، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٥٢١)، (٨/ ٥٢٣).



١٦٥- بَابُ مَا رُوِيَ فِي حُكْمِ الْخِتَانِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

[١٠٨١ط] حَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ:

عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ**».

۞ **الحكم:** **ضعيف مضطرب. وضعَّفه** البَيْهَقي، وابنُ عبد البر - **وأقرَّه** عبد الحق الإشْبيلي والعراقي -، وابن القَطَّان، وابنُ كَثير، وابن عبد الهادي، وابن المُلَقِّن، والبُوصِيري، وابن حَجَر، وبدر الدين العَيْني، والمُناوي، والشوكاني، والعظيم آبادي، والألباني.

التخريج:

﴿ش ٢٦٩٩٨ "واللفظ له" / مش (خيرة ٤٨١) / شد ١٨٦ / عل (خيرة ٤٨١/ ٢) / عيال ٥٧٦ / طب (٧/ ٢٧٣ - ٢٧٤/ ٧١١٢، ٧١١٣) / خلا (ترجل٢٠٠) / مخلص ٢٨٠٧ / كر (٢٢/ ١٥٦)﴾.

السند:

أخرجه ابن أبي شَيْبة في (المصنَّف، والأدب، والمسند) - وعنه أبو يَعلَى- قال: حدثنا عَبَّاد بن العَوَّام، عن حَجَّاج، عن رجل، عن أبي المَلِيح، عن شَدَّاد بن أَوْس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا، مسلسَل بالعِلل:

الأولى: إبهام الراوي عن أبي المَلِيح.

وأعلَّه بهذه العلةِ ابنُ كثير في (جامع المسانيد ٤/ ٢١٠) فقال: «فيه ضعْفٌ، ومبهَم[1]».

وبعضُهم يُطلِق على المبهَم منقطعًا، **ولعل هذا ما أراده ابنُ القَطَّان** بقوله: «منقطع الإسناد» (أحكام النظر ص ١٧٩).

والثانية والثالثة والرابعة: ضعْفُ الحَجَّاج بن أَرْطَاة، وعنعنتُه، واضطرابُه؛ فقد قال فيه الحافظ: «صدوق، كثير الخطإِ والتدليسِ» (التقريب ١١١٩)، وقد عنعن، **واضطرب فيه على عدة أوجُهٍ:**

الوجه الأول: عن حَجَّاج، عن رجل، عن أبي المَلِيح، عن شَدَّاد، به، وقد تقدَّم.

الوجه الثاني: عن حَجَّاج، عن أبي المَلِيح، عن شَدَّاد، به. (بإسقاط الرجل المبهَم).

أخرجه الخَلَّال في (الترجُّل ٢٠٠): عن حرْبٍ الكرماني.

وأخرجه أبو طاهر المُخَلِّص في (المخلصيات ٢٨٠٧): عن يحيى بن صاعد، عن عليِّ بن المنذر.

وأخرجه ابن عساكر في (تاريخه ٢٢/ ١٥٦): من طريق عليِّ بن حرْب.

ثلاثتُهم: عن محمد بن فُضَيل، عن حَجَّاج بن أَرْطَاة، به.

(١) تصحفت في المطبوع إلى: «متهم».

الوجه الثالث: عن حَجَّاج، عن أبي المَلِيح، عن أبيه، عن شدَّاد، به. (هكذا بإسقاط الرجل، وزيادةِ أسامةَ والدِ أبي المَلِيح).

أخرجه ابن أبي الدنيا في (العيال ٥٧٦)، والطبراني في (الكبير ٧١١٣): من طريق حفْص بن غِيَاث.

وأخرجه الطبراني في (الكبير ٧١١٢): من طريق محمد بن فُضَيل.

كلاهما عن حَجَّاج، به.

الوجه الرابع: عن حَجَّاج، عن أبي المَلِيح، عن أبيه، مرفوعًا.

أخرجه أحمد (المسند ٢٠٧١٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في (التحقيق ١٨٧١) -: عن سُرَيج، عن عَبَّاد بن العَوَّام.

وأخرجه البَيْهَقي في (الكبرى ١٧٦٣٠): من طريق حفْص بن غِيَاث.

كلاهما: عن حَجَّاج به. وسيأتي قريبًا.

الوجه الخامس: عن الحَجَّاج، عن مَكْحُول، عن أبي أيوبَ، مرفوعًا.

أخرجه البَيْهَقي في (الكبرى ١٧٦٣١)، من طريق عبد الواحد بن زياد، ثنا الحَجَّاج، به. وسيأتي قريبًا أيضًا.

فهذه خمسةُ أوجُهٍ رُواتُها كلُّها ثقات؛ مما يدل على أن الاضطراب فيها من حَجَّاج نفْسِه، والله أعلم.

وأعلَّه بالحجاج: البَيْهَقيُّ في (الكبرى)، وقال في (المعرفة ١٣/ ٦٣): «ورواه الحَجَّاج بن أَرْطاة من وجهين آخَرين مرفوعًا، ولا يثبُت».

وقال ابن عبد البر: «يدور على حَجَّاج بن أَرْطاة، وليس ممن يُحتج بما انفرد به» (التمهيد ٢١/ ٥٩). **وأقرَّه عبد الحق الإشْبيلي** في (الأحكام الوسطى

٤/ ١٤٤)، **والعراقيُّ** في (طرح التثريب ٢/ ٧٥).

وكذا ضعَّفه بالحَجَّاج: ابنُ كثير في (جامع المسانيد والسنن ٤/ ١٨٤، ٤/ ٢١٠).

وذكره ابن عبد الهادي في (رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة ص ٥٤).

وقال ابن المُلَقِّن: «هذا الحديث ضعيفٌ بمَرَّة» (البدر المنير ٨/ ٧٤٣)، وكذا ضعَّفه في (التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩/ ١٦٠).

وقال البُوصِيري - بعد أن ذكر بعضَ الأوجه السابقة -: «وهذه الطرق مدارُها على الحَجَّاج بن أَرْطاة، وهو ضعيف» (إتحاف الخيرة ١/ ٢٩٣).

وقال الحافظ: «لا يثبُت؛ لأنه من رواية حَجَّاج بن أَرْطاة، ولا يُحتج به» (الفتح ١٠/ ٣٤١).

وقال أيضًا: «والحَجَّاج مدلِّس، وقد اضطرب فيه» (التلخيص الحبير ٤/ ١٥٣). **وأقرَّه الشوكاني** في (نيل الأوطار ١/ ١٤٦)، **والعظيم آبادي** في (عون المعبود ١٤/ ١٢٤).

وقال الشوكاني في (السيل الجرار ص ٧٢٤): «في إسناده مَن لا يقوم به الحُجَّةُ، مع كونه مضطربًا اضطرابًا شديدًا».

وضعَّفه أيضًا بدرُ الدين العَيْني في (عمدة القاري ٢٢/ ٢٧٢)، **والألباني** في (الضعيفة ١٩٣٥) وقال - بعد أن ذكر بعضَ الأوجه السابقة -: «وبالجملة، فالحديث من طريق الحَجَّاج ضعيفٌ؛ لعنعنته واضطرابِه في إسناده».

ومع هذا رمز لحُسْنه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٤١٢٩)!.

وتعقَّبه المُناوي، فقال: «وإسناده ضعيفٌ خلافًا لقول المؤلف: حسَنٌ» (التيسير ١/ ٥٣٥).

[١٠٨٢ط] حَدِيثُ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ**».

۞ **الحكم: ضعيف مضطرب. وضعَّفه:** البَيْهَقي، وابن الجوزي، وابن القيِّم، وابن المُلَقِّن، والعِراقي، وابنُ حَجَر، والألباني.

التخريج:

﴿حم ٢٠٧١٩ "واللفظ له" / هق ١٧٦٣٠ / تحقيق ١٨٧١﴾.

السند:

أخرجه أحمد في (المسند) - ومن طريقه ابن الجوزي في (التحقيق) - قال: حدثنا سُرَيج، حدثنا عَبَّاد - يعني: ابنَ العَوَّام -، عن الحَجَّاج، عن أبي المَلِيح بن أسامة، عن أبيه، به.

وأخرجه البَيْهَقي في (الكبرى): من طريق حفْص بن غِيَاث، عن الحَجَّاج، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه من العلل ما في الحديث السابق، وهي: ضعْفُ الحَجَّاج وعنعنتُه، والاضطرابُ، وهذا أحدُ أوجهِ الاضطراب المذكورة آنفًا.

ولذا قال البَيْهَقي بإِثْره: «الحَجَّاج بن أَرْطَاة لا يُحتج به» (الكبرى)، وانظر: (مختصر الخلافيات ٥/ ٣٥). **وتبِعه ابنُ القيم** في (تحفة المودود ص ١٧٥ - ١٧٦).

وقال ابن الجوزي بإِثْره: «الحَجَّاج ضعيف».

وقال ابن المُلَقِّن: «هذا الحديث ضعيفٌ بمَرَّة، وهو مَرْويٌّ من طرق»، ثم ذكر هذا الطريقَ وقال: «وضعْفُه لائِحٌ؛ بسبب الحَجَّاج هذا» (البدر المنير ٨/ ٧٤٣). وكذا ضعَّفه في (التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٩/ ١٦٠).

وقال العراقي: «أخرجه أحمد والبَيْهَقي من رواية أبي المَلِيح بن أسامة، عن أبيه، بإسناد ضعيف» (تخريج الإحياء ١/ ٩١).

وضعَّفه الألباني في (الضعيفة ١٩٣٥).

ومع هذا قال عليٌّ القاري: «رواه أحمد بسند حسَنٍ عن والد أبي المَلِيح»!! (مرقاة المفاتيح ٧/ ٢٨١٤).



[١٠٨٣ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، وَمَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ**».

۞ **الحكم: ضعيف مضطرب، وضعَّفه** البَيْهَقي، وابنُ القيِّم، وابن المُلَقِّن، والألباني.

التخريج:

﴿حرب (طهارة ٤١٧) "واللفظ له" / هق ١٧٦٣١ / عساكر (اختتان ٢٦)﴾.

السند:

أخرجه حرْبٌ الكرماني في (مسائله)، قال: حدثنا محمد بن أبي بكر، قال: ثنا عبد الواحِد، قال: ثنا الحَجَّاج، عن مَكحُول، عن أبي أيوبَ، به.

وأخرجه البَيْهَقي - ومن طريقه ابن عساكر في (الاختتان) -: من طريق يوسف بن يعقوب، ثنا محمد بن أبي بكر، ثنا عبد الواحد بن زياد، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه من العلل ما في الحديث السابق، وهي: ضعْفُ الحَجَّاج وعنعنتُه، واضطرابُه فيه، وهذا أحد أوجه الاضطراب المذكورة آنفًا. وقد تقدَّم الكلامُ على هذه العلل.

وفي هذا السند علةٌ أخرى، وهي: الانقطاع بين مَكْحُول وأبي أيوب؛ **فقد قال البَيْهَقي:** «وقيل: عن الحَجَّاج، عن مكحول، عن أبي أيوبَ، وهو منقطع» (الكبرى عقب حديث ١٧٦٣٠).

وذلك لأن مَكْحُولًا الشاميَّ لم يسمع من أبي أيوب؛ قال أبو حاتم: سألت أبا مُسْهِر: هل سمِع مكحولٌ من أحد من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: ما صح عندي إلا أنس بن مالك» (جامع التحصيل ٧٩٦).

وقال ابن عساكر - عَقِب الحديث -: «هذا حديث ضعيف؛ الحَجَّاج لا يُحتج به، ومَكْحُول لم يدرِكْ أبا أيوبَ ولم يَرَهُ» (الاختتان ص ٤٤).

وقال ابن عبد الهادي: «ورواه عبد الواحد بن زياد، عن الحَجَّاج، عن مَكْحُول، عن أبي أيوبَ مرفوعًا، وهو منقطع» (تنقيح التحقيق ٤/ ٥٨١).

وقال ابن المُلَقِّن: «وهو ضعيف منقطعٌ كما قاله البَيْهَقي» (البدر المنير ٨/ ٧٤٤).

وكذا ضعَّفه ابن القيم في (تحفة المودود ص ١٧٥ - ١٧٦).

وفيه علَّة أخرى أشار إليها أبو حاتم الرازيُّ، فقال: «الذي أتوهَّم: أن حديث مَكْحُول خطأٌ؛ وإنما أراد - يعني: عبدَ الواحد بن زياد - حديثَ حَجَّاج ما قد رواه مَكْحول، عن أبي الشِّمَال، عن أبي أيوبَ، عن النبي ﷺ: «**خَمْسٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: التَّعَطُّرُ، وَالْحِنَّاءُ، وَالسِّوَاكُ...**» فتَرَك أبا الشِّمَال، فلا أدري هذا من الحَجَّاج أو من عبد الواحد. وقد رواه النُّعْمان بن المُنْذِر، عن مَكْحُول، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الْخِتَانُ: سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ**»» (علل الحديث ٢٢٣١).

قلنا: وإلصاقُها بالحَجَّاج أَوْلى؛ فإن عبد الواحد بن زياد ثقةٌ، وأما الحَجَّاج فضعيفٌ مضطرب، وقد اضطرب أيضًا في الحديث المذكور ألوانًا، كما تقدَّم بيانُه في باب: «خصال الفطرة». والله أعلم.

[١٠٨٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الْخِتَانُ: سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا**. وضعَّفه البَيْهَقي - **وأقرَّه** ابنُ عبد الهادي -، وابن القيِّم، والألباني.

التخريج:

﴿طب (١١/ ٢٣٣/ ١١٥٩٠) "واللفظ له" / طش ١٤٦ / هق ١٧٦٢٨﴾.

السند:

قال الطبراني في (كتابيه): حدثنا عَبْدانُ بن أحمد، ثنا أيوب بن محمد الوَزَّانُ، ثنا الوليد بن الوليد، ثنا ابن ثَوْبان، عن محمد بن عَجْلان، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، به.

ورواه البَيْهَقي: من طريق أبي محمد بن حَيَّان، عن عَبْدانَ، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ الوليد بن الوليد، وهو العَنْسي القَلَانسي الدمشقي؛ قال الذهبي: «قال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارَقُطْني وغيرُه: «متروك، وروَى له نصرٌ المقدسي في أربعينه حديثًا منكرًا، وقال: تركوه، وقال صالح جَزَرة: «قَدَري» (الميزان ٤/ ٣٥٠).

قال الحافظ عَقِب كلامِ الذهبي السابق: «وذكره ابن حِبَّان في الثقات، فقال: يروي عن الأوزاعي مسائلَ مستقيمةً، وعنه الذُّهْلِي. ثم غفل ابن حِبَّان فذكره في الضعفاء، فقال: روَى عن ابن ثَوْبان نسخةً أكثرُها مقلوب. وأورد له عن الأوزاعي، عن الزُّهْري، عن عُرْوة، عن عائشة، خبرًا قال فيه: لا أصل له

من كلام النبي ﷺ. قلت: هو الوليد بن الوليد الدمشقي الذي تقدَّم، وهو الوليد بن موسى، وموسى أظنُّه جدَّه، فهذا رجل واحدٌ جعله ثلاثة!.

لكن فرَّق أبو نُعَيم الأصبهانيُّ[١] بين الوليد بن موسى الدمشقي فقال: روَى عن الأوزاعي خبرًا منكرًا. وقال في الوليد بن الوليد العَنْسي: روَى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثابت موضوعاتٍ» (اللسان ٨/ ٣٩٤).

ولذا قال المُعَلِّمي اليماني: «نعم، ذَكر في اللسان أنهما واحد، لكنه رجع فذكر أن أبا نُعَيم فرَّق بينهما، وهو الظاهر» (تحقيقه لموضوعات الشوكاني ص ٤٨٦).

قلنا: وهو كما قال، وكذا فرَّق بينهما ابنُ حِبَّان في (المجروحين ٢/ ٤٢٣ - ٤٢٤)، وابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٦٣/ ٢٩٨، ٣٠٥)، ورجَّحه أبو غدة في تعليقه على (اللسان)، وهذا هو الأقرب إلى الصواب.

والوليد بن موسى هذا قال عنه الذهبي: «قال الدارَقُطْني: منكر الحديث، وقوَّاه أبو حاتم، وقال غيره: متروك. ووهَّاه العُقَيلي وابنُ حِبَّان، وله حديثٌ موضوع» (الميزان ٤/ ٣٤٩).

فعلَّق الحافظ قائلًا: «ولفظ أبي حاتم: صدوق الحديث، ليِّنٌ، حديثه صحيح، وقال الحاكم: روَى عن عبد الرحمن بن ثابت عن ثوبانَ، أحاديثُه موضوعة، وبين الكلامين تباينٌ عظيم» (اللسان ٨/ ٣٩٢).

قلنا: ولفظ أبي حاتم هذا غيرُ موافق لما في الجرح والتعديل، والذي فيه لفْظُه هكذا: «صدوق، ما بحديثه بأسٌ، حديثه صحيح» (الجرح ٩/ ١٩).

(١) انظر (الضعفاء) له (٢٦١، ٢٦٢).

وبهذا يستقيم الكلامُ، بخلاف السياق الذي ذكره الحافظ؛ فإنه متناقض، وإلى هذا أشار الألباني في (الضعيفة ١٣/ ٢٥٨).

لكن هذا الكلام المنسوب لأبي حاتم إنما ذكره ابنُه تحت ترجمة الوليد بن الوليد، وليس ابن موسى كما يوهِمُه صنيعُ الحافظ، غير أن عُذْر الحافظ في ذلك أنه جعلهما واحدًا، والذهبي وإنْ فرَّق بينهما في الترجمة إلا أنه خلَط بينهما في نقل كلام الأئمةِ فيهما.

وعلى أية حال، فكلاهما ضعيف، وعليه؛ فالحديث ضعيف، والله أعلم.

ولذا قال البَيْهَقي: «والذي رُوي عن ابن عباس وغيرِه، مرفوعًا: «**الْخِتَانُ: سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ**»، لا يصحُّ رفعُه» (السنن الصغرى ٣٤٧١)، ونحوه في (المعرفة ١٣/ ٦٣).

وقال أيضًا: «هذا إسناد ضعيف، والمحفوظ موقوفٌ» (الكبرى عقب حديث ١٧٦٢٨). **وأقرَّه ابن عبد الهادي** في (التنقيح ٤/ ٥٨٢)، **وابن القيِّم** في (تحفة المودود ص ١٧٥ - ١٧٦).

والموقوف الذي أشار إليه البَيْهَقي: أخرجه الطبراني في (الكبير ١٢٠٠٩، ١٢٨٢٨) وفي (مسند الشاميين ٢٦٩٧)، وابنُ عَدِي في (الكامل ٢/ ٤٥)، والبَيْهَقي في (الكبرى ١٧٦٢٩)، وغيرُهم. ولكنه ضعيف أيضًا؛ ولذا لم نُعَوِّل عليه.

قال الألباني: «وجملة القول أن الحديث ضعيفٌ، مرفوعًا وموقوفًا» (الضعيفة ١٩٣٥).

ومع هذا رمز السُّيوطي له بالحُسْن في (الجامع الصغير ٤١٢٩)! فلم يُصِبْ.

[١٠٨٥ط] حَدِيثُ مَكْحُولٍ مُرْسَلًا:

عَنْ مَكْحُولٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْخِتَانُ: سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ**».

❁ **الحكم: ضعيف؛ لإرساله، بل لإعضاله.**

التخريج:

〖علحا (٥/ ٦٤٨)〗.

السند:

ذكره أبو حاتم في (العلل) - معلَّقًا - فقال: رواه النُّعْمان بن المنذر، عن مَكْحول، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ لإرساله، بل لإعضاله؛ فمَكْحولٌ من صغار التابعين، كما في (التقريب ٦٨٧٥)، فجُلُّ رواياته عن التابعين، ولا يثبُتُ له كبير سماع عن الصحابة، بل قيل: إنه لم يَسمَع إلا من أنس بن مالك. انظر: (جامع التحصيل ٧٩٦).

ثم إننا لم نقف على سنده إلى النُّعْمان بن المُنذر.



[١٠٨٦ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَمَّا حَسَنٌ وَحُسَيْنٌ ومُحَسِّنٌ فَإِنَّمَا سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَعَقَّ عَنْهُمْ، وَحَلَقَ رُؤُوسَهُمْ، وَتَصَدَّقَ بِوَزْنِهَا، وَأَمَرَ بِهِمْ فَسُرُّوا وَخُتِنُوا».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** الهيثمي.

التخريج:

[طب (٣/ ٢٩/ ٢٥٧١) "واللفظ له" / كر (٤٥/ ٣٠٤)].

السند:

قال الطبراني: حدثنا محمد بن عبد الله الحَضْرمي، حدثنا عَبَّاد بن أحمد العَرْزَمي، ثنا عمِّي، عن أبيه، عن عَمرو بن قَيْس، عن عطية، عن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ... الحديث.

ورواه ابن عساكر: من طريق عبد الله بن ناجية، عن عَبَّاد بن أحمد العَرْزَمي، بإسناده إلى أبي سعيد قال: «مررتُ بغلام له ذُؤَابةٌ وجُمَّةٌ إلى جنب عليِّ بن أبي طالب، فقلت: ما هذا الصبيُّ إلى جانبك؟ قال: هذا عثمان بن عليٍّ، سميتُه بعثمان بن عفان، وقد سميتُ بعُمرَ بن الخطاب، وسميتُ بعباسٍ عمِّ النبي ﷺ، وسميتُ بخير البرية محمدٍ ﷺ، فأمَّا حسَن وحُسين ومُحَسِّنٌ... الحديث.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أربع علل:

الأولى: عَبَّاد بن أحمد العَرْزَمي؛ قال عنه الدارَقُطْني: «متروك» (سؤالات البَرْقاني ٣٣٠).

الثانية: عمٌّ عَبَّاد؛ وهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عُبيد الله العَرْزَمي، قال الدارَقُطْني: «متروك الحديثِ، هو وأبوه وجدُّه» (اللسان ٧٠٧٧).

الثالثة: عبد الرحمن بن محمد بن عُبيد الله العَرْزَمي، سبَق قولُ الدارَقُطْني فيه أنه: «متروك».

الرابعة: عطيَّةُ العَوْفي؛ قال فيه ابن حَجَر: «صدوق يخطيء كثيرًا، وكان شيعيًّا مدلِّسًا» (التقريب ٤٦١٦)، وقال الذهبي: «ضعَّفوه» (الكاشف ٣٨٢٠).

وبه ضعَّفه الهيثميُّ، فقال: «رواه الطبراني في (الكبير)، وفيه عطيةُ العَوْفي، وهو ضعيف، وقد وُثِّق» (المجمع ٦٢٠٥).



[١٠٨٧ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالْحِجَامَةُ، وَالْخِتَانُ، مِنَ السُّنَّةِ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا.**

التخريج:

﴿فقط (السادس ٥١)﴾.

السند:

قال الدارَقُطْني في (الأفراد): حدثنا أبو ذَرٍّ القاسم بن داود الكاتب، قال: حدثنا محمد بن سعد العَوْفي، قال: حدثنا أَبي، حدثنا عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرَ، عن ابن عباس، به.

وقال عقبه: «هذا حديث غريبٌ من حديث أبي إسحاقَ السَّبيعي، عن صِلَةَ، عن ابن عباس. تفرَّد به عَمرو بن ثابت عنه، ولم يروِه عنه غيرُ سعد بن محمد العَوْفي».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه ثلاث علل:

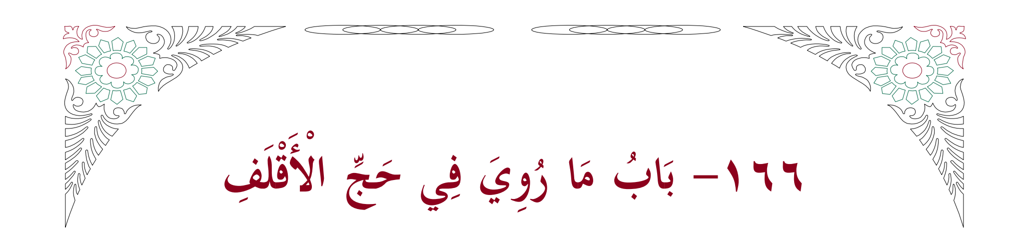
الأولى: عَمرو بن ثابت؛ ضعَّفه غيرُ واحد، وقال النَّسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن حِبَّان: «يروي الموضوعاتِ عن الأثبات». انظر: (تهذيب التهذيب ٨/ ٩ - ١٠).

ولخَّص ابنُ حَجَر حالَه، فقال: «ضعيف، رُمِي بالرفْض» (التقريب ٤٩٩٥).

الثانية: سعد بن محمد بن الحسن العَوْفي؛ قال أحمد: «جَهْمي، ولو لم يكن هذا أيضًا لم يكن ممن يستأْهِل أن يُكتَب عنه، ولا كان موضعًا لذاك». (لسان الميزان ٣٣٨٨).

الثالثة: محمد بن سعد العَوْفي، قال الدارَقُطْني: «لا بأس به»؛ ولكن قال الخطيب: «كان ليِّنًا في الحديث». (لسان الميزان ٦٨٢٣).





١٦٦- بَابُ مَا رُوِيَ فِي حَجِّ الْأَقْلَفِ

[١٠٨٨ط] حَدِيثُ أَبِي بَرْزَةَ:

عَنْ أَبِي بَرْزَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ أَقْلَفَ، أَيَحُجُّ بَيْتَ اللهِ؟ قَالَ: «**لَا، نَهَانِي اللهُ** عز وجل **عَنْ ذَلِكَ حَتَّى يَخْتَتِنَ**».

۞ **الحكم: ضعيف جدًّا، وضعَّفه** ابن المنذر - **وأقرَّه** ابن القيِّم -، والذهبي، والهَيْثمي، والألباني.

التخريج:

﴿عل ٧٤٣٣ "واللفظ له" / مش (خيرة ٢٤٥١)، (مط ٢٧٦٣) / منذ (٧/ ٣٠٦) / مكة ٦٢١ / هق ١٧٦٢٧/ ني ١٣٢٢ / عساكر (اختتان ٨) / سماك (الثاني ق ١٠٩/ أ)﴾.

السند:

أخرجه أبو بكر بن أبي شَيْبة في (مسنده) - وعنه أبو يَعلَى - قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، عن أمِّ الأسود، عن مُنْية، عن جدِّها أبي بَرْزةَ الأَسْلَمي، به.

ومدار الحديث - عندهم - على أحمد بن عبد الله بن يونس، عن أم الأسود، عن مُنْيَةَ بنت عُبيد بن أبي بَرْزة، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: مُنْية بنت عُبيد بن أبي بَرْزة؛ قال عنها الحافظ: «لا يُعرَف حالُها» (التقريب ٨٦٨٧). وذكرها الذهبي في «فصل النسوة المجهولات» من (الميزان ٤/ ٦١٠) وقال: «تفرَّدَت عنها أمُّ الأسود».

وأم الأسود هذه مجهولة أو ضعيفةٌ - كما سيأتي -، فالأَوْلى أن يقال في مُنْيةَ: «لا يُعرَف عينُها»، كما قال الألباني في (الضعيفة ٥٥٢٦).

ولذا قال ابن المنذر: «ولا يثبُت خبرُ أبي بَرْزة...؛ لأن إسناده مجهولٌ، لا يُعرَف مَن (مُنْية)[1] ولا أمُّ الأسود» (الإشراف ٣/ ٤٢٤). وأقرَّه ابنُ القيِّم في (تحفة المودود ص ١٦٤).

وقال في (الأوسط ٧/ ٣٠٦): «وقد رُوِّينا عن النبي ﷺ في الأَقْلَف حديثًا لا يثبُتُ من حديث أمِّ الأسود، عن مُنْية...».

وقد أشار الهَيْثمي إلى جهالتها أيضًا، بقوله: «رواه أبو يَعلَى، وفيه مُنْيةُ بنت عبيد بن أبي بَرْزَةَ، ولم يروِ عنها غيرُ أمِّ الأسود» (المجمع ٥٣٢٥).

وبها ضعَّفه الألباني في (الضعيفة ٥٥٢٦)، وزاد في (الضعيفة ١١/ ٧٩٠) العلةَ الآتية.

الثانية: أمُّ الأسود، وهي وإنْ وثَّقها العِجْليُّ كما في (تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٥٩)، وتبِعه الحافظ في (التقريب ٨٧٠٢)؛ فقد قال عنها النَّسائي: «غيرُ ثقة» (الضعفاء والمتروكين ٧٠٦). وأقرَّه الذهبي في (الميزان ٤/ ٦١١)،

(١) تصحَّفت في المطبوع إلى: «نية»!

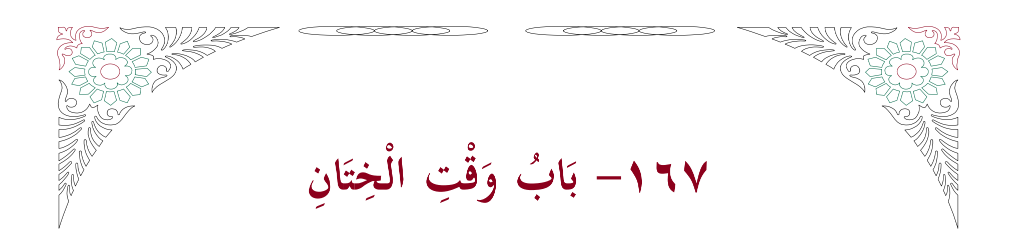
وفي (الكاشف ٧٠٩٣).

وقال ابن المنذر - كما تقدَّم -: «لا تُعرَف» (الإشراف ٣/ ٤٢٤).

وقال الذهبي - عَقِبَ الحديث -: «هما مجهولتان» (المهذب ٧/ ٣٤٧١).

ومع ذلك حسَّن إسنادَه الحافظُ في (المطالب ١٢/ ٨٦)!!.





١٦٧- بَابُ وَقْتِ الْخِتَانِ

[١٠٨٩ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مِثْلُ مَنْ أَنْتَ حِينَ قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قال: «**أَنَا يَوْمَئِذٍ مَخْتُونٌ**» قال: وَكَانُوا لَا يَخْتِنُونَ الرَّجُلَ حتى يُدْرِكَ.

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا خَتِينٌ**».

۞ **الحكم:** صحيح (خ).

الفوائد:

قال ابن حَجَر: ««مَخْتُونٌ»: أي: وقع له الختان، يقال: صبيٌّ مَخْتون، ومُخْتتَن، وخَتِين، بمعنًى. قولُه: «وَكَانُوا لَا يَخْتِنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ»، أي: حتى يبلُغَ الحُلُمَ» (الفتح ١١/ ٩٠).

التخريج:

﴾خ ٦٢٩٩ "واللفظ له"، ٦٣٠٠ "تعليقًا والرواية له ولغيره" / حم ٢٣٧٩ / فاصل ٥٧ / بز ٤٧٦١، ٤٧٩٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥، ٥١٦٥ / طب (١٠/ ٢٣٥/ ١٠٥٧٩) / تخأ (٢/ ٧٦٩) / سعد (٦/ ٣٢١) / مث ٣٧٤ / زهر ٧١٩ / هقع (١/ ٤٤٩) / علحم ١٧١٠، ١٧٢٣ / حداد ٣١٨٩ /

معيل (الفتح ١١/ ٩١) / غلق (٥/ ١٣١ - ١٣٢)].

السند:

قال البخاري (٦٢٩٩): حدثنا محمد بن عبد الرَّحيم، أخبرنا عَبَّاد بن موسى، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن سعيد بن جُبَير، به.

وعلَّقه البخاري برقم (٦٣٠٠) فقال: وقال ابنُ إدريسَ، عن أبيه، عن أبي إسحاقَ، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: «**قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا خَتِينٌ**».

ووصله البخاري في (التاريخ الأوسط ٢/ ٧٦٩)، عن عثمان بن أبي شَيْبة، عن عبد الله بن إدريسَ، به.

وكذا أخرجه الطبراني في (الكبير ١٠٥٧٩)، عن الحَضْرمي، عن عثمان بن أبي شَيبة، به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني ٣٧٤) وغيره، من طريق ابن إدريسَ (عن أبيه)[١] عن أبي إسحاقَ، عن ابن عباس، به.

وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقاتٌ رجالُ الصحيحين.

ومع هذا، سُئل الإمامُ أحمد - كما في (العلل رواية عبد الله ١٧١٢) -: عن حديث ابن إدريسَ هذا؟ فقال: «لم نزل نسمعُ أن هذا حديثٌ واهٍ».

وقال ابن عبد البر: «لا يصحُّ» (الاستيعاب ٣/ ٩٣٤).

وذلك ليس لضعف في سنده، وإنما استنكارًا لمتنه؛ حيث اعتبره الإمام أحمدُ موافقًا لرواية أبي بِشْر، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، قال:

---

(١) ما بين القوسين سقط من مطبوع البزَّار، والصواب إثباتُه كما في باقي المصادر.

«**قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ**»، وقد سُئل الإمام أحمدُ عن هذه الرواية أيضًا فقال: «هذا عندي حديثٌ واهٍ» (العلل ١٧١١).

ويرى الإمام أحمدُ أن الصحيح في ذلك: روايةُ شُعبةَ، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعت سعيد بن جُبَير يحدِّث عن ابن عباس، قال: «**تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً**». أخرجه أحمد في (العلل ١٧١٤)، ثم قال: «حديثُ شُعبةَ كأنه يوافق حديثَ الزُّهْري، عن عُبيد الله، عن ابن عباس: «**جِئْتُ عَلَى أَتَانٍ وَقَدْ نَاهَزْتُ الِاحْتِلَامَ**»».

وفي (الاستيعاب ٣/ ٩٣٤) عن أحمدَ أنه قال عن رواية شُعبةَ عن أبي إسحاقَ: «هذا هو الصواب».

وتعقَّب ابنُ القيِّم قولَ ابن عبد البر، فقال: «قلت: بل هو أصحُّ شيءٍ في الباب، وهو الذي رواه البخاري في صحيحه» (تحفة المودود ص ١٨١).

وسيأتي الكلامُ على هذه الروايات، وأقوال العلماء فيها قريبًا.

تنبيه:

قال الإسماعيلي: «لا أدري مَن القائل: (وكانوا لا يَخْتِنون...) أهو أبو إسحاقَ أو إسرائيلُ أو مَن دونه» (فتح الباري ١١/ ٩٠).

وقال البَيْهَقي: «ونحن لا ندري مَن قاله» (المعرفة ١٣١٩).

وقال بدر الدين العَيْني: «قولُه: (وكانوا) إلى آخره، مُدْرَج» (عمدة القاري ٢٢/ ٢٧٣).

وقد رد ذلك الحافظُ، فقال: «الأصل أن الذي يثبُت في الحديث معطوفًا على ما قبله فهو مضافٌ إلى مِن نُقل عنه الكلامُ السابق، حتى يثبُتَ أنه من كلام غيره، ولا يثبُتُ الإدراجُ بالاحتمال» (الفتح ١١/ ٩٠).

١- رِوَايَةُ: «وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ، وَأَنَا مَخْتُونٌ، وَقَدْ قَرَأْتُ الْمُحْكَمَ مِنَ الْقُرْآنِ**».

۞ الحكم: إسناده صحيح. وهو عند البخاري بنحو هذا السياق، لكن دون لفظة (مختون)، وهي عند البخاري أيضًا ولكن في سياق آخَرَ كما تقدَّم.

التخريج:

[خ ٥٠٣٥، ٥٠٣٦ / حم ٢٢٨٣، ٢٦٠١ "واللفظ له"، ٣١٢٥، ٣٣٥٧ / بز ٥٠١٣ / طب (١٠/ ٢٣٤/ ١٠٥٧٥) / ش ٣٠٦٨٧، ٣٤٥٥٧ / طي ٢٧٦١ / تخ (٥/ ٤) / تخأ (٢/ ٧٧١ - ٧٧٢، ٧٩٥ - ٧٩٦) / علحم ١٧٢٠ / غر ٢١ / غيل ٢٤٨ / فة (١/ ٢٤١، ٥١٥) / صحا ٤٢٦٣ / هقع (١/ ٤٤٨) / طهم ٩٦ / خطك (ص ٥٩) / جير (١/ ٦٢) / غحر (١/ ١٥٢) / سعد (٦/ ٣٢١) / فاصل ٥٨].

السند:

أخرجه أبو داودَ الطيالسي في (مسنده)،

وأخرجه أحمد (٢٦٠١): عن محمد بن جعفر،

وأخرجه أحمد (٣٣٥٧): عن وَكِيع،

ثلاثتُهم: عن شُعْبة، عن أبي بِشْر، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، به.

التحقيق

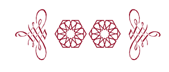
هذا إسناد صحيح رجالُه ثقات رجالُ الصحيح، وقد أخرجه البخاري

(٢٠٣٥) وغيرُه: من طريق أبي عَوانة، عن أبي بِشْر، به.

وأخرجه البخاري أيضًا (٢٠٣٦) وغيرُه: من طريق هُشَيم، عن أبي بِشْر، به.

إلا أنه لا يوجد عند البخاري موضعُ الشاهد - وهو الختان - في هذا السياق، إنما في سياق آخَرَ كما تقدَّم في الرواية السابقة.

وقد تكلَّم بعضُ أهل العلم في هذه الرواية؛ لمخالفتها روايةَ أبي إسحاقَ التاليةَ في سن ابن عباس عند وفاة النبي ﷺ، وسيأتي تفصيلُ الكلام على ذلك في الرواية التالية.



٢- رِوَايَةُ: «وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ** [سَنَةً]، **مَخْتُونٌ** (وَقَدْ خُتِنْتُ)».

۞ **الحكم:** **إسناده صحيح. وصحَّحه** الحاكم. **ورجَّح هذه الروايةَ على الرواية السابقة:** الإمامُ أحمد، وأبو نُعَيم، والخطيب، وغيرُهم.

التخريج:

[حم ٣٥٤٣ / ك ٦٤١٩ - ٦٤٢١ / طي ٢٧٦٢ "واللفظ له" / طب (١٠/ ٢٣٥/ ١٠٥٧٨) "والرواية له ولغيره" / تخ (٥/ ٤ - ٥) / تخأ (٢/ ٧٧٢، ٧٩٥ - ٧٩٦) / مث ٣٧٢، ٣٧٣ "والرواية له" / علحم ١٧٢٢ / هقع ١٣١٥ / صحا ٤٢٦٣ / خطك (ص ٥٩) / فة (١/ ٥١٥) / طهم ٩٧

/ صبغ ٢٠٠٣ / ذهل (ق ١٦)﴾.

السند:

أخرجه الطَّيالسي في (مسنده) - وعنه أحمدُ وجماعةٌ - قال: حدثنا شُعبة، عن أبي إسحاقَ، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، به.

ومداره - عندهم - على أبي إسحاق[(١)]، عن سعيد بن جُبَير، به.

التحقيق

هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولكن هذا الرواية تخالف روايةَ أبي بِشْرٍ السابقةَ؛ حيث رواه عن سعيد بن جُبَير عن ابن عباس قال: «مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ». وفي رواية أبي إسحاقَ، عن سعيد بن جُبَير أيضًا: «وَأَنَا ابْنُ خَمسَ عَشْرَةَ».

وأبو بِشْر هو جعفر بن إِيَاس، ثقة من رجال الشيخين، بل هو مِن أثبتِ الناس في سعيد بن جُبَير، كما في (التقريب ٩٣٠).

---

(١) تصحَّف في بعض المصادر - كـ(المستدرك) وغيره - إلى (ابن إسحاق)! وهو تصحيف ظاهر.

ووقع خطأ في مطبوع (معرفة الصحابة ٤٢٦٣) (عن أبي بشر)، والصواب: (عن أبي إسحاق)، فقد رواه أبو نُعَيم من طريق أبي داود الطيالسي، وهو عنده في (المسند) عن أبي إسحاق، وكذا رواه عن أبي داود جماعةٌ، كأحمد والبَيْهَقي وغيرهما. ويؤكد ذلك أن هذه الرواية معروفة بأبي إسحاق، ويدل على ذلك قولُ أبي نُعَيم - عَقِبها -: «ورواه هُشَيم، وشُعبة، عن أبي بِشْر، عن سعيد، عن ابن عباس: «تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ، مَخْتُونٌ»، والصحيح: حديث أبي إسحاقَ، عن سعيد». فلعله سبق قلم من الناسخ، والله أعلم.

وأبو إسحاق السَّبِيعي: أحد الثقات الأعلام، تُكُلِّم فيه؛ لاختلاطه وتدليسه، إلا أن رواية شُعبةَ عنه ترفَع ذلك كلَّه.

هذا فضلًا عما ورد عن ابن عباس في سنِّه حين وفاة النبي ﷺ بخلاف هاتين الروايتين.

فاختلف أهل العلم في الحُكم على هذه الروايات، بين مرجِّحٍ روايةً على أخرى، وبين حاكمٍ عليها جميعًا بالاضطراب، وبين جامعٍ بينها جميعًا؛

فممن رجَّح روايةَ أبي إسحاقَ:

الإمام أحمدُ، كما تقدَّم.

وقال إسماعيل بن إسحاقَ القاضي: «وروايةُ أبي إسحاقَ أقربُ إلى الصواب» (المستدرك عقب رقم ٦٢٧٦).

وقال الحاكم - عَقِب رواية أبي إسحاق -: «هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهو أَوْلى من سائر الاختلاف في سنِّه» (المستدرك ٦٤٢١).

وقال أبو نُعَيم الأصبهاني: «والصحيح: حديثُ أبي إسحاق، عن سعيد؛ لموافقته حديثَ الزُّهْري، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبة، عن ابن عباس: «جِئْتُ أَنَا عَلَى أَتَانٍ وَقَدْ نَاهَزْتُ الِاحْتِلَامَ»» (معرفة الصحابة ٣/ ١٧٠٣).

وقال الخطيب البغدادي - بعد رواية أبي بِشْر -: «هكذا رواه أبو بِشْر عن سعيد بن جُبَير، وخالفه أبو إسحاَق السَّبيعي...»، فذكر روايةَ أبي إسحاقَ، ثم قال: «وهذا القول أصحُّ من الأول، والله أعلم» (الكفاية ١/ ٦٠، ٥٩).

وقال ابن كَثير - عَقِب روايةِ أبي إسحاقَ هذه -: «وهذا هو الأصح،

ويؤيِّده صحةُ ما ثبت في الصحيحين، ورواه مالكٌ، عن الزُّهْري، عن عُبيد الله، عن ابن عباس، قال: «أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الِاحْتِلَامَ»» (البداية والنهاية ٨/ ٢٩٦).

ومن رجَّح رواية اَلعشر سنين:

الإمام البخاريُّ؛ حيث أخرجها في صحيحه، ونصَّ على ذلك في (التاريخ الأوسط ٢/ ٧٧٢).

ابن القيِّم؛ حيث تعقَّب قولَ ابن عبد البر في تضعيف رواية أبي بِشْر، فقال: «قلت: بل هو أصحُّ شيء في الباب، وهو الذي رواه البخاري في صحيحه» (تحفة المودود ص ١٨١).

ومن حكم عليها بالاضطراب:

الإسماعيلي؛ حيث قال: «والأحاديث عن ابن عباس في هذا مضطربةٌ» (الفتح ١١/ ٩٠).

ومن جمع بين هذه الرويات، وأجاب عن دعوى الاضطراب:

الحافظ ابنُ حجر؛ حيث قال - متعقبًا الإسماعيلي -: «دعوى الاضطراب مردودةٌ مع إمكان الجمع أو الترجيح؛ فإن المحفوظ الصحيحَ أنه وُلِد بالشِّعب، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين، فيكونُ له عند الوفاة النبوية ثلاثَ عشرةَ سنةً، وبذلك قطع أهلُ السِّيَر، وصحَّحه ابن عبد البر، وأورد بسند صحيحٍ عن ابن عباس أنه قال: «**وُلِدْتُ وَبَنُو هَاشِمٍ فِي الشِّعْبِ**»، وهذا لا ينافي قولَه: «**نَاهَزْتُ الِاحْتِلَامَ**» أي: قاربتُه، ولا قولَه: «**وَكَانُوا لَا يَخْتِنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ**»؛ لاحتمال أن يكون أدرك فخُتِن قبل الوفاة النبوية وبعد حجة الوداع.

وأما قوله: «**وَأَنَا ابْنُ عَشْرٍ**» فمحمولٌ على إلغاء الكسر، وروَى أحمد من

طريق أخرى عن ابن عباس: «**أَنَّهُ كَانَ حِينَئِذٍ ابْنَ خَمْسَ عَشْرَةً**»، ويمكن ردُّه إلى رواية ثلاثَ عشرةَ؛ بأن يكون ابنَ ثلاثَ عشرةَ وشيءٍ، ووُلِد في أثناء السنة، فجَبَر الكسرين، بأن يكون وُلِد مثلًا في شوَّال، فله من السنة الأولى ثلاثةُ أشهر، فأَطلق عليها سنةً، وقُبِض النبيُّ ﷺ في ربيع، فله من السنة الأخيرة ثلاثةٌ أخرى، وأكمل بينهما ثلاثَ عشرةَ، فمَن قال: «ثَلَاثَ عَشْرَةَ» ألغَى الكسرين، ومَن قال: «خَمْسَ عَشْرَةَ» جبرهما، والله أعلم» (الفتح ١١/ ٩٠ - ٩١). وانظر: (الفتح ٩/ ٨٤)، و(الاستيعاب ٣/ ٩٣٤).

ونقَل الحافظ أيضًا عن عِيَاضٍ في رواية: «وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ»: أنه يحتمل أن يكون راجعًا إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي ﷺ، ويكون تقديرُ الكلام: تُوُفِّي النبيُّ ﷺ وقد جمعْتُ المُحْكَمَ وأنا ابنُ عشر سنين، ففيه تقديمٌ وتأخير. (فتح الباري ٩/ ٨٤).



[١٠٩٠ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَخَتَنَهُمَا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ».

۞ **الحكم: منكر بذكر الختان. وأشار إلى نكارته:** الطبرانيُّ وابنُ عَدِي والألباني، وجزم به الذهبيُّ. **وضعَّف سندَه:** العِراقي، والهَيْثمي.

الفوائد:

قال ابن المنذر: «ليس في باب الختان نهيٌ ثبت، ولا لوقته خبرٌ يُرجَع إليه، ولا سُنَّةٌ تُتَّبَع» (الإشراف على مذاهب العلماء ٣/ ٤٢٤).

وقال عبد الرحمن ابن قُدامة: «لا يثبُتُ في ذلك توقيتٌ، فمتى ختن قبل البلوغ كان مصيبًا، والله أعلم» (الشرح الكبير ١/ ٢٧١ - ٢٧٢).

التخريج:

[طب (مجمع ٦٢٠٠) / طس ٦٧٠٨ / طص ٨٩١ "واللفظ له" / هق ١٧٦٢٦ / عيال ٥٨٢ / عد (٥/ ١٣٣) / عساكر (اختتان ٢٤، ٢٥) / حلب (٦/ ٢٥٧٣) / العقيقة لأبي الشيخ (الفتح ١٠/ ٣٤٣)، (در ١/ ٥٩٧)].

السند:

قال الطبراني في (الصغير): حدثنا محمد بن أحمد بن الوليد بن مسلم، حدثنا محمد بن أبي السَّري العَسْقلاني، حدثنا الوليد بن مسلم، عن زُهَير بن محمد، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، به.

ومداره - عندهم - على محمد بن أبي السَّري... به.

قال ابن عَدِي بإثْره: «لا أعلم رواه عن الوليد غير محمد بن المتوكل،

وهو محمد بن أبي السَّري العَسْقلاني».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسَلٌ بالعِلل:

الأولى: محمد بن أبي السَّري العسقلاني؛ مختلَف فيه، وثَّقه ابنُ مَعين، وليَّنه أبو حاتم، وقال ابن حِبَّان وغيرُه: «كان من الحفاظ»، وقال ابن عَدِي وغيرُه: «كان كثيرَ الغلط»، وقال ابن حجر: «صدوق عارف، له أوهامٌ كثيرة» (التقريب ٦٢٦٣)، وانظر: (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٢٥).

وبه ضعَّفه الهيثمي، فقال: «رواه الطبراني في الصغير والكبير باختصار الختان، وفيه محمد بن أبي السَّري، وثَّقه ابن حِبَّان وغيرُه، وفيه لِينٌ» (المجمع ٦٢٠٠).

وكذا ضعَّفه به الألباني في (الإرواء ٤/ ٣٨٣).

قلنا: ومع ذلك فقد خُولِف في وصْله، فرواه عثمان بن عبد الرحمن الحَرَّاني، عن الوليد، عن زُهير، عن ابن المُنْكَدِر، مرسلًا. أخرجه الدُّولابي في (الذرية الطاهرة ١٥٠)، وسيأتي الكلامُ عليه عَقِب هذا؛ **وهذه هي العلة الثانية.**

أما العلة الثالثة: فزُهير بن محمد التَّمِيمي؛ وهو متكلَّم فيه، لاسيما في رواية أهل الشام عنه، وقال ابن حَجَر: «رواية أهل الشام عنه غيرُ مستقيمة، فضُعِّف بسببها، قال البخاري عن أحمدَ: كأنَّ زُهيرًا الذي يروي عنه الشاميون آخَرُ، وقال أبو حاتم: حدَّث بالشام من حفْظِه؛ فكثُرَ غلطُه» (التقريب ٢٠٤٩)[(١)].

---

(١) وقد تقدمت ترجمتُه موسعَة في حديث قَبِيصة بن ذُؤَيْب، من باب: «ما رُوي في =

قلنا: وهذه منها؛ فإن الوليد بن مسلم دمشقيٌّ.

وقال ابن عَدِي - بعد أن ذكر له عدةَ أحاديثَ، منها هذا الحديثُ -: «وهذه الأحاديث لزُهَير بن محمد فيها بعض النُّكْرة» (الكامل ٥/ ١٤٢).

ولذا قال الذهبي - عَقِب الحديث -: «هذا من مناكير زُهَير التَّمِيمي» (المهذب ٧/ ٣٤٧١).

الرابعة: عنعنة الوليد بن مسلم؛ فإنه كان يدلِّس، ويُسَوِّي، فلا بد أن يصرِّح في جميع طبقات السند، ولم يصرِّح هنا إلا عن شيخه فقط.

الخامسة: نكارةُ زيادةِ: «**وَخَتَنَهُمَا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ**»؛ فقد رُوي هذا المتنُ عن جابر بن عبد الله بدون هذه الزيادة؛ كما عند ابن أبي شَيْبة (٢٤٧١٤، ٣٧٤٥٩) - وعنه أبو يَعلَى (١٩٣٣) - قال: حدثنا شَبَابة، قال: حدثنا مُغِيرة بن مسلم، عن أبي الزُّبَير، عن جابر، قال: «عَقَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ».

وها إسناد رجالُه ثقات عدا مُغيرة بن مسلم، وهو صدوق.

وكذا رُوي نحوُه من حديث عائشةَ وأنسٍ وبُرَيدةَ وغيرِهم دون ذِكر الختان، وسيأتي تخريجُها والكلامُ عليها في (كتاب العقيقة) إن شاء الله تعالى.

وقد أشار الطبراني في معجميه (الأوسط)، و(الصغير) إلى نكارة هذه الزيادة؛ حيث قال في (الأوسط): «لم يَقُل في هذا الحديث أحدٌ من الرواة: «**وَخَتَنَهُمَا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ**»، إلا زُهَير بن محمد»، وقال في (الصغير): «إلا

= دفن الأظفار».

الوليد بن مسلم».

وقال الألباني: «زيادة تبدو أنها غريبة» (الإراواء ٤/ ٣٨٤).

والحديث ضعَّف سندَه العراقيُّ في (تخريج أحاديث الإحياء ١/ ٤٠٥).

وقد قال الإمام أحمد في التوقيت: «لم أسمع في ذلك شيئًا» (التمهيد ٢١/ ٦٠).

وقال ابن المنذر: «ليس في باب الختان نهيٌ ثبت، ولا لوقته خبرٌ يُرجَع إليه، ولا سُنَّةٌ تُتَّبَع» (الإشراف على مذاهب العلماء ٣/ ٤٢٤).

وقال الحافظ: «وأخرج أبو الشيخ من طريق الوليد بن مسلم، عن زُهَير بن محمد، عن ابن المُنْكَدِر أو غيرِه، عن جابر: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَتَنَ حَسَنًا وَحُسَيْنًا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ**»، قال الوليد: فسألتُ مالكًا عنه؟ فقال: لا أدري، ولكن الختان طُهْرةٌ، فكلما قدَّمها كان أحبَّ إليَّ» (فتح الباري ١٠/ ٣٤٣).

ومع تصريح الشيخ الألباني بضعفه في (الإرواء)، بل وقولِه عَقِبَ تضعيفِه لراوي حديثِ ابن عباس: «**سَبْعَةٌ مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّبِيِّ يَوْمَ السَّابِعِ: يُسَمَّى، وَيُخْتَنُ...**»: «فمِثْلُه هل يُعتبَر به ويُحتجُّ به في المتابعات والشواهد؟ محلُّ نظرٍ عندي» (الإرواء ٤/ ٣٨٥).

فقد ذهب في (تمام المنة ص ٦٨) إلى تقويته بحديث ابن عباس هذا، فقال: «لكن أحد الحديثين يقوِّي الآخَرَ؛ إذ مخرجُهما مختلف، وليس فيهما متَّهَم»!

وفيه نظرٌ - غير شدة ضعفِهما ونكارتِهما[1] -؛ فهذا فِعلٌ، وذاك قولُ

(١) وقد حَكم الشيخ الألبانيُّ على حديث ابن عباس هذا بالنكارة في (الضعيفة ٥٤٣٢)، وهو الصواب، كما سيأتي.

ابنِ عباس مخبرًا أن ذلك من السُّنَّة، وليس فيه شهادة خاصَّةٌ بفعل النبي ﷺ.

وسيأتي الكلامُ على حديث ابن عباس هذا قريبًا.

تنبيه:

وقعت زيادة في (المعجم الأوسط) حيث فيه: «زُهَير بن محمد، [عن ابن عقيل]، عن محمد بن المُنْكَدِر»، وقال محقِّقه: «ما بين المعقوفين ليس في (المجمع - يعني: مجمع البحرين -) وأغلب الظن أنه أخذ الحديث عن (الصغير) والحديث فيه بدونها، وهو فيه من الطريق هذه».

قلنا: وقد رواه ابن العَدِيم في (تاريخ حلب ٦/ ٢٥٧٣) من طريق الطبراني بدونها أيضًا، وهو كذلك في جميع المصادر، وهذا يؤكِّد خطأَ هذه الزيادةِ في إسناد الأوسط، والله أعلم.



[١٠٩١ط] حَدِيثُ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ مُرْسَلًا:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَتَنَ الْحُسَيْنَ لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ**».

۞ الحكم: **منكَر، وإسناده مرسَلٌ ضعيف.**

التخريج:

〚ذر ١٥٠〛.

السند:

قال الدُّولابي في (الذرية الطاهرة): حدثنا الحسن بن عليٍّ بن عفان، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن الحَرَّاني، حدثنا الوليد بن مسلم، عن زُهَير بن محمد، عن محمد بن المُنْكَدِر، به مرسلًا.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه أربع علل:

الأولى: الإرسال؛ محمد بن المُنْكَدِر من الطبقة الوُسطى من التابعين، وهو ثقة من رجال الشيخين.

الثانية والثالثة: زُهير بن محمد، وعنعنةُ الوليد بن مسلم، وقد سبق الكلامُ عنهما.

فأما عثمان بن عبد الرحمن الحَرَّاني المعروفُ بالطرائِفي، فهو في نفْسِه لا بأس به، وقد وثَّقه ابن مَعِينٍ وغيرُه، وصدَّقه أبو حاتم وغيرُه، وتكلَّم فيه آخرون؛ بسبب إكثاره من الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، وعلى هذا فليس هو في نفْسِه بعلة، وقد لخَّص حالَه الحافظُ، فقال: «صدوق، أكثرَ الرواية عن الضعفاء والمجاهيل؛ فضُعِّف بسبب ذلك، حتى نسبَه ابنُ نُمَير إلى

الكذب، وقد وثَّقة ابنُ مَعين» (التقريب ٤٤٩٤).

فهذا المرسل أَوْلى من الموصول الذي أسنده ابنُ أبي السَّري.

الرابعة: نكارة المتن، وقد سبق الكلامُ عليه في الحديث السابق.



[١٠٩٢ط] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: «سَبْعَةٌ مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّبِيِّ يَوْمَ السَّابِعِ: يُسَمَّى، وَيُخْتَنُ، وَيُمَاطُ عَنْهُ الْأَذَى، وَتُثْقَبُ أُذُنُهُ، وَيُعَقُّ عَنْهُ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ، وَيُلَطَّخُ بِدَمِ عَقِيقَتِهِ، وَيُتَصَدَّقُ بِوَزْنِ شَعْرِهِ فِي رَأْسِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً».

۞ **الحكم: منكَر بهذا التمام، قاله** الألباني، **واستنكره** الشوكاني أيضًا. **وضعَّفه** الحافظ والعَيْني.

التخريج:

﴿طس ٥٥٨﴾.

السند:

قال الطبراني في (الأوسط): حدثنا أحمد بن القاسم، قال: حدثنا أَبي وعمِّي عيسى بن المُساوِر، قالا: حدثنا رَوَّاد بن الجَرَّاح، عن عبد الملك بن أبي سُلَيمان، عن عطاء، عن ابن عباس، به.

وقال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديثَ عن عبد الملك إلا رَوَّادٌ».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: رَوَّاد بن الجَرَّاح الشامي، أبو عِصام العَسْقلاني، قال الحافظ: «صدوق، اختلط بأَخَرَةٍ فتُرِك، وفي حديثه عن الثورى ضعفٌ شديد» (التقريب ١٩٥٨).

وقد تفرَّد رَوَّادٌ بهذا الحديث، وبه أعلَّه غيرُ واحد:

قال الحافظ: «وفيه رَوَّاد بن الجَرَّاح وهو ضعيف، وقد تعقَّبه بعضُهم

فقال: كيف تقول: «**يُمَاطُ عَنْهُ الْأَذَى**»، مع قوله: «**يُلَطَّخُ رَأْسُهُ بِدَمِ عَقِيقَتِهِ**». قلت: ولا إشكال فيه، فلعل إماطة الأذى تقع بعد اللطخ، والواو لا تستلزم الترتيب» (التلخيص ٤/ ٢٧٢).

هكذا جمع الحافظ بين الفقرتين، مع أن قوله: «**ويُلَطَّخُ رَأْسُهُ بِدَمِ عَقِيقَتِهِ**» من المنكرات الجاهليةِ التي نهى عنها الإسلامُ، كما قال بُرَيدة بن الحُصَيب: «كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وُلِدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ذَبَحَ شَاةً وَلَطَخَ رَأْسَهُ بِدَمِهَا، فَلَمَّا جَاءَ اللهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا «نَذْبَحُ شَاةً، وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ، وَنَلْطَخُهُ بِزَعْفَرَانٍ»، أخرجه أبو داود (٢٨٣٢) وغيرُه، وصحَّحه غيرُ واحد من أهل العلم، وسيأتي تخريجُه والكلامُ عليه في (كتاب أحكام المولود) من هذه الموسوعة.

ولذا قال الشوكاني: «في إسناده رَوَّاد بن الجَرَّاح وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات، وفي لفظه ما يُنكَر، وهو ثقب الأذن، والتلطيخُ بدم العقيقة» (النيل ٥/ ١٦١).

وقال الألباني متعقبًا على الحافظ في استشهاده بهذا الحديث على مسألة ثقب الأذن: «وكيف يجوز إثباتُ السُّنَّة بمثل هذا الإسناد الواهي؟! ولا سيما وفي متنه جملةٌ مستنكَرة، وهي أنه «**يُلَطَّخُ رَأْسُهُ بِدَمِ عَقِيقَتِهِ**»؛ فإن هذا التلطيخ كان في الجاهلية، فلما جاء الإسلام أَمَر النبي ﷺ أن يجعل مكان الدم خَلوقًا، وقد ذكر الحافظُ نفْسُه في (الفتح) بعضَ الأحاديث الواردة في ذلك (٩/ ٥٩٤)، وخرَّجْت أنا بعضَها في (الإرواء) (٤/ ٣٨٨ - ٣٨٩)، فليراجعها مَن شاء» (الضعيفة ٥٤٣٢).

وقد كان الحافظ في غنًى عن ذلك ما دام قد أقرَّ ضعف الإسناد، وقد صرَّح بذلك أيضًا في (فتح الباري ٩/ ٥٨٩).

وكذلك ضعَّفه العَيْني في (عمدة القاري ٢١/ ٨٤)[(١)].

وقال الألباني: «منكَر بهذا التمام»، ثم ضعَّفه برَوَّاد (الضعيفة ٥٤٣٢).

وأما الهَيْثمي، فقال: «رواه الطبراني في (الأوسط) ورجالُه ثقات»!! (المجمع ٦٢٠٤)!.

قال الألباني: «وهذا من تساهله أو ذُهوله، وقد اغتررتُ به زمانًا من دهري»، وضعَّفه برَوَّاد، ثم قال: «فمِثْلُه هل يُعتبَر به ويُحتج به في المتابعات والشواهد؟ محل نظرٍ عندي، والله أعلم» (الإرواء ٤/ ٣٨٥).

كذا قال هنا، وجزم في (تمام المنة ١/ ٦٨) بأنه يتقوَّى بحديث جابر السابق، وسبَق بيانُ ما في ذلك من نظر.



(١) غير أنه وقع عزوه له في المطبوع: «للدارقطني في (الأوسط)، وهو تحريف، والصواب: «للطبراني...».

[١٠٩٣ط] حَدِيثُ آخَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «**أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ خَتَنَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَجَعَلَ لَهُ مَأْدُبَةً، وَسَمَّاهُ مُحَمَّدًا**».

۞ **الحكم: ضعيف. واستغربه** ابن عبد البر. **وضعَّفه** ابن حجر الهَيْتمي، والألباني.

التخريج:

﴿تمهيد (٢١/ ٦١) "واللفظ له"، (٢٣/ ١٤٠) / سعب (١/ ٥١)﴾.

السند:

أخرجه ابن عبد البر في (التمهيد والاستيعاب): عن أبي عُمر أحمد بن محمد بن أحمد، حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا يحيى بن أيوب بن بادي العَلَّاف، حدثنا محمد بن أبي السَّري العسقلاني، قال حدثني الوليد بن مسلم، عن شُعيب بن أبي حمزة، عن عطاء الخُراساني، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: الوليد بن مسلم، وهو يدلِّس تدليس التَّسْوية؛ وقد عنعنه.

الثانية: محمد ابن أبي السَّري العسقلاني؛ وقد تقدَّم الكلامُ عليه في حديث جابر السابق، خلاصتُه أنه مع سعة حفظه كان كثيرَ الغلط، ولذا قال الحافظ: «صدوق عارفٌ له أوهامٌ كثيرة» (التقريب ٦٢٦٣).

ومع هذا قال الحافظ أبو الحَجَّاج المِزِّي: «لا يضرُّه انفرادُه به؛ لأنه ثقة»

(الرسالة اللطيفة لابن عبد الهادي ص ٧٣)!.

قلنا: وليس كما قال، فقد وصفه غيرُ واحد بكثرة الغلط والوَهَم، وليَّنه أبو حاتم (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٢٥).

فمِثْل هذا لا يُقبل تفرُّده، فإنه جرْحٌ مفسَّر، وهو مقدَّم على التعديل، لاسيما وقد تفرَّد بما هو منكر، والله أعلم.

وقد قال يحيى بن أيوب: «ما وجدنا هذا الحديثَ عند أحد إلا عند ابنِ أبي السَّري». كذا في (الاستيعاب)، وفي رواية (التمهيد ٢٣/ ١٤٠) قال محمد بن عيسى: سأل رجلٌ يحيى بن أيوب بن بادي العلَّافَ ونحن عنده عن ختان النبي ﷺ؟ فقال: «قد طلبتُ ذلك عند أكثرِ مَن لَقِيتُ ممن كتبتُ عنه، فلم أجدْه، حتى أتيتُ محمد بن أبي السَّري العسقلاني».

فأين أصحابُ الوليد - على كثرتهم - من هذا الحديث، حتى ينفرد به ابنُ أبي السَّري؟!.

ولذا قال ابن عبد البر: «غريب» (التمهيد ٢١/ ٦١).

وقال ابن حَجَر الهيتمي: «وقد كثُر اختلافُ الرواة والحُفَّاظِ وأهلِ السِّيَر في ولادته ﷺ مختونًا؛ لأنه جاء أنه وُلِد مختونًا كثلاثةَ عشرَ نبيًّا، وأن جبريل ختَنَه حين طهَّرَ قلبَه، وأن عبد المطلب ختَنه يوم سابعه، لكن لم يصحَّ في ذلك شيءٌ على ما قاله غيرُ واحد من الحُفَّاظ» (تحفة المحتاج ٩/ ١٩٩).

وضعَّفه الألباني في (الضعيفة ١٣/ ٥٨٣ - ٥٨٤).

ورجَّحه - مع ضعفه - كلٌّ من: ابن العَدِيم وابن القيِّم كما (تحفة المودود ص ٢٠٦)، **والذهبيُّ** في (تاريخ الإسلام ١/ ٤٨٥)، **والألباني** في (الضعيفة ٦٢٧٠)، على الحديث الآخَرِ الذي جاء فيه أنه ﷺ وُلِد مختونًا.

[١٠٩٤ط] حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: «أَنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام خَتَنَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ طَهَّرَ قَلْبَهُ».

۞ **الحكم: منكَر، قاله** الذهبي والألباني. **واستغربه جدًّا** ابنُ كثير. وقال ابن القيِّم: شاذٌّ غريب. **وضعَّفه:** ابن عبد الهادي، والهَيْثَمي.

التخريج:

〚طس ٥٨٢١ / نبص ٩٣ / الخطيب (رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة لابن عبد الهادي ص ٦٨)، (أحكام المولود لابن القيم ص ٦٨) / كر (٣/ ٤١٠)〛.

السند:

قال الطبراني في (الأوسط): حدثنا محمد بن عبد الله الحَضْرمي، قال نا عبد الرحمن بن عُيَيْنة البصري، قال: ثنا عليُّ بن محمد السُّلَمي أبو الحسن المَدَائني، قال: نا مَسْلَمة[1] ....

---

(١) وقع عند أبي نُعَيم في (الدلائل ط النفائس)، وابن عساكر في (تاريخه)، وكذا في أصل (المعجم الأوسط) للطبراني «سلمة بن محارب»، وإنما أثبته محقِّقه من (مجمع البحرين)، وصوَّب محقِّق (مجمع البحرين) من كتب التراجم، وهو الصواب، فقد جاء (مسلمة) على الصواب في ط جامعة أم القرى للدلائل (٣/ ١٤٥)، وكذا ذكره المَقْريزي في (إمتاع الأسماع ١٠/ ٣١١) على الصواب من (الأوسط) للطبراني، وكذا جاء على الصواب في غير هذا الحديث من رواية أبي الحسن المدائني (الراوي عنه هنا)، كما عند ابن شبة في (تاريخ المدينة ٣/ ١١٤٦، ٤/ ١٢٧٩)، والحاكم في (المستدرك ٦٤٠٦)، وأبي نُعَيم في (الحلية ٢/ ١٧٨، ١٧٩) وغيرهم. بل روَى أبو الحسن المدائني في كتاب (التعازي) =

ابن محارِب بن مسلم[١] بن زياد، عن أبيه، عن أبي بكرة... به.

ورواه أبو نُعَيم وابن عساكر: من طريق عبد الرحمن بن عُيَيْنة[٢]، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه مجاهيلُ:

الأول: محارِب الزِّيَادي والدُ مَسْلَمة؛ ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٨/ ٤١٧) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٥/ ٤٥٢) على قاعدته، ولم يذكرا راويًا عنه سوى ابنِه مَسْلَمةَ؛ فهو مجهول الحال والعين.

الثاني: مَسْلَمة بن محارِب؛ روَى عنه جماعة، وترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٧/ ٣٨٧)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٨/ ٢٦٦)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ٤٩٠) على قاعدته في توثيق المجاهيل؛ فهو مجهول الحال.

الثالث: عبد الرحمن بن عُيَينة؛ لم نقف له على ترجمة.

وقال الهَيْثَمي: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه عبد الرحمن بن عُيَينة و(سلمة)[٣] بن محارِب ولم أعرفْهما، وبقية رجاله ثقات» (المجمع

= عن مسلمة بن محارب (هكذا على الصواب) في أكثرَ من موضع، انظر (ص ٤٠، ٤٥، ٤٨، ٥٥، ٩٣).

(١) في (دلائل النبوة) و(تاريخ دمشق): «سلم»، وفي بعض المصادر: «سلمة»، ولم نقف على مرجح، والله أعلم.

(٢) تصحف عند ابن عساكر، إلى: «عتيبة».

(٣) هكذا تبعًا لأصله، فلم يعرفه، والصواب أنه (مسلمة) كما تقدم بيانه آنفًا.

.(١٣٨٥٣

ولذا قال ابن عبد الهادي: «هذا الإسناد لا يثبُت؛ لأن فيه من يُجهل حالُه، قال بعض المتأخرين: هذا موقوفٌ على أبي بَكْرة. وقد ورد حديثُ شقِّ الملَكِ قلبَ النبي ﷺ، ولم يُذكَر في شيء منها أنه ختَنه، فكان هذا الحديثُ غريبًا، وإن كان رجالُه أثبتَ من رجال الحديث الذي ذُكر فيه أنه وُلِد مختونًا» (رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة ص ٦٨).

وقال ابن القيِّم: «وهو مع كونه موقوفًا على أبي بكرة لا يصحُّ إسنادُه»، وقال أيضًا: «وليس هذا الإسناد مما يُحتج به، وحديث شقِّ الملَكِ قلبَه ﷺ قد رُوي من وجوه متعددة مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وليس في شيء منها أن جبريل ختنه إلا في هذا الحديثِ؛ فهو شاذٌّ غريب[(١)]» (تحفة المودود ص ٢٠٦).

وقال الذَّهَبي: «هذا منكَر» (تاريخ الإسلام ١/ ٤٨٦).

وقال ابن كَثير: «وهذا غريب جدًّا» (البداية والنهاية ٣/ ٣٨٩).

وقال الألباني - بعد أن حَكم عليه بالنكارة -: «وهذا إسناد مظلم؛ ما بين الحافظ الحَضْرميِّ وأبي بَكْرةَ الثقفيِّ جُلُّهم لا يُعرَفون»، ثم راح يبيِّن ذلك، ثم قال: «وبالجملة، فالإسناد ضعيفٌ لا تقوم به حُجةٌ، والمتن منكر؛ لأن قصة تطهير قلبه ﷺ قد صحَّت من طرق عنه ﷺ، ولم يُذكَر في شيء منها خَتْنُه ﷺ» (الضعيفة ١٣/ ٥٨٤ - ٥٨٥).

(١) كذا ظاهر الكلام أنه لابن القيِّم، وهو نحو ما نقله ابن عبد الهادي عن بعض المتأخرين، فلعل الكلام لابن العَدِيم في كتابه (ختان النبي ﷺ)، لاسيما وابنُ القيِّم معتمدٌ عليه في جُلِّ ما ينقلُه في هذا الفصل. والله أعلم.

[١٠٩٥ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اخْتِنُوا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ السَّابِعِ؛ فَإِنَّهُ أَطْهَرُ وَأَسْرَعُ نَبَاتًا لِلَّحْمِ**»، وقال: «**إِنَّ الْأَرْضَ تَنْجَسُ مِنْ بَوْلِ الْأَقْلَفِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا**».

❁ **الحكم:** **موضوع، كذا قال** الذهبي - **وأقرَّه** ابنُ حجر -، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والعَجْلُوني، وابن عِرَاق، والفَتَّنِي، والشَّوْكاني، والألباني.

التخريج:

﴿جزء من فوائد أبي حفص ابن زاذان (تد ٣/ ٥٨ - ٥٩) / بحيري (ق ٣٣/ أ - ب) / شيو ٧٣٣ / عساكر (اختتان ٢٣) "واللفظ له" / فر (ملتقطة ١/ ق ٤٥، ق ٢٦٦)، (ذيل اللآلئ ٤٤٥، ٦٩٧)﴾.

التحقيق

هذا الحديث مداره على عليِّ بن موسى الرِّضا عن آبائه، وقد رُوي عنه من وجهين:

الأول: رواه أبو حفْص عُمر بن عبد الله بن زَاذَانَ في (جزء من فوائده) - كما في (أخبار قزوين ٣/ ٥٨ - ٥٩) - قال: أنبا أبو محمد إسحاق بن محمد بن أبي إسحاق[1] الكَيْساني، ثنا أبو أحمد داود بن سُلَيْمان الغازي، سمعت عليَّ بن موسى الرِّضا، حدثني أَبي موسى، عن أبيه جعفر، عن أبيه محمد، عن أبيه عليٍّ، عن أبيه الحُسين، عن أبيه عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، به.

(١) كذا في المطبوع من (أخبار قزوين)، ولعل الصواب: «إسحاق»، كما في (تاريخ بغداد ٣/ ٦٩٨) وغيره.

ورواه أبو عثمان البَحِيري في (فوائده) - ومن طريقه ابن عساكر في (الاختتان) -، والدَّيْلمي في (مسنده) - كما في (الغرائب الملتقطة ١/ ق ٢٦٦) -: من طريق عليِّ بن محمد بن مَهْرُويَه القَزْويني، عن داود بن سُلَيْمان الغازي، به.

وهذا إسناد ساقطٌ تالف؛ فيه داود بن سُلَيمان الغازي الجُرْجاني؛ قال الذهبي: «كذَّبه يحيى بنُ مَعين، ولم يَعْرفه أبو حاتم، وبكل حالٍ فهو شيخ كذابٌ، له نسخة موضوعةٌ عن عليِّ بن موسى الرِّضا، رواها عليُّ بن محمد بن مَهْرُويَه القَزْويني الصدوقُ عنه» (الميزان ٢٦٠٨)، وذكر منها هذا الحديثَ، وأقرَّه الحافظ في (اللسان ٣٠٢٥).

وقال السَّخاوي: «وداود بن سُلَيمان يقال له الغازي، وهو جُرْجاني، كذَّبه ابنُ مَعين، وله نسخة موضوعةٌ بالسند المذكور، من جملتها: «**إِنَّ الْأَرْضَ تَنْجَسُ مِنْ بَوْلِ الْأَقْلَفِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا**»» (المقاصد الحسنة ١/ ٢٥٢).

وكذا قال السُّيوطي في (ذيل اللآلئ ٤٤٥)، **ونقل العَجْلُوني عن القاري** أنه قال: «فيه داودُ الوضاع» (كشف الخفا ٦٨٣).

وقد تُوبِع داودُ بما لا يُفرَح به، كما تراه في:

الوجه الثاني:

رواه قاضي المارَسْتان في (مشيخته)، والدَّيْلمي في (مسنده) - كما في (الغرائب الملتقطة ١/ ق ٤٥)، و(ذيل اللآلئ ٦٩٧) -: من طريق (عبد الله)[1] بن أحمد بن عامر، قال: حدثنا أَبي، قال: حدثنا عليُّ بن

(١) في المطبوع من (مشيخة قاضي المارستان): «عبد العزيز»، وخطَّأه المحقِّق في =

موسى الرِّضا، به.

وهذا إسناد مِثْلُ الذى قبله؛ فإن عبد الله بن أحمد بن عامر، قال ابن الجوزي عنه وعن أبيه: «يَرْويان عن أهل البيت نسخةً كلها موضوعة» (الموضوعات ٣/ ١١٤).

وقال عنه الذهبي: «عبد الله بن أحمد بن عامر، عن أبيه، عن عليٍّ الرِّضا، عن آبائه، بتلك النسخة الموضوعةِ الباطلة، ما تَنفَكُّ عن وضْعه أو وضْع أبيه» (الميزان ٢/٨).

وبه أعلَّه ابنُ حَجر فقال - عَقِب الحديث -: «ابن عامر متروكٌ» (الغرائب الملتقطة ١/ ق ٤٥).

وهذا الحديث أورده الفَتَّنِي في (تذكرة الموضوعات ص ١٥٩)، وقال: «فيه عبد الله بن أحمدَ، روَى النسخةَ الموضوعة».

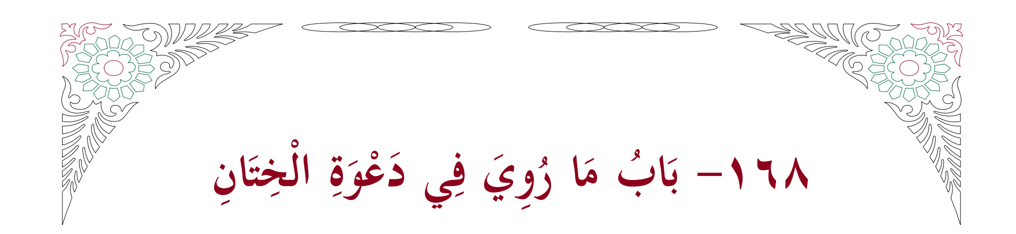
وقال الشَّوْكاني في (الفوائد المجموعة ١/ ١٩٩): «موضوع».

وأورده ابن عِرَاق في (تنزيه الشريعة ٤٦)، ونقل فيه كلامَ الذهبي السابقَ، وأقرَّه.

وقال الألباني: «موضوع» (الضعيفة ٣٢٨٠، ٦٢١٠، ٦٢١١).

وللفقرة الأخيرة من الحديث شاهدٌ من حديث ابن عُمر، وهو موضوع أيضًا، وسيأتي الكلامُ عليه في باب: «ما رُوي في ذم بول الأَقْلَف».

= الحاشية، وبيَّن أن الصواب (عبد الله)، وهو كما قال، وقد جاء على الصواب في (مسند الفردوس).



١٦٨- بَابُ مَا رُوِيَ فِي دَعْوَةِ الْخِتَانِ

[١٠٩٦ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ:

عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: دُعِيَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ إِلَى خِتَانٍ، فَأَبَى أَنْ يُجِيبَ، فَقِيلَ لَهُ [فِي ذَلِكَ]، فَقَالَ: «**إِنَّا كُنَّا لَا نَأْتِي الْخِتَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا نُدْعَى لَهُ**».

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: دُعِيَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ إِلَى طَعَامٍ، فَقِيلَ: هَلْ تَدْرِي مَا هَذَا؟ هَذَا خِتَانُ جَارِيَةٍ، فَقَالَ: «**هَذَا شَيْءٌ مَا كُنَّا نَرَاهُ** (مَا دُعِينَا لَهُ) **عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**»، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ.

۞ **الحكم: إسناده ضعيف، وضعَّفه** الهَيْثمي، والبُوصِيري، والشَّوْكاني. **وتوقَّف فيه** الألباني.

الفوائد:

قال الشَّوْكاني - بعد الكلام على سند هذا الأثر -: «وقد استُدل به على عدم مشروعية إجابةِ وَليمة الختان؛ لقوله: «**كُنَّا لَا نَأْتِي الْخِتَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**»، وقد قدمْنا أن مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين: وجوبُ الإجابة إلى سائر الولائم» (نيل الأوطار ٦/ ٢٢١).

تخريج السياق الأول: [حم ١٧٩٠٨ "واللفظ له" / عل (مط ١٦٥٥)،

(خيرة ٣٢٩٥) / طب (٩/ ٥٧/ ٨٣٨١) / هانئ ٢٣٨٦ / ني ١٥١٨ / صبغ ٢٥١٩ / مشكل ٣٠٣٣ / عد (٣/ ٤٦٥) / حنابلة (١/ ٢٥٧)].

تخريج السياق الثاني: [عل (مط ١٦٥٦)، (خيرة ٣٢٩٦) "والرواية له" / طب (٩/ ٥٧/ ٧٣٨٢) "واللفظ له"].

التحقيق

هذا الحديث مدارُه - عند الجميع - على الحسن البصري، وله عنه أربعةُ طرق:

الطريق الأول: عن عُبيد الله أو عبد الله بن طَلْحة بن كَرِيز، عن الحسن، به.

أخرجه أحمد في (المسند)، قال: حدثنا محمد بن سلَمة الحَرَّاني، عن ابن إسحاق - يعني: محمدًا -، عن عُبيد الله أو عبد الله بن طلحة بن كَرِيز، عن الحسن، به.

كذا بالشك في رواية المسند، ورواه جماعة من الثقات عن أحمدَ به (عن عُبيد الله) بلا شك.

كذا رواه إسحاق بن هانِئ في (مسائله ٢٣٨٦)، وهارونُ بن عبد الله - كما عند البَغَوي في (الصحابة ٢٥١٩) -، وعليُّ بن عبد الرحمن بن محمد بن المُغيرة - كما عند الطَّحاوي في (المشكل ٣٠٣٣) -، وإسماعيل بن صالح - كما عند الرُّوياني في (مسنده ١٥١٨) -، وقُتَيْبة بن سعيد - كما في (طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٧)، خمستُهم: عن أحمدَ بن حَنْبل، به.

فلعل الشك في رواية (المسند) من أحد رواته، والله أعلم.

وقد رواه الطبراني (٨٣٨١): عن عبد الله بن أحمد عن أبيه، به (عن

طَلْحة بن عُبيد الله)، فقلب اسمه، ولا شك في ترجيح رواية الجماعة عن أحمد، ولعل هذا من النُّسَّاخ، والله أعلم.

ورواه أبو يَعلَى في (مسنده) - كما في (المطالب ١٦٥٥)، و(الإتحاف ٣٢٩٥) -: عن حَيَّان بن بِشْر، عن محمد بن سلَمة، عن ابن إسحاق، عن (عبد الله بن طلحة)، عن الحسن به.

وحَيَّان بن بِشْر - وإن قال فيه ابنُ مَعين: «ليس به بأس» (تاريخ بغداد ٩/ ٢١٣) -، لا يقارَنُ بالإمام أحمد.

وعليه؛ فالصواب في هذا الطريق: محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عُبيد الله بن طَلْحة بن كَرِيز، عن الحسن البصري، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عنعنة محمد بن إسحاق؛ وهو مشهور بالتدليس.

وأشار إلي تضعيفه بهذا العلة الهيثميُّ، فقال: «فيه محمد بنُ إسحاق، وهو ثقة، ولكنه مدلِّس» (المجمع ٦٢٠٩).

وقال البُوصِيري في «مختصر الإتحاف»: «رواه أبو يَعلَى وأحمد بن حَنْبل بسند ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق» (نقلًا من حاشية الإتحاف ٤/ ١٣٥).

وقال الشوكاني: «الأثر هو في (مسند أحمد) بإسناد لا مَطعَن فيه، إلا أن فيه ابنَ إسحاق وهو ثقة ولكنه مدلِّس» (نيل الأوطار ٦/ ٢٢١).

وقال الألباني: «وإسناده جيِّد لولا عنعنةُ ابن إسحاق؛ فإنه مدلس، وبه أعلَّه الهَيْثمي» (الصحيحة ٢/ ٣٤٨).

الثانية: عُبيد الله بن طَلْحة بن كَرِيز؛ ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير

/٥ ٣٨٥)، ومسلمٌ في (الكنى ٣٢٤١)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٥/ ٣١٩)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٧/ ١٤٦) على قاعدته، ولذا قال الذهبي - مليِّنًا توثيقَه -: «وُثِّق» (الكاشف ٣٥٥٥)، وقال الحافظ: «مقبول» (التقريب ٤٣٠٢)، أي: عند المتابعة.

وقد تُوبع عُبيدُ الله، كما في:

الطريق الثاني:

أخرجه الطبراني (٨٣٨٢) قال: حدثنا عبد الله بن الصَّقْر السُّكَّري، ثنا بكر بن خلَف، ثنا عُمر بن سَهْل المازِني، عن أبي حمزة العَطَّار، عن الحسن به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو حمزة العَطَّار، واسمُه إسحاق بن الربيع؛ ضعفه عَمرو الفَلَّاس، وقال أحمد: «لا أدري كيف هو»، وقال أبو حاتم: «يُكتَب حديثُه، وكان حسَنَ الحديث»، وقال ابن عَدِي: «ومع ضعفه يُكتب حديثُه»، انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٢)، و(ميزان الاعتدال ٧٥٤)، وقال العُقَيلي: «فيه لِينٌ» (الضعفاء ٤/ ١٣)، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم» (الكنى ١٧٠٧)، وقال الحافظ: «صدوق، تُكُلِّم فيه؛ للقَدَر» (التقريب ٣٥٢).

قال الألباني: «حسن الحديث كما قال أبو حاتم» (السلسلة الصحيحة ٢/ ٣٤٨).

والذي يبدو لنا - والله أعلم - أنه إلى الضعف أقربُ.

وبه أعلَّه الشوكاني، في (نيل الأوطار ٦/ ٢٢١).

الثانية: عُمر بن سَهْل المازِني؛ ذكره العُقَيلي في (الضعفاء ٣/ ٣١) وقال: «يخالف في حديثه»، وذكره ابن حِبَّان في (الثقات ٨/ ٤٤٠) وقال: «ربما خالف»، وقال الذهبي: «صدوق، وهِمَ في إسناد» (الميزان ٣/ ٢٠٣)، وقال الحافظ: «صدوق يخطىء» (التقريب ٤٩١٤).

كذا قالا، مع أنه لم يوثِّقه سوى ابن حِبَّان، ولذا غمزه الذهبي في (الكاشف ٤٠٦٨) بقوله: «وُثِّق». ثم إنه مع قلة حديثِه جدًّا[1] وُصِف بالخطإِ والمخالفة، فمِثْلُه لا يُحتجُّ بما ينفردُ به.

الطريق الثالث: عن أَشْعَث، عن الحسن:

أخرجه أبو يَعلَى في (مسنده) - كما في (المطالب ١٦٥٦)، و(الإتحاف ٣٢٩٦) - قال: حدثنا جُبَارةَ بن المغلِّس، حدثنا عليُّ بن غُراب، حدثنا أَشْعَث، عن الحسن، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه جُبَارة بن المغلِّس؛ «ضعيف» كما في (التقريب ٨٩٠).

والأَشْعث هو ابن عبد الملك الحُمْراني: «ثقة فقيه» كما في (التقريب ٥٣١).

وهذه الطرق الثلاث مع ضعفها، تدل على أن للحديث أصلًا عن الحسن البصري، ولكن يبقى النظرُ في رواية الحسن عن عثمانَ بن أبي العاص،

(١) فليس له في الكتب الستة كلِّها سوى حديثٍ واحد عند ابن ماجه، كما في (تاريخ الإسلام ٥/ ٤١١).

فالحسن، وإنْ جزم عليُّ بن المَدِيني كما في (العلل له ص ٥١)، ويحيى بنُ مَعين كما في (رواية ابن مُحْرِز ٦٦١)، وغيرُهما، بسماعه من عثمان بن أبي العاص، إلا أنه متَّهَم بالتدليس، ولم يصرِّح بالتحديث.

ولذا علَّق الألبانيُّ الحُكمَ - على هذا الحديث -؛ فقال: «فإن كان الحسن سمِعه من عثمان فهو سند حسَنٌ» (الصحيحة ٢/٣٤٨).

الطريق الرابع: وهو عن الحسن بن دينار، عن الحسن البصري أيضًا، وإنما أخَّرْناه؛ لأنه وهَمٌ، مردُّه إلى الطريق الأول، **وإليك بيانه:**

أخرجه ابن عَدِي في (الكامل ٣/ ٤٦٥) قال: حدثنا عبد الله بن سُلَيمان، حدثنا موسى بن عبد الرحمن، حدثنا محمد بن سلَمة، عن محمد بن إسحاق، عن الحسن بن دينار، عن الحسن البصري، به.

وهذا الطريق تفرَّد به موسى بن عبد الرحمن الأَنْطاكي؛ وهو «صدوق يُغْرِب» كما في (التقريب ٦٩٨٦).

وقد أغرب هنا؛ حيث خالف الإمام أحمدَ، وحَيَّان بن بِشْر؛ فرواه عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن الحسن بن دينار، وهما جعلاه (عن عُبيد الله بن طلحة)، ومِثْلُه لا يَنهَض لمعارضة الإمام أحمدَ وحدَه، فكيف إذا تُوبِع ؟!.

وعلى فرض أن موسى حفِظَه، وأن ابن إسحاق دلَّسه عن الحسن بن دينار في الطريق الأول، فيكون واهيًا بمَرَّة؛ فالحسن بن دينار متروكٌ كذاب، انظر ترجمته في (لسان الميزان ٢٢٦٩).



[١٠٩٧ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «**الْوَلِيمَةُ فِي الْإِعْذَارِ حَقٌّ**».

۞ **الحكم: إسناده ضعيف جدًّا.**

اللغة:

(الإِعْذَار): الخِتان. انظر: (غريب الحديث للحربي ١/ ٢٧٠)، و(النهاية ٣/ ١٩٦)، وغيرهما.

التخريج:

﴿غحر (١/ ٢٦٦)﴾.

السند:

قال إبراهيم الحَرْبي في (غريب الحديث): حدثنا الحَكَم بن موسى، حدثنا عيسى بن يونس، عن خارِجَةَ، عن شيخ، عن ابن مسعود، به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: خارِجَة، وهو ابن مصعب؛ قال عنه الحافظ: «متروك، وكان يدلِّس عن الكذابين، ويقال: إن ابن مَعين كذَّبه» (التقريب ١٦١٢).

الثانية: إبهام الراوي عن ابن مسعود.



[١٠٩٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْوَلِيمَةُ فِي الْعُرْسِ وَالْخُرْسِ وَالْعِذَارِ».

۞ **الحكم:** إسناده ضعيف جدًّا.

اللغة:

قال الذهبي عَقِبَه: «الخُرْس: الولادة. والعِذَار: الختان».

التخريج:

﴿ميز (٢/ ١٧٩)﴾.

السند:

ذكره الذهبي في ترجمة سَلَّام بن سُلَيمان المَدَائِني من (الميزان): عن سلمان[(١)] بن تَوْبة، حدثنا سَلَّام بن سُلَيمان المدائني، حدثنا سَلَّام الطويل، حدثنا إبراهيم الصائغ، عن نافع، عن ابن عُمر، به[(٢)].

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

(١) وقيل في اسمه: «سليمان»، وصوبه الحافظ في (التقريب ص ٢٤٦).

(٢) والذي يبدو أنه أخذه من (الكامل) لابن عَدِي، فإن الأحاديث التي ذكرها كلَّها في ترجمة سلام هذا موجودة في (الكامل) إلا هذا الحديثَ، ولكن لم نقف على هذا الحديث في طبعات (الكامل) الثلاث (الفكر، والعلمية، والرشد)، فلعله سقط من النسخ التي اعتمدوا عليها، ومما يؤكد ذلك أن الذهبي ذكر أن ابن عَدِي ذكر لسلام ثمانيةَ عشرَ حديثًا، والذي في المطبوع سبعةَ عشرَ فقط، والله أعلم.

الأولى: سَلَّام الطويل؛ وهو «متروك» كما في (التقريب ٢٧٠٢).

الثانية: سلَّام بن سُلَيمان المَدَائِني؛ قال عنه الحافظ: «ضعيف» (التقريب ٢٧٠٤)، وقال الذهبي: «له مناكيرُ» (الكاشف ٢٢٠٦). وذكر هذا الحديثَ في مناكيره في (الميزان).

وحديثُ ابنِ عُمر في الصحيحين من طريق نافع عنه، بلفظ: «**إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا**».

تنبيه:

الحديث ذكره الدَّيْلمي في (الفردوس ٧٢٦١)، ولم نقف على سنده فيما بين أيدينا من الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس.



[١٠٩٩ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**الْوَلِيمَةُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ، فَمَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ، وَالْخُرْسُ وَالْإِعْذَارُ وَالتَّوْكِيرُ أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ**». قال: قُلْتُ: إِنِّي وَاللهِ، لَا أَدْرِي مَا الْخُرْسُ وَالْإِعْذَارُ وَالتَّوْكِيرُ؟ قال: «الْخُرْسُ: الْوِلَادَةُ. وَالْإِعْذَارُ: الْخِتَانُ. وَالتَّوْكِيرُ: الرَّجُلُ يَبْنِي الدَّارَ وَيَنْزِلُ فِي الْقَوْمِ فَيَجْعَلُ الطَّعَامَ، فَيَدْعُوهُمْ، فَهُمْ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاؤُوا أَجَابُوا، وَإِنْ شَاؤُوا قَعَدُوا».

۞ **الحكم:** **منكَر، وأشار إلى نكارته** البخاري، **وتبعه** ابن عَدِي وابنُ المُلَقِّن. وقال عبد الحق الإشْبيلي: غيرُ محفوظ.

الفوائد:

قال ابن حجر: «ظاهر سياقِهِ الرَّفع، ويحتمل الوقْف» (فتح الباري ٩/ ٢٤٢).

وذلك لقوله: «**فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ**».

التخريج:

]طس ٣٩٤٨[.

السند:

أخرجه الطبراني في (الأوسط)، قال: حدثنا عليُّ بن سعيد الرازي، قال: نا الصَّلْت بن مسعود الجَحْدَري، قال: نا يحيى بن عثمان التَّيْمي، قال: نا إسماعيل بن أُمَيَّة، قال: حدثني مجاهد، عن أبي هريرة، به.

وقال بإِثْره: «لم يروِ هذا الحديثَ عن إسماعيلَ بن أُمَيَّةَ إلا يحيى بنُ

عثمان التَّيْمي، تفرَّد به الصَّلْتُ بن مسعود».

التحقيق

هذا إسناد ضعيف؛ فيه يحيى بن عثمان التَّيْمي وهو «ضعيف» كما في (التقريب ٧٦٠٦).

وقد ذكر البخاري هذا الحديثَ في ترجمة يحيى من (التاريخ الأوسط ٤/ ٧٠٣)، فقال: «وسمِع إسماعيلَ بن أُمَيَّة، عن مجاهد، عن أبي هريرة: «**مَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ؛ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ. أَنْتَ بِالْخِيَارِ، فِي الْخُرْسِ وَالْعِذَارِ**»، منكَر الحديث».

وتبِعه ابن عَدِي في (الكامل ١٠/ ٥٨٥)، وذكر ليحيى حديثَيْنِ آخَرين، ثم قال: «ليس هو بالكثير الحديث، ومِقدارُ ما يرويه غيرُ محفوظ».

وقال عبد الحق: «وهذا غيرُ محفوظ، ويحيى منكَرُ الحديث» (الأحكام الوسطى ٣/ ١٥٩).

وبه أعلَّه أيضًا ابنُ المُلَقِّن في (البدر المنير ٨/ ١١)؛ حيث ذكر كلامَ البخاري وأقرَّه.

ومما يؤكِّد نكارتَه: أن أصل الحديث في الصحيحين من حديث الأعرج (عبد الرحمن بن هُرْمُز)، عن أبي هريرة بلفظ: «**شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الوَلِيمَةِ، يُدْعَى لَهَا الأَغْنِيَاءُ، وَيُتْرَكُ الفُقَرَاءُ. وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ؛ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ ﷺ**». [البخاري (٥١٧٧)، ومسلم (١٤٣٢/ ١٠٧)].

وأخرج مسلم (١٤٣٢/ ١٠٩، ١١٠) نحوَه من طريق سعيد المسيِّب وثابتٍ الأعرج، كلاهما عن أبي هريرة، به.

ولذا قال الهَيْثمي: «في الصحيح طرفٌ منه. رواه الطبراني في الأوسط،

وفيه يحيى بن عثمان التَّيْمي، وثَّقه أبو حاتم الرازي وابن حِبَّان، وضعَّفه البخاري وغيرُه، وبقية رجاله رجال الصحيح» (المجمع ٦١٥٦).

كذا قال! ولم نقف على توثيق أبي حاتم، بل الذي في (الجرح والتعديل ٩/ ١٧٤) أنه قال: «هو شيخ»، وكذا نقله عنه المِزِّيُّ في (التهذيب ٣١/ ٤٦٥)، والذهبي في (الميزان ٩٥٨٣).

أما ابن حِبَّان، فقد ذكره أيضًا في (المجروحين ٢/ ٤٧٥)، وقال: «منكر الحديث جدًّا، يروي أشياءَ مناكيرَ لا يتابَع عليها، لا يجوز الاحتجاجُ به...».

تنبيه:

الحديث عزاه ابن حَجَر في (الفتح ٩/ ٢٣٠)، وتبِعه العَيْني في (عمدة القاري ٢٠/ ١٥٣) لأبي الشيخ، ولعله في كتاب (العقيقة)، وهو في عِداد المفقود حتى الآن.



[١١٠٠ط] حَدِيث: أَخْفُوا الْخِتَانَ:

حَدِيث: «أَخْفُوا الْخِتَانَ، وَأَعْلِنُوا النِّكَاحَ».

۞ **الحكم: لا أصل له.**

التحقيق

ذكره السخاوي في (المقاصد الحسنة ٤٣) وقال: «لا أصل للأول، واستحباب الوليمة لما يُروَى فيه، وكذا قولُ سالم: «خَتَنَني أَبي - يعني: ابنَ عُمر - أنا ونُعَيمًا، فذبح علينا كبشًا، فلقد رأيتُنا وإنا (لَنَجْذَلُ)[١] به على الصبيان أنْ ذبح لنا كبشًا»[٢]، وقد بوَّب له البخاري في (الأدب المفرد): «الدعوة في الختان»، وكذا بوَّب: «اللهو في الختان»، وذكر حديثًا، كله مما يشهد للإعلان به».

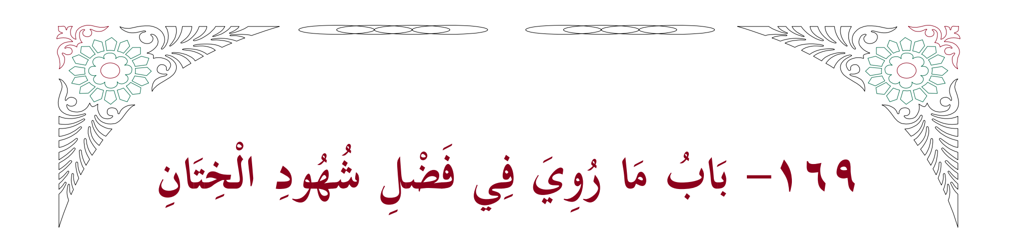
وأقره الفَتَّنِي في (تذكرة الموضوعات ص ١٥٩)، **وعليٌّ القاري** في (الأسرار المرفوعة ١٩).

وقال محمد الأمير الكبير المالكي: «لا أصل له» (النخبة البهية ١٠).



(١) تصحف في المطبوع (لنجدل)، والصواب المثبت، كما في (كشف الخفاء ١٥٩)، ومصادر تخريج الأثر الآتية، ومعناه: لَنَفْرَح، انظر (لسان العرب ١١/ ١٠٧).

(٢) **هذا الأثر ضعيف؛** أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف ١٧٤٥٥)، والبخاري في (الأدب المفرد ١٢٤٦): من طريق عمر بن حمزة عن سالم، به. وعمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر: «ضعيف»، كما في (التقريب ٤٨٨٤). **وبه ضعفه الألباني** في (ضعيف الأدب المفرد ١٩٨).



١٦٩- بَابُ مَا رُوِيَ فِي فَضْلِ شُهُودِ الْخِتَانِ

[١١٠١ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ إِمْلَاكَ**[١] **امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْيَوْمُ بِسَبْعِمَائَةِ يَوْمٍ، وَمَنْ شَهِدَ خِتَانَ**[٢] **امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْيَوْمُ بِسَبْعِمَائَةِ يَوْمٍ، وَمَنْ عَادَ مَرِيضًا فَكَأَنَّمَا صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْيَوْمُ بِسَبْعِمَائَةِ يَوْمٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْيَوْمُ بِسَبْعِمَائَةِ يَوْمٍ، وَمَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَكَأَنَّمَا صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْيَوْمُ بِسَبْعِمَائَةِ يَوْمٍ**».

۞ **الحكم: منكر. وضعَّفه** الأَزْدي - **وأقرَّه** الذَّهبي وابنُ حَجر -، والبُوصِيري.

اللغة:

(الإملاك): التزويج وعقد النكاح، ويقال للرجل إذا تزوج: قد ملَكَ

---

(١) جاء في مطبوع (الترغيب لقَوَّام السُّنَّة): [هلاك]! وهو تصحيف.

(٢) كذا في طبعة دار ابن عباس من (مسند عبْد بن حُمَيد): (ختان)، وقال محقِّقها: «كذا في (ش) و(ف)»، وجاء في طبعة السامرائي: «جنازة»، وكذا في (المطالب ٨٠٩)، ولم يذكر هذه الفقرةَ البُوصِيري في (الإتحاف ١٨٩٦)، وإنما أثبتناه بلفظ (الختان)؛ لأنه موجود في رواية الأَزْدي - كما في جمع الجوامع - كفقرة مستقلة غير فقرة الجنازة، وكذا جاء في رواية عبْد بن حُمَيد، إذْ ذكر فيها أيضًا الصلاة على الجنازة، والله أعلم، والحديث ساقط على كل حال.

فلانٌ. وشهِدْنا إملاكَ فلان: أي: عقدَه مع امرأته. وأملَكه إياها: زوَّجه إياها. انظر: (النهاية ٤/ ٣٥٩)، (لسان العرب ١٠/ ٤٩٤)، وقد استشهدا بالحديث.

التخريج:

[حميد ٨٥٣ "واللفظ له" / غيب ٨٩٧ / الضعفاء للأزدي (ميز ٤/ ٢٦٦)، (كبير ٩/ ٣٨٦) / حربي (مهتدي ق ٢٤٠/ أ)].

السند:

قال عبْد بن حُمَيد: حدثني مالك بن إسماعيل النَّهْدي، ثنا منْدَل بن عليٍّ العَنَزي، ثنا عبد الله بن مَرْوان، عن نعمة، عن أبيه، عن ابن عُمر، به.

ورواه قَوَّامُ السُّنَّة في (الترغيب): من طريق عليِّ بن عبد الحميد الشَّيْباني، عن منْدَل، به[١].

ورواه الأَزْدي - كما في (الميزان) - من طريق جُبَارة بن مغلِّس، عن منْدَل، عن عبد الله بن هارون، عن نعمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عُمر رضي الله عنهما، مرفوعًا: «**مَنْ شَهِدَ خِتَانَ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، الْيَوْمُ بِسَبْعِ مِئَةِ يَوْمٍ**».

وكذا ترجم لعبد الله بن هارونَ: الذهبيُّ في (الميزان ٤/ ٢٦٦)، وتبِعه ابن حجر في (اللسان ٨/ ٢٨٨).

---

(١) إلا أنه جاء في مطبوع (الترغيب): [عبد الله بن مَرْوان بن بعجة] بدلًا من [عبد الله بن مَرْوان، عن نعمة]! وهو تحريف. وتحرَّف اسمُه أيضًا في: (التوضيح لابن المُلَقِّن ١٧/ ٤٧٤)، وفي (المطالب العالية ٦٨٨)، إلى: [بعجة].

ورواه عليُّ بن عُمر الحَرْبي السُّكَّري في (جزء من حديثه من رواية ابن المهتدي) من طريق جُبَارة، عن منْدَل، عن عبد الله بن مرزوق، عن نعمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد ساقطٌ مظلم؛ فيه أربع علل:

الأولى: منْدَل بن عليٍّ، وهو: «ضعيف» كما في (التقريب ٦٨٨٣).

وبه ضعَّف الإسنادَ البُوصِيريُّ في (إتحاف الخِيَرة ١٨٩٦، ٣١٥٦).

الثانية والثالثة والرابعة: عبد الله بن مَرْوان - وقيل ابن هارون، وقيل ابن مرزوق -، ونعمة وأبوه، مجاهيلُ لا يُعرَفون؛ فأما عبد الله وأبو نعمة، فلم نجد لهما ترجمة.

وأما نعمة؛ فقد اختُلِف في اسمه؛ فقيل: هو نعمة بن عبد الله، وقيل: نعمة بن عبد الرحمن، وقيل: نعمة بن دَفِين، وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٨/ ١٢٩)، باسم (نعمة بن دَفِين)، وقال: «يُعَدُّ في الشاميين، يَروي عن أبيه، عن عليٍّ، عن النبي ﷺ في صلاة الضحى، منكَر. روَى عنه عبدُ الله بن مَرْوان».

والحديث الذي أشار إليه البخاريُّ ذكره الحافظ في (لسان الميزان ٤/ ٢٨٨) في ترجمة: صالح بن الصباح، فقال: «روى عن آدم بن أبي إياس عن الخليل بن عبد الله، عن عبد الله بن مَرْوان، عن نعمة بن دَفِين، عن أبيه، عن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، رفعه: «**مَنْ صَلَّى سُبْحَةَ الضُّحَى رَكْعَتَيْنِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ كُتِبَ لَهُ مِئَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ مِئَتَا سَيِّئَةٍ، وَرُفِعَ لَهُ مِئَتَا دَرَجَةٍ، وَغُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا، مَا تَقَدَّمَ مِنْهَا وَمَا تَأَخَّرَ، إِلَّا الْقِصَاصَ وَالْكَبَائِرَ...**»، ثم قال:

«هذا خبر كَذِبٌ مختلَقٌ، وإسناده مجهولٌ مُظْلِم... ثم وجدتُه في كتاب الثواب لآدمَ؛ فبَرِىءَ صالحٌ من عهدته، وكأنَّ البلاءَ فيه ممن فوقَ آدمَ من المجاهيل».

وذكره الحافظ في (تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٧) من كتاب (الثواب) لآدم، وفيه: «عن عبد الله بن مَرْوان، عن نعمة بن عبد الله...». فالله أعلم.

وترجم له الأَزْديُّ في (ذكر اسم ممن لا أخ له يوافق اسمه ٥٨٣) باسم (نعمة بن عبد الرحمن)، ولم يَزِدْ على قوله: «روَى عنه عبد الله بنُ مَرْوان».

وترجم له الذهبي في (الميزان ٤/ ٢٦٦)، باسم: (نعمة بن عبد الله)، وذكر له هذا الحديث من الضعفاء للأَزْدي، وفيه (نعمة بن عبد الرحمن!)، ونَقَل عن الأَزْدي أنه قال: «لا يقوم إسنادُ حديثه».

وعزاه السُّيوطي في (جمع الجوامع ٩/ ٣٨٦) للأَزْدي في (الضعفاء)، قال: «وضعَّفه».

تنبيه:

زاد السُّيوطي في (جمع الجوامع ٩/ ٣٨٦) عزوَه لأبي البركات بن السَّقَطي في معجمه، وأبي الشيخ، وابنِ البخاري، ولم نقف على أسانيدهم.

وجاء في (كَنز العمال ١٥/ ٨٨٩): (ابن النجار)، بدل (ابن البخاري). فالله أعلم بالصواب.



١٧٠- بَابُ مَا رُوِيَ فِي ذَمِّ بَوْلِ الْأَقْلَفِ

[١١٠٢ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اخْتِنُوا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ السَّابِعِ؛ فَإِنَّهُ أَطْهَرُ وَأَسْرَعُ نَبَاتًا لِلَّحْمِ**»، وقال: «**إِنَّ الْأَرْضَ تَنْجَسُ مِنْ بَوْلِ الْأَقْلَفِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا**».

۞ **الحكم: موضوع، كذا قال** الذهبي - **وأقرَّه** ابنُ حَجر -، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والعَجْلُوني، وابن عِرَاق، والفَتَّنِي، والشَّوْكاني، والألباني.

التخريج:

〚بحيري (ق ٣٣/ أ - ب) / شيو ٧٣٣ / عساكر (اختتان ٢٣) "واللفظ له" / ...〛.

سبق تخريجُه وتحقيقُه في باب: «وقت الختان»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[١١٠٣ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْقُلْفَةُ قُلْفَتَانِ: قُلْفَةٌ فِي الْفَمِ، وَقُلْفَةٌ فِي الْفَرْجِ، فَقُلْفَةُ الْفَمِ أَشَدُّ مِنْ قُلْفَةِ الْفَرْجِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ الْحَجَرَ لَيَنْجَسُ مِنْ بَوْلِ الْأَقْلَفِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا**».

۞ **الحكم: موضوع، وإسناده ساقط، وحَكَم بوضْعه:** السُّيوطي، وابنُ طاهر الفَتَّنِي، وابن عِرَاق، والشَّوْكاني.

التخريج:

﴿فر (ذيل اللآلئ ٤٥٠)﴾.

السند:

رواه الدَّيْلمي في مسنده كما في (الذيل)، قال: أخبرنا أبي أخبرنا المَيْداني، أخبرنا عليُّ بن عُمر بن أحمد بن محمد، حدثنا أَبي أبو حفص عُمر بن أحمدَ بن محمد بن عُمر، حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي، حدثنا محمد بن حَمْدان بن مِهران النَّيْسابوري، حدثنا محمد بن القاسم الطَّايْكَاني، حدثنا علي بن محمد المَنْجُورَاني، حدثنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلَمَ، عن عطاء بن يسار، عن ابن عُمر، به.

التحقيق

هذا إسناد تالف؛ فيه محمد بن القاسم الطايْكَاني، وهو كذاب وضَّاعٌ، كما تقدَّم في باب: «ما جاء في إحفاء الشارب».

ولذا ذكره السُّيوطي في (الزيادات على الموضوعات ١٥٠)، ثم قال: «الطايْكَاني وضَّاعٌ»، **وتبعه الفَتَّنِي،** فذكره في (تذكرة الموضوعات ص ١٥٩)،

ثم قال: «فيه وضَّاعٌ»، **وبه أعلَّه ابنُ عِرَاقَ** في (تنزيه الشريعة ٢/ ٧٢)، **وكذلك ذكره الشَّوْكاني** في (الفوائد المجموعة ص ١٩٩)، وقال: «موضوع».

وفي السند عِلَلٌ أخرى، انظرها في الباب المذكور.





فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

كتاب سنن الفطرة

١٣٧- باب خصال الفطرة

١٣٨- باب التوقيت في خصال الفطرة

١٣٩- باب ما روي في التنفير من ترك خصال الفطرة

١٤٠- باب إعفاء اللحية

١٤٦- باب ما روي في تسريح اللحية

١٤٧- باب ما جاء في إحفاء الشارب وقصه ونحو ذلك

١٤٨- باب ما جاء فيمن لم يأخذ من شاربه

١٤٩- باب ما جاء في حلق العانة والتنور

١٥٠- باب ما روي في التوقيت في التنور

١٥١- باب ما روي أن النبي ﷺ كان لا يتنور

١٥٢- باب ما ورد في تقليم الأظفار

١٥٣- باب ما روي في تقليم الأظفار وقص الشارب يوم الجمعة

١٥٦- باب ما روي في فضل
تقليم الأظفار في كل يوم من أيام الأسبوع

١٥٧- باب ما روي في
ترتيب الأصابع عند تقليم الأظفار

١٥٨- باب ما روي في خضب الأظفار

١٥٩- باب ما روي
في دفن الأظفار والشعر والدم

١٦٣- باب: هل يؤمر الرجل بالختان إذا أسلم؟

١٦٤- باب ختان الإناث

١٦٥- باب ما روي في حكم الختان للرجال والنساء

١٦٦- باب ما روي في حج الأقلف

١٦٧- باب وقت الختان

١٦٨- باب ما روي في دعوة الختان

١٦٩- باب ما روي في فضل شهود الختان

١٧٠- باب ما روي في ذم بول الأقلف

